



الشرق الأوسط الجديد

الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي

تحرير

الدكتور فوّاز جرجس

الشرق الأوسط الجديد

الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

الشرق الأوسط الجديد

الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي

آفي شلايم
آن غوف
أطياف الوزير
بنجامين وياجك
تشارلز تريب
جون سايدل
جون شالكرافت
خوان كول
رامي زريق
روجر أوين
سامي زبيدة
صادق العظم
علي قادري
غابرييل فوم برك
فاليري بنس
فواز جرجس
فيديريكا بيجي
كريستيان كوتس ألريتشسن
كريم مزران
ليزا أندرسون
محمد أيوب
مضاوي الرشيد
وليم ب. كوانت

تحرير
الدكتور فوّاز جرجس

نقله إلى العربية
الدكتور عبد الواحد لؤلؤة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي/آفي شلايم [وآخ]، تحرير فواز جرجس؛ نقله إلى العربية عبد الواحد لؤلؤة.

٤٧٨ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٢٩ _ ٤٦٦.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-760-5

١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٢. الحركات الاحتجاجية ـ البلدان العربية. ٣. الربيع العربي. أ. العنوان. ب. شلايم، آفي. ج. جرجس، فواز (محرّر) د. لؤلؤة، عبد الواحد (مترجم)

909.097492708312

العنوان الأصلي بالإنكليزية

The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World

Edited by Fawaz A. Gerges

(New York: Cambridge University Press, 2014)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٦

شكر وتقدير

هذا الكتاب هو أول عمل كبير يصدر عن مركز الشرق الأوسط في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن. تأسس المركز في أواخر عام ٢٠١٠ لغرض تنمية الأبحاث البينية عن المجتمعات والاقتصادات والسياسات والعلاقات الدولية في المنطقة. وما كان لهذا الكتاب أن يرى ضوء النهار من دون الدعم الفكري والمادي لكثير من الزملاء والأصدقاء. فأولاً وقبل كل شي، أريد أن أشكر جميع المساهمين، وبعضهم جاء من أماكن بعيدة، ونظروا نقدياً في المسائل التي أثارتها الانتفاضات الشعبية. والكتاب ثمرة بصائرهم جميعاً. ثم إن فريق مركز الشرق الأوسط شكّل محاضرات فردية من المساهمين تبعتها حلقة دراسية. فجهودهم التي لا تكلّ يسّرت إنتاج هذا الكتاب. وبشكل خاص، أنا مدين بمزيد من الشكر إلى «روبرت لُو» الذي نقّح جميع الفصول ونظّم الهوامش والتغييرات التي اقتضاها التحرير. فقد ذهب إلى أبعد مما يتطلبه الواجب في مساعدته ولمسته المهنية مما حسّن من نوعية هذا الكتاب. وأنا أثمّن كذلك الدعم الذي قدمته كلّ من دانيا عقّاد وربال سليمان حيدر أثناء تكوّن الكتاب ثم ظهوره، وفي اختيار صورة الغلاف. وأرجو المعذرة من أسرتي بسبب غيابي ساعات لا تحصى أثناء العمل على هذا الكتاب.

وأخيراً، كما هي الحال دائماً، فإن تحرير الكتب هي مشروعات تتحدى المحرّر والمساهمين معاً. لقد صرفت كثيراً من الوقت والجهد في تجميع مواد هذا الكتاب، معالجاً المشروع كما كان يوماً ينظر إلى تحرير الكتب في الحلقات الأكاديمية البريطانية، تجميع متخصصين بارزين في أحد الحقول لتقديم دراسة نقدية لموضوع العصر أو الساعة. وآمل أن تُبيِّن النتيجة الفوائد من اجتماع عقول علمية تنظر نقدياً في الأحداث الكبرى التي تشكل مصير الشرق الأوسط الحديث.

حزيران/يونيو ٢٠١٣

المحتويات

القسم الأول
السياق والأسباب

القسم الثاني

جوانب موضوعات ومقارنات

القسم الثالث

بلدان تحت الاضطراب

القسم الرابع
المضامين الإقليمية والدولية

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

مقدّمة: تمزّق

فوّاز جرجس(*)

لقد حدث تمزُّقٌ على المستوى النفسي والمعرفي، في الوطن العربي، أصاب النظام السلطوي فاهتزّت أركانه، فأنتج لغةً جديدة وعهداً جديداً من السياسات والثورات المتنافسة: بدت وكأنها لحظةً ثوريةً من التحرّر السياسي والتقرير الذاتي، تتحدّى الأساليب التقليدية والتفكير السائد حول المنطقة، مثل استمراريّة ـ أو طواعيّة ـ السلطويّة، وقدرة الحكام المستبدّين على حماية الوضع القائم. ثمّة اهتمام أكاديمي متصاعد بالسياسة والعمّال والناس العاديين؛ بالحركات الاجتماعية والمجال العام والمقاومة؛ باضمحلال التسلّط؛ بأزمة السلطة ودور الإنابة بشكل عام، وهو ابتعاد مُنعش عن الارتباط بالسياسات التي تبدأ من القمّة فنزولاً، وبالنخبة[1].

هذه اللحظة الثوريّة، إذ يطولُ بها الزمن، ما تزال تتفتّح أمام عيوننا، صراعاً مفتوح النهاية سوف يتوسّع في السنوات القادمة. فلو استرشدنا بالتاريخ لوجدنا أن اللحظات الثورية ـ على النقيض من الثورات التي سرعان ما تقلب البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، في حدود زمنية قصيرة نسبياً ـ تتطلب فسحة زمانية ومكانية لكي تؤتي أُكُلَها. وفي أثناء ذلك، تكون اللحظة الثورية

(*) أوّد أن أشكر عدداً من الزملاء الذين قرأوا هذا المقال نقدياً وزوّدني بملاحظاتهم: تشارلز تريب، روبرت لُو، جون تشالكرافت، جون سايدل، طارق التل، ومحمد أيوب، وبالطبع فإن ما تبقى من النواقص فهي مسؤوليتي وحدي.

(1) Charles Tripp, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (New York: Cambridge University Press, 2013); Karima Khalil, *Messages from Tahrir* (Cairo: American University in Cairo Press, 2011); Salwa Ismail, «The Syrian Uprising: Imagining and Performing the Nation,» *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (2011); Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East and North Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011); Nadia Marzouki, «From People to Citizens in Tunisia,» *Middle East Report*, vol. 41, no. 259 (Summer 2011), and John Chalcraft, «Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process,» *Middle East Report*, no. 262 (Spring 2012).

عرضةً للإجهاض أو الاختطاف أو المشاركة أو التقولُب مؤسّساتياً، أو تغدو عرضة للنكسات. لذا يكون من الضروري التمييز بين عمليّتين: (١) إعادة ترتيب الظروف والأحوال التي قادت إلى إطاحة نظام زين العابدين بن علي في تونس، ونظام حسني مبارك في مصر؛ و(٢) تفحّص التحوّل من السلطوية السياسية في أقطار شتى وإمكانات الحفاظ على تماسك ـ ووحدة ـ جماهير المحتجّين، إذ يتحوّل الصراع إلى تشكيل ائتلاف حاكم، نظاماً جديداً لتعيين السلطة.

إن التحوّل من لحظة ثورية إلى لحظة دستورية أمرٌ محفوفٌ بشكوك وتوتّرات ومفهومات مختلفة مما هو سياسي. ففي تونس، أو ربما حتى في مصر بعد حين، قد يغامر المرء فيأمل أن يرى تحوّلات من الأنظمة السلطوية إلى الديمقراطية؛ وبعبارة أخرى، «تحولات في النظام» كما هو مألوف لدى الباحثين في شؤون جنوب أوروبا في سبعينيات القرن الماضي، وشؤون أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا في ثمانينيات ذلك القرن، أو في شؤون أوروبا الشرقية في تسعينياته، أو في شؤون أجزاء من آسيا وأفريقيا في ذلك العقد وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أكثر من كونها ثورات في حدّ ذاتها.

وعلى الرغم من الشكوك والاضطرابات اللاحقة، فإن ما نجم عن ذلك هو حدٌّ فاصلٌ في الوطن العربي، يشابه التطورات التاريخية التحويلية في الثورة الفرنسية، والانتفاضات في أوروبا الشرقية وإندونيسيا ـ وبنسبة أقل في أمريكا اللاتينية ـ في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. والذي حصل في جميع هذه الحالات أن مناهج الإمكانات السياسية والاقتصادية قد توسّعت فجأة. ومن الضروري أن ندرك مغزى هذه المرحلة الثورية في التاريخ الحديث للشرق الأوسط، والمفهومات والتوكيدات الخلّاقة للمقاومة التي حطّمت نظام السيادة، وبخاصة الجذور الشعبية لهذه الانتفاضات بين فقراء المدن والأرياف. وبغضّ النظر عما ستؤول إليه هذه النتائج، فإن هذه اللحظة الثورية قد غيّرت عجلات التاريخ باتجاه التقدم. وبالنظر إلى هشاشة المؤسسات في الساحة العربية، وأزمة البنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية هناك، فإن الاضطراب الاجتماعي والسياسي، وحتى الحروب الأهلية مما أحاط بالمنطقة بعد الانتفاضات العربية، لهو أمر طبيعي ومتوقّع ـ وبعض آلام المخاض في عالم جديد.

من المفيد إدراك نبض هذه اللحظة الثورية؛ الخبز، الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية. كانت هي الصرخات المدويّة التي تتردد من ميادين التحرير في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية وغيرها. فقد ثار ملايين العرب ضد الاستبداد، متحدّين الرصاص ومجاهرين بالمطالبة بمواطنة فاعلة وأنظمة أكثر تمثيلاً وعدالة في السياسة والاقتصاد. فقد تخطّى العرب الحدود الوطنية في اتحادهم في معارضة الظلم والسطوية السياسية. فبالاستحواذ على المجال العام، رمز التحرر من حكم الاستعمار، قام العرب، من شتى القناعات الفكرية والخيالات والحساسيّات بـ «تمثيل الأمة» بوصفهم مواطنين متّحدين، باحثين عن تحرّر سياسي وتقوية مدنية

واقتصادية. وكانت إرادة الشعب والشرعية الانتخابية تتردد أصداؤها مطالبةً بالقيام بالعمل، وهو اختلاف واضح عن موجات سابقة من الاحتجاجات الاجتماعية والسخط في البلدان العربية[٢]. في خضم هذا الفَوَران، تُروى قصص جديدة وحكايات جديدة عن المقاومة والتعبير عن أمل وتصميم. عقودٌ من السلطوية السياسية والقمع، بمصاحبة إخفاق في التطوّر لم تطفئ شعلة المقاومة ولم تدعّم الحكم السلطوي. فقد استعاد الجمهور زمام المبادرة الفعّالة كما استعاد صوته الذي كانت النخبة قد خنقته وكمّمته.

كان النظام السلطوي بعيداً من الديمومة، كما كانت الرواية السائدة تقول. بل إنه، عوضاً من ذلك، قد تهاوى تحت ضربات المقاومة الشعبية والانشقاقات داخل التآلفات الحاكمة، وبخاصّة تلك المتشكّلة حول المؤسسات العسكرية. ففي مصر وتونس، كانت التعبئة الشعبية قد مكّنتها، إن لم تدفعها، التصدعات من داخل الأنظمة، وبخاصة في سياق الصراعات المستمرة حول التوريث، إن لم تكن أزَماتها، التي تبنّتها، أو دَعَمتها في مسيرتها عناصرُ الطبقة الوسطى المدنية والتجارية، في نمط مألوف من تحولات أخرى في أماكن أخرى؛ ففي تونس ومصر، إذ اكتسب التمرّد الشعبي زخماً، أقدَمَت المراتب العليا في الجيش على التضحية ببن علي ومن بعده بمبارك، من أجل مصالحهم المؤسساتية والاقتصادية. وفي ليبيا واليمن كان الوضع أكثر تعقيداً لأن الجيش كان متشظياً حسب خطوط المعارضة والنظام. وعلى النقيض من ذلك، بقي جهاز الأمن في سورية، بما فيه اللبّ من القوات المسلحة، مخلصاً للرئيس بشار الأسد، مما أطال المعركة الشرسة بين المعارضة والنظام. وقد تدخّلت السعودية والإمارات عسكرياً في البحرين المجاورة للمساعدة في إخماد التمرّد وحماية العائلة المالكة[٣].

وعلى الرغم من الاختلافات المهمّة والخصائص في الانتفاضات المختلفة، فثمة خط يوحّد بينها جميعاً: مطالبة بالكرامة، والدعم، والمواطنة السياسية، والعدالة الاجتماعية، واستعادة الدولة من الرؤساء مدى الحياة، وكذلك من عوائلهم والأذناب الرأسماليين الذين اختطفوها. وكانت هذه دعوة لحكومة تُمثّل الشعب، وللمساواة الاجتماعية والعدالة. فمن تونس إلى مصر، ومن

---

(٢) «شعارات الربيع العربي أكدت على وحدة العرب،» الغد الأردنية (المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، ٢٠١٢/٤/٢١، <http://www.airss.net/site/2012/04/21>

انظر أيضاً: «شباب الربيع العربي ينشرون شعارات الثورة العربية في أغاني الـ «راب»،» موقع الطلبة، ٢٠١٢/٢/١٥، <http://www.altalabah.com/index.php/2010-06-17-23-59-23/2010-01-31-53/4226-O2-15-15-23-42.html>

«حسّان منيمنة: الدولة المدينة في شعار الربيع العربي،» موقع النشرة، ٣١ اذار/مارس ٢٠١٢، <http://www.elnashra.com/news/show/457357>.

انظر أيضاً: الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٣) من الغريب أن أصحاب العلوم السياسية ليس لديهم سوى القليل لتقديمه عمن سوف ينشقّ ومتى. انظر: «الجيش المصري يتخلى عن مبارك ويقر بشرعية مطالب الشعب،» جزايرس، ١ شباط/فبراير ٢٠١١، <http://www.djazairess.com/ouarsenis/1697>، و«الانقلاب العسكري الخفيّ: الجيش التونسي اختار بين خروج بن علي أو الأزاحة والقتل،» دنيا الوطن، ٢٠١١/١/١٩، <http://www.alwatanvoice.com/Arabic/news/2011/01/19/166463.html>.

ليبيا إلى اليمن، والبحرين وسورية، تدلّ الشعارات والأناشيد وفنون المحتجين في الشارع على الوضع النفسي الجمعي والنظرة إلى العالم، مما يتصل بالخلاص من العَوز والاضطهاد والرغبة في المساواة. «سلميّة لا إسلاميّة» كان الهدف العام للانتفاضات، حتى عندما أطلقت الأنظمة أزلامها لإرعاب المحتجّين. وفي ليبيا وسورية بعدها، كان من شأن القوة التي أطلقها نظام القذافي والأسد تحويل الانتفاضات السلمية عموماً إلى صراعات مسلّحة[٤].

ويشكل عام، كان المتظاهرون يتصرّفون بأسلوب محترم، مُظهرين شعوراً بالتضامن مع بعضهم، والتزاماً بمبدئيّة العمل ووحدة الهدف والمراتب. وإذ كان الحكام السلطويون يحاولون دقّ إسفين بين مختلف الجماعات وشَرذَمَة الجمهور، كان المتظاهرون في أغلبهم يمثلون الأمة ويظهرون إحساساً بالنضج والشمولية، وهو ما وقف بوجه التقطيع والقوالب المكرورة. ففي مصر، وبدرجة أقل في تونس، تشكّل ائتلاف متنوع الأطياف من رجال ونساء، مسلمين ومسيحيين، الشباب الثوريين، الفقراء، الطبقات الدنيا والوسطى المحاصرة، الإسلاميين، اليساريين، القوميين، والعلمانيين ـ ينضمّون إلى المحتجّين ويرغمون السلطويين المطوقين على الخروج من مواقعهم[٥].

وفي مصر، تآخى المسلمون والمسيحيون معاً، يحرس بعضهم بعضاً أثناء الصلوات ـ وهو عمل رمزي للتسامح الديني ـ وتفنيد لبراعة «صنعة النظام» في مجال فرّق تسُد[٦]. ولكي يحافظوا على دعم القوات الغربية لهم، وبخاصة الولايات المتحدة، قام الحكام العرب بتصوير أنفسهم حُماةً للنساء والمسيحيين؛ بدعوى أن هؤلاء سيعانون التفرقة والاضطهاد لو أن المعارضة التي تُصوَّر إسلامية ومتطرّفة، غدت لها اليد الطولى. والواقع أن السنوات الأخيرة من عهد مبارك قد شهدت تصاعداً في التوتّر بين المسلمين والأقباط المسيحيين، إضافةً إلى المواجهات المسلّحة. وقد اعتقد كثير من المصريين أن هذه كانت من تدبير قوات الأمن الداخلي لتحويل الانتباه عن أزمة مبارك في السلطة وتجهيز ابنه جمال لوراثة الرئاسة. وبناء على محادثات مع كثير من المصريين من جميع الأطياف السياسية في العقد الأخير، تبيّن وجود إجماع حول استخدام، وإساءة استخدام، «الورقة

---

(٤) عادل لطيفة، «الربيع العربي بين توتر سلمي وتدمير دموي حاسم،» الجزيرة نت، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.al-jazeerah.net/analysis/pages/da49d1da-84cb-47f9-a7e5-9ac2f9ffco24>; ضياء العيسى، «سِلميّة ثورة الربيع العربي،» أخبار اليوم، ٢٠١٢/٩/١٢، <http://www.akhbaralyom./articles.PHP?ING=Arabic&id=69298>، «سوريا تشهد ثورة شعبية سلمية للحرية والكرامة،» تقارير جدلية، ٨ تموز/يوليو ٢٠١١، <http://www.jadaliyya.com/pages/index/2090>، و«استمرار التظاهر السلمي في سوريا،» الجزيرة نت، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ <http://www.al-Jazeerah.net/programs/pages/5cb488Ic-7B5B-48d2-9953-a23e8405d8405d8e3>.

(٥) Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of People is Greater than the People in Power* (London: Harper Collins; New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), and Nadia Idle and Alex Nunns, *Tweets from Tahrir: Egypt's Revolution as It Unfolded, in the Words of the People Who Made It*, foreword by Ahdaf Soueif (New York: OR Books, 2011).

(٦) عاطف حلوان، «مظاهرات جماهيرية تحذّر من الفوضى وتؤكد مدى العلاقات بين المسلمين والمسحيين،» الأهرام، ٢٠١١/٣/١٢، <http://www.ahram.org.eg/the%20 First/news/66924.aspx>.

الدينية» كجزء من لعبة النظام: فرِّق تَسُدْ، مع الإظهار لقوة العظمة الراعية واحدة من الوظائف المهمة التي يقوم بها النظام في البلد[٧].

ومن باب دحض ما قام به الحكام المطلقون من براعة في استخدام قضايا الأقليات، قامت النساء بدور بارز في جميع الانتفاضات، مُبيّنين كيف أن الجمهور شكّل من نفسه قوة دافعة للإحاطة بالنظام القائم[٨]. لقد نالت مقاومة النساء من الجانب الرئيس من لُعبة النظام التي كانت تستهدف التقدميين واليساريين في الداخل والغربيين في الخارج. فمثلاً، قام كلّ من بن علي ومبارك بتسويق تشريع تقدّمي يعلي شأن النساء، ليبيّن كيف أن حكمها المستنير يناقض الخصوم الإسلاميين الرجعيين. وإذ أحرزت الاحتجاجات زخماً في اليمن، قام الرئيس علي عبد الله صالح بشرذمة المحتجين والنيل منهم بالقول إن «الاختلاط» بين الرجال والنساء هو غير إسلامي. وردّ المحتجون بتنظيم مسيرة من الجنسين لمعارضة أساليب صالح في التمييز وفرّق تسُدْ[٩].

ومع ما بدا لاحقاً أن جنرالات الحكم في مصر قد أطلقوا الرعاع لمهاجمة نساء الاحتجاج، فإن محاولة إهانة النساء وتقسيم المنشقين قد جلبت نتائج عكسية؛ دعّمت التضامن بين الجمهور المتشكل حديثاً، وتسببّت في ضربة ارتجاعية على المتسلّلين وعناصر الأنظمة القديمة[١٠].

وقد ضم الجمهور المتكون حديثاً جماعات متنافسة فكرياً، مثل الإسلاميين واليساريين والقوميين، منافسة ألهَبها وشجّعها النظام القديم. وبالتخصيص، انتقى الحكام السلطويّون شريحة مهمة من اليسار العربي، وأطلقتها سلاحاً مؤثراً ضد خصومهم الإسلاميين. فقبل انتفاضات ٢٠١١، طالما كان اليساريّون العرب ـ والقوميون بدرجة أقل ـ يعبّرون عن مواقف عدائية تجاه الإسلاميين، بما فيهم المنظمات ذات التوجّه الديني الأساس، مثل الإخوان المسلمين، ويسوّغون تعاونهم مع الحكام المستبدّين على أنه أقلّ الشرّين[١١]. ومع ذلك، فإن المعسكرين قد أوقفا خلافاتهما إلى حين واتّحدا للإطاحة بالمسؤولين المستبدّين.

---

(٧) مقابلات الكاتب، من ٢٠٠٢ ـ إلى اليوم.

(٨) انظر الفصلان السادس والثامن من هذا الكتاب.

(٩) انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Gabriele vom Bruck, «When Will Yemen's Night Really End?,» *Le Monde diplomatique* (July 2011), <http://mondediplo.com/blogs/when-will-Yemen-s-night-really-end>.

(١٠) انظر الفصلان الثامن والثاني عشر من هذا الكتاب. انظر أيضاً: «اللواء السيسي: «اختبارات العذرية» كانت لحماية الجيش من اتهامات محتملة بالاغتصاب،» مصرس، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، <http://www.masress.com/moheet/18380>؛ «متظاهرات يؤكدن إخضاعهن لاختبارات عذرية من قبل رجال الجيش،» مصرس، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١١، <http://www.masress.com/gn4me/3929587>، ويمنى مختار، «عزّة التي حاولت مساعدة الفتاة ذات الحمّالة الزرقاء: «سوف آخذ العسكري إلى القضاء،» المصري اليوم، ٢٠١٢/١/١.

انظر أيضاً: «Egyptian Women Protesters Sexually Assaulted in Tahrir Square,» *The Guardian*, 9/6/2012, <http://www.guardian.co.uk/world/2012/jun/09/Egyptian-women-protesters-sexually-assaulted>.

(١١) مقابلة الكاتب مع يساريين من أقطار شتّى بمن فيهم رفعت السعيد، الذي كان يومها رئيس حزب التجمع.

والـذي ميّز الانتفاضات الشعبية الكبرى عـام ٢٠١١ من الاحتجاجات الصغيرة السابقة هو هذه المشاركة الناشطة من عمّال المدن والأرياف والفقراء عموماً. وكانت هذه نقطة التحوّل التي غابت عن الأنظمة القديمة وأجهزتها الأمنية، وأدهشت حتى شباب الثوريين الذين كانوا يتحفّزون لتحريك الجمهور. ففي تونس ومصر، واليمن وسورية، تكمن مصادر السخط في الفقر المدقع في الريف، إلى جانب الإهمال والتمييز قدرَ ما توجد في أحزمة الفقر المدينية. فللمرة الأولى، خرج فقراء الأرياف والمدن بأعداد كبيرة وقاموا بدور أساس، وهو تطوّر عجّل إطاحة بن علي ومبارك وصالح[١٢].

كانت منابت الجماهير المختلفة قد تجمّعت فاكتشفت بعضها بعضاً بعد عقود من التجزئة واللامبالاة السياسية؛ إذ اختلط القرويون مع طلبة الجامعات وعمّال المدن وناشطي حقوق الإنسان والمهنيين والعاطلين من العمل. أمّهات وآباء وأولاد يملأون الساحات، ويخلقون جوّاً احتفالياً، مع شعر وموسيقى يقدّمها فنّانون، وأطعمة يقدّمها مواطنون يكادون لا يستطيعون إطعام عوائلهم[١٣]. كانت الجماهير معروضة بكل مجدها وتنوّعها وآمالها وتعاستها. كانت هذه شهادة على الحيوية الخلّاقة للشعوب وقدرتها على التغلّب على الخوف والارتياب والإهمال. إنَّ نصف قرن من السلطوية السياسية لم تستطع التهام المجتمع المدني ولا كسرَ إرادته للمقاومة.

لم تكن الانتفاضات جميعها متحدة أو متجانسة. فقد كان ثمة صراع على السيادة في داخل الميادين العامة في الاحتجاجات، وأغلبها بين المحافظين المتديّنين والجماعات ذات الميول التحررية. ففي اليمن وقع المحتجّون المستقلون ضحية الضرب والمحاصرة من جانب المتشددين الإسلاميين في حزب الإصلاح وأنصارهم الذين يشاركونهم في مصالح تجارية، وروابط قبلية مع النخبة الحاكمة. فبعد بضعة أشهر من اندلاع الانتفاضة على الرئيس صالح، تشكلت تراتبيّات من السلطة بين المتظاهرين رفضها شباب الناشطين. وهكذا أمسك بحركة الاحتجاج وسيطر عليها اللاعبون الأقوياء الذين كانوا ينتظرون الفرصة للانتفاض على صالح وتصفية حساباتهم معه. وبهذا الخصوص، اعترفت الناشطة توكّل كرمان، الفائزة بجائزة نوبل للسلام، مؤخراً أن السكرتير العام لحزب الإصلاح، عبد الوهاب العنيسي، قال لها في بداية الانتفاضة أنها يجب ألّا ترفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بل التركيز على صالح بالذات. كان حزب الإصلاح وأعوانه يريدون إضفاء الصفة الشخصية على الثورة. فهم لم يكونوا ضد النظام السلطوي، بل يريدون التخلص من صالح وتسلّم السلطة بأنفسهم[١٤].

---

(١٢) انظر الفصول الرابع والخامس والسابع والعاشر والثاني عشر من هذا الكتاب.

(١٣) سمير السيد، محمد حجاب وعبير المرسي، «وحدة الشعب والجيش تشهد انتصاراً في جمعة الغضب الثانية،» الأهرام، ٢٠١١/٥/٢٨، <http://digital.ahram.org.eg./articles.aspx?Serial=520706&eid=2265>.

(١٤) Stacey Philbrick Yadav, «Opposition to Yemen's Opposition,» *Foreign Policy* (14 July 2011), and Laura Kasinoff, «Yemeni Official Puts Uprisings Toll at «Over 2000 Martyrs»,» *New York Times*, 19/3/2012. =

وفي تونس، كان السلفيون يروّعون ويهاجمون الناشطين ذوي الميول العلمانية. وفي مصر كذلك، كانت النساء وجماعات الثوريين الشباب تتعرض للترويع والهجوم من جانب المتطرفين من نوع السلفيين وعناصر النظام القديم[١٥].

ومع غياب الرؤساء بن علي ومبارك وصالح والقذافي تكثّف الصراع في الداخل؛ فالشعوب تستجيب بأشكال مختلفة تجاه بروز النظام الجديد والصراع على توزيع السلطة. والأهم من ذلك بروز صراع حول هوية الدول بين الناشطين بمرجعية دينية وبين أصحاب الميول العلمانية، وهو صراع ازداد عمقاً في فصل ومفاقمة التوتّرات والتناقضات الاجتماعية. وفي مصر وتونس دليل على ذلك. ففي الثورات العربية - مثل غيرها في الماضي - كانت الصراعات الكامنة تبرز إلى المقدمة بقوّتها، وتقوم الفئات ذات المصالح الشخصية بعملها في التخريب.

لكن صراع السلطة ليس بمستغرب، لأن تحوّل الاختلاف إلى مؤسّساتية، وتحوّل السياسة إلى برلمانية في الصفات يستغرق وقتاً. إن الثقة بين العاملين في السياسة مسألة نادرة، فقد عملت الأنظمة القديمة جهدها لتعميق الفصل وعدم الثقة بين الجماعات السياسية. إن أداء الشعب من خلال المحتجّين كان يشمل أناساً ذوي أفكار ومفهومات مختلفة في ما هو سياسي واجتماعي، في ائتلاف متنوّع قد لا يثق أفراده أيضاً بعضهم ببعض. إن الاختلاف لا يمكن التخلص منه بالرغبة. فالتحديات التي تواجه نظام ما بعد التسلطيّة يجب أن تحوّل الاختلاف إلى شكل مؤسسة، فتقيم تآلفاً انتخابياً وتعيد بناء الثقة السياسية، وهو واجب طويل معقّد محفوف بالمخاطر. وفي آناء ذلك يجب ألّا يحجب أنظارنا غبارُ الهياج السياسي الذي يعجّ بعد الثوارت. كما يجب ألّا نخلط بين اللحظة الثورية وبين ما يتكشّف من نتائج وصراعات اجتماعية وسياسية حادّة. وعوضاً من المناداة بانتهاء ما يسمّى الربيع العربي، على المحلّلين أن يركّزوا على مصادر المطاعن التي تواجه التحوّل في مجتمعات عربية شتّى، وعلى الدوافع وراء الصراعات السياسية الفكرية بين الجماعات السائدة وليس خلافاً لجنوب أوروبا أو شرقها أو أمريكا اللاتينية أو إندونيسيا، فإن السياسات المتصارعة في الوطن العربي سوف تصاحبها عواصف سياسية، وائتلافات قلقة، واحتجاجات وعنفٌ في الشوارع حتى يستقر الغبارُ ويتدعّم بناء المؤسسات. ويجب ألّا يستغرب المرء هياجاً بين الأعراق والديانات، وحروباً أهلية تتبع رحيل الطاغية، لأن الطغاة كانوا يعتمدون سياسة فرّق تَسُدْ وإقصاء قطاعات مهمة من السكان.

= انظر أيضاً: «توكل كرمان: السكرتير العام لحزب لإصلاح يرفض شعار «الشعب يريد إصلاح النظام»،» مأرب برس، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، <http://marebpress.net/news.details.php?sid= 46550&lng=Arabic>.

(١٥) «السلفيون في تونس... ما الذي يؤمنون به... وماذا يريدون؟،» تورس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، <http://www.turess.con/alchouroukh/516960>؛ «السلفيون في تونس: أقلية تخيف النساء والصحافة،» تورس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، <http://www.turess.com/alhiwar/23509>، ووليد بلهادي، «التيار السلفي في تونس: المواطن خائف.. العلمانيون والحداثيون رافضون.. والحكومة لم تحسم بعد،» تورس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، <http://www.turess.com/almasdar/8802>.

أولاً: الدوافع

لا يوجد سببٌ واحد لتفسير الانفجارات الاجتماعية التي زَعزَعت النظام السياسي العربي حتى قواعده. ففي العلوم الاجتماعية ينذُر أن تكون الأسباب المفردة حَسَنة التحديد، على جاذبيتها، قادرة على استيعاب الظلال والتعقيدات الدقيقة في المجتمع. فالمحلّلون يؤكدون إما على المتغيّرات السياسية وإمّا على المطاعن الاقتصادية على أنها الدوافع وراء الانتفاضات. فالتركيز على ناحية من دون أخرى تبسيط لحقيقة أكثر تعقيداً. فالحرية والخبز والعدالة الاجتماعية ـ وهي الشعارات التي ينادي بها المحتجّون دائماً ـ تلخّص الدوافع السياسية ـ الاجتماعية والاقتصادية ـ الاجتماعية وراء الانتفاضات العربية. فالكرامة، وهي أعلى صرخات المحتجّين المتظاهرين تعبّر عن الحرمان الاقتصادي والسياسي الذي يعانيه أغلب المواطنين على أيدي استخبارات الأنظمة وإهانتهم، إلى جانب اضطهاد الشرطة. فالتونسيّون والمصريّون واليمنيّون واللّيبيّون والبحرينيّون والسوريّون قد ثاروا بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية، ومستويات المعيشة والفقر المدقع وضعف الأمل، إلى جانب حصار النظام السياسي الذي أخفق في تجديد نفسه بدماء شابّة، وإشراك فئات اجتماعية جديدة صاعدة، وبخاصة بين الشباب، في العملية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن الانتفاضات كانت مدفوعة باعتقاد شائع أن الفساد القديم المستشري بين الحكام المستبدّين وأسرهم وأعوانهم قد حوّل الدولة إلى «عزبة» عائلية لا دولة تعود للشعب، بل ملكاً لأذناب الرأسمالية وحلفائهم الأجانب. وإذ غدت طبقة الأثرياء الجُدد، وهي طبقة محدودة، تتباهى بثروتها وتعرض انحطاطها على الملأ، كان نصف السكان يتهاوى من الفقر والتعاسة.

قد يحسُن بنا إيراد بعض الإحصاءات هنا، ولو أن الأرقام لا تصوّر سوء الأزمة الاجتماعية في الأراضي العربية وإخفاق التطور الاقتصادي عموماً. فعلى النقيض الصارخ من صورة العرب الأغنياء التي تسود في الخيال الغربي، فإن نحو ٥٠ بالمئة من السكان يعيشون في فقر، يقتاتون على أقل من دولارين في اليوم، وينفقون أكثر من نصف مداخيلهم على ضرورات الغذاء الرئيسة[١٦].

وعلى الرغم من وجود أفراد أغنياء في الوطن العربي، وبخاصة بين النخبة الحاكمة وأذناب القطاع الخاص، فإن أغلبية العرب العاملين فقراء. فحسب قاعدة بيانات تكساس لتباين الدخول،

(١٦) جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحّد، سنوات مختلفة؛ David Rosenberg, «Food and the Arab Spring,» Gloria Centre, 27 October 2011, <http://www.gloria-centre.org/2011/10/food-and-the-Arab-spring/#-end 37>, and «Arab World Initiative for Financing Food Security,» *Region Middle East and North Africa, Report*, no. AB6559 (21 April 2011), <http://http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/05/27/000001843_20110601143246/Rendered/PDF/P126506000AWIFS000PID000Concept0Stage.pdf>.

يسجل العرب أعلى تباين في الدخول بين جميع مناطق العالم، وواحدة من أدنى وأسوأ نسب النمو للفرد في جميع الأقاليم في العقود الثلاثة الأخيرة[١٧].

إن التزايد المستمر في عوائد التصدير ـ المتصلة بالنفط أساساً، بنسبة ٢ بالمئة سنوياً منذ عام ١٩٨٥ ـ والتحسّن في مؤشرات الاقتصاد الكبرى وأرصدة الحسابات الخارجية في عموم الوطن العربي، لم «يتقطّر» منها شيء للسكان الوطنيين. والواقع أن مُعاملات «جيني» التي تقيس التفاوت في الثروة الوطنية، قد بقيت ثابتة، بل ساءت قليلاً، بينما نِسَب الثروة الوطنية في أيدي عشرة بالمئة من السكان في القمة، قد تزايدت بشكل واضح عموماً[١٨].

ثمة أدلة متزايدة على أن إعادة التنظيم الاقتصادي بموجب «إجماع واشنطن» بفتح الاقتصادات أمام المنافسات الدولية والاستثمار، الذي كان التوجّه الاقتصادي السائد في عقد ١٩٨٠، قد جاء بنتائج عكسية عما كان ينتظر. فسياسات الإصلاح التحررية المُحدثة المعمول بها منذ عقد ١٩٨٠ قد أدّت إلى إغناء قطاع صغير من السكان وإفقار الأغلبية. ويشير الاقتصاديون إلى أن الناتج المحلّي الإجمالي للفرد في المنطقة قد نما بنسبة محترمة في عقد ١٩٧٠ (بمعدل ٥ بالمئة) لكنّه قد انحدر في عقد ١٩٨٠ إلى معدّل سنوي بقدر ٣,٤٣ بالمئة، ثم ازداد بنسبة واطئة بقدر ٠,٣٤ بالمئة في عقد ١٩٩٠؛ ولما ارتفع من جديد في أوائل عام ٢٠٠٠ كان نموّاً خاوياً وغير عادل. فسياسات الاقتصاد الكبرى المضلّلة، وبخاصة تنازل نسَب الاستثمار في قطاعات الانتاج، إلى جانب إجراءات التوزيع غير العادلة، تسبّبت بنسبة عالية دائمة من البطالة في مرتبة العَشَرات، وبإخفاق عام في التطوّر[١٩].

إن تدهور مستويات المعيشة، إلى جانب انخفاض الخدمات الاجتماعية في العقد الأخير قد فرضت عبئاً ثقيلاً على فقراء المدن والأرياف والأسر العاملة والشباب، الذين يشكّلون قطاعاً كبيراً من الشعب: فستّون بالمئة من السكان هم دون الثلاثين من العمر. وعلى الخصوص، نجد نسبة البطالة بين الشباب قد بلغت ٤٠ بالمئة، وهو رقم مريع. إن شبيبة السكان بحاجة إلى استثمارات

---

(١٧) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب. وحسب الاستعراض الاقتصادي والتطوّر الاجتماعي في أقطار غرب آسيا لعام ٢٠٠٥: «وحسب مشروع التباين لجامعة تكساس (UTIP) كل رقم من هذا البيان باستثناء اليمن يقع فوق نسبة ١٥ بالمئة في هذا المقياس للتباين من بين ١٤٠ بلداً. بعض أقطار دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت وعُمان وقطر تقع فوق النسبة ١٩ مئوية». انظر: <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>.

(١٨) George Joffe: «As Spring Moves Towards Autumn: The Arab Intifada in Perspective,» POLIS, University of Cambridge (Working Paper, 2013), and «The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects,» POL IS, University of Cambridge (Working Paper 2011).

(١٩) Joffe, «As Spring Moves Towards Autumn: The Arab Intifada in Perspective,» ILO's KILM, and in this compilation the Arab World Fares the Worst, <http://www.ilo.org/empelm/pubs/WC MS.114060/lang-en/index.htm>, and Ali Kadri, «Unemployment in the Post-Revolutionary Arab World,» Middle East Institute, National University of Singapore, <http://www.paecon.net/PAPER review/issue 59.pdf>.

انظر أيضاً الفصل الرابع من هذا الكتاب، و Christian Houle, «Inequality and Democracy: «Why Inequality Harms Consolidation but Does not Affect Democratization,» *World Politics*, vol. 61, no. 4 (2009), pp. 589-622.

ضخمة من البنية التحتية الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليم والتشغيل، وهو ما يُثقل على قدرة الدول في الوطن العربي لمعالجة الأزمة الاجتماعية المتّسعة المتعمّقة. من الصعب تصوير مدى خطورة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية السائدة في الأقطار العربية غير النفطية وكيفية تأثيرها في الوضع النفسي الجمعي والنظرة إلى العالم عند السكان. ففي حالة اليمن، أكثر الدول العربية فقراً، يتضاءل فيها النفط، مصدر دخلها الرئيس، والماء، مصدر الحياة[٢٠].

وقد زاد الأزمة تفاقماً، منذ الانتفاضة، ازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً، بتسريح الكثير من اليمنيين من أعمالهم، وهو ما ألقى بعبء إضافي على سكان فقراء أساساً. لقد تسبّبت سنة من الاضطراب السياسي بنقص حاد في البضائع الأساس، وزاد مستويات الفقر والبطالة المرتفعة أساساً، وأوصل النشاط الاقتصادي إلى توقّف فعلي. واليمن غالباً ما تُصاب بانقطاع الكهرباء وشُحّة الوقود وتقطّع المياه[٢١].

إن كل من قضى مُدَّة بين أحزمة الفقر في العواصم العربية يدرك جيّداً الأوضاع القاسية القذرة التي يعيش فيها ملايين من الفقراء العرب. فعلى المرء أن يجتاز جبالاً من القمامة ومحتويات المجاري التي تسيل في الشوارع. فالمساكن التي أقيمت بشكل عشوائي في هذه الأكواخ المتناثرة تفتقر إلى متطلبات الحياة الأساس مثل الماء النظيف والمستلزمات الصحية؛ والعيادات الطبية قليلة في هذه المناطق إن كان لها وجود أصلاً. فمثلاً، القاهرة الكبرى، وهي مدينة هائلة الحجم يسكنها نحو ١٦ مليون نسمة، تحتوي على أكبر حي للفقراء في العالم. فنحو ٥٠ بالمئة من السكان، بمن فيهم أهل المدينة وأهل الريف، يسكنون في أعشاش مهملة تدعى عشوائيات، مثل منشيّة ناصر، المستوطنة، ومدينة النفايات، كوم غراب، ودار السلام، وإمبابة ومدينة السلام. ومن المفارقة أن «مدينة مُترفة» في ضاحية فخمة ذات أسوار، تقطنها جماعات في بيوت أسعارها بالملايين، تملكها نخبة صغيرة، تقع في جوار مدينة الأعشاش الفقيرة، فتكشف الفاصل الاجتماعي بين الأغنياء (القلّة) وبين الفقراء (الكثرة)[٢٢]. فإن الجذور الفلّاحية في الانتفاضات العربية هي كبيرة الأهمية كذلك. فالزيادات في السكان والبطالة، والنمط المستمر من التهميش والاستغلال السياسي والاقتصادي والبيئي قد ألقت بالفلاحين في الأرياف في أحضان الفقر المدقع.

---

(٢٠) حسب رأي سارة فيلبس: «من أكبر الأخطار البنيوية التي تهدّد اليمن هي تدهور أكثر الموارد الطبيعية: الماء والنفط. اليمن واحدة من أكثر الأقطار في العالم في ندرة المياه، ويعتقد أن العاصمة صنعاء يمكن أن لا تبقى فيها مياه صالحة خلال ١٥ سنة». انظر: Sarah Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis* (Washington, DC: International Institute for Strategic Studies (IISS), 2011).

(٢١) International Crisis Group, «Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition,» *Middle East Report*, no. 1253 (July 2012), and «Friday's Protest of Imminent Victory in the Yemen,» *Yemen Post Staff*, 9/9/2011.

(٢٢) Sarah Sabry, «How Poverty is Underestimated in Greater Cairo, Egypt,» *Environment and Urbanization*, vol. 22 (October 2010); Hala S. Mekawy and Ahmad M. Yousry, «Cairo: The Predicament of a Fragmented Metropolis,» (Working Paper, Cairo University, Faculty of Urban and Regional Planning, 2010); Diane Singerman, ed., *Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009), and Mike Davis, *Planet of Slums* (London: Verso, 2010).

والإحصاءات مذهلة: ففي مصر ٤٠ بالمئة من سكان الأرياف يعيشون في فقر؛ و٦٢ بالمئة من الفقراء في سورية يعيشون في المناطق الريفية، و٧٧ بالمئة منهم لا يملكون أرضاً؛ وفي اليمن، يعيش ٨٠ بالمئة من الفقراء في المناطق الريفية. وهذا التهميش يهدّد فقراء الريف كذلك في القدرة على إطعام أنفسهم. وإذا أخذنا هذه الحقائق بمجموعها، نجد أن الأقطار العربية هي الأقل أمناً غذائياً في العالم، وأنها من أكثر من يعاني اللامساواة في امتلاك الأراضي، وهي أزمة بنيوية باعدت الفلاحين وجعلتهم ينقلبون ضد النخبة الحاكمة. فمثلاً، مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، بينما يستورد اليمن ٩٠ بالمئة من حاجته إلى القمح، وهو الغذاء الأكثر أهمية. والأقطار التي تقع في الهلال الخصيب (تاريخياً) تعاني مشكلات مشابهة[٢٣].

إن ارتفاع أسعار الطعام والوقود في نهاية عام ٢٠١٠ ترك آثاراً مدمّرة على الفقراء. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ بداية السجلات في عام ١٩٩٠. فقد وصل سعر برميل النفط إلى ١٠٠ دولار قياساً مع ٧١ دولار قبل ذلك بخمسة شهور، ورُفع الكثير من الدعم على الوقود. كانت هذه الزيادات الكبيرة المباغتة هي التي أعدّت الحطب لوقود الهياج الاجتماعي. وكانت الشرارة التي أوقدت النيران العربية هي النار التي أشعلها محمد بو عزيزي في مدينة بوزيد التونسية، ردّاً على الإساءة التي تلقّاها من السلطات المحلية بعد مصادرة عربة الخضرة والفاكهة التي كان يكسب رزقه منها، بدعوى أنه لم تكن لديه الرخصة الرسمية من البلدية[٢٤].

تردّدت أصداء موت بو عزيزي عند ملايين من فقراء العرب، بمن فيهم المصريون والليبيّون واليمنيون والسوريون الذين تماهَوا مع يأسه وإهانته وعزّة نفسه، إلى جانب نشأته المتواضعة. ففي مصر، خرج أهل الريف والمدينة الفقراء بكامل قوّتهم في القاهرة والإسكندرية والسويس والمدن الأخرى، فأذهلوا وأربكوا الشرطة وقوّات الأمن. وفي سورية بدأت الانتفاضة في درعا، وهي منطقة ريفية زراعية كانت تُعَدّ جزءاً من قاعدة تدعم الأسد اجتماعياً. وقد تضافرت عوامل عديدة فحوّلت مناطق زراعية مثل درعا ودير الزور والرستن من داعمة لنظام الأسد إلى معادية له. من تلك العوامل

---

(٢٣) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Mohamed Elmeshad, «Roaring Egyptians Suffer Most from Increasing Poverty,» *Egyptian Independent*, 28/9/2011, <http://www.egypt independent.com/node/199833>; International Fund for Agricultural Development [IFAD], «Rural Poverty Portal: Syria,» <http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/Syria> (accessed January 2013); World Bank Indicators, <http://data.worldbank.org/tunisia#cp-wdi> (accessed January 2013); World Food Programme (WFP), *The State of Food Security and Nutrition in Yemen* (2012), and World Bank, FAO, and IFAD, *Improving Food Security in Arab Countries* (2006).

لدراسة نقدية، انظر: Habib Ayeb, «The Marginalization of this Small Peasantry: Egypt's and Tunisia,» and Saker elNour, «National Geographic Targeting of Poverty in Upper Egypt,» both in: Ray Bush and Habib Ayeb, eds., *Marginality and Exclusion in Egypt* (London: Zed Books, 2012), and Mohammed Pournik, «Pour une croissance inclusive dans la région arabe,» <http://www.afkar-2-ideas.com/fr/2012/04/por-un-crecimiento-inclusivo-en-la-region-arabe>.

(٢٤) Joffe, «As Spring Moves Towards Autumn: The Arab Intifada in Perspective,»

سياسات الأسد التحررية المُحدَثة منذ عام ٢٠٠٠ التي فتحت الأسواق السورية أمام المستوردات الزراعية الرخيصة، إلى جانب الجفاف واحتباس المطر منذ ٢٠٠٥ الأمر الذي جعل المزارعين في الأرياف تحت رحمة المعونات الغذائية الأجنبية، عندما أوقفت دمشق الاستثمار في البنية التحتية في تلك المناطق التي لم تكن تُعَدّ مهمّة لبنية القوة المركزية[٢٥]. مثل ذلك كان الحضور الريفي ـ المدني للمهاجرين، بمن فيهم الشباب العاطلون من العمل في اليمن، الذين حضروا في بداية حركة الاحتجاج وبقيوا جزءاً راسخاً من الانتفاضة[٢٦].

إن تحريك وإشراك الفئات الاجتماعية الجديدة، وبخاصة المهاجرين من الأرياف والمدن، قد أضرم الاحتجاجات الواسعة التي أزاحت كبار السلطويين عن مناصبهم. وهذا المتغيّر ـ الفعل الجماعي الجامح من الفقراء ـ هو الذي فاجأ الأنظمة السلطوية لأنها تظن أن الخصوم الإسلاميين هم الذين سيكونون رأس الحربة في المقاومة المحتملة. كان «انفجار الفقراء» مفاجأة بارعة كلّفت بن علي ومبارك والقذافي وصالح عروشهم. والحقيقة أن المشاركة الفاعلة من جانب الفقراء حوّلت الاحتجاجات إلى موجة وطنية شاملة من التحريك الشعبي، وحركة اجتماعية فاجأت الجميع تقريباً، بما في ذلك الأنظمة نفسها، والمعارضة، والمراقبين الأجانب[٢٧].

ومع صعوبة القياس الدقيق لثقل القوى الاجتماعية التي رجّحت ميزان القوة ضد الحكام السلطويين، يبدو أن دور المهاجرين من الريف والمدينة كان مركزياً، وهي شهادة على مكانة الفقر المدقع في المجتمعات العربية. ففي العقد الماضي كان سوء الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمعات العربية، وبخاصة الحاجة إلى الوظائف وافتقاد الأمل، قد اتخذ شكل جهود الشباب العرب في المغامرة بأرواحهم وحياتهم للوصول إلى أوروبا وإيجاد عمل. وهروب شباب العرب المتعلمين إلى أقاصي الدنيا مقياس لصحة الشعوب والوضع النفسي للشباب على الخصوص. فهؤلاء الشباب يحاولون المستحيل ليُطعموا عوائلهم وليشعروا بمعنى القيمة والاحترام[٢٨].

إن حالة فقراء الريف والمدينة والعاطلين من العمل كانت سبباً رئيساً في الانتفاضات، وستبقى كذلك في الاحتمال الأغلب، وعاملاً دائماً في السياسات العربية المتنافسة لسنوات كثيرة دائمة، كما تبيّن بوضوح حالات تونس ومصر واليمن وليبيا. فالحكومات ما بعد السلطوية سوف تأتي

---

(٢٥) Khaled Yacoub Oweis, «Assad's Aleppo Focus Allows Rebel Gains in Syria's East,» Reuters (14 August 2012).

(٢٦) انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(٢٧) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Alaa Al-Aswani, *On the State of Egypt: What Caused the Revolution*, translated by Jonathan Wright (New York: Vintage, 2011).

(٢٨) مثلاً العنّة الجنسية ظاهرة منتشرة في مصر ولم تنل الاهتمام الكافي، وهي كارثة مباشرة للأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي دمّرت سعادة الملايين من العرب. مقابلات الكاتب مع عشرات من الناشطين السياسيين، إسلاميين ووطنيين بين تموز/يوليو إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وتذهب بناء على قدرتها على توفير العمل والأمل مع درجة من الإنصاف والعدالة؛ وفي إهمالهم الفوائد الاجتماعية والعامة يكمن الخطر عليهم.

لطالما كرّر الشباب من الرجال والنساء أن الفساد والاستبداد هما ما ألهب المعارضة على الحكّام السلطويين. يرى الناس العاديون وجود رابطة قوية بين فقرهم المدقع وبين الفساد المنظّم والقمع السياسي الذي كانوا يعانونه. فإعداد أبناء الرؤساء لكي يخلفوا آباءهم، إلى جانب وحشية الشرطة، لها من الأهمية ما لإغناء القلّة وإفقار الكثرة الكاثرة. إن شعارات المحتجّين تعبّر عن التشابك والتداخل في مظالمهم الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية ـ الاجتماعية، مثلما تعبّر عن ألوان طيف الائتلافات التي أزاحت ذوي المناصب السلطوية عن مناصبهم.

كانت الظروف عام ٢٠١١ قد نضجت للتحركات الشعبية ضد الحكام المستبدّين. والسؤال لم يعد: لماذا قامت الانتفاضات؟ بل: لماذا لم تَقُم قبل ذلك إزاء الحالة التعيسة للوطن العربي وتفاقم أزمة السلطة في الأنظمة العربية؟ لماذا أخفقنا في التنبؤ بالزمان والمكان لحدوث الانفجار؟ كان الحكام العرب المستبدون يسيرون على فراغ ـ من حياة بسلطان بلا سيطرة. ففي التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الناشطون العرب والمراقبون يعتقدون أن الحكام السلطويين غير شرعيين؛ وأن المسألة ليست إن كان سوف يُطاحون، بل: متى وكيف؟

ثانياً: مصر موضوعاً للدراسة

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نمطاً منتظماً من المقاومة ضد نظام مبارك، تكامل شكلاً في انتفاضة واسعة عام ٢٠١١. ولم تكن ثورة «الربيع العربي» ردّة فعل مباشرة مفاجئة على تطوّر محدّد. فقد تراكمت عناصر مسبّبة عَبر فترة أطول بكثير، طوّر المنشقّون والنشطاء فيها فن التحريك الاجتماعي ضد سلطات مبارك بطريقة المحاولة والخطأ. فالثورات تُبنى بالعَرق والتعب والدم من نشطاء يبذرون بذورها وهم في الغالب لا يجنون ثمارها. تبيّن مصر بوضوح أن ليس ثمة من سبب وحيد أو حادثة تسبّبت في الهياج الثوري عام ٢٠١١. فعلى امتداد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان المدّ الثوري يتجمع باطّراد وثبات. ففي عام ٢٠٠٠ قال القانوني المصري البارز، طارق البشري، إن مبارك، وطغاة عرباً آخرين، هم أكثر عرضة للطعن مما يُظن عموماً، وأن المصريين سيخرجون في النهاية على طغيانه. وبعد ذلك بأربع سنوات، قام البشري، الذي يتمتع باحترام شديد، بدعوة المصريين إلى المقاومة والعصيان المدني ضد خطط مبارك للبقاء رئيساً مدى الحياة وتحويل مصر إلى دولة وراثية، وجعل ابنه جمال وريثاً له.

وثمة زعماء آخرون من المجتمع المدني وكبار المثقفين المحترمين، مثل جميل مطر ووحيد عبد المجيد، كانوا قد أصدروا أحكاماً مشابهة، على الحكام السلطويين العرب، وحذّروا من

التسليم بدوام أولئك الحكام. وعند اقتراب العقد الأول من القرن الواحد والعشرين من نهايته نجد سياسيين بارزين مثل عمرو موسى ومحمد هيكل يجاهرون بمعارضتهم رغبة مبارك في تجهيز ابنه خلفاً له. فقد حذّر أولئك السياسيون مبارك من أن مصر قد أضاعت وجهتها وأن البلاد قد وصلت إلى نقطة تحوّل لا محيد عنها. أما عميد الصحافة في مصر، محمد حسنين هيكل، فقد حذّر مراراً بأن مصر كانت تفور بالغضب ضد مبارك وأنها كانت جاهزة لانفجار كبير(٢٩). ويعادل ذاك في الأهمية أن رجال القانون كانوا يجاهرون بإدانة النظام لخنق العملية القضائية وحكم القانون. وقد انتشرت المعارضة والمقاومة بين الطبقات والفئات الاجتماعية، بما في ذلك المنظمات المهنية وأصحاب المدوّنات وناشطي حقوق الإنسان وعناصر من حركة العمال والقوميين والإسلاميين(٣٠).

كان نظام مبارك يستعمل الخوف والتجزئة لمنع الانشقاق من أن يتحوّل إلى تحريك شعبي على نطاق واسع، ولكي يُضعف أكثر حركات المعارضة تأثيراً، وهم الإخوان المسلمون، عن طريق سجن رؤسائهم وإعاقة أنشطتهم. وعلى الخصوص، كان النظام يشيع الخوف من الإسلاميين ليزرع التفرقة بين خصومه واليساريين. وقد استطاع النظام كذلك أن يقنع القوة الكبرى التي ترعاه بأن ليس ثمة من بديل سياسي. وعندما بدأت سيطرة النظام تتآكل بدأ جهازه الأمني يعتمد بشكل متزايد على السيادة والوحشية، لإطالة زمن وجوده ولتمهيد الطريق لخلافة جمال. وقد استعمل جهاز الأمن التعذيب المستمر، وحتى اغتصاب (الرجال) من زعماء المعارضة لترويع المنشقين. وقد قام عملاء الأمن في الاسكندرية بضرب خالد محمد سعيد حتى الموت، وذلك في حزيران/يونيو ٢٠١٠، مما يصوّر العقلية الإجرامية التي تخطط لإسكات الناس، ولو أن ذلك قد جاء بنتيجة معاكسة في النهاية، وقاد إلى تجمّع أكبر من المصريين للوقوف بوجه دولة الشرطة(٣١).

---

(٢٩) مقابلة الكاتب مع محمد حسنين هيكل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣٠) Tarek Osman, *Egypt on the Brink: From the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak* (New Haven, CT: Yale University Press, 2011); Samer Soliman, *Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011); Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2006); Nadia Oweidat [et al.], *The Kefaya Movement: A Case Study of a Grassroots Initiative* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2008); Manar Shorbagy, «The Egyptian Movement for Change-Kefaya: Redefining Politics in Egypt's,» *Public Culture*, vol. 19, no. 1 (Winter 2007); Rabab El-Mahdi and Phil Marfleet, eds., *Egypt: The Moment of Change* (London: Zed Books, 2009); Rabab El-Mahdi, «Enough! Egypt's Quest for Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 8 (August 2009).

(٣١) انظر: معتز نادي، ««كلنا خالد سعيد» تطلق «وثيقة الاتفاق الوطني» لـ «تحقيق أهداف الثورة»،» المصري اليوم، ٢٠١٢/٥/٣١، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/182734>، وعزة مغازي، صفاء سرور ومعتز نادي، «في الذكرى الثانية لوفاة خالد سعيد.. التعذيب لا يزال مستمراً،» المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/٥، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/184036>.

انظر أيضاً: Mohammed Zahid, *The Muslim Brotherhood and Egypt's Succession Crisis: The Politics of Liberalization and Reform in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 2010), and Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press 2008).

لقد منعت أساليب النظام في التخويف كثيراً من المصريين من الالتحاق بحركات الاحتجاج الصغيرة، مثل حركة كفاية وحركة ٦ أبريل التي كان قوامها بالأغلب من ناشطي الطبقة الوسطى في المدن، والطلاب والمهنيين. وقد اشتكى كثير من الناشطين والمنشقين غياب الجماهير عن احتجاجاتهم، وعزوا ذلك إلى قيام الحكومة بتخويف الجمهور. فمنذ نهايات عقد ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٠ كان كاتب هذا الفصل غالباً ما يشاهد الاحتجاجات في نقابات المحامين والصحافيين في القاهرة، حيث كان عدد رجال الشرطة والأمن يفوق عدد المحتجّين. وعند باب الجامع الأزهر، كانت العشرات من حافلات الشرطة تسدّ طريق الخروج لمنع المتظاهرين من التدفق إلى الشوارع. وإذا تجرأ أحدٌ وقفز فوق حاجز الأمن كان يُضرب بقسوة، وغالباً ما كان الضباط بالملابس المدنية يختطفون المحتجّين للاستجواب والضرب ثم يُطمرون في الصحراء.

وثمة سبب آخر لضعف المحتجّين، وهو ضعف جدول أعمالهم، وهم المنشقّون ذوو الميول التحررية، من التناغم مع الفقراء والإسلاميين. وطالما بقيت حركات العمال والإخوان المسلمين معطّلة، بقي تشتت المعارضة، ما يسهّل لنظام مبارك السيطرة على المنشقّين. بقيت خدمات الأمن تشدّد الرقابة على هاتين الحركتين الاجتماعيتين، معتبرة غيرها محض مضايقات. فبعد إطاحة بن علي، قامت حركة ٦ أبريل بتنظيم مظاهرة في ميدان التحرير في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كانت قوّات الشرطة والأمن في غفلة، إذ حسبت غَرارةً أن هذه التظاهرة سوف تتفرق مثل سابقاتها[٣٢].

وإذ تفاقمت الاحتجاجات، بقي رجال مبارك متمسكين بالمفهومات الخاطئة حول تصاعد المعارضة، مُقنعين أنفسهم أن الإخوان المسلمين هم المحرّكون، وحاولوا استخدام خطر الإخوان لتحذير الولايات المتحدة من عواقب غياب مبارك. وعندما بلغت الأزمة السياسية ذروتها في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، قام باراك أوباما بمهاتفة مبارك في البحث عن محاولة لخروجه بشكل مشرِّف. وقد وصف مسؤول في البيت الأبيض الجواب بعبارة «الإخوان المسلمون» «الإخوان المسلمون» «الإخوان المسلمون». لكن الأمريكان لم يسكتوا، بل استنتجوا أن مبارك لم يعد مفيداً لهم بل يشكل مسؤولية عليهم، فعبّروا عن مخاوفهم إلى القادة العسكريين في مصر طالبين لهم الامتناع عن مواجهة المحتجين بالنار[٣٣].

ولم يكن نظام مبارك مفتقراً إلى المعلومات الدقيقة وحسب عن ثقل القوات الاجتماعية المصطفّة ضدّه، بل كانت الثقة كبيرة بتضامن وتماسك حلفائه (رؤساء الجيش) الذين كانوا وسطاء

---

(٣٢) Jeannie Sowers and Chris Toensing, eds. *The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt* (London: Verso, 2012).

(٣٣) Ryan Lizza, «The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy,» *New Yorker* (2 May 2011); Helene Cooper and Mark Landler, «White House and Egypt Discuss Plan for Mubarak's Exit,» *New York Times*, 3/2/2011, and Fawaz A. Gerges, *Obama and the Middle East: The End of America's Moment?* (New York: Palgrave and Macmillan, 2012).

[انظر أيضاً الكتاب بنسخته العربية: فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)].

القوة وحماة النظام السياسي. ومع تفاقم الأزمة، وانسحاب الأمريكان أخيراً من دعمه، أزاح العسكريون مبارك، وضحّوا به على مذبح مصالحهم المؤسساتية والمالية. وبوصف المؤسسة العسكرية على أنها الأقوى في المجتمع، فقد حافظت أوّلياتها على امتيازاتها وحقوقها المتميّزة في تشكيل بنية النظام الجديد وضمان عدم المساس بهم. وكان من شأن الصدوع في بنية نخبة مبارك الحاكمة أن عجّلت في إطاحته.

ثالثاً: ثورات غير منتظرة؟

مثل جيرانه السلطويين، كان النظام المصري يتحاشى المطاعن في بنيته ونقاط القوة في المعارضة. ولم يكن الأكاديميون بمنجاة من هذا الخطأ في الحكم، وهو نقيصة في الفهم والإفهام في السياسات العربية. والسؤال الأكثر إلحاحاً هو لماذا كان علماء السياسة وصانعو السياسات يبالغون في تقدير ديمومة الحكام العرب المستبدّين ويقلّلون من شأن مطاعِنهم ومن دور الإنابة عنهم؟ وليس لدى أصحاب العلوم الاجتماعية من سجل طيب في التنبؤ بالثورات الاجتماعية أو التحركات الشعبية الكبرى. فهم لم يستطيعوا التنبؤ بالثورة الاجتماعية في إيران في آخر عقد ١٩٧٠ التي أزاحت سلالة البهلوي، ولا بانهيار الاتحاد السوفياتي، ولا بانتفاضات شرق أوروبا في أواخر عقد ١٩٨٠ وبدايات عقد ١٩٩٠. وليس هذا بمستغرب إزاء كون الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية ـ الاجتماعية متجذّرة في التعقيد والتواكل واللا توقّع[٣٤].

وفي هذا الخصوص، وفي كتابه بعنوان إيران: الثورة غير المنتظَرة يعالج تشارلز كوزمان (Charles Kuzman) بالتفصيل مسائل «التنبؤ الارتجاعي». فهو يرى أن الإدراك المتأخّر هو دائماً ٢٠/٢٠ (أي واضح تماماً) وحتى بالاستناد إلى معلومات كاملة، ليس بمقدور المرء أن يتنبّأ. لذا فإن أساليب التفسير التقليدية زائدة عن الحاجة؛ فهو يسعى إلى ما يدعوه «التفسير المعاكس»[٣٥]. يؤكد «كوزمان» الطبيعة السائلة غير المنتظرة للظروف الاجتماعية التي تحدث فيها الحركات الثورية. فبدلاً من البحث عن ظروف ثابتة غير قابلة للتغيير، أو عن أنماط متكررة، فإن «التفسير المعاكس» يعطي الاهتمام الكافي للطبيعة المتقلّبة للظروف والمفهومات في لحظات الهياج الثوري. وعند التفكير بالذي يدفع الناس إلى اتخاذ القرار بالالتحاق بحركة ثورية، يقول كوزمان إن «الناس يقرّرون مثل هذه الأحكام في وقت بعينه، في لحظات الاضطراب، وأن هذه الأحكام قد تكون مرضاة للذات»[٣٦].

---

(٣٤) Nassim Talib and Mark Blyth, «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May – June 2011).

(٣٥) Charles Kuzman, *The Unthinkable Revolution in Iran* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004).

(٣٦) يريد كوزمان أن يقول إن الشعب قد يحكم بأن الثورة سوف تنجح، لذا من المفيد المغامرة بالالتحاق بالاحتجاجات. ومهما تكن دوافع هذه الاحتجاجات، يكفي أن يشارك فيها ما يكفي من الناس للالتحاق بها، فهم سيشكلون قوة للحركة ويجعلونها أكثر احتمالاً للنجاح. انظر: John Foran, «Review of *Iran: The Unthinkable Revolution*,» =

شبيه بذلك بحث تيمور كوران (Timur Kuran) حول تزييف التفضيل وتوسّعه في فكرة انتشار الثورات انتشار النار في الهشيم. وتزييف التفضيل هو بالضبط ما ينال من فكرة استطلاع الرأي التي هي، بالطبع، الوسيلة المفضّلة لدى أصحاب التعميم الذين ينظّرون عن الشرق الأوسط. يرى كوران أن السبب الرئيس الذي يجعل الثورات الشعبية الكبرى تبدو كأنها تبزغ من فراغ هو «تزييف التفضيل» أي الفرق بين خصوصية التفضيلات السياسية للناس وبين ما يدّعونه في العَلَن. ففي الأوضاع الثورية يمكن لذلك أن يعني أن قليلاً من الناس يرغبون في دعم معارضة في العلن لنظام يبدو أنه غير قابل للاهتزاز، لكنهم في سرّهم يدعمون تلك المعارضة. ولذلك، فحالما تبدو المعارضة أنها تكتسب قوّة، أو أن النظام الحاكم يبدو متضعضعاً، يمكن أن تتطور بسرعة شديدة موجة هائلة من الدعم للمعارضة، فيسقط النظام الحاكم بسرعة مفاجئة.

وثمة عامل ثانٍ، هو أنه حتى أولئك الذين لا يضمرون الدعم للمقاومة فإنهم سرعان ما يغيّرون ولاءهم عندما يبدو جليّاً أن النظام لا أمل له بالبقاء. وهذا يفسّر لماذا تستطيع شرارة صغيرة أن تثير انتفاضة كبرى؛ بل حتى أي نموّ صغير في دعم المعارضة يمكن أن يطلق سيلاً كامناً من الدعم ليكشف عن نفسه. لذلك يمكن وجود عناصر اجتماعية بالغة القوة، تجعل الثورة في إدراك متأخر حتمية تقريباً. لكن هذه العناصر تبقى كامنة، كما يبقى كامناً كذلك دعم بنية الثورة الناجم عن تلك العناصر. وإذ تبدو الثورة لا محيد عنها في الإدراك المتأخر، فإن هذه الأسباب لا تنكشف إلا بعد الحدث. ثمة ميل لإسقاط ما نعرف في الإدراك المتأخر على الماضي، ولذلك قد يبدو أن الثورة كانت لا محيد عنها، وهكذا كان يمكن التنبؤ بها، بينما هي في الحقيقة في الإدراك المتأخر وحده يمكن أن تُرى حتمية الوقوع[٣٧].

بعد الانتفاضات العربية، راح نسيم طالب ومارك بلايت (Mark Blyth) يجادلان بأن من المستحيل التنبؤ بشكل البِنى الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية. فالماضي لا يمكن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل بسبب التأثير الهائل الذي تحمله «البجعات السود» النادرة، العشوائية، لذا فهي أحداث لا يمكن التنبؤ بها أبداً. إن «البجعات السود» السابقة لا يمكن أن تزوّدنا بمرشد، بسبب التعقيد اللانهائي تقريباً، وعشوائية العوامل الفاعلة. ويزيد «طالب» و«بلايت» في القول إن محاولة تفسير الماضي أشبه بمحاولة وصف شكل قطعة الثلج من محض معرفة الماء المتبقّي بعد ذوبان الثلج. فإذا كان الماضي لا يمكن «تفسيره»، فإن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل حماقة[٣٨].

= *Social Forces*, vol. 83, no. 4 (2005), pp. 1774-1776, <http://muse.jhu.edu/journals/social-forces/vo83/83.4foran.html>.

(٣٧) Timur Kuran, «Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution,» *Public Choice* (April 1989), <http://econ.duke.edu/uploads/assets/People/Kuran/Sparks%20and%20really%20fires.pdf>.

(٣٨) المصدر نفسه.

إضافة إلى تحدّي التنبؤ، فإن الانتفاضات العربية قد حطّمت أسطورتين حول المنطقة العربية: ديمومة الأنظمة العربية السلطوية من عقد ١٩٧٠ وخَوَر نظام الإنابة، وكلاهما قد اتُّخذ مسألة يقينية بشكلها الظاهر، وأضفى عليها انتشاراً نظرياً وفكرياً علماءُ السياسة وصانعو السياسات معاً(٣٩). كان يُنظر إلى الأنظمة العربية السلطوية على أنها قوية، بحيث تستطيع الحفاظ على الوضع الراهن وتخنق الانشقاق. ومن المفارقة أن كثيراً من المتخصصين، وبعضهم ميّال إلى المناقشات النظرية العبثية، لم يتبيّنوا مؤشرات قوة الإنابة في الأنظمة المستبدّة. كان نظام الإنابة مناسباً للقائد، ولكن ليس لأحد آخر. والمشكلة في الاختيار العقلاني أنه لا يتماشى إلّا مع الوكلاء المستقلين ذاتياً (بالتعريف) لذا لا يمكن التنظير أو تفسير تعدد السلطات، ومن ثمّ تعاقُب الأدنى، والعنف، والقوة البنيوية، وربما عموم حقل الاستعمار.

وثمة اعتقاد خاطئ ثانٍ بأن الخوف والتجزئة قد حيّدت جهود الناشطين في تحريك الجمهور ضد النظام القائم. كما أن هناك افتراضاً في المنطوى حول عدم قدرة الوكلاء في العالم العربي على قيادة التغيير من الأسفل، إلى جانب الافتقار إلى ذوي الديمقراطية في المنطقة. وفي هذا السياق كان بروز وشعبية الجماعات الإسلامية مما أقنع كثيراً من أصحاب العلوم الاجتماعية في الغرب، من ذوي الميول العلمانية، أن المعارضة السياسية في العالم العربي الإسلامي غير قادرة على تنمية التطوير الديمقراطي(٤٠).

إن العوز للديمقراطية في الشرق الأوسط قد شوّه المنظار الذي من خلاله يقوم كثير من علماء السياسة بدراسة المنطقة. فبدلاً من تفحّص جذور أسباب العوز للديمقراطية وكثير من مصادر السخط، وهو عمل في غاية التعقيد والإجهاد، نجد علماء السياسة يحوّلون التركيز إلى موضوع ديمومة السلطوية السياسية. وفي رواج مُقتَربات الاختيار العقلاني في دراسة السياسة، ترى «فاليري بَنس» (Valerie Bunce) بشكل مُقنع أن هذا التحوّل في التركيز كان يتمثل بشكل خاص بين الباحثين في السلطوية، الذين تيسّر لهم، على النقيض من نظرائهم المشتغلين على أنظمة أكثر

---

(٣٩) لمثال عن ذلك، انظر: Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004); Stephen King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009); Marsha Pripstein Posuney, «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), and Steven Heydemann, «Authoritarian Upgrading in the Arab World,» *Analysis Paper* (Saban Center at the Brookings Institution), no. 13 (October 2007), <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2007/10/arabworld/10arabworld.pdf>.

(٤٠) Samuel P. Huntington, «Which Countries Become More Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984); John Waterbury, «Democracy without Democrats?: The Potential for Political Liberalization in the Middle East,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democracy: The Renewal of Politics in the Muslim World* (New York: I. B. Tauris, 1994); Giovanni Sartori, «Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics,» *International Social Science Journal*, vol. 43 (August 1991), and Bernard Lewis: «The Roots of Muslim Rage,» *Atlantic Monthly*, no. 266 (September 1990), and «Islam and Liberal Democracy,» *Atlantic Monthly*, no. 271 (February 1993).

تعدّدية، تحديد تركيزهم على حفنة من الزعماء السياسيين، وإجراء أبحاثهم من دون تعقيدات تثيرها وفرة في المعلومات حول السياسة على الأرض وفي داخل القصور[41].

وكانت النتيجة زيادة في التركيز على السياسات العليا وتقليل الاهتمام بالسياسات الدنيا، وبدور الفعل المستقل، إضافة إلى تجاهل المطاعن ومواطن الضعف في السلطوية السياسية. وعلى الرغم من تزايد الدليل على أن الحكام العرب يواجهون أزمة تزداد في العمق والتوسّع حول السلطة والشرعية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يكن يُنظر إلى هذه الأزمة على أنها قاتلة لبقاء الحكام العرب المستبدّين، بسبب انتشار اعتقاد ذي حدّين:

١ ـ قدرة الحكام العرب على الاشتراك البارع في «صنعة النظام»، بما في ذلك تأسيس نظام سياسي جديد ـ «استبدادية تحررية» ـ تجمع التعددية الموجّهة، والانتخابات المسيطر عليها، والقمع المُنتقى.

٢ ـ القدرة على إيجاد تحدّيات شعبية مؤثرة في هؤلاء الحكام يقتضي متطلبات صارمة من تنظيم وتحريك على نطاق واسع[42].

إن ديمومة السلطوية السياسية في الوطن العربي قد اصطدمت بمطبّات الموضوع العلمي التي لم تَنَل حظّها من التحدّي والتشريح. لقد اشترك أصحاب العلوم السياسية بنوع من الميل إلى التفكير الجماعي، الذي يرى جماعة من المراقبين أقاموا تحليلهم على «مُقترَب ثقافةٍ سياسية نحو سياسة الشرق الأوسط» والذين عَزَوا الافتقار إلى الديمقراطية وانتشار الاستبداد إلى استثنائية العرب وتراث الإسلام. كان إيلي خدّوري يرى أن فكرة الديمقراطية غريبة تماماً عن تركيبة العقل في الإسلام[43]. بينما كان برنارد لويس يعتقد أن التاريخ السياسي في الإسلام هو تاريخ من الاستبداد الدائم تقريباً. فلا توجد فيه برلمانات ولا جمعيات تمثل الشعب من أي نوع، ولا مجالس أو تجمّعات، ولا قاعات نبلاء أو ملّاكين، أو بلديّات في تاريخ الإسلام؛ لا شيء سوى القوة الحاكمة التي تدين لها الرعية بالولاء المطلق الذي لا يتزعزع، بوصفه واجباً دينياً مفروضاً من القانون المقدّس. ففي الألف سنة الأخيرة، كان التفكير السياسي في الإسلام محكوماً بعبارات مثل «الطغيان خير من الفوضى» أو «من ثبتتْ قوّته فطاعتُه لازمة»[44].

وثمة باحثون مهمّون مثل إرنست غيلنر وصموئيل هانتنغتون قد عرضوا مثل هذه الآراء[45].

---

(٤١) انظر الفصل العشرون من هذا الكتاب.

(٤٢) Daniel Brumberg, «The Trap of Liberalised Autocracy,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002).

(٤٣) Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture*, 2nd ed. (Portland: Frank Cass, 1994).

(٤٤) Bernard Lewis, «Communism and Islam,» in: Walter Z. Laqueur, ed., *The Middle East in Transition* (New York: Frederick A. Praeger, 1958).

(٤٥) Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals* (New York: Penguin, 1996), and Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Re-marking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996). =

ومع اختلاف الرأيين مفهومياً ومعرفياً، فهما يؤكّدان فكرة أن السلطوية عميقة الجذور وأن المجال ضيّق أمام الفعل المستقل. وكثير من هؤلاء الباحثين كانوا في الواقع من المعبّرين عن استثنائية الشرق الأوسط (أو العرب بصورة أكثر دقة) بما يتعلق «بالموجة الثالثة» من نشر الديمقراطية. ومع أن هذا ينطبق كذلك على فئة من هذه المدرسة التي نأت بنفسها عن «مُقترَب الثقافة السياسية نحو سياسات الشرق الأوسط» فإن زعماء تلك المدرسة قد كتبوا الكثير حول ديمومة السلطويات في المنطقة (وبخاصة على صفحات مجلة السياسة المقارنة قبل أقل من عقد مضى). ومع أنه من الواضح أن المقترب النخبوي بالأساس هو الذي ساد «علم التحوّل» فأنتج هذا الانحياز، وقاد أصحاب العلوم السياسية إلى الإخفاق في إدراك النُّذُر بالانتفاضات العربية عام ٢٠١١، فإن السؤال الأكثر أهمية هو إذا كان التركيز من أعلى إلى أسفل هو نتيجة التأثير الدائم لنظرية التحديث وعدم ثقتها بسياسة الجماهير، وبخاصة في الولايات المتحدة؟

وكانت ثمة أسباب لتشاؤم أصحاب العلوم السياسية. فعلى مدى أربعين سنة استطاع حكام العرب المستبدّون إخماد كثير من العواصف وعزلوا أنفسهم بطبقات من أغلفة الحماية. وكثير منهم راحوا يجهّزون أبناءهم لوراثتهم وعروشهم. وهذه فترة طويلة من الزمن في سياق تفسير النتائج السياسية وإصرار الميول السلطوية. ومع أن الانتفاضات العربية تضطر الباحثين إلى إعادة النظر في سياسات الشرق الأوسط، فذلك لا يعني أن الأبحاث السابقة لتفسير إصرار السلطوية كانت على خطأ[٤٦]. فالمسألة تكمن في تقليل تقدير أصحاب العلوم السياسية لتعاظم مصادر السخط، إضافة إلى تخصيص جهد تحليلي قليل لدراسة مصادر عدم الاستقرار في الأنظمة العربية في مقابل ديمومتها. وكان لا بد من تجاوز الصدوع الصغيرة من جانب أصحاب المقارنات العامة ونظريات الاختيار العقلاني ونظريات الكم، غير المنغمرين في المجتمع والسياسات المحلية.

ليس غير الانغماس لمدة طويلة في شؤون المنطقة بقادر على إنتاج المعرفة المحلية المطلوبة، لتبيُّن واستخلاص المغزى من الغمغمات الخفيضة في زوايا ومغيّبات النظام القديم. وبمعنى بعينه، فإن المساهمات في هذا الكتاب بعيدة الغور في تاريخ المنطقة الغني ومجتمعها، قائمة على معرفة اجتماعية تاريخية واقتصاد عالمي ـ سياسي. يُعنى المساهمون عناية خاصة «بالسياسات الدقيقة» في الصراعات الاجتماعية والسياسات المتنافسة.. و«التجاوز الهادئ» والخطط اليومية للمقاومة

= والواقع أن دراسات «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)» قد أنتجت أقراناً غرباء! ويصدق ذلك على الدراسات الشيوعية، حيث توقّع جمهور الأكاديميين اليمنيين المهاجرين أن الأنظمة سوف تسقط في أية لحظة، بينما نجد السلوكيين (الثائرين الشباب الذين جاءوا إلى الدراسات الإقليمية في عقد السبعينيات والثمانينيات) يعتقدون الشيء نفسه. هذه هي الأحجية المهمة أمام هذين المجالين من الدراسات. يؤرخ المتخصصون بتفصيل كبير جميع مشكلات هذه الأنظمة. لكن المشكلات شيء والانهيار شيء آخر.

(٤٦) Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

و«السياسات الناعمة»، والحركات الخفية و«اللاحركات» التي شكّلت الفاعلين وخططهم عند تدفّقهم إلى ميدان التحرير.

بعيداً من الاستخفاف بأزمة السلطة عند الحكام المستبدّين، كان الباحثون يحذّرون مراراً من تجمع العاصفة في الوطن العربي، ولو أنهم لم يفلحوا في التنبؤ عن متى وأين وكيف ستضرب البُروق. وتحذيراتهم لم تتوقع تحشّدات شعبية على نطاق واسع كما حدث بين ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. لقد أقنع صانعو السياسة أنفسَهم، في الغرب خاصة، بأنه على الرغم من افتقاد الشرعية وغياب السيطرة لدى زبائنهم الحكام العرب، فإن هؤلاء كانوا يعتمدون في بقائهم على الهيمنة والإكراه. باستثناء الإسلاميين الذين قُمعوا، لم تكن المعارضة تُعَدّ قادرة على قيادة تحدٍّ مؤثر ضد الحكام العرب التابعين للغرب. وعوضاً من ذلك، تداول المتخصصون المدرّبون أمنياً مخططاً يشدد على الإصلاحات يتأسس من داخل الائتلاف الحاكم، عملية متدرجة محكومة من الأعلى إلى الأسفل[٤٧]. ولم يكن للوكلاء دور يُذكر في إحداث التغيير، وهو امتياز في حيّز سياسة النخبة[٤٨].

رابعاً: السياسة في لبوسٍ برلمانية

لماذا نقف عند عَوز المفهومات في دراسة السياسة العربية وممارستها؟ أولاً، لأن الممارسة تلقي أضواء أخرى على المنظار المشوّش الذي ينظر من خلاله إلى المنطقة العربية كثيرٌ من أصحاب العلوم السياسية. والأكثر أهمية أن تدقيق الأوضاع ضروري لتجنّب الوقوع في ورطة مفهوماتية مشابهة عند النظر في إمكانات التحوّل من السلطوية إلى الديمقراطية. وثمة مجموعة من الأصوات بدأت تنادي بأن الربيع العربي إما قد انتهى وإمّا أنه قد انقلب إلى شتاء يزداد ظلاماً وأن المنطقة قد بدا عليها منذ زمان بعيد أنها «تُربة غير صالحة للديمقراطية» بعد أن قام باختطاف الثورات العسكر (المؤسسة الأكثر قوة) والإسلاميون (أكثر منظمة مؤثرة قوةً)[٤٩]. فبعد مبارك أكّدت ثنائية العسكر والإخوان المسلمين أسوأ الأمثلة المكرورة في السياسة العربية. وصار الخيار بين نوعين من السلطوية، وقد عَلِق بينهما نَفَرٌ علماني تحرّري ضعيف. لذلك سقطت السياسة العربية في حلقة مفرغة من الاستبداد، حسب هذا التفسير، وعادت احتمالات الديمقراطية باهتة المعالم[٥٠].

---

(٤٧) لمزيد من المعلومات حول هذا، انظر: Marina Ottaway and Michelle Dunne, «Incumbent Regimes and the «King's Dilemma» in the Arab World: Promise and Threats of Managed Reform,» *Carnegie Paper*, no. 88 (2007).

(٤٨) من الجدير بالذكر أن الديمقراطية أسهل توقعها بكثير عند انهيار السلطوية التي قد تقود إلى العودة إلى الديمقراطية، دون استحداثها.

(٤٩) انظر على سبيل المثال: Thomas Friedman, «The Arab Quarter Century,» *New York Times*, 9/4/2013, <http://www.nytimes.com/2013/04/10/opinion/friedman-the-Arab-quarter-century.html/ref=Thomasfriedman&_r=o>.

(٥٠) Bret Stephens, «Who Lost Egypt's?,» *Wall Street Journal*, 25/6/2012; Martin Kramer, «Worst-case Scenario in Egypt,» Sandbox (26 June 2012), <http://www.martinkramer.org/sandbox/2012/06/worst-case- =

ربما كان نتنياهو الوحيد بين رؤساء الوزرات أو الرؤساء الذين جاهروا بالكلام ضد الانتفاضات العربية. فقد وصف زعماء الغرب، وبخاصة أوباما، بصفة «الغرارة» للمجازفة بالتغيير الديمقراطي في المنطقة ودفع مبارك إلى الاستقالة من السلطة. قال نتنياهو، «في شباط/فبراير، عندما نزلت جموع المصريين إلى شوارع القاهرة، قال المعلقون وعدد من أعضاء المعارضة الإسرائيلية إننا نشهد عهداً جديداً من التحرر والتقدم... فقد قالوا إنني أحاول تخويف الجمهور، وإنني على الجانب الخطأ من التاريخ ولا أبصر إلى أين تتجه الأمور». لكن الزمن قد أثبت صحة ما ذهب إليه، كما أضاف. فتوقّعه أن انتفاضات الربيع العربي ستنقلب إلى «موجة إسلامية، ضد الغرب، ضد التحرر، ضد إسرائيل، وضد الديمقراطية» كان توقعاً صحيحاً، كما اختتم به قوله(٥١).

يحذّر آخرون من أن التغلب على التراث السلطوي ليس سهلاً بسبب قوّته وتجذّر المصالح، ويمكن إثبات ذلك من التنوّع في سقوط الأنظمة وبقائها في الوطن العربي إلى اليوم(٥٢). ثمة توتّر فعلي واختلاف بين الأوصاف الطواعية، القائمة على الوكالة والإنابة، للتحولات من الحكم السلطوي (أو الثورة) التي تتابعها فصول هذا الكتاب، من جهة، وبين التحليل القائم على البنية والمؤسسة والطبقة من جهة أخرى(٥٣). وفي بعض الوجوه، يتصف هذا التحليل البنيوي بتشاؤم عميق حول إمكانات التغيّر السياسي في المنطقة العربية. تساورني مخاوف مشابهة لما يشدد عليه البنيويّون من التباين الاقتصادي والظلم الاجتماعي

= scenario-comes-true>; Sohrab Ahmari, «The Failure of Arab Liberals,» *Commentary Magazine* (May 2012), <http://www.commentarymagazine.com.article/the-failure-of-Arab-liberals>, and Daniel Byman, «After the Hope of the Arab Spring, the Chill of an Arab Winter,» *Washington Post*, 2/12/2011, <http://www.washingtonpost.om/opinions/after-the-hope-of-the-arab-spring-the-chill-of-an-a barrage arab-winter/2011/11/28/glQABGqHIO_story.html>.

(٥١) Barak Ravid, «Netanyahu: Arab Spring Pushing Mideast backward, not Forward,» *Haaretz*, 24/11/2011, <http://www.haaretz.con/news/netanyahu-arab-spring-pushing-east-backward-not-forward-1.397353>.

(٥٢) Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons of the Arab Spring,» *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127-149.

(٥٣) إزاء إخفاق تحليل الشرق الأوسط في إعادة توجيه الإنتفاضات العربية، هل يتوجب علينا إعادة النظر في تحليل نظري سابق للمنطقة؟ تؤكد إيفا بيلين في مقالتها السابقة بعنوان: «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East»، بعد سقوط نظامي تونس ومصر. تفيد المقالة السابقة أن الأنظمة السلطوية في المنطقة كانت على هذه الصلابة لا بسبب العوز إلى الظروف لقيام الدمقراطيّة، بل بسبب شيوع الظروف البنيوية للسلطوية. وهي تشير إلى وضعين رئيسين، إثنان منهما يخصّان الشرق الأوسط: الصّحة المالية في المنطقة (الوصول الى مداخيل النفط وغيرها) والمستويات العالية من الدعم الدولي للأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط، التي بقيت قائمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وهذه العوامل تقرر قدرة النظام على قمع الدمقراطية، وتقرر رغبة النظام في القمع كما يقررها عاملان آخران: مستوى التنظيم المؤسسي في جهاز القمع لدى الدولة (مثلاً: إلى أي مدى تتصف نخبة الأمن أو العسكر بالمهنية أو الأبوية) ومستوى التحرك السياسي ضد النظام. وترى بيلين أنه في النهاية تكون مسألة أنظمة بعينها سوف تسقط كنتيجة لإنتفاضات أو لا تسقط متوقفة على إن كان العسكر سوف يطلق النار على المحتجين (وهذه بدورها كان يقرّرها لا درجة اقتراب الجيش من النظام وحسب، بل كذلك مستوى التحرك الشعبي). وهي تخلص إلى القول إنه إذ تكون الظواهر السياسية مثل الاحتجاج، والثورة والتحول إلى الدمقراطية تقترب من استحالة التنبوء بها فنحن ما نزال قادرين على تحليل الأسباب متأخرة الظهور. وهي تستنتج كذلك أن تحليلها السابق للأوضاع البنيوية ما يزال مفيداً في التحقق من سبب سقوط بعض الأنظمة من دون غيرها.

والمؤسسات الهشّة، في مقابل «الهوية» والبُعبُع «الإسلامي» اللذين تشدد عليهما الكتابات الرئيسة والتعليقات العامة كذلك.

وثمة تعديلٌ واجب: إن الذي تبيّن في الوطن العربي منذ ٢٠١٠ لا يعني نهاية التاريخ أو بزوغ مباشر لعهد جديد من الديمقراطية والعدالة. إنها لحظة ثورية؛ بداية مسيرة نحو تحوّل ديمقراطي، لا ختام تماسك ديمقراطي. فالخراب الذي أحدثته عقود من الطغيان السياسي وآثارها المدمرة على الثقافة السياسية في العالم العربي ـ الإسلامي لا يمكن التخلّص منها بين عشية وضحاها. فالاضطراب السياسي، والصراعات المسلّحة الشرسة التي رافقت التحوّل سوف تستمر لسنين، وربما لعقدين من الزمن. إذ إن الانتفاضات العربية كثيرة الشبه بالثورات الملوّنة في تركيزها على المرحلة الأولى ـ إزاحة الحاكم السلطوي عن مركزه (الذي قد يكون هدفاً لأسباب عديدة، واحد منها فقط هو تغيير النظام). والمرحلة الثانية تقديم زعيم جديد، أو ربما نظام جديد ـ وهو ما كان قضية أشدّ صعوبة، ولو أنها لا تغدو قضية إلّا بعد اكتمال المرحلة الأولى. أما أحداث ١٩٨٩ فقد كانت غير عادية بشكل فائق، لأن المرحلة الأولى أعقبتها بسرعة المرحلة الثانية في كثير (وليس في أغلبية) من الحالات.

ومع أن المحتجّين أرغموا مسؤولين سلطويين على النزول من مناصبهم، فهم لم يتابعوا مكسبهم بسرعة تنصيب أصحابهم على قمة السلطات المرحلية وطوّروا خريطة طريق ثورية لتحويل النظام السياسي والاجتماعي ومن المشكوك فيه إن كان ائتلاف الأطياف سوف يستمر، إذ لم تكن ثمّة رؤية موحّدة تجمع مختلف المنابت الاجتماعية حول بنية (أو بنى) سياسية مستقبلية أبعد من إزاحة الحكام المستبدين. فغياب النظرة المشتركة والإجماع المشترك والإجماع على هوية الدولة يفسّر الأحداث اللاحقة المدفوعة بعنف سياسي.

وبعد أن ابتعدوا عن بن علي ومبارك برفضهم إطلاق النار على المتظاهرين، سارع العسكريون بملء الفراغ وتقرّبوا بذلك إلى الجمهور. ولكن بعد ذلك، تآمر كبار ضبّاط الجيش المصري على إبطاء الانتقال إلى نظام مدني جديد، وفرضوا سيطرتهم، ما أشعل صراعاً ضارياً. وليس من شك في أن العلاقات المدنية ـ العسكرية عائق كبير في إضفاء المؤسساتية والبرلمانية على السياسة العربية. فبعد نصف قرن من الحكم المباشر، أسّس العسكر إمبراطورية مالية واقتصادية واسعة، بقي زعماؤها ينافحون للحفاظ عليها بظفرٍ ونابٍ. فهم يرفضون تسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة. وخلافاً لما حدث في تونس وجيشها الصغير الذي انسحب إلى الثكنات بعد إزاحة بن علي، راح كبار العسكريين في مصر يمارسون سلطات تشريعية وتنفيذية من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تشكّل في أواخر أيام حكومة مبارك. لقد استخدموا كل وسيلة في المهنة وقاموا بدور «الحارس في الظل» للنظام السياسي الناشئ، مع سلطة اعتراض على القرارات

التي تؤثر في مؤسستهم[٥٤]. لقد أثبت كبار العسكر الحاكمون عدم الكفاءة ومحض الهواية، ما أبعَدَ قطاعاً كبيراً من الجمهور عنهم وجعلهم مطاعن سياسية. وعلى الرغم من الوجوم والخطر المحيق بقيام العسكرية الحاكمة باختطاف الثورة، قام الرئيس محمد مرسي، المنتخب من جانب الإخوان المسلمين بمفاجأة وسطاء الجيش بإقالة العشرات من كبار الجيش والضباط، بمن فيهم الجنرال حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان. لم يستطع مرسي الخروج من هذه الغربة من دون دقّ إسفين بين الحرس القديم من طبقة طنطاوي وبين شباب الضباط الذين أدركوا الضرر الحاصل لمؤسستهم بسبب توسّع الطموحات السياسية وانتفاء الكفاءة التنظيمية لدى المجلس الأعلى للقوات المسلّحة[٥٥]. فشباب الضباط، مثل نظرائهم الأقدم، يريدون الحفاظ على امتيازاتهم المؤسساتية. فمثلاً كانت المسوّدة الأخيرة للدستور المصري قد أسّست لإشراف العسكر على الميزانية وأمور أخرى. وثمّة حالة أخرى يمثّلها عبد الفتّاح السيسي الذي أزاح مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣. ومع أن وزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي هو الذي كان وراء الانقلاب، إلا أنه عمل جهده للتوكيد على الوحدة العضوية بين الشعب والقوات المسلّحة، وأنه هو وقائده يحميان السلطة المدنية المرحلية.

ومع ذلك، ثمة خطر حقيقي في أن الانشقاقات والصدامات بين الإسلاميين والمعارضة ذات الميول العلمانية قد تؤدي إلى عودة العسكر إلى السياسة بدعوى حماية المصلحة الوطنية. ومصر مثال على ذلك. فعلى الرغم من الانتكسات القاسية في مصر واليمن وليبيا استطاع النظام القديم (بما لديه من قوة ومعرفة) من فسح المجال أمام لغة جديدة في السياسة، وأنماط جديدة في التفكير، ونفسية جمعية جديدة عهدٍ جديدٍ في السياسة يتطلب إعادة نظر في أفكارنا وفي طرائق دراستنا للمنطقة[٥٦].

إضفاء الصبغة المؤسساتية والبرلمانية على المنابت السياسية يسير ببطء حسب اختلاف الأوضاع الاجتماعية والسياسية في تلك المنابت التي تتصارع حول الهوية الجديدة للدولة وتوزيع السلطة. والبلاد الأخرى التي ثارت (مثل اليمن وليبيا والبحرين وسورية) تواجه تحدّيات شديدة في

---

(٥٤) Yezid Sayigh, «Above the State: The Officers Republic in Egypt,» *Carnegie Paper* (August 2012), <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48972&lang=en>, and John T. Sidel, «The Fate of Nationalism in the New States: Southeast Asia Comparative Historical Perspective,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 54 (2012), pp. 114-144.

(٥٥) وائل الليثي، «العالم يعلّق على مفاجآت مرسي،» الأهرام، ٢٠١٢/٨/١٤، <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/165608.aspx>.

انظر أيضاً: «Crowds in Cairo Praise Morsi's Army Overhaul,» Al Jazeera (13 August 2012), <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/08/2012812155111424445.html>.

(٥٦) Hamid Dabashi, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism* (London; New York: Zed Books, 2012); Charles Tripp, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (New York: Cambridge University Press, 2013), and John Chalcraft, «Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process,» *Middle East Report*, vol. 42, no. 262 (Spring 2012), pp. 6-11.

محاولة إبعاد العسكر ـ الأمن عن السياسة وتقيم علاقات مؤسساتية مدنية ـ عسكرية. ففي حالة ليبيا، اقتضى الواجب بناء جيش وطني من الأسفل فصاعداً بعد أن حلّه القذافي بشكل منهجي. وفي اليمن، ثمة حاجة ملّحة لتأسيس إصلاحات بنيوية في الجيش وتوحيد صفوفه وتحويله من «شخصاني» و«بدائي» إلى مؤسسة مهنية، وهي عملية معقدة وخطرة. إن بقاء الدولة السورية يعتمد على قدرتها على ترميم نظامها السياسي وإعادة بناء وإضفاء المؤسساتية على العلاقات المدنية ـ العسكرية، وهو تطوير غير محتمل لأن النظام المحاصَر هناك يستمر على إنزال العنف الأكبر على انتفاضة تطوّرت إلى صراع مسلّح. وفي أثناء ذلك يظل مستقبل وبقاء الدول: سورية وليبيا واليمن على المحكّ. فقد انزلقت سورية إلى حرب شاملة، واليمن في أتون صراع اجتماعي وسياسي شرس، تزيد منه حرب إقليمية بالوكالة بين إيران والعربية السعودية، وغدت ليبيا أشلاءً ممزّقة.

إضافة إلى المخاوف حول العسكر، يحذّر المراقبون من الإسلاميين، أو القوى الدينية ـ السياسية التي التحقت مؤخراً بالمحتجّين وهيّأت لاختطاف الثورات والسيطرة على مواقع السلطة في قلب البلاد العربية. ويتّهم المراقبون الإسلاميين بأنهم يغازلون الديمقراطية، بينما هم يتآمرون لأسلمة الدولة والمجتمع. لقد تزايدت بشكل كبير الشكوك بالإسلاميين من جانب التحرريين والمحافظين عندما فاز هؤلاء بأغلبية المقاعد البرلمانية في عدد من الأقطار مثل تونس ومصر والمغرب، وبدأوا يفرضون جداول أعمالهم السياسية في مواجهة اعتراضات الثوريين والجماعات ذات الميول التحررية[٥٧]. وإذا نظرنا إلى هذا الجدل تطرّفاً، نجد المحافظين في الولايات المتحدة يرون أن الانتفاضات العربية وانتصار الجماعات الإسلامية هو إعادة تمثيل الثورة في إيران عام ١٩٧٩. ويُخشى أنه بالطريقة نفسها التي جاء بها الخميني أساساً إلى السلطة، على جدول أعمال ديمقراطي، سيقوم الإسلاميون العرب بركوب موجة الديمقراطية لكسب قوة سياسية ثم يطبقون سياسات سلطوية لا تحررية[٥٨].

ويغضّ النظر عمّا يظنّه المرء بخطط الإسلاميين الاجتماعية، وهي رجوعية، فإن مخاوف الاستيلاء على النمط الإيراني ليست في محلّها. فالأغلبية العظمى من الإسلاميين العرب تتطلع إلى تركيا وليس إلى إيران، كمثال؛ وهي حقيقة تبيّن إلى أي مدى قد ذهب الإسلاميون العرب. ومع أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الانتفاضات العربية، إلّا أن مقاومتهم لعقود طويلة الحكّام المستبدّين جعلت منهم «حكومات ظِل» في نظر الشعوب. ففي العقود الأربعة الأخيرة، كان الإسلاميون

---

(٥٧) Byman, «After the Hope of the Arab Spring, the Chill of an Arab Winter»; Aaron David Miller, «The Stalled Arab Spring,» *The National Interest* (6 June 2012), <http://nationalinterest.org/commentary/the-stalled-arab-spring-7014>; «In Annual Rights Report, U.S. Warns of «Instability» Following Arab Spring,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 24 May 2012, <http://www.rferl.or/content/human-rights-us-state-department-country-reports/24592058.html>, and Isobel Coleman, «Women's Rights in the New Islamist State,» Council on Foreign Relations (June 2012), <http://www.cfr.org/North-Africa/womens-rights-new-Islamist-states/P28860>.

(٥٨) Lee Smith, «Arab Winter,» *The Weekly Standard* (9 August 2012), <http://www.weeklystandard.com/blogs/arab-649650.html>.

المركزيون أو الحداثيون، مثل الإخوان المسلمين أو النهضة قد نصّبوا أنفسهم ببراعة في موقع البديل من النظام السلطوي العلماني الفاشل. فقد بذلوا جهوداً جبارة في إقامة شبكات اجتماعية على المستوى الوطني والمحلّي، بما في ذلك روابط المجتمع المدني المهني غير الحكومية، والمنظمات الخيرية والروابط الأسَرية. وعلى النقيض من خصومهم ذوي الميول العلمانية، أتقن الإسلاميون فن السياسة المحلية وبَنوا ماكنة سياسية هائلة تنتج الأصوات الانتخابية. لم يكن انتصار الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية مفاجئاً، لأنهم أدّوا ما عليهم وكسبوا صدقية شعبية وثقة الناخبين؛ إذ إنهم يستغلّون الاستثمارات الاجتماعية التي أقاموها في المجتمعات المحلية. فإعطاء الصوت الانتخابي للإسلاميين يعني انقطاعاً كاملاً عن الماضي الفاشل وإيماناً (ينتظر الاختبار) بقدرتهم على تحقيق المصالح العامة ـ مثل الوظائف، والاستقرار الاقتصادي، والشفافية ـ وهكذا فإن حظوظ الإسلاميين سوف تعتمد في النهاية على قدرتهم على تنفيذ وعودهم، واستجابتهم لتزايد توقعات الجماهير العربية (وليس ثمة من دليل يطمئن إلى ذلك حتى الآن، كما تُبيّن الأحوال في مصر وتونس). فالقوى الجديدة التي برزت في الآونة الأخيرة، وهي أصوات تمثل الملايين من الناس، ليست لها صفة مؤسسة ولا تنظيم مثل الجماعات الإسلامية. لذلك والحالة هذه، بعد الجولة الأولى من الانتخابات، وبعد الانتفاضات، ينتظر أن نرى الحركات الاجتماعية مثل الإخوان المسلمين والنهضة سيكون لها السيادة في عملية التحوّل نحو البرلمانية.

من المبكر إعطاء حكم عن كيفية ممارسة الإسلاميين المركزيين الحكمَ وإن كانوا سيُظهرون تسامحاً تجاه الآخرين، ولو أن بعض الإشارات من تونس تبدو مشجّعة، أكثر مما صدر عن مصر. ثمة جدل كبير يدور في مصر وتونس حول ضيق الإسلاميين بحرية التعبير ومعاملة الصحفيين الذين ينتقدون الشخصيات الإسلامية في الحكم، إضافة إلى أساليبهم السلطوية[٥٩]. ولكن في العقود الثلاثة الأخيرة، ظهر نمطٌ يتيح للباحثين في شؤون النشطاء الدينيّين أن يطرحوا فرضيات فاعلة بخصوص الحدود العريضة للحاكمية عند الإسلاميين. بداية، تشير الأدلة المتزايدة إلى أن ميزان القوى المتزايدة لدى الإسلاميين قد تحوّل إلى الاستشراف العملي للمشكلات. وهذا تحوّل نشوئي، يفضّل أصحاب التِقانة الإصلاحيين، المنفتحين والمهنيين مثل المهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والمحامين والمدرّسين الأقل انجذاباً للعقائد والهوية والحروب الثقافية، والأكثر استعداداً لبناء تآلفات حاكمة مع الخصوم فكرياً من غير المسلمين والعلمانيين. فجماعة النهضة في تونس يفضلون إقامة تحالفات مع التحرريين واليساريين، لا معَ غُلاة المحافظين السلفيين. لقد اجتهد الإخوان المسلمون مؤخراً لإظهار اختلافهم عن السلفيين والكشف عن الاعتدال، ولو أن الصراع على الدستور كشف عن شرخ بين السلفيين والإخوان المسلمين من جهة، وبين الجماعات ذات

(٥٩) Kareem Fahm, «Egyptian President's Move Ends Detention of Critic,» *New York Times*, 23/8/2012, <http://www.nytimes.com/2012/08/24/world/middleeast/morsi-more-ins-detention-of-a-critic.html?_r=I&ref=middleeast>.

الميول التحررية من جهة أخرى. اصطفّ الإخوان المسلمون مع السلفيين في الاستعجال بصياغة دستور أثار الجدل، ما أبعد عنهم قطاعاً مهماً من المصريين. والمسألة الكبرى التي يجب توكيدها هي التوجّه الذي يجب ألّا يعتمد على التحولات البنيوية وحسب، بل على نتائج الصراعات السياسية الجمعية كذلك. فبعد أكثر من سنتين على الانتفاضات العربية، ما تزال مصر، وغيرها من الأقطار اللاحقة للربيع العربي، تشهد موجات من الاحتجاجات من جانب الإسلاميين والمعارضة ذات الميول العلمانية، برهاناً على ديمومة السياسات المتنافسة والفعل الجماعي. وبعبارة أخرى، كان يمكن للأمور أن تسير في اتجاهات مختلفة إذ اكتشف الإسلاميون مصر مؤخراً في الذكرى السنوية الأولى لرئاسة مرسي، حيث خرج إلى الشوارع ملايين المحتجّين، ومنهم من صوّت للإخوان المسلمين، مطالبين باستقالته، وطلبوا من العسكر إزاحته.

ومع ذلك، وكما سبق أن أوضحتُ في مناسبة أخرى، فإن الأحزاب الإسلامية تبتعد ببطء عن جدول أعمالها التقليدي في إقامة دولة إسلامية تسلّطية تفرض القانون الإسلامي، بينما هي تسير نحو هدف جديد يتركز على إقامة إسلام مدني، يتغلغل في المجتمع ويقبل بالتعدّدية السياسية. وخلافاً لنظام الملالي في إيران، نجد الأحزاب الإسلامية المركزية مثل حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر يسلكون طريقاً مماثلاً نحو التعدّدية والبرلمانية كما فعل حزب نهضة العلماء، والمحمدية، في إندونيسيا وحزب أ.ك. وحركة «غولن» (Gulen) في تركيا[٦٠].

ثم إن الأحزاب الإسلامية تتطور بتزايد لتغدو أحزاباً «خَدَمية» تُعنى بشكل رئيس بالخدمات الاجتماعية والمصالح المحلية. وهذا الحزب ذو التوجّه المناطقي هو اعتراف بأن الشرعية السياسية واحتمال إعادة الانتخاب تعتمد على القدرة على توفير المصالح العامة (وبخاصة الوظائف) والنمو الاقتصادي وإظهار الشفافية. وهذا العامل يوفّر درجة عالية من الاستشراف العملي للأمور في سياساتهم. فالمثال التركي، وبخاصة السياسي، كان له الأثر الكبير في الأحزاب الإسلامية، والكثير منها يتمنى محاكاة المثال التركي. وبعبارة أخرى، فإن الإسلاميين العرب قد أدركوا «إنه الاقتصاد، يا غبي!» فالمثال التركي، تحت لواء المتدينين من أهل المدن والأرياف، مع نمط من العلاقة مع طبقات التجّار وتحررية السوق، تشكل تذكيراً بأن الإسلام والرأسمالية مُنسجمان يقويّان بعضهما.

وأخيراً، وعلى الرغم من الأساليب الخطابية، يواصل إسلاميو المركز سياسة توفيقية في مجال السياسة الخارجية، وقد أظهروا استعداداً للتعاون مع القوى الغربية عندما تتلاقى مصالح الطرفين. وهذا يشمل موقفهم تجاه إسرائيل. فالتزام الإسلاميين بالقضية الفلسطينية متجذّرٌ في الضغط

---

(٦٠) Fawaz A. Gerges, «The Islamic Moment: From an Islamic State to Civil Islam,» *Political Science Quarterly*, vol. 128, no. 3 (Fall 2013), pp. 389-426; Asef Bayat, «What is Post-Islamism?,» *ISIM Review* (Autumn 2005); Asef Bayat: «The Post Islamist Revolutions: What the Revolts in the Arab World Mean,» *Foreign Affairs* (26 April 2011), <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-africa/2011-04-26/post-islamist-revolutions>, and «Egypt and the Post Islamist Middle East,» *Jadaliyya* (10 February 2011), <https://www.opendemocracy.net/asef-bayat/egypt-and-post-islamist-middle-east>.

الشعبي من منابتهم الانتخابية، ما يعني أنهم إذ لا ينكرون معاهدات السلام القائمة، فإن علاقتهم مع إسرائيل ستبقى مجمّدة في غياب حلّ عادل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي تدعمه حماس.

مثل نظرائهم في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإندونيسيا، ستكون رحلة العرب نحو البرلمانية صخرية، مضطربة، غير ممهّدة وطويلة، كما تبيّن الحالة المصرية. وكما رأينا في مصر والبحرين واليمن وليبيا، لا توجد ضمانات للنجاح، ولا شك في أنه ستكون ثمة انتكاسات؛ فثمة عناصر من النظام القديم، ومؤيّديهم من المحافظين في الأطراف، والقوى المناهضة للثورة، قد أعدّت جهداً مكثّفاً عتيداً لإجهاض العملية السياسية الوليدة، وكبح عمليات التحرّر والإصلاح القادمة. فتضامن الجمهور خلال الاحتجاجات قد فتح الطريق أمام جماهير متنوعة، بل متشرذمة. لقد حلّت الريبة السياسية والشكوك محل الأمل والتضامن الذي كان سائداً أثناء الانتفاضات. فالجماعات ذات الميول العلمانية راحت تتهم الإسلاميين بتكرار صورة الدولة السلطوية بكبت حرية الصحافة واحتكار عملية صنع القرار. حتى إن بعضهم فكّر بغير المنتظر، بوضع ثقتهم بالعسكر بديلاً من الإسلاميين. فالخط الإسلامي ـ القومي الذي برز في خمسينيات القرن العشرين ما يزال قائماً، والحروب الثقافية ما تزال مستعرة مع إسقاط أول رئيس إسلامي منتخَب، والعداوة الفكرية بين الإسلاميين والقوميين قد اكتسبت ملامح ثقافية. وفي مصر لم يظهر إجماع بين الجماعات القائدة حول هُويّة الدولة واقتصادها السياسي. وتستعر الصراعات الشديدة في الشوارع وغيرها وهو تحوّل كبير عن عهد السلطوية السياسية والكبت المدعوم من الدولة[61].

مع أن تونس ومصر تحقّقان تقدماً متواضعاً في إعادة بناء مؤسساتهما الهشّة، فإن ليبيا ما تزال متخلّفة، تنقصها المؤسسات الأولية، وذاكرة قوية عن دولة مركزية. فثمة قوتان متنافستان تسعيان إلى الهيمنة. مافيا دولة القذافي قد تركت البلاد في دمار من دون مجتمع مدني فاعل. ومع وجود مخاطر كبيرة، بما فيها الانشقاقات المحلية والقبلية والمناطقية، استطاعت ليبيا عبور الامتحان الأول في صيف ٢٠١٢، ونجحت في إجراء انتخابات برلمانية لجمعية وطنية، استطاعت تعيين حكومة جديدة لاحقاً. لكن البلاد انحدرت إلى فئات متحاربة[62]. كذلك فإن اليمن لم تسترجع توازنها بعد إزاحة صالح، وقد أثقل عليها التحارب الداخلي بين النخبة الحاكمة مع التمردات في الشمال،

---

(٦١) «١٠٠ جريح في أعمال عنف في العاصمة التونسية واعتقالات في صفوف «السلفية الجهادية»،» تورس، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <http://www.turess.com/alwasat/23215>؛ «تونس تبدأ مداهمات ضد «السلفيين» وتدعو إلى الهدوء،» تورس، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.turess.com/alwasat/23741>؛ «الغنوشي يدعو إلى «تشديد القبضة» الأمنية على السلفية الجهادية في تونس،» تورس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.turess.com/almasdar/11969>؛ محمد حسن وجمال أبو الذهب، «الإخوان المسيحيون مثل الإخوان المسلمين ... سلفيون يرحّبون، والأقباط يرفضون والتحرّريون يحذرون،» الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨، <http://www.ahram.org.eg/Al-Ahram%20Files/News/159198.aspx>، ومكرم محمد أحمد، «سابق السلفيين والإخوان،» الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨، <http://www.ahram.org.eg/Archive/953/2012/7/7/11/159280.aspx>.

(٦٢) ومع ذلك لا يمكن أن ننسى الهجمات الأخيرة على السفارة الأمريكية، والمناقشات التي دارت حول الموضوع. لمزيد من التفاصيل، انظر: David D. Kirkpatrick and Steven Myers, «Libya Attack Brings Challenges for U.S.,» =

والجنوب إضافةً إلى القتال المرهق ضد الجماعة المحلية المتطرفة المسمّاة «القاعدة في الجزيرة العربية». واستيلاء الحوثيين على الدولة أغرق اليمن في صراع شامل. مرحلياً، تم إجهاض انتفاضة البحرين، ولو على حساب «تقوية» الأصوات المتطرّفة على امتداد الطيف السياسي وتهميش الوسط السياسي في البحرين[٦٣]. ومن المحزن أن سورية قد غرقت في صراع مسلّح طويل، حرب بالوكالة، محلية ودولية، صراعٍ دامٍ لا يُعرف مداه ولا نتائجه[٦٤].

إن التحديّات التي تتهدّد التحوّل إلى البرلمانية في الأقطار العربية يجب ألّا تُتّخذ دليلاً لتقوية الحكاية السائدة عن طواعية السلطوية في المنطقة العربية، أو من أجل «تخفيف توقّع» بروز التجربة الديمقراطية هناك. فالمنظور المقارن مفيد في هذا المجال. بوصف «فاليري بَنسْ» باحثةً في الشيوعية وشرق أوروبا، فإنها تحذّر المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من القيام بأخطاء مشابهة لما فعله باحثون في الشيوعية، عندما وجدوا الأنظمة التي عرفوها جيداً تنهار، مالوا إلى تخفيف توقّع النمو في التجارب الديمقراطية وقدرتها على الاستمرار. فمثلاً، في كتابه المؤثّر بعنوان: الموجة الثالثة، يرى عالِم السياسة «صموئيل هنتنغتون» الأمريكي أنه لا الاتحاد السوفياتي ولا أوروبا الشرقية يمكن أن تلتحق بالموجة الديمقراطية لأن مثل هذه الأنظمة قد نجحت في ربط المذهبية مع التنظيم، فاستطاعت بذلك أن تتجنّب المشكلة، كما ذهب في كتابه السابق إلى القول إن المشاركة ستجعلها في وضع تسبق فيه التحول إلى المؤسساتية[٦٥].

وإذ تُعرّي فكرة الاستثنائية، فإن «بَنسْ» تشير إلى أن كثيراً من الأقطار الشيوعية السابقة التي غدت ديمقراطية بعد ١٩٨٩ (مباشرة أو بعد خمس عشرة سنة) كانت في عوز إلى أي تراث ديمقراطي، وواجهت في الوقت نفسه الواجبات المروّعة في بناء اقتصاد رأسمالي أثناء بناء ديمقراطية ودولة جديدة. وليست خلافاً لنظرائها في الأقطار العربية، عرفت بعض هذه الأقطار صراعاً عرقياً شديداً، وهي حقيقة لم تمنعها من التحوّل الديمقراطي[٦٦]. الوضع في سورية كئيب، وفي اليمن وليبيا مُقلق جداً. لكن تونس قد بدأت بتأسيس إصلاحات ديمقراطية مهمّة. من المفيد التوكيد على الخصوصية عند قياس مدى التغيّر السياسي وديمومته في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [MENA] لعدم وجود مثال واحد ينطبق على ألوان الطيف جميعاً. فمثل مناطق أخرى مرّت بتجربة التحوّل الديمقراطي، يحتمل أن تمرّ هذه المناطق بعملية طويلة معقّدة نحو التحوّل الديمقراطي. لا توجد

= *New York Times*, 12/9/2012, <http://www.nytimes.com/2012/09/13/world/middleeast/us-envoy-to-libya-is-reported-killed.html?pagewanted=all>.

(٦٣) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

(٦٤) انظر أحدث تقرير عن سورية في المجموعة الدولية للأزمات: International Crises Group, <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-Africa/egypt-syria-lebanon/syria.aspx>.

(٦٥) انظر الفصل العشرون من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1992).

(٦٦) انظر الفصل العشرون من هذا الكتاب.

مراحل مختصرة في آلام الولادة. فالتحديات بوجه الباحثين في شؤون الوطن العربي يجب ألّا يعتّم عليها غبار الاضطرابات والمشاحنات السياسية؛ حيث الخصام والتحرك السياسي سيكون الصفة السائدة في الحياة السياسية العربية لسنوات عديدة مقبلة. فالعودة إلى السياسات المتصارعة تشير إلى نهاية عَهْدٍ وبداية آخر، عهدٍ تثيره وضعية نفسية جمعية من التقوية والاشتباك. وهذا ما يجب الاحتفاء به، لا خشيته. والخوف ليس من عودة إلى القديم من نظام سياسي مرفوض، بل من تعديلات في الأبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أفقَرَت الجمهور، في مقابل تفعيل إصلاحات اقتصادية بنيوية. وبهذا المعنى، لن يكون ثمة انسداد ولا نهاية في المستقبل المنظور للّحظة الثورية التي زعزعت النظام السياسي من أساسه.

خامساً: بنية الكتاب وحدوده

حقاً، إن عهداً قد انتهى ويبدأ عهدٌ آخر. فالخيط الرئيس الذي يسري في تضاعيف فصول هذا الكتاب هو أن شرخاً أو تمزّقاً قد حدث في الوطن العربي، وأن ليس من وسيلة للعودة إلى الدروب القديمة. فالتحشيدات الشعبية وتنافس الهيمنة ستؤثر في ممارسة سلوك السياسة. فالمساهمون في هذا الكتاب، وهم من خيرة علماء السياسة، والاقتصاد السياسي، وعلوم الإنسان الاجتماعية، والمؤرخين الذين عملوا في المنطقة لزمن طويل، يدعون إلى إعادة التفكير في دراسة المنطقة، وتشذيب مفهومات العلوم السياسية التقليدية والمقتَربات في تحليل التغيّر السياسي والسير نحو الديمقراطية. والمنظار الذي كنّا ننظر من خلاله إلى الحركية الاجتماعية والسياسية يجب أن يُعدَّل ليستوعب النظرة الشاملة للشرق الأوسط الجديد.

وزوايا النظر التي يقوم عليها هذا الكتاب تضع الانتفاضات الشعبية واسعة النطاق في سياقات تاريخية، سياسية، اجتماعية، وتتأمل إمكانات التحوّل الديمقراطي في دول بعينها، وفي المنطقة عموماً. وتقع أهمية الكتاب في كونه يعرض في الوقت نفسه منظوراً مُستدقّاً وآخر كبيراً لهذه الانتفاضات. وإذ يتناول الكتاب الأوضاع الخاصة في أقطار بعينها، شهدت تحشّدات شعبية على نطاق واسع، فإن هذه الأوضاع لا تُدرّس منعزلة ولا مُنقطعة عن التطورات الأوسع في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينير الكتّاب الروابط والعلاقات بين دراسات الحالة الخاصة وبين الحالات المنتظمة في المنطقة، مثل تفاقم أزمة السلطة السياسية، والإخفاق العام في التطور الاقتصادي، والأنماط الجديدة في التحشيد، الناشطين، الحرية، والأمل مما تثيره التقنيات الحديثة في التحشيد الجماهيري وصعود حركات الشباب. ويناقش المساهمون في هذا الكتاب كذلك دور الفقر، وتحطيم النظرة النمطية حول العناد السلطوي، ونواقص مُقترفات المستشرقين أو/أصحاب الاختيار العقلاني. إضافةً إلى ذلك يناقش الكتاب الحاجة إلى الاهتمام بالسياسات المتنافسة، وإعادة تقويم دور البنية، ومنهم توجّهات الإسلاميين نحو الأشكال الديمقراطية في السياسية، مع أهمية الأدوار المختلفة للعسكر.

وبالابتعاد عن النمط الثنائي في السياسة، لا يعتمد الكتاب على ما كان متّبعاً من تفريقٍ مصطنع بين الملكيات والجمهوريات، أو بين الدول القوية والضعيفة ـ وهي تشكيلات سياسية يمكن أن تغفل عما تحتها من أوضاع وأسباب ـ وعند استحضار مثل هذه الأضداد الثنائية (الملكيات المستقرة مقابل الجمهوريات المتفجّرة) فإنها تميل في الأغلب إما إلى التفكر الرغبي وإمّا إلى افتراضات معيارية. ويعادل ذلك في الأهمية أن الكتّاب يتجنّبون مطبّات الحتمية والبنيوية ـ مثل إقامة سلسلة من البِنى والدوافع، مثل ضغوط الريف أو ارتفاع أسعار الغذاء ـ التي تقود مباشرةً إلى الثورات. وعوضاً من ذلك، يركّز معظم الكتّاب على التفاعل الجدّي بين الحركات الاجتماعية والسياسات المتنافسة والظروف المتغيرة على الأرض من أجل فهم الانتفاضات الشعبية العارمة. وإذ يتجنّب الباحثون سياسة من أعلى إلى أسفل التقليدية، يركّزون على الحركات الناشطة من أسفل إلى أعلى، وعلى السياسات المتنافسة.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام. يتناول القسم الأول السياق وأسباب الانتفاضات العربية الشعبية. في الفصل الثاني (التراث السلطوي وتغيّر النظام) تعود ليزا أندرسون (Liza Anderson) إلى علم السياسة في السلطوية في ضوء الثورات العربية، وتقترح زوايا نظر جديدة إلى طبيعة التغيّر السياسي والدراسة الحديثة للسياسة بإلقاء مزيد من الضوء على انتفاضة ٢٠١١ التي أزاحت مبارك عن الحكم. يقدم خوان كول (Juan Cole) في الفصل الثالث سياقاً من المقارنة والمغايرة في الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي أنتجت تغيراً أساسياً سريعاً في مصر منذ أواخر عقد ١٨٨٠. ويتناول علي قدري في الفصل الرابع الأداء الاقتصادي الكئيب في الوطن العربي في العقود الثلاثة الأخيرة، ثم يخلص إلى القول إن الانتفاضات الشعبية لها جذور عميقة في فشل التنمية وفشل الدولة. وفي الفصل الخامس، يتناول رامي زريق وآن غفْ (Anne Gough) الجذور الزراعية للانتفاضات، ويقيمان روابط بين هذه الأحداث المخصِبَة وبين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية، وبخاصة تفتيت المجتمع الريفي، وقطع العلاقة بين الناس والأرض والغذاء. ومع أن هذا التحليل للأوضاع المادية في المشهد العربي، عند دخوله مسرح الاقتصاد التحرري المُحدث، يلفت أنظارنا إلى تدهور خطير، إلّا أن الكاتبَين يقدّمان دراسة مهمة عن الأوضاع غير المادية التي يتناولها القسم الثاني.

يبحث القسم الثاني في أوجه الموضوعات والمقارنات في الثورات. ففي نظرته إلى المقاومة الجماهيرية في الانتفاضات على أنها ضد الاستحواذ على الموارد العامة والأراضي، يلاحظ تشارلز تريب (Charles Tripp) في الفصل السادس أن الاحتجاجات كانت ضد القوة الغاشمة التي شوّهت صورة الجمهور وأنكرت حقوق مواطنيه. وفي تركيزه على الهيمنة وانفجار الفقراء في مصر، يُذكّر جون تشالكرافت (John Chalacraft) القرّاء، في الفصل السابع، أن السياسة لا تقتصر على التدخل الخارجي، وسياسة النخبة، وقوة المؤسسات، وقوات الأمن. فعوضاً من ذلك، ثمة أدوات رئيسة في

تشكيل الساحة السياسية في مصر لسياسة المنافسة الجَموح، والخيال السياسي الشعبي، والفعل الجماعي المشحون حَرَكياً. وفي الفصل الثامن، يعرض سامي زُبيدة تقويماً لآثار النجاح الانتخابي للأحزاب الإسلامية بخصوص السياسة والتشريع حول المرأة والعائلة. ثم يخلص إلى القول إن المجتمع المدني الأقوى في تونس، بما فيه المنظمات النسوية، هو في موضع أفضل لمقاومة الضغوط الدينية عما هو في مصر، التي تأسلَمَت من الأسفل فصاعداً. وفي الفصل التاسع، يُنير جون سايدل (John Sidel) التحوّل المستمر من السلطوية إلى الديمقراطية في مصر منذ ٢٠١١، من خلال مقارنة موازية مع إندونيسيا منذ ١٩٩٨. ثم يحدّد ملامح مشتركة مهمة بين البلدين، فيَصل إلى نتائج تثير التفكير حول إمكانات التحوّل السياسي في مصر.

يركّز القسم الثالث على أقطار محدّدة، بما فيها مصر وتونس وسورية واليمن وليبيا والبحرين والعربية السعودية. ففي الفصل العاشر، يحلل روجر أوين (Roger Owen) الوضع الثوري في تونس ومصر الذي كان بانتظار «شرارة» واحدة ليلتهب، ثم يتناول تعقيدات ما بعد الثورة في الانتقال نحو المؤسساتية والبرلمانية. وفي الفصل الحادي عشر، يضع صادق العظم الصراع السوري المستَعِر في موضعه من سياق المد الثوري الذي يجتاح البلاد العربية، إضافة إلى فشل اثنتين من الأيديولوجيات التي سادت في النظام العربي بعد حقبة الاستعمار، وهما: القومية العربية الشاملة والإسلامية الشاملة. وفي الفصل الثاني عشر بعنوان «اليمن: ثورة معطّلة؟» يقدّم غابرييل فوم برُك (Gabriele vom Bruck) وعاطف الوزير وبنيامين ڤياتشك (Benjamin Wiacek) شهادة بأن النظام القديم باقٍ بشكل آخر، ولو أن الكتّاب الثلاثة يقرّون بأن الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي قد فكّك بعضاً من أركانه. وفي الفصل الثالث عشر بعنوان «ليبيا في تحوّل» يقدّم كريم مزران تحليلاً للدوافع وراء الثورة الليبية ودور القوى المحلية والأجنبية، وإمكانات انتقال سياسي ناجح وتحوّل إلى التعدّدية. وفي الفصل الرابع عشر، يتناول كريستيان كوتس أولريكسن (Kristian Coates Ulrichsen) المضامين المحلية والإقليمية والدولية في انتفاضة البحرين. ومع أن الكاتب يضع الاحتجاجات الثورية عام ٢٠١١ في موقع أنها جزء من نمط أطول من المعارضة المتكررة لحكم آل خليفة، فهو يبيّن كيف أن الانتفاضة التي بدأت في دوّار اللؤلؤة كانت تختلف عن موجات الاحتجاج السابقة من حيث حجمها ومن حيث تحشيدها الذي يضم الطوائف أساساً.

يقدم القسم الرابع تحليلاً للمضامين الإقليمية والدولية في الانتفاضات الشعبية. ففي الفصل الخامس عشر، تقدم مضاوي الرشيد تحليلاً للاستجابات الداخلية والإقليمية للانتفاضات في العربية السعودية. فهي ترى أن المملكة لم تقُم بإصلاح سياسي جاد ولم تشجّع نقاشاً مفتوحاً حول هذه التطورات في البلاد. وتذكر الكاتبة ثلاث خطط اتخذها الزعماء السعوديون حول الانتفاضات في الأقطار المجاورة: احتواء الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا؛ مواجهة الثورة في البحرين واليمن؛ ودعم الثورة في سورية. وفي الفصل السادس عشر، يتناول آفي شلايم رد الفعل

السلبي من جانب النخبة السياسية العسكرية في إسرائيل تجاه الثورات العربية. ثمة عاملان يفسّران هذا الموقف: الأول يتعلق بسياسة الهُوية الإسرائيلية بكونها دولة غربية، لا شرق أوسطية؛ والعامل الثاني هو الخوف من أن يؤدي التغيّر السياسي في جوار إسرائيل إلى عدم استقرار ينال من أمن إسرائيل. وفي الفصل السابع عشر، يتناول محمد أيّوب توازن القوى الإقليمي، ويخلص إلى القول إنه في المدى القصير والمتوسط ستكون تركيا وإيران اللاعبَين الرئيسَين، لأن الأقطار العربية، بعد الانتفاضات، ستكون مشغولة بإعادة بناء مؤسساتها واقتصاداتها. فاللاعبون الإقليميون الذين لهم الآن اليد الطولى في التأثير في مصير الانتفاضات العربية وبخاصة في سورية، يشيرون إلى المنطقة العربية على أنها مشهد ضعيف يمكن أن يغدو رهينة لمصلحة وطنية للاعبين إقليميين أقوياء آخرين. وفي الفصل الثامن عشر، يستعرض وليَم كوانت (William Quandt) استجابة إدارة أوباما، فيرى أنه لم تظهر منها أية خطة كبرى، وأن أوباما كان يتصرف بحذر وأسلوب عملي مصلحي، متنبهاً إلى تيارات الرأي العام المحلي في بلاده. وفي الفصل التاسع عشر، ترى فيديريكا بيجّي (Federica Bicchi) أن استجابات أوروبا نحو الانتفاضات العربية كانت محدودة، ومحكومة بموقف محافظ، لا تقدّمي، نحو علاقات أوروبا بأقطار البحر المتوسط. وتخلص الكاتبة إلى القول إن موقف أوروبا البطيء والرجوعي يتطابق مع نمط تاريخي أوروبي في السياسة الخارجية نحو جيرانها في الجنوب خلال العقود الخمسة الأخيرة.

وفي الختام (الفصل العشرين) تقدّم فاليري بَنْس مقارنة بين ثلاث موجات من التحشدات الشعبية الكبرى ضد الحكم السلطوي: انهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية فيه وفي شرق أوروبا، والثورات الملوّنة في أوروبا وأوراسيا في ما بعد الشيوعية، والثورات العربية. وتعرض «بَنْس» خطوطاً من التفسير حول صعوبة التنبؤ في العلوم الاجتماعية، وحول الدروس المستفادة من التحديات، وإمكانات التحول الديمقراطي والتضامن.

القسم الأول

السياق والأسباب

الفصل الثاني

تُراث السُلطويّة وتغيُّر النظام:
نحو فهم الانتقال السياسي في الوطن العربي(*)

ليزا أندرسون

مقدمة

بمجاورة علم السياسة في السلطوية مع حركية الربيع العربي، يعرض هذا الفصل ثغرات لا تُلاحظ غالباً في الدراسة الحديثة في علم السياسة، ويقترح منظورات جديدة نحو طبيعة التغيّر السياسي. ففي نظرة فاحصة إلى طريقة العلم السياسي في تعريف الأنظمة السياسية السلطوية يتبيّن أن انتفاضات الوطن العربي قد تسمح ـ بل تتطلب ـ تعديلاً لفهمنا الحكم الاستبدادي. فكفاءة الحكّام في مناصبهم وطبيعة ونوعية النظام السلطوي السابق، وطواعية الدولة المعاصرة نفسها تشكّل جميعاً أنماطاً من التغيّر السياسي في الوطن العربي، وهي ما ستفعل ذلك في المتوقَّع من أساليب. فكلا النظرية والتطبيق في التحوّل عن السلطوية ينطوي على تعقيد ومنافسة ما تزال من دون حلّ، وهي بذلك تعكس التزامات مهمّة وطموحة لتحسين مفهومنا وتعاطينا في مجال السياسة.

* * *

(*) ليست هذه المداخلة بحثاً بالمعنى التقليدي بل استعراضاً لما توصلت إليه العلوم السياسية، بتركيز واعتماد على أوضاع الهيجان في الانتفاضات الشعبية العربية. ومن هنا غياب ماكنة البحث التقليدية في الغالب، مع اعتذار وشُكر لجميع أولئك الذين آخذ عنهم دون الإشارة إلى أعمالهم، والذين أستعير آراءهم من دون الاعتراف بذلك. وآمل أن جميع الذين ناقشوا هذه الأفكار معي عبر السنين أن يجدوا ما أخذته عنهم في هذه الصفحات، ويدركوا مبلغ شكري لهم لعلمهم وتسامحهم. وقد عرضتُ صيغة سابقة من هذه المداخلة في محاضرة برعاية مركز الشرق الأوسط في كلية الاقتصاد بجامعة لندن في تموز/يوليو ٢٠١١، كما جرى عرض بعض النقاش حول الفساد والمحيط العلماني العام في المؤتمر السنوي الثامن عشر لمنتدى البحث الاقتصادي ERF حول الفساد والتنمية، في القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

لعقودٍ خَلَتْ ـ وبالتأكيد منذ سقوط جدار برلين، وربما منذ صعود موجة التحوّل نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا في عقد ١٩٧٠ ـ كان علماء السياسة والمتخصصون بمناطق بعينها، وصانعو السياسة قد أصابتهم الدهشة مما صار يُعرف باسم مقاومة السلطوية في الوطن العربي[1]. إن انتفاضات عام ٢٠١١ التي أسقطت عدداً من الطغاة العرب قد أذهلت الجميع تقريباً، داخل المنطقة وخارجها، وأثارت اهتماماً جديداً بين علماء السياسة والناشطين السياسيين معاً في التجربة التاريخية للتحوّل نحو الديمقراطية[2].

إن أعباء المقاومة الكبرى في المنطقة، في مجال الحركة العالمية نحو حكومة أكثر تحرراً، وشفافية، ومسؤولية، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، قد تحمّلها بشكل رئيس عدد من أجيال المواطنين الذين أُحبِطتْ آمالهم بسبب السياسات الحكومية المبهَمة، اللامستجيبة، الآمرة الساعية دوماً إلى ما لا يزيد على إدامة النظام نفسه. والأقل أهمية بكثير، لكنه بالغ الإزعاج لتقدم العلوم الاجتماعية والتحليل السياسي، هو ما كان من عزل المنطقة وتهميشها في العلم السياسي التقليدي. إن دراسة السياسة اليوم كما نعرفها في الولايات المتحدة وأوروبا تعود بجذورها إلى جهود القرن التاسع عشر لفهم وإعلاء وحماية الحكومة الديمقراطية. وفي الولايات المتحدة التي تقدم المثال في العلم السياسي في دراسة السياسة الأمريكية، تكون هذه المسألة موضع اهتمام خاص. ولكن حتى في أوروبا، وفي الأقل منذ انهيار جمهورية فايمار في ألمانيا، كانت دراسة السياسة قد تشكلت بالغرية في منع سقوط الديمقراطية، وضمان استعادتها السريع في حال فشلها. ومن وجوه كثيرة، كان صراع المذاهب الفكرية في الحرب الباردة، ما دعّم هذا العلم السياسي القائم على الديمقراطية، لأنه ثبّط الإقبال على أنماط حكم بديلة، إلّا في مجال البحث عما في تلك الأنماط من مثالب ومطاعن.

بوصفي ديمقراطية، أنا شديدة التعاطف مع الميول المعيارية في العلوم السياسية؛ وبوصفي باحثة، أصابني إحباط بسبب عدم قدرتنا، أو عدم رغبتنا، في تناول السلطوية بشكل جاد. إن القسم الأعظم من التاريخ البشري كان من إعداد ما قد ندعوه اليوم باسم السلطوية، أو في الأقل أنظمة «غير ديمقراطية» ـ قبائل، ملكيّات، ملكيّات وراثية، إمبراطوريات، حكم أقليّة في دول ـ مُدُن، جمهوريات عبيد. وعلى امتداد المشهد المصري، ثمة دليل على ألوف الحكومات ذات القوة الكبيرة، حكامها ليسوا من البشر الفانين، بل أولاد آلهة. ومع ذلك، فإن هذه جميعاً تعالجها العلوم السياسية كمفارقات تاريخية مُستَلْطَفَة (أو أحياناً غرائبية) تعود إلى حقل من الدراسات مثل التاريخ وعلوم الإنسان، وليست مسؤولية العلوم السياسية.

---

(١) تصوّر ذلك مجموعتان ممتازتان: Marsha Pripstein Posunsey and Michelle Angrist, eds., *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005), and Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

(٢) F. Gregory Gause III, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July-August 2011).

يبدو الآن، وقد نفض الوطن العربي عنه أصفاد السلطوية العتيقة، أن اشتدّ الميل إلى اعتبار الديمقراطية ذراع قياس في السياسة. فالانتفاضات الشعبية العنيفة ضد الأنظمة في الوطن العربي - في سرعة انتقالها ومفاجأتها وتشابهها - تشير إلى أن هذه السلطويات جميعاً هي من طينة واحدة: زعماء مُسنُّون؛ حكومات فاسدة غير مؤثرة؛ شباب متعلّم، عاطل من العمل، ساخط؛ وجميعها عناصر مشتركة في قصّة متكررة عن ثورة شعبية وتغيير نظام. ثم إن الانتفاضات نفسها قد أثارتها، ولو جزئياً، رغبة في حكومة مسؤولة وشفّافة، ومن هنا كان رفض الانتفاضات للاستبدادية العتيقة. وهكذا، يبدو أن بوسع علماء السياسة أن يتجاهلوا باطمئنان أين كانت تلك الأقطار، ليركّزوا انتباههم أين يأملون أن يكونوا. ومع ذلك، فإن السلطة التي واجهها أولئك الشباب الثائرون كانت شديدة الاختلاف من قُطر إلى آخر؛ فأنواع التراث في مختلف أنواع السلطويات شكّلت فُرصاً وتحدّيات للتغيير في وسائل هائلة[٣]. فبأشكال عديدة، بالنسبة إلى بعضنا ممّن يدرس المنطقة، أو ممن يعيشون فيها، قد تكون دراسة السلطوية أكثر أهمية مما سبق.

يرى تشارلز تِلي (Charles Tilly) أن ثمة عدداً من الأسباب تدفعنا إلى أن نعرف إن كان بلدٌ بعينه ديمقراطياً[٤]. فالديمقراطيات تختلف في سلوكها، كما يقول: ففي الساحة الدولية يعقدون تحالفات وينقضون التزامات، يتقبّلون قروضاً ويمنحون اعتمادات، ويعلنون حروباً بطرق تختلف عن أنواع أنظمة أخرى. وكذلك أيضاً تختلف نوعية الحياة في البلد الديمقراطي، كما أن طبيعة التغيّر السياسي متميّزة. ويبدو هذا مقبولاً تماماً، بل إنني قد أضيف على هذه الأبعاد جميعاً: أن طريقة سلوك هذه الدول، على المستوى الدولي، وكيفية تعاملها مع مواطنيها، وكيفية تطورها؛ يمكن أن تشخّص، لا الديمقراطيات وحدها، بل جميع أنواع الأنظمة، وهو ما سيكون ذا فائدة كبرى لأصحاب العلوم السياسية وصانعي السياسة معاً.

إن الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ تمنحنا فرصة للاحتفاء بأول جهود أصيلة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ومناسبة لنسأل لماذا وكيف تكون معرفة المزيد عن الطبيعة المتنوّعة للأنظمة السلطوية مما يفيد في فهم التغيّر السياسي. فالأسباب العامة (انتشار الاحتجاجات) سرعان ما أنتجت آثاراً متنوّعة في استجابات الحكومة وطواعية النظام؛ ويجب أن نقدر على معرفة السبب ونتبيّن الأثر الذي قد تخلّفه هذه الاختلافات على كيفية تعاطي هذه الأقطار على المستوى الدولي، وكيف ستتفاعل مع مواطنيها، وكيف ستتغيّر مع الزمن.

وهكذا، فإني في هذا المقال أبحث في علم السياسة لدى السلطوية من منظور الانتفاضات العربية: ما الذي يكشف الواحد عن الآخر؟ كيف تقوم نظرية العلم السياسي بإلقاء الضوء على عملية التحوّل في المنطقة، وكيف للتغيرات في النظام أن تسمح - بل حتى أن تتطلّب - تعديلاً

---

(٣) Lisa Anderson, «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Difference between Tunisia, Egypt, and Libya,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011).

(٤) Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007).

في فهمنا للنظام الفردي؟ في الواقع، إن كلّاً من النظرية والتطبيق في التحوّل من السلطوية معقّد ومتضارب وما يزال من دون حلّ، وبهذا المعنى، فهما يقدّمان صورة عن التزامات مهمّة وطموحات لتدعيم مفهومنا وتعاطينا السياسي.

أولاً: تعريف الأنظمة والدول

من أجل تطوير أي فرضيات حول خصائص الأنظمة الاستبدادية التي قد تكون مهمة في تحديد مسارات التحولات ونتائجها، علي أن أستطرد لاستعمال مصطلحات التنميط. فكما جرت العادة في العلوم السياسية، يفيد مصطلح نظام مجموعة من القواعد والمبادئ الثقافية أو الاجتماعية التي تنظّم العلاقات بين المحكومين وحكّامهم، بما في ذلك كيفية سنّ القوانين وتنفيذها، وكيفية اختيار الحكام أنفسهم. قد يكون نظام الحكم ملكيّاً، حيث يكون اختيار الملك فيها بحق إلهي، وتُطبّق قوانينَه حاشيتُه الإقطاعية، مثلاً؛ أو ديمقراطياً يكون اختيار الرئيس فيه بتصويت شعبي، ويقوم المشرّعون والموظفون الرسميون فيها بسنّ القوانين وتطبيقها، وتتألف الحكومة نفسها من أولئك الموظفين والسياسات المرتبطة بهم. (وفي الولايات المتحدة، نشير إلى ما يسمّيه أغلب الأوروبيين - وأكثر علماء السياسة باسم «الحكومة» فنقول «إدارة» مثل «إدارة أوباما»).

وكما هو واضح، تكون العلاقة بين الحكّام والمحكومين متنوّعة. يمكن للحكام أن يملكوا المحكومين مُلكاً، كما هي الحال في جمهوريات العبيد وبعض أنواع الرِقّ؛ ويمكن أن يُعَدّ الحكام آلهة يعبدها المحكومون؛ ويمكن أن يُنظر إلى الحكّام كممثلين لإرادة عامة. وكل نظرية في الحكم سوف تنعكس في نوع معيّن من النظام. وجميع الأنظمة التي تعنينا هي وسائل أُعدّت لإنتاج وإدارة الحكومة في «الدولة» الحديثة، في مقابل، مثلاً، سيادة أسرة أو جماعة دينية.

والوحدة السياسية، باستعارة عبارة «ماكس فيبر» المعروفة، هي «دولة على قدر ما ينجح جهازها الإداري بالتمسك بحقّه في احتكار الاستخدام الشرعي للعنف لفرض نظامه في منطقة بعينها»[5]. ووجودها يرتبط مع، بل ينعكس في وجود محيط عام علماني. ففي أغلبية التاريخ البشري، لم يكن ثمة دول حديثة، وقليل من المحيط العام العلماني، أو لا شيء من ذلك أبداً. إذ إن العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كانت تجري بين الأفراد والجماعات المحدّدة بعلاقات شخصية أو تملّكية (أي بروابط القربى والميراث وملكيّة العبيد والتبعية، والإقطاعية، وما شابه) وهذه العلاقات لم تسمح إلّا بالقليل من «المحيط العام» إلّا في خيال تجمعات من عقيدة دينية.

(٥) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Free Press of Glencoe, 1966), p. 154, and Margaret Levi, «The State of the Study of the State,» in: Ira Katznelson and Helen Milner, eds., *Political Science: The State of the Discipline* (New York: W. W. Norton, 2002).

وهذه الطبقات الثلاث من المنظمة السياسية (الحكومة، النظام، والدولة) تتميز عن بعضها نموذجياً. فالمغرب مثلاً، كانت مستقرة نسبياً لقرون عديدة، بخصوص احتكارها الحق الشرعي في استعمال القوة. والنظام في المغرب ملكية مطلقة، بشكل أو بآخر، وحكومتها من اختيار الملك، وغالباً في هذه الأيام من اختيار برلمان منتخب. وأحياناً لا يمكن التمييز بدقّة. والعربية السعودية، مثلاً، هي حاكمية محدّدة بأسرة ـ كما يظهر من الاسم ـ وليس من الواضح تماماً إن كانت الأسرة أو الدولة المنفصلة هي التي تملك الاستخدام الشرعي للقوة. ونظام الحكم في كلّ من المغرب والسعودية شديد الاعتماد على تمسّك الرعايا بالهويّات الدينية التي تقدّم الأساس للقبول الشعبي للحاكم ودعمه. وفي الأنظمة الجمهورية، كما في مصر وتونس، لا تكون الدولة منفصلة بوضوح عن المحيط الخاص بالحاكم وحسب، بل حتى ـ أو بالأخص، ربما ـ عندما يتجاوز الحاكم حدوده؛ لكن المحيط العام العلماني يكمّل، بل، إلى حدّ ما، يحلّ محل هوية تقوم على روابط شخصية والتزامات دينية.

معظم المناقشات حول الديمقراطية، بوصفها نظاماً، يُنادى بها على افتراض أن الدولة ليست موضوعاً للجدل، وفي أمريكا الشمالية وأوروبا يكون هذا افتراضاً مقبولاً بوجه عام. أما في الوطن العربي، كما يبيّن مثال السعودية، فلا تملك الدولة حصانة ضد الجدل، بوصفها المبدأ المنظّم في السياسة، وبخاصة تلك الدول المنتشرة على الخريطة، التي لا تتمتع جميعها بالضرورة باعتراف بأنها مصادر مشروعة للقانون والنظام. فحزب البعث السوري في استمرار تعلّقه اللفظي بالقومية العربية، واستمرار غموض وضع فلسطين (ومن هنا وضع الأقطار التي يعيش فيها كثير من الفلسطينيين)، ورفض الزعيم الليبي السابق، معمّر القذّافي، الاعتراف بوضعه كرئيس دولة ـ فقد كان يصرّ على أنه قائد ثورة ـ تصوّر جميعها، بأشكال مختلفة، النقاش المستمر حول الدولة وصورها في المنطقة. ويشير هذا إلى أنه، بدل افتراض الاستقرار والشرعية في الدولة، يجب على المشتغلين بسياسة الشرق الأوسط أن ينظروا إلى الدولة كمتغيّر: فالدولة أكثر قوة، وقبولاً على نطاق أوسع، وأفضل في مؤسساتها في بعض الأماكن دون أخرى، أو، على العكس من ذلك، هي دولة موضع جدل شديد، وإهمال متكرّر، أو أنها أضعف في بعض الأماكن دون أخرى[٦]. فقوّة الدولة تشكّل المدى وطبيعة الأنظمة المتاحة لأي حاكمية في الميدان. ومع ذلك، فنحن لم نأخذ أبداً بجدّية مضامين الارتباطات المختلفة، أو مقاييس القوة في الدول، في محاولاتنا فهم، أو حتى تصنيف الأنماط المختلفة من الأنظمة.

ما هي أنواع الأنظمة الموجودة؟ ما هي الذخيرة المتوافرة من أنماط الأنظمة؟ بل كيف لنا أن نعرّف الأنواع المختلفة من الأنظمة؟ ففي عام ١٩٧٥، وفي مؤلّفه الكبير بعنوان: الأنظمة الشمولية

(٦) وهناك نقطة أدليت به منذ سنوات عديدة، في: Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» *Comparative Politics*, vol. 20, no. 1 (October 1987), pp. 1-18.

والسلطوية[7] حاول خوان ج لينز (Juan J. Linz) تطوير أنماط للأنظمة، فبقي المقياس لمثل هذه الجهود إلى اليوم. فقد بدأ بحثه الشامل بالقول من أسهل الطرق لتعريف مفهوم هو القول بما ليس هو. ومن الواضح أن قولنا هذا يفترض معرفتنا بالشيء الآخر، لكي نستطيع القول إن مفهومنا ليس الشيء نفسه. وهنا سنبدأ بالافتراض أننا نعرف ما هي الديمقراطية ثم نركّز اهتمامنا على جميع الأنظمة السياسية التي لا تناسب تعريفنا للديمقراطية. وسنتناول هنا الأنظمة غير الديمقراطية[8].

إن الانشغال بالديمقراطية كمعيار ومقياس ـ «المبدأ» في السياسة ـ لا يصعُب تبيّنُهُ مثل غياب الاهتمام بطبيعة الدولة التي ينتظر من الأنظمة أن تقدم لها حكومة. وفي الواقع، يبدو أن «لينز» يعتقد أن وجود دولة مستقرة متماسكة يمكن افتراضه أو الإبقاء عليه، في الأقل في ما يحسبه دولاً «حديثة». إن الأنظمة هي التي يُظن أنها تختلف من حاكمية قائمة على دولة إلى أخرى، لا الدول نفسها.

ويرى «لينز» أن النظام الشمولي يشبه الديمقراطية حيث تكون «مساهمة المواطن التحريك الناشط نحو الواجبات السياسية والاجتماعية الجمعيّة تُشجّع، وتُطلب، وتُجازى..» ولكن من وجوه أخرى تكون الشمولية نقيض الديمقراطية؛ ففي مجال المؤسسات والبنية هي أحادية لا تعدّدية، وبعيدة من مُعتَرَك الأفكار الذي يميّز التنافس الديمقراطي، «فثمة مذهبية فكرية، مستقلة ذاتياً ومقصورة...»[9]. وبعبارة أخرى، الشمولية الديمقراطية مقلوبة على رأسها، تكاد تسخر من الالتزام الأمريكي مما دعاه فيليب شميتّر في تنميط مهم آخر، «أصناف متكررة، تطوعية، تنافسية، غير منظّمة تراتبياً وذاتية التصميم» من المشاركة التعدّدية[10].

إذا كانت الشمولية هي النقيض المقلوب للديمقراطية، فإن النظامين يشتركان في صفة مهمة: فكلاهما «حديث» أي قائم في دول. ليست جميع الأنظمة هكذا، بالطبع، وحتى «لينز» وجد نفسه مضطراً إلى الاعتراف باختصار بوجود «سلطة تقليدية وحكم شخصي» في مقاله. وزعم أن هؤلاء «عدد صغير متضائل من أنظمة العالم الثالث السياسية التقليدية...»[11]. بعبارة أخرى، إن السياسة بلا مؤسسات دولة يمكن أن تُنفى إلى الماضي.

وبعد أن ميّز ما هو حديث فعلاً عمّا هو تاريخي، وبيّن أن الشمولية هي التحريف الحديث للديمقراطية، وجد «لينز» نفسه أمام كل شيء آخر (جمع الأنظمة الأخرى في العالم التي لا تقع ضمن هذين الصنفين)، وقد أطلق على هذه اسم «السلطوية». وفي مخطط «لينز» كما في كل ما

---

(7) Juan J. Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000).
في الأصل نشر كفصل، في: Fred Greenstein and Nelson Polsby, eds., *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Edison-Wesley Educational Publishers, 1975).

(8) المصدر نفسه، ص ٥١.

(9) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(10) Philippe C. Schmitter, «Still the Century of Corporatism?,» in: Frederick B. Pike and Thomas Stritch eds., *The New Corporatism* (South Bend, IN: Notre Dame University Press, 1974), p. 96.

(11) Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, p. 145.

تبع في العلوم السياسية؛ تكون السلطوية، في الواقع، بقية من صنف، تُحدَّد بشكل كامل تقريباً بما ينقصها: «أنظمة سياسية بتعددية سياسية محدودة، غير مسؤولة، من دون مذهبية فكرية مطوَّرة موجّهة، من دون تحريك سياسي مركّز ولا شامل، إلا في بعض محطات التطوّر، حيث يقوم القائد فيها أو جماعة صغيرة عَرَضية بممارسة السلطة ضمن حدود «ضعيفة التعريف» لكنها في الواقع مُنتظرة تماماً»[12].

الأمل بوجود شيء «في الواقع منتظر تماماً» في الأنظمة «ضعيفة التعريف» و«من دون مذهبية فكرية» و«غير مركّزة ولا شاملة» وفي الواقع حتى «عَرَضية» دفعت لينز إلى محاولة تطوير تنميط لهذا الصنف الفرعي من الأنظمة نفسها. فهو يميّز «السلطوية العسكرية ـ البيروقراطية» من «نزعة الدولية العضوية» ومن «ما بعد الديمقراطية» ومن «السلطوية التحريكية بعد الاستقلال» ومن «السلطوية بعد الشمولية» ومن «الديمقراطية العنصرية العرقية»؛ وبين أنواع أخرى من الأوضاع السياسية والأنظمة «المنقوصة» و«الما قبل الشمولية». هذه القائمة هي جَرد محتويات أكثر منها تنميطاً، ومن بعض الوجوه هي اعتراف بالفشل.

ثانياً: أبعاد الاستبداد

في الواقع، يبدو فعلاً أن ثمة خصائص مشتركة في الحكم السلطوي أو التشكيلات السياسية غير الديمقراطية، ويبدو أنها تنمّ عن الهشاشة أو القَلَق في الدولة، وعن الطبيعة الخلافية للمجال العلماني العام.

١ ـ ندرة المعلومات

عموماً، المعلومات نادرة والمتيسّر منها لا يُعتمد عليه. ومن هنا انتشار الإشاعة والتلميح ونظرية المؤامرة؛ وثمة القليل من الطرق للتحقق من الادّعاءات. ليس لدى الحكّام ولا لدى رعاياهم من مدخل يُعتمد عليه، ولا حتى تعريفات مقبولة لنوع المعلومات التي تسمح بصنع سياسات مؤثرة ولا لمساهمة المواطن. فتجميع المعلومات والإحصاءات المعتمد عليها ونشرها ـ التي دفعت إليها حاجات الحكام لضبط شؤون التنجيد الإلزامي وجباية الضرائب في بدايات تكوين الدولة ـ هي صفة أساس في الدولة الحديثة، ولا وجود لها في كثير من الأقطار حيث تسود الاستبدادية.

٢ ـ السلطة الخاصة والهويّات المتعدّدة

المواطنة هوية أوجدتها وحافظت عليها الدول الحديثة، تتنافس من أجل البروز السياسي مع هويّات أخرى، مثل صِلات القربى، الدين، المنطقة الجغرافية، المذهبية الفكرية، وكجزء من

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩ (التشديد من عندي).

نتيجة، يكون الفعل السياسي المعترف به في السياسات السياسية مقصوراً على الوسائل المخوّلة والجماعات، والمؤسسات. فهذا، إلى جانب ندرة المعلومات المنتشرة على نطاق واسع، قد أدّى إلى عدد من النتائج المتوقّعة. فتعريف ومدى المصلحة العام قليل نسبياً، وهكذا تتقلص فرص النقاش حول السياسات ويتوسّع الفساد. وتتشكّل قرارات السياسة حسب اقترابها من السلطة لا حسب التفكير الجماهيري.

٣ ـ التَبَعية السياسية

يُصوَّر الحكام عادةً أنهم لحماية الجمهور لا لخدمته، وهو موقف يدعو إلى تمييز قائم على مسؤولية متبادلة ورعاية، ويولّد التبعية بين الجمهور عموماً. والهشاشة النسبية للمواطنة، حيث يقوم التمييز فيها على ممارسة المسؤوليات المدنية، وقوة الهويات البديلة تعني أن الخضوع ليس وليد سلطة حكومية قائمة على الاعتراف بالحقوق، بل على علاقات شخصية بما في ذلك التخويف والخوف والاستسلام.

٤ ـ المسؤولية المُبهَمَة واللامسؤولية السياسية

لأن المناقشة والحوار محدّدة عادةً، والمعلومات الموثوقة محدودة، يغلبُ أن يُطلق الناشطون السياسيون دعاوى جريئة، عارفين أنهم لا يمكن أن يخضعوا للمحاسبة، حتى لو رغبوا في ذلك. وهكذا بوسع الإخوان المسلمين أن يدّعوا بأن «الإسلام هو الحل»، والحزب الديمقراطي الوطني المصري يمكن أن يدّعي أنه «ديمقراطي»؛ و«زعيم الثورة الليبية» يمكن أن يصف نفسه كذلك (ويصف خصومه بالصراصير) دون كبير خوف من تقديم الدليل ولا معارضة. وصفة الخطاب العام هي التزويق البلاغي والنزر اليسير من الاهتمام بمناقشة السياسة فعلاً.

٥ ـ الهِبَة والمحسوبية

بما أن مدى المحيط العلماني العام لا يتجاور، جزئياً، مع نظام الحكم، فإن مجال ذلك النظام خارج حدود المحيط العام أو أبعد منه، يتجاوز على مجريات ذلك المحيط. فالاقتصاد الأساسي والمؤسسات الرسمية تتشكّل، وغالباً تتشتّت، بفعل قيَم وأولويّات لا تتطابق مع أغراضها المعلنة. إذ إن الخزانة الخاصة للحاكم نادراً ما تكون منفصلة تماماً عن الخزانة العامة، ومداخيل الدولة غالباً ما تمتزج مع المداخيل الشخصية للحكام وبطانتهم. وهذا يوفّر الظروف للفساد السياسي، الذي يغلب أن يكون انعكاساً لتصرفات على الحدود المجازية لمجال عام متوسّع، حيث يكون وجود الشرعية في هذا المجال العام غير مكتمل، مُساءً فهمها، أو موضع شك. وفي هذه الظروف، سوف توزع الموارد العامة مكافآت للمخلصين للحاكم، ولعقاب المعارضين، ولتوفير رافعة لموظفي الدولة الذين لا تتيح لهم مراكزهم دون ذلك بلوغ موارد أو سلطة.

في جوهرها، بالاستعارة من جون آدمز، تكون الأنظمة السلطوية «حكومة أشخاص لا حكومة قوانين»[١٣]. ولكن، ربما لأن تلك الحكومات تقاوم صفات شبيهة بالقانون، على ما فيها من تشابه، فإن العلوم السياسية لم تتقدم كثيراً في تبيّن الوجوه النظامية في الأنظمة السلطوية. لا يوجد تنميط علمي منهجي، ولا أبعاد مقبولة عالمياً لأنظمة العالم (إذ لا يوجد سوى الديمقراطية، وتحريفها، وغيابها)، والحماسة الحديثة للأنظمة «الهجينة» لا تفعل سوى نقل هذا الإبهام إلى القرن الحادي والعشرين[١٤]. ما تزال العلوم السياسية مختومة بعقيدتها السابقة على كوبر نيكوس (Cooper Nikos) بأن الديمقراطية هي مركز الكون السياسي. فالالتزامات المعيارية قد شتّتت المستويات العلمية.

ثالثاً: أبعاد المقاومة والتمرّد

ربما، كما هي الحال في الغالب، يفيدنا بصورة أكبر الرجوعُ إلى الأدب، وفي هذه الحال إلى عبارة تولستوي الشهيرة، أنه في الواقع، «الأسَر السعيدة جميعها متشابهة، وكل أسرة غير سعيدة هي غير سعيدة بطريقتها الخاصة»[١٥]. ففي أنظمتنا السلطوية، أو في الأقل الأغلبية من مواطنيها، قد يكون الجميع غير سعداء، لكن بطرق شديدة الاختلاف، كما أرجو أن أبيّن الأهمية الكبرى لنتائج عمليات التغيير السياسي التي نشهدها اليوم في الوطن العربي.

لندقّق في هذا التغيّر بتفصيل أكثر. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عندما أقدم بائع الخضار محمد بوعزيزي على إضرام النار في نفسه، تعبيراً عن إحباط وخيبة أمل تجاه المضايقات الحكومية، شهد كل بلد عربي تقريباً احتجاجات. وتكرر فعل بوعزيزي في الجزائر والأردن ومصر، وتحرّكت تظاهرات سلمية ومسيرات وتجمّعات (بدأت باحتجاجات ضد الفساد، ووحشية الشرطة، وغلاء أسعار المواد الغذائية)، ثم تصاعدت للمطالبة بتغيّر السياسات في العربية السعودية وعُمان، وبتغيير الحكومات في الأردن والمغرب والبحرين، وأخيراً بتغيير الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية. وعملياً لم ينجُ من ذلك أي قُطر ولم تسلَم أية حكومة. وفي أواسط حزيران/يونيو أعلنت حكومتا الجزائر والعربية السعودية عن ضخّ أموال كبيرة، إضافة إلى زيادة عامة في الأجور والرواتب، وسقطت الوزارة في كل من الأردن، والمغرب، كما سقط النظام في كل من مصر وتونس، وانزلقت ليبيا إلى حرب أهلية، وسقطت اليمن في منطقة وسطى بعد

(١٣) في عام ١٧٧٤، أوصى جون أدامز بـ «حكومة قوانين لا حكومة أشخاص»، انظر: Charles Francis Adams, ed., *The Works of John Adams* (Boston, MA: Little, Brown and Co., 1856), vol. 4, p. 106.

(١٤) Steven Levitsky and Lucan Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010).

يمثل الكتاب الصفة القائمة على الديمقراطية، ولو أن الملاحظات الختامية العامة حول «السلطة التنظيمية، وتحولات النظام والديمقراطية» لا تتعارض مع ما تقدم هنا (ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨).

(١٥) *Anna Karenina*, any edition, p. 1.

إزاحة الرئيس للعلاج الطبّي بعد إصابته في حادث هجوم مسلّح، وغدت سورية في مواجهة تصدّع قاسٍ في حكومتها.

ولا شك في أن موضوعات مشتركة كانت تسري في جميع هذه التطورات، ما ينعكس في هذه التطورات جميعاً، التي تعكس الأبعاد المشتركة في السلطوية.

١ ـ سياسة غنيّة بالمعلومات

كانت وسائل الإعلام والتواصل الجديدة، وبخاصة وسائط التواصل الاجتماعي، شديدة الأهمية في إذكاء نار الاحتجاجات ونشرها. فبطرق واضحة، استطاعت تلك الوسائل الوصول دون معوقات نسبياً، إلى معلومات حول طرق معيشة الناس في أماكن أخرى من العالم، إضافة إلى معلومات حول النهب والسلب التي تقوم بها الأنظمة نفسها، كما يسّرت التنظيم والتواصل بين المحتجّين في داخل حدود كل بلد وخارجها[١٦].

٢ ـ الجماعات المتخيَّلة والسلطة الموزّعة

ربما بشكل أكثر براعة، استطاعت التقنيات الحديثة (وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي في بدايات القرن الحادي والعشرين)، تقوية جيل تعوّد في بداية حياته على ممارسة التقانة، فغدا بطرق متواضعة لكن مؤثرة، أكثر معرفة وسلطة ممن يكبرهم سنّاً. فالشباب في الوطن العربي لا يشكّلون النسبة الكبرى من السكان وحسب، كما نعلم (فهم حقبة فورة الشباب)، بل إن خبرتهم في النمو تختلف نوعياً مما عرفه آباؤهم. فكتيبة الأجيال هذه في تكاثرها قد طوّرت بالفعل ونشرت هذه التقانات فأخذوا على عاتقهم بذلك نوعاً من المسؤولية الاجتماعية التي لم تتيسّر لآبائهم في عهدهم. فقبل تطور الهاتف المحمول، كما يذكر كل من زار البلاد، كان هزال شبكة الهواتف الموضوع الدائم للنكتة المصرية المشهورة. ولكن مع بداية الألفية الثالثة صار في البلاد مليون هاتف محمول، وفي عام ٢٠١٢، وفي بلد سكانه ٨٥ مليوناً، صار في مصر ٩٥ مليون هاتف محمول. وقيل إن مصر فيها أعلى نسبة من مستعملي المواقع التواصلية في العالم. فالبَرَم والإحباط بسبب عدم القدرة على نشر المعلومات التي حصلوا عليها، والمعرفة التي اكتسبوها والمسؤولية التي تحمّلوها في المجال العام تذهب بعيداً في تفسير سبب استمرار ملايين الشباب في الإلحاح في طلب حكومة أكثر انفتاحاً وشفافية ومسؤولية[١٧].

---

(١٦) انظر العديد من الشهادات الأخرى: Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of People is Greater than the People in Power* (London: Harper Collins; New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012).

(١٧) لمعرفة المزيد عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتطورات في مصر قبل الثورة، انظر: Sherif Kamel, «Information and Communication Technology for Development in the Knowledge Society in Egypt,» in: Nagla Rizk and Lea Shaver, eds., *Access to Knowledge in Egypt: New Research on Intellectual Property, Innovation and Development* (London: Bloomsbury Academic, 2010), pp. 174-204.

٣ ـ الكرامة الشخصية والمواطنة السياسية

مع أنه في أماكن كثيرة كانت التظلّمات الاقتصادية تقوم بدور مهم في التحركات المبكّرة، فإنها في الأغلب كانت ثورات تحررية، تشاركية مدروسة، تعيد إلى الذهن «الثورات التحررية الديمقراطية» في أوروبا القرن التاسع عشر[١٨]؛ أي أنها كانت حول مطالبات بالمواطنة. إن سياسات ومواقف الحكومة شبه الراضية عموماً، وغير المستجيبة، بل المهينة غالباً قد أدّت إلى استجابة عالمية تقريباً: مطالب بمواطنة فاعلة، وإنابة شخصية، ومسؤولية حكومية. ومن هنا التوكيد البارز على الكرامة.

٤ ـ المُساءلة والمسؤولية

أدهش كثيرٌ من المواطنين الطامحين حتى أنفسَهم في هذا المجال أن بروز الحراسات المحلية، في عقابيل انسحاب الشرطة في مصر خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، ما تزال ظاهرة يلفّها الغموض، ولو أنها أثبتت قيمة عالية وفائدة، فهي لم تثبت فقط أن مصر ليست على حافة الفوضى، كما كانت الحكومة تدّعي، بل أن المواطنين العاديين في أرجاء البلاد (وليس المحتجّون فقط في ميدان التحرير والسويس والإسكندرية) سيقدرون على تحمل المسؤولية، بل أرادوا السيطرة على مناطقهم الخاصة بهم، ومن ثم السيطرة على بلدهم. إن هذه الرغبة في المشاركة، ليكونوا أعضاء مجتمع مُفيدين ومُنتجين، كانت ظاهرة في عموم البلاد، في تجمّعات الشباب والشيوخ في الحراسات الليلية، وإقامة الحواجز الفورية لحراسة السكان من المساجين الذين أُطلقوا عند غياب الشرطة. وللمرة الأولى، كان الجيران من جميع الطبقات قد «زايَلَهم خوفهم» وخرجوا من عزلتهم السياسية المفروضة، وتعرّفوا إلى بعضهم، بينما كان الشباب عند الحواجز يتمتعون باعتراف واحترام وشُكر أولئك الذين كانوا في شوارعهم يُحرَسون[١٩].

إن تجربة الشبكات الجديدة من الثقة، لا بين الأسَر وأبناء الديانة الواحدة فحسب، بل بين المواطنين كذلك، ما تزال جديدة بل ربما هشّة، بل ثمة ما يدعو إلى الظن أنها علامة على تغيّر نوعي ودائم لمفهوم وخبرة الكفاءة السياسية.

٥ ـ الضرائب، المساواة، الشفافية

كان من بين أكثر الدعاوى صخباً ضد الأنظمة السلطوية الاتهامات بتحويل الموارد العامة إلى مغانم خاصة (أي الفساد). والإدانة العالمية لفشل الأنظمة القديمة بالتفريق الواضح المستديم بين

---

(١٨) وبالتوازي مع أوروبا، وحول استنتاجات متشائمة، انظر على سبيل المثال: Jonathan Steinberg, «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building a New One is Tough,» *Foreign Affairs* (28 September 2011), <https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-09-28/1848-and-2011>.

(١٩) Fred Brooks and Tatiana Jaunzems, «Community Organisation in Egypt during and After the Revolution,» Social Policy (2011), <http://www.socialpolicy.org/index.php/about-us/511-community-organisation-in-Egypt-during-and-after-the revolution>.

المال العام والمال الخاص أو ممتلكات أسَر الحكام، وتساهلهم في مسائل الرشوة والتحايل في دفع الضرائب، وتمديد الامتيازات الخاصة للمقرّبين من الحكومة لا تعكس جميعها مجرّد النفور المعنوي، بل التعلّق المبدئي بالمساواة بين المواطنين والوعي الجديد بالقيمة والفُرَص تحت حكم القانون.

لقد كانت عناصر مشتركة بين الانتفاضات العربية ـ ليس أقلّها التطلّع إلى حكومة قوانين لا حكومة أشخاص ـ كما كان هنالك أيضاً مسارات شديدة الاختلاف، سرعان ما جاءت بنتائج مختلفة في الانتفاضات العربية. لماذا؟

رابعاً: استجابات السلطوية تجاه الانتفاضات والتحوّلات

والآن نعود إلى الأُسَر «غير السعيدة» تحت حكم السلطوية. فمع أنها جميعاً غير سعيدة بطريقتها الخاصة، يبدو أن ثمة أنماطاً متوقّعة. فمثلاً هناك صفات، بل ثلاث، تشير إلى احتمال استمرار النظام.

١ ـ الحكومات التي تسيطر على مصادر الأموال الكبرى المستقلة عن الجهد المحلّي تستطيع إفشال المعارضة أو السيطرة عليها. فمن ذلك الحكومات مالكة الدخل، مثل أقطار تصدير النفط والغاز الكبرى في المنطقة، بما يضمن الخضوع والإكراه، وبذلك تنجو من الاحتجاج السياسي. وحيث لا توجد ضرائب، يبدو أن تقوية التوزيع للدخول يحرف المطالبات بالتمثيل السياسي عن غرضها ويدعم علاقات الخضوع السياسي واللامسؤولية السياسية. ويبدو أن توافر الدخول دون ضرائب يعمل ضد الديمقراطية، بتقوية العلاقات القائمة على المحسوبية في توزيع موارد الدولة على أنها مكرمة شخصية. ولكن من جهة أخرى، تكون الطبيعة المفتَرَضة للدولة قليلة الأهمية للاستقرار في هذه الظروف . «الديمقراطية» هنا، بشكل أو آخر، لن تغيّر من قدرة الحكومة على البقاء، كما يصوّر استقرار الأنظمة الظاهر في أقطار مختلفة مثل العربية السعودية والجزائر وعُمان. ولكن من الواضح أن مثال ليبيا المعاكس في وفرة المداخيل لا يمكن أن يكون العامل الوحيد في استمرار النظام.

٢ ـ التوقيت مهم، والاستجابات السريعة الحاسمة لمطاليب المحتجّين دعّمت إمكانات بقاء الأنظمة. ففي حالات الحكم السلطوي تكون المستويات الواطئة نسبياً من عمل المؤسسات ـ إعلاء الأشخاص فوق القوانين ـ مما يجعل الوقت متغيّراً مهمّاً. وإذ تكون المناقشات البرلمانية والعمليات القضائية خاضعة للقياس والتأمل، حتمياً، كما هو المعروف عنها، يسيطر الحكام السلطويون على توقيت عملياتهم السياسية، ويمكن أن تكون قراراتهم فورية. لذا قد تكون ردود الفعل غير المتسرّعة تجاه المطالب الشعبية مما يبدو (وقد بدا فعلاً) إنها مرفوضة ولامبالية. والواقع أن أحد الظواهر البارزة في أحداث تونس ومصر واليمن وليبيا هو بطء الحكام وقلّة براعتهم في

الاستجابة إلى الاحتجاجات الأولى. فلو أنهم قدّموا التنازلات، التي قدّموها بعد حين، ولو قبل ذلك بأسبوع، فلربما استطاع جميع أولئك الرؤساء البقاء في مناصبهم. وعلى النقيض من ذلك، كانت سرعة الاستجابة من ملوك الأردن والمغرب وعُمان في حلّ وزاراتهم والوعود بإصلاحات إضافية هي ما أبعَدَ، أو ربما أفشلَ تماماً، مطالبات أشد خطورة بإسقاط النظام.

٣ ـ قد تكون الملكية وسيلة مفيدة يستطيع الحكام بها إقصاء أنفسهم عن إخفاقات سياساتهم، وإنقاذ النظام بحلّ الوزارة. وبتوكيد اعتماد الحكومة على الملك يكون من شأن هذا التنكّر خدمة الطرفين بالاستجابة إلى التظلّمات الجماهيرية وتدعيم السلطة الشخصية للملك. وقد أشير إلى هذه الفرضية كثيراً في تفسير قدرة الملوك في المغرب والأردن والعربية السعودية وعُمان على معالجة الاحتجاجات التي يبدو أنها قد أسقطت الرؤساء في بلاد أخرى، ولو أن العنصرين الأوّلين ـ توافُر الموارد للحكومة وسرعة تحرّك الحاكم ـ قد أربكا هذه العلاقة إلى حدّ ما، كما حدث في الجزائر. ولكن من حيث المبدأ، في أي نظام منفصل عن حكومته، يجب أن يكون بالإمكان التضحية بأركان النظام من أجل إنقاذ النظام نفسه؛ ومدى ما يمكن حدوث ذلك في الأنظمة شديدة الاعتماد على الشخص يعتمد بدوره على براعة الفرد الواقع نظامه تحت الحصار. ولكن ماذا عن تلك الأنظمة التي سقطت، أو التي يبدو أنها في سبيل الانهيار؟ ولكن علينا أيضاً أن نفسّر السهولة النسبية التي انزلق بها المصريون والتونسيون من تحت حكوماتهم ليبدأوا بناء أنظمة جديدة، بينما خاض اللّيبيون واليمنيون حرباً طويلة طاحنة، وواجه السوريون هجوماً شرساً من حكامهم أنفسهم. وهذا يقودنا إلى مجموعة أخرى من الفرضيات، التي تربط النظام لا بالموارد والحكام فحسب، بل بالدولة التي يترأسها.

٤ ـ في الأقطار التي يكون فيها الانتساب إلى الدولة واسعاً والمشاركة في المجال العام كبيرة نسبياً وواضحة المعالم، لا يمثل إسقاط النظام تهديداً كبيراً؛ فقليل من المصريين أو التونسيين كان يخشى أن حقّه في العيش في وطنه سيكون مهدداً إذا ما استقال الرئيس أو أُعيدت كتابة الدستور. فكما هي الحال في الحكومات المدنية، ولو أن هذا ينطبق على تونس أكثر من انطباقه على مصر، كانت القوات العسكرية قوية نسبياً، متماسكة وحسنة الانضباط، يرون في أنفسهم حماة للأمة ومدافعين عن الدولة أكثر منهم مكوّنات للنظام. وعندما وقع الضغط على العسكر التونسي، صاروا مستعدّين للتضحية بالنظام حفاظاً على الدولة. وشبيهاً باستجابة الملكية، هجَر العسكر المصري الحكومة حفاظاً على النظام الذي كان متورطاً معه بشكل واضح، وبقي يتصارع مع احتمال أن يضطر إلى الخضوع في تحول أصيل للنظام حفاظاً على الدولة نفسها.

٥ ـ في الأقطار التي تكون الدولة فيها ضعيفة ـ حيث لا تمتلك احتكاراً للعنف، أو حيث تكون شرعية الاحتكار التي تدّعيها الحكومة موضع جدال واسع ـ وحيث لا يوجد مجال عام أصيل، يؤدي تغيير النظام إلى انهيار الدولة. قليل من الليبيين كان يشعر بأي انتساب إو إخلاص

للجماهيرية العربية الاشتراكية الشعبية الليبية [العظمى] التي أرغمهم حاكمهم على العيش فيها. وهكذا تسبّب تفكّك النظام بانهيار ماكنة الدولة، المدنية والعسكرية معاً، وأدّى بالتالي إلى وصولية سياسية وتطلّب بناء تحالف على مستوى محلّي، كما كانت في السابق شبكات غير مترابطة من الأسَر والمناطق قد عملت معاً لتكوين هوية ليبيّة وبناء دولة ليبيّة. كذلك الحال في اليمن حيث كانت سلطة الزعماء القَبليين تنادي دوماً بذلك حول الحكومة المركزية، بأن سقوط النظام يهدّد بإزاحة الوسيلة التي اتّبعتها القبائل في علاقاتها.

٦ ـ في الأقطار التي يكون مشروع النظام فيها فعلاً هو بناء الدولة، تكون هوية النظام فيها شديدة الارتباط بهوية الدولة بحيث تُفَسَّر جهود إزاحة النظام على أنها تحدّيات للدولة نفسها. وهنا يكون النظام وحلفاؤه مؤهلين بشكل أفضل من خصومهم أصحاب الدولة الأضعف، لأنهم قد بَنَوا في الأقل بعض عناصر الدولة الحديثة ـ جيش قوي قائم، مثلاً، ونظام إداري [بيروقراطي] عام ـ ويتمتعون بدعم نسبة عالية من السكان. ولكن خلافاً للأنظمة في الدول القوية، ستخسر الإدارة العسكرية والمدنية القوية من بُناة الدول وأعوانها كل شيء إذا ما سقط النظام وانقلب مشروع بناء الدولة. وهنا يتصرف العسكر لا كحُماة للدولة الوليدة، بل كأداة لنظام قوي مصمّم، بالغ الوحشية في إخماد المعارضة، كما نرى في سورية. والنظام في صورة باني دولة يرتبط عموماً بهويّات طائفية أو إقليمية ـ وهنا يحضر إلى الذهن الدور الروسي في توحيد ألمانيا ـ ولكن يمكن أيضاً أن يتخذ صورة تشكيلات اجتماعية صيغت بيئةَ طلائع فكرية ـ مذهبية، مثل ما جرى في إسبانيا الفاشية. يمثل العلويون في سورية النمط الأول، كما تمثّل جبهة التحرير الوطني، النخبة الثورية في الجزائر النمط الثاني: وحزب البعث السنّي في العراق قد يكون تمثيلاً للنمطين معاً. وهكذا يبدو أن طبيعة الحكومة، والنظام والدولة وما ينتج منها من مختلف الأنماط وأنواع الحكم السلطوي، لها أهميتها فعلاً في محاولة فهم وتفسير، أو حتى توقّع ما يحدث عند تغيير النظام. وبعبارة بسيطة، هذه من بين الأبعاد التي يجب أن نبحثها عند النظر في أسباب بقاء أو سقوط السلطويات:

المهارة: الأنظمة السلطوية، في ضعف رصيدها النسبي في مجال المؤسسات والاستشارة والرويّة والمساءلة، تكبّر من أهمية الحاكم: فتوسيع الاستجابة السياسية والمهارة تشكّل دوماً مكوّناً مهمّاً في التغيير السياسي. وهذه تكون الحاجة إليها على أشدّها في أقطار تقاسي من الحكم الفردي.

الموارد: وكذلك فإن جميع أنواع الأنظمة تتصرف بمختلف أنواع مصادر الأموال، وهذه قد تكون لها خطورتها في تقرير قدرة الحكومات على الاستجابة للمطالب الشعبية. فأية حكومة أو نظام ـ استبدادي أو ديمقراطي ـ يكون عرضة للمطاعن في الظروف الصعبة، وجميع الأنظمة التي تستطيع الوصول إلى أموال لا تخضع للضرائب يكون لديها مجال أكبر للمناورة. وبعد ذلك، تستطيع الأنظمة الاستبدادية توزيع الأموال بوصفهم رُعاة فضل محليّين بطرق تضمن الطواعية والاستجابة بما يندر أن تستطيعه المؤسسات الديمقراطية.

التصميم المؤسّساتي: الحكام الذين يقدرون في الظاهر على إقصاء أنفسهم عن حكوماتهم ـ كما هي في الأغلب في الأنظمة الملكية،وأحياناً في حالات العسكر كما جرى في تركيا بعد أتاتورك ـ قد يجدون الفرص للاستجابة إلى المطالب الشعبية للتغيير مما يسهّل بقاء النظام. والتضحية بالحكومة حفاظاً على النظام يمكن فقط عندما يمكن التمييز بين الطرفين، وعندما يكون الأمر كذلك، يمكن أن تكون الخطة مؤثّرة.

قوة الدولة: في الدولة القوية لا يشكل تغيير النظام تهديداً بنيوياً على الحاكمية، بل يسمح بحدوث التغيير بسلام نسبي وكفاءة.

ضعف الدولة: تنهار الدول الضعيفة مع سقوط الأنظمة.

تكوين الدولة: المخاطر على الأنظمة في الدول في طور التكوين تشكل مخاطر بنيوية على الحكومات التي تتمتع بنسبة عالية من الدعم الشعبي، والسيطرة على العسكر، والنظام الإداري، وبذا يكون احتمال تغيير النظام مما يثير استجابة قاسية بشكل خاص.

ماذا يعني هذا كله للانتفاضات العربية عام ٢٠١١؟ ثمة سبب كبير للتفاؤل في مصر وتونس، فالدول القوية، بسكّان ذوي هويّات قوية نسبياً بوصفهم مواطنين، وفاعلين سياسيين يقِظين ذوي خبرة متزايدة هي مما يشير بخير إلى تحوّلات تنجح في الآخر ـ ولو تحتمل الجدل ـ وتبني مؤسسات ثابتة، أو أكثر انفتاحاً وشفافية في حكومات مسؤولة. فالأهمية الموسّعة للمهارة الفردية في حالات المؤسسات الضعيفة تزيد من الصفة الطارئة لبعض النتائج الخاصة: فمهارات أعضاء الحكومة، والقيادة العسكرية، ومنظمو الاحتجاجات، والمفكرون بين الجمهور يشكلون قسماً من العملية، بما في ذلك سرعتها ونتائجها المؤسساتية. ومع ذلك، فهذه تحوّلات لها كل الحق أن تفعل فعلها.

في الأقطار التي تواجه انهياراً في الدولة، مثل ليبيا، تكون إعادة البناء صعبة، لأن هويّات قوية من خارج الدولة قد ترسّخت في المعركة، بينما العلاقات المدنية قد تتآكل في وقت الحرب فالشبكات القَبَلية والجِهَوية تتحول وتتقلّص، وتتقوى الوصولية السياسية كخطّة للبقاء، وينمو عدم الثقة، لا بين أنصار الحكومة وخصومها وحسب، بل بين وخلال السكان المتعوّدين على الجوّ العلماني العام. إن دور الدعم الحاكم من جانب المساعدة العسكرية الدولية في محاكمة الثورة الليبية كشف عن ثغرات وحدود غير واضحة في هذا النوع من السياسات، الذي يشير بدوره إلى احتمال استمرار الاعتماد على المؤسسات الدولية لإعادة البناء العسكري والمدني في أثناء الانتقال. فمع مواردهم المالية الواسعة ـ ومن بعض الوجوه بسبب من مواردهم المالية الواسعة، التي ستؤدي إلى تأجيل قرارات صعبة وضمان دعم جماهيري على أساس من المصالح الخاصة دون العامة ـ سيكون مرهقاً وطويلاً بناء ماكنة الدولة في ليبيا، وإقامة نظام يمكن أن يتحمّل المسؤولية لتشغيله.

بالنسبة إلى الأنظمة التي تقيم الدول ـ وهذا لا يشمل سورية وحسب، بل الجزائر والعراق كذلك، وقد شهدوا جميعاً عنفاً واسعاً في العشرين سنة الأخيرة ـ يواجه المجتمع الدولي بصورة

أكثر وضوحاً خطر التقبّل الجاد لالتزامهم اللفظي تجاه «مسؤولية حماية» الناس، مغامرين بمخاطر من جانب حكوماتهم. وكما يذكّرنا تشارلز تِلي كان تشكيل الدولة في أوروبا مسألة قاسية، أفادت المحظوظين ودمّرت الأشقياء وسيّئي الحظ «لقد بَنَت الدول الأوروبية أجهزتها العسكرية عبر صراعات متواصلة مع رعاياهم، وبوساطة التوسّع الانتقائي في حماية مختلف الطبقات داخل تلك المجموعات السكانية»[٢٠] .

فلماذا يكون تشكيل الدولة في الوطن العربي مختلفاً من ذلك؟

وهكذا، في العودة إلى أسئلتنا الأساس حول طريقة الأنظمة السابقة في قَولبة السياسات في تحوّلاتها، ثمة أسئلة معقولة للظن أن طبيعة النظام السلطوي، وخاصة في ما يتعلق بمشروع تشكل الدولة، سوف يصوّر كيف تعمل الدول على المستوى الدولي، وكيف تبدو طبيعة الحياة في الحاكمية، وكيف يحدث التغيّر السياسي.

وفي جميع هذه الأبعاد، لكي نفهم كيف تدور الانتفاضات العربية، يجب أن نفرّق بين أنواع مختلفة من التراث السلطوي والاستبدادي .تصوّر هذه الأشكال نوعية وطبيعة الدولة في جزء من العالم ما يزال فيه جدل حول قوة واستقرار وشرعية الدولة ـ والدول ـ في المنطقة. فعلى المستوى الدولي، تكون سرعة انتشار الأفكار، وانتقال الممارسات، والمطالبات بالتوسط، والشكوك حول التدخّل هي ما يعكس الطبيعة الخاصة لكل دولة والصورة العريضة للنظام المعقّد المتعدد الطبقات في الدولة في الوطن العربي. إن نوعية الحياة في هذه الحاكميات، قبل وأثناء الانتفاضات، هي ما يصور الأجواء الجديدة العامة، التي ولدت من التقاء السلطات الخاصة الراسخة مع الأنماط المقررة من التبعية السياسية، مع التجمعات ضد السلطوية، الغنية بالمعلومات والمتشابكة اجتماعياً والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والكرامة الشخصية. إن سرعة، واستقرار، واتجاه التغيّر سوف تعكس المهارة والتوقيت عند الفاعلين السياسيين الذي يسيّرون الأجواء العامة المتصارعة في الدين والمصلحة العامة، والقيم المجتمعية المتنافسة في الفضيلة والمواطنة، والميادين المؤسساتية المتصادمة في حرية التصرف والقانون.

قد تكون الديمقراطية مثالاً في السياسة ومقياساً في العلوم السياسية ولكن حيثما توجد تكن قد بُنيَت من شيء آخر، وحيثما تنتعش تكن قد أقيمت على أسس ومواد مما تكوّن قبلها. إذا أردنا إعلاء الديمقراطية بشكل مؤثّر، فعلينا أن نفهم كيف تتكون السياسة والتغيّر السياسي بميراث الأنظمة السلطوية؛ وإذا أردنا أن نكون علماء سياسة عن حق، فعلينا أن ندرك اتّساع وتنوّع عالمنا. ولكي نعمل أيّاً من هذا، علينا أن نفهم بشكل أفضل طبيعة تراث الاستبداد وأنواعه.

---

(٢٠) Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime,» in: Peter Evans, Dietrich Reueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), pp. 185-186.

الفصل الثالث

الثورات الحديثة في مصر وسقوط مبارك

خوان كول

تلخيص

يعرض هذا الفصل أوجه التشابه والاختلاف في أربعة من الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي أحدثت تغييراً سياسياً سريعاً في تاريخ مصر الحديثة. وهذه تشمل ثورة عُرابي ١٨٨١ ـ ١٨٨٢، والثورة المصرية عام ١٩١٩، وحريق القاهرة وانقلاب الضباط الشباب عام ١٩٥٢، وانتفاضة ٢٠١١ ـ ٢٠١٢. ويُقال إن هذه الأحداث جميعاً قد اشتملت على «تغيّر سياسي سريع ومنظّم» تسبّب فيه «حراك اجتماعي». والحركات الاجتماعية بدورها تنطوي على حملات منظّمة لبلوغ أهدافها من طريق التظاهرات، والمسيرات الليلية، والإضرابات، والتجمّعات الخطابية، وتوزيع المنشورات للتأثير في جماهيرها. يناقش الفصل أهداف وأشكال التحرك الشعبي الذي انتشر في كل واحدة من هذه الحركات الثورية، ويبيّن أوجه الشبه والخلاف في كلّ منها.

* * *

كانت الثورة المصرية عام ٢٠١١ رابع حركة جماهيرية في سبيل التغيير السياسي والاجتماعي في تاريخ البلاد، منذ أواخر القرن التاسع عشر. كانت كل واحدة من هذه الحركات الثورية تتميز بجدول أعمال سياسي وبُعد اجتماعي، هو في العادة احتجاج على تصرف النخبة الاقتصادية، وشكل الاقتصاد السياسي في البلاد. وقد كان لهذه الحركات السياسية والاجتماعية أثر قوي وواضح في تشكيل التطوّر في الشعب المصري الحديث. ولكي نفهم الأحداث بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، من الضروري وضعها في هذا السياق التاريخي. وبعض هذه الموضوعات تعمّ في هذه الحركات، بينما بعضها الآخر تختصّ بالقرن الحادي والعشرين.

كانت أول حركة سياسية على نطاق واسع في تاريخ مصر الحديث هي ثورة عُرابي (١٨٨١ ـ ١٨٨٢)، محاولة لإقامة حكومة برلمانية، يقودها جزئياً ضباط الجيش، وفي جزء آخر الطبقة الجديدة من المثقفين الحداثيين، سعَت لتقليص الامتيازات المطلقة لنائب السلطان العثماني، الذي كان بدوره تابعاً لمصالح أجنبية. لم تكن مصر في هذا الوقت دولة وطنية، بل دولة تابعة للسلطنة العثمانية التي يحكمها السلطان عبد الحميد الثاني من إسطنبول. لكن الحركة الشعبية قُضي عليها في مهدها بالغزو البريطاني والاحتلال. وكانت الحركة الجماهيرية الثانية (١٩١٩ ـ ١٩٢٢) ضد الحكم البريطاني وضد القيود الاقتصادية في سنوات الحرب. ومثل ثورة عُرابي، كان الاستقلال الأوسع من بين أهداف ثورة ١٩١٩، إذ كانت مصر تتحرك نحو الملكية الدستورية، ولو أنها لم تستطع التخلص من التأثير البريطاني القوي. ففي فترة الاستعمار البريطاني (١٨٨٢ ـ ١٩٢٢) كما في عصر التحرر (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢)، كانت مصر تعاني بشدّة سطوة الإقطاع، والاقتصار على زراعة القطن وإذلال الفلّاحين.

وكانت الحركة الشعبية الثالثة حول انقلاب الضباط الشباب عام ١٩٥٢ ضد فساد البرلمان الوفدي، وضد الملك فاروق، الفتى المستَهتر. وقام مجلس قيادة الثورة بتحويل مصر إلى جمهورية، وتبنّى منهاج إصلاح الأراضي الزراعية الذي قضى بشكل كبير على النخبة الإقطاعية، وأوجد طبقة ريفية وسطى. وخلافاً لحركتي ١٨٨٢ و١٩١٩، لم يكن الحكم البرلماني جزءاً من جدول الأعمال الشعبي لعام ١٩٥٠ وما بعده، ذلك الشكل من الحكم الذي اكتسب سمعة سيئة بالطريقة التي تحكّم بها كبار الاقطاعيين وتلاعب بها البريطانيون. بقيت مصر سلطوية عسكرية حتى عام ٢٠١٢، ولو أنه في العقود الأخيرة من عهد الجمهورية الأولى سُمح لبرلمان شكلي بالعمل، وأُجريت انتخابات تحت رقابة شديدة. لكن ثورة ٢٠١١ رفضت السلطوية والفساد الذي رافقها، وجدّدت المطالبة بحكم مدني برلماني، كما هاجمت بشكل عام طبقات التجّار الضارية التي نشأت في ظلال السلطوية. وكانت موضوعات دور الجيش في الحياة العامة، ودرجة التأثير الأجنبي في السياسة، والعدالة الاجتماعية، والمساهمة الجماهيرية في الحكم جميعاً مما يميّز بدرجات متفاوتة هذه اللحظات الثورية الأربع في مصر الحديثة. وبالطبع، كانت هذه القضايا موضع فهم وتناولٍ تغيّر كثيراً مع الزمن، لكن استمرار بقائها يشير إلى استمراريات في بناء الأمّة في العصر الحديث.

أولاً: الحركات الاجتماعية والثورات

يمكن استهلاك الكثير من الحبر والورق في الكلام على ماهيّة الثورة، وإن كانت أيّ واحدة من الانتفاضات الأربع في مصر الحديثة ينطبق عليها الوصف. فمن حيث الأساس، الثورة تغيّر سياسي منظّم سريع يأتي من طريق حركة اجتماعية. والحركة الاجتماعية بدورها، في تعريف تشارلز تيلي تنطوي على حملةٍ منظَّمة لبلوغ أهداف محدّدة من خلال التأثير في جمهور مُستَهدف؛ ونشر

مخزونات من العمل الجماعي مثل التظاهرات، والمسيرات الليلية، والإضرابات والتجمّعات الخطابية وتوزيع المنشورات، وعروض الكفاءة، والوحدة والأعداد والالتزام[1].

يحاول بعض المراقبين أن يربطوا خصائص جوهرية بمثل هذه الحركات، أي أنهم يريدون التمييز بين اضطرابات سياسية تنظر إلى الوراء وأخرى تنظر إلى الأمام، ويرون الأخيرة وحدها هي الثورات. وهذا توجّه رومانسي من جانب واضعي التعريفات، عندما ينظر المرء في حالات بعينها. فانتقال إسبانيا من طغيان الفاشي فرانسيسكو فرانكو إلى الملكية الدستورية، كان، في النهاية، ينطوي على إعادة سلطة «آل بوربون». هل كان ذلك رجوعياً أم تقدمياً، تقليدياً أم حديثاً؟ يرى عالم السياسة «جورج لوسن» أن الثورات يُفضّل أن ينظر إليها على أنها ظواهر متعددة الألوان؛ إذ يمكن أن يقودها فلّاحون أو طبقات من التجار، ويمكن أن تنتهي إلى جميع أنواع الأنظمة السياسية والاقتصادية الجيدة. فهو يقول:

وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى الثورات على أنها تحوّلات نَسَقية، قوية، جماهيرية، سريعة في مؤسسات المجتمع الرئيسة ومنظماته. والثورات نَسَقية بمعنى أنها عمليات تتحوّل فيها المؤسسات والمنظمات الكبرى في المجتمع، وطرق التعامل والتنافس السياسي يجب أن تتغيّر حسب تقلبات القيم والمواقف إذا كان المثال من التغيّر الجذري يستحق أن يسمّى ثورة... فالثورات ترمي إلى قلب البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وإعادة تقديمها في علاقات دولية، وجميعها في حدود زمنية قصيرة نسبياً. وهذا يميّز الثورات عن التغيّر الثوري الشامل، لكنه يحدث على المدى الطويل، من مناهج الإصلاح التي تحدث في المدى القصير لكنها لا تحمل تغييراً جوهرياً، وتحولات لا تشهد إلّا تعديلات جزئية في المؤسسات والمنظمات الأساس، وتحدث في حدود زمنية متوسطة الطول. وبعبارة أخرى، يمكن تمييز الثورات من عمليات أخرى من التغيّر الاجتماعي حسب مداها وعمقها وأثرها[2].

وكما بيّن «لوسن» يميّز علماء الاجتماع التحويرات البنيوية من مجرّد «حروب الأشخاص» (التي يتغيّر فيها شخص الحاكم). وعندما يتساءل الثقاة إن كانت الانتفاضات العربية تنطوي فعلاً على ثورات، فإنهم يتساءلون عمّا إذا كانت تلك مجرّد حروب أشخاص أو إن كان شيء أكثر جوهرية قد حدث. قدّمت عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول تفريقاً بين الثورات السياسية والثورات الاجتماعية[3]. ففي الثورة السياسية ثمة تغيّر في الحكم ولكن ليس بالضرورة في البنية الاجتماعية. وفي الثورة الاجتماعية، كما نراها، ينتقل ما لا يقل عن خمسة بالمئة من الملكية إلى أيدٍ أخرى، وعادةً ما تتغير القوانين التي تحكم الملكية.

---

(١) Charles Tilly, *Social Movements, 1768-2004* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004), pp. 53-54.

(٢) George Lawson, «Negotiated Revolutions: The Prospects for Radical Change in Contemporary World Politics,» *Review of International Studies*, vol. 31, no. 3 (July 2005), pp. 473-493 (quote on p. 479).

(٣) Theda Skocpol, *Sates and Social Revolutions: A Comprehensive Analysis of France, Russia and China* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979).

والمسألة الأخرى هي الفرق بين الانقلاب والثورة، أي التغيّر في القمّة بفعل عدد صغير من المتآمرين في مقابل حركة جماهيرية. ثورة عُرابي كان ينظر إليها تقليدياً على أنها انقلاب، لكنها كانت ذات صفة حركة اجتماعية أكبر، وكانت في الواقع (من خلال احتجاجات نقابات المدن والضرائب، ومن خلال اجتياح الفلاحين لأطيان النبلاء العثمانيين) تتحول إلى ثورة اجتماعية عندما اعترض مسيرتها الغزو البريطاني. وكانت «الثورة» عام ١٩٥٢ انقلاباً في صورتها الأوضح، ولو أنها استطاعت أن تطوّر مجموعات من الجماهير المساندة في الفعل الاجتماعي. مثل هذه المسائل التنميطية أقل فائدة من تعريفات مثمرة أكثر منها تصنيفية. وهذا يعني أن تعريفاً ينطوي على مطلب جماهيري لتغيّر نَسَقي، يصاحبه خزين من الفعل الاجتماعي الجماهيري، كما يقترح تيلي ولوسن يبدو أكثر فائدة من التنميط.

ثانياً: ثورة عُرابي

كان أكبر ما حركَ ثورة عُرابي عام ١٨٨٢ أزمة اقتصادية ومالية(٤). ففي عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) عرفت مصر انتعاشاً وصعوداً، عندما تسبّبت الحرب الأهلية الأمريكية في انتعاش تجارة القطن في عقد ١٨٦٠، ما دفع أصحاب مزارع القطن في العالم إلى التوسّع السريع، وتسبّبت في هبوط الأسعار في آخر عقد ١٨٦٠ والعقد بعده. تصوّر الخديوي اسماعيل نفسه ملكاً غربياً، فأعلن أن مصر قد انسحبت من أفريقيا والتحقت بأوروبا.

وفي عام ١٨٦٦ جمع مجلس نواب، منتخَب أساساً من رؤساء قرويين وإداريين، بقصد تأليف جمعية للمداولات وواجهة لحداثة حكومية. ثم اقترضت الحكومة مبالغ كبيرة من الأموال من المصارف الأوروبية وأصحاب السندات، على أمل ارتفاع مداخيل القطن باستمرار، ثم اكتشفت تزايد استحالة الوفاء بخدمات الديون أو تسديد أصحاب السندات. وقامت الحكومة ببيع قناة السويس حديثة البناء إلى بريطانيا بثمنٍ بخس، فنشر البريطانيون قواتهم هناك لعقود. وأصرّت القوات الأوروبية على إشراك ممثلين عن فرنسا وبريطانيا في الوزارة لإحباط أي سوء تصرّف بالأموال (ولو أنه في الواقع قد صُرفت أغلب أموال القروض على البنية التحتية وعلى مشروعات سليمة أخرى).

كان الجمهور المصري بحلول عام ١٨٧٦ من أكثر الشعوب مديونية في العالم بالنسبة إلى الفرد الواحد. وفي الوقت نفسه، تسبّب تطبيق قوانين الملكية على النمط الأوروبي في مصادرة الأراضي المملوكة للفلاحين لتسديد الديون المتأخرة أو التخلّف في دفع الضرائب، على النقيض من السياسة العثمانية المتساهلة. وغدت الأرض بضاعة رأسمالية وتنامت ظاهرة الفلاحين بلا أرض.

(٤) Juan Cole, *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

وقامت دولة نائب الملك أو الخديوية باتخاذ إجراءات حازمة لمعالجة أزمة الديون. فقامت بشق الجيش وجعلت من بالغ الصعوبة على المصري أن يتقدم في مراتب الضباط، التي كانت في أيدي كبار العثمانيين. ثم رفعت الضرائب إلى مستويات غير معقولة، ونزلت بالفلاحين المتمردين في أنحاء البلاد جَلداً وسلباً لتأخرهم في دفع الديون. وجاء تزايد مطالبات الدولة للأموال من الفلاحين في أسوأ وقت ممكن، لأنهم كانوا يعانون سوء الأحوال الجوية وتكرر انعدام فيضان النيل بما يكفي لتخصيب الأراضي الزراعية، إلى جانب زيادة في نمو السكان وتسبب في عدم استقرار غذائي قاد بعض الفلّاحين إلى تشكيل عصابات مسلّحة لمواجهة جُباة الضرائب. وفُرضت أقسى الضرائب على نقابات المدن كذلك. وفي عام ١٨٧٩، بعد أن فقد الأوروبيون ثقتهم بالخديوي إسماعيل، أقاموا بدلاً منه ابنه توفيق، ما أنهى سلطة الحاكم الشكلي لمصر، السلطان عبد الحميد العثماني. ثم تعطّل مجلس النواب الذي كان قد تطوّر إلى هيئة أكثر حيوية مما أراد له مؤسسه.

بحلول عام ١٨٨١ كان السخط الشعبي في تزايد. واحتج الضباط المصريون الشباب، من الناطقين بالعربية، في ربيع تلك السنة. وفي أيلول/سبتمبر ١٨٨١ قامت تظاهرة أمام قصر الخديوي بقيادة العقيد أحمد عُرابي، مطالبة بإجراء انتخابات لمجلس النواب، وسنٍّ قانون متناسق أو دستور، وإعادة حجم الجيش إلى ١٨٠٠ رجل، وفتح الفرص أمام الترقيات العسكرية لأبناء النيل وتخفيف سلطة الطبقات العليا (من العثمانيين ـ المصريين). وبحلول صيف ذلك العام قام المثقفون من دعاة الإصلاح بتوزيع عرائض مطبوعة في الأرياف تطالب بانعقاد مجلس النواب. وجاء وجهاء من الأرياف يحملون ١٥٠٠ توقيع من الرؤساء الريفيين (العُمَد) تطالب بتشكيل حكومة استشارية عادلة كما في مجالس ممثلي الشعب في الممالك المتحضّرة لحماية حقوق المجتمع ضد حكومته وكوسيلة لتنفيذ أوامر الحكومة»[٥]. وقد خضع الخديوي إسماعيل وعقد الانتخابات في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وجاء البرلمان تحت سيطرة كبار الإقطاعيين، ولكن على الرغم من محافظتهم طالبوا أن يكون البرلمان هيئة تشريعية تكون لها السيطرة على الميزانية في الجزء الذي لم يخصص بعد لخدمة الديون الأوروبية. وكان القناصل الأوروبيون في الإسكندرية، القائمين بدور ما يشبه المجلس الأعلى لمصر في هذه الفترة، يخشون أن يقوم مجلس النواب بزيادة الإنفاق من حصتهم من الميزانية بحيث لا يُبقي سوى القليل لخدمة الديون. وأخيراً طالب أولئك القناصل بإقالة عُرابي وحل الوزارة الإصلاحية التي كان يرأسها، بتهديد مبطّن بالقيام بعملية بحرية ضد الإسكندرية في أواخر أيار/مايو ١٨٨٢.

خضع توفيق لمطلب الأوروبيين وحلّ الوزارة. لكن فورة هائلة من الجمهور المصري أرغمته على إعادة تنصيب عُرابي وزيراً للدفاع، بعد ذلك بقليل. وكان تدخّل الأوروبيين في

(٥) Alexander Scholch, *Egypt for the Egyptians!: The Socio-political Crisis in Egypt, 1878-1882* (London: Ithaca Press, 1981), p. 170, and John Chalcraft, «Engaging the State: Peasants and Petitions in Egypt on the Eve of Colonial Rule,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 37, no. 3 (August 2005), pp. 303-325.

الشؤون المصرية قد ألهبَ الجماهير في الإسكندرية فقاموا بتظاهرات صاخبة يوم ١١ حزيران/ يونيو، وكان من نتيجة المصادمات مقتل ٥٠ أوروبياً و٢٥٠ مصرياً، وصفتها الصحافة البريطانية بأنها «مذبحة» للأوروبيين(٦). وفي ١١ تموز/يوليو قصفت البحرية البريطانية مدينة الإسكندرية وأنزلت القوّات فيها، وصار الخديوي الذي كان يصطاف في الإسكندرية أسيراً عندهم. وفي أواخر تموز/يوليو، بعد إقالة عُرابي للمرة الثانية ووصمه متمرّداً، دعا إلى اجتماع مجلس وطني من ٤٠٠ من كبار المصريين والمفكرين في القاهرة، وقرّروا خلع توفيق. وكان حوالى ١٣ بالمئة من الموقّعين على الإعلان الثوري من عُمَد الأرياف، و٢٢ بالمئة من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، و٢٢ بالمئة من تجّار المدن. هذا بالإضافة إلى ١٨ بالمئة من الباشوات، والبيكَات وغيرهم من كبار العثمانيين. وكانت اللغة التركية العثمانية هي المستعملة في إجراءات الافتتاح، لكن المندوبين صرخوا مطالبين باستعمال اللغة العربية، في إشارة إلى قومية ناطقة بالعربية. وقد أعلن بعض رجال الدين المسلمين أن توفيق قد صار مرتدّاً بسبب لجوئه إلى الأوروبيين. فارتاع الأقباط وأعلنوا أنه إذا كان الصراع ضد الأوروبيين صراعاً دينياً (إسلامياً) فإنهم سوف ينسحبون، وإذا كان وطنياً فإنهم سوف يشاركون عن رضى(٧). وكانت جماهير المدن غير الواقعة تحت سيطرة البريطانيين غالباً ما تدعم الحكومة الثائرة. «وراح صانعو الأحذية، وعمال المقاهي والخيّاطون يملأون الشوارع بالهتاف: اللهم دمّر جيش الكفّار»(٨). وكان عمّال الفحم في بور سعيد قد أعلنوا الإضراب فعطّلوا حركة السفن. وفي الأرياف بدأ الفلاحون بنهب ممتلكات الاقطاعيين العثمانيين الهاربين. لكن الحالة الثورية أخمدتها غزوة بريطانية في أيلول/سبتمبر، فأعاقت السؤال: كيف كان يمكن لمصر أن تتطور فيما لو سُمِح لها في عقد ١٨٨٠ أن تنجح ثورتها، الهادفة إلى حاكمية برلمانية واستشارية، وتوزيع للثروة أكثر عدالة؟

ثالثاً: ثورة ١٩١٩

أقام البريطانيون محميّة مُقنّعة فوق مصر، وعيّنوا نائب ملك، أخضع الخديويّة مع وزاراتهم المعيّنة. بعد ذلك سمحوا بمجلس نواب مُعيّن، لم يكن في الواقع أكثر من جمعية خطابية. فقد أُعطيَ من الديمقراطية للهند البريطانية أكثر مما أعطي لمصر؛ إذ فرض البريطانيون سياسة تقشّف على مصر بين ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢، مصرّين على تسديد الديون إلى المصارف الأجنبية وأصحاب السندات؛ فهم لم يشيّدوا سوى القليل من المدارس، ولم يفعلوا شيئاً لتنمية الصناعة، وكانت

---

(٦) Juan Cole, «All Crowds and Empires: Afro-Asian Riots and European Expansion, 1857-1882,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 31, no. 1 (January 1998), pp. 106-133.

(٧) Egyptian National Archives, «'Urabi Revolution Dossiers, Dossier 19, Folder 140, Taqreer Ali Mubarak Pasha,» (12 October 1882).

(٨) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ٤ ج (بولاق: المكتبة الكبرى الأميرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠)، ج ٤، ص ٣٣٢.

سياساتهم الرقابية مما أضرّ بشؤون النشر والثقافة. ومن حيث الأساس أبقت بريطانيا مصرَ مزرعة قطن هائلة، وتسبّبت قوانين الملكية التي فرضوها، سواء قصدوا ذلك أو لم يقصدوا، في تزايد ملكيات الأراضي أو العِزَب، وفي ازدياد كبير في عدد الفلاحين بمساحات صغيرة من الأراضي للفلاحة. وفي بدايات القرن العشرين، كان حوالى ١٣,٠٠٠ من أصحاب الأراضي يملكون ما يقارب ٤٠ بالمئة من جميع الأراضي المزروعة. وبين مليون إلى مليونين من المصريين كانوا عمالاً لا يملكون أرضاً، و٨٠ بالمئة، وهم الأفقر بين السكان، كان بيدهم أقل من ٢٠ بالمئة من الأراضي المملوكة فردياً[٩].

خلال الحرب العالمية الأولى، عانى المصريون صعوبات كثيرة بسبب تقلّبات أسعار القطن؛ وتحويل الأغذية والرجال والمواشي إلى الجبهة في فلسطين؛ والتضخّم العالي؛ وغير ذلك من مصاعب زمن الحرب. ومن المحتمل أن الطريقة التي كشف بها البريطانيون عن وجه «الحماية المقنّعة» وفرض السيطرة على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد ـ مثل سعر التسويق النقدي للمحاصيل مثل القطن ـ جعل الحكم الاستعماري أقل قبولاً تماماً[١٠].

ولما انتهت الحرب، كان مصير الأقاليم العثمانية السابقة في يد مؤتمر السلام في «فرساي» بتطبيق تلك المبادئ في تحوّل مصر إلى الاستقلال كما جرى في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وكانت هذه المجموعة بزعامة سعد زغلول، وهو سياسي سبق أن ساهم في الوزارة المصرية، وكان نائب رئيس الجمعية الدستورية العقيمة. قام زغلول وصحبه بوضع وتنمية الجذور الأولى للتنظيم للتحرك على مستوى المدن والقرى لدعم مطالبهم بإرسال «وفد» لعرض قضية استقلال مصر في مؤتمر السلام. وقد ارتعدت السلطات البريطانية فقامت بنفي زغلول وناشطين آخرين إلى مالطا، بعد اعتقال زغلول في ٨ آذار/مارس ١٩١٩. وكان جواب الشعب المصري على هذا العمل الاستبدادي العنيف القيام بتظاهرات واسعة في القاهرة والإسكندرية، ومدن أخرى، علاوة على القيام بتحديات في الأرياف وتخريب المؤسسات البريطانية[١١]. وفي المراحل الأولى كانت الاحتجاجات تشمل جميع الطبقات الاجتماعية تقريباً. وفي ١٦ آذار/مارس قامت زوجات المنفيين من الزعماء الوطنيين بتنظيم مسيرة من آلاف النساء. وساهم المسيحيون الأقباط في الصراع الوطني، ورفعت جماهيرهم أعلاماً عليها الصليب والهلال. وقد جرت محاولات للتفرقة بين الأحياء المصرية والأوروبية، عند وصول التظاهرات إلى فندق شبرد في حي «غاردن ستي» الأنيق في القاهرة.

---

(٩) Gabriel Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1969), pp. 136 and 215, and Peter Mansfield, *The British in Egypt* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1971), p. 111.

(١٠) Robert L. Tignor, «Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 3 (October 1976), pp. 41-67.

(١١) W. J. Berridge, «Object Lessons in Violence: The Rationalities and Irrationalities of Urban Struggle during the Egyptian Revolution of 1919,» *Journal of Colonialism and Colonial History*, vol. 12, no. 3 (Winter 2011).

إلى جانب الاحتجاجات السلمية نسبياً، قام بعض الوفديين سرّاً بشنّ حملة اغتيالات ضد الموظفين البريطانيين. وعلى امتداد شهر نيسان/أبريل تفاقم الشلل في البلاد بفعل الإضراب العام. والتحق عمّال الترام بالإضراب، رافضين تشغيل وسيلة كبرى للنقل العام[١٢]. وكما حدث في ثورة عرابي قبل ذلك بسبع وعشرين سنة، التحقت الأرياف بحماسة وانضمت إلى الاحتجاجات وإلى حزب الوفد السياسي بأعداد كبيرة طالبين من الوفد أن يتولى القيادة[١٣]. وقام الفلاحون بعرقلة خطوط السكك الحديد واستعادة الموارد التي كان البريطانيون قد طالبوا بها أثناء الحرب. وقد قُتل وجُرح الكثير من المصريين نتيجة للمحاولة العسكرية البريطانية لإخماد الثورة. ولكن في أواخر نسيان/أبريل استجابت لندن ووافقت على السماح لزغلول وحلفائه بالذهاب إلى باريس للدفاع عن قضيتهم أمام المنتصرين في الحرب الكبرى. وهناك وقعت دعاواهم على آذان صمّاء، لكن الحركات الضخمة من جانب الجمهور المصري دفعت البريطانيين إلى البحث عن تسوية ثنائية للأزمة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، وصل اللورد «ألفريد مِلنز» إلى مصرفي بعثة لتقصّي الحقائق، فاستُقبل بفورة جديدة من التظاهرات وأعمال العصيان المدني. وفي آذار/مايو ١٩٢١، اندلعت تظاهرة كبرى ضد بريطانيا في الإسكندرية، ربما كان لها أثر أكبر مما يُظن عموماً على استعداد بريطانيا لاحقاً للتفاوض مع الوطنيين[١٤].

استطاعت بريطانيا الإبقاء على تأثير كبير في مصر، على الرغم من منحها استقلالاً اسمياً عام ١٩٢٢. سيكون الجيش المصري بقيادة بريطاني، وستؤجّر قاعدة جويّة للقوة الجوية البريطانية، وسوف تشتري مصر أسلحتها من بريطانيا وحدها. وستقيم القوات البريطانية في مواقعها عند القناة التي بقيت ملكيتها لبريطانيا. وحتى عقد ١٩٥٠، صارت السياسة المصرية العليا لعبة مثلثة الزوايا بيد الملك (بدأ أفراد السلالة الخديوية العثمانية يتقمّصون سلالة الملوك من عقد ١٩٢٠)، وبين السفير البريطاني، وبين رئيس الوزراء وأعوان حزبه (وأغلبهم من كبار الملّاكين). وأصبح زغلول أول رئيس وزراء مصري منتخب عام ١٩٢٤، وافتتح بذلك ثلاثة عقود من الملكية الدستورية «المتحررة» كانت الاقطاعيات الكبرى فيها والركود الاقتصادي مما يميز المجتمع بشكل متزايد.

أظهرت ثورة ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ كثيراً من وجوه التشابه مع ثورة عُرابي، لكنها انتهت بشكل مختلف جداً. ففي عام ١٨٨٢ كانت الإمبراطورية البريطانية قوية بما يكفي لغزو مصر ودحر جيش عرابي وإعادة الخديوي إلى العرش. ولكن في عقابيل الحرب العالمية الأولى، وقد خسرت

(١٢) Zachary Lockman, «The Social Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-19,» *Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 4 (October 1988), pp. 445-459.

(١٣) Ellis Goldberg, «Peasants in Revolt-Egypt's 1919,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 2 (May 1992), pp. 261-280.

(١٤) Great Britain Army, Egyptian Expeditionary Force, Court of enquiry on the Alexandria Riots, «Minutes of Proceedings and Report of the Military Court of Enquiry into the Alexandria Riots,» May 1921 (Google e-book at http://books.google.com/books?id=spQxAQAAMAAJ&q).

حوالي مليون من الرجال في سوح القتال وأكثر من مليون ونصف من الجرحى، مع اقتصاد متضرّر جداً، صار الجمهور البريطاني قليل الرغبة في مزيد من التدخّل في شؤون المستعمرات. وإزاء التحركات الشعبية المتزايدة التي دفع إليها الوفد في مصر، قرّر المسؤولون البريطانيون أن تكاليف إخماد الحركات كانت عالية جداً. لذلك خطّطوا للإبقاء على المصالح البريطانية، في قناة السويس وفي الاقتصاد المصري باتباع أساليب الاحتلال المحدثة في السيطرة. فقد أرغموا على التخلّي عن سياستهم في الحماية المركزية بفعل أنشطة الطلاب والفلاحين وماسحي الأحذية وعمّال الترام وأصحاب الصناعات وسيّدات المجتمع من مسلمين ومسيحيين أقباط. فاجتماع ثورات الشباب مع البَرَم الاقتصادي بالأشكال الجديدة من التحريك السياسي والإعلامي يميّز بنية التراث المصري الحديث في ثورة الجماهير.

رابعاً: ١٩٥٢: حريق القاهرة أم ثورتها؟

مع أن عام ١٩٥٢، وبعد عقود من السيادة البريطانية غير الرسمية وسياسة كبار الإقطاعيين، قد شهد انقلاباً عسكرياً في مصر، مفتتحاً بذلك أول عهد جمهوري غيّر بشكل جذري المجتمعَ المصري، فإن الانقلاب، وجد مهمّة، كانت نتيجة فورة شعبية. فقد كان ثمة تناقضان كبيران، اجتماعياً وسياسياً دفعا بالسياسة المصرية عام ١٩٥١. التركيز المفرط للثروة في أيدي الإقطاعيين ما أثار اضطرابات الفلاحين. ونشوء قطاع صناعي صغير، ونقص الحماية القانونية للعمال كذلك دفع إلى إضرابات وأنشطة عمّالية في المدن. إلى جانب زيادة الحدّة بين تناقضات الطبقة المحلّية، كان الشعب يواجه استمرار السيطرة على قناة السويس، التي كانت مصر ما بعد الحرب، في اندفاعها الجديد، مستمرة بالمطالبة بها.

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، انسحبت حكومة الوفد الوطنية من معاهدة قناة السويس التي كان البلد يشكو منها منذ زمن طويل. كانت المفاوضات المتطاولة مع البريطانيين غير مثمرة. وصار من الواضح جداً أن أطيافاً واسعة من المصريين تريد تأميم قناة السويس، حيث كانت القوات البريطانية متمركزة، كآخر معقل للاستعمار البريطاني. وفي تشرين الأول/أكتوبر قام الطلاب وجماعات أخرى بمن فيهم الإخوان المسلمون بتشكيل كتائب مقاومة غير رسمية للتغلغل إلى قناة السويس ومضايقة القوات البريطانية في تلك المنطقة. وقد تلقّت هذه الجهود دعماً من وزير الداخلية سراج الدين الذي نظّم مساعدات من الشرطة للمطالبة بمنطقة القناة ومواجهة القوات البريطانية. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير تصاعد القتال بين شرطة الاحتياط والقوات البريطانية في الإسماعيلية. ومع تصاعد الإصابات البريطانية، جاء الرد البريطاني سريعاً في ٢٥ كانون الثاني/ يناير بهجوم دبابة «سنتوريون» واحتلال مخزن كان الشرطة/المقاومون يستعملونه مقرّاً لهم. وبمرور الأسابيع قُتل حوالى أربعين من الجنود البريطانيين في معارك الإسماعيلية. كما قُتل حوالى خمسين

مصرياً وجُرح حوالى مئة. ثم احتل البريطانيون المقرّ العام لشرطة الاحتياط وأسروا حوالى ألف من الشرطة مع قائدهم[١٥].

ألهَبَت معركة الإسماعيلية المشاعر في العاصمة. وفي صبيحة اليوم الثاني ٢٦ من الشهر، خرجت شرطة الأمن بتظاهرة، مطالبين بإرسالهم لمساندة رفاقهم في منطقة القنال، وانضم إليهم طلبة الأزهر والجامعة وعمّال السكك الحديد. وتحوّلت الهتافات ضد الملك نفسه الذي كان مشغولاً باحتفال باذخ بولادة وريثه، فأمر بإطلاق النار على المتظاهرين. فبدأ المتظاهرون بإضرام النيران، وكانت الأهداف أول الأمر تتصل بالملك أو بالأجانب. وأحرقت المعالم البريطانية، من النوادي الخاصة إلى مكاتب توماس كوك لوكالات السياحة، إلى بنك باركليز إلى فندق شبرد والخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار. ومع تقدم النهار صارت أعمال الجمهور المعادي للإمبراطورية هياجاً طبقياً، فهاجم الناس المخازن الكبرى والفنادق السياحية، والخمّارات ودور الملاهي والسينمات. وتعبيراً عن الحزن، بسبب الخسارة في حرب ١٩٤٨ ضد إسرائيل، وتحوّل أغلب الفلسطينيين إلى لاجئين، قام بعض القوميين العرب بمهاجمة المؤسسات اليهودية. ويبدو أن أعوان الإخوان المسلمين كانوا يركّزون على ثورة تطهّرية ضد المؤسسات غير الأخلاقية، ولو أن أغلبها كانت أجنبية، أو كانت لها جذور في الاستعمار البريطاني لخدمة جنودهم أثناء الحرب. كانت أغلب أعمال النهب والحرق مدفوعة سياسياً، ومع انهيار القانون والنظام/تحوّل قسم من الجمهور إلى أعمال النهب. ولم تتدخّل حكومة الوفد حتى ساعة متأخرة من ذلك اليوم، بعدما تحوّلت حوالى أربعين بناية إلى رماد وأنقاض، وأكثر من ٧٠٠ مؤسسة تجارية إلى دمار. وبلغ عدد القتلى ستة وعشرين من الأجانب والمصريين. وبلغت خسائر الممتلكات ١٥ مليون جنيه مصري، يعود حوالى ثلثها إلى مستثمرين بريطانيين. وبين ١٥٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠ من العاملين في المخازن والكَتَبة وأصحاب الصناعات وموظفي الطبقات الوسطى والدنيا صاروا عاطلين من العمل. يرى بعض المؤرخين أن الاستخبارات البريطانية كان لها دور في تشجيع المخرّبين لإلقاء صفة عدم الشرعية على تلك الاحتجاجات. وبعد قليل، قام رئيس الوزراء الوفدي مصطفى النحّاس بإعلان القانون العسكري. لكن ذلك الإجراء جاء متأخراً. فأقدم الملك فاروق، الذي كان لا يطيق الوفد (بمواقفه الشعبية المناهضة للاستعمار) على حلّ الحكومة. وخلال الأشهر الستة اللاحقة، جرّب الملك ثلاثة رؤساء وزراء، لم يحصل أحدٌ منهم على دعم الأكثرية التي حصل عليها الوفد. فاستمرار اضطرابات

---

(١٥) Christopher Weeks, «Egypt's Canal Zone Guerillas: The «Liberation Battalion» and Auxiliary Police, 1951-1954,» *Military History Online*, 19 February 2011, <http://www.militaryhistoryonline.com/20thcentury/articles/egyptcanalguerillas.aspx>; John «Jock» Marrs, «The Ismailia Riots: «The Lancs and the Tanks Go into Action»,» *Britain's Small Wars*, 1945-2005, 1999, <http://www.britains-smallwars.com/canal/ISMAILIA-RIOTS.htm>; Michael Mason, «Killing Time: The British Army and its Antagonists in Egypt, 1945-1954,» *War and Society*, vol. 12, no. 2 (October 1994), pp. 103-126, and Michael Mason, ««The Decisive Volley»-The Battle of Ismailia and the Decline of British Influence in Egypt, January-July 1952,» *Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. 19, no. 1 (January 1991), pp. 45-64.

العمال، وانتفاضات الفلاحين، وثورة القاهرة الكبرى وإبعاد حكومة الوفد تضافرت جميعاً، كما يقال، على فتح ثغرة أمام شباب الضباط الذين فقدوا صبرهم حتى قاموا بانقلابهم في تموز/يوليو ١٩٥٢[١٦].

لم يكن حريق القاهرة، انفجاراً هائجاً من التدمير الغوغائي، بل مجموعة من المكوّنات في حركة اجتماعية، لم تشكّل أرضية وحسب، بل كانت مرتبطة عضوياً مع سياسة الحكومة الثورية اللاحقة. وكانت أهداف الغضب الجماهيري في هياج القاهرة تشمل الملك، الذي كان مرفوضاً دائماً بسبب فشل الجيش المصري في حرب ١٩٤٨، وبسبب ليونته تجاه استمرار الهيمنة البريطانية، وبسبب صورته كمستهتر بَدين. وكانت رؤوس الأموال الدولية الكبرى هدفاً آخر، كما يبدو في المخازن الكبرى والمكاتب في الحي الأوروبي وفي وسط المدينة. وأحد جوانب المستَهدفين بالإعلان على شرائها، فتثير بذلك النقمة إلى جانب الرغبة في الحصول عليها. ولكن إضافة إلى البُعد الدولي، كان الهجوم على ارتفاع الأسعار احتجاجاً كذلك على التطرّفات في توزيع الثروة في مصر. فكبار الاقطاعيين وأصحاب الدخول الغائبون - وهم القمّة في مجتمع مصر الراقي - وجدوا أنفسهم ملاحقين في دُور لَهوهم وفنادقهم الباذخة. وقد هاجم الإخوان المسلمون رموز التهتّك، التي كان الملك نفسه رائداً فيها، والتي ربطوها كذلك بالفساد الأخلاقي والصَلَف الثقافي من جانب الغرب الاستعماري. وقد أثارت المؤسسات التجارية البريطانية كذلك غضب المحتّجين، بوصفها رموزاً لاستمرار الاحتلال العسكري البريطاني لمنطقة القنال، على الرغم من عشرات القتلى المصريين، وبوصفها رموزاً للسياسة البريطانية التي زَرَعت إسرائيل في قلب الوطن العربي وشرّدت مئات الألوف من الفلسطينيين. كثير من سياسات مجلس قيادة الثورة، الذي تسلّم الحكم في رموز تموز/يوليو بعد التظاهرات الصاخبة، جاءت كما ينطوي على أجوبة عن مظاهر السخط التي عمّت البلاد. فقد خلعوا الملك المستهتر وأرسلوه إلى المنفى. واستنّوا قوانين شاملة للإصلاح الزراعي مع تصفية طبقة الإقطاعيين التي كانت قد حصّنت نفسها على امتداد القرن العشرين. ثم أمّموا الصناعات وصولاً إلى تأميم الكثير من قطاعات البيع بالمفرد، واضعين طاقات البلد الإنتاجية وحتى المواد الاستهلاكية في خدمة الاشتراكية الشعبية.

وفي عام ١٩٥٤ أصبح الزعيم جمال عبد الناصر قائداً لهيئة الضباط الحاكمة، فأمّم قناة السويس وواجه ما تبع من هجوم ثلاثي بريطاني، فرنسي، إسرائيلي. وفي عام ١٩٥٧ أصبحت مصر بلداً مستقلاً مع إمكان بروز طبقات وسطى جديدة في المدن والأرياف، يصبح معها النظام

---

(١٦) Nancy Y. Reynolds, *A City Consumed: Urban Commerce, the Cairo Fire, and the Politics of Decolonization in Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), chap. 6: «The Cairo Fire and Postcolonial Consumption;» Joel Gordon: «The Myth of the Saviour: Egypt's «Just Tyrants» on the Eve of Revolution, January-July 1952,» *Journal of the American Research Centre in Egypt*, vol. 26 (1989), pp. 223-237, and *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1992), and Fayez Hassan, «Burning down the House,» *Al-Ahram Weekly Online*, no. 570 (24-30 January 2002), <http://weekly.ahram.org.eg/2002/570/sc3.htm>.

الملكي القديم وأعوانه الإقطاعيون الفاسدون وأتباعهم في مطاوي التاريخ. وراح الضباط يوسّعون كثيراً في نظام التعليم، وهو العنصر الأساس في المجتمع الحديث، وقد كان مُهملاً بتعمّد في فترة الاستعمار البريطاني. وبين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تضاعف أجر العامل المعتاد في المعدّل، في ظل سياسات عبد الناصر في بدائل الاستيراد والتصنيع تحت إدارة الدولة.

وفي الوقت نفسه، رفضت الحكومة العسكرية، التي بدأت عام ١٩٥٢، الديمقراطية البرلمانية القانون. وخلافاً لثورة عرابي وثورة ١٩١٩ لم يكن الدستور والسطلة التشريعية الوطنية المنتخبة هدفاً رئيساً في مصر الجمهورية. ومسيرة مصر نحو حكم سلطوي، ومن ثم إلى نظام الحزب الواحد، قد ساعد فيه جزئياً الطريقة التي كشف فيها كبار السياسيين الإقطاعيين فسادَهم في الفترة التحررية، بحيث كان من السهل شراؤهم من جانب قوات الاستعمار، إذ كانوا مُتعالين وفي خدمة مصالحهم الطبقية الضيّقة. كان كثير من المصريين في عقد ١٩٥٠ يبحثون عن مثال في الحاكمية أكثر ملاءمة لجمهور ضد الاستعمار، فكان النظام العسكري ـ الموصوف بأنه خادم الشعب والمدافع ضد الاستعمار والعدوان الإسرائيلي ـ يبدو النظام المناسب. ومع أن الدولة السلطوية قد قامت بكثير من الإصلاحات في عهد عبد الناصر حتى عام ١٩٧٠، إلّا أنها على المدى الطويل (في عهد أنور السادات وحسني مبارك) كانت عرضة لتغدو هي نفسها مطيّة للفساد والمحسوبية، بشكل كان يخجل منه إقطاعيو العزَب من عقد ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠.

خامساً: ثورة التحرير عام ٢٠١١

من عام ١٩٧٠ أخذ السادات مصر في اتجاه جديد، فاتحاً الاقتصاد، وواقفاً بصراحة إلى جانب الطبقة الجديدة من أصحاب الملايين والمقاولات. وكانت مصر من جانبها راغبة في الاستثمارات الأوروبية والأميركية. وبعقد اتفاقية السلام في كامب دايفيد، التي أنهت حالة الحرب مع إسرائيل عام ١٩٧٩، قامت مصر بما عرف بشكل عام في المنطقة على أنه سلام منعزل. ومع مرور الزمن، صارت هذه اللامبالاة تجاه معاملة إسرائيل للفلسطينيين واللبنانيين مما ينحت في أعصاب كثير من الوطنيين المصريين.

على الجبهة الاقتصادية بين عامي ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠، لم يكن ثمة من تطور فعلي في البلاد. ففي مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة أظهرت الإحصاءات ركوداً بالنسبة إلى جيل ضائع كامل[١٧]. لم تستطع الحكومة تشجيع التجارة الخاصة بوسائل منع الحمل، كما لم تستطع النمو بسرعة كافية لزيادة دخل الفرد بشكل ملموس، إزاء النمو السريع في عدد السكان. وكانت الأعداد المتزايدة من السكان تتراكم بشكل متزايد أيضاً في المدن، ولو أن ٤٠ بالمئة منهم انتهى إلى

(١٧) Richard H. Adams, «Evaluating the Process of Development in Egypt, 1980-97,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 32, no. 2 (May 2000), pp. 255-275.

الاقتصاد الهامشي (مثل بيع علب الكبريت). ولم تتغيّر البنية الاجتماعية، على الرغم من الركود في القطاعات الأساس. حوالى نصف البلد الآن من سكان المدن، وكثير من القرى أصبحت «ضواحي» للمدن الكبرى.

ومع بقاء الطبقة الوسطى الريفية على أهميتها، إلّا أنها لم تعُد ذات ثِقل في دعم النظام كما كانت في عهد عبد الناصر والسادات بعد الإصلاح الزراعي. إن الحكومة الناجحة بحاجة إلى أعداد متزايدة من أهل المدن تقف إلى جانبها. ولكن في هذه الناحية، كانت السياسات التحررية المُحدثة التي فرضتها الولايات المتحدة على حسني مبارك منذ ١٩٨١ لا تساعد في هذا المجال. يرى سامر سليمان أن الدولة المصرية في عقد ١٩٨٠ (العقد الأول من حكم مبارك) كان يتّجه نحو توفير المرتّبات وحاجات طبقة واسعة من موظفي الحكومة والمعتمدين على مصروفاتها. ومع بداية عقد ١٩٩٠ صارت الدولة تعاني انخفاضات كبيرة من الموارد الخارجية ما حدّ من قدرتها على تلبية حاجات الطبقة المعتمدة على المرتّبات[١٨]. وصارت الدولة يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها دولة للقلّة. وكانت قاعدتها القديمة من الطبقات الوسطى الريفية في هبوط سريع، لأن الشباب كانوا ينتقلون إلى المدن. وبرزت طبقة باذخة من تجّار الدولة، شديدة الاعتماد على المقاولات الحكومية ورضى الدولة، وتجتمع في الفنادق السياحية الفاخرة. أما العمّال الذين كانوا يحاولون التظاهر حول تدنّي الأجور وظروف العمل فكانوا يُقمعون[١٩].

إن إخفاق النظام في التواصل مع النمو السريع للطبقات الوسطى والعمالية الجديدة في المدن، وعدم قدرته على توفير الوظائف للأعداد الكبيرة من خريجي الكليات التي أوجدها، هيّأت المسرح لانتفاضة كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠١١. ومما زاد في حنق النشطاء كذلك ما بدا من شهوة حكومة مبارك غير المحدودة في الخنوع لواشنطن، بما في ذلك استعدادها لتعذيب من يشك في كونهم من نشطاء الإسلاميين بتوجيه من وكالة الاستخبارات المركزية؛ ومعاملة الفلسطينيين (مثل المساعدة في الحصار على غزة)؛ واستعدادها لبيع الغاز الطبيعي لإسرائيل بأسعار أقل من أسعار السوق بكثير؛ والمساعدة المتكررة في تقديم العون للولايات المتحدة في حربها على العراق (بما في ذلك حقوق العبور الجوّي). ومع أن الاقتصاد قد نما بنسبة ٥ و٦ بالمئة في العقد الماضي، إلّا أن مقدار الدعم الحكومي لهذا التطور بقي خافياً نسبياً؛ خلافاً لدور الحكومة في الإصلاح الزراعي في عقد ١٩٥٠ و١٩٦٠. هذا بالإضافة إلى أن الدخل المتوافر من تزايد التجارة كان يذهب

---

(١٨) Samer Soliman, *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011).

(١٩) Ann Lesch, «Egypt's Spring: Causes of the Revolution,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 3 (Fall 2011), pp. 35-48.

بعض ما يلي هو إعادة صياغة لمقالتي، انظر: Juan Cole, «The Great Arab Revolt Is the Middle East Swinging Back into a New Liberal Period?,» *The Nation* (17 February 2011), <http://www.thenation.com/article/great-arab-revolt>.

إلى طبقة صغيرة من المستثمرين. وقد اتخذت حكومة مبارك في العقود الأخيرة خطوات نحو سياسات تحررية مُحدثة من الخصخصة والقطاع العام الأصغر، وذلك تحت ضغط من واشنطن والمؤسسات المرتبطة بها؛ وكانت العملية فاسدة في أغلبها. كانت الأسر الحاكمة تستعمل معرفتها السابقة في دوافع السياسة الاقتصادية المهمة للدخول في نوع من متاجرة المطّلعين على دواخل الأمور، لمصلحة أقاربهم وأعوانهم. والواقع أنه في عام ٢٠١٢ اتُّهم بشكل رسمي كل من ولدي الرئيس المخلوع، جمال وعلاء، بالمتاجرة بناءً على اطلاعهما على تفاصيل الثقات التجارية. بدءاً من عام ١٩٩١ قامت الحكومة ببيع ١٥٠ من أصل ٣١٤ من مصانع الدولة، لكن مردود المبيعات ذهب إلى شريحة صغيرة من الناس[٢٠].

ولأن مبارك ورهطه كانوا يزيّفون الانتخابات بحيث يكون الحزب الوطني الديمقراطي هو الفائز دوماً، ويغتني أعوان الحزب الذين يرعاهم الرئيس، كانت النخبة الضيقة هي التي تحكم مصر. كان العمال والنساء والشباب من بين الجماعات التي قامت بالثورات مطالبة بمزيد من الديمقراطية في مصر. ومع أن الطبقات الوسطى الجديدة من خريجي الجامعات قد قاموا بدور أساس في تنظيم الاحتجاجات، وتحريك الشباب، فهم كانوا شديدي الارتباط بنقابات العمال وبالعمال أنفسهم، في المدن أو في الأرياف. وكان الكثير من المطالب الأساس للحركة يتعلق بالعدالة في دفع الأجور وظروف معيشة العاملين الفقراء والعاطلين من العمل. كما أن أسعار المواد الغذائية العالية بالنسبة إلى الفقراء كذلك أثارت السخط الشديد، ما زاد في تحركهم. وكان قادة الثورة من الشباب المتعلمين والموظفين في المكاتب وعمّال المصانع، بعد أن توافرت لهم الموارد التنظيمية والمادية لفعل ذلك[٢١]. كان من بين ما ساعد الجماهير الإضرابات العمالية الفعّالة التي أغلقت المصانع والمكاتب، وأعطت العمال الحرية للتظاهر. وهكذا، وفي وسط الهياج في ميدان التحرير وسط القاهرة، في كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠١١، ظهرت مظلة جديدة من منظمة عمالية (اتحاد نقابات العمال المصرية) رحّب بها «الاتحاد الأمريكي للعمال ـ مجلس المنظمات العمالية. وقد ضم هذا الاتحاد عمال المكاتب والعمال الآخرين تحت راية إصلاح الدولة المصرية واستبدال اتحاد نقابات العمال الذي تسيطر عليه الدولة.

يمكن أن يعزى الاضطراب في مصر في بعض وجوهه الى محاولة عمال مصانع النسيج في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ القيام بمظاهرة كبرى، من المحلة الكبرى التي تقع في أطراف القاهرة، وتحت

(٢٠) Michael Slackman, «Egypt's Concedes to Resistance on Privatization Push,» *New York Times*, 27/6/2010.

(٢١) ظهرت بعض هذه الأفكار في شكل مختلف، انظر: Juan Cole, «Labour Movement Drives Egypt, Tunisia Protests,» *The Detroit News*, 10/2/2011, and Joel Beinin, «Egypt's Workers Rise Up,» *The Nation* (7-14 March 2011).

انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

إدارة الدولة[٢٢]. ومع أن النظام نجح قليلاً في إحباط الوصول إلى نتائج جيدة في ذلك الوقت، تشكلت «لجنة ٦ أبريل» من الشباب والناشطين العماليين واستمرّت في التخطيط والتحرّك. كانت هذه اللجنة من بين القوى الكبرى الداعية إلى المظاهرة الكبرى في ٢٥ كانون الثاني/يناير في ميدان التحرير، التي أسقطت الوزارة المصرية، ووضعت علامة استفهام على مستقبل الحكومة. لقد حدثت أكثر من ثلاثة آلاف تظاهرة وحركة عمالية في مصر منذ ٢٠٠٤، حيث تُشكّل الصناعة حوالى ربع الاقتصاد. وقد تسبّبت السنوات الأخيرة كثيراً من التعاسة للعمال. فأزمة البنوك في الغرب في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ قد جلبت أضراراً إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط بإبطاء حركة التجارة والسياحة[٢٣]. كان حوالى ٢٠ بالمئة من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، ومثل تلك النسبة تعيش فوق ذلك الخط قليلاً، وهي مهددة بالنزول إلى ما تحته.

كانت الأساليب المتّبعة في كشف السياسة في الانتفاضات العربية هي: المباغتة، والشلّال، وابتزاز النخبة. كانت حركات الشباب وعمال المكاتب والمصانع تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، وتويتر، للدعوة إلى التظاهرات في أزمنة وأمكنة محدّدة، مثيرة بذلك تجمعات هائلة تلقائية من أجساد بشرية، مدفوعة بنداء تلقائي على الإنترنت للتجمع[٢٤]. وأسلوب المباغتة يتجنّب كثيراً من إجراءات شرطة الأمن، لأنها غير متوقعة وتعتمد على شبكات تواصل غير شفافة. ثم إن حجم النتائج هائل وغير منتظر. فكلما ازداد عدد الناس في الشارع قلّ أن يُصاب أي شخص معيّن بأذى. وعند بلوغ نقطة التحوّل يتدفّق الشلّال. أي أن ٣٠٠٠٠ شخص في الشارع قد لا يشجع الجماهير للالتحاق بالتظاهرة، لكن ٤٠٠٠٠ قد تفعل ذلك. والخطير في بلوغ نقطة التحوّل هو استطاعة المتظاهرين خلق شعور بأن التغيير ممكن، وربما حتى لا مفرّ منه[٢٥].

إن إسقاط زين العابدين بن علي في تونس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ربما يكون قد ساهم في نجاح الحركة المصرية. لكن التظاهرات السابقة لم تصل إلى نقطة التحوّل، لذلك لم تنتج شلّالاً. فعندما أظهرت الحركة قدرتها على الاستمرار في ضخّ عشرات بل مئات الألوف إلى الشارع، وفي كثير من المدن في أرجاء البلاد، فإنها كانت قادرة على شلّ الاقتصاد، فتهدّد بذلك مصالح النخبة. وقد وضعت الجماهير أمام النخبة خياراً بين إعطاء الجيش أمراً بإطلاق

(٢٢) Manar Shorbagy, «Understanding Kefaya: The New Politics in Egypt,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 29, no.1 (Winter 2007), pp. 39-60, and «The April 6 Youth Movement,» *Frontline* (22 February 2011), <http://www.pbs.org/wgbh/Pages/frontline/revolution-in-Cairo/inside-April 6-movement>.

(٢٣) Arnie Klau, «Impact of the Economic Crisis on Trade, Foreign Investment, and Employment in Egypt,» ILO SRO Cairo Working Paper Series (February 2010), <http://www.unglobalpulse.org/sites/default/files/reports>.

(٢٤) Walid El Hamamsy, «BB = BlackBerry or Big Brother: Digital Media and the Egyptian Revolution,» *Journal of Postcolonial Writing*, vol. 47, no. 4 (2011), pp. 454-466.

(٢٥) Timur Kuran and Cass R. Sunstein, «Availability Cascades and Risk Regulation,» *Stanford Law Review*, vol. 51, no. 4 (April 1999), pp. 683-768.

النار عليهم، أو التخلّص من حفنة المافيا الأُسَرية وشبكة الأزلام التي كانت تسيطر على الطبقات العليا من بنية القوّة. وفي مصر، حيث الأغلبية العظمى من العسكر هم من المجنّدين لثلاث سنوات، يكون استخدام الجيش ضد الجماهير غير مقبول سياسياً. والولايات المتحدة كذلك كان لها بعض التأثير بين مراتب الضباط المصريين، ويبدو أنها مارست ضغوطاً على أولئك الضباط لتجنّب مذبحة.

يمكن القول إن الجماهير دُفعت إلى انقلاب بوساطة أعضاء آخرين من النخبة ضد الرئيس مدى الحياة وأسرته وشركائه. كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المكون من ٢٣ عضواً، يعمل بصفة الذراع التنفيذية للحكومة إلى حين الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢. كانت جماعات الانتفاضة تطالب بالانتقال إلى ديمقراطية برلمانية تحررية في عقابيل الثورة. بينما كانت حركة «٢٥ يناير» ٢٠١١ قد بلغت نتيجتها السياسية المباشرة في انقلاب عسكري. لا يمكن إنكار التحريك السياسي لكثير من المصريين، إذ إن المرحلة الانتقالية قد اتخذت شكل صراع بين الشبكات والمنظمات العسكرية والمدنية، مثل جماعات الشباب اليساري، والحركة العمالية المنتعشة، والإخوان المسلمين. وقد اتخذ الصراع شكل تظاهرات متواصلة على امتداد رقعة الوطن: إضرابات عمالية، احتجاجات قروية شملت اعتراض الطرق الرئيسة بجذوع الأشجار، إضافة إلى منافسات انتخابية للبرلمان والرئاسة. وفي أول سنتين من فترة الانتقال، تقريباً، كان للعسكر اليد الطولى، كالعادة، ولكن لا يمكن القول إن العسكر كانوا يحكمون بلا معارضة، أو أنهم لم يُرغموا على إجراء تسويات.

خاتمة

في سياق تاريخ مصر في الاضطرابات الاجتماعية، تحمل الانتفاضات العربية كثيراً من وجوه الشبه مع سابقاتها. فملء الشوارع بالمحتجّين، والإضرابات العامة من جانب العمال وأصحاب المحلات التجارية كانت منتشرة في ثورة عرابي، وثورة ١٩١٩، وثورة القاهرة عام ١٩٥٢. لكن انتفاضة ٢٠١١ كانت تشبه ثورة ١٩١٩ أكثر من غيرها، لكونها شملت الشعب كلّه، وهزّت البلاد من الاسكندرية إلى أسوان. وفي كل حالة، كان الشباب والطلاب يقومون بدور مهم، إلى جانب العمال والفلاحين. وكانت وسائل الإعلام الجديدة وقتذاك بين المنظّمين ـ البرقيات والصحف عامي ١٨٨٢ و١٩١٩؛ خطوط التلفون الأرضي عام ١٩٥٢؛ «فيسبوك» و«تويتر» عام ٢٠١١. وفي جميع هذه الوسائل ربما كانت الكلمة من الفم مؤثرة قدر تأثير وسائل الإعلام الأخرى على المستوى المحلي، ولو أن وسائل التواصل الأخرى كانت مهمة لإثارة حركة على مستوى البلاد. وكما حدث عام ١٩٥٢، قامت جماهير كثيرة في مصر عام ٢٠١١ بإحراق أبنية رسمية (مقارّ الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان يخيّم على وسط المدينة، انتهى إلى أنقاض محروقة؛ والمقارّ المماثلة في المدن الإقليمية قد أحرق أغلبها).

وخلافاً لأحداث سابقة، كانت الشرطة الوطنية نفسها مُستهدفة، حيث غالباً ما هوجمت مقرّات الشرطة وأحرقت في الأقاليم. وإذ كانت ثورة عرابي وما تبعها من ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ ثورات إلى حدّ ما ضد السيطرة الأجنبية، كانت ثورة ٢٠١١ موجّهةً أساساً ضد جماعة محلّية حاكمة مع عملائها وشرطتها السريّة، وحتى الشرطة العاديّة. وقامت أنشطة ضد الاستعمار بدور، لكنها أُخمِدت.

كانت انتفاضة ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ مختلفة عن الحالات الثلاث السابقة من الحركات الجماهيرية المصرية بكونها أقل اهتماماً بكثير، بشكل عام، بالسيطرة الغربية الاستعمارية والاستعمارية المحدثة، من اهتمامها بالحاكمية المحليّة السيئة. وفي ساحة الأنشطة في ميدان التحرير عام ٢٠١١، لاحظ كاتبُ هذا الفصل قلّة الشعارات المرفوعة والرايات والكتابات على الجدران بما يشير إلى الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل. وقد يكون هذا التخفيف من الإشارة إلى مثل هذه القضايا، جزئياً، استجابة لمحاولات حكومة مبارك لحرف الانتباه عن قضايا الفساد المحلّي وعجز حكمه، بتحويل أنظار الجمهور إلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويبدو أن الجمهور المصري كان مصرّاً على تركيز اهتمامه على الفساد وسوء تصرف الحزب الوطني الديمقراطي. وكانت الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى السابقة تنتقد النخبة الحاكمة، بالطبع. ولكن في عام ١٨٨٢ أطلق الثوريون صفة «خائن» على الخديوي توفيق لقراره الانحياز إلى جانب الأوروبيين ضد الزعيم أحمد عرابي؛ وفي عام ١٩٥٢، كانت الجماهير الثائرة تلوم الملك فاروق لانتمائه ثقافياً إلى المحتلين البريطانيين، ولعدم استجابته بقوة إلى ما كانوا يرونه هجوماً بريطانياً على الإسماعيلية. وكان الهياج عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ يختلف عن ١٩٥٢ على قدر ما لم ينجح في إبعاد أو تحييد النخبة القديمة، إلّا في أعلى قمّة الهرَمية الاقتصادية والسياسية. ولم يوضع حَجْزٌ على السياسيين السابقين في الحزب الوطني الديمقراطي. ففي الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، كان ممثل النظام القديم، أحمد شفيق، قد خسر بفارق ضئيل أمام مرشّح الإخوان المسلمين. ولم يكن في المنظور تصفية القاعدة الاجتماعية للنظام السابق، على النقيض من الإصلاح الزراعي الذي استنّه عبد الناصر. ويبدو محتملاً ظهور مزيد من الاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية بين الجمهوريتين الأولى والثانية مما جرى في مصر بين الملكية والجمهورية الأولى.

ويبدو أن كثيراً من المتظاهرين في الوطن العربي، خلال الانتفاضات العربية، سواء كانوا من المنظّمين النقابيين، أو القرويين، أو خرّيجي الجامعات، كانوا يعتقدون أنه بمجّرد إزالة العقبة الكأداء؛ أي بمجرد إزالة الحلقة الضيّقة من مافيا النخبة على رأس النظام سيعود الاقتصاد إلى الوضع الطبيعي، وسوف تنفتح الفرص للتقدم أمام الجميع. وبمجرد غياب العائلة الحاكمة، قامت الحكومة المرحلية بتجميد حسابات أعوان النظام، وفي كثير من الحالات اتخذوا إجراءات قانونية ضدّهم. وعندما انجلَت الأمور للعيان، انسحب الطامحون جماعياً من الحزب الحاكم، الذي غدا

مكروهاً. ووضعوا آمالهم في انتخابات برلمانية حرّة وعادلة. وفي هذا الخصوص، كانوا يرددون صدى مطالب عُرابي في دستور حديث ونظام تشريعي فاعل، ومطالب سعد زغلول في رؤية مصر مستقلة، بحكومة بنظام على طراز «ويست منستر». واليوم، استمرّ الوقوف ضد المنطوى اللينيني من عهد عبد الناصر، الذي تجنّب الحكومة النيابية بوصفها عرضة لتغلغل قوى ضد القومية، ومن أعداء الطبقة. وهكذا يمكن أن يكون الشرق الأوسط قد بدأ بالتراجع نحو فترة تحررية جديدة، تشبه في شكلها عقد ١٩٣٠ و١٩٤٠. ونجاح أو فشل هذا العصر التحرري الجديد سوف يعتمد بشدّة على قدرة الحكومات الجديدة على بلوغ تقدّم اقتصادي واجتماعي، وعلى قدرتها على التغلب على تراث الفساد والتبعيّة.

الفصل الرابع

أداء اقتصادي كئيب قبل الانتفاضات العربية

علي قادري(*)

يتناول هذا الفصل المطاعن الاقتصادية في أرضية الانتفاضات العربية. يبيّن التحليل أن معدّل دخل الفرد قد بقي راكداً منذ أوائل عقد ١٩٨٠. والأسباب الأساس في هذا التراجع هي الخيبات العسكرية المتلاحقة، وحكم النخب بالوكالة، وسيطرة المستعمر على النفط. لقد فقدت البلدان العربية سيطرتها على السياسة، التي غدت تُمليها مطالب رأس المال العالمي. وغدا النمو الاقتصادي أشدّ اعتماداً على النفط منه على الاستثمار المنتج، إذ كان الصراع وفشل الدولة قد تسبّب في إخفاق النمو وإعاقة الاستثمار طويل الأمد. فالدولة التجارية في الوطن العربي تدفعها بالدرجة الرئيسة ضغوط خارجية وتمثل حالة من «دورة محكومة استعمارياً». وسوف يستمر التطور في الإخفاق ما لم تتخذ الحكومات بعد الانتفاضة إجراءات جذرية تنفّذ إعادة التوزيع وإصلاح الأراضي.

ويبحث هذا الفصل في مُحدّدات الدولة التجارية في الوطن العربي قبل الانتفاضات الشعبية العربية. وكما هي الحال بعد الهياج العسكري، كانت الاندحارات المتعدّدة أمام إسرائيل والولايات المتحدة، ما سَلَب الأقطار العربية سيادتها وسيطرتها على السياسة، وأخضعت جماهير العاملين إلى شروط استسلام فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بناء على أوامر رأس المال العالمي. وقد تم الاستحواذ على المنتجات الاجتماعية وموجودات العالم العربي، بما في ذلك المكونات البشرية، بأسلوب يذكّرنا بأنماط الاستعمار في تكديس رؤوس الأموال. وبشكل خاص، بعد اتفاقات

(*) أنا مدين بالشكر إلى زملائي من الأمم المتحدة، د. ياسوهيسا ياماموتو ود. ليندا مطر لدعم البحث والتعليقات، ولو أن جميع النواقص مسؤوليتي.

كامب دايفد التي شظّت الوطن العربي، صار نمط النمو الاقتصادي أشدّ اعتماداً على عوائد النفط وسياسة الاقتصاد الطبيعي، بدل المكونات النظامية المرتبطة بالاستثمار المنتج. وصارت العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار السياسي ونمو التطوّر أكثر بروزاً مع مرور الزمن. والشكوك حول الأفق الزمني المرتبط بالحروب واحتمال انهيار الدولة عرقل الاستثمار طويل المدى وتجميع رؤوس المال. ويؤكد هذا المقال أن الدورة التجارية في الوطن العربي تقررها علاقة شبه استعمارية، تقوم على السيطرة على النفط، وتوجّهها في كليتها تقريباً اعتبارات سياسية ترتبط بهيمنة استعمارية.

وبعبارات حسابية، لكي يستقيم نموّ التطوّر في الوطن العربي، يجب أن تكون أسعار/عوائد النفط أكثر من كافية لتغطية تكاليف عدم الاستقرار السياسي، وعلى الدولة أن تكون ممثّلة لمصالح الطبقة العاملة، دون مصالح الشركات. وبعبارة أخرى، من الممكن افتراضاً أن يحصل النمو تحت ظروف مستقرّة وأسعار نفط متدنيّة لأن مكسب السلام، أو «التوتّرات المخفّفة» في دولة تعمل من أجل حقوق العمال، يمكن أن يوجَّه نحو البنية التحتيّة الاجتماعية والنشاط المنتج؛ ولكن، واقعياً، تشكّلَ النقيضُ من هذا المسلك المرغوب. إن التراجع في عملية التطوّر الذي أدّى إلى الانتفاضات العربية، قد سمح بتحويل الموارد إلى الخارج بأسعار «مُرخّصة» زاد في دعمها، من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كل مرحلة، سياسات سابقة للدورة، فاقَمَت الكثير من الصدمات السلبية التي تعرّض لها الوطن العربي. وقد تضاعفت قوة هذه الصدمات بسبب تقلبات أسعار النفط في تداخلها مع جوّ سياسي قلق زاد تعميق الأغوار في الدورة التجارية. وبتصاعد الصراعات تصاعدت أسعار النفط كذلك بسبب عنصر المخاطرة. لكن زيادة عوائد النفط قد أنفقت على متطلبات أمن النظام وضخّمت رأس المال. وفي الأقطار العربية، كان التزام الطبقة الحاكمة بالإطار التحرري المُحدَث للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أوجد منظومة كاملة من الأسعار الكبرى (أسعار التحويل للعملات ونسبة الفائدة) ضمنت نتائج ضد التطور بتخفيض الأسعار المحلية إلى مستويات لا تكفي للحفاظ على مستويات معيشة معقولة. من المؤكّد أن الأسعار ليست حلّاً سماوياً. فالأسعار أعيد إنتاجها عبر الزمن من جانب علاقات قوة شبه استعمارية يتم فيها تنزيل قيمة الموارد العربية ـ بشرية أو غير ذلك ـ ثم تحول إلى الخارج بشكل أموال.

في حالة اندحار مذاهب الفكر الاجتماعي، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسلطات المحلية المستبدة الحاكمة، بتوجيه من رأس المال العالمي، بإعلاء تطوّر القطاع الخاص من موقع له نواقصه وأخطاؤه إلى نظام عقيدة. وقد بلغ التشويش مداه في السنوات التي سبقت الانتفاضات العربية مباشرة حينما قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإطلاق سلسلة من الكتابات توصي فيها الطغاة العرب باتخاذ حاكمية صحيحة. فنصيحة الملوك المطلَقين أو الطغاة من أمثال حسني مبارك في مصر أو علي عبد الله صالح في اليمن أن يحكما بطرق «جيدة» لم تكن اعتباطاً، بل خطوة مقصودة محسوبة. فطلب المستحيل طريقة لتحويل الوهم إلى حقيقة بقوة المذهب الفكري.

فهؤلاء أصحاب الأنظمة العرب لم يصنّفوا جميع أشكال علاقات القوة التي تجعل تصرفاتهم ممكنة؛ بل إنهم صادروا كل قوة[1]. ومن هنا كانت الإشارةُ إلى أن الحاكمية الجيدة والإصلاح يمكن بلوغهم تحت هذه الأنظمة الوسيلةَ المذهبيةَ التي يتبعها رأس المال لإرباك الطبقة العاملة والسير بها نحو منطق السياسة القائمة[2]. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما وأطالا عمر التسلطية العربية. علاوة على الشكوك حول التّوترات/الصراعات السياسية، التي اتخذت شكل القوة القاهرة، كانت الحدود المشتركة بين سياسة الأسعار الكبرى بقاعدتها في القطاع الخاص وبين النتائج مما قاد إلى نهايات كارثية هيّأت للانتفاضات العربية. فالخصخَصَة والتجارة وانفتاح حساب رأس المال وعرقلة التنظيم أمسكت بالموارد بأسعار دون القيمة. والعوائد التي حصلت عليها الجماهير العاملة لم تكن كافية لتحسين نصيبهم في الحياة، كما أن الأسعار المدعومة لم تفعل الكثير في دعم نمو التطوّر[3]. وقبل الانتفاضات، كانت القوى التي تؤثر سلباً في دورة التجارة قد بلغت درجة، كما تبيّن الإنتاجية الضعيفة والتقدم التقني، بحيث لم تفعل الكثير في سبيل النمو الاقتصادي. وباختصار، فإن اقتصاد العالم العربي قد نما من الخارج بتأثير من أسعار النفط وبتأثير من الشكوك والتوتّرات والإطار السياسي، الذي صنعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ قد ضَمِن أن تكون الخسائر بفعل صدمات خارجية، ويجب أن تكون أشدّ، لإضاعة الفوائد.

أولاً: قبل التحليل

مع أن الأقطار العربية تختلف بشكل واسع، إلا أن التاريخ الحديث للنمو الاقتصادي في الوطن العربي يمكن أن يوصف بثلاث مراحل متميّزة. مرحلة النمو المرتفع، المدفوع بتدخل شديد نسبياً من الحكومة، بدءاً من بواكير ١٩٦٠ إلى بواكير ١٩٨٠؛ ومرحلة من النمو المنخفض المتمثّل بانهيار أسعار النفط وإصلاحات السوق الحرّة، والتسويات البنيوية التدريجية، منذ بدايات ١٩٨٠ حتى بواكير ٢٠٠٠؛ ومرحلة أسعار النفط العالية والنمو غير المتعادل بشكل كبير بدءاً من أوائل عقد ٢٠٠٠. وكان التعرّض للمطاعن من الهزّات الخارجية، وما يزال، هو العامل الحاسم في عملية النمو في العالم العربي. ففي محيط محفوف بالشكوك، والتأثّر السريع ودورات الانتعاش

---

(١) Michel Foucault, *Power/Knowledge* (New York; Toronto: Pantheon Books, 1980).

(٢) Eugene Dili Lio, «The Neoliberal-Developmental State: Singapore as Case Study,» *Critical Sociology*, vol. 38, no. 2 (2011), pp. 241-264, <http://crs.sagepub.com/content/early/2011/09/21/0896920511419900>.

(٣) يعدّ النمو التطوري عملية نمو اقتصادي، بنتائج واستخدامات متوسّعة، وتحوّل مؤسستي. وتقدّم تقني في بلد دائم التحسين لسعادة الجميع. وعندما ينظر إلى تلك السعادة على أنها إنجاز لحقوق الإنسان والحريات الأساس التي تقوي إمكانات الناس لتحقيق كامل قدراتهم، فإن عملية التطور التي تؤدي إلى تحسين تلك الأوضاع السعيدة يمكن أن تعدّ من حقوق الإنسان. وإدراك الحق للتطور يُرى إنجازاً لمجموعة من مطالب الشعب من الدولة وكذلك من المجتمع عموماً، بما في ذلك المجتمع الدولي، في سبيل عملية تمكنهم من بلوغ حقوقهم وحرياتهم المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. انظر: Economic and Social Council, Commission on Human Rights (Working Group on the Right to Development, Geneva 11-20 February 2004).

والإخفاق، رافق الهزّات الاقتصادية، كذلك، تحرّر السوق المالية، ونظام تجارة أكثر تحرّراً. فمن نظرة أولى، يكون ضمان نموّ تطوّري مع حماية الاقتصاد الإقليمي ضد الهزّات السلبية هو ما يميز سياسة إلزامية في أحسن أحوالها للأنظمة العربية في ما بعد الانتفاضات. ولكن حتى الآن، ما تزال الأنظمة، المنتخبة أو غيرها، تبتعد عن الإصلاح الجذري وتواصل المسير على الطريق نفسه الذي سار عليه سابقوها.

يبيّن البحث التجريبي على أداء النمو العربي، باستعمال طريقة حساب النمو أن القطاع القائم على المعرفة أو التقنيات المتطوّرة داخلياً؛ إمّا أنها غائبة وإمّا أنها تعطي تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي بسبب التسريب المالي[4]. فالنمو في الوطن العربي يتحرك أساساً بفعل مكوّنات شاملة أو مجموعة إضافات إلى رأس المال أو العمل من دون توسيع المقياس لاقتصاد المعرفة أو ما يشار إليه باسم المكوّن الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن البحث عن مساهمة رأس المال والعمل في ناتج الاقتصادات القائمة على الريع يقع غالباً ضحية تفصيلات خاطئة مثل تخلّف مطالب الاستثمار عمّا يتبعها من الزيادة التراكمية لمخزون رأس المال. تدخل الاستثمارات في الحسابات الوطنية بصفة مطالب استثمار، وفي مراحل لاحقة تغدو مكوّنات ذات صلة بالنمو، وهو الارتفاع الإضافي لمخزون رأس المال. ولكن في حالة اقتصادات الريع العربية، تكون النسبة العالية من تسريبات الموجودات وهروب رأس المال مما يميّز أرضية العلاقة التي تقوم عليها تخصيصات الموارد بمنزلة شذوذ، ليست مجرّد اختلاف عن الأقطار المتطورة، بل مختلفة كذلك عن أغلبيّة الأقطار السائرة نحو التطوّر. كثير من الاستثمار في اقتصادات الريع العربية يصبّ في مجالات ليست لها علاقة كبيرة بنمو التطوّر. والجزء الأكبر من الاستثمار يودع في رأس مال ذي فترة إنتاجية قصيرة، ومجالات ذات نسبة واطئة من ناتج رأس المال، وفي ما يُعرف باقتصادات التمويل والتأمين والعقارات. وتُستحدث القيمة المضافة بناء على الاستيرادات العالية وقسم كبير من الموجودات المالية يهرب إلى الخارج.. وقسم أكبر من الاستهلاك يتكون من بضائع مستوردة وهروب رأس المال، وهو في حالة السعودية قد يمثل حوالى ربع مجموع الناتج المحلي (GDP)[5].

ومن دون أثر إعادة تشغيل الريع في البنية التحتية الاجتماعية والمصنع والأجهزة، يكون تحريك عوائد الموارد الوطنية بنسب أدنى من الضروري لاستيعاب النمو السكاني بشكل جيد في الوظائف المعقولة. وتنظيم أسعار صرف العملات ونسب الأرباح لصدّ تدفّق الموارد عند أسعار حُدِّدت دون القيمة بكثير من جانب تحالف بين رأس المال الوطني والأجنبي كانت السياسة بعد الاستقلال مباشرة، وبقيت حتى بدايات عقد ١٩٨٠. وفي العهد التحرري المُحدَث، جرى

(٤) Xavier Sala-i-Martin and Elsa V. Artadi, «Economic Growth and Investment in the Arab World,» (Working Paper, Department d'Economica i Empresa, Universidad Pompeu Fabra 2002), and Mohamed A. El-Erian, Amer Bisa, and Thomas Helbling, *Growth, Investment, and Saving in the Arab Economies* (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2000).

(٥) تقرير الأمم المتحدة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول غرب آسيا، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨.

إلغاء التنظيم في الأسعار الكبرى، والأجور، ونسب الأرباح وأسعار الصرف لمقاومة التوسّع في المخزون الاجتماعي والفعلي من رأس المال. والمقصود أن التنويعات في نِسَب النمو يجب أن تُفسّر، لا في سياق حصة النفط من إجمالي الناتج وحسب، بل باحتساب التبديد (الاستثمار الخاطئ)، والمستويات العالية من الاستيراد، والتسرّب الكبير من الموجودات. كون أسعار النفط أو مداخيل النفط مهمة لاقتصادات الوطن العربي تبدو مسألة في غاية الوضوح. ولكن، من جهة السياسة، فإن الذي يجب وضعه قيد البحث هو محيط الاقتصاد الكبير الذي قد يجعل مداخيل النفط تساهم في نموّ متعادل ومتطوّر. ففي منطقة يكتنفها الصراع وتخصص حوالى ضعف نسبة ما يخصصه العالم للإنفاق على الدفاع[٦]، يكون تعريف خصائص مثل هذا المحيط، أو الحد الذي يجب أن تسيل منه عوائد النفط نحو التطوير مسألة ليست على تمام الوضوح. ومن البديهي أن ما يهمّ التطور الإقليمي ليس مستوى أسعار النفط أو العوائد بحدّ ذاتها، بل المستوى الذي يعادل تكاليف الشكوك ويبدأ بالتوجّه نحو أنشطة الاستثمار المنتج. وبعد أخذ جميع الأمور الأخرى بعين الاعتبار فإن مستوى أعلى من عدم الاستقرار السياسي، تُغذّيه قلقلة الطبقة العاملة والسياسات الإمبريالية، سوف يعني بالضرورة أن استقامة التطور الإقليمي يتطلّب أن تكون عائدات النفط أكثر من سدّ الحاجة لتغطية نفقات الدفاع، والاستهلاك الحكومي السَلِس، مما يحفّز الاستثمار العام ويشكل ضمانة للاستثمار الخاص. وباستمرار المستويات العليا من التوتّرات السياسية في الشرق الأوسط، يكون هذا أكثر مما يمكن توقّعه من صادرات النفط ـ وهو واحد من أكثر الصادرات القابلة للالتهاب في التجارة العالمية ـ[٧].

إن الابتعاد عن الاعتماد على النفط ومزاولة التنويع («رَفس عادة النفط») أمر غير محتمل. فالاعتماد الملحاح على النفط ليس مسألة اعتباطية، إذ هو من تحديد وإنتاج اتحاد مالي بين الأنظمة العربية والقوى التي تقودها الولايات المتحدة. لا يستطيع أي قطر التخلّص من هذه الشبكة الخانقة في ظل ارتباط التطور العربي بسلطة توازن القوى التي تعيش على التكديس بالتجاوز والفعل العسكري؛ أي إذا ما قُدّر للتطور أن يحصل. فالقوى التي تعطّل التطور تفوق الحدود الوطنية العربية، وتمثل تحالفاً عابراً للحدود بين نخبة الوكلاء العرب ورأس المال الغربي. ومع هذا التشكيل الطبقي، تبقى الدورة التجارية للوطن العربي أساساً دورة مدفوعة من الخارج، وتبقى حصة النفط نسبة إلى المنتوج الوطني أكثر من نصف الدخل الوطني، وتبقى مساهمة التقانة و/أو القطاع القائم على المعرفة في الاقتصاد مساهمة اسمية ضئيلة. هذه تجليات متشابكة لعلاقة اجتماعية واحدة، وُلِدت من تحالف طبقي عابر وثيق مع الطبقة الحاكمة من المستبدّين العرب، في سعيهم

(٦) SIPRI and WDI (World Bank) database, various years.

(٧) في تقدير مستوى دخول تصدير البضائع حسب درجة قابلية الاشتعال، شكّلت مداخيل النفط واحدة من أعلى نسب عدم الاستقرار بين البضائع المقدرّة عالمياً. انظر: Jörg Mayer, Arunas Butkevicius and Ali Kadri, «Dynamic Products in World Exports,» (Discussion Paper no. 159, United Nations Conference on Trade and Development, May 2002), <http://unctad.org/en/Docs/dp_159.en.pdf>.

إلى ضمان النفط، ينكرون على الجماهير العاملة في الوطن العربي سيادتهم على مواردهم الوطنية، وهو من حقوق الإنسان[8].

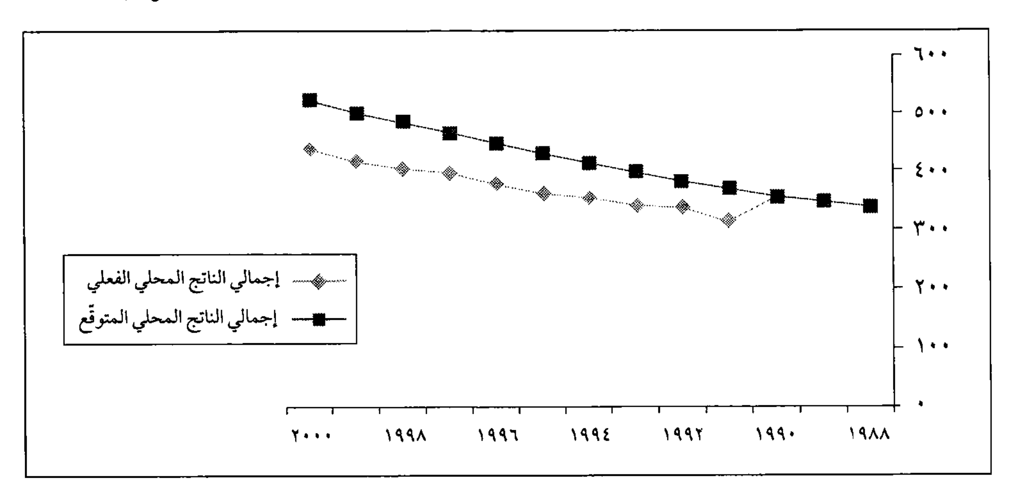
ثانياً: أثر المنازعات

المنازعات وما ينجم عنها من تهديدات مستمرة، التي تتواصل في النَيل من الاستثمار طويل المدى، تفرض على الوطن العربي ضريبة ثقيلة. ففي عام ١٩٩١ خسر الوطن العربي ١٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (FDD) مباشرةً بعد حرب الخليج الأولى. وهذا ما يعادل ٥٠ بليون دولار بأسعار ١٩٩٠. فلو لم تحصل الحرب واستمرت نسبة النموّ في المنطقة بالارتفاع ٣ بالمئة منذ ١٩٩٠، وهي نسبة متواضعة، لما تجمعت خسائر، حسب أسعار ١٩٩٠، بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ بما يقدّر بحوالى ٦٠٠ بليون دولار أمريكي (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

إجمالي الناتج المحلي الفعلي والمتوقّع في الوطن العربي نتيجة حرب الخليج

(بمليارات الدورلارات الأمريكية)



المصدر: حساب المؤلف القائم على معلومات «مؤشرات التطور العالمي» (WDI)

كان التعافي من الحرب بطيئاً وغير كافٍ. فقد مضت خمس سنوات قبل أن يستعيد الناتج مستويات ما قبل ١٩٩٠. وهذه حسابات افتراضية عن القيمة المضافة، فالخسارات البشرية والاقتصادية الفعلية كانت مُريعة. ومع أن التقدير صعب، إلّا أن الخسائر السابقة في إمكانات التوظيف كانت بين ستة إلى سبعة ملايين موقع عمل في عقد ١٩٩٠ وحده. فبشكل مباشر، أو

(٨) «Articulation by the Barrel of a Gun,» (Lecture by Soula Avramidis, Historical Materialism, School of Oriental and African Studies, 2006, <http://mercury.soas.ac.uk/hm/pdf/2006confpapers/papers/Avramidis.pdf>.

من خلال تهديدات زعزعة الاستقرار، فإن مصيبة الحرب تلقي عبئاً ثقيلاً لا يلين على الاقتصاد الإقليمي. فشبح الحرب مستمر في تسويغ جهاز الأمن الذي يدعم المستبدّين العرب، وبالتالي، يحوّل الموارد من استثمار مُنتج إلى جهود الاستقرار (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١)).

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لبعض البلدان العربية، ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٥

	البحرين	الإمارات	عُمان	السعودية	الكويت	مصر	الأردن	لبنان	سورية
١٩٨٨	٥	٨,٦	١٨,٣	١٥,٢	٨,٢	٦,٩	٨,٣	١,٢	٦,٩
١٩٨٩	٥,١	٧,٨	١٦,٧	١٣,٤	٨,٥	٥,٨	٨	-	٧
١٩٩٠	٥,١	٦,٢	١٦,٥	١٤	٤٨,٥	٤,٧	٦,٩	٧,٦	٦
١٩٩١	٥,٤	٦,٣	١٤,٨	١٢,٥	١١٧	٤,٦	٨,٩	٥,٢	٩,١
١٩٩٢	٥,٢	٦,١	١٦,٢	١١,٣	٣١,٨	٤,٥	٦,١	٨	٧,٩
١٩٩٣	٥	٦,١	١٥,٤	١٢,٥	١٢,٤	٤,٣	٦,٢	٦	٦,٤
١٩٩٤	٤,٦	٥,٩	١٥,٧	١٠,٦	١٣,٣	٤,٢	٥,٩	٧	٦,٥
١٩٩٥	٤,٧	٥,٥	١٤,٦	٩,٣	١٣,٦	٣,٩	٥,٨	٦,٧	٦,٢
١٩٩٦	٤,٧	[٥,١]	١٢,٥	٨,٥	١٠,٣	٣,٥	٥,٤	٥,٧	٥,٢
١٩٩٧	٤,٦	٤,٨	١٢,٥	١١	٨,١	٣,٣	٦,٣	٤,٣	٥
١٩٩٨	٤,٨	٥,١	١٢,٥	١٤,٣	٨,٨	٣,٣	٥,٦	٤,١	٥,١
١٩٩٩	٤,٩	٤,٣	١١,٤	١١,٤	٧,٦	٣,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٨
٢٠٠٠	٤	٣,٤	١٠,٦	١٠,٦	٧,٢	٣,٢	٥,٥	٤,٤	٥,٥
٢٠٠١	٤,٢	٣,٤	١٢,٢	١١,٥	٧,٧	٣,٣	٥,٢	٥,٦	٥
٢٠٠٢	٤	٣,٣	١٢,٣	٩,٨	٧,٤	٣,٤	٦	٤,٩	٤,٧
٢٠٠٣	٤,٩	٢,٨	١٢,١	٨,٧	٦,٥	٣,٣	٦,٧	٤,٦	٥,٦
٢٠٠٤	٤,٤	٢,٣	١٢	٨,٤	٥,٩	٣	٥,٧	٤,٤	٦,٤
٢٠٠٥	٣,٦	٢	١١,٩	٨,٢	٤,٨	٢,٨	٥,٣	٤,٥	٥,١

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI] Database.

في خلال الخمسين سنة الأخيرة، شهد الشرق الأوسط حروباً أكثر من أية منطقة أخرى من العالم (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٢)). وعلى الرغم من التأثير السلبي الواضح للحروب في التقدم البشري، فثمة ما يدهش من قلّة الدراسات التي تحاول تقدير الآثار للنزاعات العسكرية على النمو. فالكتابات الرئيسة في هذا الموضوع تقتصر على الربط بين النزاعات العسكرية والتجارة، وتقدّر

اتجاه الإصابات بين التجارة والحرب. ولكن منظوراً أوسع يجب أن يؤكد النتائج السلبية للحرب في إضعاف قسم كبير من البنية التحتية البشرية والمادية. فلبنان والعراق لم يستطيعا استعادة خسائرهما الماضية تماماً. إذ إن الحروب تؤثر في نموّ المدى الطويل، وبخاصة إزاء ضعف قدرة لا يمكن استعادتها، وفي سياق عربي، تفصيل سياسة تناسب الاستسلام في أشكالها المضمَرة والظاهرة. فالتدمير يضمن إمالة ميزان القوى بصورة أكبر لمصلحة القوى الاستعمارية التي لها مصلحة مباشرة في إضعاف ـ بل وحيازة ـ موارد العرب والعالم الثالث. فالإمبريالية علاقة بموجبها يتم تخفيض قيمة الموارد والاستحواذ عليها من جانب أقطار أكثر تقدّماً، مما يساهم في زيادة نسب الأرباح إلى جانب بيع وتبادل البضائع في الأسواق.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

قائمة بمختارات من النزاعات والحروب في الوطن العربي

السنة	الدول المتنازعة	الوصف/الشرح
١٩٤٨	إسرائيل ـ العراق ـ مصر ـ الأردن ـ لبنان ـ سوريا	الحرب العربية ـ الإسرائيلية
١٩٥٦	إسرائيل ـ مصر ـ فرنسا ـ المملكة المتحدة ـ لبنان	حرب قناة السويس
١٩٥٨	لبنان	الحرب الأهلية
١٩٦٢ ـ ١٩٦٧	اليمن	الحرب الأهلية شمال اليمن
١٩٦٧	إسرائيل ـ مصر ـ الأردن ـ سوريا	الحرب العربية ـ الإسرائيلية
١٩٧٣	إسرائيل ـ مصر ـ سوريا	الحرب العربية ـ الإسرائيلية
١٩٧٥ ـ ١٩٩٠	لبنان	الحرب الأهلية
١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠	إسرائيل ـ لبنان	الإجتياح الإسرائيلي للبنان
١٩٨٠ ـ ١٩٨٨	إيران ـ العراق	الحرب بين الدولتين
١٩٩٠	العراق ـ الكويت	الاجتياح العراقي للكويت
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	التحالف الدولي ـ العراق	حرب الخليج الأولى
١٩٩٤	اليمن	الحرب الأهلية
٢٠٠٣ ـ حتى الآن	الولايات المتحدة ـ المملكة المتحدة ـ العراق	حرب الخليج الثانية
٢٠٠٦	إسرائيل ـ لبنان	حرب

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة النزاعات الإسرائيلية ـ الفلسطينية المستمرة، والحظر على العراق من جانب الولايات المتحدة منذ ١٩٩٠ فصاعداً، ولا الموجات المختلفة من الاقتتال المحلي كما حدث في الأردن عام ١٩٧٥ وفي سورية عام ١٩٨٢ وفي العراق عام ١٩٨٨.

المصدر: مصادر مختلفة.

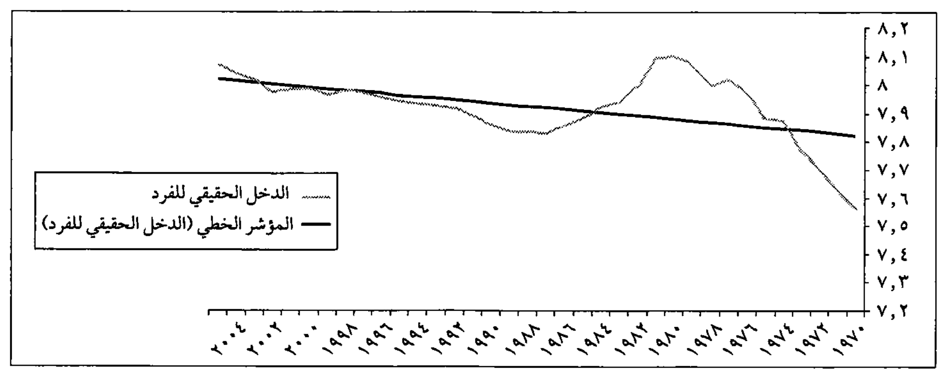
قد تكون الحرب عالية الكلفة من حيث ازدياد الديون العامة وأعباء الضرائب، أو من حيث بَعثرة الإنتاج الصناعي من خلال التوسّع المفرط للصناعات ذات الطابع العسكري أو المستوردات. ولكن هذا ليس هو السبب الذي جعل بقاء أثر الحرب في المنطقة العربية يبدو كأنه دائم. ففي العالم العربي يوجد القليل من الضرائب، والمجال العام مملوك للقطاع الخاص، وأغلب الأسلحة مستوردة؛ لذا فإن الإعداد النظامي للحرب لا يؤثر كثيراً في الأداء الاقتصادي. ففي منطقة يكون استهداف النفط فيها من أجل السيطرة، يكون التحالف مع رأس المال الغربي ضمانة لإعادة إنتاج حرب، وإعادة تضخيم صورة اعتماد العالم على النفط وتكرارها مراراً، لإيذاء الجماهير العاملة، لا في الوطن العربي وحسب، بل في العالم أجمع. إن إفقار القوى العاملة وإخضاعها إلى تعاسة الحرب يُبيّن بالصور كيف تُستثار فكرة القومية المفرطة في العالم الغربي. والتحالف الطبقي القائم على التنمية يعطّل قوة الجماهير العاملة، ويسلبها حتى تنظيم نفسها وسيادتها على الموارد الطبيعية. وتبقى الحرب شاملةً كل شيء في الاستحواذ العالمي، وجدول الأعمال غير الاستعماري في استملاك الموارد، أو العملية التي بموجبها تقوم التشكيلات المتطورة بتكديس موارد العالم الثالث بشروط شديدة الافتقار للعدالة تفرضها قوة عسكرية طاغية.

ثالثاً: أداء الوطن العربي سابقاً

استناداً إلى معدّل أربعين سنة، يمثّل الوطن العربي أوطأ معدّل حقيقي لنسب النمو للفرد في العالم (المعدّل السنوي الحقيقي للفرد من النمو في إجمالي الناتج المحلي GDP هو ٠,٣٥ بالمئة (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٢)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

نسبة النمو للفرد بمعدل المدى الطويل



المصدر: حسابات المؤلف القائمة على معلومات من قاعدة معلومات البنك الدولي WDI.

والقول إن الوطن العربي غني برأس المال هو قول غير صحيح مما يدور في الحديث عن التنمية؛ فالتنمية تتعلق بتحريك الموارد الفعلية وليس برأس المال النقدي. إن التوزيع المنحرف

للموارد والمدى الذي وصل إليه المستبدّون في إخضاع السيادة على النفط للولايات المتحدة جعل الأقطار العربية فقيرة في مجموع مواردها بما في ذلك نفطها. فالأنظمة العربية، بحكم اشتراكها بالأمن والسيادة مع الولايات المتحدة، هي ليست سوى حارسة مصادر النفط، الذي لا يعود للأنظمة. فالموارد المالية العربية الخاصة الموجودة في الخارج هي موارد شخصية خاصة، تبقى تحويلات لا يمكن تعويضها، وعملياً لا يمكن استعمالها للتنمية الإقليمية.

وهكذا، إذا بقيت في الذهن صورة العرب الأغنياء، فإن الصورة الأوسع تُبيّن أن حوالى ٥٠ بالمئة من السكان يعيشون على أقل من ٢ دولار أمريكي في اليوم، وينفقون أكثر من نصف دخلهم على الأغذية الأساس قبل الانتفاضة، هي الصورة التي يحتمل أن تستمر وتجرى تغطيتها عن عمد و/أو يتم تجاهلها[٩]. ومنذ بدايات عام ٢٠٠٠ ازداد الفقر العربي سوءاً مع نمو في الأداء يجري التوزيع فيه داخل دولة هي في الأساس تحت تصرّف القوى الخارجية ـ مباشرة كتابع للولايات المتحدة، أو بصورة غير مباشرة بالخضوع إلى سياسة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، من خلال الولايات المتحدة أو الطبقة العربية المستبدة الحاكمة. وقد يكون من المناسب هنا التخلص من صورة «العرب الأغنياء» وتحديد الأمور كما هي: ففي الحدود الضيقة للثروة الاقتصادية ثمة أفراد أغنياء في الوطن العربي، ولكن الأغلبية من العرب العاملين هم في الواقع في فقر مدقع. وحسب قاعدة بيانات تكساس لتباين الدخول، يمثل الوطن العربي واحداً من أعلى أمثلة تباين الدخول في جميع المناطق[١٠]. وعلى الرغم من التبادل الشكلي في النُخَب في بعض أقطار «الربيع العربي» الذي حدث من دون أي إجراءات في إعادة التوزيع، فإن الفارق بين المظاهر الخاصة والاجتماعية في الثروة ما يزال في ازدياد، وهو ما يزيد الأوضاع السابقة سوءاً. ففي الوقت الراهن، تكون الانتفاضة العربية ثورة من دون إعادة توزيع.

لدى إنعام النظر في أداء دخل الفرد (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٣)) تميل الصورة الأوسع لإخفاء أنماط شديدة التنوّع، وأشدّها وضوحاً تلك التي تتعلق ببدايات عقد ١٩٩٠، حيث كانت الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الأقل اعتماداً على النفط) أفضل أداءً من اقتصاد صادرات النفط الكبرى. وهذه الاقتصادات الأكثر تنوّعاً قد أثبتت أنها تسير على طريق نموّ أكثر رسوخاً، وبالنتيجة كانت أقل تعرضاً للاضطرابات التي تسبّبها الهزّات الخارجية ـ مثل هبوط أسعار النفط (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٣)) ـ ومع أن النظرة المزعومة تقول إن هبوط أسعار النفط كان وراءها أداء النمو السيئ، إلّا أن التحليل الأعمق يبيّن أن هذا قد يمثل جزءاً من تقويم الأحداث. وبسبب من ارتفاع مستويات

---

(٩) جميع الحسابات التي قدّمتُها لهذا البحث قد أجرَيتُها أثناء عملي في الأمم المتحدة على قاعدة بيانات الأمم المتحدة، أو قاعدة بيانات البنك العالمي WDI (مؤشرات التطور العالمي) إضافة إلى قاعدة بيانات الحسابات الوطنية، جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحّد (سنوات مختلفة)، و World Bank, <http://www-wds.world bank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/05/27/000001843-20110601143246/Rendered/PDF/P12 6506000AWIFS000ConceptoStage.pdf>.

(١٠) University of Texas Inequality Project, <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>.

الإنتاج، فإن عوائد التصدير ـ المكوّنة أساساً من عوائد النفط ـ قد ارتفعت بنسبة ٢ بالمئة سنوياً منذ ١٩٨٥. ولكن تبقى المسألة الأساس أن هذا الدخل لم يرفع نسبة الاستثمار أو المكوّن الأساس في حركية النمو، لأنه في بدايات عقد ١٩٨٠ تحوّل التوكيد على استثمارات القطاع الخاص. ونسبة الاستثمار، المعتمدة على اعتبارات المخاطرة والشكوك، وهي مخاطر لا يمكن تقدير حجمها أساساً، زادت بالمعدل بحوالى ٠,٢ بالمئة في عقد ١٩٩٠. وعلى النقيض من هذا، في عقد ١٩٧٠، زادت أرباح التصدير بنسبة أعلى بكثير بلغت ٨ بالمئة، فطفحت عنها نسبة من الموارد إلى أنشطة الاستثمار الاقتصادي، أنتجت نسبة استثمار ونموّ أعلى بكثير.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد (GDP) في الوطن العربي

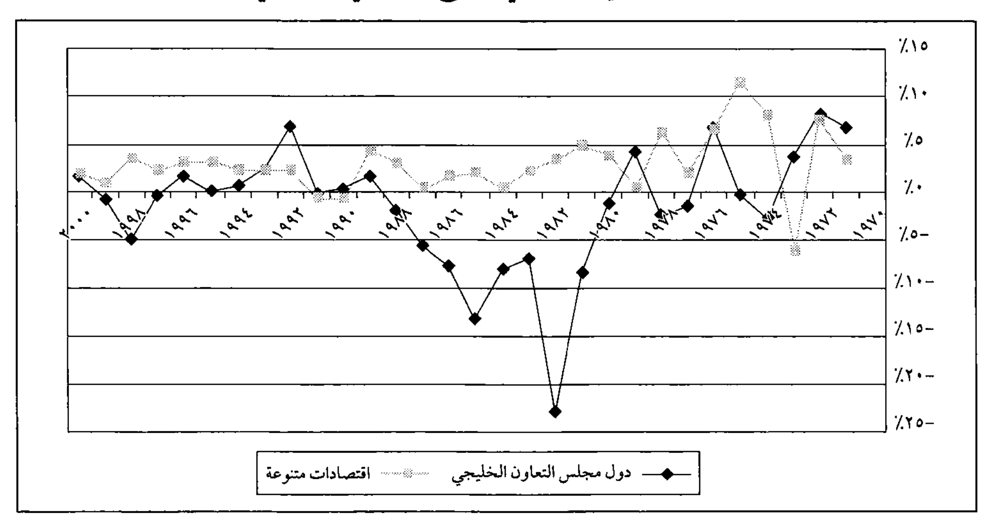
	١٩٧١ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	١٩٧١ ـ ٢٠٠٠
البحرين	٩,٢٥	(٣,٥١)	٠,٩٧	٠,٤٨
الكويت	(٨,٦٠)	(٤,٨١)	٩,٤٣	(٣,٣٦)
سلطنة عُمان	١,٠٥	٢,٨١	٠,٨٣	٢,٠٧
قطر	(٤,٧٥)	(٥,٢٢)	٤,٣٣	(٢,٦١)
العربية السعودية	٣,٦٩	(٩,٤٤)	(١,١١)	(٣,٣٧)
الإمارات العربية المتحدة	١٦,٩٣	(٨,٢٩)	٠,٠٧	(٠,١٠)
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٨٥	(٧,٦٧)	٠,٥٠	(٢,٧٨)
مصر	٣,٨١	٣,٢٦	٢,٥٢	٢,٧٣
العراق	٧,٨٤	(١,٨٧)	(٥,٢٣)	(٤,٩٥)
الأردن	٢,٨٤	(١,٢٧)	٠,٠٠	٠,٨٨
لبنان	(٤,٦٣)	(٨,٣٩)	٣,٤١	(٢,٤٥)
سورية	٦,١٦	(٢,٩٦)	٢,٩٢	١,٢٧
اليمن	٣,٩٦	١٢,٢٣	٠,٧٠	٧,٨٧
اقتصاديات متنوعة	٥,٨٧	(٠,١٦)	٠,٣٥	٠,٠٢
إجمالي القيمة السنوية	٤,٩٩	(٣,٤٣)	٠,٣٤	(٠,٨٥)

ملاحظة: ( ) تشير إلى النمو السلبي.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأمم المتحدة.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

نسب النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد



المصدر: حساب المؤلف القائم على معلومات من قاعدة بينات البنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية.

إن أسعار النفط العالية، التي تقررها الدولة، جعلت مزيداً من الموارد بتصرف الاستثمار، على الرغم من حالة التوتّرات التي تواجه المنطقة كل سنة. كان الأمن الوطني وقضايا التنمية تسيران جنباً إلى جنب في فترة ما بعد الاستقلال. ومع أن الإنفاق على الدفاع وقضايا الأمن الأخرى قد قضم جزءاً كبيراً من مجموع الاستثمار، فإن ما تبّقى من الموارد قد رفع من رأس المال الإنتاجي المخصص للأغراض المدنية. فالعلاقة المنسّقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار تبيّن أن كل نقطة مئوية من النمو كانت تتطلّب ثلاث نقاط مئوية من الاستثمار[١١]. وعندما تحرّر سياق الاقتصاد الكلّي في مرحلة لاحقة من بدايات ١٩٨٠ تغيرت هذه العلاقة بشكل كبير. عند ذلك تطلّب الأمر خمس نقاط مئوية من النمو في الاستثمار لبلوغ نقطة واحدة بالمئة للنمو الاقتصادي. وتحت مظلة اشتراكية الدولة والأسواق المنسّقة، استجابت نسبة النموّ بشكل جيّد إلى توجيه التوفيرات العامة نحو ترابط الاستثمار/النمو.

إن استمرار حالة عدم الاستقرار، مع سياسة عدم التدخّل الحكومي (التي أدخلت تدريجياً منذ بدايات عقد ١٩٩٠) أدّت إلى بقاء نسبة الاستثمار واطئة، بل إنها قد هبطت بالفعل. لذا توجّب وضع الاستثمار في نشاط سريع الزوال لنسبة إنتاج رأس مال ضعيف. قد يكون من الصعب تحديد المستوى الأدنى من المخاطر لتحوّل مداخيل النفط المحلية نحو الاستثمار المنتج وحصّة التطوير في النموّ، التي يحدّدها توازن القوى بين الطبقات الاجتماعية ولكن لو استطاعت المنطقة تزويد

(١١) تعتمد الحسابات على قاعدة بيانات مؤشرات التطور العالمي (WDI).

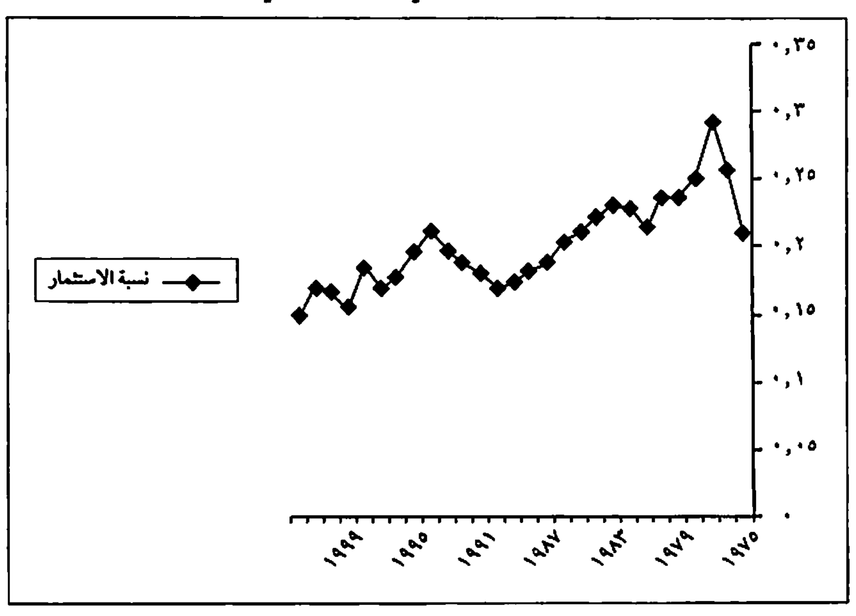
معدل النسبة العالمية من نفقات الدفاع، لكان من الممكن القول، بشكل تقريبي، وبسبب عدم الاستقرار وحده، إن الوطن العربي يخسر بالمعدل نقطتين مئويتين من النمو كل سنة منذ ١٩٨٠. وهذا التقدير افتراضي، وليس أكثر من تقدير محتمل للخسائر. لكن الخسائر الفعلية للنزاعات المتصلة بعدم الاستقرار ستكون متعادلة مع الخسائر في الموجودات البشرية والمالية، التي كانت هائلة.

رابعاً: نمط النموّ

يميز الدورة التجارية العربية تفاوت كبير ونسبة معدل نموّ سنوي ضعيف عموماً. ففي الوطن العربي، يمكن أن يحصل النمو تحت ظروف مستقرة مع أسعار نفط واطئة، لأن ربحيّة السلام يمكن أن توجّه نحو البنية التحتية والنشاط الإنتاجي، لكن ما حصل هو النقيض من هذا النمط. فاستلاب الريع الوطني، بالتضافر مع دوافع السيطرة الاستعمارية، كان مما سارع في اقتناص الاستثمار الاجتماعي في مجال العمل، وغيّر من توجّه رأس المال نحو الصيغة الوطنية. ولنلاحظ كذلك أنه بسبب كون أغلبيّة النشاط الاقتصادي يقوم على استهلاك المواد المستوردة ودورة تجارية لرأس المال على النقيض من دورة صناعية، فليس من الضروري كلياً أن يقوم المستبدّون الحاكمون بالاستثمار الاجتماعي في مجال العمل؛ إذ إن الاستثمار الاجتماعي في مجال العمل، بما في ذلك أنه تعليم النساء، يشكل قسماً من سياسة تسهّل تحويل الموارد إلى الخارج، كشف الوطن العربي عن واحد من أسوأ أنواع نسب النمو للفرد في جميع المناطق خلال العقود الثلاثة الماضية (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٣)) القائم على حسابات من «مؤشرات التنمية العالمية» WDI). وثمة أداء نموّ ضعيف النوعية أشد بروزاً في أقطار قيل إنها مثال في اتباع خطوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مثل تونس ومصر. وفي كلا البلدين، كان التفاوت في الدخل يستهلك دخل الجماهير بنسبة أعلى من نسبة النمو العالية في إجمالي الدخل المحلي (WDI).

وفي شكل تحليلي، ثمة ثلاث عمليات ضد التنمية مع عشرة بارزة تحدّد طريق التنمية في الوطن العربي: (أ) تطاير اعتماد النمو على تقلّبات أسعار النفط في الاقتصادات المعتمدة على تصدير النفط، والاضطرابات الجيوسياسية في حالة الاقتصادات الأكثر تنوعاً؛ (ب) تكامل تجاري ضعيف عموماً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي (وبخاصة في صادرات النفط) ـ استمرار الاعتماد الشديد على صادرات النفط ونقص واضح في المنافسة؛ (ج) نسبة استثمار أوطأ بالنسبة إلى عقد ١٩٧٥ وبداية عقد ١٩٨٠ مما قاد إلى نسب نمو أوطأ في عقدي ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠. وقد هبطت نسبة الاستثمار من ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٨ بالمئة عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٤))؛ (د) المساهمة الضئيلة للنموّ نسبياً من جانب التِقانة وغيرها من الأنشطة القائمة على المعرفة.

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)
نسبة الاستثمار في الوطن العربي



ولو أن النسبة الأبطأ في نمو مداخيل النفط يمكن أن تفسّر، جزئياً، هبوط الاستثمار منذ بدايات عقد ١٩٨٠، فإن التوكيد على تحسين الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري، مما تمّ تحت مظلة «بريتون ـ وودز» ومؤسساتها، بغض النظر عن سرعة ودرجة الإنجاز، قد تسبّب في ضعف الاستثمار والأداء التجاري. فقد هبطت نسبة الاستثمار إلى معدل حوالى ناقص ٢٠ بالمئة سنوياً، كما هبطت، كمساهمة في الإنتاج، قطاعات أساس مثل الزراعة أو الصناعة. وقد تناقص التصنيع بنسبة حوالى ١٥ بالمئة منذ ١٩٩٠، كما هبطت الزراعة إلى نسبة ٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلّي[١٢].

إن تطبيق سياسات الإصلاح التحررية المُحدَثة، بالتجزئة، قد أفقَرَ الجماهير العالمية، ومن طريق السيطرة على الموارد بأسعار دون قيمتها من الوطن العربي. هذه السياسات هي استعادة غير مباشرة للاستعمار بقدر سيطرتها على الموارد الوطنية من جانب قوة خارجية، مع تحويل الموارد بما هو أدنى من قيمتها. والأنظمة العربية في الدول غير المستقرة تتكون جزئياً من كيانات عسكرية أجنبية (جيش الولايات المتحدة غالباً) ومن مكوّنات رأس المال. وعلى الرغم من أن أغلب الأقطار العربية تلتزم بشروط منظمة التجارة العالمية (WTO) فإن صعوبات الدخول إلى الأسواق ما تزال قائمة بوجه المجالات التي حققت فيها المنطقة تقدماً نسبياً، مثل النسيج والزراعة. والأكثر أهمية، من جانب الاستثمار، حيث كان الهبوط كبيراً، أن المخاطر كانت غير قليلة بسبب السوق المحلية

(١٢) التقرير العربي الموحّد، قاعدة بيانات الحسابات الوطنية، جامعة الدول العربية (سنوات مختلفة).

الصغيرة، والمؤسسات المائلة نحو رأس المال، والتكامل الإقليمي الضعيف، وأخيراً عدم استقرار الدورات السياسية/الدولة وعدم الاطمئنان إليها. وهكذا، مثلاً، عندما تأسست مخازن «التسوّق بوقفة واحدة» التي تقلّص الإجراءات الشكلية وتسهّل الاستثمار المحلّي والأجنبي، لم يدخل سوى القليل من الاستثمارات في الاقتصادات العربية، بينما الاستثمار القادم من الخارج كان من النوع الباحث عن الموارد، والاستثمار المحلي كان يبغي الاستعادة السريعة لرأس المال الموضوع في الأساس.

بقيت ثقة المستثمرين واطئة بسبب قضايا الاستقرار. وهذا تحصيل حاصل من السؤال إذا لم يكن الغياب المطلق لنوع من الخسائر غير الاقتصادية في نظام التأمين التي تعادل مخاطر الاستثمار طويل المدى، يُنظر فيها بسبب المخاطر نفسها التي تفرضها بوجه الأمن الإقليمي الجيوسياسي. لكن الاستثمار في التنمية سيطلق نوعاً من النمو الاقتصادي المحرّم، نمواً يصاحبه إنتاج متوسّع وتوظيف، تحوّل مؤسسي، وتقدم تقني قد يستمر في تحسين معيشة الطبقات العاملة؛ وهذه الطبقات المختلفة من العملية الشاملة، التنموية سوف تتضمن سيادة شاملة، أو حق الشعوب في تخطيط وتطبيق سياسات تتماشى مع حاجاتهم الاجتماعية. وبما أن الوطن العربي مندمج مع رأس المال العالمي من طريق التأثير العسكري والاستحواذ، فإن تحالف الطبقات لن يفوّت فرصة لإجهاض أي سياسة تسير في اتجاه تقوية الشعب اجتماعياً واقتصادياً. كما إن اقتلاع قيمة الأسعار الأدنى من الوطن العربي يساهم في تخفيض أسعار ما يتطلبه التكديس العالمي ورفع نسبة الأرباح لرأس المال النقدي. لقد تضافرت الحرب التحررية المحدثة لضمان تدهور الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، ومن ثم بالضغط الفكري على الطبقة العاملة في كل مكان. ومع ذلك بقي موقف الاتجاه السائد مستمراً في الدعوة إلى حكم ثلّة صغيرة يدعمها الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، بالحماية، بناء على أوامر رأس المال العالمي.

خامساً: الاتجاه السائد

يمكن تلخيص أبحاث الاتجاه السائد في النمو الاقتصادي بوصفها محاولة لإيجاد علاقة مستقرّة بين مجموع الناتج وبين موجودات المُدخلات الفعلية والمعرفة التقنية. وعلى فرض وجود مثل هذه العلاقة، تكون نسبة النمو في الاقتصاد معتمدة على نسبة تراكم عوامل الإنتاج الأولية (التي تدعى في الأغلب «عملاً» و«رأس مال»، لكنها تدخل بصفة رموز في معادلة) مع سرعة التقدم التقني. ومن الطبيعي رؤية أنواع كثيرة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمو الاقتصاد. والغرض من أبحاث النمو هو الحصول على إطار يمكن من خلاله فحص كيفية الاعتماد على هذه القضايا الاقتصادية والاجتماعية في تجميع عوامل الإنتاج الأولية وسرعة التقدم التقني، وصولاً إلى تأثيرها في النمو الاقتصادي.

وقد ظهرت مُقتَرَبات عديدة نحو أبحاث النمو منذ انتعاشها في نظرية النمو القديم ـ المُحدث على يد روبرت سولو الفائز بجائزة نوبل(١٣). وقد أظهرت أبحاث النمو القديم ـ المُحدث القياسية نتائج تجريبية ضعيفة بسبب افتراضها المردودات المتناقصة لعوامل الإنتاج. وكان النمو الفعلي مؤشراً، بينما كان أي قياس للنمو يستعمل هذا النوع من الأمثلة يميل إلى إنتاج صورة من الواقع حيث يدخل النمو في المردودات المتناقصة. والحقائق المُقولَبة للنمو المستمر لم تكن مشمولةً كفايةً بنسبة تراكم عوامل الإنتاج الأولية في نظرية القديم ـ المُحدث التقليدية للنمو. وكان المظنون أن النمو الاقتصادي محكوم بسرعة التقدم التقني العالمية، وبهذا المحدِّد، غريب النشأة للنمو الاقتصادي الذي يقدم أجوبة غير كافية عن أسئلة السياسة في ما يتعلق بطريق التجميع. لكن الدافع غريب المنشأ يتضمن أن سياسات الدولة والإجراءات فوق الاقتصادية ضرورية لاستمرار النموّ.

وإذا ما رفضنا قانون «سَي» وأدركنا أن الرأسمالية تميل إلى النقص في طلب التجميع، علينا أن نقبل بأن النمو المستمر في هذا النظام يتطلب دوافع غريبة المنشأ. والذي أعنيه بعبارة غريبة المنشأ هو مجموعة العوامل التي ترفع طلب التجميع، لكنها نفسها لا تعتمد على حقيقة أن النمو كان يحصل في النظام؛ أي أنها تفعل فعلها بغض النظر إن كان النمو حاصلاً في النظام. ثم إنها ترفع طلب التجميع إلى درجة تزيد من حجم الاقتصاد، مثلاً مع حجم موجودات رأس المال. وهي، بعبارة أخرى، تختلف عن «الهزّات الضالة» من ناحية، وعن «الدوافع باطنية النمو» من ناحية ثانية، مثل حركية المضاعفة ـ التسريع. والأخيرة يمكن أن تديم استمرار النمو أو تسرّعه، إذا ما كان قد بدأ فعلاً. ويمكن للهزّات الضالة أن تفسّر استمرار الأعمال التجارية(١٤).

وبالنسبة إلى المعنيين بالأسواق الحرّة، تكون فكرة وجود حكومة وسياسة اجتماعية كضرورة لنمو طويل الأمد مسألةً تُناقض اعتقادهم بوجود أسواق تعدّل نفسها. وكون أمثلتهم تتعثر دوماً بدولة راسخة لم تكن دوماً نتيجة مرغوبة. وقد كشفت أبحاث الاتجاه السائد الإضافية عن طبقة من أمثلة باطنية النمو، تؤكد حركيات سلوكية وظروفاً تقانية، يمكن من خلالها لتجميع عناصر الإنتاج نفسها أن تكون مصدراً لنمو اقتصادي مؤثّر. من تقوية التوقعات عن نمو طويل الأمد. وتغدو نسبة النمو محكومة باطنياً بأحكام الاقتصاد الحركية لإضفاء صفة ذاتية على رأس المال البشري أو التقني. والفرضية الخطيرة تحت هذا النوع من الأمثلة هي أن القرارات الحركية للاستثمار ليست خاضعة تماماً إلى العوائد المتناقصة. وهذا الافتراض مرغوب بداهةً لأنه يشدد على «آثار التعلّم»، والبحث وأنشطة التنمية في الشركات، ودور المؤسسات الاقتصادية، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية والسياسية بوصفها مصادر مباشرة للنمو الاقتصادي طويل المدى.

---

(١٣) Robert M. Solow, «A Contribution to the Theory of Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70, no. 1 (1956), pp. 65-94.

(١٤) Prabhat Patnaik, «Finance and Growth under Capitalism,» 11 December 2012, <http://networkideas.org/ideasact/dec11/pdf/Prabhat_Patnaik.pdf>.

تبيّن نظرية النمو من الداخل أن التوقعات النظرية للنمو الاقتصادي طويل الأمد يستقيم جزئياً في اقتصادات نسبة التجميع حيث تكون المعرفة باطنية النموّ بوصفها عنصر إنتاج[15]. وقد أعقب ذلك سلسلة من الأبحاث حول الموضوع منها: دراسة حول دور رأس المال البشري[16]؛ دور التجديد والتجارة الدولية[17]؛ دور السياسة في النمو الاقتصادي، أو كيفيّة تأثير سياسة توزيع الدخل في النمو الاقتصادي[18]. كانت هذه التطورات ترمي إلى تقديم إطار تحليلي للحركات السلوكية التي تقوم عليها عملية النمو. وقد قُدّمت أُطر واسعة من الرؤى حول تفسير النتائج المحكومة لا بالعوامل الاقتصادية الصارمة وحسب، بل بدور السياسة الاجتماعية والمؤسسات كذلك. ولكن في جميع هذه الحالات، كانت الظروف التاريخية محكومة بصرامة الأمثلة الحسابية. وكان الناتج واقعاً متعدّد الوجوه، تحكمه أفعال فئات اجتماعية منظمة سياسياً، متطاحنة مع بعضها، حتى تقلّص إلى نظام مِطواع من فاعلين أفراد أمامهم ميادين مفتوحة يبلُغون فيها ما يكفي وضعاً من التوازن. وقد انعكس الواقع لمصلحة الحسابات، والأسوأ من ذلك أن التوازنات من أي نوع تعني أن الأنماط تؤدي إلى حالات مستقرّة. ويبدو أن هذا النوع الجديد من أنماط النمو ترغم رموز معادلة النمو على تأخير حتمية تدهور العوائد الهامشية نحو عوامل الإنتاج. لكن التحليل يخضع مرّة أخرى إلى حشو الكلام، فالمتغيرات التي تفسّر النمو هي نفسها التي تتفسّر بالنمو:

بحكم طبيعتها ذاتها، لأنها محكومة بحقيقة النمو ذاتها، فإنها تتوقف عن العمل إذا كان النظام في حالة سكون، إذ يمكن أن تُتّخذ تفسيراً للنظام، الذي يمرّ بحالة تحوّل. مثل هذا التفسير لا يمكن أن يقوم إلّا على فعل دوافع خارجية المنشأ، أي دوافع ليست هي نفسها معتمدة على حقيقة أن النمو جارٍ[19].

وعلى الرغم من مجالها المحدود، فإن نظرية النمو السائدة قد أثارت كثيراً من الدراسات التجريبية المطلوبة باستخدام عيّنات معلومات من عموم البلاد تحلل النمو واحتمال أن تُلحِق البلاد الأكثر فقراً بالبلاد الأكثر غنى. ومع أن الدراسات التي تشمل عموم القطر قد تُظهر دلائل تجريبية على مسارات النمو الاقتصادي، فقد ظهرت انتقادات تقول إن هذه الدراسات قد تكون تجاوزت بدايات النمو بتجميع أقطار في مستويات مختلفة من النمو. يمثل هذا نقيصة خطرة عند بناء أو فحص أمثلة النمو في الوطن العربي. وقد خضعت الاقتصادات العربية الأكثر تقدّماً تاريخياً

(١٥) Paul M. Romer, «Increasing Returns and Long-run Growth,» *Journal of Political Economy,* vol. 94, no. 5 (October 1986), pp. 1002-1037.

(١٦) Robert E. Lucas, «On the Mechanics of Economic Development,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, no. 1 (1988), pp. 3-42.

(١٧) Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, «Comparative Advantage and Long-run Growth,» *American Economic Review*, vol. 80, no. 4 (1990), pp. 796-815.

(١٨) Alberto Alesina and Dani Rodrik, «Distributive Politics and Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 109, no. 2 (May 1994), pp. 465-490.

(١٩) Patnaik, «Finance and Growth under Capitalism».

لتدفق دولارات النفط المحكومة جغرافياً ـ سياسياً (جيوبولتيك) وكانت النتيجة عملية بطيئة من إزالة التصنيع. وفي مرحلة لاحقة، صار اعتماد المنطقة على تصديرات النفط والمنتوجات النفطية أكثر بسبب الوضع الدائم من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات، فصارت عملية التنمية تختلف عن الاقتصادات المتطورة أو تلك السائرة نحو التطور. كانت سياسة الاتجاه السائد، القائمة على دراسات تجريبية على عموم القطر، ترى أن يستند النمو الاقتصادي أساساً إلى إيجاد محيط يشجع القطاع الخاص، بما في ذلك الأسواق الحرة والتدفق الحرّ للتجارة والأموال.

وتجاه هذه الظروف، وضآلة الحاكمية الجيدة تحت حكم السلطوية العربية يفترض أنْ تنمو الاقتصادات طبيعياً. لكن عدم الاستقرار والشكوك تعوق الدافع للاستثمار من جانب القطاع الخاص. وفي هذه المنطقة، كان النمو الإقليمي مرتبطاً بالنفط تقريباً بشكل كامل. وحالة النمو الأخيرة التي ابتدأت عام ٢٠٠٢، كثيرة الشبه بسابقتها، التي ابتدأت في أوائل عقد ١٩٧٠، حدثت بمصاحبة ارتفاع نسبة النمو بشكل كبير. وفي ضوء تقلبات أسعار النفط وحضور مؤسسات وكيلة تعتمد على رأس المال مع سياساتها التي لديها ميل أصيل لإبعاد قطاعات ضخمة من السكان، غدت تجربة النمو الأخيرة (المبتدئة في عقد ٢٠٠٢) غير عادلة، سواء في داخل الأقطار أو في عموم المنطقة.

وباختصار، فإن التقديم التجريبي لأداء النمو في الوطن العربي يبيّن أن رأس المال الذي أقاموه يولّد ناتجاً أقل نسبياً من ناتج الأقاليم الأخرى، أو أن هناك مؤثرات إيجابية ضعيفة لتشكيلات رأس المال على نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) في منطقة الوطن العربي[٢٠]. فالصراعات، بطبيعتها تنحت وتُلغي مساهمة تشكيلات رأس المال الفعلية. ثم إن الوطن العربي يفتقر إلى القدرة على استيعاب جرعة تقنية خفيفة تأتي من الخارج[٢١]. والانفتاح التجاري لم يقدم مُدخَلات إضافية إلى النمو طويل المدى[٢٢]. ووصول التقانة الجديدة لم يترك أثراً إحصائياً مهمّاً على إنتاجية العمال في منطقة الوطن العربي[٢٣].

تجريبياً، بعيداً من عنصر عدم الاستقرار السياسي، قد تنتهي جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى بنتائج غير مهمة إحصائياً[٢٤]. وليس من غير المألوف رؤية هذه النتائج في منطقة يكون فيها معدل نسب النمو مما يعادل نسب النمو السكاني. وإن دلّ ذلك على شيء فعلى أن مقترب النمو الطبيعي لا يدل على توسّع إنتاجية العمال بشكل ملموس.

(٢٠) Mustapha K. Nabil, «Long-term Economic Development Challenges and Prospects for the Arab Countries,» paper presented at: The Conference of the Institut du Monde Arabe, World Bank, Paris, 12 February 2004, and Aamer S. Abu Qarn and Suleiman Abu Bader, «Sources of Growth Revisited: Evidence from Selected ME NA Countries,» *World Development*, vol. 35, no. 5 (2007), pp. 752-771.

(٢١) Signe Krogstrup and Linda Matar, «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World,» Working Paper, no. 2 (Graduate Institute of International Studies, 2005).

(٢٢) Sala-i-Martin and Artadi, «Economic Growth and Investment in the Arab World».

(٢٣) Krogstrup and Matar, Ibid.

(٢٤) UN Survey, 2004.

تبيّن هذه الاختلافات ضعف التوسّط بين رأس المال النقدي وبين الموارد الفعلية. خلافاً لكثير من الأقطار السائرة نحو التطور، يتمتع الوطن العربي بوفرة من رأس المال النقدي، ومع ذلك فإنه يخفق في تحريك الموارد. فالعاملان الفعليان، رأس المال والعمل يتعرضان لممارسة التقشّف في سياق يفتقر إلى القدرة، بمعنى أنه عندما ينمو العمل طبيعياً، تقوم الحكومات بتعطيل توسّع رأس المال. وهذا ليس حيث يكون رأس المال والعمل غير متناسقين في التسمية والمهارات (مثلاً، نحن بحاجة إلى مهندسين، لكننا ننتج اقتصاديين)، لكنها حالة حيث تكون السياسة الحالية قد أنتجت وفرةً من العمل في مقابل تخفيض نسبة التوسع في رأس المال المُنتج. وما لم يحدث نوع من التنسيق أو التوسع في رأس المال، فإن البطالة ستتّسع كثيراً. فنسبة البطالة العالية في المنطقة ترتبط جذرياً بعملية التجميع الجانحة هذه والتي لا تعني سوى ارتفاع في عدم الاستقرار الاجتماعي.

سادساً: نقد الاتجاه السائد

ليس المقصود من نظرية الاتجاه السائد أن تكون تسبيحة للنمو، فغرضها أن تقدم عنصراً في ختام فهم لعناصر مهمة بعينها للنمو، ولتقدّم وسيلة لتنظيم أفكار المرء عن هذه الأمور[٢٥]؛ ولكن، دائماً، فيّ الأبحاث المقدمة عن الوطن العربي، تكون سياسة التخطيط للتنمية قائمة على أساس من التحرير الكامل، دون الاعتبار اللازم لتاريخ وخصوصية عملية تجميع محدّدة في ظروف عدم استقرار. في مظهر حاسم من عملية التجميع، يظهر المستبدون العرب أكثر ارتباطاً بالنخبة الغربية منهم بالجماهير العاملة من أبناء جلدتهم. فكثير من الثروة الوطنية يمكن أن يحوّل إلى دولارات وتُرسل إلى الخارج ومهما يكن المرء راضياً، فإن التحرير في دولة يملكها عملياً فريق من المستبدّين تقع مصالحهم خارج الحدود الوطنية سيؤدي إلى خنق الموارد الوطنية. ليس من المعقول أن اتحاد البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي المحكوم من الغرب لم يكن على علم بهذه الحقيقة. و«السوق» حتى بالمعنى القديم ـ المُحدث، ليس هو المسيطر المطلق من بضعة أشخاص على التخصيصات؛ بل هي مجموعة كاملة من المؤسسات تضمن التوسط والخير العام برعاية خطط تتراوح في قوّتها. والسياسة الوعظية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي وجوب التحرير وزيادة فاعلية المال وتحسين التقانة: «واستعادة النمو يقتضي رفع الاستثمار الخاص... وتحسين كفاءة الاستثمار بتكامل أكبر مع الاقتصاد العالمي»[٢٦].

إزاء هذه الافتراضات غير الواقعية، تكون إجراءات هذه السياسة، بمعنى آخر، مما يرقى إلى نوع من التشويش. فرفع مستوى النمو ليس مسألة إضافات بسيطة إلى مفردات النمو ـ مثل رأس المال،

---

(٢٥) هذا الوصف لنظرية النمو القديم المحدث، مأخوذ من: *The New Palgrave Dictionary of Economics* (London: Macmillan Press, 1998).

(٢٦) John Page, «From Boom to Bust-and Back?: The Crisis of Growth in the Middle East and North Africa,» in: Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?* (London: Macmillan Press, 1998), pp. 133-158.

والعمل، والتقانة ـ في معادلة حسابية. فالنمو يمثل قاعدة رقمية من تجميع رأس المال. وتجميع رأس المال عملية اجتماعية تاريخية، تقررها جماعات قوة منظمة، وليست أمراً يمكن متابعته في مناقشة أفلاطونية ـ مُحدَثة. إن ثلاثين سنة من الإصلاحات كانت تهدف إلى توسيع وتحسين كفاءة القطاع الخاص تبرهن على عدم وجود توسّع ملموس في الاستثمار قادر على تجنب طريق نمو غير متكافئ. أليس من تحصيل الحاصل إن كان إطار نموّ قديم ـ مُحدث يمكن أن يوفّر أرضية مقبولة ليقام عليها سياسة تجميع رأس مال؟ في الواقع يجب أن يكون هذا، والمقترب الذي يجب البحث عنه من حدود تاريخ الطبقات الاجتماعية في سعيها إلى إعادة تأسيس تغيير مؤسسي في المنطقة، يسمح بإعادة المدّخرات إلى نشاط توسّعي ـ استثماري متدرّج.

إن استمرار النمو ضعيف النوعية في منطقة الوطن العربي يشكّل بصورة فريدة، درجة الركود في نسبة التوسّع في القدرة الإنتاجية الحالية، والترتيبات في التأسيس والتوزيع. ويؤشر استمرار هذه النسب الواطئة لأكثر من ثلاثة عقود إلى مشكلة أعمق في التداخل بين رأس المال النقدي والبشري ـ تداخل قد لا يسمح بإعادة نشر متلاحق وقوي للمدّخرات في مشاريع بناء رأس مال ذي مردود عالٍ. فالأموال، ببساطة، لا تحوّل إلى موجودات فعلية منتجة بسرعة كافية. فمن دون تغيّر جذري في بنية التوزيع التي ترفد العملية التي بموجبها تُعاد الموارد إلى المنطقة، وتوفّر ضماناً طويل المدى من طريق التكامل الإقليمي ـ أو التي تدعم أداء الاستثمار العام، حتى مع ارتفاع عوائد أسعار النفط كما حدث منذ بدايات عقد ٢٠٠٢ ـ فإن مسار تجميع رأس المال الخامل سيبقى دون تغير.

وحتى اليوم، لم تسيطر الحكومات المنتجة بعد الانتفاضات على تحويلات الموارد بالتشديد على التجارة وضوابط رأس المال، ولا على إعادة توزيع الموارد. من حيث الأساس، لم يغيَّر شيء. باستثناء الاستثمار، الذي يعوقه عدم الاستقرار والأسواق الصغيرة، فإن المنطقة تعاني تسرّب استهلاك كبيراً أو مفرطاً في الموارد، مما يقلل من المدّخرات المؤثرة العامة والخاصة؛ وأعني بصفة المؤثرة المدّخرات المتبقية وطنياً. فواردات رأس المال (من مختلف المصادر) تجد طريقها إلى زيادة الاستهلاك؛ إمّا مباشرة وإمّا من خلال تحويل الموارد المخصصة حالياً للاستثمار. وبالنتيجة هبطت المدّخرات العامة بهبوط دخول الضرائب (بموجب التعديل) أو بسبب التغيّر المنتظر في توليفة نفقات الحكومة بموجب الإصلاحات البنيوية. وفي أية حال، تكون مداخيل النفط ـ في الاقتصادات ذات الإنتاج النفطي أو في الإدخالات المالية الجيو ـ سياسية لدعم استقرار الاقتصادات الأكثر تنوعاً ـ قد هبطت بالمدّخرات المحلية جميعاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تعرّض هروب رأس المال لأخطاء في الحساب، فإن تزايد الفرق بين حصة عوائد النفط وبين الاستثمارات يميل إلى توكيد الأثر الكبير لحركات رأس المال هذه على إبقاء الموارد في هذه المنطقة. ثم إن زيادة المستوردات الأجنبية أنقصَ المدّخرات

بتشجيع استهلاك مواد الاستيراد والتقدير في الاقتصاد الإقليمي. لكن يبقى أكبر ما يتهدّد المدخرات المحلية هو عدم الاستقرار، وطبيعة النُخب التوكيلية، وعلى مستوى أقلّ، الوضع دون المتطوّر للسوق المالية.

لقد سَعَت جهود الإصلاحات التحررية ـ المحدثة إلى ربط التقدم مع النمو المستمر في حصة الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي اللاحق. وكان دور سياسة التطور أولاً هو الحفاظ على الحسابات العامة مع إنفاق كبير على إقامة رأس مال سياسي واستقرار نظام يهمّش الكثير سواه. فتشجيع الاستقرار النقدي على حساب الاستثمار في البنية التحتيّة الاجتماعية، والاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة، خلافاً لنظام ضريبي أكبر مسؤولية اجتماعية وتقدُّم وربحية (عادة في سياق حسابات رأس مال مفتوح وصافي المدفوعات) صار مُتّبعاً للمساهمة في التطور، غالباً من خلال تحويل آليات وعمليات تخصيص الموارد من الحكومات إلى القطاع الخاص لكن استنتاج نمو الاستثمار الخاص يعتمد على العوائد المتوقعة وعلى درجة المخاطر. ولكن في الوطن العربي تكون القضية مسألة سياق أكثر منها استجابة فردية إلى مؤشرات السوق. فمخاطر الاستثمار في الوطن العربي لا يمكن تقدير حجمها، لأنه لا التهديدات السياسية ولا العوامل الداخلية من استقرار سياسي واجتماعي يمكن تقليل تأثيرها في حالة تصاعد التحولات. وقد ميّز «كينز» عدم الاستقرار الذي لا يمكن تقديره من المخاطر التي يمكن تقديرها. فعمل الخطر الإقليمي موضوع البحث هنا، ليس من النوع الهادئ المألوف المستمر، ولا هو مما يمكن تقدير حجمه ـ أي أنه ناجم عن تقلّبات الأسعار بسبب إخفاقات السوق، سهولة الدخول إلى الأسواق، أو تطوير تقانة جديدة لخفض الأسعار؛ بل إنه خطر يتهدد جميع المؤسسات وموجودات رأس المال التي يمكن أن تُمحى بين ليلة وضحاها بفعل عمل حربي. وعند وجود الشكوك المتمثلة بالانهيار الكامل، يكون استقطاب رأس المال الخاص للاستثمار غير وارد تقريباً.

سابعاً: الخطاب المفقود في الانتفاضات العربية

بالنسبة إلى ثروته، كان أداء الوطن العربي دون إمكاناته بكثير. فمع أن إجمالي الناتج المحلي الفعلي للفرد (في المنطقة عموماً) كان ينمو سنوياً بمعدل جيّد خلال عقد ١٩٧٠ (بمعدل ٣ بالمئة) إلا أنه هبط خلال عقد ١٩٨٠ إلى نسبة سنوية بحدود ناقص ٣,٤٣ بالمئة، ثم صار ينمو بمعدل ٠,٣٤ بالمئة خلال عقد ١٩٩٠. وعندما تحرك من جديد في بدايات عقد ٢٠٠٠ بلغ نمواً فارغاً وغير متعادل. فالترتيبات التوزيعية غير العادلة (من جهة الطَلَب) وهبوط نِسَب الاستثمار، وخصوصاً نسب الاستثمار في المصانع والأجهزة، المرتبط عادة بالاستقرار طويل المدى والأسواق الكبيرة، هي مما يمثل السبب الرئيس وراء الأداء الاقتصادي الضعيف. فنِسَب الاستثمار في المنطقة العربية كانت بمعدل ٤ بالمئة دون نسبتها في العالم المتقدم، (من مؤشرات التنمية العالمية WDI). وهذا

التقلّص المتطاول في الأنشطة الاقتصادية كان مرتبطاً مع النسبة العالية المزمنة من البطالة، نتيجة التحوّل في بنية ومصادر النمو، وبسبب التقانة المستخدمة في قطاع النفط التي أنقصت الحاجة إلى كثرة العمال، وبسبب اعتماد القطاع الخاص الشديد على العمالة المستوردة لخدماتها.

والانتفاضة الحالية تمثل حدثاً مرغوباً، يمكنه، في نظام توزيع عادل، أن يستوعب مكاسب الوفرة في نموّ عالٍ. لكن هذه التحولات تأتي مع ارتفاع توتّرات إقليمية ومبالغات في دور القطاع الخاص تحت تمويل إسلامي. والقطاع الخاص العربي عميق الجذور في النشاط التجاري دون الصناعي. فهو يشتري المستوردات أساساً للاستهلاك المحلي. وعلى الظاهر قد يكون من السابق لأوانه تقديم الأدلّة على ذلك، ولكن، إلى الآن، لا توجد سياسة تُعنى بتنشيط الاستثمار العام في البنية التحتية البشرية والاجتماعية، وفي تقوية توزيع للثروة، بل ثمة فتوى تُستعمل الآن لحماية الممتلكات التي سَطَت عليها التسلطيّات السابقة.

وقد تصل الجماهير العاملة قريباً إلى قناعة أن الاقتصاد الإسلامي لا يختلف مما سبقه مع أن اعتماد المنطقة على النفط، ومظاهر سلبياته موجودة، لكن هذا لا يمكن أن يفسّر تخلّف التدهوّر. بل إن التفسير يكمن في اعتماد عملية عجيبة حيث يكون الوكلاء (طبقة المنفّذين) هم الذين يعيدون تدوير رأس مال المنطقة وعمالتها إلى خارج المنطقة لا إلى داخلها. فالوكالة هي السلطة الحاكمة المتنفّذة، وحلفاؤها الغربيون ومخططو سياستها هم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والواقع أن الأنظمة تفتقر إلى الشرعية، وتفتقر كذلك إلى الإرادة السياسية لتنفيذ سياسة تطوير إقليمية متكاملة. بالنسبة إلى السلطويّين والأنظمة المنتخبة، يبدو أن ثمة مكاسب أكبر، في المدى القصير من تحويل موارد المنطقة إلى الخارج، من مكاسب إعادة الاستثمار على المدى الطويل في المنطقة. وهذه ليست سياسات اقتصاد مضللة. فالحكومات الإسلامية المنتخبة كذلك تكشف عن إيمان أعمى بعمليات السوق الحرة. فهم أناس ذوو أهداف يضمنون أن الوفرة في موارد النفط مسؤولة عن ضعف أداء الاقتصاد الكلّي عندما يُنظَر إليه إزاء مستوى الدولار وحسابات رأس المال الحرّ.

في عقدي ١٩٦٠ و١٩٧٠ قدّمت فورة الموارد إعانة لميزان المدفوعات في الوطن العربي. وقد ساعد هذا التحسّن اقتصادات الوطن العربي لطلب موارد إضافية في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاستيرادات والاستثمارات في الخارج، والتحويلات إلى أجزاء أخرى من العالم، دون تحمّل أي مصاريف مباشرة أو ظاهرة. وعلاوة على ذلك، أصبح من الممكن زيادة الإنفاق بالعملة المحلية عندما أدخل جزء من العملة الأجنبية الجديدة إلى البلاد وجرى صرفها بالعملة المحلية. وخلال هذه القنوات المختلفة صار تدفّق العُملة غير المعهود يميل إلى استقطاب مستوى أعلى من النشاط في الاقتصاد المحلّي. كما صارت هذه القنوات بدورها تميل، في بعض الحالات إلى إطلاق التقويم الحقيقي للعُملة. وهذا التقويم يمكن أن يغدو مصدراً لمصاعب بوجه الاقتصاد إذا ما أعاق

التصنيع وتنويع التصدير، أو أضعف التنافسية في مجالات النشاط التقليدية. وهذا قد يزيد من رهافة البنية في ميزان المدفوعات، أو يقلّل من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحولات المناوئة في تدفّق الموارد. ولكن في عقد ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، ونظراً إلى شعبية النظام وتحالفه مع الطبقة العاملة، جَرَت السيطرة على حسابات رأس المال، وتسوية نِسب الفائدة وأسعار الصرف لوقف التسرّبات وحماية التجميعات وعمليات المعرفة.

وبعد ذلك، في عقد ١٩٨٠، وإزاء التحوّل الطبقي في الأنظمة العربية، لا الأقطار الغنيّة بالنفط ذات العدد القليل من السكان، ولا الأقطار غير النفطية، الأكثر فقراً وسكاناً استطاعت استيعاب السلاسل المعقّدة من الأنشطة الاقتصادية التي كان يمكن أن تدعم تطور اقتصادها الذاتي. وعلاوة على ذلك، كان تضاؤل التلاحم الاجتماعي وتركيز الدخول والثروة يميل إلى سياسات التجميع العتيقة، حيث تكون أرباح التصدير تحتفظ بها في الأغلب فئة صغيرة من السكان (عصبة السلطويين) وبعد ذلك، تحوّل إلى الخارج إما مباشرة وإمّا من طريق الدولة. وفي هذه الحال، تكون مداخيل الموارد قد استعملت لدعم استقرار النظام ولتخفيف التوتّر الاجتماعي، بينما يكون القسم الأكبر من صافي دخول الموارد قد أُسيء تخصيصه، مموّلاً ومشتتاً سياسات مرغوبة اجتماعياً.

في دورة بدأت أوائل عقد ١٩٨٠ مع أسعار نفط هابطة، تبعها أداء استثماري ضعيف، حدث انخفاض شامل في نوعية النمو. وسياسات تشجيع الاستثمار الخاص لم تكن كافية لدفع النمو لأنها، مع ما يقال من أنها زوّدت الإطار المؤسسي الجزئي والضمانات بدرجات مختلفة، فإنها لم تعالج الخطر الحقيقي وقضايا حجم السوق، وهي احتمال الدول الفاشلة نفسها. ثم إن هذه السياسات قد أقيمت على الفهم المفترَض أن القطاع الخاص والعام يتنافسان على الموارد نفسها. وفي الأقطار السائرة نحو التطور، حيث الأداء دون الإمكان بكثير مع التراخي الشديد في الموارد، لا يوجد مثل هذا التنافس. والواقع أن ثمة الكثير من التراخي في الاقتصاد يفيد منها القطاعان بشكل متكامل. وبدلاً من «مشروع مارشال» وبداية ضخ الأموال المطلوبة لكي تستطيع الاستثمارات العامة والخاصة من النهوض معاً لوضع الاقتصاد على طريق نمو جديد، حصل الوطن العربي على «مشروع مورغنتاو» (وقد كان هذا هو المشروع المقدم أساساً إلى إلمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بغرض تحديد التصنيع الألماني). وقد أوصى البنك الدولي بإعادة طمس كل المشاريع العامة إزاء وجود مخاطر كبرى على الاستثمارات الخاصة في ما يتعلق بحجم الأسواق والتوترات الجيوسياسية. وفي الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، كان الاستثمار الخاص مضموناً من جانب الدولة بنظام تأمين «دون خسائر اقتصادية» بقي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدعمان الاستثمار الخاص بوصفه دواءً لكل داء، عندما لم يكن أي مستثمر خاص عاقل قادراً على الاستثمار على المدى الطويل في وطن عربي غير مستقر.

التخصصات في تصدير المنتوجات الأولية والدخول «غير المكتسبة» صار ما يميّز الوطن العربي. وفي هذه الحال، صارت نِسَب النمو البطيئة غير المتكافئة والتشويهات المؤسساتية مما يمكن تفسيرها (ضمنياً) على أنها نتائج طبيعية. وكان من نتائج النمو طويل الأمد لاعتماد المواد الأولية ما يقال من أنه أوجد «أقطاراً أو أقاليم غنيّة بشعوب فقيرة»؛ وهو ما حدث فعلاً في الوطن العربي[٢٧].

ومع ذلك، ليس من الضروري التسليم بهذا التفسير[٢٨]. فأثر أرباح الموارد في الاقتصاد الكلّي يعتمد على ظروف الزمان والمكان، وعلى السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة. وليس من الممكن الاستنتاج إن كانت أرباح الموارد سوف تؤدي إلى ما يدعى زيادة تقييم العملة أو تخفيضها، أو التضخم، أو النمو الاقتصادي القلق. تبيّن النتائج التجريبية كذلك أن الأثر المعاكس من أرباح الموارد على سعر الصرف قد يكون مرتبطاً مع نمو التصدير وتوسّع القدرات دون كبح التصنيع، وأنها قد تدعم التحسينات في توفير الرفاهة، لا فسْح المجال للفساد والكسل (النرويج مثال على ذلك)[٢٩]. ويحتمل أن تعتمد النتائج كثيراً على توليفة السياسة التي تعتمدها الحكومة، واختيارها الأفضليات، وقدرة الحكومة على تطبيق سياسات ثابتة. وهي تعتمد على قدرة الحكومة على الحفاظ على القيم الاجتماعية وإعادة تدويرها داخل الاقتصاد الوطني.

والمهم لحل المعضلة السياسية هو «التداخلات» الخاصة، الاجتماعية، والسياسية والتاريخية بين رأس المال والعمل على قدر ما يتوجّه التآلف السياسي نحو نتائج السياسة. وقد تعمّد البنك المركزي وصندوق النقد الدولي تجاهل الأمر الواضح، وهو السياق العربي في الحكم الفردي/ الوكالات. فالحاكم المتسلط الفرد لا يأخذ بنصيحة الحاكمية الجيدة. وقد اقترح البنك الدولي، ضمنياً، أن بعض الأقطار يحسُن بها أن تنسى الموارد المحتملة من ثروة النفط. يمكن للنفط أن يمثل مصدراً للأموال لاستمرار النمو الاقتصادي والتحسينات في المستويات الاجتماعية والرفاهية. ولكن لو أمكن ذلك، واستطاعت تحسينات الرفاهية تقوية الطبقة العاملة العربية، لارتخت القبضة الاستعمارية على النفط بقدر ما تبلغ من سيادة شعبية شعوب الوطن العربي. فالأداء الضعيف المرتبط بالهيمنة الاستعمارية غير مرتبط بالنفط بحد ذاته؛ فهو ظاهرة أشدّ اتساعاً حيثما توجد مواد أولية.

---

(٢٧) Joseph Stiglitz, «We Can Now Cure Dutch Disease,» *The Guardian*, 18/8/2004.

(٢٨) Gavin Wright and Jesse Czelusta, «Why Economies Slow: The Myth of the Source Curse,» *Challenge*, vol. 47, no. 2 (2004), pp. 6-38, and Andrew Rosser, «The Political Economy of the Resource Curse: A Literary Survey,» (IDS Working Paper no. 268, 2006).

(٢٩) انظر على سبيل المثال: Sanjeev Gupta, Robert Powell, and Yongzheng Yang, *Macroeconomic Challenges of Scaling Up Aid to Africa a Checklist for Practitioners* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2005).

خاتمة

حتى عام ١٩٧٧ كان دخل الفرد الحقيقي في الوطن العربي ينمو بما يقرب من نمو مثيله في شرق آسيا. ولكن، منذ ذلك التاريخ، صار الدخل الفردي في شرق آسيا ينمو بنسبة جعلت النسبة ترتفع إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام ١٩٦٦، بينما في المعدل، بقي الدخل الفردي في الوطن العربي على حاله من الركود (منذ بداية عقد ١٩٨٠). والهبوط لا يمكن أن يُعزى كلياً إلى أسعار النفط أو المداخيل، لأن الأخيرة هبطت مرةً ثم عاودت الارتفاع منذ أواسط عقد ١٩٨٠. فالهزائم العربية المتلاحقة، وتحكّم نُخَب الوكالات والسيطرة الاستعمارية على النفط تمثل جميعها السياق والعامل في التطوّر والسبب الرئيس في تراجع العرب. وكانت سيادة الدولة تُستَلَب بالتدريج، والجوهر هو أمن الطبقة العاملة، وهكذا ضاعت السيادة على السياسة. وهذه السيادة المنتقصة وإخفاق الدولة تسبّبا في إخفاق التنمية. فالترجحات في دورة التجارة الإقليمية يمكن أن تعزى إلى ضغوط صادرة من قوى خارجية، وليس إلى قوى ناجمة عن ذات نفسها بفعل حركية الاقتصاد الداخلية. لذلك، فالدورة التجارية في الوطن العربي تمثل حالة من «دورة محكومة استعمارياً» أو دورة مدفوعة بضغوط خارجية المنبع. إذ إن أسعار النفط والمداخيل تكون ذات مغزى للتطوّر بقدر ما تزيد على نفقات التوتّرات في دولة تتوسط في مصالح الطبقة العاملة؛ وإلّا فهي لا تقوم إلّا بفعل إجراءات للاستقرار. وما لم تقُم إجراءات ما بعد الانتفاضات العربية بتقوية الجماهير العاملة بإعادة توزيع مباشر وإصلاح زراعي، فإن التطور سوف يستمر في حال من التطور المعكوس.

الفصل الخامس

الخبز وزيت الزيتون:
الأسس الزراعية للانتفاضات العربية

رامي زريق
آن غوف

ملخّص

الوطن العربي أكثر منطقة في العالم عوزاً للاستقرار في مجال الغذاء. والأقطار العربية بمجموعها تعاني كذلك تفاوتاً شاملاً في توزيع الثروة والمواد بين الطبقات الاجتماعية. ونحن نرى في هذا الفصل أنّ ثمّة علاقاتٍ مباشرة بين الانتفاضات العربية وبين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية قادت إلى تفتيت المجتمع الريفي وإيجاد انفصال بين الناس والأرض والغذاء والدولة.

من هذه الفرضية المركزية تبرز أربع نتائج أساس: **أولها أن السُّخط الاجتماعي في الوطن العربي يعود إلى التحوّل الاقتصادي السريع من اقتصاد يقوم على الزراعة في منتصف القرن العشرين إلى اقتصادات تقوم على الخدمات والتجارة والعقارات تحفّزها عوائد النفط. والثانية** أن زوال القطاع الزراعي قد عجّل فيه تجمّع الأراضي والموارد البيئية وتسهيلات الدولة في أيدي قلّةٍ من المستفيدين من الأنظمة المختلفة. والثالثة أنّ هذا الزوال قد تسبّب فيه، وقاد إلى انتعاش أنظمة غذائية تقوم على التجارة. حيث تتوافر أغذية واطئة النوعية بأسعار رخيصة، وتصبح الأغذية جيدة النوعية ترفاً. وأخيراً كانت الحكومات العربية منذ نهاية الاستعمار تمارس مستويين اثنين من سياسات التطوير الريفي.

نقدّم تحليلاً سريعاً ومناقشة للخصائص البارزة في سياسات زراعية منتقاة في مصر وتونس واليمن وسورية. فقد بدأت الانتفاضة التونسية في مناطق زراعية مثل سيدي بو زيد، لكن الحكومة التي جاءت بعد الانتفاضة لم تعمل الكثير لمعالجة حاجات أهالي الريف. وتتميز حالة مصر بتحرير

أسعار الأراضي عام ١٩٩٢، الأمر الذي أرغم صغار الفلاحين على ترك أراضيهم واللجوء إلى الأحياء الفقيرة في المدن. ويختلف اليمن في كونه في وسط أزمة غذاء، ويعاني كثير من السكان عدم استقرار غذائي: تضاعف منذ عام ٢٠٠٩، والأغلبية منهم مزارعون ريفيون. وفي سورية تضرر القطاع الزراعي بسبب تقلُّص دعم الدولة واستيراد المواد الرخيصة منذ عام ٢٠٠٠. نستنتج من ذلك أن فهم الأسس الزراعية للاحتجاج والانشقاق الاجتماعي ضروري لفهم الانتفاضات العربية.

كلما ذُكرت الأغذية في سنوات الانتفاضات العربية، كان ذلك في العادة لغرض عزو سببيّة مباشرة بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبين الانتفاضات[1]. يتناول هذا الفصل العلاقات بين إنتاج الغذاء وبين الانتفاضات العربية.

بدايةً؛ من المهم أن نعلم أن ما دفع الناس إلى الشوارع كان تشكيلة معقدة من الأسباب الاجتماعية، الاقتصاد، السياسة، بما في ذلك: خيبة عميقة بأساليب الحكم تدعمها إجراءات أمنية قاسية؛ وخضوع لخطط سياسية خارجية؛ وأنظمة اقتصادية فاشلة تسببت في ظلم اجتماعي؛ وغياب العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة؛ وانهيار الاقتصاد المعنوي الجمعي؛ وانتشار الفساد والرأسمالية الخانعة. هذه هي الأسباب الرئيسة الأشدّ عمقاً لليأس العربي كما تجسّدت في الشعار الشعبي: الخبز، الحرية، العدالة الاجتماعية.

ويبقى الخبز والفلاحة مسألتين في غاية الأهمية للعرب[2]. وتبقى الأقطار العربية، بوجهٍ عام، أكبر المستوردين للغذاء في العالم، إذ تشكّل الحبوب القسم الأكبر من هذه المستوردات. والمنطقة العربية أكبر جزءٍ من العالم في عدم الاستقرار الغذائي. فهي تستورد ٥٠ بالمئة من الوحدات الحرارية التي تستهلكها، وإنتاج الغذاء المحلي تعوقه ظروف بيئية وبنيوية خطيرة[3]. مصر هي أكبر مستورد للحبوب في العالم. وتعاني أقطار أخرى من منطقة الهلال الخصيب التاريخية (أجزاء من العراق الحالي ولبنان وسورية وفلسطين) العوائق نفسها.

ومع ذلك فقد جرى في هذه الأقطار نفسها أول استعمال للقمح، فبدأت الفلاحة وصارت الزراعة توفّر المزيد مما يكفي لبناء إمبراطوريات وحضارات. ومع أن العوائق الحياتية والطبيعية لإنتاج الغذاء كبيرة، وبخاصة ما يتصل منها بفترات القحط الدورية المتعاقبة التي تزداد سوءاً مع التقلبات المناخية، فإنّ ذلك لا يفسّر بشكل كامل الحالة المحزنة للإنتاج العربي للغذاء. إنّ القضايا

---

(١) Yaneer Bar-Yam [et al.], *Economics of Food Prices and Crises* (New England: Complex Systems Institute, 2012), and Jane Harrigan, «Did Food Prices Plant the Seeds of the Arab Awakening?,» paper presented at: IFPRI Conference «Food Secure Arab World», Beirut-Lebanon, February 2012.

(٢) نقصد بكلمة «العرب» الأقطار الناطقة باللغة العربية، الأعضاء بجامعة الدول العربية. في عام ٢٠١٠ كان عدد السكان في ٢٢ دولة ٣٢٠ مليوناً.

(٣) World Bank, Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO] and International Fund for Agricultural Development [IFAD], *Improving Food Security in Arab Countries* (Washington, DC: World Bank, 2006).

المتداخلة في تقلبات المناخ، والقحط، وتوافر المياه واستعمالها، وإنتاج الغذاء قد جرت معالجتها بشكل كافٍ من جانب عدد كبير من الباحثين[٤].

يتناول هذا الفصل الأسباب السياسية وراء الانهيار الكبير للفلاحة الذي شهدته أغلب الأقطار العربية منذ تحرّرها من الاستعمار المباشر في منتصف القرن العشرين. ولسوف نحلّل الأسس الزراعية للانتفاضات العربية، حيث نستعمل «الزراعي» اسماً وصفةً. والزراعيون هم الناس المعنيون مباشرة بزراعة الأرض لإنتاج الغذاء والألياف في سياق مجتمع ريفي يقوم على شعور جمعي بالعائدية. واستعمال الزراعي صفة يشير إلى موقف فكريّ (كما في الإصلاح الزراعي) يدعو إلى إعادة تقسيم ملكية الأراضي[٥].

ونرى أن من بين دوافع الانتفاضات العربية تجمّعاً بين ضغوط خارجية وداخلية تسببت في تفتيت المجتمع الريفي، وزيادة البطالة، والفقر المدقع، وبعث الانفصال بين الشعب والدولة، والشعب والأرض، والشعب والغذاء. وتشير هذه الوضعية إلى عدم رضى عميق تفاقم وتكشّف خلال ردود فعل دورية عنيفة عند بلوغ نقطة الانفجار. وقد أتاحت الانتفاضات العربية مجالاً للتعبير عن واحدة من هذه الأحداث في حرمان الأرياف من حقوقها.

من هذه الفرضية المركزية تبرز أربع نتائج أساسية. أولها أن في اللبّ من الانتفاضات العربية يقع سُخطٌ عميق قائم على التحولات الاجتماعية، الجغرافية السريعة المتصلة بتحولات «الباب المفتوح» من الريف إلى الحَضَر. وقد تميّز هذا بتحول اقتصادي سريع من اقتصاد قائم على الزراعة في منتصف القرن العشرين إلى اقتصادات قائمة على الخدمات والتجارة والعقارات بدعم من عوائد النفط.

ثانياً، كان انتهاء القطاع الزراعي قد عجل فيه تراكم الأراضي والموارد البيئية المصاحبة إلى جانب خدمات الدولة، مثل إجراءات الدعم، في أيدي قلّة من المستفيدين وأعوان الأنظمة المختلفة. وقد أوجد هذا مشكلة زراعية في الوطن العربي[٦]، وجدت تفسيرها في المشهد البشري والطبيعي. فقد اقتُلع مئات الألوف من العمال الزراعيين من أراضيهم بعملية إذلال مُشَرعَنة وصاروا يعملون في أراضي أناس آخرين في مناطق أخرى. ثالثاً، كانت نهاية الأنظمة المحلية، بسبب ما قاد إليه ازدهار

---

(٤) Frank Hole, «Agricultural Sustainability in the Semi-arid Near East,» *Climate of the Past*, vol. 3 (May 2007), pp. 139-203, and Lester R. Brown, «The New Geopolitics of Food,» *Foreign Policy*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011), <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/04/25/thenewgeopolitics-of-food>.

(٥) بناءً على تعريف الاسم، في: *The New Oxford American Dictionary*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(٦) بدأ الحديث عن القضية الزراعية في كتابات كارل كاتوسكي عام ١٨٩٩. وقد بدأ بالسؤال: ما هي النتائج السياسية والاقتصادية للزراعة الرأسمالية على صور البلاد والمجتمعات؟ وقد بقي الموضوع عرضة للنقاش والتحليل لسنوات طويلة. وقد تناول الموضوع الزراعي بول ماكلولن في ضوء الاستمرار «المحدود» لمزرعة العائلة. وقد عزا طواعية المزارع الصغيرة القديمة، بين أسباب أخرى، إلى الطبيعة الخاصة للزراعة وخصوصيّات الأرض كعنصر إنتاج وإلى تدخّل الدولة. انظر: Paul McLaughlin, «Rethinking the Agrarian Question: The Limits of Essentialism and the Promise of Evolutionism,» *Human Ecology Review*, vol. 5, no. 2, (1998), pp. 25-39, and Philip McMichael, «Rethinking Globalization: The Agrarian Question Revisited,» *Review of International Political Economy*, vol. 4, no. 4 (Winter 1997), pp. 630- 662.

أنظمة الأغذية القائمة على التجارة. وتتداخل الأقطار العربية اليوم بشكل غير مريح مع نظام الأغذية العالمي[٧] حيث تتوافر الأغذية واطئة النوعية بأسعار رخيصة، وتكون الأغذية جيدة النوعية مسألة ترف.

والنتيجة الرابعة المصاحِبة هي أنّ الحكومات العربية المتعاقبة منذ نهاية عهد الاستعمار قد مارست مستوى مزدوجاً في سياسات التطوير الريفي. وجرياً على الشائع من ممارسة الشركات، تتبع الدولة نوعين من السياسات: واحدة وهمية للاستهلاك المحلي، وواحدة حقيقية لتخطيط السياسات التي تخدم مصالح الجماعات الحاكمة. وهذه «التقيّة»[٨] السياسية تثير الارتباك في قضايا التطور الريفي.

والنتيجة الطبيعية أن التغيرات الملموسة في بنية نظام الأغذية والفلاحة لا يمكن أن تتمّ إلا من طريق تحولات جذرية في تلك السياسات الزراعية التي كانت في اللُّبّ من السُّخط العربي. وهذه السياسات الزراعية تعتمد بدورها على مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة. إن القدرة على تفعيل هذه السياسات يشكّل اختبار نجاح أو فشل الانتفاضات العربية وظروف التحول للفعل الجماهيري من احتجاج إلى ثورة.

يحلّل هذا الفصل الوضع الراهن في المناطق الريفية في الأقطار العربية، ثم ينظر في قرارات السياسة التي تسبّبت في عكس التطور في المناطق الريفية. ويعتمد كل مقطع على أمثلة من تونس ومصر واليمن وسورية. ويختتم الفصل بسؤال عن مستقبل الحياة في الأنظمة الفلاحية في المنطقة العربية.

أولاً: الريفية في عالم حَضَري

المنطقة العربية واحدةٌ من أسرع المناطق في العالم سيراً نحو الحضَرية. ففي الوقت الراهن يعدّ ٥٦ بالمئة من السكّان حضريين، وفي عام ١٩٨٠ كانت النسبة ٤٤,٩ بالمئة وينتظر أن تبلغ النسبة ٦٦ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٠[٩] وبدءاً من عام ٢٠١٠ كانت نسبة أهل الحواضر في مصر ٤٢,٨ بالمئة، وفي تونس ٦٧,٣ بالمئة، وفي سورية ٥٤,٩ بالمئة[١٠]، وقد انتشرت أكبر المدن في المنطقة على ألوف الهكتارات من الأراضي الزراعية[١١].

---

(٧) «نظام التغذية العالم» تسمية الاقتصاد السياسي لنظام التغذية. وهي نظرية تقول إن دراسة الغذاء والزراعة يوفّر فهماً لأبنية القوى العالمية و«التراكم الرأسمالي» ولوظيفة الغذاء والأرض في السياسة المكانية. انظر: Philip McMichael, «A Food Regime Genealogy,» *Journal of Peasant Studies*, vol. 36, no. 1 (2009), pp. 139-169.

(٨) إشارة إلى إخفاء المرء معتقداته وهي ترتبط عموماً بالممارسات الدينية، وتُستعمل هنا في معالجة إخفاء نتائج السياسات الزراعية.

(٩) United Nations , Department of Economic and Social Affairs, «World Urbanization Prospects: The 2009 Revision,» (2010), <http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm>.

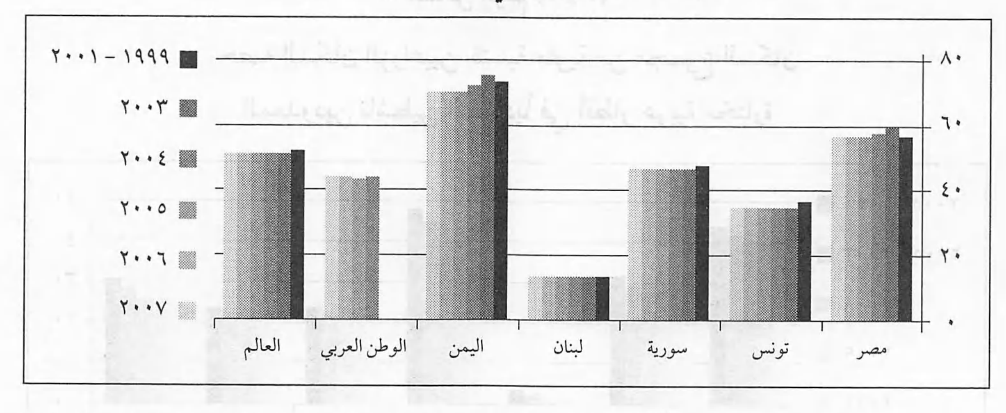
(١٠) المصدر نفسه.

(١١) United Nations Human Settlements Programme [UN Habitat], *The State of Arab Cities* 2012: *The Challenge of Urban Transformation* (Nairobi, Kenya: UN Habitat, 2012), p. 16, <http://www.citiesalliance.org/sites/citiesalliance.org/files/SOAC-2012.pdf>.

ومع أن مجموع سكّان الأرياف في تناقص بالأرقام النسبية، إلا أنّ الرقم الفعلي لسكّان الأرياف يزداد في أغلب الأقطار (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ١)). وهذا يحدث على الرغم من استمرار الهجرة من المناطق الريفية؛ ففي سورية مثلاً (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٢)).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

نسبة سكان الأرياف في أقطار عربية مختارة

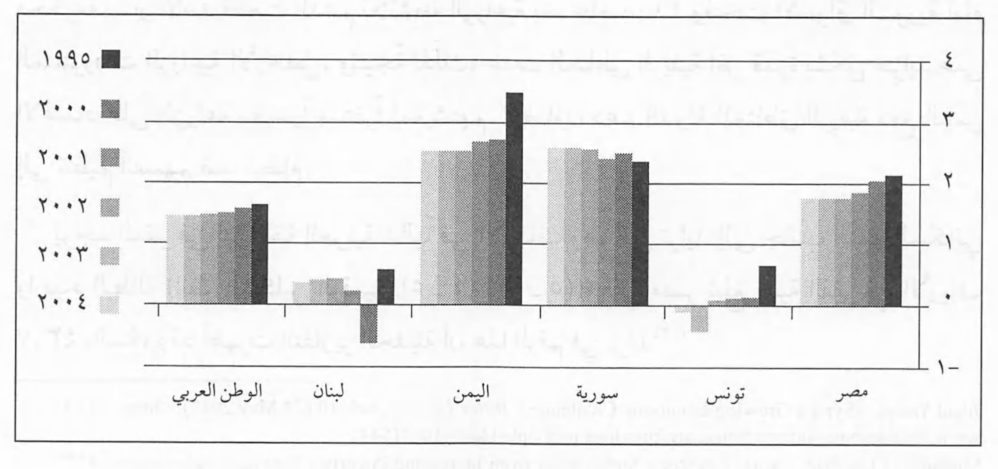


المصدر: تجميعات المؤلفين استناداً إلى بيانات من: Arab Organization for Agricultural Development (AOAD) (2009); *Arab Agricultural Statistics Yearbook, vol. 29*, <http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf>, and *FAO Statistical Yearbook* (2010).

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

معدّل النمو السنوي لسكّان الأرياف في أقطار عربية مختارة

(نسبة مئوية)

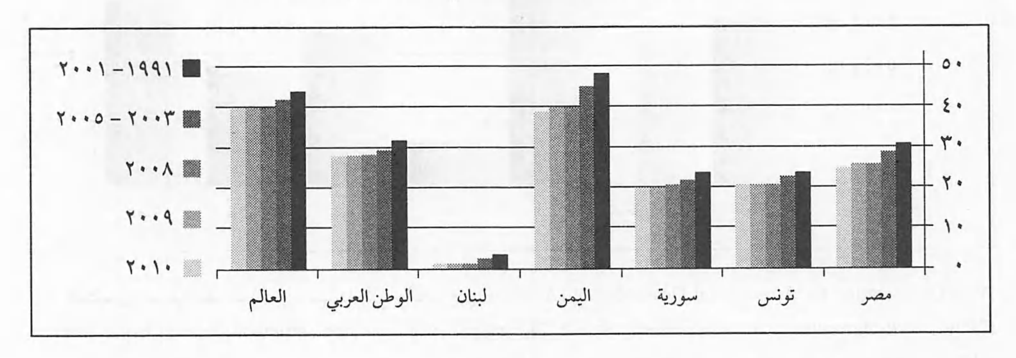


المصدر: تجميع المؤلفين، استناداً إلى بيانات من ملخصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ازدادت نسبة النمو في سكّان الأرياف بين ١٩٩٥ و٢٠٠٨ كما ازدادت نسبة البطالة سنوياً في سورية منذ ١٩٨٠[١٢] ونسبة القوى العاملة الناشطة اقتصادياً والمستخدمة في الزراعة تناقصت من ٢,٤ بالمئة ٢٠٠١ إلى ٢,٠ بالمئة في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٣)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

حصة السكان الزراعيين كنسبة مئوية من مجموع السكان المعدودين ناشطين اقتصادياً في أقطار عربية مختارة



المصدر: تجميعات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠.

والمناطق الزراعية في الريف مثل درعا كانت معاقل النظام السوري، لكن في مناطق ريفية كهذه بدأت الانتفاضة السورية عام ٢٠١١ ويعزى هذا التحول في الولاء إلى تضافر عدة عوامل. فحكومة بشار الأسد قطعت الدعم للأنشطة الزراعية بعد عام ٢٠٠٠ وفتحت الأسواق السورية أمام المستوردات الزراعية الأرخص. ونتيجةً لذلك، غدت المناطق الريفية أقل قدرةً بشكل متزايد على الاعتماد على الزراعة مصدراً مستقراً لمعيشتهم. فتضاؤل دعم الدولة للمناطق الريفية دفع الناس إلى تنظيم أنفسهم ضدّ النظام.

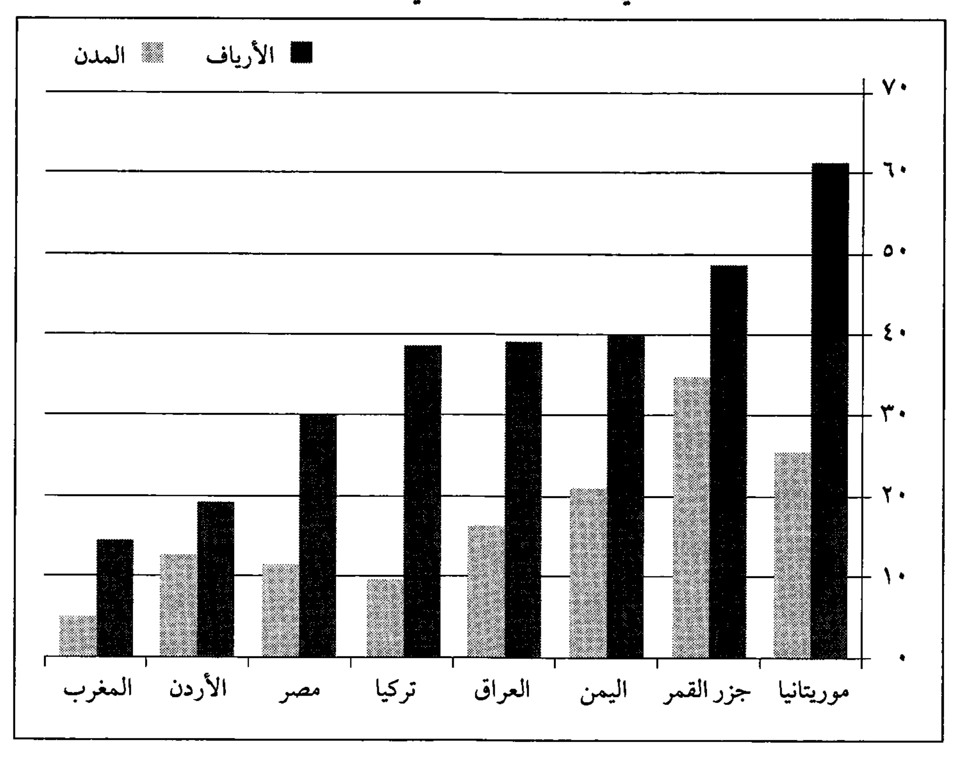
يوجد الفقر في المنطقة العربية غالباً في الأرياف وهو في تزايد إلى جانب النمو السكاني وازدياد البطالة (انظر الشكلين الرقمين (٥ ـ ٤) و(٥ ـ ٥))؛ ففي مصر تبلغ نسبة الفقر في الأرياف ٤٣,٧ بالمئة، وقد أظهرت التقارير الحديثة أن هذا الرقم في تزايد[١٣].

---

(١٢) Jihad Yazigi, «Syria's Growing Economic Challenge,» *Bitter Lemons*, vol. 10 (24 May 2012), <http://www.bitterlemons-international.org/previous.php?opt=1&id=380#1544>.

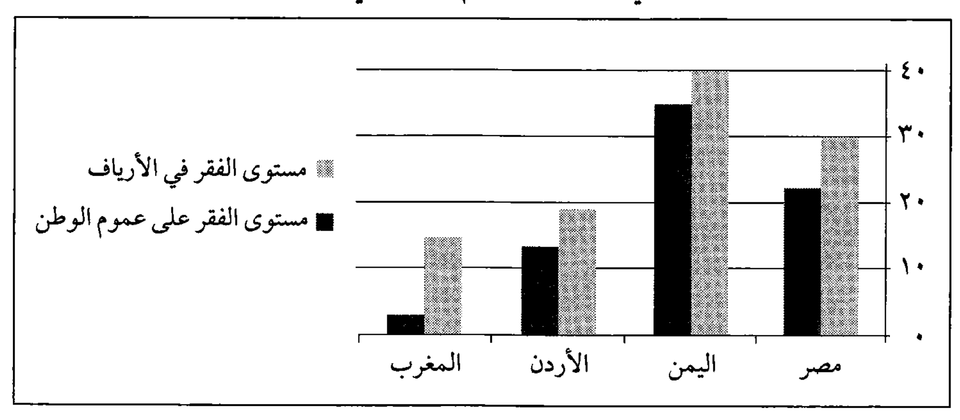
(١٣) Mohamed Elmeshad, «Rural Egyptians Suffer Most from Increasing Poverty,» *Egyptian Independent*, 28/9/2011, <http://www.egyptiandependent.com/node/199833>.

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)
نسبة الفقر في الأرياف والمدن في أقطار عربية مختارة



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

الشكل الرقم (٥ ـ ٥)
مستويات الفقر في الأرياف وعموم الوطن في أقطار عربية مختارة



المصدر: تجميع المؤلّفين، استناداً إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

وكانت نسبة الفقر في الريف السوري عام ٢٠٠٧ بحدود ١٥ بالمئة ولكن ٦٢ بالمئة من فقراء سورية تشكّل سكّان الأرياف. ومن بين الفقراء في الريف السوري يوجد ٧٧ بالمئة لا يملكون أرضاً[١٤]. وفي اليمن ٤٠ بالمئة من سكان الأرياف فقراء، و٨٠ بالمئة من الفقراء يعيشون في الأرياف. ونسبة الفقر في تونس مسجلة بحدود ٣,٨ بالمئة[١٥]. ومع ذلك، تقدّر نسبة الفقر في تونس بحدود ١٣,٩ بالمئة[١٦]. يشير مثل هذا التباين في نسبة الفقر بين الأرياف والمدن إلى التباين في الوصول إلى الموارد وفرص التطور.

وعلى الرغم من هذه المعوقات، فإن أهل الريف العرب يشكلون حصة مهمّة من النشاط الاقتصادي، باستثناء لبنان. وفي اليمن، تستخدم أغلبيّة القوى العاملة في الزراعة والرعي[١٧]. تمثّل الزراعة مصدراً مهمّاً للمعيشة، ومع ذلك فإن كثيراً من الأقطار العربية واقعة تحت سيف ذي حدّين من كفاءة العمال[١٨]. ملاحقة كفاءة العمّال في الزراعة يعني فرص عمل أقل للريفيين، ومع تزايد عدد العاطلين في الريف تتزايد الحاجة إلى فرص عمل. وفي كثير من الأقطار تكون مصادر المعيشة قد تنوّعت، وبذلك يكون الدخل من الزراعة لا يشكّل سوى حصة من الدخل العام.

ويبقى الحصول على موارد أرض كافية إحدى العقبات التي تواجه صغار الفلاحين العرب، الذين يشكّلون العمود الفقري لأنظمة الغذاء المحلية[١٩]. وفي كثير من الأقطار العربية تكون غلّة الأرض الخصبة محكومة بالظروف الطبيعية، مزيجاً من توافر الأرض والماء. ففي مصر تكون نسبة الأرض الزراعية ٢٥/١ من الهكتار للفرد الواحد، يسيطرون على القسم الأكبر من تلك الأراضي.

وفي الأقطار العربية يكون معامل جيني (وهو مقياس التعاون في التوزيع حيث يمثل صفر تعادلاً في التوزيع وتمثل ١٠٠ التباين الأشد) في توزيع الأراضي (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٦))، بين أعلى النسب في العالم؛ ففي مصر تكون النسبة ٩٦، وفي الأردن ٨١، وفي لبنان ٦٩، وفي المغرب ٦٢، وفي تونس ٦٩، وفي الجزائر ٦٥. ولا تتوافر أرقام النسب بالنسبة إلى اليمن وسورية وليبيا والبحرين وأقطار الخليج الأخرى. والقليل من الأقطار في العالم تبين أرقام نسب أعلى من هذه في توزيع الأراضي.

---

(١٤) International Fund for Agricultural Development [IFAD], «Rural Poverty Portal: Syria,» <http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/syria>.

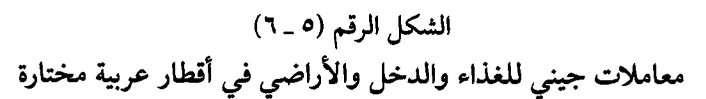
(١٥) World Bank Indicators, <http://data.worldbank.org/country/tunisia#cp-wdi>.

(١٦) International Fund for Agricultural Development [IFAD], Tunisia fact sheet, 2011.

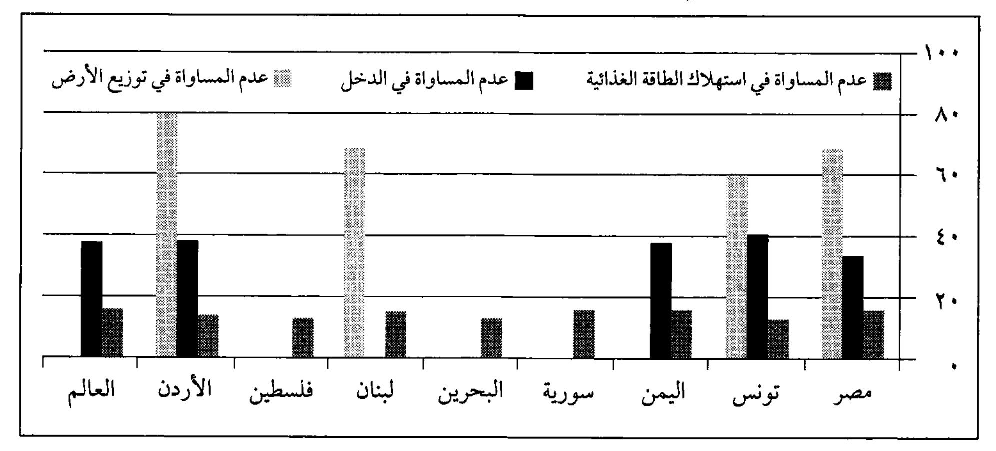
(١٧) World Food Programme [WFP], «The State of Food Security and Nutrition in Yemen,» (2012), p. 12, <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp247833.pdf>.

(١٨) «الكفاءة العمّالية» تشير إلى عدد ساعات العمل المطلوبة للإنتاج. وتُقاس النسبة غالباً باحتساب مدّة العمل المخصصة مقابل المدّة المطلوبة والمستعملة لكل وحدة من الإنتاج. ومع أن تحسين الكفاءة العمّالية قد يكون مرغوباً لتقليل كلفة العمل وتحسين المنافسة، لكنه يقلّل مجموع عدد الأشخاص المستخدمين في الزراعة، وبالتالي يزيد البطالة.

(١٩) Habib Ayeb and Reem Saad, «Gender, Poverty and Biodiversity Conservation in Rural Egypt and Tunisia,» Essay presented to workshop on «Agriculture and Food Production in the Shadow of the Arab Oil Economy», Amman-Jordan, 2012.



الشكل الرقم (٥ ـ ٦)
معاملات جيني للغذاء والدخل والأراضي في أقطار عربية مختارة



المصدر: تجميعات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠، ممثلة سنوات النظام الغذائي/الدخل/الأرض: مصر: ١٩٨١/٢٠٠٤/٢٠٠٠؛ تونس: ١٩٩٠/٢٠٠٠/١٩٩٥؛ اليمن: ١٩٩٨/٢٠٠٥؛ سورية: ١٩٦١؛ البحرين: ٢٠٠٣؛ لبنان: ١٩٩٧؛ فلسطين: ٢٠٠٣؛ الأردن: ١٩٨٦/٢٠٠٦/١٩٩٧؛ العالم: ١٩٩٨/٢٠٠٥.

والنتيجة المباشرة للتباين الشديد في توزيع الأراضي هي الظاهرة التي تسميها ظاهرة مانوس مدلارسكي باسم «الانشطار الثنائي في أنماط ملكية الأراضي» حيث تكون مساحة الأرض في حوزة صغار الفلاحين ومتوسطي الحجم خاضعةً بتزايد لتقسيم إضافي إلى أجزاء أصغر بسبب الميراث بالدرجة الأولى[٢٠]، وفي المقابل تبقى ملكية الأغنياء على حالها تقريباً. ويرى مدلارسكي أن هذه الظاهرة تشكّل أحد أسباب العنف السياسي في الشرق الأوسط.

ويتّضح هذا في تونس حيث يملك ٦٢ بالمئة من أصحاب الأراضي أقل من ١٠ هكتارات، بينما يملك ٨ بالمئة من الفلاحين أكثر من ٥٠ بالمئة من مساحة الأرض[٢١]. وقد بقيت المناطق الريفية في وسط وجنوب تونس مهّمشة لزمان طويل. فأغلبية الفلاحين (٥٤ بالمئة)، تملك قطعاً صغيرة من الأراضي لا تزيد على ٥ هكتارات[٢٢] بينما بقي ٢٥ بالمئة من الفلاحين لا يملكون أرضاً[٢٣].

في مصر، اتخذ التفاوت في ملكية الأراضي شكله الرسمي في عهد مبارك عام ١٩٩٢ من خلال قطعة من التشريع الاقتصادي السّيئ الذكر من قانون رقم ٩٦. «فقد حرّر» ذلك القانون أسعار

(٢٠) Manus I. Midlarsky, «Rulers and the Ruled: Patterned Inequality and the Onset of Mass Political Violence,» *The American Political Science* Review, vol. 82, no. 2 (June 1988), pp. 491-509. <http://www.jstor.org/stable/1957397?seq=1#page_scan_tab_contents>.

(٢١) International Fund for Agricultural Development [IFAD], *Annual Report 2005*, <https://www.ifad.org/documents/10180/fa54b6e4-2065-408b-9de7-f9039cb289b6>.

(٢٢) African Union, African Development Land and Economic Commission for Africa, *Land Policy in Africa: North Africa Regional Assessment* (Addis Ababa, Ethiopia: AUC-ECA-AFDB Consortium, 2010).

(٢٣) IFAD, Ibid.

الأراضي التي بقيت على مستوى أسعار مقبول لكثير من صغار المزارعين، منذ تشريع سلسلة من إصلاحات الأراضي بقيادة حكومة جمال عبد الناصر بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠[٢٤] ويقدّر أنه بين ١ إلى ٥ ملايين من صغار المزارعين قد توقفوا عن الفلاحة في أرجاء مصر خلال العشرين سنة السابقة منذ تشريع القانون الرقم ٩٦[٢٥] وفي زمن تشريع ذلك القانون، كان الفلاحون المُؤجَّرون وعوائلهم يكوّنون حوالى ١٠ بالمئة من سكّان مصر[٢٦]. وخلال مناقشة القانون الرقم ٩٦ في مجلس النواب كان الفلاحون المؤجّرون يوصفون بالكسل وعدم استحقاق الأجور الواطئة، ما يكشف عن التحامل الطبقي وراء التشريع[٢٧].

وقد احتجّ اليساريون وجماعات الفلاحين ضد القانون الرقم ٩٦ في القاهرة والدقهلية[٢٨]، ورفعت عريضة تحمل ٣٥٠ ألف توقيع إلى وزارة الزراعة التي رفضتها، لعدم قناعتها بوجود مثل هذا العدد من المعترضين على القانون[٢٩]. لقد تم إقرار القانون في عهد مبارك، لكن الإعداد له بدأ في عهد أنور السادات الذي بدأ عمليةً اقتصادية باسم «الانفتاح». وقد حكم السادات وجرى تهميش الزراعة والبدء بإلغاء الإصلاحات الزراعية التي قام بها عبد الناصر[٣٠]. وبعد الانفتاح ارتفع الدّين الخارجي لمصر من ٥ بليونات عام ١٩٧٠ إلى ثلاثين بليوناً عام ١٩٨١[٣١]. وقد زاد مبارك من سياسة الانفتاح بعد أن ورث السلطوية من السادات، وفي عام ١٩٩١ وافق على حزمة «سياسات التسوية البنيوية» التي عرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبعبارات لوم مذهبيٍّ فكري واضح، راحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAD) تلقي اللّوم على إجراءات عبد الناصر في الإصلاح الزراعي الذي تسبّب في ضعف الإنتاج الزراعي في عقد ١٩٨٠، دون لوم سياسات السادات في إهمال القطاع الريفي[٣٢]. مثل هذه الإلزامات الإرهابية الفكرية تشوش الوضع الراهن لأهل الريف في مصر. وفي عقابيل القانون الرقم ٩٦ راحت طبقات ملّاكي الأراضي تجني الأرباح من أسعار الأراضي التي ارتفعت في بعض المناطق إلى ٤٠٠ بالمئة، بينما ارتفع ثمن شراء الأرض الزراعية إلى خمسة أضعاف خلال عقدٍ من الزمن[٣٣].

---

(٢٤) Ray Bush, «Politics, Power and Poverty: Twenty Years of Agricultural Reform and Market Liberalisation in Egypt,» *Third World Quarterly*, vol. 28, no. 8 (2007), pp. 1599-1650.

(٢٥) Sandy Tolan and Charlotte Buchen, «Egypt: Food for a Revolution,» Al Jazeera English, 22 December 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/12/20111219143454601107.html>.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Reem Saad, «Egyptian Politics and the Tenancy Law,» in: Ray Bush, ed., *Counter Revolution in the Egyptian Countryside* (London: Zed Books, 2002).

(٢٨) Bush, «Politics, Power and Poverty: Twenty Years of Agricultural Reform and Market Liberalisation in Egypt».

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

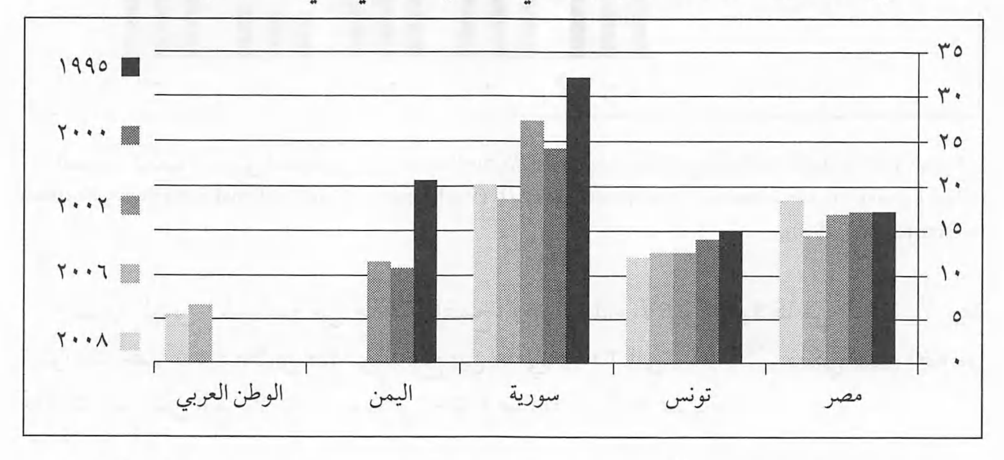
(٣٣) المصدر نفسه.

وتلخيصاً لقول ساسكية ساسان أصبحت الأراضي في مصر أغلى من أرواح الذين ينتجون الغذاء فيها(٣٤). وقد دفع كثيرٌ من فقراء الفلاحين ضرائب على أمل الحصول على قطع الأراضي التي كانوا يستأجرونها قبل صدور القانون، لكن تلك الضرائب المدفوعة أُهملت بعد صدور القانون ولو أن بعض الفلاحين ما زالوا يكافحون من أجل اعتراف الدولة بما دفعوا من أموال والمطالبة بحقهم في تلك الأراضي(٣٥).

وباختصار، فإن الريفيين العرب فقراء ومهمّشون، ومساهمتهم الاقتصادية، على أهميتها (انظر الشكلين الرقمين (٥ ـ ٧ و٥ ـ ٨))، غير معترف بها بشكل كبير.

الشكل الرقم (٥ ـ ٧)

الزراعة، القيمة المضافة (نسبة إجمالي الدخل المحلي) في أقطار عربية مختارة



المصدر: تجميع المؤلفين، استناداً إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. بيانات الوطن العربي من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩.

وكما يظهر من الشكل الرقم (٥ ـ ٨)، فإن حصّة ميزانية الزراعة في الوطن العربي تبلغ ٢,٤ بالمئة وفي مصر تبلغ ٣ بالمئة، ودون ٥ بالمئة عام ١٩٩٥. وفي تونس تبلغ النسبة ٦ بالمئة، وفي سورية ٥,٦ بالمئة، وقد نزلت عن ١٠ بالمئة كانت عليه عام ١٩٩٥. وتشكّل الزراعة ما يقرب من ٢٠ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في اليمن، لكن دولة اليمن لا تنفق سوى ١ بالمئة من مخصّصات المصروفات العامة على الزراعة ووضعية الخدمات في المناطق الريفية تعيسة، والإهمال الحكومي هو الأمر المألوف. وفي أثناء ذلك يتزايد الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، ما يجعل هذه الأقطار تحت رحمة تقلبات الأسواق بشكل متزايد.

---

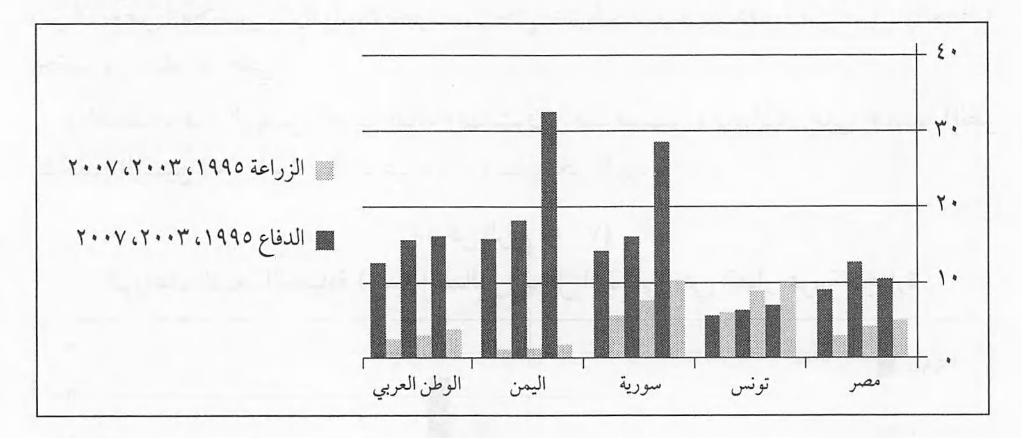
(٣٤) Saskia Sassen, «A Savage Sorting of Winners and Losers: Contemporary Versions of Primitive Accumulation,» *Globalization*, vol. 7, no. 1 (2010), pp. 23-50.

(٣٥) Yasmine Moataz Ahmed, «Farmers Stand up to Former Mubarak Regime Stalwart,» *Egypt Independent*, 6/3/2012, <http://www.egyptindependent.com//news/farmers-stand-former-mubarak-regime-stalwart>.

الشكل الرقم (٥ ـ ٨)

حصة الإنفاق الحكومي في الزراعة والدفاع في أقطار عربية مختارة (١٩٩٥ و٢٠٠٣ و٢٠٠٧)

(النسبة من مجموع الإنفاق)



المصدر: تجميع المؤلفين استناداً إلى: S. Malaiyandi, *A Quick Reference to Statistical Appendix for Statistics of Public Expenditure for Economic Development (SPEED)* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2010).

يستورد اليمن ٩٠ بالمئة من حاجته للقمح، وهو الغذاء الأكثر استهلاكاً في البلاد(٣٦). وقد استوردت مصر عشرة ملايين طنّاً من القمح بين عامي ٢٠١٠ إلى ٢٠١١(٣٧)، ولكي نفهم مضامين هذا التراكم، على المرء أن يغور بعيداً في أحشاء صناعة السياسة العربية.

ثانياً: السيطرة على مجال السياسات

لقد غدا مجال الزراعة العربي قطاع استثمار رأسمالي، يكون وجود المزارعين فيه عرضياً ومصدر إزعاج في الأغلب، ويرى صانعو السياسة أن من الأفضل إدارته بطريقة تجارية صناعية تقوم على فوائد نسبية واقتصادات ذات جدوى. ويجري تحويل دعم الدولة نحو هذه الاستثمارات بوصفها تجلب العملات الصعبة وتساهم في النمو الاقتصادي. والمستثمرون وكبار السياسيين مترابطون عادةً بصلات قربى أو بعلاقات مالية: ومن هذا المنظور يكون المزارع مصدر إزعاج، لذا يجب وضع جميع الأراضي تحت نظام زراعي حديث، مركّز على نطاق واسع، ويحوَّل الفلاحون إلى عمّال زراعيين يعملون بأجور يومية. وتوصف كفاءة العمل في هذا النظام الاقتصادي بأنها «واطئة» ويمكن تحسينها، باستخدام سطوة السوق الذي تُطبِق يدُه الخفية على رقاب الفقراء.

(٣٦) World Food Programme [WFP], 2012.

(٣٧) Food and Agriculture Organization [FAO], «GIEWS Country Briefs: Egypt,» 12 April 2012, <http://www.fao.org/giews/countrybrief/.jsp?code=EGY>.

ولا يمكن الكشف عن هذه الخطة للعلن خشية أن تلهب أو تثير الاحتجاج. لذا يسمح بالكشف عن عملية صناعة سياسة شكلية «أحياناً» لترضية طموحات سياسية فردية. ويوجد تحت ذلك مستوى ثانٍ من العملية السياسية غير مكتوبة ولكنها أكثر قوّةً، تشكّل القطاع الزراعي.وتسيطر على حياة المزارعين. والناس المعنيون مباشرةً من مزارعين ومستهلكين ومواطنين، لا رأيَ لهم في هذه العملية.

والأساس في الحالة الراهنة حيث يكون صغار الفلاحين مرغمين على الاختيار بين تعاسة الأرياف وبين أكواخ المدينة، هو السياسات الاقتصادية المضلّلة. فتطبيق تكامل بين سياسات الأقطار العربية وأنظمتها الزراعية مع نظام الأغذية العالمي قد جرّ إلى نتائج مدمّرة على موارد عيش المزارعين والأمن الغذائي[٣٨]. وكما يعبر حبيب أيوب بأسلوب بارع فإنّ العلامة الفارقة للتحرّرية المحدثة، وهي «التحرّرية والخصخصة ودعم الاستثمار والتكامل مع الأسواق العالمية وتهميش زراعة المواد الغذائية والفلاحين والإفراط في استهلاك المواد والمنافسة غير المتكافئة على الموارد»[٣٩] تشكّل الأساس في نظام الغذاء العالمي. فواجب الزراعة هو المساهمة في التوازن التجاري لدولة الشعب، لا توفير المواد الغذائية ومصادر العيش للفلاحين. وقد أصبح وضع الزراعة في الميزان التجاري هو السبيل إلى قياس الأمن الغذائي. وقد تضاءل الأمن الغذائي ليعني قدرة البلد على شراء المواد الغذائية من الأسواق العالمية. وقد أصبحت الأقطار العربية، مثل غيرها مدفوعة لأخذ دورها في الإنتاج على مدار السنة من الفواكه والأزهار، باستخدام موارد الدولة لدفع الإنتاج الموجّه للتصدير من خلال المزروعات عالية القيمة سريعة التلف[٤٠].

كانت زراعة الخضروات المخصصة للتصدير موضع تمجيد من جانب الوكالات والحكومات، بوصفها السبيل إلى الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من وفرة التقارير التي تشير إلى أن صغار المزارعين لا يستفيدون من هذا النوع من الزراعة[٤١]. فمثلاً تصدر تونس الأزهار في وقت يتناقص فيه إنتاج الغذاء ويهجر صغار الفلاحين مناطقهم الريفية[٤٢]. وكان المنتظر من تلك الأقطار أن تصدِّر مياهها المتناقصة وغيرها من الموارد الطبيعية لقاء أرباح قصيرة المدى. والمنظمات الدولية

---

(٣٨) الأمن الغذائي، حسب التعريف المقبول لدى منظمة الأغذية والزراعة «... يوجد عندما يكون بمقدور جميع الناس في جميع الأوقات الوصول الفعلي والاقتصادي إلى طعام سليم مُغَذٍ كافٍ يؤمّن حاجاتهم الغذائية لحياة ناشطة وصحيّة». انظر: «Food Security,» *Policy Brief*, no. 2 (June 2006), <http://www.fao.org/forestry/13128-0e6f36f27e0091055bec28ebe830f46b3.pdf>.

(٣٩) Habib Ayeb, «L'Afrique du Nord entre dépendance alimentaire et marginalization sociale,» *Kapitalis* (4 June 2012), <http://www.kapitalis.com/afkar-2/10235-lafrique-du-nord-entre-dependance-alimentaire-et-marginalisation-sociale.html>.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) Louise Sarant, «Limits to Development: Q&A with Habib Ayeb, Co-director of «Green Mirage»,» *Egypt Independent*, 3/4/2012, <http://www.egyptindependent.com/node/75044>.

(٤٢) Ayeb, Ibid.

للتنمية مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» تشارك في تشجيع هذا النوع من الزراعة لمصلحة أصحاب المذاقات الرفيعة من المستهلكين في بلاد الشمال[٤٣]. وكان هذا يعني أن الخضروات العضوية والفواكه، المروية بمياه النيل، يسهل الحصول عليها في أوروبا أكثر مما في الأسواق المصرية[٤٤].

يوضح أيوب العلاقات بين سياسة تكثيف الزراعة المرويّة وبين الأمن الغذائي والإفقار الزراعي[٤٥]. وقضيته الأكثر بروزاً هي أن التحرير الاقتصادي كان أحد الدوافع، بل حتى الهدف لأنظمة الريّ الشاملة التي أسستها حكومات الدول بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية في الأقطار العربية؛ لكنّ هذا لم يساعد تونس ومصر والمغرب أو غيرها من الأقطار العربية لبلوغ الأمن الغذائي أو السيادة الغذائية[٤٦]. وقد كشفت احتجاجات الغذاء عام ٢٠٠٨ عن التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية والمواقع الجغرافية بالنسبة إلى بلوغ المستحقات مثل الغذاء والماء والأرض. والبلاد الأكثر تضرراً بأزمات الغذاء عام ٢٠٠٨ تعتمد كذلك على الأسواق العالمية لتحصيل الغذاء. وهذا يشمل جميع المنطقة العربية.

إن تهميش الطبقات العاملة التونسية، إلى جانب الأزمات المالية العالمية قاد إلى احتجاجات شعبية ضد سياسة بن علي سنة ٢٠٠٨ وإذا كانت تلك الاحتجاجات توصف بأنها «بسبب الغذاء» فكانت احتجاجات ٢٠٠٨ حول التمييز الطبقي والحرمان من المستحقات تحت نظام التحرير المحْدث. وقد تركّزت احتجاجات ٢٠٠٨ حول استغلال العمال في شركة الفوسفات الكبرى (في واحدة من أكبر شركات الموارد الطبيعية في تونس)[٤٧]. وقد قامت قوات بن علي الأمنية باحتجاز مئات من أعضاء النقابات، وحكم على إثنين من زعمائهم بالسجن ثماني سنوات. وكانت الدوافع والتنظيم والخطط في احتجاجات ٢٠٠٨ مقدمات لانتفاضة ٢٠١١.

ومثل ذلك حدث في مصر عام ٢٠٠٨ إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٠ بالمئة في الأسواق المحلية. وقد اختفى القمح والأرزّ من الأسواق وأصبح يباع بأسعار أعلى في السوق السوداء[٤٨]. مثلما اختفى كذلك الخبز المدعوم حكومياً، الذي يعتمد عليه كثير من الفقراء في مصر. وقد بقي الناس في عوز للطعام وبعد ثلاثة أسابيع من الاحتجاجات والإضرابات ومقتل ١٥

---

(٤٣) Tolan and Buchen, «Egypt: Food for a Revolution».

(٤٤) Stan Cox, «The Politics of Bread in Egypt,» Al Jazeera English, 10 March 2012, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/03/201237104725536741.html>.

(٤٥) Ayeb, «L'Afrique du Nord entre dépendance alimentaire et marginalization sociale».

(٤٦) السيادة الغذائيّة أساساً هي «حق الناس في تحديد طعامهم وزراعتهم». انظر: Michael Windfuhr and Jennie Jonsén, *Food Sovereignty: Towards Democracy in Localized Food Systems* (Warwickshire, UK: FIAN ITDG Publishing, 2005), <https://practicalaction.org/new-technologies/docs/advocacy/foodsovereignty_fian.pdf>.

(٤٧) Ray Bush, «Food Riots: Poverty, and Protest,» *Journal of Agrarian Change*, vol. 10, no. 1 (January 2010), pp. 119-129.

(٤٨) Ayeb, «L'Afrique du Nord entre dépendance alimentaire et marginalization sociale».

شخصاً في المواجهات مع الشرطة والجيش، قامت الحكومة أخيراً بمواجهة الأزمة بزيادة الأجور والسيطرة على أسعار المواد الغذائية(٤٩).

تم انفصام كبير وعنيف أحياناً بين صناعة الأغذية المدعومة وبين المستثمرين الرأسماليين أو صنّاع السياسات. وغالباً، لا يفهم صنّاع القرار أهمية الزراعة في تزويد المعاش وشبكات الأمن الاقتصادي للمجتمعات الزراعية؛ فالمزارعون نادراً ما يشتركون أو يستشارون في رسم السياسات، ولو أن حياتهم وأجواءهم هي الأكثر تغيراً على الدوام بسبب تغيرات السياسة. والشرخ في هذا الفصام كشف عن نفسه في عدد من مقدمات انتفاضات ٢٠١١. ومصر أحد الأمثلة على ذلك؛ فمنذ إصدار القانون الرقم ٩٦ قتل حوالى ١١٩ شخصاً وأصيب أكثر من ٨٠٠ في العنف المتصل بذلك القانون(٥٠). وغياب الدعم الحكومي لمعاش الزراعيين دفع بالفلاحين المصريين إلى مستويات عالية من الديون، وغالباً ما كان الفلاحون مَدينين للبنك نفسه الذي يبيع الأسمدة في السوق السوداء لتشجيع التقارير التي تتحدث عن قلة المواد الغذائية لكي ترفع الأسعار(٥١).

واليمن مثال صارخ آخر. فبتحريض من البنك الدولي، قامت الحكومة اليمنية بمفردها بقطع الدعم عن المحروقات وغيرها من الضرورات الأساس في عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن حوالى نصف سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر، وأن أغلبية السكان تنفق ٦٠ بالمئة من دخلها على الطعام(٥٢). مثل هذا الإجراء لم يخضع لأي تصويت ضروري في البرلمان ولا يوجد لإصدار قانون. ويعتمد الناس في اليمن على الدعم الحكومي للحصول على الوقود للطبخ والصناعة والزراعة. وقد قابل الاحتجاجات التي نُظّمت جواباً على تلك الإجراءات عنف من الشرطة والجيش(٥٣)، وحسب بعض التقارير الصحافية قتل ٣٦ خلال تلك الاحتجاجات(٥٤) في زمنٍ كان اليمن يتلقى المديح بسبب النمو الفعلي في مجمل الناتج المحلي وانخفاض التضخم(٥٥). ولكن ثمة مؤشرات أخرى تبين أن بعض الناس لم يستطيعوا الوصول إلى مستحقات كافية. ويدور اليمن في وسط أزمة شديدة، فعدد من الأسر التي تعاني العوز للغذاء قد تضاعف بين ٢٠٠٩ و٢٠١١، كما أن سوء التغذية عند الأطفال بلغ حوالى ٥٠ بالمئة(٥٦) وإضافةً إلى ذلك فإن ربع الأسر الزراعية تملك

---

(٤٩) Bush, «Politics, Power and Poverty: Twenty Years of Agricultural Reform and Market Liberalisation in Egypt».

(٥٠) Land Centre for Human Rights, in: Tolan and Buchen, «Egypt: Food for a Revolution».

(٥١) Yasmine Moataz Ahmed, «Ganzouri's Old Projects Back to Haunt Farmers,» *Egypt Independent*, 31/1/2012, <http://www.egyptindependent.com//opinion/ganzouri%E2%80%99s-old-projects-back-haunt-farmers>.

(٥٢) Ali Kadri, «The World Bank in Yemen Prior to the Arab Spring,» *Triple Crisis*, 8/2/2012, <http://triple crisis com/the-world-black-in-Yemen>.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) Brian Whitaker, «36 Die in Riots after Yemen Fuel Price Hikes,» *The Guardian*, 23/7/2005, <http://www.theguardian.com/world/2005/jul/23/yemen.brianwhitaker>.

(٥٥) Kadri, Ibid.

(٥٦) World Food Programme [WFP], 2012.

الأرض التي يفلحونها، ويبقى ٧٥ بالمئة من المزارعين على الفلاحة المستأجرة[٥٧]. والأكثر احتمالاً أن المزارعين دون أرض سيصبحون عمالاً زراعيين في الأجرة وفي اليمن يعني ذلك أنهم حالياً أكثر عرضةً للمعاناة من ارتفاع مستويات عدم الأمن الغذائي[٥٨].

ثالثاً: من المستفيد؟

إذا كانت سياسات القطاع الزراعي لم تنفع المزارعين والعمال الزراعيين فمن الذي استفاد؟ يكمن الجواب في الأسلوب الذي تتبعه الأنظمة المختلفة للتمسك بالسلطة وتوزيع الأرباح على أفراد علاقاتهم الداخلية. مثال على ذلك الشركة المصرية «مزارع دينا» التي أسسها القطاع المشترك لمجموعة عثمان في أواخر عقد ١٩٨٠، وهي شركة استثمارات كانت، حسب آدم هنيّة واحدة من (الشركات التي استفادت من عملية الخصخصة) حسب التسوية البنيوية لصندوق النقد الدولي وحلقة مبارك الخاصة[٥٩]. تستعمل مزارع دينا ١٠٠٠٠ هكتار لإنتاج الخضروات والألبان وتربية الأبقار، وأغلبها للتصدير. وأرباح الصادرات هذه تملأ جيوب كبار ملاكي الأراضي، ثم تجد طريقها إلى صانعي السياسات لضمان دعمهم. ولا يستطيع أصحاب المزارع الصغيرة الوصول إلى السلطة ورأس المال الضروري لغرض الحصول على الدعم للمياه والوقود والتسويق، وهو ما يستطيع عمله كبار ملاكي الأراضي والصناعيين[٦٠]. وهذا ما يقود إلى مستويين اثنين من النظام الزراعي، حيث يتم تصدير الزهور والخضار، بينما كثير من سكان الأرياف والمدن لا يستطيعون زراعة أو شراء الأساسيات مثل اللحوم والخضار. وحالياً في اليمن، تشتري الأسر الريفية ٢٨ بالمئة من طعامها بالدين[٦١].

ومثال سورية يصوّر نتيجة تبني السياسة التحررية المحدثة فبينما كان الادعاء أن تبنّي خطط الخصخصة وفتح الأسواق السورية أمام مستوردات جديدة سيقود إلى نمو اقتصادي في عموم البلاد، أظهرت تلك السياسة نتائج عكسية، في الواقع، في المناطق الريفية. وعندما جاء بشار الأسد إلى الحكم عام ٢٠٠٠ تزايدت وتيرة التحرر المحدثة. وقد أزيحت سوق العقارات وأقيمت ملكية الخاصة ما أدت بالفلاحين إلى مواجهة في ازدياد الأسعار في الأراضي والمواد الأولية[٦٢]. وقّع الأسد اتفاقات التجارة الحرة في أواسط عقد ٢٠٠٠، ما أدى إلى إغراق الأسواق السورية بالمنتوجات والمصنوعات السورية الرخيصة[٦٣]. ففي سورية يعيش حوالى تسعة ملايين من الناس في مناطق ريفية. والزراعة

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) Adam Hanieh, «Egypt's Uprising: Not Just a Question of «Transition»,» *MR Zine* (14 February 2011), <http://mrzine.monthlyreview.org/2011/hanieh140211.html>.

(٦٠) Tolan and Buchen, «Egypt: Food for a Revolution».

(٦١) World Food Programme [WFP], 2012.

(٦٢) Kadri, «The World Bank in Yemen Prior to the Arab Spring».

(٦٣) Yazigi, «Syria's Growing Economic Challenge».

هي النشاط الرئيس في هذه المناطق، التي تستخدم ٥٥ بالمئة من القوى العاملة فيها. وقد شكل هذا القطاع أكثر من ربع الإجمالي المحلي ومجموع القوى العاملة في عام ٢٠٠٤[٦٤]. وقد أضرّت السياسة التحررية المُحدثة بهؤلاء الناس. وأنزلت هذه السياسات مستوى المعيشة، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٣٠ بالمئة ووصلت مستويات الفقر بين ١١ ـ ٣٠ بالمئة[٦٥]. ومع أن الزراعة تشكل قسماً مهماً من إجمالي الناتج المحلّي فإن حجمها قد هبط ١٠ درجات بين ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨[٦٦]. وعندما أدّت السياسات التحررية المحدثة إلى إفقار الداعمين الأولين لحزب البعث، كانت حكومة الأسد تتلقى الاحتفاء لتحريرها الاقتصاد، وبخاصة في تحقيق قطاع البنوك الذي استفادت منه البنوك اللبنانية[٦٧]. ونجد صحيفة الإكونومست تشيد بمنظر السيارات الجديدة والمظاهر الاستهلاكية في شوارع دمشق على أنها من علامات «حياة» جديدة ازدهرت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقطع الدعم من جانب الدولة. وقد ربط محلّلون ماليون هذا التحول في السوق مع دور الأسد في الدبلوماسية والقيادة في المنطقة. وأحد الأسباب التي ذكرت لهذه القوة الجديدة أن اقتصاد سورية لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨ أو بأزمات الغذاء، بسبب انخفاض مستوياتها من الدَّين الخارجي، إذ كان ترتيبها التاسع بين ١٣ قطراً عربياً[٦٨]. ومع ذلك، فإن أسباب هبوط نسبة الديون والاقتصاد المركزي السابق، واحتمال انقلاب في عهد الأسد من السلطوية والرأسمالية قد أُهملت جميعاً[٦٩].

إن فترات الجفاف الطويلة وزيادة أسعار المواد الأولية للزراعة وقطع المساعدات الحكومية للزراعة قد ضاعفت في سوء أحوال الأجواء الريفية[٧٠] وفلاحة صغار الفلاحين لا يمكن استمرارها طويلاً. يبيّن تقرير الأمم المتحدة أن بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف عائلة من ريف الشمال والشرق في سورية قد تحولوا إلى المدن بحثاً عن عمل[٧١]. وإضافةً إلى الهجرة من الأرياف والمدن فإن الرأسمالية التابعة قد أرغمت كثيراً من الفلاحين على البحث عن عمل في المزارع في بلاد أخرى. فمزارع البطاطا في لبنان ومعامل الخمور تعتمد على العمال السوريين[٧٢]، وكثير من العمال نساء

---

(٦٤) International Fund for Agricultural Development [IFAD], *Annual Report 2007*, <https://www.ifad.org/documents/10180/1fa4ece8-5865-4fbf-98b8-a97dbf9d3dab>.

(٦٥) Omar S. Dahi and Yasser Munif, «Revolts in Syria: Tracking the Convergence between Authoritarianism and Neoliberalism,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 47, no. 4 (August 2012), <http://jas.sagepub.com/content/47/4/323>.

(٦٦) Yazigi, «Syria's Growing Economic Challenge».

(٦٧) «Syria: Has it Won?,» *The Economist* (26 November 2009), <http://www.economist.com/node/14984967?story-id=14984967>.

(٦٨) Jumana Al Tamimi, «Syria: An Economy in Transition,» *Gulf News*, 30/3/2010, <http://Gulf news.com/business/features/Syria-an-economy-in-transition-1.604982>.

(٦٩) Dahi and Munif, «Revolts in Syria: Tracking the Convergence between Authoritarianism and Neoliberalism».

(٧٠) «Syria: Over a Million People Affected by Drought,» IRIN, 17 February 2010, <http://www.interviews.org/report.aspx? ReportId= 88139>.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) Lucile Garçon and Rami Zurayk, «Lebanon's Bitter Garden,» *Le Monde diplomatique* (November 2010), <https://mondediplo.com/2010/11/14lebannon>

من عوائل المزارعين الصغار في سورية. فالسياسة التحررية المُحدَثة قد حوّلتهم من مزارعين إلى عمال مياومين مهجّرين، معرّضين للاستغلال ولأنواع من المشاكل الصحية[٧٣].

وقد رُبط تراجع التنمية في سورية بأسباب الانتفاضة السورية[٧٤]؛ فمناطق مثل درعا وداريا والمعضّمية ودوما وحرستا والتلّ وسقبة والرستن وتلبيسة جميعها مناطق كانت تعتمد على الزراعة قبل تحررية القطاع، والاضطرابات الأخيرة زادت في سوء الوضع وقادت إلى نقص في الوقود والأسمدة، ونتج من ذلك أن ٧٠ بالمئة من الأراضي في درعا تعطلت عن الزراعة، كما توقفت الأنشطة الفلاحية في إدلب والغوطة[٧٥].

وفي تقدير حديث لمنظمة الزراعة والتغذية (الفاو) ثمة أربعة ملايين نسمة من نفوس سورية البالغة ٢٢ مليوناً في حالة عدم استقرار غذائي، منهم ٦,٨ مليون بحاجة إلى مساعدات إنسانية[٧٦]. ويقدّر أن القطاع الزراعي في سورية قد خسر ١,٨ بليون دولار منذ بداية الأحداث، وهذا يشمل خسائر للغلال مثل القمح والشعير والزيتون والكرز، إضافة إلى خراب أنظمة الريّ وغيرها من البنى التحتية[٧٧]. وقد أدى تحديث الفلاحة وتحريرها إلى قلة الاستثمار في الفلاحة الأسَرية، وأعاقا إعادة أنظمة الفلاحة وإنتاج الغذاء في سورية. فالناس الأكثر عرضةً لعدم الاستقرار في مصادر الطعام والتغذية في سورية يميلون إلى الاعتماد على الزراعة وتربية المواشي لطعامهم[٧٨]. والفلاحون الذين يهجرون سورية إلى لبنان غالباً ما يحملون مواشيهم معهم لأنها عمادهم الاقتصادي الوحيد، وقد أثر ذلك سلباً في المراعي المحدودة في لبنان[٧٩]. وحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة، فإن ٣٠ بالمئة من أرياف سورية يتهددها عدم استقرار في توافر الطعام إضافة إلى ١,٥ مليون نسمة بحاجة إلى "معونة طعام عاجلة"[٨٠]. وقد بدأ توزيع الأطعمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[٨١]. وحالياً، تقوم منظمة التغذية والزراعة بجمع المبالغ لدعم زراعة الحبوب هذا الخريف[٨٢]. ومن

---

(٧٣) R. Habib, «Health of Farm Workers: A Social Justice Framework,» paper presented at: Workshop on «Agriculture and Food Production in the Shadow of the Arab Oil Economy», Amman - Jordan, January 2012.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) Phil Sands, «Syria's Food Crisis: «The Fuel Goes to Army Tanks, not to Tractors»,» *The National* (19 March 2012), <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/syrias-food-crisis-the-fuel-goes-to-army-tanks-not-farm-tractors>.

(٧٦) «Three Million Syrians Need Food, Crops and Livestock Assistance,» FAO Media Centre (2 August 2012), <http://www.fao.org/news/story/en/item/153731/icode/>, and FAO in Emergencies, «Syria Needs to Produce Food: Agriculture Cannot be an Afterthought,» <http://www.fao/emergencies/crisis/Syria/en>.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) Associated France Press (AFP), «Three Million Syrians Need Food and Farming Aid,» 2 August 2012, <http://www.yourmiddleeast.com/news/three-million-syrians-need-food-and-farming-aid_8551>.

(٧٩) «FAO Calls for Immediate Support to Farmers Affected by Syrian Crisis,» Food and Agriculture Organization (FAO) in Emergencies, 10 June 2013, <http://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories.detail/en/c/177702>.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) «Three Million Syrians Need Food, Crops and Livestock Assistance».

الضروري إيجاد خطة طوارئ وأخرى للمدى البعيد لسياسة غذاء ريفية زراعية تجنباً للاعتماد الكبير على المساعدات الغذائية، التي في حالة العراق، أدّت إلى إلغاء أنظمة الغذاء المحلية(٨٣).

وباختصار فإن الخطط الغذائية والسياسية تقف عثرة في سبيل العدالة الاجتماعية والاستقرار الغذائي والسيادة الغذائية. فهي تخلق اعتماداً على النظام الاقتصادي العالمي بينما تتقوى الروابط بين النخب الحاكمة والأقطار المصدّرة القوية التي تحميها وتغنيها. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما كشفته «ويكيليكس» من أن السفير الأميركي في تونس توسط لدى شاكر المطيري زوج ابنة بن علي، ليدعم سلسلة مطاعم ماكدونالدز للأطعمة السريعة في تونس(٨٤). وتستخدم العلاقات الدبلوماسية كذلك لبلوغ توافق على تعاقدات تجارية ثنائية لدخول منظمة التجارة العالمية والتي سبق أن دخلت فيها كلٌّ من مصر وتونس. وتقوي السياسات الثنائية من الدور والتأثير للمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكلاهما كان معجباً بالتحررية الاقتصادية عند بن علي ومبارك قبل الانقلاب عليهما بعد الانتفاضات.

وفي جميع هذه الأقطار باستثناء سورية التي ينقصها مجتمع مدني منظم أصولياً ثمة محاولات من جانب تعاطي المجتمع المدني للتأثير في السياسات لصالح المزارعين. فالشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية من أجل التنمية قد أصدرت عدداً من الوثائق تحذر فيها من الدخول في منظمة التجارة العالمية وتتوقع اندثاراً أكبر للفلاحة صغيرة الحجم تحت التجارة غير العادلة(٨٥). وثمة حركات مجتمع مدني على المستوى العربي الشامل، مثل حملة المجموعة العربية للحفاظ على البيئة من أجل السيادة الغذائية، وهي نشيطة جداً في المحافل الدولية. وتوجد كذلك جماعات أصغر من الفلاحين ومنتجي الأغذية في كل من تونس ومصر وعدد من الأقطار العربية. لكنها تبقى غير منظمة، وهامشية، وغير قادرة على التأثير في عملية السياسة الفعلية.

رابعاً: مستقبل الإصلاح الزراعي

على الرغم من الاختلافات، فإن جميع الانتفاضات في العالم العربي كانت تعبر عن رغبة في تغيير العلاقة الحالية بين المواطن والدولة. فالناس يريدون دولة تفيد جميع الناس في البلد، لا فئة مختارة. وهؤلاء الذين شاركوا في الانتفاضات يريدون كذلك أن يؤكدوا أنهم هم الذين أوجدوا الدولة، وأنهم لا يعيشون تحت رحمة النخبة والأقوياء.

(٨٣) Ghali Hassan, «Biopiracy and GMOs: The Fate of Iraq's Agriculture,» Global Research (12 December 2005), <http://www.globalresearch.ca/biopiracy-and-gmos-the-fate-of-iraq-s-agriculture/1447>.

(٨٤) Wikileaks Cable, «09tunis 516: Tunisia: Dinner with Sakher El Materi,» <http://213.251.145.96/cable/2009/07/09tunis516.html>.

(٨٥) Kinda Mohamadieh, Joseph Shaw and Julien de France, «The Arab Region and Trade Liberalization Politics,» (Arab NGO Network for Development (ANND), 22 October 2007), <http://cskc.daleel-madani.org/resource/arab-region-and-trade-liberalization-policies>.

وبعد مرور سنتين على الأحداث الثورية في تونس ومصر، يبدو أن الانتفاضات ما تزال بعيدة من النهاية. فأساطين النظام السابق ما تزال متمسكة بالسلطة في تونس ومصر، بينما نجد الولايات المتحدة وغيرها من أصحاب المصالح غير مهتمين أن يجدوا مشاركة ديمقراطية حقيقية في المنطقة[٨٦].

خامساً: تونس بعد بن علي

يطالب الفلاحون التونسيون باستثمارات جديدة في مشاريع الزراعة صغيرة الحجم وإجراءات الصيانة الزراعية التي تحسّن الغلال[٨٧]، وهم يريدون نجاح هذه المساعي في الاستثمار من جانب الدولة.

فالانتخابات في تونس، مثل الانتخابات في مصر، تحولت السلطة فيها إلى الأحزاب الموصوفة بالإسلامية. والتقارير حول مستقبل وجهة السياسات في تونس متنوعة. يرى بعض المعلقين توليفة الأحزاب دليلاً على التقدم، فقد جرى اختيار عدد من النساء للبرلمان التونسي أكبر من الموجود في البلاد الأوروبية[٨٨]؛ فحزب النهضة قد عارض خطابياً سياسات السوق الحرة الخالية من القيود ويقول إنه سيعمل حسب مبادئ (العدالة الاجتماعية)[٨٩]، ولكن بعد فوزهم في الانتخابات توصّلوا إلى اتفاق مؤقت مع الاتحاد التونسي للنقابات التجارية[٩٠]، ولكن عندما قام الاتحاد بمساعدة العمال على تنظيم المزيد من الاضرابات والاحتجاجات ضد المنظمات العمالية الاستغلالية بدأ حزب النهضة بالدعوة إلى اتخاذ إجراءات ضد الاتحاد[٩١]. وقد ذهب أحد السياسيين إلى حد القول إن المضربين هم (أعداء الله)[٩٢]. وبعد الاضرابات استمر العمال في تونس ومصر بالتعرّض إلى أجواء استغلالية دون كبير عون ممّن يرجعون إليه[٩٣].

---

(٨٦) للحصول على أمثلة إقليمية، انظر: WikiLeaks cable 09 STATE 34688 regarding Secretary Clinton's April 7, 2009 meeting, «Secretary Clinton Encouraged Military Intervention in Lebanon's Elections,» <http://wikileaks.org/cable/2009/04/09STATE34688html>; «Geoffrey Feltman Leaks Again,» *Al Akhbar English*, 24/5/2012, <http://English.al-akhbar.com/node/7635>, and «WikiLeaks: Mubarak Advises US to Find «Fair Dictator» for Iraq,» Al Sumaria (1 December 2010), <http://new.alsumaria.tv/news/34778/wikileaks-mubarak-advises-us-to-find-fair-dictator/en>.

(٨٧) Carolyn Lamboley, «Tunisia: Farmers Call to Renewed Support of Conservation Agriculture,» Tunisialive (16 March 2012), <http://www.tunisia-live.net/2012/03/16/tunisian-farmers-call-for-renewed-support-of-conservation-agriculture>.

(٨٨) Intissar Kherigi, «Tunisia: The Calm after The Storm,» Al Jazeera English, 28 November 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/11/2011112894152877351.html>.

(٨٩) Khelil Bouarrouj, «The Arab Revolts: Neoliberalism not Primary Target,» *Al Akhbar English*, 22/9/2011, <http://english.al-akhbar.com/content/arab-revolts-neoliberalism-not-primary-target>.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) Committee for Workers International, «Hands off the UGTT Trade Union,» Socialist World, 24 February 2012, <http://www.socialist world.net/doc/5599>.

(٩٢) Ibid., and Wikileaks Cable, «09tunis 516: Tunisia: Dinner with Sakher El Materi,» <http://213.251.145.96/cable/2009/07/09tunis516.html>.

(٩٣) Associated France Press (AFP), «Food Giant Violating Workers Rights Egypt, Tunisia: Unions,» *Al Akhbar English*, 31/5/2013, <http://English.al-akhbar.com/node/15970>.

سادساً: بعد مبارك ما هو المُخبَّأ لمصر

ليس من المعروف كيف سيتطور اقتصاد مصر السياسي بعد الثورة. ومثال على استمرار إهمال الدولة في المناطق الريفية هو حالة المصانع الكيماوية الجديدة في الفيّوم، المملوكة للدولة. فقد افتتح المجلس العسكري هذه المصانع بعد إزاحة مبارك[٩٤]. وقد ربط الفلاحون بين التلوّث البيئي الحاصل من تلك المصانع وبين تدهور منتجاتهم من الزيتون والنخيل، وهي أكبر صادراتهم من خمسة عشر ألف فدّان من الأراضي الزراعية في المنطقة[٩٥]. وقد تأثّرت المواشي بذلك أيضاً، لأن التلوّث يضر بالأمن الغذائي للعوائل الفلاحية، حيث إن أغلب اللحوم والألبان التي يستهلكها الفلاحون مصدرها ما يملكون من المواشي. لكن حركة شعبية قد ظهرت مؤخراً في الريف حيث يعيش ١٨ مليوناً من الفلاحين. يقوم الفلاحون بتنظيم نقابات مستقلة في مصر. واستمراراً لحركة عمرها ثلاثون سنة، هذه أول مرة تنجح فيها هذه الجهود[٩٦].

وبعد أن أسقطت الانتفاضات مبارك، وبعد فترة قصيرة من حكم المجلس الأعلى للقوات المسلّحة، أصبح الإخوان المسلمون الحزب الأقوى في الموقع السياسي القادر على تغيير اقتصاد مصر. ومع أن الإخوان المسلمين قالوا إنهم لن يغيّروا شيئاً من السياسات الاقتصادية الحالية، فهم كذلك الحزب الأقوى في علاقاته بالمناطق الريفية[٩٧]. وهذا يبين تناقضاً بين خطاباتهم عن العدالة الاجتماعية وبين سياساتهم التحريرية في الاقتصاد. فالإخوان المسلمون والأحزاب المماثلة الأخرى تتلقى دعماً كبيراً في تمويلها من (مجلس التعاون الخليجي) الأمر الذي يدفع الكثيرين إلى الظن أنهم يتبعون جداول أعمال ذلك المجلس (بالتعاون مع الولايات المتحدة)[٩٨]. وهذه الجداول تشمل نظاماً مطواعاً في مصر، وحضوراً فاعلاً للولايات المتحدة في المنطقة وفي فلسطين الجوار.

وفي أثناء رئاسة محمد مرسي بدأ الإخوان المسلمون في قيادة الحكومة المصرية للمرة الأولى. وتشير التقارير إلى أن مصر كانت تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقد ١٩٣٠[٩٩]. فأسعار الأغذية المستوردة في تزايد بموازاة المواد الأولية المطلوبة لإنتاج الأغذية المحلية[١٠٠]. يشير منهاج الغذاء

---

(٩٤) Ahmed Zaki Osman, «Military-Owned Factories Threaten Farmers' Livelihoods in Fayoum,» *Egypt Independent*, 21/12/2011, <http://www.egyptindependent.com/news/military-owned-factories-threaten-farmers-livelihoods-fayoum>.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) Jano Charbel, «Egypt's Farmers Ready for Independent Organizing,» *Egypt Independent*, 23/6/2011, <http://www.egyptindependent.com/news/egypts-farmers-ready-independent-organizing>.

(٩٧) «Adam Hanieh: «The Arab Revolutions are not Over,» Interviewed by Farooq Sulehria, *International Journal of Socialist Renewal* (3 February 2012), <http://links.org.au/node/2722>.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) Patrick Kingsley, «Egypt Suffering Worse Economic Crisis since 1930s,» *The Guardian*, 16/5/2013, <http://www.guardian.co.uk/world/2013/may/16/egypt-worst-economic-crisis-1930s>.

(١٠٠) المصدر نفسه.

العالمي إلى زيادة في عدم الاستقرار الغذائي، مع أنهم وجدوا أن جذور عدم الاستقرار تكمن في تعقّد الأزمات منذ عام ٢٠٠٥[١٠١]. إن فقراء المدن لا يستطيعون شراء الطعام بسبب التضخم في الأسعار وفقراء الفلاحين في الأرياف لا يستطيعون بيع منتجاتهم وتحقيق شيء من الربح، وفي الوقت نفسه نجد الحكومة المصرية واقعة تحت ضغط دعم وقود الدّيزل للمدن والأرياف. وفي الوقت نفسه كذلك تسير نحو الفشل في المفاوضات بين مصر وإثيوبيا حول المشاركة في مصادر مياه نهر النيل[١٠٢]. ولا شك في أن تزايد الضغط على المياه سيجعل الاستقرار الغذائي في مصر في وضع حرج.

ولكن الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس قد عملا جهدهما لتطمين الولايات المتحدة وأوروبا بأنهما سيتبنّيان رأسمالية السوق الحرة. وفي عدد من دورية العلوم السياسية يشير فواز جرجس أن خيرَت الشّاطر، مدير المنتدى الاقتصادي للإخوان المسلمين، قد اجتمع مع صندوق النقد الدولي لكي تقدم مصر طلباً جديداً بمبلغ ٣,٢ بليون دولار، كما يشير إلى أن مصر وتونس تريدان الإبلاغ برسالة واضحة مفادها (الإسلام ـ مناسب ـ للتجارة)[١٠٣].

خاتمة

من الواضح أن استمرار التهميش السياسي والاقتصادي والبيئي واستغلال المناطق الريفية في المنطقة العربية قد دفع بأهل الريف إلى الفقر وعدم الاستقرار الغذائي. فمن دون الوصول إلى الموارد وإمكانات صناعة القرار، ليس أمام المزارعين الريفيين سوى تنظيم أنفسهم والاحتجاج على أنظمة الدولة المستمرة في إهمال معاش الريفيين وتركه تحت رحمة السوق الحرة. فالسوق الحرة لم تتعامل بشكل عادل، بل إنها تميل من خلال علاقات سياسية نحو تفضيل النخب المؤثرة فمن أجل حل مشكلة البطالة وعدم الاستقرار الغذائي للحصول على الأغذية، يجب تجربة أفكار ابتداعية. ودعم صغار المزارعين يجب ألّا يقتصر على تقليص الفقر. الشعوب تستثمر كثيراً في بناء الجيوش لحماية «أمنها الوطني»، فلماذا لا تستثمر في دعم صغار الفلاحين. فهناك الواقفون في الخطوط الأمامية من الصراع في الأمن الغذائي، وهم كذلك ناشطون في حماية الأمن للدولة.

إن الاستثمار العام في الزراعة من جانب دولة فاعلة ضروري لتغيير عقود من الإهمال والتهميش ودعم الزراعة إلى جانب الصحة والتعليم في المناطق الريفية يؤدي كذلك إلى زيادة الفرص أمام

(١٠١) Louisa Loveluck, «Egypt's Gathering Economic Gloom Leaves Millions Facing Food Shortages,» *The Guardian*, 6/6/2013, <http://www.guardian.co.uk/global-development/2013/jun/06/Egypt-economic-gloom-food-shortages>.

(١٠٢) Reuters, «Ethiopia Dismisses Egypt's «Psychological Warfare» on Dam,» *Egypt Independent*, 13/6/2013, <http://www.egypt independent.com/news/ethiopia-dismisses-egypts-psychological-warfare-dam>.

(١٠٣) Fawaz Gerges, «The Islamist Moment: From Islamic State to Civil Islam?,» *Political Science Quarterly*, vol. 128, no. 3 (Fall 2013).

الناس. وكما كتب محمد بورنغ مؤخراً، «فإن مناهج الإصلاح الاقتصادي «في المنطقة العربية» يجب أن تُعطي الأولوية فيه إلى التنمية الزراعية والريفية»[١٠٤]. فالانتفاضات في المنطقة العربية عليها أن تؤدي إلى نوع من إعادة توزيع المواد والأموال المتراكمة[١٠٥].

ولجعل هذا الاستثمار العام ممكناً، يجب التوصل إلى تكامل عربي جديد. فعوائد النفط كما أشار علي قادري في الفصل الرابع من هذا الكتاب يمكن أن تموّل فرص التنمية المحلية بدلاً من أن تتحمّلها طبقات النخبة في الاستثمارات الأجنبية. ففي مجال الزراعة يمكن لعوائد النفط أن تُستثمر بسهولة لمصلحة الفلاحين من السودان إلى سورية، لا أن تحوّل إلى استثمارات أجنبية، كالموانئ مثلاً. ولبّ المشكلة أن مصادر النفط في المنطقة ينظر إليها على أنها نفط أمريكي «تحت رمال عربية»[١٠٦]. تمثل هذه العلاقة إنكار السيادة على المصادر، وهي من علامات نقص التنمية وتخلي عن الدول الفاعلة من جانب الحكام المستبدّين في الوطن العربي.

وأحد الأسس الممكنة لمثل هذا التكامل على غير المتوقع هو تعريف الأمن الغذائي (المنظمة العربية للتنمية الزارعية). فبتركيزها على التعاون الإقليمي، «إدراك أهمية القطاع الزراعي ضمن الاقتصاد العربي» والإنتاج المحلي والتغذية الصحية لجميع المواطنين في الأمة العربية، تقترب المنظمة من مفهوم السيادة الغذائية أكثر من كثير من التعريفات الأخرى للأمن الغذائي[١٠٧]؛ فالسيادة الغذائية «شرط مسبق»[١٠٨] للأمن الغذائي وهو أساساً الحق في صنع القرارات حول التنمية القائمة على حاجات الناس والسياق المحدِّد لأنظمتهم الزراعية، وهو أمر طالما حُجِب عن أغلبية الناس في الوطن العربي.

والتكامل العربي العادل يجب أن يعالج كذلك المصروفات الكبيرة على استيراد الأغذية. وحتى مع إعادة تسعير الزراعة لن تكون الأقطار العربية مكتفية ذاتياً. والاحتمال الكبير أنها ستستمر في استيراد مقادير كبيرة من المواد الغذائية الأساس. ومع ذلك فإن المنطقة العربية لم تستخدم جميع مصاريفها على استيراد الأغذية وسيلة لطلب أسعار تفضيلية في السوق العالمي. ومع أن الوطن العربي قد يكون معتمداً على المستوردات الغذائية، فإن نظام الأغذية العالمي يعتمد كذلك على السوق العربية الكبيرة لجني الأرباح.

---

(١٠٤) Mohammad Pournik, «Por un crecimiento inclusive en la region arabe,» *Afkar* (April 2012), <http://www.afkar-ideas.com/fr/2012/04/por-un-cercimiento-inclusivo-en-la-region-arabe>.

(١٠٥) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٠٦) Committee for Workers International, «Hands off the UGTT Trade Union».

(١٠٧) تعريف «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» هو مساعدة الأقطار الأعضاء في تنمية وتحسين قطاعهم الزراعي. وعلى المستوى الإقليمي، على المنظمة تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء في القطّاع الزراعي بهدف الوصول الى اتحاد اقتصادي عربي متكامل واكتفاء غذائي ذاتي . انظر: <http://www.aoad.org/about_en.htm>.

(١٠٨) «Food Sovereignty: The future without Hunger,» Via Campesina, 11-17 November 1996.

كانت الانتفاضات العربية دوماً حول أكثر من أسعار الأغذية وفرص العمل. فالفقر في الريف عامل مُهمّ لفهم الأسباب. إذ إن القضية الزراعية العربية تجمع مسائل إدارة الموارد الطبيعية ووسائل العيش الاقتصادية والأمن الغذائي وكان أهل الريف يكافحون طويلاً للاعتراف بهذه المسائل. وكان لكفاحهم دور مُهمّ خلال التاريخ، كما في الاحتجاجات الأخيرة والتجمعات الاقتصادية السياسية والتنظيمات في المنطقة العربية. والانفصال بين صانعي السياسة والشعب مستمر في التوسع، والانتفاضات أبعد ما تكون عن نهايتها، والحاجة إلى السيادة الغذائية تزداد إلحاحاً. فهمُ الأسس الزراعية للاحتجاجات الاجتماعية والانشقاقات، جوهري لفهم الانتفاضات العربية الراهنة ولكشف السياسات المتصارعة في المنطقة.

القسم الثاني

جوانب موضوعات ومقارنات

الفصل السادس

سياسة المقاومة والانتفاضات العربية

تشارلز تريب

ملخّص

ينظر هذا الفصل إلى انتفاضات ٢٠١١ بوصفها أعمال مقاومة جماهيرية ضد الاستحواذ على الموارد والمجالات العامة. فقد كانت تلك الانتفاضات احتجاجات على القوة التي استخدمت لعقود للنيل من الشعب واستعباده، أولئك الذين كانوا في السابق مواطنين شكلاً، في تلك الدول، لكنهم كانوا في الواقع محرومين من حقوق المواطنة. لذا فإن هذا الفصل يركّز على مركزيّة المجال العام، الذي كانت طريقة احتلاله قد أظهرت الجمهور إلى الوجود بوصفه قوة سياسية فاعلة.

وفي تمثيل هذه المشروعات المركّبة من المقاومة على امتداد المنطقة يبرز مظهران: **الأول**، هو الجانب التطبيقي لهذه السياسة. والثاني هو طريقة المقاومة في ملاحقة مسارب القوة الدقيقة نفسها، وهو ما أربك سلطات الدولة. وبالطبع، فإن التجمّع للتعبير عن مطلب مشترك لإسقاط النظام لم يكن ينطوي على تماثل في الرأي عمّن يجب أن يحلّ محلّه. في بعض الأقطار، هنا بدأت بعض خطوط التصدّع بالظهور، لأن بعض المشاركين في الانتفاضة استصعبوا تعدّدية الأدوار لدى جمهور الناشطين. ومثل ذلك كانت الحاجة إلى تنظيم الجمهور لضمان تقوية أصيلة للمشاركين قد أظهرت، هي الأخرى، مجالاً، للمنافسة. وليس من غير الممكن التغلب على كلتا الصعوبتين، لكن الاحتفاظ بالمجالات ـ واقعياً وتنظيمياً وتخيّليّاً ـ وإبقاءها للجمهور ومفتوحة للجميع، هو الذي سيقرر إن كانت الانتفاضات العربية قد حرّكت عملياتٍ سوف تحوّل السياسة فعلاً للمنطقة أمام الجيل.

مقدمة

ربما كانت أبرز ظاهرة في انتفاضات ٢٠١١ هو مشهد وصوت مئات الألوف من البشر، تجمّعوا في المدن والحواضر على امتداد الشرق الأوسط، يطالبون بإسقاط الأنظمة التي تحكّمت بهم لزمان طويل. كان هذا هو الذي منح الشجاعة لنظرائهم المواطنين ولمواطني الأقطار المجاورة. وفي الوقت نفسه، كان هذا ما أدخل الرعب إلى قلوب الأنظمة، وتسبب في تشوش واضطراب بين أعوانهم الأجانب. ومن بعض الوجوه يمكن القول إن هذه الانتفاضات الجماهيرية كانت أوضح علامة على تبخّر هيبة الدولة، التي رعاها لزمان طويل أولئك الذين أطبقوا على السلطة واحتفظوا بها في الشرق الأوسط بعد زوال عهد الاستعمار الأجنبي. والأكثر أهمية أن هذه التظاهرات الجماهيرية قد أكّدت بشكل رائع قوة تحرّك الجماهير ضد السلطة البالية للأنظمة السلطوية. وقد لا يكون من المبالغة القول إن المشهد نفسه ساعد على إبراز «هيبة الشعب».

لهذا السبب، يكون من المناسب التأمّل في الانتفاضات في العالم العربي في سياق سياسة المقاومة. وهذا يأخذ التحليل إلى أبعَد من التركيز على الانشقاق أو صراعات السياسات المختلفة، ولو أن هذا يصبّ في حركات المقاومة الكبرى. والأكثر أهمية أن مثل هذا الإطار يوسّع ويعمّق فهمنا للعمليات الفاعلة في عام ٢٠١١. فتحريك مئات الألوف من البشر على امتداد المنطقة قد حدث في سياقات محددة في كل دولة، حيث تطورت الانتفاضات، متّبعة مسالك تختلف من بعضها بقدر ما تختلف آليّات القوة من بلد إلى آخر. ولكن، على امتداد الشرق الأوسط، كان ثمة دافع مشترك لمقاومة كثير من إساءات السلطة من جانب فئات شرسة من الأفراد، واستبعاداتها الممنهَجة للقسم الأكبر من السكان.

لذلك، فانتفاضات ٢٠١١ كانت أعمال مقاومة جماهيرية ضد استملاك الموارد العامة والمجالات العامة، إضافة إلى كونها احتجاجات ضد القوة التي كانت تستعمل بشراسة للدفاع عن هذا الإذلال والإبعاد للجمهور. فالوحشية المُمَنهَجَة والاحتقار الذي أظهرته الشرطة وقوات الأمن التي دأبَت على التجاوز على حقوق المواطنين وكرامتهم شكّلت المحرّك والهدف لتلك الانتفاضات. كان الناس يحاربون ضد الأنظمة التي طالما عرّضتهم لهذا العنف، بإيقاعهم في شراك قوانين وتعليمات تافهة، بهدف إخضاعهم واستغلالهم. والطبيعة الاعتباطية في تطبيق تلك القواعد كانت جزءاً من نظام السلطة نفسه. لم يكن الناس منتفضين ضد إهانات الحياة اليومية وحسب، بل ضدّ أنظمة القوة التي كانت جزءاً مكمِّلاً منها هذه المواجهات العنيفة المهينة. وفي الانتفاضات كان الناس كذلك يرفضون الأساطير التي تجاوزت الحدود حول الكرَم الأبوي الذي طالما كان قيد الاستعمال لتسويغ أساليب السلطة الغاشمة هذه. وفي مصطلحات تختلف قليلاً، حسب البلد المعنيّ، كانت هذه الأساطير شديدة التشابه، تصوّر رئيس الدولة أنه الضامن الوحيد للاستقرار،

والمجسّد الأول للدولة والأمّة. ومن بعض الوجوه، كان هذا ذروة فعل الاستحواذ؛ فقد أخذ الزعيم المجتمع بأكمله تحت عباءته، كاشفاً عن مشروع الهيمنة في اللبّ من السلطة.

كان هذا هو الذي تكشّف بشكل هائل في عام ٢٠١١، لكن الأرضية كانت قد تهيأت منذ زمان بعيد. والواقع أن سياسة المقاومة كان يجري الإعداد لها منذ سنوات طويلة قبل الإطاحة أولاً بزين العابدين بن علي في تونس، ثم بزعماء مصر وليبيا واليمن. فمقياس الانتفاضات عام ٢٠١١، وكثافتها واستمرار قوّتها، إلى جانب نتائجها المثيرة كانت، بالطبع، غير مسبوقة، ولكن كانت قد سبقتها سنوات من التجاوزات الهادئة، دون مقاومة تضارعها هدوءاً. وأحياناً، كما في حالة الاضطرابات التي اجتاحت شمال أفريقيا في عقد ١٩٨٠، أو الإضرابات والاعتصامات التي أصبحت متكرّرة في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتّخذت هذه الأنشطة أشكالاً عادت للظهور عام ٢٠١١ على نطاق أوسع. وكان مخزون تلك الأنشطة معروفاً وراسخاً. وفي بعض الأحوال، كان المشاركون هم الأشخاص أنفسهم، الذين حملوا معهم ذكريات التحدّي وما يمكن أن تتخذّه من أشكال. وحقيقة أن الانتفاضات السابقة قد حرّكت وتراً قوياً في الخيال الشعبي على امتداد المنطقة يشير إلى الاستعدادات الكثيرة التي سبقت تلك الانتفاضة[1].

لم يكن ذلك تحضيراً تآمرياً تعاونياً منظّماً كما ادّعت الأنظمة المحاصَرة. بل على النقيض من ذلك، ومن المفارقة الساخرة، كانت الأنظمة نفسها مسؤولة عن إيجاد الظروف لسقوطها بالذات، إذ كانت، عبر السنين، تتصرف بشكل جعلها تبدو أنها قد سقطت، في أذهان الكثيرين. ولم يعد تمسّكها بالسلطة يسنده حتى اليسير من القوة، حسبما كانت ترى الأغلبية من السكان. وعوضاً من ذلك، تكشّفت طبيعة سيادة تلك الأنظمة على حقيقتها: «هيبة الدولة» حلّ محلّها، عبر السنين، «خوف النظام». فالعلاقة بين الحاكم والشعب أصبحت آلية، أداتيّة، وخارجية عملياً. ولم تعُد علاقة مقبولة ذاتياً عند الشعب الخاضع، ولذا لم تعُد صورة هَيمنة، كما سبق لها أن تكون. وعندما انطلقت صيحة «مفيش خوف، بعد النهار ده مفيش خوف»[2] انتهت اللعبة ـ أو في الأقل وضعت الحكومات أمام خيارين: إما تقديم تنازلات، أو استعمال العنف الشديد على أمل إعادة نظام الخوف، في الأقل. وبهذا المعنى أظهرت الانتفاضات استمرار سياسات المقاومة. وكانت تلك مقاومة ضدّ ما آلت إليه الدولة عبر السنين، في مجال القوة الغاشمة، واستحواذها على الخير العام لمصلحة القلّة، واستبعاد الأغلبية تحت صورةٍ «شعبية» أو «وطنية» مخالفة تماماً للواقع الذي تعرفه ملايين المواطنين حق المعرفة.

---

(١) انظر على سبيل المثال، المقالة المتنبّئة عن حركة استرداد الساحات العامة التي كانت مستمرة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين: Wael Salah Fahmi, «‹‹Bloggers›› Street Movement and the Right to the City: (Re) claiming Cairo's Real and Virtual «Spaces of Freedom»,» *Environment and Urbanization*, vol. 21, no. 1 (April 2009), pp. 98-107.

(٢) Lina Sinjab, «Middle East Unrest: Silence Broken in Syria,» Dara'a - Syria, 19 March 2011, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12794882> (accessed 7 February 2012).

أولاً: تأطير سياسة مقاومة

من داخل إطار سياسة مقاومة يبرز العديد من خصائص انتفاضات ٢٠١١. وقد كانت تلك الخصائص جزءاً من نظام مفروض من جانب الأنظمة الحاكمة، لكنها قد قُلِبت ببراعة، بجهود مئات الألوف من المواطنين، إلى قوة دفع هائلة. وعلى الخصوص، وعبر عدد من الأقطار المختلفة، وفي مختلف البلدات والحواضر، برز عاملان متصلان لتحدّي الحكم الفردي، ومن ثم لإسقاطه؛ في الأقل في تونس ومصر وليبيا واليمن. العامل الأول، هو مركزية المجال العام، شديد الظهور في التظاهرات والإشغالات في شارع بورقيبة في تونس، وميدان قايد إبراهيم في الإسكندرية، وميدان التحرير في القاهرة، وميدان الأربعين في السويس، وساحة التغيير في صنعاء، ودوّار اللؤلؤة في المنامة. كانت هذه الساحات جسدياً ورمزياً مركزية بالنسبة إلى تنظيم المقاومة ضد القوة في مهاجمة مواطني هذه الأقطار. والمجال أو الساحة بهذا المعنى ليست محض ميدان تستهلك فيه القوة نفسها. بل إنها كانت مكوّناً رئيساً لممارسة القوة. جسدياً، يمكن النظر إلى ذلك على أنه ترويض قسري في الأغلب للجسم ولسلوك الموضوع. خيالياً، تمثل الساحات أهميتها في استعمالها لتشكيل الطرق التي ينظر إلى السلطة من خلالها[٣]. ولكن في الوقت نفسه، كان بوسع تلك الساحات أن تكون ـ وقد كانت بالفعل خلال عام ٢٠١١ ـ مركزاً للمقاومة المنظّمة والمصممة من جانب أولئك الذين كانوا يتحدّون الأنظمة على امتداد المنطقة.

كان المتظاهرون هم الذين حوّلوا تلك الساحات من مواقع انتظام إلى مواقع اضطراب في الظاهر. فقد رفضوا التسلسل السلطوي الذي كان قد أقامه ويدعمه النظام السلطوي. ولكن، في ميدان التحرير ودوّار اللؤلؤة وساحة التغيير في صنعاء لم يكن ذلك الاضطراب من النوع المدمّر الذي وُجّهت قوات الأمن لإخماده. ولكن على النقيض من ذلك، وهو مما أثار حَنَق أصحاب السلطة، كان اضطراباً أوجد نوعاً من النظام، يقترح طرقاً أخرى لتنظيم العالم، ورؤى أخرى لمجتمع وعلاقات سياسية، ترفض ثوابت الدولة الأبوية المتفرّدة بالحكم. وقد كان هذا يعود في أغلبه إلى خيال ورؤية الناس الذين قاموا بإشغال تلك الساحات وبالتظاهرات. فقد حملوا معهم أفكارهم الفردية، وأصواتهم، وآمالهم ووجدوا هدفاً مشتركاً مع نظرائهم من المتظاهرين، يردّدون هموم الآخرين، ويوفّرون المساحة لمناقشة البدائل الفنية والتربوية والسياسية[٤].

والأكثر من ذلك، ومن خلال أفعالهم الفردية وتصميمهم على التجمّع معاً، مدفوعين برؤى مختلفة لكن متّحدين بغاية مشتركة ضد السلطويين، استطاعوا أن يُبرزوا الجمهور إلى الوجود،

---

(٣) Henri Lefebvre, *The Production of Space*, translated by Donald Nicholson-Smith (Oxford: Blackwell Publishers, 2000), and Ash Amin, «Collective Culture and Urban Public Space,» *City*, vol. 12, no. 1 (2008), pp. 5-16.

(٤) Karima Khalil, *Messages from Tahrir* (Cairo: American University in Cairo Press, 2011).

وفيلم «ليس للكرامة جدران»، إخراج سارة إسحاق (٢٠١١)، <http://karamahasnowalls.com> (accessed 15 February 2012).

لا كمحض فكرة، بل كقوة سياسية فاعلة[٥]. فبعد طول إساءة استعماله تسميةً، والإساءة إليه بعدّه كتلةً من المواطنين، أصبح الجمهور الآن يعيد تشكيل نفسه بطريقة استطاعت التخلص من قبضة ما يدعى بالسلطات «العامة». وغدا هؤلاء الآن هم المحاصرون، بوصفهم حكّاماً مُتفرِّدين، أو كما صوّرتهم قطعة من فنون الشارع في القاهرة فأسبغت عليهم صفة «حبايب الريّس»[٦]. فبعد أن كانوا لزمن طويل يملكون حق فرض واستعمال قوّتهم لتحديد الوصول إلى الساحات العامة، أصبحوا الآن في مواجهة جمهور أعاد تكوين نفسه وبدأ بفرض مطالبه الخاصة.

وهكذا نجد سياسة المقاومة في الانتفاضات العربية تتخذ شكل جمهور فاعل، يعيد استملاك المجال العام؛ وهو العامل المهم الثاني. وقد حدث هذا في عدد من الأقطار حيث لم يكن لمثل هذه القوة السياسية كبير وجود حتى تلك اللحظة، ولا مجال تتطور فيه ولا صدى بين كثير من السكان. ولكن، مع انتفاضات ٢٠١١ تزايد عدد الناس الذين انضموا شخصياً في أعمال جماعية مختلفة ضد الأنظمة السائدة. فقد جاءوا معاً للعمل مع آخرين، ربما ما كانوا يعرفونهم، من أجل إزاحة جهاز قوة، لا محض شخص المستبدّ. وكانوا بذلك يبطلون الدعوى التي كان يروّج لها أصحاب السلطة على امتداد المنطقة (وما وراءها) بأن النظام يعلم خيراً من غيره مصالح الأمّة الحقيقية وله الحق في امتلاك القوّة للدفاع عن تلك المصالح وتحقيقها. وبتجمّعهم والعمل بتناسق، ولنفس الهدف السياسي، أصبح السكّان مواطنين، وبوصفهم مواطنين أكّدوا حقوقهم الفردية والحقوق الجماعية للجمهور في الحريات والموارد التي كانوا محرومين منها منذ زمن طويل[٧].

ومن خلال ذلك برزت ظاهرتان بشكل واضح جعلت المقاومة شديدة التأثير: أولها الجانب التطبيقي للسياسة؛ والثانية هي الطريقة التي لاحقت بها الأنماط الدقيقة للسلطة نفسها، ومواجهة سيل الأوامر باستعمال القنوات نفسها لإرباك سلطات الدولة. فالمعارك المستمرة لاحتلال الساحات، والرفض الواضح لنظام مفروض، كان القصد منهما إشراك جماهير منوّعة. فالمواقع، والتحدي الواضح والشعارات والأناشيد والإعلانات المرفوعة ـ إضافة إلى الأعداد المشاركة ـ كان المقصود منها إقناع مواطنيهم بحجم الاحتجاجات المتزايدة، وتشجيعهم على الانضمام والتحرك تحت الرايات نفسها.

---

(٥) Dan Hind, *The Return of the Public* (London: Verso, 2010), pp. 44-47 and 201-203.

(٦) كانت هذه صورة جدارية معبّرة في الزمالك من عمل «جنزير» بعنوان: «الشعب يريد إسقاط حبايب الريس»، تصوّر أحمد عز (شخصية مؤثرة وزعيماً في الحزب الوطني الديمقراطي) والمشير طنطاوي (غمزة للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة)، وصفوت الشريف (رئيس مجلس الشورى سابقاً) حول مبارك الرئيس السابق، وقلوب صغيرة تتطاير في الهواء حولهم وبينهم. انظر: <http://ganzeer.blogspot.co.uk/2011/03/mubarak-posse-love.html> (accessed 2 February 2012).

(٧) Clive Barnett and Murray Low, eds., *Spaces of Democracy: Geographical Perspectives on Citizenship, Participation and Representation* (London: Sage Publications, 2004).

وقد كانت تلك الإجراءات كذلك، بالطبع، تهدف إلى إفهام الرئيس والحلقة الداخلية في النظام، مدى قوة الجمهور المتحفّز وعبث محاولات قوات الأمن إخمادها، أو منعها أو إعاقة زخمها. وفي تونس ومصر واليمن وليبيا، بلغت هذه الإجراءات أثرها المطلوب في زعزعة ثقة الحلقة الداخلية، الأمر الذي أدّى إلى تصدّعات في أجهزة السلطة ثم إلى سقوط المستبدّين. ولكن أثناء تصعيد تلك العمليات الجماهيرية، كان ثمة مراقبون في الخارج، من المنطقة ومن بين القوى العظمى التي طالما كانت الداعم الأساس للمستبدِّين، وغالباً ضد شعبهم بالذات. وكما أظهرت الأمثلة في اليمن وسورية، كان التوقيت والنتائج شديدة الاختلاف، لكن إجراءات المقاومة كانت غير بعيدة من الملاحظة.

ويعادل ذلك في الأهمية الجانب التأسيسي لسياسة الأداء. وهذا يذهب إلى أبعد من عرض أساليب الأداء، مهما كانت قوّتها، بوصفها نمطاً من التواصل السياسي. فهي بدور الأداء في تكوين الذات[٨]. وبالفعل، كان هذا يحدث عبر البلدات والمدن في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١١؛ في مئات الألوف كان الناس يكتشفون الجدَّة والقوة في القيام بدور الجمهور. فكانوا يراقبون باهتمام الطرق التي يتجمع بها الأفراد والجماعات ليتشكّلوا في جسد ذي قوة، له حقوق، يستعمل هذه القوة واكتشاف الذات هذا لإعادة استملاك السلطة التي كانت لزمان طويل في أيدي أصحاب السلطة في الدولة وحدهم. فبالقيام بدور الجمهور لأيام وأسابيع وشهور من الانتفاضات، كان التونسيون والمصريون والليبيون والبحرينيون يؤسسون نظاماً مناهضاً لنظام المستبدّين. كان المواطنون يستخدمون المجال العام لفرض قوّتهم الخاصة وسلطتهم الخاصة. لذا كانت الفرص الأدائية للمقاومة تشكل ظاهرة ومحركاً لنوع جديد من الفاعل السياسي، تتحدى النظام القديم وتتمسّك بالوعد بتصريف جديد للسلطة[٩].

وفي هذا المسار، غدت المقاومة أشدّ تأثيراً عن طريق المعرفة الحميمة للمشاركين بالوسائل التي تعمل بها السلطة، مما يصلها عبر القنوات الدقيقة التي حملتها إليهم ـ والترتيب الذي تمثله ـ وإلى الحياة اليومية للناس، جعلتهم على ما هم عليه، ونظرياً أوجدت الرعايا المروّضين بما يناسب نسق الدولة[١٠]. ومع أنواع الأداء المُربكة المرتبطة بانتفاضات ٢٠١١ جاءت الفرصة لعكس طبيعة العلاقة. فالاضطرابات من النوع الذي شهدته الشوارع والساحات العامة والمصانع ومواقع التعليم، أصبحت طريقة اشتباك وإرباك نظام السلطة نفسه. وكان ذلك أكثر من سيطرة تقنيّة على الإجراءات المعاكسة التي جعلت رقابة الدولة واتصالاتها أقل تأثيراً بكثير من رسائل الجمهور الإلكترونية

---

(٨) Judith Butler, «Bodies in Alliance and the Politics of the Street,» Lecture in Venice, European Institute for Progressive Cultural Policies, 7 September 2011, <http://www.eipcp.net/transversal/1011/Butler/en> (accessed 24 May 2012).

(٩) Elzbieta Matynia, *Performative Democracy* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2009).

(١٠) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (London: Penguin, 1991), and C. Fred Alford, «What Would It Matter If Everything Foucault Said about Prison Were Wrong?,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 1 (February 2000), pp. 138-142.

والصور والرسائل النصية التي غدت ميسورة في القرن الحادي والعشرين. بل إن ذلك قد صدر عن بنية الرعية المروّضة ذاتها، والطرق التي اتّبعتها سياسة المقاومة، وحافظت عليها طوال الزمن، ما حوّل النظام الذي كان يهدف إلى صنع الخنوع ليصبح الأساس لدستور عام للمقاومة.

ومن هذه الناحية، لذلك، أصبحت ضروب الأداء ذات معنى للناس؛ فقد أنتج العداءُ العام للسلطة الغاشمة رعيّةً مقاومة. وقد اتضح ذلك ليس في الفورية وسرعة انتقال الشعارات والأغاني والأناشيد المستعملة من قطر إلى آخر، ويكون لها الصدى والقوة كلاهما، بل بما أصبح الآن طبيعة «اللازعيم» في الانتفاضات. فمن تونس إلى اليمن، كانت الصفة المميِّزة لانتفاضات ٢٠١١ أنها لم تكن موجّهة بقيادة، قدر ما كانت متناسقة باتحاد غير مُحكم بين أفراد وروابط وتجمعات غير نظامية. والأحزاب السياسية والمنظمات الأكثر رسوخاً انضمّت لاحقاً عندما تطورت الانتفاضات، وحتى عند ذلك لم تستطع بلوغ الأولوية من النوع الذي كان متوقعاً، في ثورات أكثر تقليدية ضد السلطة القائمة. بل على الضد من ذلك، حدث كما لو أن المسارب الدقيقة التي كانت تحمل مسار السلطة والترويض قد انعكس اتجاهها، فصارت تحمل التحدّي والاضطراب والمقاومة من جميع التطرّفات السياسية إلى قلب المقاومة. وقد رُفع الجمهور إلى حيّز الوجود، وكان ذلك ممكناً لا بفعل الإجراءات المباشرة للمقاومة وحسب، بل بفعل ما تحته من انعكاس تدريجي لمسار القوة الدقيقة نفسها التي كانت تتواصل لسنين.

ثانياً: المجال العام ومغزاه: طريق إلى النسيج السياسي

لم يكن ثمة مجالٌ أكثر إظهاراً لهذا الانعكاس، في التدفّق، من الطرق التي تم بها استملاك المجال العام، وتحويله إلى مجال لخيال وإجراءات مشاريع المقاومة ضد التسلّطية. وهذا الجانب هو الذي سيكون موضع التركيز في ما تبقّى من هذا الفصل. في الشرق الأوسط، كما في غيره، غالباً ما توجد فجوة كبيرة بين تمثيل السلطة وبين مواقع أولئك الذين لديهم امتياز الوصول إلى الموارد والمواقع التي تعطيهم السلطة على الآخرين. وتنتشر الأساطير للتعمية على المستفيدين الحقيقيين والظروف التي يستمتعون فيها بتلك الامتيازات. وأحياناً يجري ذلك بشكل يبعث على السخرية، ولكن يمكن أن يكون ذلك نابعاً من طبيعة البِنى ذاتها ومن الأقوال التي حدّدت تاريخ الدولة، وغدت مقبولة حتى لدى أولئك المستبعَدين بحكم أوضاع الأمور وما كانت عليه دائماً. وهذه الفجوة تتصل، لذلك، بطبيعة الدولة والتشكيلات الاجتماعية معها ومع السلطة الممنوحة لها.

هي فجوة طالما وُصِفت بأنها تشبه الفجوة بين الدولة المنظورة ودولة الظل، حيث تكون الأولى مكوّنة من مؤسسات الدولة المنظورة إلى جانب ما تقدّمه من تسهيلات تعليمية وترفيهية لإسناد حياة المواطنين. ودولة الظل، خلاف ذلك، محجوبة عن النظر المدقق، ولو أنها ليست غير محسوسة. فهي تتكون من شبكات وروابط وامتيازات وتأثير يغشّي ويتغلغل، وبالتالي يسيطر على

جميع وكالات الدولة وشركاتها. ففي هذه العلاقات، التي لا يعترف بها الخطاب الرسمي للدولة، تكمن السلطة الفعلية. وهنا كذلك قد يلجأ النظام إلى استعمال العنف للإبقاء على الفجوة بين المؤسسات العامة وظلّها[11]. ويُستعمل العنف كذلك لإسكات من يجرؤ على إنكار الأساطير المفروضة للحفاظ على السلطة في الدولة المنظورة. وبهذه الطريقة تضمن الدولة أن يرى الشعب ما تريد الحكومة أن يراه. وهذه، في الأقل، هي النظرية والمقصد؛ ولكن البحث في المسارب الدقيقة لمعارضة السلطوية يُبيّن ـ كما تشهد على ذلك أحداث ٢٠١١ ـ أن هذا ما لا تستطيع أي حكومة أن تضمنه.

وهنا تكون المعركة من أجل المجال العام وإعادة تأسيسه هي ما يقوم بالأدوار الرئيسة، كما يتضح من انتفاضات ٢٠١١ على امتداد الوطن العربي. فالمجالات العامة ـ من شوارع وساحات وميادين ـ في المدن والبلدات، كانت لزمان طويل مواقع تمارِس فيها الدولةُ سلطانها. فقد كانت هذه مواقع للمراقبة، وللإذلال العام لفرض الاحترام والخوف من النظام الحاكم، ولمواجهات عديدة، رسّخت المستوى الأدنى لبقية السكان[12]. وقد كانت تلك المواقع ساحات استعراض حيث يَعرِض القويُّ الرعيةَ المروّضة التي أرادها، بتنظيم عروض محميّة أو محض فرض نوع من السلوك الجماهيري الذي يوحي بالموافقة والخضوع. وتطلّب هذا خنوعاً في وجه سلطان الدولة، وتجمعاً بشروط وأعداد يسمح بها النظام، وإجراءات تعترف برفعة النظام القائم. هذه كانت آليات فرض النظام السائد، وهذه كانت المواقع الرئيسة لذلك الفرض، ولتوجيه السكان بشكل عام. تحوم فوق هذه المجالات العامة صورة الزعيم الأعلى، المستبدّ الذي كان المركز والقوة الدافعة لدولة الظل، والذي كان يُصوَّر بطلاً قومياً في الصور والإعلانات التي سادت في المجال العام؛ رمزياً، وعملياً، توكيداً لسلطته وحقّه في السيطرة على جميع المجالات في الدولة.

لهذا السبب، أصبحت هذه مواقع مقاومة مؤثّرة عام ٢٠١١، مثلما كانت في أوقات مختلفة في الماضي تشهد احتجاجات مختلفة ضد الاستعمار. فخصائص هذه المجالات التي جعلت منها جزءاً كبيراً من نسيج القوة السلطوية جعلت منها كذلك مواقع قوية للمقاومة. تمخض بروزها للعيان، بدعم من التلفزيون وصور الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي جعل منها مكبِّرات للتحدّي الجماهيري، تردّد أصداء الأناشيد والشعارات التي تشوّه سمعة الحكام. وغدت تلك المجالات ساحات تعرض أمام العالم تضامن المستبعَدين، وقد توافر لهم هدف مشترك كونهم قد حُجبوا عن مرابع الأقوياء. والاحتلال الجماهيري لهذه المواقع جعل منها ساحات عامة فعلاً حيث يمكن تحريك جمهور المحتشدين للاحتجاج، ويُرى كيف يحشّدون، مدفوعين بهموم

---

(١١) Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 259-267.

(١٢) Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press, 2006), pp. 146-147.

انظر مقطع من الفيلم: «The Egyptian Revolution 2011» entitled «The Reasons,» <http://www.youtube.com/watch?v=DaxepUuCFFM> (accessed 24 February 2011).

وشكاوى مشتركة[١٣]. عملياً، كانت مئات الألوف من المواطنين العاديين من تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا، الذين تكاثروا على هذه الساحات قد غمروا وأربكوا سلطة عملاء النظام.

وقد كافح هؤلاء المواطنون بشدة لاسترجاع المجال، وفي بعض الأحوال، كما حدث في الساحة الخضراء في طرابلس في ربيع ٢٠١١ أو في دوّار اللؤلؤة في المنامة، نجحت الجماهير في استرجاع المجال بفعل العنف الغامر. ولكن، عندما يُستعمل الجسَد سلاحاً في حملة مستمرة من مقاومة اللاعُنف، حيث يقوم حضور الأجساد الفعلي بإلغاء سلطة الحكومة ورفض الادّعاءات الرسمية بالحديث باسم الجمهور، يمكن أن تكون النتائج شديدة الإثارة، كما بيّنت حالات في تونس ومصر وفي اليمن في الواقع. والعُنف الهائل الذي استعمله النظام السوري ضد المتظاهرين المسالمين قد بيّن حجم التهديد الذي يمكن أن يمثله التحدي الجسدي. فضراوة محاولة قوات الأمن السورية المجلجلة لتقطيع أوصال هذا التجمع الجسدي من خلال تمزيق وتدمير الأجساد شاهد على فعالية هذا «السلاح» اللاعنيف[١٤]. فالاحتلال الجمعي للمجال العام بعث برسالة إلى سلطات الدولة ومسانديهم الأجانب من خلال مجرد رؤية مئات الألوف من المواطنين الذين يتحدّون، بنظام وهدوء، لكن بصلابة في مطاليبهم لإزاحة الأنظمة. وحجم هذه التجمعات وحدَه قد واجَه كذلك وقلَب قدرات الرقابة الإلكترونية لدى النظام. فالهواتف الجوّالة قبل كل شيء آخر، وكذلك شبكات الكمبيوتر، وضعت في أيدي المواطنين وسائل اتصال ومعلومات فاقت قدرات السلطات على رقابتها، وهو ما وسّع في نشر رسالة التحدي ووقف بوجه شبكات رقابة الدولة.

لم يقتصر احتلال المجال العام واستملاكه على المتظاهرين في الشوارع والساحات وحدها؛ إذ كانت الأبنية العامة مستهدفة كذلك. فقد كانت هذه الأبنية تضم مؤسسات ترتبط بالصالح العام غير المتحقق، حيث قد أُعطيت، بل «خُصخِصَت» لأصحاب المصالح المسيطرين على دولة الظل. وهكذا أصبح تركيز التظاهرات الجماهيرية على المؤسسات المرتبطة بحقوق المواطنين وحمايتهم، وبالمصلحة العامة بشكل أشمل. وفي بنغازي كان دار القضاء هو ما جذب التظاهرات الأولى المحدودة في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي تونس هوجم البرلمان والمحاكم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي القاهرة حدثت تجمعات مشابهة واعتصامات واجتماعات أمام البرلمان والمحاكم وكذلك أمام نقابة الصحافيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١١. وفي صنعاء

---

(١٣) Neil Smith and Setha Low, «Introduction: The Imperative of Public Space,» in: Setha Low and Neil Smith, eds., *The Politics of Public Space* (London: Routledge, 2006), pp. 3-8.

(١٤) International Crisis Group: «Popular Protest in the Middle East and North Africa (VI): The Syrian People's Slow Motion Revolution,» *Middle East/North Africa Report*, no. 108 (6 July 2011), <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/108-%20Popular%20Protest%20in%20North%20Africa%20and%20the%20Middle%20East%20VI%20-%20The%20Syrian%20Peoples%20Slow-motion%20Revolution.pdf>, and «Popular Protest in the Middle East and North Africa (VII): The Syrian Regime's Slow- Motion Suicide,» *Middle East/North Africa Report*, no. 109 (13 July 2011), <http://www.crisis group.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syrialebanon/syria.aspx> (accessed 12 September 2011).

كان الحرم الجامعي الجاذب الأكبر، الذي قاد إلى الموقع الدائم للاحتجاجات الشعبية في ساحة التغيير. وفي هذه الأماكن جميعاً لم يكن اختيار مكان الاجتماع اعتباطياً أبداً. فقد كانت هذه الأماكن ذات أهمية بسبب شعور كثير من المواطنين أن هذه المؤسسات وما يحيطها من مساحات وما تمثلها كان يجب استعادتها من أولئك الذين انتزعوها من الشعب(١٥).

وشبيه بذلك تلك الأبنية التي ارتبطت عبر السنين بإنتاج وتصنيع الجمهور المزيّف، غدت هي الأخرى بين أهداف التظاهرات وأحياناً بين أهداف الحرق. وأبنية الحزب الحاكم مثل «التجمع الدستوري الديمقراطي» في تونس، ومقارّ الحزب الوطني الديمقراطي في القاهرة والسويس، وكذلك المكاتب المحلية لحزب البعث في درعا وغيرها في سورية، قد أضرمت فيها النيران. كان المتظاهرون ينفّسون عن غضبهم تجاه تلك المنظمات التي احتكرت الحياة السياسية وادّعت أنها تحكم «باسم الشعب». والمصير نفسه حلّ بأبنية تلفزيون وإذاعة الدولة في مدينة درعا السورية، بينما في القاهرة كانت أبنية تلفزيون الدولة تحت الحصار بسبب سيل التقارير المضللة حول طبيعة الانتفاضات. وفي كانون الثاني/يناير تطوّر الأمر إلى مواجهة متوتّرة بين قوات أمن الدولة وبين المتظاهرين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تطورت المواجهة إلى جانبها الأسوأ عندما قام ثمانية وعشرون شخصاً أغلبيتهم من المصريين الأقباط بالتظاهر ضد الأكاذيب التي كانت تتوالى في الصدور من شبكات تلفزيون الدولة فقتلتهم وحدات الجيش التي أُمرت بتفريق التظاهرة(١٦).

إذاً، فقد عجّلت التظاهرات العارمة عام ٢٠١١ بالتغيير السياسي. فأعمال التحدّي الجسدية المستمرة من جانب كثير من المواطنين استطاعت، في بعض الحالات، دَحر قوات الأمن التي أُرسلت لقمعهم، أو إحداث انشقاقات بين تلك القوات، فتصدّعت القوة الغاشمة لأولئك الذين كانوا يسيطرون على الدولة. فالاحتلال الجماهيري لمراكز المدينة، والإضرابات المتكاتفة، والشلل في الاقتصادات الوطنية ـ إضافة إلى التمرد وعدم الخضوع ـ فرض التسويات، إلى جانب ردود الفعل العنيفة من جانب الحكومات، وجعل تونس ومصر وليبيا عصيّة على السيطرة من جانب أولئك الذين كانوا يتمتعون بسلطة مطلقة لعقود طويلة. ويعادل ذلك في الأهمية الجوانب الرمزية لاحتلال المجال العام. وهذه بدورها قامت بدور في تنظيم وإرباك السلطة. فقد ساهمت في النيل من السلطة وإبراز نوع جديد من الجمهور يتحدث عن نفسه، لا ينتظر الأوامر التي يطلقها النظام.

ففي المقام الأول، قامت مئات الألوف من المتظاهرين بكشف زيف دعاوى الحكومات أنها تتحدث باسم الشعب. ومع أنهم يشكّلون جزءاً صغيراً من عموم السكان، فإن أولئك المرابطين في الساحات العامة قد تجمّعوا ليشكلوا عاملاً سياسياً جمعياً جديداً، يمكن أن يدّعي، مؤيّداً، أنه

(١٥) Samia Mehrez, ed., *Translating Egypt's Revolution* (Cairo: American University in Cairo Press, 2012).

(١٦) Sarah Carr, «A Firsthand Account: Marching from Shubra to Death at Maspero,» *Egypt Independent*, 10/10/2011, <http://www.egyptindependent.com/node/503496> (accessed 7 February 2012).

يمثّل جمهوراً فاعلاً متنامياً، بصورة أكثر إقناعاً بكثير من أي شيء تستطيعه الحكومة[17]. وأهمية هذه المعركة بالنسبة إلى الساحة الرمزية قد تأكّدت ليس بفعل الاحتجاجات الجماهيرية وحسب، بل كذلك بتلك التظاهرات المعاكسة التي نظمتها الحكومات عبر المنطقة جميعاً. وهكذا، على امتداد عام ٢٠١١ استدعى بشار الأسد الألوف إلى الشوارع ليقدّموا ولاءهم إليه وإلى حزب البعث بوصفهما يمثلان الشعب السوري حقيقة. لكن الملاحَظ أنه على الرغم من العروض الكبرى التي كان يمكن تنظيمها في العاصمة، فقد كان من الأصعب بكثير تنظيم تظاهرات معاكسة ذات قيمة في شوارع وساحات مدن الأقاليم في سورية.

وشبيه بذلك ما حدث في الأسابيع الأولى للانتفاضة في اليمن، إذ قام علي عبد الله صالح ومناصروه بتنظيم تظاهرات معاكسة كبرى في صنعاء. وفي ليبيا، بعد أن طُرد المتظاهرون بالقوة من الساحات العامة، قامت عروض القذافي من الدعم الشعبي حسنة التنظيم باحتلال الساحة الخضراء وغيرها من الساحات العامة في العاصمة. وفي القاهرة قامت تظاهرات على نطاق أضيق بعد سقوط مبارك في ميدان العباسية وكذلك في ميدان مصطفى محمود في حي المهندسين، لتذكير الناس أن الحكاية الشائعة عن الانتفاضة كانت موضع جَدَل من جانب مصريين آخرين يستعملون اللغة نفسها[18].

كانت التظاهرات المعاكسة من هذا النوع محتملة، بل موضع تشجيع من جانب رجال الأمن. وهكذا في البحرين، قام النظام بتحشيد تظاهرات اتخذت طابعاً طائفياً بحماية الشرطة. وفي أثناء ذلك استُعمل العنف المفرط ضد أولئك الذين تحدّوا السلطات وتجرّأوا على احتلال الساحات العامة، وضد الذين حاولوا حمايتهم ومساعدتهم، كما كشفت الهيئة الطبية في مجمّع السليمانية الطبي مما عرّضهم للخطر[19]. وبدعم قوات من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة استطاعت السلطات تفريق المتظاهرين وتحطيم التمثال في وسط «دوّار اللؤلؤة» الذي كان يمثل المركز والرمز للانتفاضة. وقد حسبت السلطات أنها بإزالة مركز الاحتجاجات فإن المقاومة سوف تنكسر. وفي الجزائر، بتاريخها الطويل من الاحتجاجات المدنية التي بعثت تلك التغيرات المثيرة في عقد ١٩٨٠، تحركت قوات الأمن بسرعة، وأغرقت شوارع الجزائر العاصمة وغيرها من المدن بعشرات الألوف من شرطة مكافحة الشغب، موزّعة بشكل دقيق لمنع أي تجمع كبير ذي أهمية من الناس في أي مكان محدّد. وفي جميع الأقطار حيث تواجه الأنظمة احتلالات كبرى للساحات

---

(١٧) كان هذا مما يذكّر بـ «احتجاجات الاثنين» التي بدأت في ليبزيغ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ التي كانت تردّد شعار «نحن الشعب» التي سرّعت في انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية ولم تتوقف إلا في آذار/مارس ١٩٩٠ مع أول انتخابات متعددة الأحزاب فعلاً.

(١٨) Naira Antoun, «The Battle for Public Space: Squares and Streets of the Egyptian Revolution,» *Ahramonline*, 23/1/2012, <http://english.ahram.org.eg/newscontent/1/114/32336/Egypt-January-revolution-continuous/the--four-public-space-squares-and-streets-of.aspx> (accessed 9 February 2012).

(١٩) «Bahrain: Systematic Attacks on Medical Providers,» Human Rights Watch, 18 July 2011, <http://www.hrw.org/news/2011/07/18/Bahrain-systematic-attacks-medical-providers> (accessed 17 September 2011).

العامة وتظاهرات، كان العنف هو الاستجابة الأولى، ثم يتصاعد، كما في مصر واليمن وليبيا عندما يبدو أن الجهود الأولى لكبح جماح الجماهير قد فشلت في مهمّتها. وفي سورية اشتد التصعيد واستطال، حتى إن قوات الحكومة قد دمّرت أجزاء واسعة من تلك المدن التي تمرّدت وأثارت انتفاضات مسلحة أغرقت البلاد في حرب أهلية. هكذا كانت قوة السياسة الرمزية.

ثالثاً: تكوين جمهور

كان ثَمّةَ بُعدٌ مُضاف إلى الصراع الرمزي بين الأنظمة وبين من تصدّوا لمقاومتها، ذهب إلى أبعد من مسألة مجال الأنشطة، وراح يدور حول مسألة الجمهور نفسه. فهذا العامل الجمعي الطالع كان موضوع جدلٍ ضارٍ بين النُخَب الحاكمة وبين الجمهور الضاغط الجديد؛ عامل يستشعر قوّته، ويعبّر عن هويته، ويطالب بحقوقه[٢٠]. كان هذا التصميم للتمثيل والقيام بدور جمهور جديد، بقدر الاحتلال الجسدي للمجالات العامة هو الذي شكّل الميزة البارزة لانتفاضة ٢٠١١. فعلى امتداد المنطقة ـ من ساحات تونس والقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية؛ ومن المنامة وبنغازي والمدن على طول سورية وعرضها ـ تجمّع الناس، قادمين معاً، لا لمحض تصميمهم على رؤية سقوط الأنظمة التي كانت تحكمهم، بل متّحدين كذلك في تصميمهم على فرض هويتهم السياسية الجمعية المشتركة بوصفهم مواطنين. وقد تجاوز هذا التجمعات الواسعة للأفراد والتظاهرات. وإذ كانوا يتصرفون كأفراد، كانوا مع ذلك يشتركون مع آخرين، ربما يكونون مختلفين معهم فكرياً، أو طبقياً، أو في الجنس أو الملّة أو الأعراق، لكنهم جاءوا ليثبتوا أهدافاً مشتركة تدور حول تثبيت حقوق المواطن[٢١].

وقد أدّى ذلك إلى كثير من الإجراءات المدهشة المتنوعة اجتماعياً والمتوحّدة بهدف مشترك. وهكذا وفّر ميدان التحرير مسرحاً هائلاً أمكن أن تُعرض عليه وَحدة المصريين: فقد قام المسيحيون بحراسة المسلمين أوقات الصلاة، وردّ المسلمون ذلك الجميل عندما حلّ وقت المسيحيين للصلاة. وقد تكاتف الرجال والنساء لتحدّي قوات الأمن، وراح الرجال والنساء يقيمون صلواتهم أنداداً. وفي سورية، شديدة الوعي بالاختلافات الجمعية والطائفية، بين السكان واحتمال وصول أصدائها إلى انتفاضة ضد نظام لم يكن ظالماً وحسب، بل كان مرتبطاً كذلك بالأقلية العلوية، ارتفع شعار «واحد، واحد، سورية شعب واحد» وذلك في حمص وبانياس وحلب وغيرها. وعلاوة على ذلك، فإن سلوك المقاومة السورية في إعطاء اسم خاص لأيام الجُمع التي تقام فيها التظاهرات

---

(٢٠) Bruce d'Arcus, «Dissent, Public Space and Politics of Citizenship: Riots and the «Outside Agitator»,» *Space and Polity*, vol. 8, no. 3 (2004), pp. 358-361, and Fawwaz Traboulsi, «Public Spheres and Urban Space: A Critical Comparative Approach,» in: Seteney Shami, ed., *Politics, Politics and Participation: Locating the Public Sphere in the Middle East and North Africa* (New York: Social Science Research Council, 2009), pp. 45-63.

(٢١) Salwa Ismail, «The Syrian Uprising: Imagining and Performing the Nation,» *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (2011), pp. 538-549.

الجماهيرية خلال عام ٢٠١١ لم تغفل عن التنوّع الاجتماعي والمذهبي، فخصّت الأكراد باسم «جمعة الأزَدي» أي «جمعة الحرية» كما خصّت المسيحيين باسم «الجمعة العظيمة» وهي الجمعة قبل عيد الفصح[٢٢].

وفي محاولاتهم لمنع تجمّع جمهور مشحون، يطالب بحقوق مشتركة ويفرض حضوراً طاغياً كفاعلٍ سياسي، حاولت الأنظمة على امتداد المنطقة أن تفرّق هذا التوحّد بكل ما لديها من وسائل. ففي البحرين أُلقي اللوم في التظاهرات على التحامل الطائفي، وصوّروها خدمة لخطط هي في جوهرها شيعية تفرضها إيران. فأسرة آل خليفة السنّية الحاكمة في البحرين كانت تمارس التمييز الطائفي ضد المواطنين الشيعة في البحرين، وعادت الآن إلى تحريك سنّة البحرين للدفاع عن الدولة. والواقع أن أحد أسباب القلق عند النظام أنه في الأسابيع الأولى من الانتفاضة كان المحتجّون من السنّة والشيعة معاً، ولو أن الشيعة بين المتظاهرين كانوا أكثر عدداً من السنّة، كما هي الحال في عموم السكان، حيث يزيد عدد الشيعة على السنّة في تركيبة الجمهور البحريني.

وقد استُعملت نغمات مشابهة خلال الأشهر الطويلة للانتفاضة السورية من جانب النظام الذي يريد تمزيق حقيقة وفكرة جمهور سوري، فَعَمَدَ إلى السيطرة على المتفرّقين بإقناعهم أن ثمة ما يخيفهم لدى مواطنيهم أكثر مما لدى النظام نفسه. وهكذا صُوِّرت الانتفاضة على أنها من عمل القاعدة المرتبطة بتطرف السلفيين، الذين يتبعون خططاً طائفية تحت غطاء اضطراب شامل. وقد عزّز النظام ذلك بطريقته الخاصة بإطلاق قوّات الشبّيحة العنيفة الشرّيرة، المكوّنة في أغلبيتها من المجاميع العلوية في جبال الساحل، لترويع المناطق المجاورة والقرى التي تجرّأت على الاحتجاج، الأمر الذي ألغى لديهم أي شك حول الهوية الطائفية للمهاجمين.

ومن الواضح أن ما أقلق أولئك السوريين الذين كانوا يحاولون الإبقاء على تماسك الجمهور في مواجهة العُنف والشرذمة من جانب النظام، بعد شهور من الظلم والنسف والاغتيالات، صدور تقارير عن ظهور شعارات ينادي بها المتظاهرون، إلى جانب كتابات على الجدران، ضد النظام، وطائفية بطبيعتها. وقد ادّعى بعضهم أن هذه من عمل محرّضين يعملون لمصلحة النظام[٢٣]. ومع ذلك فإن عنف النظام قد فَعَل فعلَه طوال سنتين. وفي بدايات عام ٢٠١٣ قُدِّر أن ٦٠ ألف سوري قد فقدوا حياتهم، فأوجدوا بذلك ظروفاً ولّدت ووفّرت الفرصة لمقاومة عنيفة تماهت بالفعل مع بعض الوجوه الطائفية في بعض الأجزاء من البلاد.

---

(٢٢) Khalid Habash, «Syria One Year after the Beginning of the Revolution, Part Two: A Sectarian Movement,» Uruknet.info, 21 March 2012, <http://www.uruknet.info/?p=86712> (accessed 31 March 2012).

(٢٣) «Nir Rosen on Syrian Sectarianism,» Aljazeera, 18 February 2012, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201218165546393720.html> (accessed 22 February 2012), and Bassel Oudat, «Not Sectarianism,» *Al-Ahram Weekly* (20 July 2011), <http://weekly.ahram.org.eg/2011/1058/re91.htm> (accessed 15 July 2012).

وفي أقطار أخرى، استُعملت عبارات مختلفة لتفريق الجمهور. ففي اليمن كان الرئيس السابق علي عبد الله صالح ينادي بأن التظاهرات في الساحات العامة «سلوك لا يليق بالنساء». كانت النساء، بالطبع، في مقدم كثير من الاحتجاجات العلنية في صنعاء وتعز، تنادي بإسقاط النظام، وتبيّن بشكل باهر أن اختلاف الجنسين قليل الأثر عندما يكون الهدف استعادة حقوق الشعب برمّته. وقد كانت هذه المحاولة لشق الشعب حسب الجنسين فاشلة إلى درجة أنها لم تجعل النساء أكثر حماسةً والتزاماً بالجمهور المشحون وحسب، بل إن واحدة من الأعضاء، الصحفية والناشطة «توكّل كرمان» قد مُنحَت جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١ لاستمرارها في الدفاع عن حقوق الإنسان وحريات الصحافة على امتداد السنين. وقد جرت محاولة مشابهة من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر بعد إطاحة الرئيس مبارك. فمع استمرار التظاهرات في ميدان التحرير تنادي بمحاسبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قامت قوات الأمن بدعم من الجيش بإيجاد وسائل لإذلال النساء وترويعهن. ومن ذلك إجراء «اختبارات العذرية» سيئ السمعة، وتعرية وضرب إحدى المتظاهرات علناً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٢٤]. وقد جاءت هذه المحاولات بنتائج عكسية إذ قدّمت النساء قوات الأمن إلى القضاء في واحدة من الحالات، مع تنظيم تظاهرات احتجاج صاخبة في ميدان التحرير تنادي بشعار «نساء مصر خط أحمر».

وبالطبع، ثمة دائماً وجود احتمال بالتشظّي في جمهور متنوّع. فالتجمّع للتعبير عن التضامن والمطلب العام بسقوط النظام لم يكن ينطوي على تجانس في الفكرة ولا حول من سيحل محل النظام. بل على النقيض من ذلك، إنها قدرة أناس من مختلف الأصول والأفكار على تكوين شعب سيّد، فاعلٍ في مجال يكون الاختلاف فيه قابلاً للنقاش، هي الطريق إلى تكوين شعب مشارك في الحقوق[٢٥]. خلافاً لتكوين «الشعب» المفروض من الأعلى إلى الأدنى، يكون ذاك الشعب السيّد غير متطلّبٍ لتجانس الفكر، بل شعباً يعبّر عن احترام عام للاختلاف. فهو ينظر إلى السيادة الشعبية بشكل جاد، ويحوّلها من سيادة أمر القِلّة إلى سيادة أمر الكثرة. هذا ما كانت الأنظمة تسعى إلى تفكيكه. ولكن، خلال عام ٢٠١١ كانت هناك علامات على خطوط التصدّع بدأت بالظهور، حتى من دون تشجيع من النظام. ولم يكن ذلك مفاجئاً، نظراً إلى تنوع البيئة لأولئك الذين تجمّعوا للتعبير عن تحدّيهم العلني. فالجمهور السياسي، في الحصيلة، ليس بالمتماثل ولا بالمتجانس. فهو فاعل سياسي متنوّع في طبيعته التي تنطوي على حقوق المواطنين للتعبير عن الاختلافات

---

(٢٤) Riazat Butt and Abdul Rahman Hussein, «"Virginity Tests" on Women Protesters are Illegal, Says Judge,» *The Guardian*, 27/12/2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/27/virginity-tests-egypt-protesters-illegal> (accessed 7 February 2012); Maggie Michael and Sarah El Deeb, «Egypt Military Uses Heavy Hand in Crashing Protests,» *The Daily News Egypt*, 18/12/2011, <http://www.thedailynewsegypt.com/human-a-civil-rights/egypt-military-users-heavy-and-in-crashing-protest-dp2.html> (accessed 7 February 2012).

(٢٥) Hind, *The Return of the Public*, pp. 201-203, and Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*, translated by William Rehg (Cambridge, MA: MIT Press, 1996).

والدخول في نقاش متحضّر حول تلك الاختلافات. وحتى عندما مارس الشعب القوة المتهوّرة في العمل الجمعي، فإن تعدّدية الجمهور لم يكن من السهل قبولها عند الجميع. ففي بعض الأماكن، ظهر هذا في اختلاف حاد في الرأي حول ملاءمة بعض الإجراءات الشعبية أو صلاحيتها[٢٦]. وفي أماكن أخرى، انعكس ذلك في معارضة منح حقوق سياسية متساوية إلى مواطنين آخرين من بيئات اجتماعية مختلفة في الجنس أو الأعراق أو التوجهات الفكرية.

ففي مصر، ظهر ذلك الاختلاف واضحاً في اتّساع الشقّة التي برزت بين الإسلاميين (الإخوان المسلمين والسلفيين)، وخصومهم من العلمانيين والتحرريين حول إعداد الدستور الجديد. هذا خلاف حول التوجّه الأساس في الحاكمية، وهو الميدان الذي سوف يؤطّر وجود الجمهور نفسه في المستقبل. وأحياناً ازدادت تلك الخلافات ضراوة عندما تحوّلت الانتفاضات إلى ثورات مسلحة مكشوفة، كما حدث في ليبيا وسورية. ففي كلا البلدين كانت المخاطر وعنف الصراع المسلّح مما ألهب مشاعر الانتقام ـ والهجوم على متعاونين معروفين أو حتى المشكوك في تعاونهم من السائرين في طريق الضلال الاجتماعي ـ وبخاصة حيث تكون جماعات أو مناطق بعينها مرتبطة بالنظام الحاكم[٢٧].

رابعاً: متى تنتهي المقاومة؟

إن حدوث النزاع المسلّح قد زاد حدّة مسألة تشظّي الجمهور وتمزق تضامنات المقاومة، سواء أثناء الانتفاضة أو، كما في ليبيا واليمن، بعد الإطاحة بالطاغيتين. لكن هذا كان مثالاً متطرفاً عن مشكلة أكثر اتساعاً تواجه أولئك الذين نجحوا في إسقاط الأنظمة على امتداد المنطقة، فقد أصبحوا الآن أمام تحدّي تحويل المقاومة إلى ترتيب جديد للقوّة: كيفية تحويل الساحات العامة إلى مؤسسات بعد أن غنموها بصعوبة، وبخسارة كثير من الأرواح، وكيفية تقوية الشعب، والجمهور المشحون الذي أنجز الكثير في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن؟

إن استعادة المجال العام، ومثله في الأهمية استعادة المؤسسات العامة، بوصفها مواقع للمناقشة وإصدار القرارات المتعلقة بالصالح العام، كانت من إنجازات الانتفاضة. ولكن تحويل الجمهور إلى مؤسسة مسألة تختلف من تمثيل الجمهور في الشوارع وساحات المدن، فهو يتطلب خلق ظروف جديدة ومهارات مختلفة. فمن جهة، كانت هناك مسألة كيفية السيطرة على الحماسة في أيام التحدي والمجازفة، على ما كان فيها من إثارة، مع الإبقاء على إشغال الجمهور، المشحون حديثاً، بالواجبات الأدنى مثل التسجيل والتصويت، وإسماع صوت المرء خلال التمثيل في الاجتماعات.

---

(٢٦) انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(٢٧) Amnesty International [AI], «Libya: «Out of Control» Militias Commit Widespread Abuse, a Year on from Uprising,» AI, 15 February 2012, <http://www.amnesty.org/en/Libya-out-control-militias-commit-wide spread-abuse-year-uprising-2012-02-15> (accessed 14 March 2012).

كان هذا تحدّياً عالجته بشكل بارع جماعةٌ من التونسيين المعنيين بفترة اللامبالاة العامة التي شاعت في الشهور التي أعقبت إزاحة بن علي. ففي محاولة لتحريك جذوة المقاومة، وتذكير الشعب بما كان الصراع يرمي إليه، ولحثّه على الخروج للتصويت، توصلوا إلى حيلة برفع صورة هائلة للطاغية المخلوع على أحد جدران تونس القديمة. وقد ارتعب الناس لرؤية صورة بن علي التي كانت لا تفارق أنظارهم قبل السقوط، وها هي تعود إلى الجوار حيث كانوا يتجمهرون، فيتفاقم غضبهم حتى قام أحدهم بعمل مع غيره فمزق الصورة من على الجدار ـ فكشف عن صورة تعادلها في الحجم وقد كُتب عليها بحروف كبيرة «إحذر! فقد يعود الطغيان. يوم ٢٣ أكتوبر إذهب للتصويت». وقيل إن عدد الناخبين الذي كان متوقعاً في تلك المنطقة كان بحدود ٥٥ بالمئة، ولكنه ارتفع إلى نسبة ٨٨ بالمئة[٢٨].

علاوة على ذلك، فإن عملية تحويل الجمهور إلى مؤسسة، بحد ذاتها، من طريق المسؤولية العامة والتصويت، ولو أنها لم تعُد رمزية، فإنها قد وقعت تحت رحمة خصائص حياة المؤسسة ـ تقسيم العمل، ضرورة غموض الوظائف، الميل نحو تشكيل النخبة ـ ما ساعد على إزاحة المؤسسات العامة بالاسم من السيطرة العامة في عهد الأنظمة القديمة، التي تسبّبت في الكثير من انعدام الثقة في الإجراءات المتصلة بتلك المؤسسات. فاختيار ممثلين للقيام بأعمال في مختلف أقسام الجمهور كان خطوة أولى مهمة، ضرورية وليست شرطاً كافياً لضمان إلّا يبقى الجمهور محض رمز، فأصبحت قوة الجمهور لذلك حقيقةً.

وكما يحدث دائماً، فقد كانت هناك قوى في تضاعيف الجمهور عموماً وفي داخل ما تبقّى من مؤسسات الدولة تسعى جهدها إلى النيل من حقيقة قوة الجمهور، لكي تضمن أن تبقَى غير قادرةٍ على التجمّع حول المطالب الأساس، أو الوقوف في طريق التوجّهات الفكرية والسياسية الخاصة. إلى جانب ذلك كانت هناك قوى فاعلة تعمل جاهدة لاستثناء أقسام مهمة من الجمهور، بتحديد حقوقهم وقدرتهم على إسماع أصواتهم. فأولئك الذين تجمّعوا في لحظة خاصة من التاريخ ليُبرزوا الجمهور إلى حيّز الوجود من خلال الإنجاز لم يكن يُعجبهم دوماً ما كانوا يرَون من مُجريات بعد كل ما أنجزوا، إذا ما نظروا حولهم إلى أعوانهم. وقد بدا ذلك شديد الوضوح خلال العملية المتطاولة من المنافسات الانتخابية والتظاهرات والتظاهرات المعاكسة التي جرت في مصر خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. فالعلاقات المضطربة بين شباب الثورة، الذين أطلقوا الانتفاضة، وبين الإخوان المسلمين، الذين بدا أنهم أول المستفيدين، انفجرت في شكل أعمال عنف دورية في شوارع المدن المصرية في عهد رئاسة محمد مرسي. فاحتمال وجود «تعددية علمانية» في مثل هذا الوضع، يمكن أن تقود إلى نتائج ديمقراطية، ما يزال

(٢٨) Engagement Citoyen, «Tunisie-retour de Ben Ali à la Goulette,» 17 October 2011, <http://www.youtube.com/watch?Annotation_id=annotation-78919&feature=iv&src_vid=TXNu2z-zmog&v=yxWvg ASA_Q4> (accessed 18 February 2012>.

في المنظور[٢٩]، والكثير سوف يعتمد على ما إذا كانت فكرة جمهور متوحد على حقوق مشتركة، ولكن بأصوات تعددية، يمكن لها أن تدوم. وكذلك، كانت الطبيعة اللاقيادية في بعض الانتفاضات، التي كوّنت جزءاً من قوتها، قد صارت أكثر إزعاجاً في عقابيل إطاحة الطاغية ـ كما في ليبيا ـ حيث راحت كل من الجماعات المسلحة تؤكد حقوقها في حصة من تصريف القوة والسلطة، اعتماداً على إنجازاتها الثورية وعلى قدرتها في أعمال العنف.

وهكذا، فإن الخصائص نفسها في سياسة المقاومة، التي كانت مؤثرة في النيل من النظام الطاغي، عادت لتُربك التحوّل إلى نظام عام أكثر تأسيساً، حيث يكون موقع القوة منتشراً، لا متركّزاً في أيدي القلّة[٣٠] والواقع أنه كانت ثمة مخاوف في مصر على امتداد سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ من أن إطالة وتوسيع الاحتجاجات العلنية واحتلال الساحات العامة، التي كانت من أبرز ظواهر تعرية سلطة الرئيس، قد تعزّز قوة أولئك الذين كانوا يمثلون حضور النظام: المجلس الأعلى للقوات المسلّحة. فالاضطراب والعصيان المدني بقيا في نظر الكثيرين الوسائل الأساس لمحاسبة السلطة، وبذلك يستمر الجزء غير المكتمل من شعار الانتفاضات: «الشعب يريد إسقاط النظام!» كان ذلك سلاحاً ذا حدّين، لأن الاضطراب العام يمكن أن يكون حجّة بيد أولئك الذين يريدون إنهاء المناقشة، وتقليص الخيارات، وتحويل الجمهور المتعدّد الطبيعة إلى «واحد»، كما لم يكن يخفى من تحذيرات وزير الدفاع في مصر ورئيس الأركان، الجنرال عبد الفتاح السيسي، الذي كان واضحاً في كلامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣[٣١].

والأبعد من ذلك، أن كثيرين في تونس ـ كما في مصر وليبيا ـ اكتشفوا أن تحشيد جمهور لمقاومة الاستبداد والأنظمة باستخدام العنف كان يمكن أن يكون مباشراً أكثر من محاولة تحشيد المقاومة ضد تكرّرات جديدة من قوة مهيمنة. فالأشكال المستمرة من الامتيازات ما تزال قائمة، متلبّسة لغةً من التلطّف والسيادة الوطنية، والتديّن. وضد هذه الممارسة للسلطة، ثمة حاجة إلى خطط جديدة. ومع ذلك، ومع ما يمكن أن يكون في الطريق من صعوبة، فإن استعادة المجال العام، وإعادة تكوين جمهور مشحون، وكسر دائرة السحر السلطوية قد فتح المجال لبلوغ البعيد والإفصاح بالنقد. والحفاظ على مثل هذا المجال هو الذي سوف يقرّر إن كانت السلطة الغاشمة سوف تعيد تأسيس نفسها، أو إن كانت سياسة المقاومة في الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ قد بدأت بعمليات سوف تحوّل السياسة جذرياً في المنطقة لجيل قادم.

---

(٢٩) Edward C. Wingenbach, *Institutionalising Agnostic Democracy* (Farnham, UK: Ashgate Publishing, 2011), pp. 105-156.

(٣٠) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٣١) Amirah Ibrahim, «Army Deployed,» *Al-Ahram Weekly* (30 January 2013), <http://weekly.ahram.org.eg/News/1247/17/-Army-deployed.aspx> (accessed 31 January 2013).

الفصل السابع

انتفاضة ٢٥ يناير المصرية: تنافس الهَيْمَنَة وانفجار الفقراء

جون شالكرافت

مُلَخَّص

بينما يغلب على تاريخ الشرق الأوسط وسياسته أن تُدرس من الأعلى إلى الأسفل، فإن انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في مصر تمثّل تذكيراً بأن السياسة لا تقتصر على التدخّل الأجنبي، وصنّاع القرارات النخبوية، وسلطة المؤسسات، وقوى الأمن، والمصالح المخوَّلة؛ فالسياسة التنافسية الجَموح، والفاعلون من خارج الدولة، والمخيال السياسي الشعبي، وتمليك الأفكار عَبر الحدود، والفعل الجمعي عالي التحريك؛ كلها تقوم كذلك بدور مهم في تشكيل الساحة السياسية.

يقدّم هذا الفصل تقديراً أوّلياً لدور هذه السياسة الشعبية في انتفاضة مصر وإزاحة الرئيس حسني مبارك عن السلطة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١. وغرضي هو تطوير إدراكنا المفهومي والتجريبي الضعيف نسبياً لهذه السياسة الشعبية. والفرضية هي رفض الاستشراق (المُحدَث) الاستثنائي والجوهري ثقافياً، من ناحية، ومن أخرى رفض الحداثة أوروبية المركز، ماديّة التوجّه. فالمنافسة الجَموح لا تكمن في «الثقافة العربية» أو في التقدم الحداثوي، بل في سياق تنافس الهيمَنَة. يرى هذا الفصل أن الشباب المتعلّم، والحركة العمّالية، والإخوان المسلمين قد استقطبوا أكثر من حصّتهم المقبولة من الاهتمام البحثي، وأنه يتوجّب علينا لذلك تقويم الدور الحيوي الذي يقوم به فقراء المدُن في الانتفاضة، إلى جانب المعوّقات في تحريكهم التلقائي. وأرى أن شرطة مكافحة الشَغَب ما كان يمكن قهرهم من دون القوة الدفاعية الجسدية التي قدّمها فقراء المدن، وأن الجيش نفسه قد تأثّر كثيراً بإظهار الإرادة الشعبية البارزة في اندفاع الملايين من المصريين العاديين إلى الشوارع. ومع ذلك، فإن أغلبية المصريين العاديين كانوا مستعدّين لإعطاء الجيش فرصة، في الأقل،

بعد أن تسلّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة في ١١ شباط/فبراير، وهو عامل كان حيوياً كذلك في تشكيل نتيجة الانتفاضة في المدى الأوسط.

مقدمة

لقد استرعت الانتفاضات في الوطن العربي اهتمام الباحثين والجمهور للنظر إلى التاريخ والسياسة «من الأسفل». فالقوى المحركة شديدة الوضوح والإثارة، والمبادرات تنشأ، في الأقل في المعنى المباشِر المنظور، لا من السلطات الراسخة والمُمسِكين بها، بل من مصادر غير متوقّعة ـ من فقراء المستوى الأدنى، أو الأشخاص المغلوبين، أو الجماعات غير المألوفة، غير المخوّلة، أو النشطاء السياسيين الجُدد. وهذا الاهتمام البحثي يجب ألّا يكون مفاجأة، إزاء الاحتجاجات التي شملت ملايين البشر، والمعارك التي دارت ضد الشرطة وقوى الأمن، وإسقاط الطغاة المُتَخَندِقين في تونس ومصر وليبيا، والتماسك العنيد الفائق لأكثر من سنة من جانب المحتجّين السوريين تحت مستويات شديدة من الاضطهاد.

ولكن، تمشّياً مع التركيز الحديث في النظر من أعلى إلى أسفل في دراسات الشرق الأوسط، تواصل أغلبية الباحثين التركيز على كيفيّة استجابة النخبة إلى الاحتجاج الاجتماعي؛ تاركين الآخرين دون الاهتمام البحثي. وكثير من الفصول في هذا الكتاب لا تختلف عن هذا التوجّه: فهي تشدد على الإكراه، والمصالح المخوّلة، وسلطة المؤسسات. لكن هذا الفصل سينظر إلى مدخل رئيس آخر إلى الساحة السياسة ـ الصراعات، الحركات، المبادئ السياسية التي تقوم بأدوار مهمة في تشكيل النظام السياسي. وسينظر هذا الفصل في طبيعة التنافس السياسي الذي قام بذلك الدور المهم في إسقاط حسني مبارك يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١١.

يقدّم هذا الفصل تقويماً نقدياً مختصراً لبعض التقديرات الأولية التي سبق عرضها، ويبسط وصفاً زمنياً وتحليلياً لسياسات مصر المتنافسة من عقد ١٩٩٠ إلى ٢٠١١. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث لدعم المناقشة بشكل صحيح، ولكن الهدف هو الإشارة بشكل عام إلى أهمية الدور، المعاق نسبياً، الذي يقوم به فقراء المُدن في الانتفاضة الجماهيرية بشكل تلقائي نسبياً. ولن يجري التحليل بموجب الاستثنائية وجوهرية ماهية الاستشراق، أو في سياق التجريدات والتحركات المائية بين الرأسمالية والتحديث والعولمة، بل عوضاً من ذلك، سيقوم الوصف على حركية تنافسية الهيمَنَة.

أولاً: المشبوه المألوف وغير المألوف: فيسبوك ـ إسلام ـ عُمّال

ومع أنه لم تظهر إلى اليوم أبحاث تجريبية شاملة، فقد عُرِضت بعض الأجوبة الأوليّة حول «من» و«كيف» توصّلت السياسات المتنافسة إلى إشعال الانتفاضة المصرية. فقد أنكر كثير من الأكاديميين، عن حق، أن الانتفاضة كانت «ثورة فيسبوك». لكن بعض الباحثين الجادّين رأوا أنها

بالفعل كانت كذلك. والفكرة أن ثورة الفيسبوك هي بالفعل «كلمة شتيمة، لكن لا أحد يريد أن يشتم بها» كما قال ريموند وليامز مرّة[1]، عن الفلسفة الوضعية. وحتى وائل غنيم، مدير صفحة الفيسبوك الشهيرة «كلنا خالد سعيد»، قد قلّل من أهمية فكرة ثورة الفيسبوك. فتوكيد غنيم الرئيس يقع على فكرة «ثورة دون قيادة». فهو يرى أن الفيسبوك قد قام بدور حيوي في التعبئة التي قادت إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، ولكن بعد ذلك، كان الفعل في أغلبه خارج ذلك النطاق، وفي الشوارع[2]. وفي مثل ذلك، نجد الفيلسوفين الفوضوي والذاتي مايكل هارت وأنطونيو نيغري يتجنّبان إطراء الإنترنت، ويقرّران أن وسائل التواصل الاجتماعي هي «أعراض، لا أسباب لهذه البنية التنظيمية [المتشابكة]. فهذه [الفيسبوك، يوتيوب، تويتر] هي أنماط تعبير بيد جمهور ذكي قادر على استعمال الأدوات المتاحة للتنظيم باستقلال ذاتي»[3].

والواقع أن الادّعاءات التبسيطية والمتجاوزة حول ثورة الفيسبوك يبدو أن مصدرها الصحفيون لا التحليل الأكاديمي الواسع. فإلى جانب «ناشطي التويتر»، التزم كثير من الباحثين موقفاً حذراً (ولو أنه في العادة غير رافض تماماً) تجاه وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الانتفاضة[4]. ويبدو أن كثيرين يقبلون بفكرة أن وسائل التواصل الاجتماعي والأقمار الصناعية والإعلام الخاص قد ساعدت جميعها على كسر احتكار إعلام الدولة في مصر وغيرها. فهذا التطور، الذي برز في أواخر عقد ١٩٩٠، قام بدور في تعريف الناس بأفكار ومعلومات نالت من شرعية الأنظمة القائمة في الوطن العربي وهيّأت الساحة للاحتجاج الجماهيري. ويقال أيضاً إن وسائل التواصل الاجتماعي قد قامت بدور معيّن في التنسيق والتواصل خلال الاحتجاجات نفسها. ولكن، مع ذلك، على الناقدين أن يستقصوا مدى ارتباط هذه الأفكار بالحتمية التقنية، وبنظرية التحديث التي تعطي كثيراً من الأهمية للطبقات الوسطى المتعلّمة (ومعهم وائل غنيم الذي يتماهى حقاً)[5] أو بمدى ارتباطها بالفكرة التبسيطية أو الغائبة حول كيفية قيام العَولمة بالنيل من شرعية وسيادة الأنظمة القائمة.

---

(١) Raymond Williams, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society* (New York: Oxford University Press, 1983), p. 239.

(٢) Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater Than the People in Power* (London: Harper Collins, 2012), pp. 292-294.

وكتبت نادية إديل وألكس ننس: «وُصِفَت الانتفاضة المصرية بأنها «ثورة تويتر». إنها لم تكُن كذلك. فالثورات لا تأتي من فراغ ولا من فضاءات الكمبيوتر. ولكن شبكة الإنترنت زوّدتنا بوسيلة ساعدت في تحديد نمط الانتفاضة وأعطتنا أكبر تغطية راسخة معروفة على الإطلاق. انظر: Nadia Idle and Alex Nunns, *Tweets from Tahrir: Egypt's Revolution As It Unfolded, in the Words of the People Who Made It*, foreword by Ahdaf Soueif (Doha: Bloomsbury Qatar Foundation Publishing, 2011), p. 19.

(٣) Michael Hardt and Antonio Negri, «Arabs Are Democracy's New Pioneers,» *The Guardian*, 24/2/2011, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/feb/24/arabs-democracy-latin-america> (accessed 24 June 2013).

(٤) انظر مثلاً: Jean-Pierre Filiu, *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising* (London: Hurst, 2011), p. 56.

(٥) Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater Than the People in Power*, p. 293.

إن الذين راحوا يشددون على دور الإخوان المسلمين والسلفيين منذ ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، أو راحوا يجادلون بأن الانتفاضة مهّدت الطريق أمام الإسلاميين، لم يبيّنوا أن الإخوان المسلمين (دون السلفيين) قد تسبّبوا في سقوط الطاغية في المقام الأول[٦]. فالتفصيلات عن دور الإخوان المسلمين في الانتفاضة غير متوافرة. وقد أشار عدد من المعلّقين بشكل طيب إلى أهمية شباب الإخوان المسلمين في حثّ القيادة الأقدم على إعلان دعمها الانتفاضة في ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير، وهي الأرضية التي وفّرتها المنظمة في ميدان التحرير، ودورها في الدفاع عن الميدان ضد أزلام النظام الذين أُطلِقوا خلال الأسبوع الأول من شباط/فبراير. هنا، على المعترضين أن يكونوا يَقِظين تجاه الوسائل التي بموجبها سيكون أي إفراط في توكيد الإسلامية مما يكشف عن افتراضات استشراقية أو جوهرية، حول الطريقة التي يقرّر بها الإسلام، بمعنى إعلائي أو استثنائي، السياسةَ في الأقطار ذات الأغلبية الإسلامية. وكان المراقبون الإسلاميون أنفسهم أكثر ميلاً إلى الشكوى، من العوز لمنهاج سياسي جاد بين الثوريّين، مما وجدوا من إسلامية قابعة بين ظهرانيهم.

وثمة مجموعة أخرى من الباحثين، يشتغلون على تحليلات الرأسمالية والطبقية، شرعوا في معالجة الفكرة القائلة بأن العمال، أو حتى الطبقة العاملة، كان لهم دور حاسم في إسقاط الطاغية. ونقطة البداية هنا أنه «من ١٩٩٨ لغاية ٢٠٠٩ شارك أكثر من مليونين من العمال في أكثر من ٣,٣٠٠ احتلال للمصانع والإضرابات والتظاهرات وغيرها من الأعمال الجمعية»[٧]. كان ذلك من باب «الصراع الطبقي» الرافض، المعارض للتقليص والخصخصة وتدنّي الأجور ـ حرمان بدوره يتصل بالتحررية المُحدثة المفروضة من صندوق النقد الدولي والطبقة بشكل فاسد[٨]. وقد آتت هذه الاحتجاجات أُكُلَها في شكل تسهيلات خاصة وتأسيس نقابات عمالية مستقلة خارج الشبكات التجارية المرتبطة بالدولة، وذلك في أواخر عقد ٢٠٠٠. وعندما خرج ٣٠٠ ألف عامل في إضراب في آخر ثلاثة أيام من أيام الاحتجاجات الثمانية عشر فقد شكّل ذلك ضربة حاسمة للنظام بتهديد المصالح الاقتصادية الكبرى للعسكر، وشلّ الاقتصاد وسيطرة النظام عليه[٩]. إن النزعة القتالية الجديدة، وانتشار النقابات العمالية المستقلة التي رافقت ذلك، يعتقد أن تبشر بعودة إلى تطوير

(٦) Carrie Rosefsky-Wickham, «The Muslim Brotherhood after Mubarak,» *Foreign Affairs* (3 February 2011), <http://www.foreignaffairs.com/articles/67348/carrie-rosefsky-wickham/the-muslim-brotherhood-after-mubarak#>.

(٧) Joel Beinin, «A Workers' Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004-2009,» in: Joel Beinin and Frederic Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), p. 189.

(٨) Joel Beinin, «Workers' Struggles under «Socialism» and Neoliberalism,» in: Rabab El-Mahdi and Phil Marfleet, eds., *Egypt: The Moment of Change* (London: Zed Books, 2009), pp. 68-86, and Joel Beinin and Hossam Hamalawy, «Strikes in Egypt Spread from Center of Gravity,» *Middle East Report Online* (May 2007), <http://www.merip.org/mero/meroo50907> (accessed 15 February 2010).

(٩) Anne Alexander, «The Growing Soul of Egypt's Democratic Revolution,» *International Socialist Journal*, no. 131 (June 2011), <http://isj.org.uk/the-growing-social-soul-of-egypts-democratic-revolution> (accessed 24 June 2013).

النضال العمالي المستقل، وبوعي متزايد، وأشكال السياسات الاشتراكية على الساحة المصرية[10]، وعلى المعترضين أن يدققوا ملياً في هذه الأوصاف، لا من حيث صلاحيتها التجريبية والسببية فحسب، بل لأجل ما تثيره من قضايا المادّية والحتمية والغائية والتمركز الأوروبي التي كانت تحوّم في التراث الماركسي[11].

ثانياً: تنافس الهَيْمَنَة

إن الإطار المتّخذ هنا يقوم بشدّة على حساسيّةٍ «بَعد استعمارية» حادّة، تتصل بقضايا الجوهرية الثقافية والاستثنائية (المرتبطة بالاستشراق) من جهة، وبالمادية والحتمية (المرتبطة بالحداثة) من جهة أخرى. والافتراض المعروض هنا ـ على النقيض من الموقف السابق (وعلى النقيض من بعض أشكال الحتمية الاستطرادية) ـ هو أن الثقافة تُصنع، لا يُعثر عليها؛ فهي تُركَّب، توفيقياً، وهي خلّاقة إلى حدّ بعينه. وفي مقابل الموقف الأخير، يكون الافتراض هنا أن الموضوعات الاجتماعية تفسّر العالم من حولها، ويطرق سياسية في الأغلب، ويمكن أن تؤثّر (وهي تفعل في العادة) في تلك التفسيرات، أحياناً بشكل مُربك، متجاوِز، جمعي[12]. ففي مجتمع سياسي بعينه، مرتبط في العادة مع دولة بعينها، يُقدَّم للقابضين على السلطة في المركز ـ أو يُقدِّمون ـ تسويغاً لممارسة السيادة، ممارسةً قسرية، مالية، تنسيقية، وقوّة لتحديد المواقع من أجل كسب الموافقة على المؤسسات والمشاريع. ويجري الصراع على مثل هذه التسويغات في الميدان السياسي الذي «يُفهم على أنه ميدان للقوى وميدان للصراعات معاً، يرمي إلى تحويل علاقة القوى التي تُضفي على هذا الميدان بنيَتَهُ في أية لحظة محدَّدة»[13].

تتضمن هذه الصراعات دائماً مشروعات غير مكتملة، تتنافس غالباً، خُلقياً، سياسياً، فكرياً على الزعامة ـ أو في محاولات للوصول إلى الهَيمنة ـ التي تُصوَّر على أنها محاولة لربط السلطة مع الحق، والمصلحة مع المبدأ، والتجريد مع المباشرة ـ على مستوى المجتمع السياسي الشعبي ـ حتى ولو من أجل كسب موافقة سلبية من أغلب الناس، في أغلب الأوقات. والهيمنة يمكن أن

---

(١٠) Brecht DeSmet, «The Prince and the Pharaoh: The Collaborative Project of Egyptian Workers and Their Intellectuals in the Face of Revolution,» (Unpublished PhD Dissertation, University of Utrecht, 2012).

(١١) John T. Chalcraft, «Pluralising Capital, Challenging Eurocentrism: Toward Post-Marxist Historiography,» *Radical History Review,* vol. 91 (Winter 2005), pp. 13-39; Zachary Lockman, «Introduction,» in: Zachary Lockman, ed., *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies* (Albany, NY: State University of New York Press, 1994), pp. xi-xxxi, and William H. Sewell, «Towards a Post-Materialist Rhetoric for Labour History,» in: Lenard R. Berlanstein, ed., *Rethinking Labour History: Essays on Discourse and Class Analysis* (Urbana: University of Illinois Press, 1993), pp. 15-38.

(١٢) انظر على سبيل المثال: John Chalcraft and Yaseen Noorani, eds., *Counterhegemony in the Colony and Postcolony* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 1-19.

(١٣) Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power,* edited and Introduced by John B. Thompson; Translated by Gina Raymond and Matthew Adamson (Cambridge, UK: Polity Press, 1993), p. 171.

تكون كثيفة أو خفيفة نسبياً[14]، وهي لا تكتمل أبداً لأن فيها استثناءات محدّدة وفجوات، وفيها مجالات استقلال ذاتي لأفراد وجماعات رسميين وغير رسميين، وهي موضع منافسة دائم لأن فيها كثيراً من الشروخ والتوتّرات وأشكالاً من الانتقائية والتناقضات. فالحركات التنافسية في الميدان السياسي، التي تدين بالكثير إلى التعبئة الشعبية، التي تؤثر بشكل حيوي في النظام السياسي وشكله الخاص وبنيته في لحظة بعينها ـ وهو شكل لا يمكن بحال أن يُحدَّد سلفاً من جانب جوهرية ثقافية (مثل الثقافة الإسلامية) أو حركة كبرى (مثل الرأسمالية). وفي ما يلي وصف لانتفاضة مصر يقوم على هذه الافتراضات.

ثالثاً: نقاط ضعف على الساحة الإقليمية

إن إخفاق الحكومة المصرية في تقديم استجابة وطنية ذات معنى لانفجار الانتفاضة الثانية في فلسطين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ـ تماماً مثل ما حدث مع تيارات سابقة من المقاومة التي أُحبِطت ـ كان بمنزلة ضربة لسلطة النظام، بدأت أزمة تآكل هادئ لسلطة النظام، هيّأت الظروف المساعدة لأنواع جديدة من النشاط الجمعي الجماهيري في مصر في عقد ٢٠٠٠.

في عقد ١٩٧٠ و١٩٨٠، كانت سياسة الانفتاح عند السادات، والهجوم من أعلى باتجاه الشروط الاقتصادية والاجتماعية في الهيمنة الناصرية، وهو ما أثار الاحتجاجات العلمانية والطلابية اليسارية في الأغلب والعمالية والجماهيرية (وحتى احتجاجات الشرطة) في صِيَغ دفاعية بغرض إعادة الإنجازات والحماية الاجتماعية من العهد الناصري[15]. وقد أحرزت هذه الاحتجاجات إنجازات متواضعة في إبطاء حركة إعادة البناء التحرري المُحدَث، وكسبت تسهيلات في الدعم، والدفع والشروط، في الأقل حتى عقد ١٩٩٠. ولكن الجيل اليساري الذي بلغ سنّ الرّشد في عقابيل هزيمة ١٩٦٧، وقام بدور شديد البروز في هذه الأنشطة الجمعية[16] ربما كان قد بلَغ أوج قوّته في الاعتصام والقمع العنيف في مصنع الحديد والصُلب في حلوان عام ١٩٨٩، إذ قد أُحبِطت وشُرِّدت في أواخر عقد ١٩٩٠[17].

---

(١٤) Alan Knight, «Hegemony, Counterhegemony and the Mexican Revolution,» in: Chalcraft and Noorani, eds., *Counterhegemony in the Colony and Postcolony*, p. 24.

(١٥) Joel Beinin, «Will the Real Egyptian Working Class Please Stand Up?,» in: Lockman, ed., *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies*, pp. 247-270; John Chalcraft, «Labour Protest and Hegemony in Egypt and the Arabian Peninsula,» in: Alf Nilsen and Sara Motta, eds., *Social Movements in the Postcolonial* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 35-59; Marsha Posusney, «The Moral Economy of Labor Protest in Egypt,» *World Politics*, vol. 46, no. 1 (1993), pp. 83-120, and John Walton and David Seddon, *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment* (Oxford: Blackwell, 1994).

(١٦) Ahmad Abdallah, *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

(١٧) Marie Duboc, «Egyptian Leftist Intellectuals' Activism from the Margins: Overcoming the Mobilization/Demobilization Dichotomy,» in: Joel Beinin and Frédéric Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North* Africa (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), pp. 61-82.

عندما أقدم السادات، في عيون الكثيرين، على خيانة قضية العرب والإسلام عام ١٩٧٩ بتوقيع معاهدة سلام مع العدوّ التاريخي (إسرائيل) وباع الفلسطينيّين، تشظّى تيار إسلامي مقاتل عن التيار الإصلاحي الأساس في الإخوان المسلمين. وقد لقي هذا الأخير دعماً من «الحرس الجديد» المكوّن من طلبة بلغوا سنّ الرُّشد في أواسط عقد ١٩٧٠، ثم التحقوا بالنقابات المهنية في عقد ١٩٨٠، وانتظموا بشكل كثيف في تجمّعات إصلاحية، خيرية في الأغلب، وتقدّموا للانتخابات وبناء أسس داعمة لمجتمع أكثر إسلامية، وأحرزوا مكتسبات، وبخاصة حيث تراجعت الدولة في المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية[١٨] وتبنّت أنماط الاستهلاك في التشكيلات الاقتصادية الغربية.

لكن جماعة صغيرة من المناضلين، على تمام النقيض، أعلنت أن الجهاد «مسؤولية مُهمَلَة» ويجب أن يُعلن، باسم الإسلام، ضد النظام الكافر[١٩]. هذه الجماعات هي التي اغتالت السادات ثم قادت انتفاضة فاشلة في أسيوط. ولم تكتمل هزيمتهم إلا بعد صراع مرير مع النظام عام ١٩٩٠ - وهو صراع التَهَب خصوصاً بعد اشتراك مبارك مع تحالف قيادة الولايات المتحدة للبلدان العربية التي أخرجت العراق من الكويت. لكن هؤلاء المناضلين لم يكن لديهم كبير أمل في بلوغ أهدافهم العليا، وبخاصة عندما لم يقتنع المصريون العاديّون بمنهجهم السياسي وقد تضرّروا بمهاجمة نشاط السياحة[٢٠]. وأغلب هؤلاء المناضلين كانوا قد تعهّدوا بقبول اجتهاد يقضي برفض الصراع المسلّح في السجن بين ١٩٩٧ و١٩٩٩، وفي الوقت نفسه أعلنوا دعمهم للمنهج التحرري المحدَث للنظام في جوانبه الحاسمة[٢١]. وقد تمثّل تراثهم النضالي في شبه عَسكَرَة أقسام من الشرطة وقوات الأمن[٢٢].

في هذه اللحظة، إذاً، عند إخفاق التيّارين اليساري والإسلامي في المعارضة الشرسة للنظام برزت الانتفاضة الثانية في فلسطين في عقابيل الانهيار الحتمي لعملية أوسلو. ولم تترك هذه الانتفاضة أثراً سلبياً في نظام مبارك في سلطات المؤسسات والعَسف، لكنها أحيت سياسة من الخضوع الوطني في الساحة الإقليمية، أثقلت على النظام من حيث قدرته على تمثيل أفكار تدعو إلى التساهل والقبول. للمرة الأولى، نجد تيارات كانت شديدة التنافر في السابق (الإسلاميون،

---

(١٨) Carrie Rosefsky-Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002), and Muhammed Zahid and Michael Medley, «Muslim Brotherhood in Egypt and Sudan,» *Review of African Political Economy*, vol. 33, no. 110 (September 2006), pp. 693-708.

(١٩) Muhammad Abd al-Salam Faraj, *Holy War: The Neglected Obligation* (Cairo: Publications of the Islamic Movement in Egypt, 1980).

(٢٠) Barry Rubin, *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics*, Updated ed. (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2002).

(٢١) عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين (القصة الخافية لمراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجون) (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠).

(٢٢) Jeroen Gunning, «Seeing the Egyptian «Revolution» through Social Movement Glasses: Networks, Frames, Protest Cycles and Structural Changes,» (Unpublished paper delivered at: BRISMES Annual Conference, LSE, London, 26-28 March 2012).

التحرّريون، اليسار العلماني، الناصريون) بدأوا بالانتظام معاً[٢٣] دعماً للفلسطينيين؛ وهو أمر جديد حتى لو كانت هذه التحالفات تفتقر إلى الكمال ولا تخلو من العوائق[٢٤]. وبعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بدأ المحتجّون يَرَون في النظام المشكلة الكبرى (لا إسرائيل أو الغرب أو الرأسمالية). وقد كان ذلك يعني أن «ضمان الأمان» المألوف، الذي كان وسيلة الأنظمة المحلية للنجاة وسط انتقاد إسرائيل أو موضوعات أكبر، قد توقّف مفعوله. فالانتقاد الصريح للرئيس ـ الذي بدأ أوّل الأمر بمقارنته مع «سوهارتو» الذي فقد سمعته مؤخراً في إندونيسيا بسبب فساده ـ صار يتردد في التظاهرات بعبارات علمانية للمرة الأولى[٢٥].

وتجدّدت الاحتجاجات باتّباع مبارك سياسة الخضوع تجاه غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣؛ وتجاه الهجوم الإسرائيلي على لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ واتفاقيتي التجارة والغاز مع إسرائيل، التي أثارت الانتقاد لفساد النظام؛ وبعد ذلك، ثمة ما هو أكثر سوءاً في تراخي مصر، بل الدعم الفعّال لإسرائيل في قصف ومذبحة الفلسطينيّين المحاصرين في غزّة عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ليس بين هذه الأحداث ما يعادل مصيبة الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بمصر. وليس بين هذه الأحداث ما دفع إلى انتقاد السلطة مثل ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ أو أزمة الديون عام ١٨٧٦ التي أثّرت في قدرة المؤسسات والاضطهاد الحكومي. والواقع أن مؤسسات النظام الرئيسة لم تتأثّر، وفي نظر النظام وأعوانه كانت هذه الأحداث الإقليمية ليست بأحداث، وإزاءها لم يكن من الواقع في شيء انتظار أي شيء آخر من مصر، وبخاصة أثناء الحرب على الإرهاب. وفي خلال مدة حكمه، لم يُقدِّم مبارك سوى بضعة وعود متواضعة ـ وبالتأكيد مقارنة مع وعود ناصر وخميني، بخصوص المسرح الإقليمي. لذا لم يكن ثمة مجال كبير لنقد أهداف مبارك المعلَنَة، التي كانت في العادة حذِرةً وتحذيرية أكثر منها غوغائية.

ومع ذلك، فإن خضوع مصر كان مهمّاً بدرجات متفاوتة لأي وطني مصري أو عربي، وكان يُشار إليه بتركيز في محطات التلفزيون الجديدة، وأبرزها قناة الجزيرة. فخمول مصر في وجه الصرخات الفعلية للمصريين من نساء وأطفال، التي أُذيعت على شاشات التلفزيون، زادت من فورية التقارير، وأوضحت ضعف نظام جبان أمام إسرائيل، وإذعان أمام الولايات المتحدة من جانب من كان يفترض أنها «أم الدنيا» وزعيمة بين الأقطار العربية. وبروز عناوين صحفية مستقلة عن احتكار الدولة القديم (مثل المصري اليوم، الدستور، الشروق وغيرها) خلال عقد ٢٠٠٠ كجزء من منطق إعادة الهيكلة الاقتصادية، شكّلت كذلك موقعاً مهمّاً للتعبير عن آراء تنتقد النظام.

---

(٢٣) Rabab El-Mahdi, «The Democracy Movement: Cycles of Protest,» in: El-Mahdi and Marfleet, eds., *Egypt: The Moment of Change*, pp. 87-102.

(٢٤) Maha Abdelrahman, «"With the Islamists?- Sometimes with the State? Never!»: Cooperation between the Left and Islamists in Egypt,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 1 (April 2009), pp. 37-54.

(٢٥) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

رابعاً: وعلى المستوى المحلّي:
التوريث والتحرّرية المحدَثة

لم يكن الضعف الخارجي سوى مظهر واحد من أزمة السلطة هذه في نضجها على نار هادئة، مع ما يصاحبها من تزايد فعل جمعي جموح. وثمة مسألتان أخريان. الأولى ما صار يُعرف بمسألة التوريث، وهي محاولة حسني مبارك تنصيب ابنه جمال، المكروه على نطاق واسع، رئيساً بعده، وبذلك يغيّر فعلياً الأساس الدستوري الذي يقوم عليه الحكم في مصر. وكانت هذه المحاولة هي الدافع الرئيس لحركة كفاية. وأعلنت الحركة أن التغيير المقترح من الجمهورية إلى السلالة الوراثية غير مقبول دستورياً وقانونياً، ويكشف عن خواء الادعاء أن مصر تسير نحو التحرر السياسي. وهذه الحركة ـ التي شملت مشاركة متفاوتة في فعاليتها من جانب بضعة آلاف من الناس، يوقّعون العرائض ويعقدون الاجتماعات وبعض التظاهرات ـ كانت مجموعة من الشباب من أهل المدن (القاهرة في الأغلب) المتعلّمين، العلمانيين، ذوي المكانة العالية نسبياً. كان أغلب الأعضاء في الحركة جدداً على النشاط السياسي من أي نوع، وأكثرهم من طلبة الجامعات أو المتخرّجين حديثاً[٢٦] ومن أبناء (بالمعنى الدقيق) الجيل اليساري الذي لم يَعُد فَاعلاً الآن بعد عقد ١٩٧٠. لم تخلّف «كفاية» منظمة مستمرة، بل كانت شكلاً متداخلاً من النشاط من دون مركز واضح. وكان هذا مما جعلها تبدو ضعيفة وغير مهمة في عيون قوى الأمن، بل أعطاها في الواقع شيئاً من القوة، لأنه لم يكن لها قيادة لتُسجَن، ولا مركز إدارة ليُنهَب، ولا جريدة لتُغلق، ولا حساب مصرفي ليُصادَر، ولا تسلسل إداري ليُفَرَّق. والواقع أن هذه الشبكة كانت ذات أهمية في اجتذاب جماعات جديدة أكثر علمانية وتوجّهاً نحو حقوق الإنسان للانضمام إلى النشاط السياسي للمرّة الأولى ـ ولإثارة مطالب وجدت لها صدى لدى كثيرين، ولو أن الحركة فقدت زَخمها بحلول عام ٢٠٠٧.

والصفة الثانية ـ وقد تكون أكثر أهمية ـ في هذه الأزمة، كانت الهجوم العنيف على الحمايات الاجتماعية وأشكال التركيز بيد الدولة من تراث الناصرية. وهذا الهجوم «من أعلى» كان له تاريخ يعود إلى عام ١٩٧٤، لكنه اتّخذ صيغة أكثر كثافة في صيغة الخصخصة في أواخر عقد ١٩٩٠ وأوائل عقد ٢٠٠٠، بل أشدّ من ذلك بعد تموز/يوليو ٢٠٠٤ مع قيام حكومة رجال الأعمال؛ وهي جزء مما دُعي باسم «الفكر الجديد» بقيادة جمال مبارك ورهطه. وقد بيعت المصانع المملوكة للدولة والشركات بشكل متزايد إلى جهات ومصالح مالية مصرية وسعودية، وكانت النتيجة تقليصات، وفقدان الأمن الوظيفي، واستغناء عن وظائف، وهبوط في الأجور والأحوال. وإضافة إلى ذلك، فإن الهبوط الدائم في الأجور وأحوال الموظفين من جميع الأصناف ـ من المدرسين إلى جباة الضرائب، إلى جانب تقليص الدعم الحكومي وارتفاع أسعار البضائع الأساس التي أرهقت كل عائلة ضعيفة ـ كان من نتائج سياسات واشنطن في أسلوب الإجماع بصورة أشمل. ثمة جيل كامل كان قد اكتسب ثروة

---

(٢٦) El-Mahdi, «The Democracy Movement: Cycles of Protest».

ومنزلة من طريق كفاءة العمل في وظائف الدولة في عهد ناصر والصناعات المؤمّمة(٢٧). لكن أبناءهم وبناتهم قد بلغوا سنّ الرشد في عقد ٢٠٠٠ في محيط مختلف تماماً؛ محيط غدت فيه الوظيفة الثابتة والترقية إلى الأفضل مما نَعِم به آباؤهم (وأحياناً أجدادهم) مسائل تعود إلى الماضي.

لقد حاول كثيرون بشكل جماعي وصريح أن يدافعوا عن وسائل عيشهم واسترداد مكان في خطة وطنية شاملة من التطور الصناعي(٢٨). فقد اشتركوا في أنواع عنيدة من الفعل الجماعي ـ مثل الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات من كل نوع ـ بمئات الألوف. تشير تقارير «المركز الأرضي لحقوق الإنسان» أن الأنشطة الجمعية للعمال كانت في تزايد في بدايات عقد ٢٠٠٠ بنسبة أكثر من مئة نشاط في السنة. وفي خلال الفترة بين ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦ سُجِّل أكثر من ٢٠٠ نشاط في السنة. وخلال عام ٢٠٠٧ سُجل ٦١٤ نشاطاً جمعياً هائلاً(٢٩) أعقبتها ٦٠٨ خلال عام ٢٠٠٨ (٣٠). وباشتراك أكثر من ١٫٢ مليون شخص، تشكلت أوسع تظاهرة شعبية في تاريخ مصر منذ ١٩٥٢(٣١). وكانت هذه الحركات من القوة بحيث انفصلت عن نقابات عمال الدولة للمرة الأولى؛ وقد استطاع جباة ضرائب العقارات أن يؤسّسوا أول نقابة مستقلة في مصر عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨. وحتى ظهور تَعَب الاحتجاجات بين الصحفيين، كانت تقارير هذه الأنشطة تظهر في الصُحُف الجديدة... وهكذا تنتشر بأشكال مختلفة بين جمهور واسع.

والإخوان المسلمون الإصلاحيون (المحظورون) بمعيّة صفوفهم من الأتقياء من أهل المدن، والمسالك الحرفية، وأصحاب الأعمال التجارية «الخفيفة» والخدمات، المتصلة أحياناً مع كيانات تجارية في السعودية والخليج، لم تقف بوجه التحررية المحدَثة بأي قدر مهم، على الرغم من ظهور مؤشرات هنا وهناك(٣٢). بل خلافاً لذلك، بقي الإخوان المسلمون بقيادة «الحرس القديم»(٣٣) الذين عرفوا حسن البنّا في عقد ١٩٤٠ وقضوا بحدود ٢٠ سنة في السجون بعد ١٩٥٤، فتقدّموا للانتخابات، وحصلوا على مقاعد، وعانوا اضطهاداً كبيراً، وبخاصة بعد فوزهم في انتخابات ٢٠٠٥ وفي سياق الحرب على الإرهاب. هنا استمرّت عَسكَرة الشرطة وقوات الأمن، وتضاعفت الإساءات إلى حقوق الإنسان.

---

(٢٧) Dina Makram-Ebeid, ««We are Like Father and Son»: Neo-Liberalism and Everyday Production Relations at the Egyptian Iron and Steel Plant in Helwan,» (Unpublished paper given at MESA Annual Conference, San Diego, 2010).

(٢٨) مصطفى بسيوني وعمر سعيد، رايات الإضراب في سماء مصر ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠٧).

(٢٩) Beinin, «Workers' Struggles under «Socialism» and Neoliberalism,» p. 77.

(٣٠) Anne Alexander, «Egypt's Strike Wave: Lessons in Leadership,» (Research Briefing, ESRC Non-Governmental Public Action Programme, 2009).

(٣١) Beinin, Ibid., p. 77.

(٣٢) Sameh Naguib, «Islamism(s) Old and New,» in: El-Mahdi and Marfleet, eds., *Egypt: The Moment of Change*, pp. 103-119.

(٣٣) Zahid and Medley, «Muslim Brotherhood in Egypt and Sudan».

وقد جرت محاولة لإبراز التيار الجديد من المعارضة في ربيع ٢٠٠٨ عندما قامت عناصر من حركة كفاية! بالدعوة إلى «إضراب عام» حيث طُلب إلى العمال البقاء في بيوتهم تضامناً مع المضربين في «المحلة الكبرى» الذين خطّطوا لإضراب يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. لكن إضراب المحلة قد تعطل ولم يبقَ للإضراب العام كبير أثر. وثمة نداءات لإقامة «يوم غضب» من جانب شبكات مماثلة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لكنها أجهضت في الأغلب[٣٤]. فالصورة المتوقّعة هنا لم تكن قادرة على تحريك الصورة الواقعية والتنظيمية، ولا حتى الأساس الفكري للتنسيق، كما كان التضامن بين العمال الصناعيين وشباب المدن غائباً في الأغلب. وبعيداً من أي شيء آخر، كانت فكرة البقاء في الدار (بقصد تجنّب المواجهة والعَسف) ضعيفة القبول بين العمال الصناعيين المخلصين لفكرة الإنتاج الوطني. لكن هذه الأحداث كان لها تراث في نوع جديد من النشاط السياسي. فالجماعات المتعلمة، العلمانية (بمن فيهم حركة شباب ٦ أبريل) لم يكتفوا الآن بمراقبة التلفزيون وقراءة الصحف المستقلة الجديدة، بل بدأوا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك، المدوّنات، تويتر، بين غيرها) لأغراض جديدة. فبدلاً من الاستهلاك وترتيب المواعيد وأخبار المشاهير، صارت مواقع التواصل تُستخدم لواجب مختلف تماماً. فقد اشتغل المئات، في ظل الأمان النسبي ومجهولية الهوية التي وفّرها الإنترنت، على كشف مخالفات حقوق الإنسان من جانب النظام، بما في ذلك ما كان يصدر ضد الإسلاميين خلال فترة الحرب على الإرهاب. وقد اجتذب هؤلاء المدوّنون، أفراداً وجماعات، مئات الألوف من الأتباع من الجيل الجديد الذين وُلدوا في الأغلب في عقد ١٩٨٠.

خامساً: سيادة بلا هَيْمَنَة

بحلول عام ٢٠١٠ قدّمت مصر مثالاً لما وصفه «راناجيت غوها» في سياق مختلف بأنه سيادة بلا هَيمنَة؛ وهو وضع يكون فيه القَسْر والإكراه أكثر من الحدّ في النظام السياسي عموماً[٣٥]. فطبقات الحرفيين والتجار المرتبطين بالإخوان المسلمين قد تحملوا كثيراً من الاضطهاد والإساءة، وجرى تزوير انتخابات ٢٠١٠ إلى درجة أصابت مقتلاً من خططهم الانتخابية. فالشباب المتعلّم والمدوّنون المناضلون (كما أولئك المتصلون بالثروة والسلطة من طريق عوائلهم) قد أصابهم الإحباط في مطالبتهم بالتغيير القائم على التحرر والدستورية وحقوق الإنسان، حتى عندما كانت منظمات حقوق الإنسان قد طوّرت قدراتها التنظيمية في البلاد. وقد حصل الموظفون والعمال الصناعيون على بعض التسهيلات الفردية في مواقع عمل محدّدة، لكنهم أخفقوا في ضمان موارد عيشهم بشكل أوسَع من طريق تغيير المشروع الشامل لاقتصاد واشنطن في الإجماع، الذي بموجبه

(٣٤) Alexander, «Egypt's Strike Wave: Lessons in Leadership».

(٣٥) Ranajit Guha, *Dominance without Hegemony: History and Power in Colonial India* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998).

بقي فقراء المدن يعانون ارتفاع الأسعار والعوز لفرص العمل. فالإنجازات الوطنية والعربية الشاملة والحماية الاجتماعية والاقتصادية، من سنوات حكم ناصر، غدت في الذاكرة البعيدة ـ لكن النظام لم يعوّضها بديمقراطية أو ازدهار. ولم يكن سوى جمال ورهطه، وقائمة متزايدة في الطول من الوزراء الفاسدين، والموظفين ورجال الأعمال، الذين تمادوا في إهمال التغطية على آثارهم، وأقليّة صغيرة من أصحاب الغنى الفاحش، بدا عليهم الازدهار. وكما أدرك مراقبون مثل علاء الأسواني، كانت مصر تعيش فترة من الإذلال القاسي والإساءة والفقر[٣٦].

وفي أثناء ذلك، قرأ النظام هذا المشهد على أنه انتصار على أعدائه، وعلامة على قُدرته القادرة. وكانت التسبيحة تدور كالآتي: كانت جماهير الشعب شديدة الانشغال بالتهيّؤ للنهوض من رَقدتها. والإسلاميون رهن الاعتقال؛ فمن الذي يريد لمصر أن تصبح إيران أخرى؟ والشباب المتعلّم «غير جادّين». والعمّال «تولّينا أمرهم»، وبخاصة من طريق التدخلات «العظيمة» لهذا الوزير أو ذاك، بتقديم تسهيلات بسيطة في حَالات خاصة. ولا يوجد اشتراكيون حقيقيون في مصر على أية حال. والواقع أن مثيري الفتن الأجانب والحكومات المعادية (من السودان إلى إسرائيل وإيران) والمذاهب الفكرية الدخيلة ـ وهم المتّهمون المعتادون في عيون الأجهزة الأمنية ـ ليس لها كبير أثر في البلاد. لم يقدّم أحدٌ بديلاً من مبارك والأمن الذي قدّمه في مجاورة صعبة، حيث تشكّل الطائفية و«الأصولية» الإسلامية خطراً دائماً. وفي أية حال، كانت التيارات السلفية السلطوية الهادئة أعواناً فعليين لنظام مبارك. وكانت قوات الأمن والجيش مزوّدة بشكل فائق على مستوى الرؤساء، من طريق الإعلانات الأميركية بارعة التخطيط ـ في شكل مستشفيات ونوادٍ ووسائل ترفيه، وبَهرَجات، مثل سوّاق لسيّاراتهم ومساكن وبضائع استهلاكية. وفي أثناء ذلك، صارت الولايات المتحدة تغدق المديح على مصر بوصفها منارة الاستقرار والمحرِّر الحذِر، كما راح صندوق النقد الدولي يكيل المديح لمصر بسبب مثالها الاقتصادي ونمو إجمالي الناتج المحلّي. وربما تعجّب بعض المعلّقين الجادين عن سبب عدم قيام ثورة في مصر، ولكن لم يفسّر أحد بالضبط كيف يمكن أن تقوم ثورة. (وعندما حاولوا القيام بثورة قاموا بالإجراءات الغلط). ومصر، مثل سورية، ما عليها إلاّ أن تتقبّل التوريث. وطالما مصر تنازلت عن غزة لإسرائيل، فإن الأمريكيين لن يتشكّوا من تنصيب جمال رئيساً، وسوف يسمحون لوزير الداخلية حبيب العادلي أن يفعل ما يشاء بالانتخابات وبالإسلاميين. ثم إن السعودية التي كانت يوماً غريمة لناصر أصبحت اليوم صديقة لمبارك. لذا، فإن الوضع الراهن، ولو أنه غير كامل، فإنه سوف يستمر. ثم إن مصر كانت أرض الفراعنة. وكان الشعب خَضوعاً ولن يثور ضد حكامه.

ومن السهل تنحية هذه المواقف جانباً. وكان من الصعب جداً توقّع الانتفاضة القادمة، وبعض السبب في ذلك أن مصر، مع أنها كانت تقاسي من أزمة سلطة تنضج على نار هادئة ـ وهو موطن

---

(٣٦) علاء الأسواني، لماذا لا يثور المصريين؟ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠).

ضعف حاد ـ فإن مؤسسات القمع والإشراف فيها بقيت غير متأثرة، إلى جانب دعم القوى الكبرى. وهذه الأوضاع يمكن مقاومتها بوضوح، في هذا المجال بالذات، مع أوضاع إيران عام ١٩٧٨ ـ حين كان الدعم الأجنبي للشاه، وأجهزة الإشراف، وسلطة المؤسسات والقمع تبدو جميعها غير مصابة ـ الأمر الذي جعل الثورة بعيدة جداً من التوقّع[٣٧]. والمشكلة في جزئها تقع في استحالة المساس بالسلطة، والهيمَنة والمخيال الجماهيري العام وهي من المصاحبات الضرورية. وهذه المواقف السياسية يصعب ظهورها في الإحصاءات التي تُعدِّد إمكانات المؤسسات في القمع، وأداء الاقتصاد، أو المقتربات الثابتة إلى تحديد البنية الاجتماعية. وبوصفه مُتخَيّلاً سياسياً متجذّراً في الأفكار والمشاعر لجماعات فقيرة محرومة ومن مستوى أدنى، يكون من السهل إهماله (لأن أولئك الذين يتخيّلون ليسوا قريبين من السلطة، أو أنهم موصومون أو لا يستطيعون التواصل) ويصعب متابعة هذا المتخيَّل لأنه لم يجرِ البحث فيه، أو جرى بشكل ناقص. ومع ذلك، فإن المِخيال السياسي الجماهيري، المرتبط بتكوينات السلطة والهيمنة، يبرز في العواطف والمشاعر والمواقف. بعض أولئك الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بالعناصر الذاتية في ما هو اجتماعي بدا عليهم أنهم أكثر قدرة على فهم المستقبل من أولئك الذين لم يدركوا[٣٨] ـ حتى عندما ادّعوا أن شيئاً ما يحدث، لم يُحدِّدوا ما الذي كان يحدث ـ بعبارات ملموسة. لقد زار كاتبُ هذا الفصل مصرَ لدراسة ميدانية في حزيران/يونيو ٢٠١٠ ـ في الأسبوع الذي تلا قيام النظام باغتيال المدوِّن خالد سعيد في الاسكندرية ـ فوجد محيطاً جيّاشاً. وبالقياس إلى عقد ١٩٩٠، كان ثمة شعور بطاقة جديدة ومبادرات، وشعور واضح بأن المصريين كانوا يعدّون النظام مسؤولاً عن مشكلاتهم، مع حضور قوى أمن ثقيلة ظالمة أحبطت احتجاجات الشوارع الصغيرة نسبياً مما كان يدور.

وكان الهجوم بالقنابل، من جانب الإسلاميين كما قيل، على كنيسة قبطية في الإسكندرية في فجر عام ٢٠١١ أكبر شؤم وبداية كئيبة ممكنة لبداية عَقد جديد، خدمت تسابيح النظام عن الأمن والطائفية، وخطر «الأصولية» الإسلامية. وقد أظهر ذلك المقدارَ القليل مما أُنجز خلال عَقد من النشاط السياسي «الجديد» و«غير المسبوق»[٣٩]، أو «ما بعد الإسلامية»[٤٠]، يشمل أنواعاً جديدة من التحالفات، أنشطة عمالية وتحررية، بأنواع جديدة من «النسوية» الإسلامية، وهكذا. ومن بعض الوجوه، كان الهجوم على الكنيسة، وإقامة الليلة التأبينية بالشموع، التي حضرها قلة في القاهرة بعد ذلك، ممّا قدّم مشهداً مزدوجاً: إيحاءً بموجة صاعِدةٍ من النشاط السياسي من العهد السابق، وكذلك بفشل عقدٍ من النشاط السياسي في أن يُقدّم أيّة ثمار.

---

(٣٧) انظر: Beinin and Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, p. ix.

(٣٨) Alia Mossallam, «These Are Liberated Territories: Everyday Resistance in Egypt,» in: Larbi Sadiki, ed., *Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power* (London: Routledge, 2012), pp. 124-152.

(٣٩) Beinin and Vairel, eds., Ibid., p. 1.

(٤٠) Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the* Post *Islamist Turn* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

وقد أدرك غُنيم من جانبه بعض الهبوط في الطاقة في خريف ٢٠١٠[41]. بالنسبة للجميع باستثناء شديدي الحماسة، كان الإحباط والخوف يتنافسان على بلوغ القمة. فقد استعدّ الإخوان المسلمون لمزيد من الاعتقالات. وراح اليسار القديم يتمتم «نفس الحكاية، نفس الحكاية». ونظر العمّال إلى أوضاعهم الاقتصادية. وراح أعوان النظام يتطلّعون إلى رئيس قوي. كما راح وائل غنيم على موقعه الشهير بعنوان «كلّنا خالد سعيد» يهاجم الطائفية بشيء من الثقة، لكنه تجنّب الاحتجاجات التونسية خشية أن يؤدي احتمال اضطهادهم وفشلهم في خلق «إحباط وهـوان»[42]. وقد أثار مقتل خالد سعيد وسيّد بلال على أيدي قوى الأمن استنكاراً بين المدوّنين، ولكن الحدَثين كانا من رموز شراسة النظام ووَهن المعارضة، إذ كانا شرارتين يمكن أن تُلهبا انتفاضة شعبية كبرى. فالإساءة إلى حقوق الإنسان لم تكن بالشيء الجديد في مصر. فعلى الرغم من ثقتهم وطاقتهم الكبرى، لم يستطع الشباب المتعلّمون ومدوّنوهم المناضلون ـ إلى جانب جماعات معارضة أخرى ـ أن يقدموا الكثير عن نتائج جهودهم في بدايات ٢٠١١ باستثناء شعور كبير ومهمّ بأمل مخنوق. فتشكيلات سلطة الدولة (الاضطهاد، الشرطة وما إلى ذلك) بقيت على عهدها من الصلابة في تشكيل جدار الخوف ـ «الخوف وثقافة الخوف التي أوجدتها الرقابة المستمرة والاستطلاع، والإذلال والإساءة»[43] ـ الجدار الذي كان في انتظار أن يُهدم.

سادساً: اقتباس المثال التونسي

إلى هذه الأرض من المآزق والآمال، والإحباط والطاقات، والهزيمة والتحشيد، جاءت الأخبار من تونس. ومع ما كان من مناقشات إجرائية بين عدد صغير من الناشطين المصريين والتونسيين على الإنترنت، لم تتدفق أي أسلحة أو أموال من تونس إلى مصر. ولم تقُم أي دبلوماسية تونسية بدعم الانتفاضة في مصر ضد مبارك. ولـم تنطلق أيّ مبادرة من الغرب أو من الجامعة العربية. وعوضاً من ذلك، حتى في عصر عَولمة البشر والموارد، لم يتجاوز الأمر سوى قوة فكرة استُقبِلَت عبر الحدود، وبقي أصحاب السلطة في موقع المتفرّج. كانت الأحداث في تونس تنطوي على أثر بالغ القوة للتظاهرة لكيفية كسر المأزق وبعث التغيير في مصر. كانت الدروس الإجرائية بسيطة: احتجاجات شعبية غير مسلحة يمكن أن تنجح. والمثال السياسي كان واضحاً: طاغية عربي مدعوم من الغرب يمكن، ويجب، أن يُزاح عن السلطة.

في هذا السياق، حاولت الأنظمة في المنطقة أن تحمي حدودها، مصرّة على أن كل قطر يختلف من غيره، وأنّه لن تكون ثمة «عدوى» من تونس. والواقع أنه ليس بمقدور أي جهاز أمن أن يوقف

---

(٤١) Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater Than the People in Power*, pp. 113-114.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤٣) Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press, 2006), p. 165.

اعتناق فكرة، بالمعنى التاريخي الفعلي، لا الرومانسي الخيالي. فنظام الاضطهاد المصري لم يكن بوسعه الوقوف بوجه فكرة تطلق الجناحين عبر مواقع التواصل بالطريقة الناشطة التي كانت تُدار بها. لم يكن المثال التونسي مربوطاً ببراءة اختراع؛ ففي وضع متوتّر من السيادة بلا هيمَنَة، مهما تكن الظروف من خصوصية أو وطنية أو تاريخية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، كان المثال التونسي متاحاً للاقتباس والاعتناق(٤٤) على مستوى درامي واسع من جانب أولئك الذين على استعداد لتولّي الأمور بأنفسهم ويخاصمون في المعترك السياسي وسط أزمة قائمة للسلطة ونشاط سياسي مُحبَط.

سابعاً: الشباب المتعلّم

لقد تجرّدت للعمل الفوري طاقات المدوّنين النضالية. وبدأت حركة شباب ٦ أبريل وغيرها من بين شباب المتعلّمين بالتخطيط لانتفاضة غير عنيفة في مصر حسب النمط التونسي. كما قد تجرّدت صفحات تواصل شعبية مثل «كلّنا خالد سعيد» بمئات الألوف من قرائها الآن، إلى تغطية أخبار تونس(٤٥). وقد اختير اليوم الوطني للشرطة (٢٥ كانون الثاني/يناير) للقيام بانتفاضة جماهيرية (ثورة)، وهي الكلمة التي سرعان ما انتشرت في الاستعمال. وكانت الفكرة أن ينضمّ عدد من التظاهرات في ميدان التحرير لإرغام النظام على التغيير. وكان توجّه الاهتمام الخاص نحو الأهداف والمذاهب الفكرية أقل من التوجّه نحو أساليب الاحتجاج السلمي: كيفية مواجهة الغاز المُسيل للدموع، كيفية تجميع الجماهير في الشوارع الجانبية قبل الاندفاع إلى الشوارع الرئيسة، كيفية استقطاب الأعوان، وكيفية إقناع الشرطة بالتخلّي عن هراواتهم والالتحاق بالثورة. وكان أغلب هذا التنسيق والتواصل قد حدث على الإنترنت، لكن بعض الاجتماعات الحاسمة لشباب ٦ أبريل كانت تتطلب السرّية، وكانت تجري في بيوت خاصة.

وقد قام نشاط الشباب المتعلّم بدور كبير؛ فالانتفاضة المصرية، مثل الانتفاضة التونسية، كانت في الواقع مخطّطة إلى حدٍّ ما، لأن تونس كانت قد اقترحت مثالاً سياسياً وإجراءات تناسبه. وكان الشباب قد طوّروا خبرة إجرائية ومعرفة لأكثر من عقد من الزمان. وكانوا قد هيّأوا مساحة لاحتجاجات الشوارع في حالة الإرهاب الشديد. وقد اختاروا لهم مواقع للتعبئة والتواصل في الإعلام الاجتماعي، الأمر الذي سهّل لهم مجهولية الهوية وترك النظام بلا سند. وقد حملوا أخبار إساءة النظام إلى حقوق الإنسان إلى الألوف من المصريين. كما كانوا بارعين في اختيار اليوم للانتفاضة، وهو اليوم الوطني للشرطة، لأن ذلك سيثير شكاوى كبيرة ضد الشرطة المكروهة لدى أعداد كبيرة من الناس. وكان إصرار الشباب على عدم العنف عنصراً حاسماً للإبقاء على حيادية الجيش. وقد كان نمط التعبئة الذي بدأ في الشوارع الفرعية وتحرّكَ نحو الساحات قد أثبت فاعليته.

---

(٤٤) انظر: Benedict Anderson, *Imagined Communities*, rev. ed. (London: Verso, 2006), pp. 4 and 228.

(٤٥) Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater Than the People in Power*, pp. 131-160.

وقد تفاجأ النظام بهذه التعبئة، وبخاصة لأنها لم تكن ذات جذور في منهاج فكري، أو مرتبطة بأحزاب سياسية معارضة أو بالإخوان المسلمين، أو بـ «مخرّبين أجانب». وقد يُفسِّر هذا سبب إطلاق سراح وائل غنيم في منتصف الانتفاضة: لأن النظام لم يجد فيه سوى مواطن مخلص، من دون أي مذهب فكري خطير أو «ارتباطات سياسية» يمكن استمالته من خلالها ببضع كلمات معسولة من حسام بدراوي ليلتحق بالجانب المريح من الحزب الوطني الديمقراطي. ولكن هنا لم يدرك النظام حقيقة قوة خصومه. فظهور غنيم على التلفزيون الوطني بعد إطلاق سراحه مباشرة ـ بصورة الإبن البار للشعب، الحزين لما سبَّبه، من عنف ـ كان رسالة قوية إلى أولئك الذين كانوا متردّدين في دعم المحتجّين والصاخبين، الذين يجلبون الفوضى و«مناهج العمل، الأجنبية».

من المهم أن نلاحظ أن الشباب المتعلِّم لم يكونوا ليعلموا أن تظاهرة حاشدة سوف تحدث فعلاً. فالخوف والشك يتّضحان في مراسلاتهم قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير، تماماً كما يكتشف فَرَحَهم واندهاشهم في مراسلاتهم خلال الثمانية عشر يوماً وبعدها مباشرة. فكثير من التغريدات كانت تنطوي على مراسلات عما كانت الجماهير تقوم به، وأقل من ذلك بكثير كانت تدور حول مبادرات لقيادة الجماهير إلى أماكن بعينها، أو لتوجيههم إلى فعل أو قول أشياء محدّدة[٤٦].

تشير التغريدات ودلائل أخرى إلى وجود مساهمات مشتركة، جَموحة، غير متوقّعة، يبدو أنها كانت تتدفّق من جميع الاتجاهات. لذا كانت الأنشطة في الثمانية عشر يوماً تلقائية نسبياً، ذات شكل «أفقي» لامركزي[٤٧]. يخطئ من يقول إن تلك الانتفاضة كانت ذات طابع عالي التنظيم أو إن قيادتها مركزية ذات هيئات تحرّك جماهيرها. فأنشطة الكمبيوتر لم تستطع بَعدُ تحريكَ الجماهير؛ وغالباً ما أخفقت في ذلك. بل على النقيض من ذلك لم يكن شباب المناضلين بقادرين على إبقاء الجماهير في ساحة التحرير بعد تنازل مبارك ـ على الرغم مما بدَا في عيون كثيرين أن الثورة، لم تكتمل، والتي لم يكن هدفها إقامة إنقلاب عسكري. فالمناضلون المدوّنون لم يكن لديهم الكثير من المعرفة بالتنظيم الجماهيري في أي جزء من البلاد ـ وهو نقص تكشّف بشكل قاسٍ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ـ بل منذ شباط/فبراير ٢٠١١. كما لم يكن من الواضح كذلك إن كانت دعاوى حقوق الإنسان ستجد صدى بين الجماهير الأوسع، أو إن كان الناس العاديّون سوف يستجيبون عندما بدأ الشباب المتعلِّم بالحديث عن العدالة الاجتماعية والكرامة، عندما لم يكن لدى هذه الفئات ماضٍ في هذه الأمور، بينما ملابسهم وطعامهم وعادات رفاهيتهم وقيمهم الجنسية وطبقتهم الاجتماعية لم تكن تناسب دور الحاملين الحقيقيين للهوية الثقافية المصرية أو الهموم الاقتصادية والاجتماعية.

---

(٤٦) انظر مثلاً: Idle and Nunns, *Tweets from Tahrir: Egypt's Revolution As It Unfolded, in the Words of the People Who Made It*, pp. 31-45.

(٤٧) John Chalcraft, «Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process,» *Middle East Report*, no. 262 (Spring 2012), pp. 6-11.

ثم إن «الوقفات الصامتة» التي دعا إليها وائل غُنيم عام ٢٠١٠، وقيام الليل على ضوء الشموع كانت وسائل مختلفة جداً عن انتفاضة جماهيرية يمكن لها الصمود في وجه قوات الشرطة والأمن. والواقع أن بعض الأنشطة على صفحات الإنترنت كانت تدعو إلى أساليب لتجنّب ما يبدو أنه مواجهة عقيمة ضد القمع؛ ومن هنا جاءت الإضرابات العامة والتزام البيوت، ومجهولية الهوية، والوقفات الصامتة، وما إلى ذلك. والانتفاضة الجماهيرية تتطلّب مواجهة كبرى مع اضطهاد السلطة؛ ومن أجل ذلك اقترح الناشطون أن تحاول التظاهرات استمالة الشرطة بالأزهار وعدم العنف. وكان على الأحداث أن تتخذ طريقاً آخر، إذ يجب الحدّ من قدرة الشرطة، بل التغلّب عليهم في معارك مرتّبة. لكن الشباب المتعلّم لم يستعدّوا أو يخططوا لذلك. لا يوجد دليل أن أحداً قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير كان يؤمن بأن قوات شرطة النظام يمكن قهرها بمواجهة جسدية. والإصرار على عدم العنف كان يشير إلى عدم الالتزام ورفض المواجهة الجسدية.

ثامناً: انفجار الفُقراء

التحَقَ بالشباب المتعلّم في تظاهرات الشوارع (في الأقل بحلول ٢٨ كانون الثاني/يناير)، العناصر التي كانت قد تحشّدت خلال العقد السابق (وأحياناً من العقد قبله). وذهب الإخوان المسلمون، بتشجيع من شبابهم، للقيام بدور مهم في حماية ميدان التحرير ضد هجمات أزلام النظام في الأسبوع الأول من شباط/فبراير. وقد انضم إلى الجماهير في طول البلاد وعرضها عمّال وموظفون تضرّروا من التحررية المُحدَثة التي حمَلها النظام. وفي البداية جرى ذلك على المستوى الفردي. ولكن مع مرور الوقت، خرجت بعض النقابات المستقلة لمناصرة الانتفاضة أو أنشطة الإضرابات، وبين ٨ ـ ١١ شباط/فبراير، التَحَق بالإضرابات حوالى ٣٠٠ ألف من العمال، حسب بعض التقديرات (التي أوردَتها ألكساندر)، وهو ما ساهم في شلل مؤسسات النظام[٤٨]، وفي التهديد الذي شعرت به المؤسسات التجارية العسكرية التي كانوا يملكونها أو لهم فيها مصالح.

وكانت الجماهير تضم كذلك كثيراً ممن لم يسبق لهم التظاهر أو توقيع العرائض والبيانات. والواقع أن جانباً مهمّاً من الانتفاضة كان التقمّص المفاجئ للسياسة والتنشيط المؤمّل لأولئك الذين تولّوا معالجة الأمور بأنفسهم للمرة الأولى. فاحتجاجات الأيام الثمانية عشر كانت أكبر ١٠٠٠ مرة من احتجاجات الشوارع المألوفة (من دون الإضرابات) في عقد ٢٠٠٠. وإذ كانت التظاهرات تجتذب المئات، بل الألوف أحياناً، كانت الانتفاضة تجتذب مئات الألوف من المحتجّين بل الملايين ـ ولو أن الأرقام الدقيقة ما تزال بانتظار المزيد من الأبحاث. وتظهر الإحصاءات في تقارير النشطاء ذوي الخبرة، الذين عبّروا عن دهشتهم في الأيام الأولى للانتفاضة لرؤية كل هؤلاء الناس الذين لا يعرفونهم يشاركون مباشرة في اتخاذ المبادرات في التظاهرات، فوصفها علاء الأسواني

(٤٨) ورد في: Alexander, «The Growing Soul of Egypt's Democratic Revolution».

بأنها «معجزة»[49]. ثم إن أثر مبادرات السويس، في التظاهرات الأقل شمولية، ما يعدّه البعض قد تسبّب في منع الشباب من مغادرة ميدان التحرير والعودة إلى الأسلوب الحاسم في احتلاله مساء ٢٥ كانون الثاني/يناير، كان أثراً صادراً عما هو أبعد من أنشطة المدوّنين.

ومن بعض الوجوه، كان الأمر الحاسم في حركية الوضع هو بالضبط النشاط الجمعي الجموح لأولئك الذين كانوا يتحركون للمرة الأولى. هنا ظهرت لغة الانفجار ـ التي أشاعها الزعماء والمراقبون وعناصر الأمن ـ لتعبّر عن شيء مهم. وقد وصف ضابط أمن كبير سابق هذه الثورة بأنها «انفجار الفقراء». فقد قال إنه في عام ٢٠١٠ كان الجميع يتصوّر أن شيئاً ما سيحصل. وأضاف، ولكن لو قال لك أحدٌ إنه توقَّع انفجار الفقراء، فهو كاذب[50].

ويمكن القول، فعلاً، إن الجماهير «جديدة العهد على المهنة» في الأيام الثمانية عشر لم تقدّم الأعداد وحسب، بل قدّمت كذلك الأساليب التي استطاعت أن تنال الكثير من قدرة الشرطة على العسف والإرهاب، وبإظهار هائل للإرادة الشعبية استطاعت كسب حيادية العسكر. و«انفجار الفقراء» المفاجئ هذا ـ وبخاصة في نظر أولئك القائمين على خدمة النظام الذين كانوا يتوقّعون طأطأة الرؤوس والتمتمة: «تحت أمرك يا سيدي» ويواصلون البحث عن لقمة العيش ـ كان عاملاً مهمّاً في فقدان النظام توازنه وارتكاب أخطاء إجرائية، ولا سيّما سحب قوات الشرطة في مساء ٢٨ كانون الثاني/يناير. فطريقة الجماهير بالتآخي مع الجيش ـ بمعانقة الضباط وإظهار الصداقة، وكذلك بالتراكم فوق الدبّابات، والتعامل بعنف مع عناصر العسكر التي تحوّلت إلى الهجوم، وإصرارهم على «إخوتنا وأهلنا» في الجيش يدافعون عن شعب مصر ضد النظام الفاسد ـ كانت حركية مهمة في ضمان حيادية الجيش[51].

ثمة مجموعة مهمة من الأشخاص، لم تنل حقها من البحث، لكنها شكّلت عنصراً مهماً بين صفوف الناشطين للمرة الأولى، وهم المندفعون من الشباب الذين بلغ آباؤهم سن الرُّشد في عهد انفتاح السادات. هذا الجيل الذي بلغ سنّ الرُّشد بدوره في عقد ٢٠٠٠ كان يتمثّل بصغار الباعة والقائمين بأعمال التزويد البسيطة والخدمات والعاملين لحسابهم الخاص[52] والعاملين لسدّ الرمَق (في مقابل الأعمال المربحة) في أشغال صغيرة تتطلب كبير جهد واستغلال الذات. كثير من هؤلاء الأشخاص فقراء ومن طبقات دنيا؛ من المتنقّلين بين الريف والمدينة، والأكبر منهم سنّاً كانوا قد اشتغلوا خارج البلاد لبعض الوقت. كانوا يبحثون عن الزواج والمسكن المناسب والعمل المحترم.

---

(٤٩) Alaa Al-Aswany, *On the State of Egypt: What Caused the Revolution*, translated by Jonathan Wright (Edinburgh: Canongate, 2011), p. viii.

(٥٠) مقابلة مع ضابط مخابرات مصري كبير، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٥١) Neil Ketchley, «The People and the Army are One Hand!: A MicroSociology of Fraternisation in the Egyptian Revolution,» paper presented at: BRISMES Annual Conference, 26-28 March 2012.

(٥٢) Julia Elyachar, *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo* (Durham, NC: Duke University Press, 2005).

كثير من هؤلاء كان يسكن في مناطق عشوائية، في مساكن دون المستوى أو شديدة الإزدحام، من دون خدمات تقدّمها الدولة. وكانوا يعملون خارج الوظائف الحكومية، في الشركات الكبرى والمهن المختلفة والزراعة. ولم يكن لديهم خبرة طويلة بالنشاط السياسي في أي منطقة تقريباً ـ مفضّلين ما دعاه آصف بيات باسم «التجاوز الهادئ على المألوف» ـ يكسبون بعض المال، ويجدون مكاناً للعيش (بالدخول في مساكن غير مشغولة) وعملاً (بالتفاوض مع الشرطة) ثم يحصلون على بضائع وخدمات بطريقة أو بأخرى[٥٣]. وقد بقيت احتجاجاتهم في الخفاء، ويميلون إلى اتباع «أساليب المقاومة يوماً بيوم». وإذا ما شاركوا في مظاهرة احتجاج، كان ذلك مقتطعاً وآنياً.

وفي الحقيقة، بدلاً من الارتباط بأولئك الذين تحدّوا الوضع الراهن، كانت تلك الجماعات تحت تأثير منظّري التحررية المُحدَثة «المصلحية» في مصر منذ عقد ١٩٧٠. فالقطاع غير الرسمي والشركات التجارية الصغيرة، كما كانت تُعرف في هذا السياق، كان يُشاد بها على أنها توفّر الأعمال وتدعم النمو وسط أزمة سيطرة الدولة على الاقتصاد بشكلها القديم[٥٤]. وإذا كان لنا أن نحكم بموجب البحث الميداني الذي أجرتَهُ ديانا سنغرمان في عقد ١٩٨٠، أو حتى بحث بايات بشكل أعمّ، فإن هذه الأصناف من الأبحاث، إلى جانب الشبكات غير الرسمية مما لديهم، تشير إلى أن هذه الأعمال كانت قادرة على تجميع البضائع وتوصيل الدخول مع مستويات جديدة من الاستهلاك إلى قطاع مهم من السكان، وبخاصة في وقت كثرت فيه الهجرات إلى الجزيرة العربية، وجرت تحويلات مئات الملايين من الدولارات لتغذية «القطاع غير الرسمي» من هذا المصدر[٥٥].

لكن هذه الجماعات وجدت نفسها مشتبكة، على الرغم من جهودها الكبرى، في «قفص خفيّ»[٥٦] ومع ما دعته إلياشار في تحليلها باسم «أسواق الإفقار»[٥٧]. ومنذ عقد ١٩٨٠ تضاءلت فرص الهجرة أو غدَت أقل مردوداً، إذ ازدادت أسعار البضائع الأساس والمساكن، وتقلصت إعانات الدعم، وتضرّرت الدخول بسبب التضخم، كما رزحت الأنشطة التجارية تحت وطأة الضرائب والرشا والفساد من جانب الشرطة وسلطات النظام. وقد تضرّرت هذه الجماعات بشكل خاص بسبب الفساد الذي مكّن رجال الأعمال الأثرياء من التقدم، بينما بقي الآخرون تحت سلطة الشرطة واللامبالاة أو العداوة من جانب سلطات النظام. والجيل الجديد الذي وُلِدَ في عقد ١٩٨٠ ونشأ في هذا المحيط، وبلا عمل إضافة إلى ذلك، لم يجدوا الكثير من الفرص للتحرك إلى أعلى مما كان

(٥٣) Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran* (New York: Columbia University Press, 1997).

(٥٤) Elyachar, Ibid.

(٥٥) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010), and Diane Singerman, *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

(٥٦) John Chalcraft, *Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2009).

(٥٧) Elyachar, *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo.*

قد تيسّر لآبائهم، ثم إنهم كانوا يواجهون جهاز شرطة فاسداً ومتزايداً في قدراته الأمنية، فدخلوا معه في صراع(٥٨).

هذه المعارك مع الشرطة، وما تطلّبته من عناصر سياسات خصامية، خلّفت إرثاً سيكون مفيداً. فقد غدا الشباب بارعين في القتال والإهانة والتغلّب على الشرطة وتحييدهم. فقد كانت اهتماماتهم في أواسط عقد ٢٠٠٠ شديدة الاختلاف عن اهتمامات حركة كفاية الغنيّة التحررية. أو اهتمام العمال الصناعيين في مواجهة تخفيض الأجور أو الاستغناء عن العمال. لكن التطوّرات خلال ذلك العقد غيّرت الأوضاع. وأحد تلك التطورات هو المستويات العالية من المواجهة في ملاعب كرة القدم بين شباب الأحياء الشعبية والشرطة. وكان من نتيجة ذلك أن أنصار فرق كرة القدم صاروا أكثر قدرة على مجابهة عُنف الشرطة من منتصف عقد ٢٠٠٠ لأنهم أصبحوا أكثر تنظيماً في جماعات مخلصة متماسكة من أولئك الأشد التزاماً بدعم فِرَقهم ـ على مثال جماعات أولتراس مشابهة في شمال أفريقيا وأوروبا(٥٩). وقد استطاع أولئك الأنصار، باسم التعلّق الشديد بكرة القدم، من تجميع الأثرياء، وحتى ذوي الاهتمامات السياسية، مع شباب ميت غمر، وغيرهم من أهل المساكن الفقيرة، القادمين من طبقات الفقراء الجدُد. وكان أنصار كرة القدم بارعين في تأليف الشعارات وتنسيق معارك الشوارع. وفي أواخر عام ٢٠١٠، حسب «فارس أبيض، من أبطال «الزمالك» كان صراعهم مع الشرطة يتزايد ضد وزارة الداخلية وحبيب العادلي الذي كان حقاً يتحمّل المسؤولية الكبرى في إشراف الشرطة على ألعاب كرة القدم(٦٠) وكان من نتيجة ذلك تركيز غضب أنصار ألعاب الكرة على مركز النظام نفسه.

إذا كان موضوع تنامي الرجولة يتمثل بالملاعب، وبعالم كسب المعاش والأسرة، فإن كرامة الرجولة الاجتماعية بين الفقراء كانت تحت ضغط شديد بسبب ارتفاع الأسعار وفساد الشرطة. وهذا مثال رجل يمكن أن يتماهى معه كثير من الناس العاديين في مصر ـ وبخاصة أولئك الذين يعيشون في عالم الأشغال الشاقة غير المنظورة، بين العاملين لسدّ الرمق في الأعمال الصغيرة والأكواخ. وبدلاً من الموت في الغموض الذي يبدو أن مدينة سيدي بوزيد قد حكمت عليه به، فإن بوعزيزي أصبح بطل تونس الثورة في غضون أسابيع. ومع أن بعض الناس، في مصر، جعلوا غياب صوتهم مسموعاً بأعمال مشابهة من التضحية بالذات، فإن آخرين وجدوا أن محمد بوعزيزي قد قَلَبَ مصيرهم غير المسموع به من الصراع من أجل البقاء، والتضخم، والآمال المخنوقة، والكرامة الرجولية، وعنف الشرطة والفساد الرسمي، واللامبالاة... إلى أساس ومصدر لتغيّر سياسي وتاريخي كبير. كان بوعزيزي أحد الذين أسقطوا بن علي، وهم، أي الشعب المصري، يمكنهم أن يعملوا مثل ذلك في مصر. ونحن لا نعلم من كان أول من هتف بعبارة «إرحل... إرحل... إرحل»، في مصر،

---

(٥٨) Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State.*

(٥٩) محمد جمال بشير، كتاب الألتراس (القاهرة: دار دوّن، ٢٠١١).

(٦٠) مقابلة مع عضو بارز في ألتراس (نادي الزمالك) بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

ولا من نادى بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» ولكن العبارتين جاءتا من تونس مباشرة ـ وحتى الكلمات لم تتغيّر لتناسب اللهجة المصرية. والمحلل الأحمق هو الذي يعزو هذه العبارات تماماً إلى القطاعات المتعلّمة في مصر عندما كانت كلماتها قد شاعت بحماسة شديدة في جميع دروب الحياة.

تاسعاً: نقاط قوة وضعف

انفجار الفقراء ـ الفعل الجماعي الجموح من جانب جماهير كبيرة من المصريين العاديين، وكثير منهم كان يعمل أعمالاً صغيرة لسدّ الرمق، بين المدينة والريف، والذين لم يسبق لهم الاشتراك في أي نشاط سياسي ملحوظ ـ يستحق منا وقفة تحليلية مهمة لفهم الانتفاضة، لأنه من دون ذلك يصعب أن نرى كيف كان يمكن اختراق حاجز الخوف، والنَيل من الشرطة وتحييد العسكر. وقبل ذلك كان المحتجّون أقل عدداً، محاصرين ومتوفين كالدجاج، كما وصفهم طالب ناشط يائس في حزيران/يونيو ٢٠١٠[٦١]. ولكن هذه المرّة، بعيداً من تقديم الزهور، كما سبق أن قرّر الشباب المتعلّم، قاتلت الجماهير، بقوة دفاعية غير مسلّحة، واحتلّوا مساحات من الأراضي، محققين بالفعل انتصارات في المعارك المرتّبة التي أعقبت ذلك، وأُحرِقت السيارات المصفحة، وأعيد قذف الغازات المسيلة للدموع على الشرطة بقوّة «الصيادين»، واستعملت قنابل مولوتوف لتفريق صفوف الشرطة والحصار، كما أُضرمت النيران في أكثر من ثمانين من مراكز الشرطة ومكاتب الحزب الوطني الديمقراطي. تعطي مراسلاتُ الشرطة التي نُشرت صورٌ عنها لاحقاً في الصحافة المصرية فكرة عن قوة هذا النشاط السياسي غير المسبوق. تُشير نُسخ هذه المراسلات إلى شعور الشرطة الذين لم تكن لديهم خبرة أو تدريب للتعامل مع هذه الجماهير عالية التعبئة، أو مع رجال انهالوا عليهم، غير عابئين أن عاشوا أو ماتوا[٦٢]. وقد نفد ما لدى الشرطة من غاز مسيل للدموع ومن التجهيزات، وكانوا يقاسون هُم انفسهم من تلك الغازات، وحريق مراكز الشرطة عَرقَلَ فاعليتهم. وبحلول ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصاب الإرهاق الشرطة فترك الكثير منهم مواقعهم.

والجديد في هذا الوضع أنه بدا فجأة أنه حتى أدوات النظام في السيطرة ـ في مقابل أشكاله البالية في الهيمنة ـ غدت الآن موضع طعن. وقد ساعد هذا في التسريع والتصميم الذي سرى بين الجمهور الذي كان ينادي بما كان قبل أيام يبدو أملاً كاذباً ـ سقوط النظام وإزاحة مبارك عن السلطة وعلاوة على ذلك، بينما كان إصرار الشباب المتعلم على سلمية الاحتجاج مهمّاً في الحفاظ على حيادية العسكر، كانت ثمّة التظاهرات الهائلة لوحدة الإدارة الشعبية التي حملها انفجار الفقراء، بمطلبها الوحيد الواضح لإزاحة النظام. وقد أضاف هذا الوضع كذلك إلى صعوبة أن يقوم العسكر بإطلاق

---

(٦١) مقابلة مع طالب مسجّل في جامعة عين شمس بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

(٦٢) Jailan Halawi, «Conspiracy, Treason or Corruption?,» *Al-Ahram Weekly* (10 February 2011), p. 8.

النار على الجماهير لأن الجنرالات كانوا يخشون الفرقة بين الصفوف التي قد تؤدي إلى تمرّد صغار الضباط. وكان الجيش كذلك رافضاً الدفاع عن رئيس ضعيف في توجّهاته الوطنية والعربية، ومصمم على تنصيب ابنه جمال المكروه جدّاً رئيساً بعده، ومستعداً لبيع البلاد إلى رهط جمال. والواقعَ أن الروابط الفكرية المعقدّة للهيمنة التي تشكّل أساس التسوية بين النُخب كان قد أصابها التفكّك في مصر منذ بداية ٢٠١١، كما كان حالها منذ زمن. والأمر الحاسم أن أعمال الجماهير كانت من الدقة بحيث استغلّت هذه الانقسامات في الطبقات العليا وكانت النتيجة المباشرة جيشاً محايداً ـ لا يدعم النظام ولا الانتفاضة.

في هذه اللحظة (بنهاية أسبوع ٢٩ ـ ٣٠ كانون الثاني/يناير) ومع جيش محايد وجهاز شرطة مُهلهَل، كان الرئيس قد انتهى حتماً، لأن خدمات الأمن لم تكن مدرّبة للسيطرة على الجمهور. فأجهزة السيطرة ـ وهي الشيء الوحيد الذي حافظ على بقاء النظام في السلطة ـ قد تهاوت عملياً، باستثناء وحدات من الحرس الرئاسي القائمة عند محطة تلفزيون الدولة والقصر الرئاسي.

وفي المدينة الصغرى التي كأنّها ميدان التحرير، عُرضت بشكل جذّاب قُدرات التلقائية لهذه الانتفاضة الثورية الخَلّاقة، غير القائمة على بيان سياسي، ولا زعيم لها ـ أو أنها في الحق «ملأى بالزعامة». ساهم فيها الجميع: حَمَلَ الصيادلة الأدوية، وجهّز الطُهاة الطعام، وعالج الأطباء الجرحَى، وقام العمّال المَهَرة بتزويد الميدان بالأسلاك الكهربائية، كما قام الجرّاحون بإجراء العمليات العاجلة، وقام عمّال الأفران بتوزيع الخبز، وأولاد الأثرياء من الزمالك حملوا الدروع الواقية لأولاد الأحياء الشعبية، وتجرّد مشجّعو كرة القدم للقتال، والعمّال ـ الشعراء أبدعوا الأغاني والأناشيد، وأقام الطلبة الخيام، كما راح العمال اليدويّون بتكسير الأرصفة لاستعمال الحجارة ضد أزلام النظام، وجاء أصحاب الحوانيت يحملون آلات لشحن الهواتف النقالة، وهكذا. وانقلب ميدان التحرير إلى ديمقراطية شعبية مباشرة، من نوع لم يكن معروفاً من قبل. وظهرت كتابة شديدة الوضوح على جدران في ميدان التحرير تقول في الأسبوع اللاحق ليوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١١: «هنا قضيتُ أسعد أيام حياتي في الحرية والكرامة والثورة». كان الشعب المصري يريد إسقاط نظام فاسد، لذلك تحرّكوا وتوحّدوا وعاد من غير الممكن مقاومتهم. كان أزلام النظام قد تفرّقوا شذَر مَذَر وصاروا رمزاً لإفلاس النظام ويأسه.

ولكن، على المرء أن يلاحظ كذلك نقاط الضعف الإجرائية (قبالة نقاط القوة الموحية) في هذه الانتفاضة التلقائية (على ما فيها من تناسق). لم تكن هذه انتفاضة بقيادة إجرائية واضحة، ولا طليعة منظمة، أو مذهب فكري واضح، أو جذور قوية بأساسٍ تنظيمي. فلم يكن هناك، وما كان ممكناً أن يكون، جهاز متجانس أو قيادة مستعدة لتسلّم تلفزيون الدولة، أو وزارة الداخلية أو القصر الرئاسي ـ بفعل جماهيري أو بمواجهة مسلّحة (ربما بدعم فئة خارجة عن سيطرة الجيش). فالجمهور الذي يتجمع تلقائياً، حتى جمهور بالملايين، يمكن أن يتفرق بسرعة نسبية. في هذه اللحظة، عندما بدا أن

النظام قد فقد دفاعاته، جاءت المبادرة ليس من الجماهير، التي جرى تطويقها للمرة الأولى، بل من المجلس الأعلى للقوات المسلّحة، الذي أزاح الرئيس وتسلّم مقاليد السلطة، راكباً موجة الشعبية الهائلة التي كسبها بفعل موقفه المحايد.

خاتمة

قدّم هذا الفصل وصفاً لانتفاضة مصر، يقوم على مجموعة من الافتراضات حول الساحة السياسية وحركيات جدل الهيمنة. وكانت الفكرة تجنّب أنماط الجوهرية والحتمية المرتبطة بالاستشراق والحداثة معاً. وقد قيل إن سياسة خارجية من الخضوع على المسرح المحلّي، ومحاولة التوريث، والهجوم على مركزية الدولة الناصرية والضمان الاجتماعي إلى جانب الفساد، و«أسواق الإفقار» وعدوانية الشرطة قد تضافرت جميعاً لتفكيك قضايا الهيمنة في التسوية الفكرية والقبول، وهي أمور بالغة الأهمية في تشكيل النظام السياسي في مصر، كانت هذه ظروفاً مواتية لمبادرات جديدة جامحة من مصادر لم تكن منتظرة يوماً ما خلال عقد ٢٠٠٠، وبخاصة حركة كفاية!، احتجاجات العمال والموظفين، والطاقات الجديدة لشباب الإخوان المسلمين. ولكن هذه الحركات الجديدة لم تكن قادرة على البروز بأي شكل مؤثر قبل ٢٠١١؛ ومع أنها قد فتحت مجالاً لعلاقات جديدة وأشكال في النشاط السياسي، إلّا أنها قصّرت في بلوغ نجاحات ملموسة في بداية عام ٢٠١١. ومع ذلك، كانت إنجازات تلك الحركات، جزئياً، إضافة إلى إخفاقات النظام، ما قاد إلى وضع من السيادة بلا هَيمنة في بداية العقد الجديد. لقد كشفت هذه الحركات عنف النظام، لكن هذا العنف نفسه هو الذي حال دون بلوغ أهدافهم.

وفي بداية ٢٠١١، كان سقوط بن علي في تونس قد أظهر فجأة نمطاً جديداً من الفعل حَمَل جماعات جديدة إلى الشوارع ووحّد الملايين من أصول مختلفة تحت رايات انتفاضة وطنية وشعبية تهدف إلى إسقاط نظام فاسد ظالم.

وقد ساعد استشهاد محمد بوعزيزي بشكل خاص، في إلهام قطاع مهمّ من فقراء المدن للتحرك، وهم جماعة لم يسبق لها الاشتراك في صراعات سياسية ملحوظة قبل عقد ٢٠٠٠. وتحت ظروف التضخم، والفقر، والاستلاب، وصلت هذه الجماعة إلى حدّ من التبرّم الشديد بالوضع القائم وبالنظام الذي حمّلوه المسؤولية. وحدث الانفجار في ٢٥ كانون الثاني/يناير بعد ذلك.

لقد تحرّك فقراء المدن بسبب الإخفاقات وعدم اهتمام ناشطي عقد ٢٠٠٠ كما بسبب من نجاحاتهم. كانت نجاحات الناشطين قد فتحت مجالاً للفقراء، لكن إخفاقاتهم أرغمت الفقراء على تولّي الأمور بأنفسهم. وقد نزل الإخوان المسلمون إلى الساحة لأن إخفاق منهجهم الانتخابي كان بعض السبب في ذلك. لقد قامت مناهج التلفزيون، والصحافة المستقلة الجديدة، ووسائل التواصل الاجتماعي جميعاً بأدوار مهمة في التواصل والتنسيق والتحريك ـ التي جَرَت بطرق تلقائية

وأُفقية تماماً. كان انفجار الفقراء ـ أعدادهم، التزامهم، وحدتهم ـ مما جعل الانتفاضة تُفهم على أنها معركة بين شعبٍ وطني ونظام فاسدٍ سيّئ السمعة. وقد يُقال إن هذا النوع من فهم الأوضاع ما كان له أن يكون من دون هذا التحرّك الجماهيري، أو لو كان الوضع مقتصراً على شباب الفيس بوك، أو العمال، أو/و الإخوان المسلمين. فهذه الجماعات، لو كانت تعمل معاً، أو على انفراد لكان يبدو عليها عدم الاتحاد أو أنها كانت تُطالب بأمور جزئية تخص قطاعاتها وحسب. ثم إن الأعمال المباشرة للجماهير واستخدام القوة الدفاعية، وأساليبها في احتلال الساحات العامة حيّدت أو أضعفت مؤسسات العنف الحاسمة في يد الدولة بطريقة جعلت استمرار النظام في الحكم مستحيلاً.

كان النشاط السياسي للفقراء، قبل كل شيء، هو الذي نال فعلاً من قدرة الدولة على العنف الذي، في غياب قاعدة عريضة للسلطة كان هو الأساس في استمرار بقاء السلطة. ولكن، في اللحظة الأخيرة، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ زمام المبادرة وتسلّم السلطة فتوارت الجماهير من ساحات مصر وشوارعها، راضية بفسح المجال لما كان يُعتقد أنه جيش وطني شريف أخوي، متنازلين عن الساحة السياسية إلى قوات سياسية أكثر تنظيماً. والآن دخلت الحركية الأساس للساحة السياسية المصرية طوراً جديداً.

يوضح هذا التحليل بجلاء أهمية الفعل الجماهيري الصاخب، المُربِك العلني، الجمعي، أو التعبئة الجماهيرية في الميدان السياسي. ومن الواضح أن التحليل من أعلى إلى أدنى غير كافٍ. فالعمل الجمعي الجموح ـ وهو هنا في أنماط تلقائية نسبياً وأُفقي التوجه، وهو المألوف كموضوع في الدراسات الشرق أوسطية في السنين الأخيرة ـ له أثرُه، وبه حاجةٌ لأن يُفهم بصورة أفضل. فحركية الأسفل إلى الأعلى من الواضح أنه لم تستهلكها فكرة أسلحة الضعفاء، كما أن الأنماط المتنقلة من السلطة ليست هي الحاكم الوحيد؛ فالمرؤوسون ليسوا محض موجودات شَبَحية بين يدي الخطاب النخبوي.

يوحي الوصف المقدَّم هنا (خلافاً للماديّة والحتمية) بأننا لا نستطيع فهم أعمال الملايين الذين نزلوا إلى الشوارع دون الاهتمام الجدّي بالمخيال السياسي الجماهيري. ربما كان الفقراء لم يشاركوا في النشاط السياسي خلال عقد ٢٠٠٠، لكنهم كانوا يراقبون باهتمام شديد ما كانت السلطات تفعله، وانتهوا إلى أن النظام هو المشكلة وليس الحل، فاستجابوا بسرعة فائقة إلى الرسالة الواردة من تونس بأن الاحتجاج الجماهيري قد يستطيع إزاحة النظام. كانت هذه التركيبات السياسية حاسمة للتعبئة السياسية ـ ولم تكن على الخطو نفسه مع الاستغلال الرأسمالي أو القوى التي أطلقتها التقانة الحديثة أو العَولمة. والواقع أن الفكرة التي شاعت بين الفقراء منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير هي أن الثورة نفسها قد أربكت الاقتصاد، بإزالة الوظائف والدخول، والتسبّب في الإجرام وانعدام الأمن في الشوارع؛ وكانت مما أذاب الالتزام الثوري والوحدة وامتدّ إلى التعبئة الشعبية باسم الثورة.

كانت التعبئة والتفرّق مهمة للثورة والثورة المضادة معاً. فمجالات تويتر، وفيسبوك وأشكال من الاستغلال ما تزال موجودة، لكن التعبئة الجماهيرية يجب أن توضع في حيّز سياسي وخيالي لكي تُفهم بشكل كافٍ. غير أن أنماط الخيال المطروحة ليست مرهونة بقوالب الاستشراق المُحدث. ولا يوجد في أي موضع من هذا التحليل أي دور ملحوظ للمُفتَرَضِ من الخصائص الجوهرية، الأبدية، الاستثنائية للثقافات المشرقية، الإسلامية، أو العربية (السلطوية، العنف، الإرهاب، التعصّب، الفِئوية، الخضوع، أو الفوضى). وعوضاً من ذلك، يكون السعي إلى الحرية، والخبز، والكرامة، والاحتجاج السلمي الدفاعي، والالتزام بالفعل القائم على مبدأ، والوحدة في اللحظات الحرجة، والتنسيق وسط التلقائية، والاندفاع، والشجاعة هي الموضوعات الأكثر وضوحاً مما يُسهّل على المرء بحثه بعمق أكبر، إذا ما نظر بجدّية إلى التُهم الهزيلة التي تردّ عليها المساعي المذكورة بمزيد من الجدّية.

الفصل الثامن

النّساء والدّيمقراطيّة والسلطويّة
في سياق الانتفاضات العربيّة

سامي زُبيدة

مُلخَّص

إن فوز الأحزاب الإسلاميّة الانتخابيّ في الأقطار العربيّة حديثة التحوّل قد ولّد تساؤلات حول السّياسة والتشريع حيال المرأة والعائلة. وثمّة تصريحات مُطَمْئِنة صادرة عن زعماء عمليّين يتمّ الطعن فيها في أوساط ناخبين قد علت أصواتهم معلنةً ردّ الاعتبار لأصول الشريعة وتقويم الحيّز العام. يشير تاريخ السياسة حيال المرأة والعائلة منذ بواكير القرن العشرين إلى أن زعماء من أمثال أتاتورك ورضا شاه، ومن بعدهما عبد النّاصر وصدّام، هم الذين خَطَوا خطوات يسيرة تجاه إصلاح قانون العائلة وتحرير المرأة. ولطالما كانت هذه الخطوات تُتّخذ رغم أنف سُلطات دينيّة وذكوريّة تساندها فئات واسعة من الناخبين. لقد جرت عادة الأنظمة المستبدّة والوراثيّة على قمع حراك المواطنين السياسيّ في المجتمع المدني وحياة الجمعيات، ما أفاد الشّبكات الدّينيّة والريفيّة التي، وإن كانت خاضعة للقمع، قد حافظت على قدراتها الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة بوصفها وحدات تكرّس بقاء الطبقات الشعبيّة.

إن ظهور الدّيمقراطيّة الانتخابيّة والانتخابات الحرّة في غياب، أو ضعف، المؤسّسات والتنظيمات السّياسيّة كان قد جرى لمصلحة الأحزاب الدّينيّة الشعبيّة، وكان العراق المثال الواضح المتطرّف، حيث جاءت الانتخابات بأحزاب طائفيّة منقسمة على نفسها، ما أطلق العنان لسلطة الدّين على قضايا الأحوال الشّخصيّة وعلى تعريض النّساء للضغط والتّخويف. لقد أبقت قيادة الإخوان المسلمين في مصر وقيادة حزب النّهضة في تونس مواقفهما غامضة حيال هذه القضايا حتّى الآن، وقد حوصرت بين التحوّلات العمليّة من أجل الظهور بمظهر المتحرّر غير الإقصائيّ

من جهة وبين إصرار الناخبين المحافظين والسلفيّين ذوي الشعبيّة على الأخذ بالأخلاقية والشريعة الإسلاميّتين. إن المجتمع المدني الأمتن عوداً في تونس، بما فيه من تنظيمات نسويّة، في موقع يمكّنه من مقاومة الضغوط الدينيّة على نحو أفضل من قرينه المصريّ الذي يواجه مجتمعاً أشدّ إغراقاً في الأسلمة.

❊

إن الفوز الانتخابيّ للأحزاب الإسلاميّة في مصر وتونس والمغرب قد ولّد قلقاً حول السّياسة والتشريع في الشؤون العائليّة وبخصوص المساواة بين الجنسين، وذلك رغم تصريحات مُطَمْئِنة صادرة عن شخصيّات قياديّة. وكان الفوز الانتخابي للإسلاميّين في العراق قد أفضى إلى خليط غير متناسق من السّياسات والقوانين حيال العائلة خطّتها سلطات دينيّة شتّى، ورافقها الكثير من القيود والتخويف. وقد تكون هذه هي اللحظة المؤاتية لتحليل سجلّات بلدان شرق أوسطيّة شتّى في هذه الشؤون على مرّ القرنين العشرين والحادي والعشرين، وعلاقتها بالأنظمة السّياسيّة، وما يمكن أن يُستشرَف من هذا التاريخ بخصوص التحوّلات الرّاهنة.

لقد جاءت الانتفاضات في مصر وتونس وغيرها من البلدان على يد جماعات جُلّها من شباب المدن الذين طالبوا بإزالة الأنظمة القمعيّة ونادوا بالحرّية والكرامة والعدالة الاجتماعيّة. وكانت هذه الجماعات تتميّز عن سابقاتها من جماعات المعارضة والتظاهرات التي كانت هواجسها وطنيّة ودينيّة بحتة. وقد كانت النّساء في طليعة هذه الأحداث الرّاهنة، يشاركن نظائرهن الرجال حيّز الاحتجاج والمطالبة. وكان هذا الجمهور في مصر قد اعتصم في ميدان التّحرير، فلُقّب بـ «التحريريّين» في ما بعد. وقد تلقّت هذه الجماهير في سياق «الثورة» المصريّة هجومات عنيفة من قوّات الشّرطة والجّيش، كما شارك في ذلك البلطجية، وهم عصابات النّظام غير الرّسميّة. واستهدفت النّساء بخاصّة في اعتداءات جنسيّة وتنديدات كلاميّة. واستنكرت جهات دينيّة ومحافظة المتظاهرات لاختلاطهن برجال غرباء عنهن في حيّز مشترك. أمّا المتظاهرات ذوات النزعة الإسلاميّة، فكنّ، عند نزولهن للسّاحة بغية مساندة أحزابهن، متحجّبات وبمعزل عن سائر المتظاهرين.

لكن التحريريّين ونظراءهم لم ينتصروا في التسويات التي تلت سقوط الأنظمة، إذ أبرزت الدّيمقراطيّة الانتخابيّة أحزاباً إسلاميّة تحدّتها، بالدرجة الأولى، عناصر النظام السّابق وما يُدعى بـ «النظام المتجذّر». وكانت هذه العناصر تتمتّع بشبكات داعمة وشبكات راعية ذات تنظيم وأموال. وقد حُيِّد المواطنون الذين أشعلوا فتيل الثورة، أمّا زعماء النزعة الإسلاميّة الذين تمّ انتخابهم فقد كانوا عمليّين حيال المضمون الإسلاميّ لمنهجهم. ورغم أنهم لم يفتأوا يذكرون الشّريعة الإسلاميّة، ظلّوا يطلقون في الوقت نفسه، تصريحات متحرّرة حول الدولة المدنيّة والحقوق الأساس، بما فيها مكانة المرأة. بَيد أن أتباعهم وناخبيهم كانوا أشدّ تمسّكاً بالأخذ بالشريعة حيال العائلة والأخلاقية بعامّة. فالشريعة، في نهاية المطاف، ليست ذات صلة إلى حدّ بعيد بالنسبة إلى معظم شؤون السّاسة

والإدارة في ظلّ الظروف الحديثة؛ فمجالات تطبيقها تتركّز على العائلة والنساء والأخلاقية العامة والرقابة على الانتاج الثقافيّ، يساندها في ذلك نظام تربويّ يماشيها. ويسبر هذا الفصل غور التاريخ الحديث لهذه القضايا بغية إيضاح الوضع الرّاهن.

أولاً: النّساء والسلطويّة والدّيمقراطيّة في الشّرق الأوسط: منظور تاريخيّ

في العقود المبكّرة والوسطى من القرن العشرين، كان الزعماء المستبدّون هم مَن دشّن سياسات وتشريعات تجاه تحرير النساء في كل من العائلة والمجتمع. وكان مصطفى كمال أتاتورك مَن أطلق العمليّة هذه في تركيا ـ وتبعه إلى حدّ ما رضا شاه في إيران ـ واتّخذ منهما بعض القادة العرب في العقود التالية مثالاً لم يجرؤوا على احتذائه بحذافيره. والجدير بالذّكر في هذا السّياق أن زعيمين مستبدَّين من أهل البلدين السابق ذكرهما هما اللذان أدخلا هذه الإصلاحات في البلدين اللذين لم يقعا تحت حكم استعماريّ غربيّ مباشر، بينما تجنّب كلٌّ من النظامين الاستعماريين البريطاني والفرنسي، إلى حدّ بعيد، أن يتحدّيا، أو أن يواجها، العادات والتقاليد المحلّية والقانون والدّين طالما لم يهدّد أيٌّ منهم أوجه الحياة هذه في الأمن والنظام. لقد قام البريطانيون والفرنسيون، وكذلك الهولنديون في إندونيسيا، بتجميع العادات الدّينيّة والتقليديّة وتنسيقها رسمياً في البلدان التي وقعت تحت سيطرتهم، بما في ذلك الشريعة الإسلامية بخصوص الحياة الاجتماعيّة والأحوال الشّخصيّة، ما أدّى غالباً إلى جعل الأعراف والممارسات الذكوريّة أكثر تصلّباً وتزمّتاً.

لقد شملت النضالات الوطنيّة من أجل الاستقلال غالباً المناهج الفكريّة للأصالة الثقافيّة المحلّيّة التي أعادت تشكيل الممارسات الدّينيّة والتقليديّة بعيداً من القوالب الاستعماريّة، بما في ذلك الأعراف بخصوص العائلة والنشاط الجنسيّ والنّساء. وكان هذا أمراً مهمّاً للغاية في الجزائر، حيث أدّى وجود مجتمع المستوطنين الفرنسيّين وتكاثر المساعي الرّامية إلى ضمّ الجزائر إلى فرنسا إلى التشديد على الإسلام بوصفه ضرباً من الأصالة المحلّية في النضال من أجل الاستقلال. وقد قامت النساء بدور مُهم في حرب الاستقلال، لكن، وما إن تحقّق الاستقلال حتّى تم إرجاع النساء إلى الحيّز العائلي الذي تحكمه العادات التقليديّة والدينيّة التي كان قد أُعيد تشكيلها. وشهدت العقود اللاحقة حركات وتنظيمات نسويّة تحدّت القانون الدّينيّ وممارسته دون نجاح يُذكر على نطاق الإصلاح القانونيّ إزاء الإسلام الشّعبيّ ومن ثمّ النزعة الجهاديّة المسلّحة. وكانت هذه الحال تناقض تقدّم النساء الفعليّ في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وقد ظلّ معضلةً دون حل حتى يومنا هذا. ولربّما كانت الجزائر حالة متطرّفة، لكن ثمّة ملامح مشتركة لهذه الأصالة المعادية للاستعمار في الفكر الوطنيّ المعادي للاستعمار في بلدان أُخرى[1].

---

(١) لنظرة شاملة حول هذا التاريخ، انظر: Nikki R. Keddie, *Women in the Middle East: Past and Present* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), pp. 75-100.

لقد كانت كلٌّ من تركيا وإيران، رغم أنّهما لم يتعرّضا إلى حكم استعماري، نتاجي تاريخين مختلفين للغاية. فقد كانت تركيا منفتحة أكثر بكثير على قوى الحداثة والرأسمالية، وتتمتّع بتاريخ طويل من الإصلاحات والتحولات، على النقيض من إيران. وقد برز أتاتورك بوصفه بطلاً قومياً من خلال نضال من أجل الاستقلال، وكان يتمتّع بشرعيّة تتيح له أن يملي على مجتمع كان قد تعرّض للتدمير والزلزلة جرّاء الحرب والاحتلال. وكان في وسع أتاتورك، وهو على رأس حركة سياسيّة وطنيّة، أن يُخضع المؤسّسات الدّينيّة وأفرادها: فقام بإبعاد الشّريعة وحظرها، بينما بقي الإسلام السنّيّ من المكوّنات الأساس للهويّة الوطنيّة ضمناً. أمّا رضا شاه فقد أبعد رجال الدّين وأزالهم من سدّة القضاء، ثم رحّب بالمساومة على قانون الأحوال الشّخصيّة ومكانة المرأة لقاء تجنّب المزيد من المواجهات. لكن رضا شاه أمر بإزالة النقاب عن النساء إلزاماً، وهي خطوة ذات مغزى رمزيّ عميق، تماماً كما أمسى التحجّب القسري في ظلّ الجمهوريّة الإسلاميّة مَعْلماً واضحاً للعيان لسلطة الإمام: ففي الحالتين وظّف كلٌّ منهما جسم المرأة لإظهار سلطته[٢].

ولكن ماذا كان يقصد هؤلاء المحْدثون والمصلحون بكلمة «التحرّر» إذ لم يكن المقصود تحرّراً جنسيّاً؟ فقد كانت المرأة المتحرّرة الحديثة قبل كل شيء عفيفة ومحتشمة، وقد لا تكون محجّبة، لكنها كانت متلفّعة للغاية. وقد كان النشاط الجنسيّ من الموضوعات المحظورة في معرض الحديث عن التحرّر. فبينما تحدّث علماء الدّين التّقليديّون في كل صغيرة وكبيرة تتعلّق بالنشاط الجنسيّ: عن المحلّلات والمحرّمات، عن العفّة والمخاطر، تجنّب المحدثون الموضوع جملة وتفصيلاً. وكان هدف النّاشطين المحدثين إزاء المرأة أن تزيل حجابها وتظهر في الحيّز العام وتطلب العلم. واختلف الناشطون المحدثون، أو لم يكونوا واضحين، حيال أصناف المهن والمساهمة في الحيّز العام التي ارتأوها للمرأة، أو إذا ارتأوا أن تنافس المرأة الرجل على قدم المساواة، كما لم يكن ثمّة إجماع[٣] حول إعطاء المرأة الحق في الانتخاب، أو في إشغال منصب سياسيّ أو قضائيّ، إذ تردّد جلّ الناشطين في تحديد كل ذلك. أمّا في قضيّة العلاقات العائليّة وقانون الأحوال الشّخصيّة فقد لاقى رفض تعدّد الزّوجات قبولاً عاماً، وكان تصوّر الناشطين أن يتمّ توظيف التقدّم لمحو تقليد تعدّد الزوجات وممارسات الشذوذ الجنسيّ واسعة الانتشار على أنها ضروب من التخلّف والانحلال. وكان الناشطون المحْدثون والمصلحون قد آمنوا بـ «التحديق» الأوروبي القائل بأن هذا التفسّخ الشبقيّ جزء لا يتجزّأ من بنية البلدان الشرقيّة أو الإسلاميّة[٤]. لقد كان على المرأة المتحرّرة

---

(٢) حول تركيا، انظر: Deniz Kandiyoti, ed., *Women, Islam and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1991).

ولتحليل تاريخي عام حول إيران، انظر: Janet Afary, *Sexual Politics in Modern Iran* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009), pp. 109-173.

(٣) لنظرة شاملة على آراء الإصلاحيين في مختلف الأقطار، انظر: Keddie, Ibid., pp. 75-101.

(٤) Afary, Ibid., pp. 79-108, and Sami Zubaida, *Beyond Islam: A New Understanding of the Middle East* (London: I. B. Tauris, 2011), pp. 17-23.

المتعلّمة أن تقوم بدور منزلي ووطني في آن واحد: أي أن تدير منزلاً كفئاً وصحّياً بوصفها زوجة وأمّاً، وأن تنشئ عبر هذه الوسيلة جيلاً يتمتّع بالعافية والقوّة يقود حركة الانبعاث الوطنيّة.

لقد جرت عادة الأحزاب الوطنيّة واليساريّة، تماماً كما هي حال الحكّام المستبدّين المُحدَثين، على التفريط بالتحديث والسياسة حيال المرأة والعائلة لقاء اعتبارات شعبيّة: فما الفائدة في استعداء جماهير الناخبين المتديّنين المحافظين الذين يمكن أن يشكّلوا صفوفاً داعمة للنظام الحاكم؟ فحتى رضا شاه لم يجرؤ على إصلاح القانون العائلي رغم أنه كان معروفاً بقمعه الشديد للمعارضة الدينية. كما امتنع الحزب الشيوعيّ الإيراني (توده)، شأنه في ذلك شأن نظيره العراقي، عن التورّط في مواجهات حول قضايا العائلة والنشاط الجنسي[٥] لأنه كان يعي جيداً الاتّهامات بالإلحاد واللاأخلاقيّة التي صدرت بحقّه عن مناوئيه المحافظين، وحذا حذوه زعماء مصلحون ووطنيون ثوريون. فجمال عبد الناصر، رغم أنه أخضع المؤسّسات الدينية تماماً، وكان قد أمّم الأزهر عمليّاً، فقد تعامل بحذر شديد مع فكرة إصلاح قانون العائلة وحقوق المرأة، فأعطى النساء حقّ التصويت (وإن لم يكن لذلك القرار قيمة تُذكر) وحق المساهمة في الحيّز العام، لكنه لم يغيّر الكثير في شؤون قانون العائلة. أمّا خَلَفُه، السّادات، فقد أدخل إصلاحات بعيدة المدى على قانون العائلة، وقد قام بذلك من دون أن يُغفل إظهار تقواه بوصفه «الرئيس المؤمن» وأن يروّج للإسلام المحافظ. لقد ظلت الإصلاحات لمصلحة النساء، ولا تزال، رهينة حسابات المصالح السياسية والدعم الشعبي.

جدير بالذكر أن السياسة والتشريع ظلّتا في إطار ضيّق من العمليّات الاجتماعية والثقافية تتعلّق بالحداثة: ومنها التحوّل والتفرّد في شتّى مجالات العمل والكدح، والقدرة على التنقّل الاجتماعي والجغرافي والهجرة إلى المدن، وتصاعد التعلّم ومعرفة القراءة والكتابة والفنون وأوساط الإعلام. لقد كان لكل ما تقدّم درجات متفاوتة من الأثر في الحالات الموضوعية والذاتية التي تقود إلى التحرّر، كما كان للرأسمالية وللاستهلاك أثر إضافي للتحرر في «اقتصادات الرّغبة» حديثة العهد. ولكنّ هذه المؤثّرات ولّدت قلقاً في صفوف المحافظين والذكوريّين جرّاء فقدان التحكّم بالنساء وبالأحداث. ومن الجدير بالاهتمام أن العربية السعودية كانت الدولة الوحيدة التي لاقت نجاحاً باهراً في الصمود بوجه هذه المؤثّرات ولردح طويل من الزمن: إذ لم تكن الدولة المتخلّفة اجتماعياً وثقافياً بامتياز وحسب، بل كان من شأن مردودات كنوزها النفطيّة وتسويقها أن يسوّغ لحكّامها عدم الخضوع لمؤثّرات التغيير في أجزاء أخرى من المنطقة مثل إيران «الإسلاميّة»، التي لم تتمتّع برفاهيّة كهذه.

لقد ظلّت بعض بنود الشريعة الإسلامية الخاصة بقانون العائلة ماثلةً في الأنظمة الإصلاحية في الشرق الأوسط قاطبة، ما عدا تركيا[٦]، فقد أبطل أتاتورك كل بنود الشريعة وجعل من المناداة

---

(٥) Afsaneh Najmabadi, «Hazards of Modernity: Women, State and Ideology in Contemporary Iran,» in: Kandiyoti, ed., *Women, Islam and the State*, pp. 48-76, and Afary, Ibid., pp. 234-262.

(٦) Sami Zubaida, *Law and Power in the Islamic World* (London: I. B. Tauris, 2003), pp. 147-157, and Keddie, *Women in the Middle East: Past and Present*, pp. 102-165.

بالشريعة جنحة. وعلى النقيض من ذلك أبقت العربية السعودية على كل بنود الشريعة التاريخية بخصوص العائلة والنشاط الجنسي بقضّها وقضيضها. أمّا الدول الأخرى فقد أجرى معظمها إصلاحات قانونية أبقت على بعض بنود الشريعة، وكان من أبرز تلك الإصلاحات أن يتم تحديد حق الرجل في تعدد الزوجات وفي إجراء الطلاق من جهة واحدة وحسب المشيئة، كما أعطيت الزوجة بعض الحقوق بخصوص الطلاق والوصاية على الأطفال، لكن حرية الزوجة في العمل خارج المنزل وفي السفر خارج البلاد دون إذن الزوج أو الوصيّ على أمرها ظلّت مسألة شائكة في عدة بلدان.

شهد عقد الخمسينيات في القرن العشرين في دول «التيّار الرئيس» مثل مصر وسورية والعراق والمغرب إبطالاً للمحاكم الشرعية القائمة بحدّ ذاتها ودمجاً لقضايا القانون العائلي في دور القضاء المدنية العادية، دون التوقّف عن الحكم استناداً إلى بنود الشريعة[٧] التي كان قد تم إصلاحها وتحديدها. لقد تمّ إدخال هذه الخطوة على يد حكّام مستبدّين عسكريين رغم أنف أوساط دينية ومحافظة لم تجرؤ على إبداء استيائها. وكان من أبرز هؤلاء الحكّام عبد الكريم قاسم في العراق الذي اعتلى سدّة الحكم بفعل انقلاب عسكري في ١٩٥٨ وأدخل إصلاحات رائدة ومتحرّرة للغاية في قانون العائلة في ١٩٥٩. وكان من شأن هذه الإصلاحات، التي أبطلت المحاكم الشرعية وأعطت المرأة حقوقاً واسعة بخصوص الزواج والطلاق والميراث، أن تُدخل البهجة على نفوس مريدي التيار اليساري ـ العلماني القوي في تلك الحقبة وأن تُغضب المحافظين المتديّنين[٨]. وتردّدت في حينها أهزوجة ساخرة في الشوارع تقول: «تالي الشّهر ماكو مهر/والقاضي نذبّه بالنّهر». وتركت بعض صفوف الشيوعيين واليسار تردّدها حيال الحساسيّات الدينية جانباً وراحت تنادي بمواقفها العلمانية على رؤوس الأشهاد. لكن الانقلاب البعثيّ الدمويّ الذي ساندته وكالة الاستخبارات المركزيّة في ١٩٦٣ وضع حداً لسلطويّة قاسم الخيّرة نسبيّاً وجاء بحكم قوميّ طائفيّ سنّيّ في ظلّ الأخوين عارف الارتجاعيين. ولم ينقضِ وقت طويل قبل أن يتسنى لوفد من رجال الدين السنّة والشيعة الموقرين أن يسودوا على عارف ويجبروه على إلغاء كل إصلاحات قاسم.

وجاء الانقلاب البعثيّ الثاني في ١٩٦٨ أخيراً بصدّام حسين كي يصل إلى سدة الحكم والهيمنة في السبعينيات، «العصر الذهبيّ» للازدهار والتجدّد الثقافي الذي موّله تضاعف مردودات النفط، ما أدّى إلى تعزيز دولة الأمن والقمع الدمويّ. لقد سعى هذا النظام إلى العلمانيّة على نحو جادّ للغاية بغية إضعاف الولاء تجاه سلطات دينية وذكوريّة، ضمن أهداف أخرى، واستبداله بالولاء للنظام والحزب[٩]. وشهدت السبعينيات والثمانينيات خطىً واسعة في مجال تحرير النساء في

---

(٧) Zubaida, *Law and Power in the Islamic World*, pp. 121-157.

(٨) Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 143-185.

(٩) لوصف تاريخي لنظام قاسم، والبعث من بعده، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٨٥ و١٩٧ ـ ٢٠٢، و Nadje Sadig Al-Ali, *Iraqi Women: Untold Stories from 1948 to the Present* (London: Zed Books, 2007), =

العائلة والمجتمع وفي مجال تحديد سلطة الدين على قانون العائلة ولكن ضمن إطار النظام الأمني الشمولي الذي دمج كل التنظيمات النسوية بحزب البعث وبالدولة.

لكن كل ذلك توقّف في العقود التالية المليئة بالحروب المدمّرة: ضد إيران في الثمانينيات، ثم اجتياح الكويت في ١٩٩٠ والقصف الماحق الذي قام به الأميركان، بالاشتراك مع حلفائهم، لاقتصاد العراق وبناه التحتية، تبعته العقوبات الاقتصادية الكارثيّة التي فرضتها الأمم المتّحدة، ما جعل النظام المتهالك يلجأ إلى العصبيّات القبليّة والدينيّة لصون الضوابط الاجتماعية، فالتفّ بذلك على كل الإصلاحات التي كان هو نفسه قد أدخلها كي يعود إلى الذكورية وجرائم «الشرف» وتقييدات شتّى على النساء. وكانت طبقة الناس التي كانت لـ «تقذف القاضي في النهر» في هذه الأثناء قد شارفت على الزوال، إذ كانت حملة القمع العنيفة على كل أصناف الحراك السياسي والمدني ناجحة للغاية في قتل وسجن وتشريد الطبقات الوسطى من «المواطنين»: فقد تحوّل حزب البعث نفسه من حملة منهجيّة إلى أداة بليدة غرضها إبداء الولاء للسلالة الحاكمة.

والأهم من كلّ ما تقدّم أن أحداث العنف وانهيار الاقتصاد حدت بالأفراد على الاحتماء بالعائلة والعشيرة وشيوخ المحلّة والشبكات الدينيّة وطلب الرزق منها كذلك، وآلت المعارضة السياسية الوحيدة للنظام إلى الأحزاب الشيعيّة المرتبطة بتلك الشبكات التقليدية وبإيران. وولّدت «الديمقراطيّة» الانتخابيّة المفتّتة التي فرضها الأميركان بعد العدوان تشكيلات مشوّشة من الممارسات القانونية والدينية حول قانون العائلة كان مؤدّاها إعادة بسط سلطة القوى الدينية والذكورية على شؤون العائلة والنساء. لقد حرّر الحكّام المستبدّون النساء في أيام الخير، لكنهم تراجعوا عن منجزاتهم خضوعاً لضغوطات شتّى، وكان من نصيب الحكّام الشعبيين الذين جاءت بهم «الديمقراطيّة» أن يقمعوا النساء[10].

تُعدّ تونس عامّةً أكثر الأقطار العربية تحرراً في ما يخصّ قانون العائلة وحقوق المرأة، فهي البلد العربي الوحيد التي يحظر تعدّد الزوجات قطعيّاً بينما تحدّد معظم البلدان الأخرى حق الرجل في ذلك. وكانت هذه الإجراءات جزءاً من مشروع التحديث لحاكم مستبدّ آخر، وهو الحبيب بورقيبة. ولا بدّ من أن نضيف هنا أن تونس كانت الدولة العربية ذات المجتمع المدني والنقابي الأكثر حيوية، وهو ما تناغم مع إصلاحات بورقيبة. وكان إسلاميّو حزب النهضة، الذين وصلوا إلى السلطة نتيجة الانتخابات التي تلت «الثورة»، قد وعدوا بعدم إبطال هذه الإصلاحات، ولكن، هل يكون في وسعهم أن يقاوموا الأصوات الصاخبة لمسانديهم التي علت تطالب بتنفيذ مشروع إسلامي أكثر فاعليّة؟

= حيث يعطي الكتاب أمثلة من شهود عيان اختبروا هذه الأحداث الحية حول نظام قاسم (ص ٥٦ ـ ١٠٨)، وحول البعث (ص ١٠٩ ـ ١٤٦).

(١٠) David Ghanim, *Iraq's Dysfunctional Democracy* (Santa Barbara, CA: Praeger, 2011), pp. 40-49.

لقد تكررت هذه الحال في المغرب حيث تمّت إزالة القيود عن قانون العائلة بالتدريج في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في عهد الملك الحسن الثاني أولاً، ثم في عهد الملك محمد السادس، وصولاً إلى قانون العائلة الأكثر تحرّراً في ٢٠٠٤ رغم معارضة دينية شديدة يساندها حراك شعبيّ واسع النطاق. ويتمتع حزب إسلامي الآن بأغلبية نيابية يحظى من خلالها بتشكيل حكومة، لكن هذه الحكومة تخضع لتوجيه الملك[١١]. والكويت مثال آخر للحاكم الذي يتّخذ إجراءات حذرة، بما في ذلك إعطاء حق التصويت للنساء والسماح لهنّ بالترشّح لمناصب سياسيّة، رغم استنكار الإسلاميين في مجلس الأمّة الشديد، وكانت مبادرتهم الأخيرة أن يطالبوا الأعضاء الإناث بالتحجّب.

وفي مصر أعلن أنور السّادات عن الإصلاحات الأكثر أهمّية في القرن العشرين في ١٩٧٩، وقد دُعيت باسم «قانون جيهان»، نسبة إلى عقيلته التي كان يُعتقد أنها صاحبة المبادرة. وتمّ إعلان هذا القانون بوساطة مرسوم رئاسي في ظل قانون السلطات الطارئة بالالتفاف على مجلس الشعب الذي كان مغيّباً وقتذاك، وكان ذلك من أسباب إبطاله لاحقاً في ١٩٨٥. وقد أعطى هذا القانون حقوقاً إضافية للنساء ضمن العائلة، ووضع شروطاً على تعدّد الزوجات، واشترط أن يخضع الطلاق لإجراءات قضائية تعطي حقوقاً إضافية للنساء في الطلاق والوصاية على الأطفال، وتمكّن المتزوّجات منهنّ من العمل والسفر، وتعطيهن حقّاً في البيت الزوجيّ. وكان السّادات قد شكّل لجنة من علماء الدين كيفما اتّفق كي تبصم على هذه الإصلاحات، لكن بعض هؤلاء تراجع لاحقاً بعد موت السّادات.

ولم تتماشَ هذه الإصلاحات مع توجّه السادات العام في استرضاء الإسلاميين، ومع تعديلاته للدستور بغية الإصرار بما لا يقبل الشكّ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لكلّ القوانين المشرَّعة. وكان من شأن هذه التناقضات أن تفضي إلى جدل طويل وإلى طعونات قضائية عديدة بعد اغتيال السّادات (على يد جهاديين) في ١٩٨١. ورفع المحامون الإسلاميّون دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا حكمت جرّاءها في ١٩٨٥ بأن «قانون جهان» ليس دستورياً، لا لأنه لم يتماشَ مع الشريعة الإسلاميّة، كما طالب أولئك الملتمسون، بل لأن تمريرها جرى بموجب مرسوم رئاسيّ. لكن العديد من تلك البنود أُعيد سَنّها، كما سُنّ بعضها الآخر على نحو أضعف، في مجلس الشعب بعد ذلك بقليل، وذلك رغم جدال شديد ومعارضة النوّاب الإسلاميين. كما تجدّد الجدال حيال مرسوم رئاسي آخر في ٢٠٠٠ يعطي الزوجات الخيار في المبادرة بالطلاق إذا ما تخلّين عن حقوقهن المادّية والعقاريّة، وكان ذلك المرسوم الرئاسي يستند إلى بند مغمور ومثير للجدال في الشريعة الإسلامية يُدعى الخلع[١٢].

---

(١١) Keddie, *Women in the Middle East: Past and Present*, pp. 144-148.

(١٢) Zubaida, *Law and Power in the Islamic World*, pp. 165-176.

لقد كانت لإصلاحات السادات لقانون العائلة، وللدور البارز الذي يُعتقد أن عقيلته قامت به، تشابهات مع جهود مماثلة لأنظمة حاكمة أخرى، معظمها ملكية ومؤيّدة للغرب، مثل الأردن والمغرب وتونس. فمن شأن الإجراءات التحرّرية بخصوص النساء أن ترفع من أسهم الحاكم لدى الرأي العام العالمي لأنها تظهره بمظهر المحدث التحرّري وتصرف الانتباه عن نظامه القمعي. وثمّة مربح في الرأي العام العالمي عندما تساهم عقيلة الحاكم البارزة والمُحْدِثة في عمليّة الإصلاح. وعلى الأساس نفسه يتمّ استنكار الإصلاحات لدى الأوساط الإسلامية على أنّها غربيّة المصدر وإجراءات استبداديّة يقوم بها حكّام قمعيون وعقيلاتهم على النقيض من تقوى عامة الناس. ويكفي أن يتمّ تلقيب إصلاحات السّادات بـ «قانون جيهان» لندرك عمق الاستنكار له. وثمّة العديد من النوّاب الحاليين، ومنهم أعضاء قياديون في جماعة الإخوان المسلمين ــ يحيطهم نوّاب سلفيّون أكثر محافَظة ـ ممّن عارضوا وتحدّوا الإصلاحات القانونية السابقة، ولا يُحتمل أنهم قد بدّلوا تبديلاً.

ثانياً: حراك النّساء والتحوّلات

لقد كان أوّل المنادين بالإصلاح رجالٌ من أمثال محمّد عبده وقاسم أمين؛ لكن النساء، وبالضرورة أولئك من الطبقات العليا، هنّ اللواتي أخذن زمام الأمور ابتداءً من بواكير القرن العشرين. وكانت الرائدة في مصر هدى شعراوي، التي أسّست الاتّحاد النسويّ المصري في ١٩٢٣. واشتُهر عنها أنها أزالت حجابها في محطة السكك الحديد عند عودتها من مؤتمر دوليّ حول حق الاقتراع للنساء في روما، فاستُقبلت بالتصفيق وحذت حذوها عدة نساء ممّن كنّ في وفد الاستقبال. وكان هذا الحدث أوج حراك قامت به شعراوي وشمل تزعّمها تظاهرة نسوية في النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني في ١٩١٩[١٣]. لقد ابتدأت حراكات النساء في بلدان شتّى في المنطقة بوصفها إسهامات في النضال الوطنيّ، ولطالما تمّ وضعها في مرتبة ثانوية تتبع ذلك النضال. وكان تأسيس الاتحاد النسوي المصري خطوة مهمّة في سلسلة من الأحداث والتنظيمات التي تنطوي على النساء. وسرعان ما أسّس حزب الوفد، وهو الحزب الوطني الرئيس، تنظيمه النسوي الخاص به، تماماً كما فعلت أحزاب وطنية ويسارية شتّى. وكانت للتنظيمات النسوية أهداف وصبغات شتى تتراوح بين مطالب سياسيّة وأنشطة خيرية يتصدّرها تعليم البنات والتربية المنزلية، أي ما أسمته «بَث بارَون» (التدبير المنزلي العلمي) بوصفه عنصراً رئيساً: أي تدريس التدبير المنزلي والنظافة والتغذية والعناية بالأطفال. ورغم أن خطوة كهذه يمكن نعتُها بالمحافِظة بما أنها تقيّد النساء بالحياة المنزلية فقد عُدّت ذات أثر إيجابي في التربية والوعي[١٤]. لقد ضمّ حزب الإخوان المسلمين، الذي تأسّس

---

(١٣) Beth Baron, *The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society and the Press* (New Haven, CT: Yale University Press, 1994), and Margo Badran, *Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

(١٤) Baron, Ibid.

في ١٩٢٨، أعضاء من إناث كثيرات، وقد كان لزينب الغزّالي، وهي شريكة مقرّبة مهمة لحسن البنّا، مؤسّس الحزب، دور حيوي في تحديد المنهج والتنظيم، وقد تمتّع الحزب دوماً بأتباع كثر من النساء. وقد كانت هؤلاء النساء بالطبع محافظات ومتديّنات، لكن هذه الخطوة ساهمت في إدخال النساء حيّز الوعي والحراك السياسيين.

لقد مرّت مصر ودول عديدة في المنطقة على مرّ القرن العشرين بتطوّرات اجتماعية واقتصادية واندمجت أكثر فأكثر في أنظمة عالمية، ما مكّن النساء من اتّخاذ طُرُق غير معهودة للإسهام في المجتمع. وأدّت الحروب والثورات والنضالات السياسية إلى إشراك التنظيمات النسوية لا محالة، إذ لطالما تضمّنت الأحزاب الوطنية واليسارية في صفوفها تنظيمات نسوية. وقد كان من شأن «الثورات» الوطنية، التي عادة ما تكون انقلابات عسكرية، أن تفضي إلى تحوّلات واضحة في بلدان عدّة، ولا سيّما الناصرية في مصر والبعثية في العراق وسورية. ورغم أن هذه الأنظمة القمعية المستبدّة عزّزت حقوق المرأة ومساهمتها في المجتمع ـ فيما عدا مجال قانون العائلة ـ بَيْد أنها قمعت التنظيمات النسوية المستقلّة، تماماً كما قمعت سائر الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ولم ترخّص سوى لمجموعات تشرف عليها الدولة. وقد كان للنساء دور بارز في كل الأحداث والاحتجاجات والثورات في المنطقة، مثل الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، بوصفهن إسلاميّات وبوصفهن يساريات علمانيّات، وها هنّ يساهمن بجدارة في جميع أحداث التحوّلات العربية الراهنة. لكن نتائج هذه الثورات والتحوّلات لم تكن عادة في مصلحة حقوق النساء ورفاهيتهن وحرّيتهن على الإطلاق.

لقد كان للنزعة إلى الأسلمة والتديّن التي اجتاحت بلداناً شتّى منذ سبعينيات القرن العشرين في المنطقة أبلغ الأثر في ظهور النساء علانيّة وسلوكهنّ في الحيّز العام. وقد تمّت الإشارة من جانب مراقبين شتّى إلى التحوّلات في صور طالبات جامعة القاهرة، مثلاً، في السبعينيات حين كنّ يظهرن حاسرات الرأس بلا استثناء، وحتى بقمصان بلا أكمام وبتنانير قصيرة، مقارَنةً بالعقود التالية حين يظهر جلّهنّ محجّبات على النحو التقليدي. وبدأت صورة النساء اللواتي ظهرن بالنقاب الأسود تنتشر كذلك من أعماق الجذور السلفية في الجزيرة العربية إلى مصر وإلى سائر دول البحر المتوسّط.

لقد كانت هذه التحوّلات في الأزياء جزءاً من النزعة إلى جعل الحيّز العام أكثر أخلاقيّة، بما في ذلك من أمثلة متزايدة على الفصل بين الجنسين والرقابة على النتاج الثقافي والبرامج الترفيهية، ولا سيّما التحريم المعهود للمشروبات الروحية ومَرافقها. لكن النساء، وإن تعرّضن لبعض التقييدات، استمررن يساهمن في مجال العمل والتعليم والمهن وفي الحراك السياسي في كلتا الجبهتين الإسلامية والعلمانية. وبدا هذا الحراك للعيان في التحوّلات الأخيرة؛ فأسماء محفوظ، الناشطة اليافعة المحجّبة، هي التي يُنسب إليها إشعال فتيل «الثورة» في كانون الثاني/يناير

٢٠١١ في خطاب مسجّل على شريط فيديو شجبت فيه النظام ودعت فيه إلى حراك أفضى إلى الاحتجاجات والأنشطة العديدة(١٥).

إن المسار المنهجي لشؤون النساء في القرنين العشرين والحادي والعشرين يتوضّح في مثال إيران، إذ شهدت حقبة الدستور ثم رضا شاه المصلحين الذين نادوا بتحرير المرأة يواجهون معارضة محافظة ودينية، تغلّب على جزء منها قمع رضا شاه. وخطت النساء خطىً واسعة داخل الحيّز العام من خمسينيات القرن العشرين حتى ثورة ١٩٧٩ ـ في مجال العمل والسياسة، وكذلك في ظاهرة المرأة «الحديثة» ذات الأزياء الأنيقة والمستحضرات التجميلية ـ لدى طبقات أهل المدن المرفّهين المثقّفين بزعامة العائلة المالكة ووجهاء البلاط(١٦). لقد تسبّب مجمل مشروع التحديث والسلطة في ظل الشاه في رد فعل بلديّ جديد يختلف عن رد الفعل الديني التقليدي المحافظ. فقد كانت الثورة انتفاضة حديثة ثقافية وطنية على الحداثة الغربية والرأسمالية، لمصلحة أصالة ثقافية شملت أنواعاً شتّى من الإسلام مقرونة عادة بمناهج يسارية وسمات ماركسيّة، لأن الانتماء اليساري كان نقطة الانطلاق للعديد من الناشطين.

وكان المنظّر الأساس لهذا النزعة جلال آلِ أحمد، الذي لم يكن مقاله حول «نشر السّمّ الغربي» مترابطاً منطقيّاً للغاية لكنه كان مليئاً بالشعارات والأفكار الرئيسة التي وجدت أرضاً خصبة لدى قوى المعارضة، سواء كانت يسارية أم وطنية أم دينية(١٧). وقد تكون كتابات علي شريعتي أفضل تعبير عن المنهج حيال المرأة، وهي كتابات تخلط ما بين الفانونية (نسبةً إلى «فرانتس فانون» الذي نادى بالأصالة الثقافية سلاحاً ضد الهيمنة الإمبريالية) والنزعة الشيعية الرومَنسية. ففي مقاله «فاطمة، فاطمة» جعل من ابنة النبيّ وأم الشهداء مثلاً أعلى للأنوثة المسلمة: خاشعة ومحتشمة لكنها ناشطة في النضال من أجل الصلاح والعدالة(١٨). ثم قام بمقارنة هذه الصورة بالمرأة الحديثة: نتاج الرأسمالية الاستهلاكية الغربية وضحيّتها، كائن جنسي يتمّ استغلاله، ويستهلك الأزياء ومستحضرات التجميل من آخر طراز. لقد تبعت النساء العلمانيات واليساريات عناصر معيّنة من هذا المنهج: فالنساء في فصيل الفدائيين الماويّين ارتدين سترة ماو عديمة القالب ورفضن أية زينة أو مستحضرات تجميل.

لقد أسهمت هذه الأفكار في تعزيز التأييد المبكّر لخميني في صفوف اليساريين والعلمانيين الذين كانوا يعادون الإمبريالية والغرب وينشدون أصالة سياسية وثقافية وتحرّراً، وبالطبع سرعان ما اكتشف هؤلاء الناشطون ما كان يبيّت لهم الملالي. لكن، وفي الوقت الذي كانت فيه تنظيمات

---

(١٥) <http://www.youtube.com/watch?v=SgligMdsEuk>.

(١٦) تاريخ هذه التحولات، يوجد بالتفصيل عند: Afary, *Sexual Politics in Modern Iran*, pp. 263-291.

(١٧) Ali Gheissari, *Iranian Intellectuals in the Twentieth Century* (Austin, TX: University of Texas Press, 1998), pp. 74-108.

(١٨) علي شريعتي، فاطمة هي فاطمة (طهران: مؤسسة علي شريعتي، [د. ت.])؛ Afray, Ibid., pp. 242-244, and Sami Zubaida, *Islam, the People and the State*, 3rd ed. (London: I. B. Tauris, 2009), pp. 20-32.

علمانية ونسوية شتّى تنشط ضد النظام الإسلامي في إيران، ظلّت هذه التنظيمات تنشد هذه الأصالة. إن الحملات من أجل تعزيز حقوق المرأة وإصلاح القانون تضمّنت نساءً ذوات منهجيّات متنوّعة، أبرزها «المنهج النسوي» الإسلامي أو الوطني، لتفريقه عن المنهج المعروف في الغرب. وتستند هذه النزعة إلى إعادة قراءة لمصادر الإسلام الأصلية التي تؤيد المساواة والمساهمة في الحيّز العام للنساء. وغنيٌّ عن القول إن هؤلاء الناشطات قد فشلن في إقناع المسلمين «الحقيقيين» في السلطة أو الجماهير من أتباعهم بشيء من ذلك.

وقد تبع المنهج النسوي العربي مساراً مماثلاً، إذ كانت الرائدة في إعادة القراءة النقدية للقرآن وللحديث المغربية فاطمة المرنيسي، التي وجدت في القرآن وفي السّيرة النبويّة تأييداً كبيراً للمساواة وللمساهمة في الحيّز العام للمرأة. ثم تحدّت المرنيسي المقاطع التي تنضح بالكراهية للنساء في تجميعات الحديث على أنها إضافات مزيّفة متأخّرة نتجت من دوافع سياسية[19]. لقد انتشر هذا النوع من التأويل ليصبح نزعة عامة لدى إسلاميين وعلمانيين متحرّرين في المنطقة برمّتها وفي دول أخرى ذات الأغلبيّة المسلمة، لكنه لم يؤدِّ إلى نتائج سياسية ملموسة تُذكر[20]. لقد تراوحت حراكات النساء في الحقبة الأخيرة في المنطقة بين مواقف علمانية صِرْف، مروراً بتبريرات ثقافية متنوّعة وأصناف مختلفة من المناهج النسوية الإسلامية، بما فيها أولئك اللواتي يرَون في التحجّب تحرّراً. لقد كان لحملات النساء الداعية إلى إعادة قراءة المصادر الإسلامية أثر كبير في إيران في ظل رئاسة خاتمي الإصلاحية من ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥، لكنها تلاشت عند انتخاب المتشدّد أحمدي نجاد، الذي كان يشغل المنصب في ٢٠١٣. فهذه النزعة، حتى في أوجها، لم تحقق شيئاً يذكر.

ثمة فتنة خاصة للمنهج النسوي البلدي، لا لنساء المنطقة وحسْب بل لجميع التوجّهات في الغرب المعادية للإمبريالية، والمتخطّية للاستعمار، والمتشرّبة بروح العالم الثالث، التي تنتقد الاستنكار الرسمي لقمع النساء في أفغانستان وغيرها من البلدان على أنها مواقف منافقة لـ «رجال بيض يحررون نساء سمراوات»، وعلى أنها ذريعة لمغامرات إمبريالية متجددة.

ثالثاً: النّساء في «الثّورة»

إن أحداث التحوّلات في مصر وتونس شهدت نساءً في أدوار قيادية في التظاهرات والاحتجاجات، وكانت الشعارات والمطالب للحركات تلفت النظر لشموليتها في التشديد على

(١٩) Fatima Mernissi, *Women in Islam: An Historical and Theological Enquiry*, translated by Mary Jo Lakeland (Oxford: Blackwell, 1991).

(٢٠) زيبا مير حسيني من أبرز الداعين ومحللة لهذا النهج، انظر: Ziba Mir Hosseini: *Islam and Gender: The Religious Debate in Contemporary Iran* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), and *Marriage on Trial: A Study of Islamic Family Law* (London: I. B. Tauris, 2000).

الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة والتشغيل وإنهاء الفساد. وقد كان كل هذا انعطافاً عن الشعارات الوطنية لتظاهرات سابقة. وشاركت النساء في هذه الشمولية دون عُقد ثقافية تُذكر.

وقادت مساهمة النساء في مصر إلى أحداث عنف ومضايقات شديدة، لا من جانب الجنود والبلطجية وحسب، بل من جانب المارة والمشاركين في التظاهرات من الرجال. وكانت مواقف الإسلاميين تستخفّ بمشاركة النساء، قائلةً: لا ينبغي للنساء أن يساهمن في مسيرات الاحتجاج لأن من «الأوجب» لهن أن يتركن التظاهر لأزواجهن ولإخوتهن. لكن ذلك لم يمنع السلفيين من استعراض نسائهن، متلفّعات بالسواد كلّياً، للدعوة لقضيتهم، ولكن بمعزل تام عن أي ذكور على مقربة منهن. وكانت هذه هي العامل الحيوي في اعتراضات الإسلاميين والمحافظين والحكومة على مشاركة النساء: أنهنّ شاركن الحيّز العام مع زملاء من الرجال، حتى عند المبيت في المعسكر في ميدان التحرير، إذ لا يجوز لامرأة محترمة ومحتشمة، في نظرهم، أن تختلط برجال ليسوا من ذوي القربى. وقد تمّ التذرّع بهذه الحادثة لإطلاق حملة فحص البكارة. في ما يلي مقطع من تقرير منظّمة العفو الدولية حول تلك الحملة:

«حينما قام ضبّاط الجيش في ٩ آذار/مارس ٢٠١١ باخلاء ميدان التحرير من المتظاهرين، قاموا باحتجاز ما لا يقل عن ثماني عشرة امرأة احتجازاً عسكرياً، وتمّ احتجاز سبع عشرة من هؤلاء لمدة أربعة أيام. وأفاد بعضهن لمنظمة العفو الدولية أن جنوداً ذكوراً قد أشبعوهن ضرباً وعرّضوهن لصعقات كهربائية وفتّشوهن بعد تعريتهن. ثم تمّ إجبارهن على الامتثال لـ «فحوص البكارة» تحت طائلة توجيه التُهم لهن بالدعارة. وقبل أن يتمّ إطلاق سراحهن، جيء بهن إلى محكمة عسكرية حيث حُكم لكلّ منهن بسنة سجن معلّقة بناء على تُهم ملفّقة»[٢١].

ثمة العديد من التبريرات التي سيقت لهذه التجاوزات من جانب متحدّثين رسميين، وكانت واحدة من هذه التبريرات قطع الطريق على أي تهمة يتمّ توجيهها للجيش بالاغتصاب! لكن أحد الرسميين أكّد للناس أن هؤلاء لم يكنّ نساء محترمات مثل شقيقاتكن أو زوجاتكن، بل نساء ساقطات يتّصلن برجال ليسوا من ذوي القربى في تظاهرات مشتركة ويبتن إلى جانبهم طوال الليل. لذا كانت فحوص البكارة للتأكّد من استقامتهن. وقادت شكاوى بعض النساء إلى محكمة عسكرية للطبيب العسكري الذي قام بالفحوص هذه، لكن المحكمة العسكرية في آذار/مارس ٢٠١٢ برّأته. ثمة العديد من الحوادث التي قام فيها جنود وشرطة وبلطجيتهما بمهاجمة المتظاهرات، بما في ذلك الصورة التي تناقلتها أوساط الإعلام على نحو واسع وتبدو فيها امرأة محجّبة يجرّها جنود على الشارع وقد تكشّف أعلى ثوبها ليظهر أعلى حمّالة صدرها. ولكن، هل اقتصر هذا السلوك على الجنود والبلطجية؟

(٢١) Amnesty International, *Egypt: A Year after «Virginity Tests», Women Victims of Army Violence Still Seek Justice* (London: Amnesty International, 2012).

لقد كتبت منى الطحاوي، وهي صحافية مصرية تعمل في الولايات الأميركية وشاركت في انتفاضة التحرير، مقالاً استفزازياً للغاية في عدد خاص من مجلة السياسة الخارجية حول النساء والنشاط الجنسي تحت عنوان «لماذا يكرهوننا؟»، عدّدت فيه أمثلة مفصّلة لكراهية الذكور العرب ومؤسساتهم للنساء[٢٢]. وكما كان متوقّعاً فقد ولّد المقال عاصفة من الاحتجاجات في صفوف النساء والرجال في المنطقة. وكانت هذه الاحتجاجات ـ التي أشارت، في ما أشارت، إلى السياقات العديدة التي يعشق فيها الرجال النساء ـ من قبيل الجدل الثقافي الدفاعي، واحتوت على الاتهامات المعتادة تجاه الكاتبة والمجلة بالنزعة «الاستشراقية». ويغضّ النظر عن فضائل المقال فإن أحد الاتّهامات الواردة فيه، والتي أكّدتها تقارير أخرى، تفيد بأن الجنود والبلطجية لم يكونوا الوحيدين الذين تعرّضوا للمتظاهرات، وإنّما الرجال المصريون المدنيون العاديون. إن التعرّض للنساء في الحيّز العام بالذات، حتى عندما لا يكنّ متحجّبات، شكوى تتكرر منذ زمن طويل. وقد جعل وجود النساء العلني وحراكهن البارز منهنّ هدفاً سائغاً للتهجّمات. وقد تم التعرّض لجميع الصحافيات، المصريات منهن والأجنبيات. وثمة نوع آخر من التعرّض مصدره الرجال الملتحون والنساء المنقّبات وهم يهاجمون النساء الحاسرات الرأس ويعظونهنّ بالاحتشام طاعة للإسلام. وثمة تقارير عديدة عن ازدياد حدّة هذا الوعظ المركّز في الفترة الأخيرة، مستمداً الثقة والسلطة من نجاحات الأحزاب الإسلامية في الانتخابات.

رابعاً: الانتخابات والدساتير

في الوقت الذي أخطّ فيه هذه السطور تقوم كلٌّ من مصر وتونس بصياغة دساتير في مجالس انتخابية منقسمة يتمتّع فيها الإسلاميون بالأغلبية. الانقسامات في المجلس الانتخابي المصري (وبعضها في حالة غير واضحة) ليست بين إسلامي وتحرّري، بل هي داخل المعسكر الإسلامي، أي بين الإخوان المسلمين والسلفيين. وإحدى القضايا المركزية تتمثّل بصياغة الفقرة التي تمنح السلطة للشريعة الإسلامية، تلك التي أدخلها السادات أوّلاً في تعديله الدستوري عام ١٩٨١، والذي ينص على أن «مبادئ» الشريعة مصدر كل التشريعات. ويريد السلفيون إزالة كلمة «مبادئ»، أو أن يتمّ استبدالها بكلمة «شروط»، كي لا يبقى أي مجال للتأويل. أمّا الإخوان فليسوا ملتزمين بأي موقف واضح بقصد أن يظلّوا عمليّين. ثمة سؤال أيضاً عن نوع السلطة الآيلة للأزهر في التشريع والتفسير القانوني وتطابقهما مع الشريعة بالنسبة إلى المحكمة الدستورية العليا ومجلس الشعب. ويريد الجناح الإصلاحي للإخوان أن يكون دور الأزهر استشارياً، لا ملزماً، خلاف المحافظين والسلفيين الذين يطالبون بسلطة تأمر وتنهى. ولا يبدو أن السلفيين

(٢٢) Mona El-Tahawi, «Why Do They Hate Us?,» *Foreign Policy* (May-June 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/04/23/why-do-they-hate-us/>.

سينجحون، لكن هذا مثال على الإلحاح المستمر، يسانده جمهور عريض، على الأخذ بالمبادئ الإسلامية(٢٣).

وأهداف التشريع الرئيسة، كالمعتاد، هي النساء والعائلة والنشاط الجنسي، والسيطرة على الحيز العام والنتاج الثقافي وجعلها أكثر أخلاقية، على حساب الحريات الشخصية وحرية التعبير الموجودة. ثمة «عزّة الجرف»، التي تمّ انتخابها في مجلس الشعب من خلال قائمة حزب الحرية والعدالة (وكانت إحدى تسع عضوات إناث تمّ انتخابهن لا غير)، وهي رئيسة لجنة النساء في حزب الإخوان المسلمين وتعلن عن تأييدها لحراك النساء السياسي لكنها تحتفظ بكل المواقف المحافظة التقليدية المستمَدّة من الشريعة حول كل شؤون العائلة والمجتمع، وتنادي بمراجعة قوانين العائلة الإصلاحية كي تتطابق مع الشريعة، وتشجب الطلاق على أنه كارثة، لكن ذلك لا ينطبق، في ما يبدو، على الزوج وحقّه في تطليق زوجته من جهته وحسب. ونادت «الجرف» بنقض القانون الذي يحظّر الختان للإناث(٢٤). وفي كل الأحوال فإن النساء ما زلن مستثنَيات من مناصب الزعامة أو رسم السياسة، وهذه المواقف مشتركة لدى الكثيرين من النواب الإسلاميين وناخبيهم العديدين سواء كانوا من الإخوان أو من السلفيين.

لقد نشر حزب النهضة ـ وهو حزب الأغلبية في مجلس النوّاب التونسي ـ بدايةً بتهدئة المخاوف العلمانية والمتحرّرة تصريحاً مفاده أنه لا ينوي التراجع عن قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٦. لكن، وكما هي الحال في العديد من الأحزاب الإسلامية العملية، فهو يخضع لضغط شديد في المجلس التشريعي من جانب كتل الناخبين المحافظين. وقدّم نوّاب هذا الحزب في المجلس التشريعي في آب/أغسطس ٢٠١٢ مادة لمسوَّدة الدستور تنصّ على أن النساء «مكمّلات» للرجال، وبهذا تكون قد غيّرت صيغة العبارة في ١٩٥٦ القائلة إنَّ النساء متساويات معهم. وقد تمّ تمرير هذه المسوَّدة بفضل أكثرية نوّاب هذا الحزب، لكن ذلك أدّى إلى عاصفة من الاحتجاجات والتظاهرات(٢٥). ويتمتّع المجتمع المدني التونسي وتنظيماته النسوية بجذور عميقة وبنفوذ واسع، لذا فعلى الأغلب ستستمر المعركة من أجل بنود عام ١٩٥٦ وتفرّعاتها ضد المحافظين والسلفيين. ولكن ليس من الواضح ما سيؤول إليه نظراؤهم المصريون في مواجهة جماهير أكثر تديّناً.

خلاصة

لقد صوّر هذا الفصل المراحل والخطوات المختلفة للتعامل مع المرأة والعائلة والنشاط الجنسي في المراحل والسياقات المختلفة في الشرق الأوسط الحديث، وصولاً إلى أوج هذه

---

(٢٣) Rachel Scott, «What Might the Muslim Brotherhood Do with Al-Azhar?: Religious Authority in Egypt,» *Die Welt des Islam,* vol. 52, no. 2 (2012), pp. 131-165.

(٢٤) Sarah A. Topol, «Feminism, Brotherhood Style,» *Foreign Policy* (April 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/04/23/feminism-brotherhood-style/>.

(٢٥) *The Guardian,* 14/8/2012.

القضايا في التحوّلات الراهنة. ففي المراحل المبكّرة من التحديث والإصلاح، فضّل المفكّرون وبعض الحكّام المستبدّين تحرير المرأة على نحو محدّد: تحرير المرأة من العزلة ومن الحجاب وإخراجها إلى الحيّز العام حيث التعليم والعمل. وكان الإصلاح في قانون العائلة من هذا المنظور على نطاق محدود ويتركّز على تحديد تعدّد الزوجات أو منعه. ولم يتبع أيٌّ من البلدان مثال أتاتورك في حظر الشريعة جملةً وتفصيلاً، ولم يحاول إلّا القلّة أن يتعامل مع اعتبارات العائلة الذكورية على نحو جاد، لكن الاعتبارات هذه جُعلت تتآكل ببطء ودون تناسق في بعض البلدان على يد مصلحين وحركات اجتماعية، بما فيها التنظيمات النسوية، يساندها تحوّل هذه البلدان الاجتماعي ـ الاقتصادي وتزايد إسهام النساء في الحيّز العام وفي المجال المهني.

لقد واجه الإصلاحيون معارضة مستديمة من جانب المحافظين والمتديّنين، يساندها جمهور عريض. وفي معظم الدول ظلّت الشعوب منقسمة بين مواطني المجتمع المدني؛ أهل المدن من الطبقة الوسطى المثقّفة (بما فيهم من ناشطين علمانيين وإسلاميين)؛ وأهل القرى والمناطق النائية المحافظين المتديّنين. وحين تسنح الظروف لانتخابات حرة، يتمّ توظيف السياسة الانتخابية لتطبيق برامج المحافظين. قادة الأغلبيات الإسلامية في مصر وتونس والمغرب والكويت يحاولون موازنة قطاعات مواطني المجتمع المدني الأكثر علمانية وتحرّراً من جهة مع المطالب الصاخبة لناخبيهم المحافظين السلفيين. إن الالتزام بالقانون الإسلامي والهوية الدينية القياسية للبرامج الانتخابية للأحزاب الإسلامية لا تتوافق مع التصريحات المُطَمْئِنة لقادتهم «المعتدلين» بخصوص قضايا النساء والحرّيات المدنية.

ليس الوطن العربي، ولا الشرق الأوسط، استثناءً في التوتر الناشئ عن الديمقراطية الانتخابية وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان؛ فالهند وروسيا وتركيا من الدول التي تعاني هذه القضايا. إن حكم فلاديمير بوتين في روسيا يعارضه ناشطون، جلّهم في موسكو وفي المدن الكبرى، ممن ينادون بحقوق الإنسان وحكم القانون والحرية والعدالة الاجتماعية: هؤلاء هم مواطنو المجتمع المدني الذين تحرّكهم وتنظّمهم مناهج منتظمة. لكنهم لا يشكّلون القطاع العام من الناخبين في القفار النائية الشاسعة في الاتحاد الروسي الذين يتمّ تحريك أصواتهم بحكم قوالب سلطوية محلّية، تعقد صفقات مع زعماء سياسيين محليين. ويتمتّع بوتين بعبادة القائد القوي والبطل الوطني. فهو لم ينفك يصوّر منتقديه على أنهم عملاء لقوى أجنبية، وهذه لازمة تتكرر لدى جميع الأنظمة المستبدة، وفي الشرق الأوسط بخاصة. والوضع السياسي في الهند مختلف منه في روسيا في نواحٍ كبرى، لكنه يشبهه في ذلك القالب الذي يحتوي على مواطني الطبقات الوسطى المثقّفين من أهل المدن، وهم يفرضون أنفسهم أكثر فأكثر في النشاط السياسي والحملات الانتخابية، لكنه يواجه ناخبين يصوّتون حسب صفقات بين زعماء سياسيين محليين ووكلاء الحزب في بناء

هرمي[٢٦]. لذا فإن المحافَظة الاجتماعية والسلطوية الريفية سمتان مشتركتان لهؤلاء الناخبين، وشؤون المرأة والعائلة في أعلى سلم أولويات منهجهم وممارساتهم.

ولأجل التوضيح فإن الشريعة الإسلامية ليست ذات صلة بالموضوع إلى حد بعيد في معظم القضايا المهمّة في السياسة والإدارة، وموضعها، تاريخياً ورمزياً، قد انتقل ليعالج شؤون العائلة والنشاط الجنسي: الحقوق الذكورية، فصل الجنسين عن بعضهما، إجبار النساء على الاحتشام. كما تخضع الحقوق المدنية في حرية الرأي والإبداع الفنّي للرقابة الدينية، خاصة إذا ما تمّ إعطاء العلماء السلطة في تأويل هذه القضايا. تحريم المشروبات الروحية إحدى الخصائص القياسية للنزعة الإسلامية، لكنها تواجه ضرورة الكسب التجاري في معظم البلدان من خلال المبيعات المربحة للسيّاح، ما يؤدي إلى تنازلات غير سهلة.

لقد سمحت التطورات في هذه المجتمعات على مرّ عصر الحداثة، منذ فجر القرن العشرين، بظهور وحراك لمواطني المجتمع المدني من كلا الجنسين: وهي نزعات لا يمكن أن يتمّ إيقافها إلّا بقمع شديد، كما نرى في حالة الجمهورية الإسلامية في إيران. كما لم تؤدِّ استعراضات التقوى المتزايدة والتحجّب في مصر إلى كبح جماح الكثيرات من هؤلاء النساء المحجّبات عن المساهمة في الحيّز العام والمناداة بحقوقهن. لقد تمّ فتح باب المجالات السياسية والاجتماعية على مصراعيه في بلدان شتى في المنطقة، بغضّ النظر عن الفوضى رافقت معظم تلك العمليات: ثمّة العديد من المعارك في الأفق.

(٢٦) Partha Chatterjee, «On Civil and Political Societies in Post-Colonial Democracies,» in: Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), pp. 165-178.

الفصل التاسع

مخاطر التحوّل الديمقراطي في مصر من خلال منظار إندونيسي أغبَش

جون سايدل

ملخّص

يلقي هذا الفصل ضوءاً على التحوّل المستمر عن الحكم السلطوي منذ عام ٢٠١١، وتوقّعات التحوّل نحو الديمقراطية في مصر في السنوات القادمة، مقارنةً مع إندونيسيا منذ عام ١٩٩٨. يحدّد الفصل نواحيَ مشتركة حاسمة بين مصر وإندونيسيا، بما في ذلك التحوّلات السياسية التي قادت إلى سقوط «سوهارتو»، في عام ١٩٩٨ ومبارك في عام ٢٠١١، زعماً بأن الوضع في مصر حتى أواخر عام ٢٠١٢ يصورّ أوائل فترة ما بعد «سوهارتو»، بين ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩. ونرى أن الاتجاهات السياسية في إندونيسيا منذ ذلك التاريخ توحي بأن القوة السياسية الراهنة للقوى الإسلامية في مصر قد تكون مبالغاً فيها، وعابرة أكثر مما يُفهم بشكل عام. فكلا التشابهات والاختلافات بين البلدين يوحي باحتمال بقاء سلطة القوى المحافظة المرتبطة بالنظام القديم (المؤسسة العسكرية، الأقليّة التجارية المتَخندقة، وزعماء السياسة المحليّين) مما يعوق استمرار الصراع من أجل التحوّل الديمقراطي في مصر.

بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بدأ التحوّل المستمر عن الحكم السلطوي في مصر يتجلّى في سلسلة من التطورّات التي بَدَت تحدّياً لتوقّعات أغلب المصريين، وتنبّؤات أكثر المراقبين للسياسة المصرية. ففي أسابيع قصيرة قليلة في بواكير عام ٢٠١١، تسبّبت احتجاجات شعبية مستدامة، في ميادين القاهرة وشوارعها، بسرعة مذهلة في إرغام الرئيس حسني مبارك على التنحيّ، وهو الذي بقي في السلطة لثلاثين سنة دون مواجهة سابقة مع مثل هذا التحدّي لحكمه السلطوي. ولكن في الأشهر اللاحقة، تضاءل الشعور بالحماسة والتفاؤل الذي ولَّدَتهُ لحظة قوة الشعب، هذه،

في وجه ارتفاع الأعمال الإجرامية وأحداث العنف بين أتباع الأديان المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى في تخندُق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بوصفه المجلس العسكري الحاكم. ثم إن الانتخابات البرلمانية في أواخر عام ٢٠١١ قد حملت مجموعة أخرى من التغيرات السياسية غير المتوقعة، بحصول الإخوان المسلمين على ما تجاوز التوقعات من ٣٧,٥ بالمئة من الأصوات و٤٥ بالمئة من المقاعد البرلمانية؛ وبظهور المفاجأة الأخرى في بروز «حزب النور» الإسلامي السلفي بما يزيد على ٢٧ بالمئة من الأصوات وبربع عدد المقاعد في مجلس الشعب؟

وقد حمل العام ٢٠١٢ تطورات غير متوقعة مشابهة وغامضة. فقد فاز بالرئاسة مرشّح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، بعد انتخابات على مرحلتين شديدة التنافس، حتى بعد أن قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإبطال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١، وحلّ البرلمان المنتخَب. وبعد انتخابه في حزيران/يونيو ٢٠١٢ تحدّى الرئيس مرسي ضعف المواطنين بخصوص المؤسسة العسكرية، فقام باختيار ممثلين متنوّعين من المجتمع المصري لوزارته، ثم، في أواسط آب/أغسطس، قام بإزاحة أو استبدال ضباط في الجيش وإلغاء المرسوم الذي وضع السلطات التنفيذية والتشريعية المهمة في أيدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدر مرسي مجموعة من المراسيم تقوّي سلطات الرئاسة وامتيازاتها بخصوص القضاء، حتى في وقت فراغ المجلس التأسيسي ذي الأغلبية الإسلامية من إعداد دستور جديد. وقد أثارت هذه الحركات احتجاجات واسعة في المدن المصرية بين اتهامات أن الإخوان المسلمين قد تولّوا سلطات استبدادية واختطفوا تحوّل مصر نحو الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ صُدِّق على الدستور الجديد باستفتاء شعبي، مع استعدادات لجولة جديدة من الانتخابات البرلمانية تُقرَّر في الشهور اللاحقة. ولكن مع بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تواصلت الاحتجاجات ضد حكومة مرسي، وفرضه حال الطوارئ في عدد من المدن، مع دعوات من زعماء الأحزاب المعارضة لإشراكهم في حكومة وحدة وطنية، مع غموض حول القواعد الجديدة للانتخابات البرلمانية، إلى جانب تعبيرات عن القلق من جانب قُدامى ضباط الجيش؛ وجميع ذلك يشير إلى استمرار التخوّف وعدم الاطمئنان حول مستقبل التحول الديمقراطي في مصر؟

إزاء هذه الأرضية من الأحداث غير المتوقّعة، والتطورات الغامضة، وعدم الاطمئنان المقيم، كيف لنا أن نفهم، أو نفسّر، أو نتوقّع مسار التحوّل الديمقراطي في مصر اليوم؟ وقد تناولت دراسة حديثة هذه المسألة بمقارنة التخَندُق السلطوي مع التكيّف، في مصر وسورية، حيث أصرّ بشار الأسد على التمسّك بالسلطة حتى وقت كتابة هذا الفصل، على الرغم من تصاعد التحرّك الشعبي والانشقاقات في داخل النظام[1]. وثمة نقطة واضحة أخرى للمقارنة مع تونس القريبة من مصر، حيث قادت الاحتجاجات الشعبية في بواكير ٢٠١١ إلى إرغام الرئيس زين الدين بن علي على

(١) Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

الانسحاب بعد فترة حكم طويلة، وحيث أظهرت الانتخابات في تلك السنة بعد ذلك قوة «حزب النهضة» وهو قَرين حزب الإخوان في مصر: حزب الحرية والعدالة. إن التحليل المقارن لوجوه الشبه والاختلاف بين عمليات التحول الديمقراطي في كلٍّ من مصر وتونس إلى اليوم سيُلقي كثيراً من الأضواء ويُوفّر المعلومات عن الأوضاع في البلدين[٢]. ولكن، لأن التحوّل عن الحكم السلطوي يبقى عملية متواصلة، وترسيخ الديمقراطية ما يزال في المنظور في كلٍّ من مصر وتونس، يكون من الضروري التطلّع إلى ما وراء هاتين الحالتين ـ وإلى أبعد من الشرق الأوسط ـ بحثاً عن نقاط للمقارنة قد تساعدنا في فهم تجربة مصر في التحول الديمقراطي إلى اليوم، كما تبيّن احتمالات التحوّل الديمقراطي في القابل من السنين.

هنا تبرز حالة إندونيسيا مفيدةً بشكل خاص كنقطة للمقارنة، ومؤشر لتحليل التحوّل الديمقراطي في مصر. إذا كان سقوط حسني مبارك، بعد حكم طويل، في شباط/فبراير ٢٠١١ يذكرنا بالاستقالة القسرية، بعد حكم طويل، للرئيس الإندونيسي «سوهارتو» في أيار/مايو ١٩٩٨. وإذا كانت غوامض الأمور، وأنواع القلق، وعدم الاطمئنان التي تخيّم على مصر بين عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠١٣ تذكّرنا بأوضاع إندونيسيا بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١، فربما يمكن لعملية التحوّل الديمقراطي في إندونيسيا، خلال الثلاث عشرة أو أربع عشرة سنة مضت، أن تلقي بعض الضوء على احتمالات الديمقراطية في مصر، ولنقل في حدود عام ٢٠٢٥. هذه هي الفرضية ـ والوعد ـ في ما يلي من هذا الفصل. فمن ناحية، على قدر ما تكشف هذه المقارنة الثنائية عن تشابهات بين تجربة بلدين في التحوّل عن الحكم السلطوي، فإنها تبيّن أن العمليات والنتائج التي تظهر للعيان في مصر هي أقل احتماليّة وأكثر تصحيحاً بنيوياً مما قد يُفهم أن الحالة دون ذلك. ومن ناحية أخرى على قدر ما توضح هذه المقارنة وجوه الاختلافات بين إندونيسيا ومصر وتحدّد خصائص التجربة المصرية في التحوّل الديمقراطي إلى اليوم، فإنها تساعد على تقديم تفسيرات للنتائج المرحلية وللعمليات المتواصلة في مصر إلى اليوم، وتُعين في تحديد المسالك، إن لم نقل التوقّعات، للتحوّل الديمقراطي في مصر في قابل الشهور والسنين[٣].

أولاً: مصر وإندونيسيا: توازيات تاريخية

مع أن مصر وإندونيسيا تختلفان في كثير من الوجوه الواضحة والمهمة، لكن ثمة كذلك عدد من وجود الشبه المهمة والخصائص المشتركة بين البلدين في سياقات إقليمية وعالمية أوسع، وفي إطارات تاريخية ومجتمعية تجعل المقارنة الثنائية بين البلدين لا مقبولة فحسب، بل قادرة على

---

(٢) انظر أيضاً الفصل العاشر من هذا الكتاب لأهميته البالغة.

(٣) حول إمكانات وحدود المقارنات الثنائية، انظر: Sydney Tarrow, «The Strategy of Paired Comparison: Towards a Theory of Practice,» *Comparative Political Studies*, vol. 43, no. 2 (February 2010), pp. 230-259.

الإضاءة كذلك. فالبلدان عملاقان إقليميان: إندونيسيا بسكانها الذين يزيدون على ٢٤٠ مليون نسمة يجعلها أكبر بلد في جنوب شرق آسيا، بينما مصر بملايينها الثمانين تشكل الأكبر بين البلاد العربية. ومع ذلك، فقد أُدخل البلدان أول الأمر في اقتصاد رأس المال العالمي في أشكال مختلفة من الحكم الاستعماري الأوروبي، مُنتِجين البضائع الزراعية، وبقيا مُعتمدين على رأس المال الأجنبي والبضائع الرئيسة لتطورها الاقتصادي وتصنيعها المحدود. وعلاوة على ذلك، يعتمد كلا البلدين بشدّة لا على الاستيرادات الأجنبية والاستثمار وحسب، بل كذلك على الأقطار الغنية المجاورة ـ العربية السعودية ودول الخليج الأخرى في حالة مصر، وسنغافورة وماليزيا في حالة إندونيسيا ـ مصادر للتوسط المالي، من جهة، ومواقع لهجرة عمالة واسعة النطاق ولتحويلات مالية من جهة أخرى. مصر وإندونيسيا عملاقان، ولكنهما على الرغم من ذلك عملاقان فقيران وضعيفان.

إلى جانب التوازي في موقعيهما في سياقات الاقتصاد الإقليمي والعالمي فإن مصر وإندونيسيا كذلك مركزان لمجتمعات تشترك في عدد من الخصائص المميّزة المهمة. فكلا البلدين ذو غالبية مسلمة، تتفاخر بتراث طويل من المعارف الإسلامية والنشاط الاجتماعي. فالجامع الأزهر في القاهرة يُعَدّ أهم وأعرقُ مسجد جامعي، في العالم الإسلامي، مثل «نهضة العلماء» في جاوه، التي تمثل أكبر رابطة مستقلة للمدارس الإسلامية «التقليدية» في العالم. فالتربية الإسلامية الحديثة الواعية، والنشاط على مستوى الروابط والتنظيم السياسي في إندونيسيا يعود إلى عقد ١٩١٠ مع بروز شبكة مدارس «المحمدية»، و«الإرشاد»، و«الاتحاد الإسلامي»، والتحرك الجماهيري غير المسبوق من جانب «الشراكة الإسلامية». يقابل ذلك «الإخوان المسلمون» وشبكات إسلامية أخرى في مصر ممن شهدت نمواً هائلاً في مصر وتأثيراً في المجتمع المصري منذ النصف الأول من القرن العشرين. وهكذا، كان البلدان يفتخران بأشكالٍ متنوّعة من التجمعات الإسلامية المستقلة والنشاط السياسي باسم الدين.

وفي الوقت نفسه، لا تقوم الهويّات الوطنية في كلٍّ من مصر وإندونيسيا على الإسلام قصراً. ففي كلا البلدين، تكون البنية التحتية لدولة مكاتب وطنية حديثة ومدارات اقتصادية وطنية قد نشأت تحت رعاية استعمارية غربية وحكم استعماري، مع «تحديث» و«تقدّم» يرتبط برأس المال الغربي، وتربية «علمانية» ومعرفة «علمية». وبروز الوعي والتحرك القوميين في كلا البلدين قد كشف لا على محض ردّة فعل على التجاوز والسيطرة الاستعمارية الأوروبية، بل كذلك من خلال بروز التصورات القومية الجديدة و«إعادة اكتشاف التراث» على تطلّع على ماضي العهود الإسلامية في التكوين الثقافي. وفوق ذلك، كان البلدان موئلاً لأقليّات غير مسلمة مهمّة قامت بدور ملحوظ ـ وفي بعض الأحيان مثير للمشاكل ـ في الحكم الإستعماري الأوروبي والتطور الرأسمالي المبكّر. وهنا ما يزال شديد البروز في كلٍّ من البلدين النسبة العالية من المهاجرين من الأصل الصيني والمسيحيين في إندونيسيا، ومن الأقباط في مصر، في الطبقات المهنية وفي علام التجارة.

إزاء هذه الأرضية من المشتركات التاريخية والمجتمعية، مرّت مصر وإندونيسيا، بشكل عام، بمسارات سياسية واضحة التشابه خلال الستين سنة الماضية أو حول ذلك. ففي عقد ١٩٥٠ و١٩٦٠، كان البلدان بقيادة زعيمين وطنيّين شعبيّين: سوكارنو في إندونيسيا وعبد الناصر في مصر ـ يدعمان استقلال «العالم الثالث» والقومية الاقتصادية، و«الاشتراكية». وقد دخل البلدان في صراعات متوازية مع القوات الاستعمارية السابقة، وأتباع الغرب، والجيران، «الاستعماريين المُحدثين»، ومع «استعمار» الولايات المتحدة، مصرَ في حرب السويس مع المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦، وإندونيسيا في تأميم الشركات التجارية الهولندية عام ١٩٥٧؛ مصر في حرب بالوكالة مع السعودية في اليمن في أواخر عقد ١٩٦٠ وصراعها المسلّح القصير مع إسرائيل عام ١٩٦١، و١٩٧٣، وإندونيسيا في التحرك ضد استمرار الحكم الهولندي في «بابوا الغربية» و«المواجهة» مع المملكة المتحدة وماليزيا في بدايات عقد ١٩٦٠. بقيادة ناصر وسوكارنو، وقفت مصر وإندونيسيا عُضوَين بارزَين في حركة عدم الإنحياز. وقد مرّ البلدان بتوترات وصراعات مع الولايات المتحدة وهما يبحثان عن أشكال مختلفة من الارتباط مع الإتحاد السوفياتي في عهد «خروتشيف» ومع جمهورية الصين الشعبية في عهد «ماو» على امتداد عقد ١٩٥٠ و١٩٦٠.

ولكن في نهايات عقد ١٩٦٠ واجهت القومية الشائعة في البلدين تراجعاً وخيبة أمل، كما بدا في التراجع والانحسار، وبوفاة كلٍّ من ناصر وسوكارنو عام ١٩٧٠. وقُبيل أواسط عقد ١٩٧٠، عرفت كلٌّ من مصر وإندونيسيا حكماً عسكرياً أكثر محافظةً (السادات في مصر وسوهارتو في إندونيسيا) اللذين تحرّكا للبحث عن توافق مع جيرانهم، وتقرّبا من الولايات المتحدة، وفتحا اقتصادهما أمام سيول من الأموال الدولية، والاستثمار والتجارة. هذا التحوّل نحو اليمين في السياسة المحلية والأجنبية صاحبه وساعد عليه تشديد القمع على قوى اليسار والتضييق الشديد على الأطياف السياسية المسموح بها في البلدين. وفي السنوات اللاحقة، صار التحرّر الاقتصادي، والخصخصة، ورفع القيود عن التجارة وسيلة لتوسيع التفاوت الاجتماعي وسحب الكثير من الدعم وأشكال أخرى من المساعدات للفقراء، التي كانت مخصّصة في العهود السابقة من «اشتراكية» ناصر وسوكارنو.

إزاء هذه الأرضية من التحوّلات المثيرة نحو اليمين في أواخر عقد ١٩٦٠ وقبيل منتصف عقد ١٩٧٠، عرف البلدان ثلاثة عقود من الحكم السلطوي برئاسة رجل عسكري قوي واحد: سوهارتو في إندونيسيا (١٩٦٦ ـ ١٩٩٨) ومبارك في مصر (١٩٨١ ـ ٢٠١١). في كلٍّ من مصر وإندونيسيا تقوّت سلطات وامتيازات المؤسّسة العسكرية، وتوسّعت، وعُزِلت عن السيطرة المدنية، حتى عندما استطاعت الانتخابات المزيّفة والهيئات البرلمانية المهيّأة مسرحياً من إضفاء طلاء رقيق من المسؤولية البرلمانية عليها. ومع مرور السنين، استطاعت كلٌّ من مصر وإندونيسيا، تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية والتحوّل من تصنيع يعوّض الاستيراد إلى صناعة تتوجّه نحو التصدير، وقد يسّرت مناهج التسوية البنيوية في ظهور التحرّر الاقتصادي، والخصخصة، وفكّ القيود. وفي كلا

البلدين ساعدت هذه السياسات على نمو اقتصادي أعلى، وعلى ظهور طبقات تجارية جديدة، إلى جانب زيادة التفاوت الاجتماعي والتسبّب في ارتفاع الاضطراب العمّالي والصاراعات المدنية والريفية. وكانت النتيجة تعرّضاً أكبر إلى أزمات اقتصادية إقليمية وعالمية، كما جرى في إندونيسيا بين عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ وفي مصر في عقد ١٩٩٠ وثانية من عام ٢٠٠٨ فصاعداً[٤].

وفي كلٍّ من إندونيسيا ومصر، وفي ثلاثين سنة من الحكم السلطوي بيد رجل عسكري قويّ واحد، انتشر الفساد المركزي، والتبعية والمحاباة. وقد شجّع كلا الرئيسين أولادهما للبروز كشخصيات كبرى في عالم التجارة، كما يُرى في الخليط المتنوّع من أبناء سوهارتو وبناته، وفي الإمبراطوريّة الواسعة لجمال ابن مبارك. وخلال سنواتهما الأخيرة في الحكم، علاوة على ذلك، بدأ كلٌّ من الرئيسين بتهيئة المسرح للوراثة السلالية في السياسة، بترفيع «توتوت» إبنة سوهارتو، وجمال بن مبارك إلى مراكز متزايدة البروز في الآليات الانتخابية في كلا النظامين وفي التأثير المتزايد في الحلقات الداخلية من السلطة في جاكارتا والقاهرة[٥].

وفي كلٍّ من إندونيسيا ومصر كانت العقود الأخيرة من حكم العسكري القوي الواحد قد ألهَبَت تغيّراً اجتماعيّاً وسياسيّاً. في كلا البلدين أصبحت علامات التقوى الدينية أكثر انتشاراً في المحيط العام، كما بدأت المنظمات الإسلامية بتسلّم مواقع أكثر بروزاً في الحياة الاجتماعية والسياسيّة.

وفي إندونيسيا جرى الاعتراف بهذا الاتجاه وتقويته بتشكيل «رابطة العلماء الإسلاميين لعموم إندونيسيا» المرتبطة بالحكومة، في عام ١٩٩١[٦]. وفي مصر قام الإخوان المسلمون بزيادة فرض وجودهم في مختلف النقابات المهنية في عقد ١٩٩٠ وأبرزت وجوداً مثيراً في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥[٧].

وفي آناء ذلك ظهرت جماعات معارضة علمانية أو دينية لتحدّي السلطويتين المخندِقتين. فتحت زعامة «ميكاواتي سوكارنو يوتري» ابنة سوكارنو، الرئيس السابق، تقدم «الحزب الديمقراطي الإندونيسي، في انتخابات ١٩٩٢، بينما شهدت مصر بروز حركة «كفاية» وإخفاق «أيمن نور» في التقدم للرئاسة عام ٢٠٠٥[٨]. ولكن في كلا البلدين رفض النظام السلطوي المخندق، بعناد،

(٤) حول هذه الاتجاهات، انظر: Andrew Rosser, *The Politics of Economic Liberalisation in Indonesia* (Richmond, Surrey: Curzon Press, 2002), and Samer Soliman, *Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

(٥) Jason Brownlee, «The Heir Apparency of Gamal Mubarak,» *Arab Studies Journal*, vols. 15-16, nos. 2/1 (Fall 2007-Spring 2008), pp. 36-56.

(٦) Robert W. Hefner, «Islam, State, and Civil Society: ICM I and the Struggle of the Indonesian Middle-Class,» *Indonesia*, vol. 56 (October 1993), pp. 1-35.

(٧) Mona El-Ghobashy, «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 37, no. 3 (August 2005), pp. 373-95, and Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), pp. 163-190.

(٨) Manar Shorbagy, «The Egyptian Movement for Change-Kefaya: Redefining Politics in Egypt,» *Public Culture*, vol. 19, no. 1 (Winter 2007), pp. 175-196; Nadia Oweidat [et al.], *The Kefaya Movement: A Case Study* =

الضغوط من أجل التغيّر السياسي. وفي إندونيسيا شهد عام ١٩٩٦ تضاؤلاً كبيراً في شعبية الحزب، ومهّد الطريق لتزايد حضور الآلة السياسية لحزب سوهارتو «غولكار» في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧[٩]. وفي مصر، كانت الاحتيالات الانتخابية المفرطة، والتلاعب، والقيود وشراء الأصوات قد ساعدت الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وحُلفاءَه من المرشحين المستقلين على أن يكسبوا ٩٠ بالمئة من المقاعد في البرلمان، مما أنقص بشكل كبير تمثيل المرشحين المنتمين إلى الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة المختلفة[١٠].

في إندونيسيا ومصر معاً، كات التصلّب السياسي قد أعدّ المسرح لتحركات لاحقة ضد الحكم السلطوي في عام ١٩٩٨ و٢٠١١ بعده. ففي كلا البلدين حكم الرئيسان في أسلوب فردي لثلاثين سنة، دون توسيع مشاركة سياسية أو تعميق مؤسسات سياسية. وعندما بلغ سوهارتو ٧٧ سنة من العمر في عام ١٩٩٨، ومبارك ٨٣ سنة في عام ٢٠١١ كانت أزمات التوريث المتطاولة قد قطعت شوطاً بوصول «توتوت» ابنة «سوهارتو» وجمال بن مبارك إلى مواقع قيادية في حزب «غولكار» الحاكم والحزب الوطني الديمقراطي بآليّاته، توقّعاً لوصولهما إلى أعلى المناصب في بلديهما. وكما كشفت أحداث ١٩٩٨ في إندونيسيا وأحداث ٢٠١١ في مصر، فإن البلدين كانا في مواجهة تحوّل في السلطة ـ محتوم، سريع القدوم، إن لم يكن وشيكاً يفضّل أفراد الأسرة الرئاسية على حساب مصالح مؤسساتية واقتصادية أوسع، تتمثل بداخل نظامي سوهارتو ومبارك[١١].

إزاء هذه الأرضية بدأت تتكشّف التحوّلات عن النظام السلطوي في إندونيسيا قُبيل أواسط ١٩٩٨ وفي مصر في الأسابيع الأولى من ٢٠١١.

ويعد تعطيل التحدّيات الانتخابية، تضافرت صراعات التوريث الداخلية مع الأزمات الاقتصادية العالمية في تشديد الشعور بالحاجة والفرصة لأشكال جديدة من العمل السياسي. وفي هذا السياق، اتخذت المعارضة لنظام سوهارتو ومبارك شكل احتجاجات «قوة الشعب» فصار طلبة الجامعات وغيرهم من عناصر الطبقة الوسطى تقود وتدعم جهود تنظيم اللاعنف، ولو أن أشكالاً أخرى من التحشيد أكثر تخريباً قد اندلعت من جانب «الطبقات الخطرة» في الشوارع كذلك.

= *of a Grassroots Initiative* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2008), and Rabab El-Mahdi, «Enough! Egypt Quest for Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 8 (August 2009) pp. 1011-1039.

(٩) Edward Aspinall, *Opposing Suharto: Compromise, Resistance, and Regime Change in Indonesia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2005).

(١٠) لقراءة متأنّية وعميقة لمغزى الانتخابات البرلمانية في عهد مبارك، انظر: Lisa Blaydes, *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), and Mohammed Fahmy Menza, *Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo* (London: Routledge, 2013).

(١١) حول مشكلة التوريث في أندونيسيا، انظر: John T. Sidel, «Macet Total: Logics of Circulation and Accumulation in the Demise of Indonesia's New Order,» *Indonesia*, vol. 66 (October 1998), pp. 159-195.

وحول جمال مبارك في مصر، انظر: Alaa Al Aswany, *On the State in Egypt: What Caused the Revolution* (Cairo: American University in Cairo Press, 2011), pp. 1-64.

وهكذا شهدت البلاد في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٨ تنامي الاحتجاجات الطلابية ـ مع تظاهرات كبرى في أواسط أيار/مايو ـ في جاكارتا وغيرها من المدن الإندونيسية الكبرى، مثلما شهد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ تحركات متزايدة في ميدان التحرير ومواقع مهمة أخرى في القاهرة ومدن مصرية أخرى. وقد ركّز المحتجّون شكاواهم ومطالبهم على سوهارتو ومبارك، مطالبين الرئيسين بالتنحيّ بعد سنين طويلة في الحكم. وفي كلٍ من إندونيسيا عام ١٩٩٨ ومصر عام ٢٠١١، بقيت المؤسسة العسكرية المتخندقة متردّدة، وراحت القوات المسلحة في إندونيسيا ومصر ترعى مؤسساتها الخاصة ومصالحها الاقتصادية دون المخاوف الخاصة للرئيس، وأسرته عموماً.

وفي مواجهة احتجاجات شعبية متصاعدة في الشوارع وتناقص الدعم من المؤسسة العسكرية، استقال الرئيس سوهارتو في أيار/مايو ١٩٩٨، تحت حماية عسكرية دون النفي الإجباري إلى ما وراء البحار. وهكذا، تشابهت المتوازيات التاريخية والمجتمعية العريضة بين إندونيسيا ومصر في ما سبق وصفه حُكماً متطاولاً، وتوافقت في المسار الخاص لكلٍّ من إندونيسيا ومصر في التحوّلات السياسية وانهيار النظام حتى سقوط سلطوياتهما بتاريخها الطويل[١٢].

والتوازيات بين إندونيسيا ومصر، علاوة على ذلك، قد امتدت على بدايات الفترة اللاحقة لسقوط سوهارتو ومبارك والفترة القلقة اللاحقة من انقطاع الحكم. وفي إندونيسيا في منتصف عام ١٩٩٨ كما في مصر في بدايات ٢٠١١، لم تستطع الإزاحة القسرية للمُستبدِّين بتاريخيهما الطويلين أن تضع نهاية للحكم السلطوي، لأن الحكومات غير المنتخَبة بقيت على حالها، والمؤسسات العسكرية، من خلال سلطة ضباطها، تسلمت السلطات والامتيازات ـ واستحوذت على المجال السياسي ـ الذي كان سابقاً بيد الرئيس القوي، المدني شكليّاً بتاريخه الطويل. وفي كلا البلدين، كانت مفاجأة تحوّل النظام قد جلبت نتائج مُربكة للمجتمع، مع توقعات تحولات مستدامة في أبنية السلطة تزعزع الأنماط القائمة في التأثير التجاري والنشاط الإجرامي والتنظيم، وفي الأنظمة الدينية في السيطرة والهوية. وفي إندونيسيا بين ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، كما في مصر في ٢٠١١ شهد البلدان ارتفاعاً في تجاوزات العصابات والإجرام، إضافة إلى حالات من العنف بين أتباع الديانات المختلفة، كما حدث بين المسيحيين والمسلمين في «مالوكو» و«سولاويسي الوسطى» في بدايات ١٩٩٩ وفي الهجمات على الأقباط المسيحيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في القاهرة. وقد شهدت كل من إندونيسيا في ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ ومصر في ٢٠١١، علاوة على ذلك، القوّة الموحّدة في الظاهر من «قوّة الشعب» في الشوارع يقوم بدلاً منها أشكال أكثر تنوعاً وتمزّقاً من سياسات

---

(١٢) حول سقوط سوهارتو، انظر: Geoff Forrester and R. J. May, eds., *The Fall of Soeharto* (London: C. Hurst, 1998).

وحول سقوط مبارك، انظر: Jeannie Sowers and Chris Toensing, eds., *The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt* (London: Verso, 2012).

الشارع استجابة لما قدّمته الحكومات الانتقالية من عروض ومسرحيات عن الإصلاح الدستوري، والتغيّر في المؤسسات، والانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفي كلا البلدين، بدا أن هذا القلق بين عهدين يقترب من نهايته مع إجراء انتخابات حرة وتنافسية، واجتماع برلمانات جديدة، وانتخاب ـ مباشر أو غير مباشر ـ لرئيس جديد، فتكشّفت سلسلة من الأحداث في أواخر ١٩٩٩ في إندونيسيا، وفي أواخر ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢ في مصر. وعلى النقيض من لحظة «قوة الشعب» الفائقة التي أرغمت إزاحة «سوهارتو» في أيار/مايو ١٩٩٨ ومبارك في شباط/فبراير ٢٠١١، قدّمت هذه العمليات وعوداً بتأسيس آلية ديمقراطية للتغيير السياسي مؤكدة بذلك احتمال فك التحشيدات وحلّ العَسكَرَة وتحويل السياسة من الشوارع والثكنات إلى عالم استعراضات الفكر السياسي، والمراكز الانتخابية، والمناقشات البرلمانية، ومبادرات السياسة الرئاسية. بالنسبة إلى المنادين بالإصلاح في إندونيسيا عام ١٩٩٨ ودعاة دعم الثورة في مصر عام ٢٠١١، كان هذا التحوّل على السياسة الانتخابية تعبيراً عن حدود تغيّر سياسي أصيل. أما لأرباب الأعمال والقوى الأخرى الأكثر محافظةً في المجتمعين الإندونيسي والمصري، فكان تمثيل «عدم الاطمئنان في شكل مؤسسة» من طريق الانتخابات موضع ترحيب لأنها تقدم أساساً محتملاً لاستعادة النظام الاجتماعي، والاستقرار السياسي، واستئناف النشاط الاقتصادي والنمو.

ولكن في كلٍّ من إندونيسيا بين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١ ومصر بين ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، أطلَقَ إدخالُ الانتخابات في السياسة أشكالاً جديدة من القَلَق، من دون حلٍّ المعميّات والشكوك التي أوجدتها الإزاحة القسرية لكلٍّ من سوهارتو ومبارك، وما خلّفته من فترة مشوَّشة أعقبت ذلك. ففي كلا البلدين رفَعَت الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأحزاب الإسلامية وسياسيّيها إلى مواقع غير مسبوقة من البروز والقوة، لأن البنية التحتية للمؤسسات الاجتماعية الإسلامية وفَّرت أُسساً نادرة لشبكات سياسية على امتداد البلاد في السياق الجديد من المنافسة الأصيلة المفتوحة في الانتخابات لرئاسة الدولة. ففي إندونيسيا فازت الأحزاب الإسلامية بحوالي ٤٠ بالمئة من مقاعد البرلمان، كما عُيّن للبرلمان رئيسٌ سابق لرابطة الطلبة الإسلامية (ورئيس ثاني أكبر حزب غير إسلامي)؛ كما عُيّن رئيس الرابطة الإسلامية «الحديثة»: المحمّدية رئيساً لجمعية الشعب الإستشارية التي تعلو على البرلمان، كما رُفِع رئيس الرابطة الإسلامية «التقليدية»: نهضة العلماء، عبد الرحمن وحيد إلى منصب الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد تَبِعَت مصر المسار نفسه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أواخر ٢٠١١ وقُبيل أواسط ٢٠١٢. فقد فاز حزب الحرية والعدالة من الإخوان المسلمين بحوالي ٤٧ بالمئة من التصويت البرلماني، كما فاز حزب النور السلفي بزيادة ٢٣ بالمئة. وقد اختير لرئاسة الجمعية الوطنية عضو سابق في المكتب الاستشاري للإخوان المسلمين، وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢، اختير عضو آخر، رئيس حزب الحرية والعدالة محمد مرسي، لمنصب الرئاسة.

ثم إنه في كلا البلدين، كان الصعود إلى الرئاسة من جانب ممثلي روابط إسلامية بارزة قد تسبّب في مزيد من القلق والشكوك حول احتمالات استقرار الديمقراطية وترسيخها. ففي إندونيسيا بين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١ حاول وحيد استبدال كبار ضباط الجيش وفرض إصلاحات على القوات المسلّحة الإندونيسية ولكنها اصطدمت برفض كبير ومقاومة من جانب المؤسسة العسكرية. كما أن جهود وحيد لفرض سلطات وامتيازات رئاسية في وجه مختلف الأحزاب السياسية في البرلمان (الذي دعم رفعَه إلى الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) قد جرّت، علاوة على ذلك، إلى تصاعد اتّهامات بالفساد وإساءة استخدام السلطة، وانتقادات برلمانية للرئيس ومطالبات بإزاحته، وإلى قيام وحيد بحركة خرقاء لفرض حال الطوارئ، وإلى استقالته القسرية في تموز/يوليو ٢٠٠١، فتسلّمت موقعه في الرئاسة نائبة الرئيس «ميغاواتي». وفي مصر، كانت حركات مرسي لفرض السيطرة على القوات المسلحة، وما أصدر من مراسيم تنتحل ولنفسه كرئيس سلطات فوق القانون، ورفعه دستوراً خلافياً قد جرّت كذلك إلى عزل حكومته، وتقوية المعارضة، وإلى مخاوف من تدخّل العسكر في الميدان السياسي. وفي مصر اليوم، كما في إندونيسيا بين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١، ثمة قلق كبير وشكّ حول دور الإسلام في السياسة، وحول تجمّع السلطة والإساءة في التطبيق بيد رئيس مدني منتخب، واستمرار الامتيازات للمؤسسة العسكرية. وبوجه عام، بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان ماضي مصر وحاضرها، في كثير من الأحوال، كبير الشبه بأحوال إندونيسيا حتى بدايات سياق ما بعد السلطوية في ١٩٩١ ـ ٢٠٠١[١٣].

ثانياً: التحوّل الديمقراطي في إندونيسيا ومضامينه بالنسبة إلى مصر

إذا كانت مصر على هذا القدر من التشابه مع إندونيسيا، فما الذي تُخبِّئه السنوات ١٩٩٩ ـ ٢٠١٢ في إندونيسيا لمستقبل التحوّل الديمقراطي في مصر في السنوات القادمة؟ وإلى أيّ حدّ يمكن أن نصدّق الإنذارات اليوم عن المخاطر المختلفة التي يقال إنها تهدد التحوّل الديمقراطي في مصر؟

١ ـ يشير اتجاه السياسات الإندونيسية منذ ١٩٩٩ أن الأخطار المزعومة المنسوبة إلى صعود الأحزاب الإسلامية وسياسييها في مصر اليوم يحتمل أن يكون مبالغاً فيه كثيراً. فمن الجدير بالذكر، أن استقالة «سوهارتو» أعقبها صعود نائب الرئيس «ب. ج. حبيبي» إلى الرئاسة، وهو مؤسس ورئيس «رابطة العلماء الإسلاميين لعموم إندونيسيا» وهي منظمة تأسّست عام ١٩٩١ لتكون شبكة حماية كبرى ومظلة للسياسيّين المسلمين، ومصدر رعاية ودعم لمختلف القضايا والجماعات الإسلامية في السنوات الأخيرة من حكم «سوهارتو» وكما سبق القول، فإن الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩ شهدت أحزاباً ذات جذور إسلامية، ومنظمات تكسب حوالى ٣٥ بالمئة من الأصوات، وأن رئيس

(١٣) لوصف جزئي، جيد التوثيق للتطورات الكبرى والاتجاهات في إندونيسيا بعد سوهارتو بقليل، انظر: Kees van Dijk, *A Country in Despair: Indonesia between 1997 and 2000* (Leiden: KITLV Press, 2001).

البرلمان الجديد لمجلس الشعب الاستشاري الذي يعلو على البرلمان، إضافة إلى الرئيس الجديد كانوا جميعاً قريبي الصلة بالروابط الإسلامية الرئيسة كذلك. وفي الانتخابات البرلمانية اللاحقة عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، استمرت الأحزاب الإسلامية في الفوز بربع أو ثلث الأصوات في الانتخابات ويمثل تلك النسبة تقريباً في المنزلة في السياسات البرلمانية. ومع ذلك، فإن الثلاث عشرة سنة الماضية قد بيّنت أيضاً أن هذه الأحزاب الإسلامية قد أخفقت في الائتلاف والنمو، أو (منذ ٢٠٠١) بلوغ نجاح للمرشحين الإسلاميين للرئاسة. وفي الوقت نفسه، حتى أكثر الإسلاميين صخباً في هذه الأحزاب قد تخلّى عن الجهود للمطالبة بتغيير دستوري لمصلحة قانون الشريعة، وركّزوا جهودهم عوضاً من ذلك على سياسة الائتلاف مع السياسيين والأحزاب غير الإسلامية. وقد بذلت هذه الأحزاب الإسلامية قصارى جهدها لتطوير ائتلافات مع الرؤساء المتتالين لكسب مقاعد في الوزارة، وفي الوقت نفسه تجمع الموارد المالية والأنصار من بين كبار رجال الأعمال وفئات السياسيين الفاعلين من أجل تقوية حملاتهم الانتخابية وحتى حزب العدالة، الديني المتشدّد قد انغمس في «سياسة المال»[١٤].

وهكذا، فإن ثلاث عشرة سنة من السياسات البرلمانية صارت تعني ثلاث عشرة سنة من التسويات، وبناء الائتلافات، والاستمالة والفساد في الأحزاب الإسلامية والسياسيين، دون الإقدام على تحسين وضع الإسلام بشكل مؤثّر. وقد بيّنت هذه النتيجة لا محض محدودية الدعم الشعبي والنجاح الانتخابي لأحزاب قائمة على تنظيمات إسلامية، وآمال إسلامية في ظاهرها، بل بيّنت كذلك التنوّع المحتوم، والتمزّق والتشرذم في الأحزاب السياسية، التي تزعم تمثيل المسلمين في بلد مكتظ بالسكان، معروف بتعدّد أديانه وتعليمه وحياته الترابطية.

وهكذا فإن الإحزاب «الإسلامية» في إندونيسيا تراوحت بين «حزب النهضة الوطني» بقاعدة في الإسلام «التراثي» للمدارس الداخلية، وحزب «نهضة العلماء» على امتداد «جاوه» الريفية و«حزب التفويض الوطني» بجذور في رابطة «المحمدية» الحداثية، و«حزب العدالة» الذي أسّسه وقاده طلبة الجامعة الإسلامية الأكثر تشدّداً في عقدي ١٩٨٠ و١٩٩٠، و«حزب التطور المتّحد» الذي كان الحزب الإسلامي الوحيد في الانتخابات في عهد «سوهارتو» وبقي محتفظاً ببعض شعبيّته وجهازه السياسي. لكن الانحدار الشديد، إن لم يكن للأحزاب الإسلامية، فللإسلام قاعدة مميّزة للسياسة البرلمانية في إندونيسيا في السنين الثلاث عشرة الماضية، قد صدر كذلك عن إضفاء «البرلمانية» على السياسة نفسها. وإذا كانت الأحزاب التي نشأت في الأساس من منظماتٍ إسلامية، متوجهة نحو طموحات إسلامية، قد تنافست ـ وتعاونت ـ مع أحزاب غير إسلامية في انتخابات البرلمان والوزارات الرئاسية في حكومات متعاقبة، فإنها كانت مضطرة، لا لمحض الوصول إلى تسويات حول مسائل المبدأ الديني، بل كذلك إلى إعادة تقويم العلاقات مع منابتهم الانتخابية، متحوّلين

---

(١٤) Syahrul Hidayat, «Managing the Impact of Moderation: The AKP in Turkey and the PKS in Indonesia,» (PhD Thesis, University of Exeter, 2012).

عن الارتباطات القائمة على أفكار الجماعات الدينية وتشكيلات السلطة الدينية، بإقامة ارتباطات جديدة قائمة على تقديم مصالح عامة وسياسة شعبية، إلى جانب أنشطة ذات مردود وعلاقات بين الراعي ـ والزبون عوضاً من ذلك كلّه. فضرورات سياسة الائتلاف، وتمويل الحملات، والمنافسة على المنابت الانتخابية، والأصوات، والمقاعد البرلمانية والوزارية في إندونيسيا الديمقراطية قد انتجت، لا محض ما يُهَلّلُ له بعض المحّللين من صفة «الاعتدال» في الأحزاب الإسلامية، بل «تراجعاً نحو الأساس» كذلك، من الاهتمام بالمال والآليّة السياسيّة[١٥].

٢ ـ إن الاتجاهات العريضة في المجتمع الإندونيسي منذ ١٩٩٩ قد أشارت كذلك إلى أن المخاوف الموسّعة حول العُنف الديني والصراع الطائفي في مصر اليوم قد يكون مبالغاً فيها كثيراً[١٦]. فالتظاهرات المحدّدة ضد الصينيّين التي وقعت في إندونيسيا في أواسط عقد ١٩٩٠ لم تعدُ موجودة بعد سقوط «سوهارتو» عام ١٩٩٨، كما أن العنف الإسلامي ـ المسيحي الذي اندلع في «مالوكو» و«سولاويسي الوسطى» في بدايات ١٩٩٩ قد استهلك زخمه بنهاية ٢٠٠١. واليوم يتمتع الإندونيسيون من أصول صينية بقدر أكبر كثيراً من الحرية والتخلّص من التميز العنصري والمضايقات مما كانوا عليه سابقاً. والمسيحيون في إندونيسيا، بشكل عام، يُمارسون شعائرهم الدينية بالقليل من المخاوف أو القيود[١٧].

ولا شك في أن الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥ قد شهدت بعض الأعمال الإرهابية الإسلامية (انفجار في هجوم على هدف أجنبي في السنة)، ومنذ عام ٢٠٠٥ قامت بعض الجماعات الإسلامية بشن هجوم من التعذيب ضد طوائف إسلامية «آبقة» مثل «المحمدية» وقد نجحت الأحزاب الإسلامية بإصدار قانون ضد الإباحية في عام ٢٠٠٨، كما قامت بعض الجمعيات المحلية بإصدار تعليمات جديدة يفترض أنها مستوحاة من القانون الإسلامي. ولكن المجتمع الإندونيسي، بوجه عام، في عهد الديمقراطية اليوم هو أكثر تنوّعاً وتحرّراً مما كان عليه تحت الحكم السلطوي. وحتى الناشطين المكافحين من أجل حقوق المثليين والمتحولين جنسياً في إندونيسيا قد أحرزوا تقدماً فعليّاً في العقد الماضي ويتطلعون إلى إمكانات مشرقة في السنين القادمة[١٨].

---

(١٥) Edward Aspinall, «Elections and the Normalization of Politics in Indonesia,» *South East Asia Research*, vol. 13, no. 2 (July 2005), pp. 117-156, and Kikue Hamayotsu, «The End of Political Islam?: A Comparative Analysis of Religious Parties in the Muslim Democracy of Indonesia,» *Journal of Current South East Asian Affairs*, vol. 30, no. 3 (December 2011), pp. 133-159.

(١٦) لمعلومات عن الأقلية القبطية في مصر، انظر: Mariz Tadros, «Vicissitudes in the Entente between the Coptic Orthodox Church and the State in Egypt (1952-2007),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 41, no. 2 (May 2009), pp. 269-287, and Elizabeth Iskander, *Sectarian Conflict in Egypt: Coptic Media, Identity and Representation* (London: Routledge, 2012).

(١٧) John T. Sidel, *Indonesia: Minorities, Migrant Workers, Refugees, and the New Citizenship Law* (Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2007).

(١٨) عن هذه الاتجاهات، انظر عدد من الدراسات الجيدة: Greg Fealy and Sally White, eds., *Expressing Islam: Religious Life and Politics in Indonesia* (Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009).

لقد عكست هذه الاتجاهات في العُنف الديني والصراع لا محض تدهور القوى التنظيمية والتأثير السياسي للقوى المتحركة باسم الإسلام في السنوات الثلاث عشرة الماضية وحسب، بل عكست كذلك صورة التحوّلات في بنى الحدود الدينية والهُوّيات وتراتبيات السلطة المصاحبة للانتقال من الحكم السلطوي لتثبيت حكم الأقلية الديمقراطية في إندونيسيا. ومع سقوط سوهارتو جاء اختلال الاستقرار في بنى السلطة التي كانت تدعم لا تنظيم قوة الدولة وحدها، بل تدعم كذلك منح امتيازات الاحتكار والتنازلات لرجال الأعمال، ومنح «الحماية» لقطّاع الطرق وإصدار الاعتراف بزعماء مختلف الكنائس والجمعيات الإسلامية. فمن دون أيّ مصدر مركزي مستقر للسلطة والاعتراف، راح أولئك الذين يدّعون تمثيل الإسلام والمسلمين في إندونيسيا يعانون شكوكاً جديدة ومخاوف بخصوص طبيعة ومدى سلطتهم الدينية، شبيهةً بما كان يعاني أشباههم في الكنائس البروتستانتية (أو ربما الكاثوليكية بدرجة أقل) في الوقت نفسه. إزاء هذه الفترة الحرجة بين عهدين: لحظة «قوة الشعب» التي قادت إلى استقالة سوهارتو القسرية في أيار/مايو ١٩٩٨، وبين انتخابات حزيران/يونيو ١٩٩٩ ظهر العديد من «حروب العصابات» بين عصابات الشوارع في المدن المتنافسة، وحملات مطاردة السَّحَرة في المرتفعات القصية من أرياف جاوه، مع اشتداد التوتّرات بين شبكات رجال الأعمال المتنافسين المحليّين، والإداريين، والعصابات، وضباط الجيش والشرطة المتقاعدين والناشطين في الولايات والأقاليم في أرجاء البلاد. وفي بعض المواقع - مثل «آمبون» عاصمة «مالوكو» و«بوزو» في «سولاويسي الوسطى» حيث انقسمت هذه الشبكات المتنازعة حسب انتماءاتها الدينية، وحيث يكون البروتستانت والمسلمون متوازيين تقريباً من حيث عدد السكان والقدرة الانتخابية تطوّرت هذه التوتّرات إلى مذابح بين أتباع الأديان المختلفة ما أدّى إلى مئات القتلى وعشرات الألوف من النازحين بالإكراه على امتداد السنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١[19].

وإذا كانت بداية التحوّل عن الحكم السلطوي قد مكّنت وحرّضت على انفجار العنف بين أتباع الأديان المختلفة في إندونيسيا عند استدارة القرن الواحد والعشرين، فإن تثبيت الديمقراطية قد سهّل، إن لم يكن قد أرغم على نزع الصفة العسكرية وفكّ التحرّكات من الصراع الطائفي على امتداد الحقبة اللاحقة. وفي جاكارتا، كان تأثير الأقليات غير المسلمة في البرلمان، وفي القوّات المسلحة، قد حمل الرئيس على قيادة تدخّل مسلّح وفرض إنهاء الاقتتال بين أتباع الديانات. وعلى المستوى المحلّي، جرى انتخاب جمعيات محلية جديدة ورؤساء بلديات جُدد وأوصياء وحكّام ولايات، إلى جانب توفير فرص لتقسيم الوحدات الإدارية لمصلحة فئات معيّنة، وإيجاد مناطق وأقاليم جديدة لتشجيع ترتيبات تقاسم السلطة واقتسام عوائد المكاتب

(١٩) John Sidel, *Riots, Pogroms, Jihad: Religious Violence in Indonesia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006), pp. 132-195.

المحلية بين شبكات التجارة ـ مع السياسة حتى في المناطق التي مزّقها الصراع مثل «مالوكو» و«بوزو»[٢٠].

وفي أثناء ذلك، عملت الانتخابات المحلية والوطنية المتتالية جهدها للنيل من الثقة في «الصوت الإسلامي» وفي ادّعـاءات الأحـزاب الإسلامية والسياسيين في تمثيل المسلمين في إندونيسيا بشكل واضح ومقنع وثابت. وهذا الاتجاه في مجال السياسة البرلمانية قد فتح، كما يقال، إمكانات جديدة لجهود فوق ـ انتخابية لفرض ادّعاءات لا لتمثيل المسلمين الإندونيسيين، بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، أو من خلال حملات لجان الأمن الأهلية للمضايقة والترهيب، والعنف ضد المخاطر التي تهدّد الإسلام مما يظن أنه من جانب المرتدّين المسيحيين، والفجور (استهلاك الكحول، والقمار، والخلاعة، والبغاء) و«الفئات الضالّة» من داخل المذهب الديني. وهكذا فقد شهدت السنوات القليلة الماضية هجمات عَرَضيّة على دور البغاء والقمار والكنائس المسيحية ومساجد الأحمدية، إلى جانب جهود متفرقة من جانب أشخاص ـ ليسوا جميعهم «إسلاميين» ـ لفرض تعليمات حكومية محلية يفترض أنها مستوحاة من قانون الشريعة، إلى جانب قيود على مختلف أنواع ما يوصف بالضلال الديني والفجور[٢١]. ولكن بوجه عام، مثل هذه الأنشطة التي كثّر الإعلان عنها باسم الإسلام قد أُطلِقت كفعل حماية في وجه تصغير جداول الأعمال الإسلامية والطموحات في الحكم، وتدهور الأحزاب السياسية الإسلامية، وهبوط تأثير الجمعيات الإسلامية القائمة، وتناقص ثبات وقوة أي واحدة من السلطة الدينية في وجه التحوّل الديمقراطي والابتعاد عن المركزية، واستمرار التحررية في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الإندونيسية[٢٢].

٣ ـ وأخيـراً، لقد أظهـرت تجربة إندونيسيا منذ ١٩٩٩ وجـود تـهديدات أشـدّ خطراً على المؤسسات الديمقراطية وممارساتها من مصادر أخرى غير تلك المرتبطة بالإسلام. فمنذ إزاحة سوهارتو عام ١٩٩٨، بقيت المؤسسة العسكرية معزولة عن الرقابة الخارجية في الغالب. إذ بقيت القوات المسلحة محتفظة بالكثير من مصالحها التجارية ومصادرها المالية الضخمة من الأسلحة والمواد. فبعد ثلاث عشرة سنة من سقوط سوهارتو، لا تزال القوات المسلحة تتمتع بحصانة مؤثرة ضد مخالفات حقوق الإنسان، ويحتفظ الجيش بجهازه للسيطرة الإقليمية نزولاً إلى المستوى المحلّي وعَبر الأرخبيل. والمؤسسة العسكرية بوجه عام تسيطر على الكثير مما تبقّى من التأثير

---

(٢٠) *Indonesia: The Search for Peace in Maluku* (Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2002), and *Indonesia: Managing Decentralization and Conflict in South Sulawesi* (Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2003).

(٢١) *Indonesia: Implications of the Ahmadiyah Decree* (Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2008); *Indonesia: «Christianisation» and Intolerance* (Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2010), and Michael Buehler, «The Rise of Shari'a By-Laws in Indonesian Districts,» *South East Asia Research*, vol. 16, no. 2 (July 2008), pp. 255-285.

(٢٢) John T. Sidel, «The Changing Politics of Religious Knowledge in Asia: The Case of Indonesia,» in: Saw Swee-Hock and Danny Quah, eds., *The Politics of Knowledge* (Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009), pp. 156-192.

السياسي[٢٣]. واليوم، الرئيس الأندونيسي هو جنرال متقاعد (الفريق المتقاعد «سوسيلو بامبانك يودويونو» (٢٠٠٤ ـ ١٤)) وكثير من ضباط الجيش المتقاعدين يشغلون مناصب ذات نفوذ كبير وقوة في السياسة الإندونيسية والمجتمع. وحتى تاريخ كتابة هذا الفصل، يقف جنرال عسكري سابق المرشح الأبرز للرئاسة الإندونيسية لعام ٢٠١٤. وبوجه عام، لا يزال التحوّل الديمقراطي بحاجة إلى التقدّم نحو نزع كامل للصفة العسكرية عن الحياة السياسية في البلاد.

وفي أثناء ذلك، مع تأسيس الانتخابات التنافسية، والحكم البرلماني، وانتخاب مباشر للرئيس، عرفت إندونيسيا التثبُّت من حكم القلّة الديمقراطية. فمن ناحية، كما سبق القول، كانت الإدارات الواسعة للدولة الإندونيسية ـ وأبرزها أجهزة القمع ـ قد احتفظت بقدر كبير من الاستقلال عن السيطرة الديمقراطية. وبقايا «الدولة العميقة» السلطوية لا تشمل القوات المسلحة الإندونيسية وحدها، بل تشمل كذلك الشرطة الإندونيسية، ووكالة استخبارات الدولة، ونظام القضاء، الذي يُقال إن «مافيا قضائية» لا تزال تعشّش فيه[٢٤].

وفي السنين الأخيرة كثر الحديث عن الهياج في اكتساب الأموال من داخل وزارات التربية والصحة والشؤون الدينية، ما بيّن استمرار حصانة الجهاز الإداري ضد الضغوط الخارجية والتدقيق، مع بقاء مشاريع حكومية ضخمة وممتلكات عقارية بيد الدولة تشكل الغالبية في الاقتصاد الوطني. وعلى المستوى المحلّي، كان النجاح الملحوظ للموظفين المهنيّين في الفوز بمناصب إدارية منتخبة مثل «الوصي» و«المحافظ» في المدن والأقاليم على امتداد البلاد قد برهن على سيطرتهم المتميّزة على موظفي الدولة، وعلى الأهمية النسبيّة للمصادر المملوكة للدولة في مقابل ما يملكه القطاع الخاص من إدارة أموال الحملات وتحريك الناخبين[٢٥].

ومن الناحية الأخرى، شهدت السنوات الثلاث عشرة الأخيرة استمرار تخندُق أحكام القلّة في الاستحواذ على المصالح التجارية الخاصة التي نجحت في التغلغل، والاستيلاء، أن ممارسة تأثير كبير على الأحزاب السياسية والبرلمان ومجاميع الإداريين، وتكاليف تمويل الحملات قد شجّع جميع الأحزاب السياسية ـ والمرشحين للرئاسة ـ لحث رجال الأعمال على التبرّع، ودعم رجال الأعمال للمرشحين للمناصب المحلية والوطنية، والمساهمة في جهود حثيثة لتوفير المساعدة والفوائد للمصالح التجارية المفضلة من طريق الاستخدام الحكيم لسلطة الدولة[٢٦].

---

(٢٣) Marcus Mietzner: *Military Politics, Islam, and the State in Indonesia: From Turbulent Transition to Democratic Consolidation* (Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009), esp. pp. 195-250 and 360-383, and *The Politics of Military Reform in Post Suharto Indonesia: Elite Conflict, Nationalism, and Institutional Resistance* (Washington, DC: East-West Centre, 2006).

(٢٤) Edward Aspinall and Gerry van Klinken, eds., *The State and Illegality in Indonesia* (Leiden: KITL Press, 2011).

(٢٥) Marcus Mietzner, «Soldiers, Parties, and Bureaucrats: Illicit Fund-Raising in Contemporary Indonesia,» *South East Asia Research*, vol. 16, no. 2 (July 2008), pp. 225-254.

(٢٦) Marcus Mietzner, «Party-Financing in Post-Soeharto Indonesia: Between State Subsidies and Political Corruption,» *Contemporary South-East Asia*, vol. 29, no. 2 (August 2007), pp. 238-263.

وفي الوقت نفسه كان ثمن الدخول إلى الجهاز الإداري والتقدم فيه قد شجّع كثيراً من الموظفين وضباط الشركة والجيش في البحث عن «رعاة» وبذلك يُسهلّون الدخول المتميّز، والسيطرة على أعداد كبيرة من الإدارات والمرافق الحكومية في الدولة الإندونيسية، على أساس من الثروة الخاصة والعلاقات الشخصية. وبوجه عام، كانت السنوات الثلاث عشرة الأخيرة قد شهدت ترسُّخ شكلٍ من ديمقراطية القِلّة، ضارية في الفساد وتكاد لا تستجيب للمشكلات المتزايدة من التباين الاجتماعي والظلم على امتداد البلاد(٢٧).

إزاء هذه الأرضية من التحوّل الديمقراطي ومظاهر الاستياء في إندونيسيا بين ١٩٩٨ ـ ٢٠١٢، من السهل تصوّر مستقبل الديمقراطية في مصر على الأفضل والأسوأ معاً. والواقع أن مصر، حتى اليوم، قد بدأت باتباع مسار إندونيسيا، عندما بدأ الرئيس محمد مرسي جاهداً لتوسيع سلطته بوجه المؤسسة العسكرية، مثلما شهدت السنوات ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ صراعاً متطاولاً على السلطة بين الرئيسين «ب. ج حبيبي» (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) وعبد الرحمن وحيد (١٩٩١ ـ ٢٠٠١) وبين قيادة القوات المسلحة الإندونيسية.

وفي الوقت نفسه، إذ بدأت مصر باتباع المسار الإندونيسي، كانت فترة رئاسة مصر حتى تاريخه تتميز بمصاعب الرئيس في تهدئة المسيحيين الأقباط، والتحرّريين، ومخاوف العلمانيين من صعود الإسلاميين، من ناحية، وفي تهدئة التوترات والصراع مع الجماعات السلفية الداعية إلى الإسلامية في الحكم، من ناحية أخرى، شبيهاً بما واجه عبد الرحمن وحيد خلال ذروة العنف بين أتباع الأديان المختلفة في إندونيسيا بين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١. وإذا ما استمرت مصر في اتباع المسار الإندونيسي، فإن رئاسة مرسي لن تمثل محض الأوج في التأثير السياسي للإخوان المسلمين في مصر فحسب، بل كذلك حدود النجاح المدني في بسط السيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية والدولة المصرية، مثلما وفّرت السنوات ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ فرصة محدودة للرئيسين حبيبي ووحيد لتقليص السلطات السياسية للقوات المسلحة الإندونيسية وتطبيق إصلاحات ديمقراطية محدودة. وفي الوقت نفسه، إذ بدأت مصر باتباع المسار الإندونيسي إلى هذا الحدّ، كانت رئاسة مرسي تواجه عدم رضا متصاعد مع القيود على التغيير السياسي والتعافي الاقتصادي، والخيبة إزاء التعديلات والاتهامات بعدم الكفاءة وسوء استخدام السلطة مما كان يخيّم على الحكومة، مثلما جرى في إندونيسيا بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ في عهد حبيبي «الزئبقي» سيئ الصيت وفي عهد وحيد شديد «الضلال».

وفي السنوات القادمة، إذا ما استمرت مصر في اتباع المسار الإندونيسي ما بعد السلطوية، قد يأتي بعد حكومة مرسي تخنُّق واضح في التحوّل الديمقراطي في مصر، كما ظهر في إندونيسيا بعد

(٢٧) Richard Robison and Vedi R. Hadiz, *Reorganising Power in Indonesia: The Politics of Oligarchy in an Age of Markets* (London: Routledge, 2004); Dan Slater, «Accountability Trap: Party Cartels and Presidential Power after Democratic Transition,» *Indonesia*, vol. 78 (October 2004), pp. 611-692, and Marcus Mietzner, «Indonesia's Democratic Stagnation: Anti Reformist Elites and Resilient Civil Society,» *Democratization*, vol. 19, no. 2 (April 2012), pp. 209-229.

التنحية القسرية لعبد الرحمن وحيد عن الرئاسة في إندونيسيا في منتصف ٢٠١١. وإصدار دستور مصري جديد في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ يُهيّئ الأرضية لجولة جديدة من الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي يمكن أن تشهد تفتتاً وهبوطاً في قوة الأحزاب، والمرشّحين للرئاسة بدعم من الإخوان المسلمين والجماعات السلفية، يصاحبها إعادة تجمّع وتقوية القوى السياسية المحافظة المرتبطة بفلول النظام السابق، و«الدولة العميقة»، وطبقة رجال الأعمال، المعتمدة على المال والأجهزة الميكانيكية لتحريك الناخبين، وإعادة الاستيلاء على البرلمان والرئاسة. وفي هذا التوصيف «الإندونيسي» ستؤدي جولة ثانية من الانقلاب السياسي المدني إلى الشروع «بتقوية» الديمقراطية المصرية، حتى مع استمرار القوّات المسلحة بالتمتع بسلطة غير رسمية وامتيازات لسنوات قادمة، مع الميزانية العسكرية والمصالح الاقتصادية، ومع بقاء كلٍّ من الأمن الداخلي والسياسة الخارجية بمنأى عن السيطرة الديمقراطية المدنية.

وفي هذا التوصيف «الإندونيسي» ستقوم سياسة الشارع (بما في ذلك الصراع بين أتباع الأديان المختلفة) متأخرّة بفسح المجال لما يمكن أن ندعوه إخفاء «الصفة البرلمانية» على الحياة السياسية، حيث تكون الانتخابات والأحزاب السياسية قائمة بدور القنوات الوحيدة المؤثّرة في المشاركة الشعبية، وللدخول إلى سلطة الدولة والتأثير في سياسة الدولة. وفي هذا التوصيف «الإندونيسية»، ستبقى الأحزاب الإسلامية والسياسيون في مصر أقوياء، ولكنهم سوف يُعانون التشرذم والانقسامات، كما سيقوم بناء الائتلافات والفساد بالإضعاف الشديد لإمكانات التحوّل في الديانة.

وبوجه عام، فإن السنين القادمة ستشهد تَخَندُق حاكمية القلّة الديمقراطية في مصر، حيث يكون المال والأجهزة الميكانيكية هي السائدة في الميدان الانتخابي، مع سيادة السياسة الاقتصادية المحكومة بالمصالح التجارية، وبالمؤسسة العسكرية، والثوابت الأخرى في «الدولة العميقة» التي ستحافظ على مناعتها وحصانتها، وابتعادها عن الرقابة والسيطرة الديمقراطية المدنية. وربما في هذا التوصيف «الإندونيسي» قد ترى مصر بروز رئيس من جنرالات القوات المسلحة، مثلما شهدت إندونيسيا في شخص الفريق (المتقاعد) «سوسيلو بامبانك يودويونو» من بداية ٢٠٠٤ إلى الوقت الحاضر.

ثالثاً: خصوصية مصر وابتعادها عن المثال الإندونيسي

ولكن لا حاجة إلى القول إن إندونيسيا ومصر تختلفان كذلك في وجوه عديدة مهمة، تشير إلى كلّ من التوقّعات والتفسيرات في انحرافات مصر عن المسار الإندونيسي في التحوّل الديمقراطي. ففي بدايات ٢٠١٣ اتّضحت بعض هذه الاختلافات في حدود ابتعاد مصر عن المنهاج الإندونيسي خلال السنتين بعد سقوط مبارك. فالتدقيق في انحرافات مصر عن الخطة الإندونيسية حتى تاريخه تكشف عن مغزى الاختلافات في أشكال مؤسسات سلكي الدولة في عهد السلطوية عنها في

المراحل الأولى من التحوّل الديمقراطي، وهي اختلافات قد تولّد انحرافات أخرى في مسار مصر الديمقراطي في الشهور والسنوات القادمة.

وقبل كل شيء، تسلّمت المؤسّسة العسكرية دوراً أشد بروزاً وتعقيداً في المرحلة الأولى من التحوّل عن الحكم السلطوي إلى الديمقراطية في مصر، بالمقارنة مع ما حصل في إندونيسيا. ففي إندونيسيا كان انسحاب الدعم العسكري قد أدّى إلى الاستقالة القسرية للرئيس سوهارتو في أيار/ مايو ١٩٩٨، وفي العهدين القصيرين لحكم الرئيس «حبيبي» (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) وعبد الرحمن وحيد (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١) بقيّت القوات المسلحة تتمتّع بنجاح كبير في مقاومة وتحجيم الجهود لإضعاف قواتها السياسية وامتيازاتها، وبسط السيطرة المدنية والديمقراطية على أجهزة الدولة في القمع. وكذا بقي الجيش محتفظاً بجهاز سيطرته الإقليمية، وتمدّد ضباط الجيش إلى مواقع ذات بروز كبير وسلطة في البرلمان، والوزارة، وبعد حين إلى الرئاسة؛ والعسكر بوصفه مؤسسة احتفظ بكثير من مصالحه الاقتصادية وكثير من الحصانة ضد الرقابة المدنية والديمقراطية. ولكن لم يحدث في أي وقت أن العسكر بوصفه مؤسّسة قد احتل موقع حكومة عسكرية، أو عَرقل بشكل مؤثّر مبادرات مدنية لإحداث تغيير سياسي. فمن اختيار سوهارتو لنائب الرئيس في آذار/مارس ١٩٩٨ إلى ظروف استقالته في أيار/مايو ١٩٩٨، ومن صعود «حبيبي» إلى مركز نائب الرئيس في أيار/مايو ١٩٩٨ إلى قراره عرض استفتاء على الاستقلال أمام الشعب في تيمور الشرقية، ومن الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ١٩٩٩ إلى ترفيع عبد الرحمن وحيد إلى الرئاسة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ ـ جميع كبرى نقاط التحوّل هذه، في أوائل الفترة الانتقالية بعد الحكم السلطوي، شهدت مبادرات مدنية يقابلها لا مناهضة عسكرية أو مُعاداة حرّكت تلكّؤاً أو تجسّساً خفيّاً، لكنها كسبت موافقة العسكر في النهاية[٢٨].

وعلى النقيض من ذلك، لعبت المؤسسة العسكرية في مصر دوراً أكثر وضوحاً وحسماً واستباقاً في التطوّرات والتوجّهات بدءاً من ٢٠١١ حتى منتصف ٢٠١٢، لا في الدفاع عن مصالح العسكر بوصفه مؤسسة، بل بفرض العسكر حكومةً كذلك. ففي اجتماعه خلال الأسابيع الأخيرة من عهد مبارك، استمر المجلس الأعلى للقوات المسلّحة في ممارسة سلطات تشريعية وتنفيذية حتى في عقابيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أواخر ٢٠١١ وقُبيل أواسط ٢٠١٢. وفي أواخر آب/أغسطس ٢٠١٢ بقيت امتيازات وسلطات المجلس المعلنة والمكتسبة تحوّم عالياً فوق الرئيس المنتخب حديثاً، محمد مرسي، في محاولاته لتشكيل وزارة، ومن ثَم ممارسة سلطته وجهوده المستمرة لإعداد دستور جديد. ومن طريق مراسيم المجلس الأعلى، تحركت المؤسسة العسكرية بنشاط كبير وبشكل واضح لتضييق حدود التحوّل الديمقراطي في

(٢٨) Mietzner: *Military Politics, Islam, and the State in Indonesia,* pp. 195-250, and *The Politics of Military Uniform in Post Suharto Indonesia.*

مصر، أكثر كثيراً مما فعلت القوات المسلحة في إندونيسيا في بدايات الفترة التي أعقبت سقوط سوهارتو.

هذا الانحراف المصري عن المسار الإندونيسي سابق الذكر يجب أن يُفهم في ضوء الاختلافات الكبيرة في المؤسسة بين العسكر في مصر وإندونيسيا، تحت الحكم السلطوي في البلدين. فلا شك في أن كلّاً من البلدين قد عرف عقوداً من الحكم الاستبدادي المركزي في رئاسة ضابط عسكري كبير متقاعد، حيث كان العسكر بوصفه مؤسّسة لم يتمتع بحصانة كبيرة وحماية ضد الرقابة الخارجية وحسب، بل كذلك بامتيازات كبيرة وسلطات وأفضليات في مجالات التجارة، من جهة، وفي الإدارة المدنية من جهة أخرى. وفي كل من إندونيسيا ومصر، تملّكت المؤسسة العسكرية وأدارت إمبراطورية شركات كبيرة ومتنوّعة، وتمتّعت بمصادر مالية خارج الميزانية، حتى عندما يكون كبار الضباط العسكريين قد أشغلوا عدّة مناصب ذات سلطة «مدنية» بوصفهم وزراء، أو محافظين إقليميين، أو مدراء شركات حكومية. ولكن في إندونيسيا في عهد سوهارتو، تقلّصت بشكل ملحوظ المصالح الاقتصادية للعسكر بسبب توسّع ونموّ التجمعات التجارية الخاصة المتنوّعة حتى عندما اجتُذب بشكل متزايد كبار ضباط القوات المسلحة للإشراف على شبكات متجذّرة في داخل الدولة وخارجها. وقد ساعدت على هذا التوجّه وسرّعت فيه سياسة سوهارتو في التقاعد الإجباري، التي أرغمت جنرالات الجيش على ترك الخدمة الفعلية في سنّ الخامسة والخمسين، والبحث عن وظيفة أعلى في المجال المدني، سواء كأعضاء في البرلمان، أو في الوزارات، أو في رئاسة الشركات الحكومية، أو في السفارات، أو المحافظات الإقليمية. حتى إن كثيراً من صغار الضباط صاروا يبحثون عن «مشاريع تقاعدية» على مستويات أدنى في تراتبيّة الدولة[٢٩]. وفي نهاية عهد سوهارتو، كان هذا الاتجاه قد ألقى بظلاله على قيادات القوّات المسلّحة، بغياب أقدم الضباط المعروفين بشدة قُربهم أو تعلّقهم بالرئيس، أو أفراد أسرته، أو شخصيات مدنية أخرى ذات نفوذ عالٍ في النظام[٣٠].

لقد حال استمرار هذا النمط من الدورات (التناوب، والترفيع، والتقاعد في القوّات المسلّحة الإندونيسية)، دون تركيز السلطة في يدي عسكريّ قويّ أو انقلاب عسكري في عقابيل سقوط سوهارتو في أيار/مايو ١٩٩٨. وحتى في وسط جميع الاضطرابات السياسية في أوائل فترة ما بعد سوهارتو، فقد استمر ضباط القوات المسلحة في نيل الترفيعات في مراتبهم سنة بعد سنة، وفي «التقاعد» في وظائف مدنية ذات سلطة وامتيازات ومنزلة[٣١]. ومع التحوّل من السلطوية المركزية إلى الديمقراطية اللامركزية، تحوّل ضباط الجيش المتقاعدون من التراصف مع الفئات المنافسة

---

(٢٩) John A. MacDougall, «Patterns of Military Control in Indonesian Higher Bureaucracy,» *Indonesia,* vol. 33 (April 1982), pp. 89-121.

(٣٠) Sidel, «Macet Total: Logics of Circulation and Accumulation in the Demise of Indonesia's New Order».

(٣١) Douglas Kammen and Siddharth Chandra, *A Tour of Duty: Changing Patterns of Military Politics in Indonesia in the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University South-East Asia Programe, 1999).

في داخل النظام إلى الانضمام مع وسطاء سلطة منافسين وأحزاب سياسية في البرلمان. وهكذا صعد بعض ضباط الجيش القُدامى إلى مواقع بارزة في عدد من الأحزاب السياسية، وفازوا بمقاعد في البرلمان الوطني أو مواقع في الحكومة المحلّية. وفي حالات قليلة، أسّسوا أحزابهم السياسية الخاصة وأطلقوا حملات (في حالة «سوسيلو بامبانك يودويونو» بشكل ناجح)، من أجل الرئاسة. وبهذه الطريقة، نجح العسكر بوصفه مؤسّسة، لا بالتخندق الفعّال حكومةً عسكرية، بل بتحديد وتأخير تقلّصه المستمرّ في قواه السياسية وفي امتيازاته مع بداية التحوّل الديمقراطي بعد ١٩٩٨.

وفي مصر، خلافاً لذلك، استمرّت المؤسّسة العسكرية في الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية واستقلالية مؤسستها بشكل أكثر تأثيراً في عهد مبارك مما فعلت القوات المنسلحة الإندونيسية في عهد سوهارتو، وبذلك أظهرت تماسكاً أكبر ووضوحاً وسلطة قمعية من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلّحة في وجه التحوّل المستمر من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. فالإمبراطورية التجارية الواسعة المتنوّعة للقوات المسلحة المصرية استمرّت في البقاء منيعة على الرقابة الخارجية والاحتفاظ بحصة كبيرة من اقتصاد البلاد عموماً حتى عندما كانت مصر تمرّ بتحرّر اقتصادي كبير في عقد ١٩٩٠ وعقد ٢٠٠٠، محتفظة بذلك بأساس مالي واجتماعي لخدمة الاستقلال الذاتي أكثر مما يمكن أن تدّعيه القوّات المسلحة الإندونيسية في وجه الإصلاحات الاقتصادية في عقد ١٩٨٠ وازدهار الاستثمار الخاص قُبيل أواسط عقد ١٩٩٠ في إندونيسيا. وعوضاً من الانقلاب المستمر في داخل القوّات المسلحة و«التقاعد» في مناصب مدنية في نظام سلطوي كما في إندونيسيا في عهد سوهارتو، جمعت القوات المسلحة المصرية مصالح تجارية واسعة خاصة بها، مع سيطرة واسعة على الوزارات الرئيسة، والشركات الحكومية، والإدارات الإقليمية، إلى جانب خدمة ممدودة لضباطها القدامى، كما نجد في الفترة الطويلة للمشير محمد حسين طنطاوي التي قضاها وزيراً للدفاع من ١٩٩١ حتى نهاية عهد مبارك في بداية ٢٠١١.

وحتى أواسط آب/أغسطس ٢٠١٢ نجد المجلس الأعلى للقوات المسلّحة بقيادة السبعيني طنطاوي ومجموعة من القادة الذين بلغوا الستين من العمل أو تجاوزوه مع ضباط قدماء آخرين. والتناقض مع إندونيسيا في أواخر ١٩٩٩، عندما قام العسكري «القوي» كما قيل، الجنرال «ويرانتو» الذي جاء بعد عهد سوهارتو بقليل، بالتخلّي عن مركزه قائداً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، وهو في الخامسة والخمسين من العمر، هو تناقض صارخ لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً. وبالمقارنة مع القوات المسلحة الإندونيسية، يتضح أن العسكرية المصرية فيها تماسك أكبر وطاقة كمؤسسة تمتلك مصالح اقتصادية، وعزلة عن السيطرة الخارجية والرقابة، وعلى مقاومة الضغوط الخارجية للتحول الديمقراطي، والخضوع للسلطة المدنية بدل العسكرية. وحتى خطوة الرئيس محمد مرسي الحاسمة المثيرة في إزاحة طنطاوي، والتنقّلات في القيادة العسكرية، وسحب السلطة التنفيذية والتشريعية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة قُبيل أواسط آب/أغسطس ٢٠١٢ لا تمثل إلّا

بداية جهد استكشافي لتقدير السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية الهائلة التي لم تَزَل محصّنة جدّاً ومنيعة على ما يبدو(٣٢).

وعلاوة على ذلك، فإن السَنَد البرلماني المدني الرئيس في الحكم السلطوي في مصر مبارك، الحزب الوطني الديمقراطي، قد برهن على أن أشدّ ضعفاً من نظيره الإندونيسي، حزب سوهارتو: «غولكار» أي «الجماعات الفاعلة»، الذي كان حُصناً للاستمرارية والمحافظة في سياق التحوّل الديمقراطي. وقد أدّت الاحتجاجات في القاهرة في بدايات ٢٠١١ إلى تدمير المركز العام للحزب الوطني الديمقراطي، ثم تلا ذلك حلّ الحزب، ثم واجه سياسيّو الحزب السابقون عقبات قانونية وغيرها في المشاركة في الانتخابات البرلمانية في السنة نفسها بعد ذلك، مما ساعد على التراصف الحَرِج، في السياسات الحزبية المصرية.

وعلى النقيض من ذلك، قام زعماء «كولكر» السياسيون في البرلمان، في وقت متأخّر، بالطلب إلى الرئيس سوهارتو في جاكارتا في أيار/مايو ١٩٩٨ أن يستقيل، ودعموا صعود «حبيبي» (وهو وسيط سلطة بارز في الحزب) إلى منصب الرئاسة، كما دعموا مرشّحه المفضّل رئيساً جديد للحزب في حزيران/يونيو من السنة نفسها. وفي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩ فاز حزب «غولكار» باثنين وعشرين بالمئة من الأصوات، وجاء بعد ٣٤ بالمئة من الأصوات فاز بها «حزب الكفاح الديمقراطي الإندونيسي»، فكان بذلك قادراً على القيام بدور كبير في ائتلاف الأحزاب التي انتخبت عبد الرحمن وحيد للرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، وعلى الفوز بمقاعد وزارية مهمة في الحكومة. وفي الانتخابات البرلمانية اللاحقة، استمر حزب «غولكار» بالظهور بقوة في ميدان منافسة شديد الانقسام؛ فحصوله على ٢٠ ـ ٢٢ بالمئة من الأصوات الشعبية جعلته يقف دائماً بين أعلى حزبين في الانتخابات اللاحقة على مدى سنين، فائزاً بمقاعد وزارية رئيسة في الحكومات المتعاقبة(٣٣).

ولعدد من الأسباب، لم يُقدَّر للحزب الوطني الديمقراطي أن يتبع حزب «غولكار» في مسار ما بعد السلطوية في البقاء والنجاح. ومع أن حظ «غولكار» كان يتمتع بجذور مؤسسات عميقة في الجهاز الإداري، كما بين القوات المسلّحة في بدايات عهد سوهارتو، مع فتح الحزب أبوابه أمام رجال الأعمال الخاصة والناشطين الإسلاميين في أواخر عقد ١٩٨٠ وبدايات عقد ١٩٩٠، إلّا أن

(٣٢) Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), pp. 269-290; Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press 2007); Ahmed S. Hashim: «The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 3 (Fall 2011), pp. 63-78, and «The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 4 (Winter 2011), pp. 106-128; Yezid Sayigh, *Above the State: the Officers' Republic in Egypt* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), and Hazem Kandil, *Soldiers and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London: Verso, 2012).

(٣٣) Dirk Tomsa, *Party Politics and Democratization in Indonesia: Golkar in the Post-Suharto Era* (London: Rutledge, 2008).

«الحزب الوطني الديمقراطي» بقي عنوان مؤسسة ضعيفة للرعاية، وخلال الحقبة الأخيرة من عهد مبارك، تطوّر إلى وسيلة لإطلاق حملة جمال مبارك لخلافة والده رئيساً[٣٤]. وإزاء هذه الأرضية، كانت استقالة مبارك القسرية في أوائل ٢٠١١ قد تركت العناصر التجارية وغيرها من المحافظين المرتبطة بالنظام السابق من دون أداة سياسية مؤثرة شاملة، يمكنها حماية مصالحهم في ظروف الانتخابات الديمقراطية التنافسية، كالتي وفّرها حزب «غولكار» في إندونيسيا عام ١٩٩٩ وما بعده. وهكذا، حتى مع إظهار المؤسسة العسكرية سلطة أكثر صموداً في القاهرة بين ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ بالمقارنة مع جاكارتا بين عامي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، فإنها قد فعلت ذلك من دون مصاحبة تمثيل قوي من جانب الفلول المدني، من رهط الحكم السلطوي، في الميدان البرلماني، وهكذا ربطت المؤسّسة التحوّل من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية بتراصفٍ انتخابي أكبر وتغيّر سياسي مؤثّر في مصر بالمقارنة مع ما حدث في إندونيسيا.

وأخيراً، إن دور الروابط الإسلامية والأحزاب السياسية في التحوّل المستمر نحو الديمقراطية في مصر قد برهن على بروزٍ أكبر وقوة أشدّ مما كان عليه الحال في إندونيسيا بعد سقوط سوهارتو وبدرجة أكبر، يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى اختلاف أنماط التطور في تنظيمات الأحزاب القائمة، من جهة، وإلى المشاركة مع الروابط الإسلامية المستقلة، من جهة أخرى، تحت الحكم السلطوي. وفي إندونيسيا، شهدت الحقبة الأخيرة من عهد سوهارتو جهوداً مختلفة لاستمالة «نهضة العلماء» و«المحمّدية» وللدمج في صفوف حزب «غولكار» البرلمان والوزارة والطبقات العليا في الإدارة (بما في ذلك القوّات المسلّحة) وترفيع رجال الأعمال المسلمين، وموظفي الحكومة، وضباط الجيش والمِهنييّن والمتعلّمين تحت مظلة الروابط الإسلامية الكبرى. وقد تدعّمت هذه الجهود في عام ١٩٩١ بتشكيل «رابطة العلماء الإسلامية لعموم إندونيسيا» برئاسة شريك سوهارتو القديم، وزير البحث والتقانة، ب. ج. حبيبي، الذي استخدم الرابطة لتوفير شبكة رعاية واسعة امتدت من الوزارة والحزب، والبرلمان، والقوات المسلّحة إلى عالم التجارة وصفوف مختلفة المنظمات الإسلامية[٣٥].

---

(٣٤) Blaydes, *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*, pp. 125-147; Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*, pp. 218-224; Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*, Ward», *Middle East Policy*, vol. 18, no. 4 (Winter 2011), p. 106; Tarek Osman, *Egypt on the Brink: From the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak* (New Haven, CT: Yale University Press, 2011), pp. 127-157; Mohammed Zahid, *The Muslim Brotherhood and Egypt's Succession Crisis: The Politics of Liberalisation and Reform in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 2010), pp. 129-174; Menza, *Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo*, and Sophie Pommier, «Égypte: Le Partie National Démocratique au coeur du dispositif de succession,» *Politique étrangère*, vol.1 (2007), pp. 67-70.

(٣٥) Hefner, «Islam, State, and Civil Society: ICM I and the Struggle of the Indonesian Middle-Class,» and Takashi Shiraishi, «Rewriting the Indonesian State,» in: Daniel S. Lev and Ruth McVey, eds., *Making Indonesia: Essays on Modern Indonesia in Honor of George Mc T. Kahin* (Ithaca, NY: Cornell University South-East Asia Programe, 1996), pp. 164-79.

خطة الاستمالة هذه، الذي انتهت إلى ترفيع «حبيبي» إلى منصب نائب الرئيس في آذار/مارس ١٩٩٨، وصلت إلى نتائج فاجعة لا بالنسبة إلى سوهارتو وحده، بل بالنسبة إلى إندونيسيا بعد عهده. ففي أيار/مايو ١٩٩٨ كانت المنظمات الإسلامية، مع الناشطين المرتبطين برابطة العلماء، هم الأشد بروزاً بين المحتجيّن ضد سوهارتو في شوارع جاكارتا، حتى عندما كان السياسيون المسلمون من أعوان «حبيبي» بارزين بين أولئك الذين قدّموا استقالاتهم من الوزارة أو مطالبين سوهارتو بالاستقالة، بأصوات من مقاعد البرلمان الوطني وهكذا كان صعود «حبيبي» إلى سدّة الرئاسة في أواخر أيار/مايو ١٩٩٨ قد قوبل برضا، إن لم يكن بحماسة، من جانب عناصر من داخل النظام القديم وكثير من المنظمات والناشطين الذين كانوا يتحركون في احتجاجات ضد سوهارتو في الأسابيع والشهور السابقة، فالتقوية المرحلية للمنظمات الإسلامية والتشجيع الجزئي للطموحات الإسلامية في عهد حكومة «حبيبي» الانتقالية قد لوّنت كذلك الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ١٩٩٩ بطرق مهمة. فقد فاز حزب «غولكار» لا باثنين وعشرين بالمئة من الأصوات الوطنية وحسب، بل كذلك باستمراره في اجتذاب الدعم من السياسيين المسلمين والناخبين، ومن الناشطين الإسلاميين والمنظمات الذين في ظروف أخرى كانوا سينجذبون إلى أحزاب ـ إسلامية أخرى. إلى جانب حزب «مولكار» كان الحزبان الآخران اللذان سُمح لهما بالمنافسة في الانتخابات في عهد سوهارتو ـ الحزب الإسلامي الشامل (حزب التقدم الاتحادي) والحزب العلماني الوطني (حزب الكفاح الديمقراطي الإندونيسي) قد حصدا ثلثي الأصوات البرلمانية عام ١٩٩٩، منها ٣٤ بالمئة لحزب الكفاح، و١١ بالمئة لحزب التقدم. ومن بين ما لا يُحصى من الأحزاب التي تنافست في هذه الانتخابات الأولى بعد عهد السلطوية، لم يبرز سوى «نهضة العلماء» (حزب النهضة الوطني) الذي حصل على ١٣ بالمئة من الأصوات، و«المحمّدية» (حزب الولاية الوطني) الذي حصل على ٧ بالمئة من الأصوات. وبفضل خطة سوهارتو، في الاستمالة في أواخر عقد ١٩٨٠ وأواسط عقد ١٩٩٠، نرى أن التراصف الحاسم، الذي صاحب الانتخابات الأول بعد عهد السلطوية في إندونيسيا، قد تأهّل، بفعل الاستمراريات المهمة في نظام الحزب، وبفضل النجاح الكبير الذي حققه حزب «غولكار» والتقدم الاتحادي، بآليّاته، لاستيعاب الطاقات الإسلامية واجتذاب أصوات المسلمين التي كانت، لَولا ذلك، تمثل بشكل كامل تقريباً الأحزاب المتآلفة مع أعرق الروابط الإسلامية في البلاد[٣٦].

وعلى النقيض الصارخ من خطة الاستمالة في أواخر عهد سوهارتو نجد الاستثناء المستمر للإخوان المسلمين وغيرهم من المنظمات الإسلامية، من سلطة الدولة تحت حكم مبارك، قد أفرَزَ مساراً مختلفاً للأحزاب الإسلامية في انتخابات ٢٠١١ و٢٠١٢. وكما سبق القول، ويتعارض صارخ

(٣٦) لأوصاف مخالفة، انظر: Robert W. Hefner, *Civil Islam: Muslims and Democratisation in Indonesia* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Andrée Feillard and Remy Madinier, *The End of Indonesia?: Indonesian Islam and the Temptation of Radicalism* (Singapore: Singapore University Press, 2011).

مع حزب «غولكار» بقي الحزب الوطني الديمقراطي تحت حكم مبارك مؤسسة ضعيفة، وأصبح بشكل متزايد أشد ارتباطاً بجهود لإطلاق حملة جمال مبارك لخلافة والده رئيساً لمصر، حتى مع بقاء الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى مستبعدة فعلاً من صفوف الحزب، ومن الدخول المباشر تحت حماية السلطة(٣٧). وهكذا، فإن إعادة التراصف الحاسم المصاحب للانتخابات الأولى بعد العهد السلطوي في مصر، قد تكشّف عن غياب وسيلة فعّالة لدفع الاستمرارية وحماية مصالح المحافظين المرتبطة بالنظام السابق، ومن دون وجود أية آليات أخرى، عريقة، ومؤسسات راسخة، ما عدا تلك المرتبطة بحياة التجمّعات الإسلامية. وفي هذا السياق استطاع حزب الحرية والعدالة المرتبط بالإخوان المسلمين، وحزب النور السلفي من السيادة على الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١، وفوز مرشح الإخوان محمد مرسي بالرئاسة في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

وهكذا، أكثر مما جرى في إندونيسيا خلال رئاسة «حبيبي» (أيار/مايو ١٩٩٨ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) ورئاسة «وحيد» (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩ ـ تموز/يوليو ٢٠٠١)، تمرّ مصر اليوم بتجربة تحوّل من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية، حيث الروابط الإسلامية ـ والطموحات الإسلامية حقّاً ـ والأحزاب والسياسيون الإسلاميون، يقومون بدور شديد البروز والقوّة، دور يواجه بتعقيداته قوة القمع المستمرة، والتَخَندق المنظم للمؤسسة العسكرية(٣٨).

خاتمة: التحوّل الديمقراطي المصري من خلال منظار إندونيسي أغبَش

بوجه عام، كما سبق القول، يمكن توضيح تحوّل مصر المستمر من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية في بدايات عقد ٢٠١٠ بطرق جديدة من خلال مقارنة ثنائية مع تجربة إندونيسيا في السنوات الأولى بعد سوهارتو عند استدارة القرن الحادي والعشرين، فمن ناحية، أشارت هذه المقارنة إلى وجود مجموعة متشابهة من الفُرص البنيوية والقيود مكّنت ودفعت إلى انهيار الحكم السلطوي في إندونيسيا ومصر، وفتحت وقلبت الفترة البينيّة بعد السلطوية في ظل حكومات مرحلية، وأسّس في البلَدين. ويكشف هذا المنظور المقارن بهذه الطريقة أن ما يبدو من عدم ثقة وقلق في بدايات عهد ما بعد مبارك في مصر قد بولغ فيها نوعاً ما، وأن مجموعة من عمليات أكثر تنظيماً إن لم تكن أكثر حسماً، ونتائج، قد اتخذت لها مواقع، وهي مألوفة لدى المراقبين، ولا للسياسة الإندونيسية

(٣٧) Zahid, *The Muslim Brotherhood and Egypt's Succession Crisis: The Politics of Liberalisation and Reform in the Middle East*; Blaydes, *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*, pp. 148-170; Menza, *Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo*; Tarek Masoud, «Why Islam Wins: Electoral Ecologies and Economies of Political Islam in Contemporary Egypt,» (PhD Dissertation, Yale University, 2008), and Nathan J. Brown, *When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012).

(٣٨) Jonathan Brown, *Salafis and Sufis in Egypt* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011); Nathan J. Brown, *When Victory Becomes an Option: Egypt's Muslim Brotherhood Confronts Success* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), and Stéphane Lacroix, *Sheikhs and Politicians: Inside the New Egyptian Salafism* (Doha: Brookings Doha Centre, 2012).

وحسب، بل لأنظمة ديمقراطية القلّة في كثير من الأقطار عبر العالم. ويشير هذا المنظور المقارن أيضاً إلى أن إثارة المخاوف حول تحوّل اجتماعي مثير، أو إعادة تشكيل سلطوية في ظل حكومة إسلامية التوجّه، في بدايات عهد ما بعد مبارك في مصر هي مخاوف مضلّلة وفي غير مكانها؛ وأن المضمون بدلاً منها مخاوف أكبر عن سلطة مقيمة من المؤسسة العسكرية وإعادة تشكيل وإعادة تَخَندُق مصالح تجارية من عهد مبارك، مع رؤساء محليّين في ظل ديمقراطية القلّة.

ومن الناحية الثانية، ألقَت هذه المقارنة ضوءاً جديداً على تميّز التجربة المصرية في التحوّل من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وعلى خصوصية مجاميع المؤسسات والانتخابات الفاعلة حتى تاريخ كتابة هذا الفصل. فتخَندُق المؤسسة العسكرية المصرية، والقوى الانتخابية لدى الإخوان المسلمين، والقوى الإسلامية الأخرى بين ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، كما سبق بيانه، لا يمكن أن تُفهم على أنها انعكاسات عنيدة لخصائص المشهد السياسي المصري الداخلية والأبديّة فحسب، بل على أنها تراث مؤسسات دائمة من عهد السلطوية، ونتائج مرحلية طارئة للمسارب المجهّزة لانهيار النظام السلطوي والانتقال إلى الديمقراطية في مصر. والواقع أن الانتصار الوشيك للحملة الرئاسية للقائد المتقاعد من القوة الجوية، ورئيس الوزراء في عهد مبارك: أحمد شفيق، في حزيران/يونيو ٢٠١٢، تشير على القوى المستديمة للقوى المحافظة المرتبطة بالنظام القديم، حتى مع الظهّور القوي للمرشحين التحرّريين واليساريين والناصريّن في أيار/مايو ٢٠١٢ في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، التي أشارت إلى أسس مستقبلية محتملة لتراصف سياسي ومعارضة، غير تلك المرتبطة بالإسلامي السياسي المنظم، كما بدا واضحاً بتزايد في شوارع القاهرة والمدن المصرية الأخرى في نهايات عام ٢٠١٢ وبدايات ٢٠١٣. وهكذا، حتى مع حتميةٍ ظاهرةٍ للمثال الإندونيسي من ديمقراطية القِلّة تخيّم على الأفق، فإن تشكيلة مصرية متميّزة من عقبات المؤسسات، والخيارات السياسية، والخبرات المُعاشة تكمن في المستقبل، وتُهيّئ الأرضية لصراع طويل الأمد للتحوّل الديمقراطي لسنوات كثيرة قادمة.

وإزاء هذه الأرضية، أوضحت المقارنة مع إندونيسيا كذلك مجموعة من الأسئلة المهمة التي تستحق مزيداً من الاهتمام من جانب المحلّلين السياسيين وناشطي الديمقراطية معاً في مصر اليوم. وإذا كانت المؤسّسة العسكرية، كما سبقت الإشارة، سبباً لمشكلات خاصة أمام التحوّل الديمقراطي في مصر، يتوجّب إذاً زيادة الجهد لفهم وكشف الكثير مما يتعلق باستقلالية مؤسسات العسكر، وإمبراطوريتهم الاقتصادية، وقوتهم السياسية، وعلاقتهم مع الولايات المتحدة، ثم، كما سبق القول أيضاً، لم يكن بمقدور المصالح التجارية وبقايا الفلول المحافظة الأخرى الحفاظ على الحزب الوطني الديمقراطي وسيلةً على طريقة حزب «غولكار» لحماية وتنمية مصالحهم، وعندها يكون من الضروري فحص أشكال بديلة من التأثير والتوسّط تربط رجال الأعمال والرؤساء المحليّين والإخوان المسلمين، وحزب النور بقيادة السَلَفيين، مع السياسيين الخصوم والأحزاب

في الانتخابات القادمة. وأخيراً، إذا ما تبلورت ديمقراطية القلّة من النمط الإندونيسي في مصر في السنين القادمة، فسوف تظهر أبحاث كثيرة لكشف ـ ومعارضة ـ البحث عن المال والفساد و«المَرْيَسَة» المحلية و«البلطجة» وفلول «الدولة العميقة»، يشبه ما كشفه الباحثون في إندونيسيا في الحقبة الماضية. ومن المؤمل، في السنين القادمة، أن تظهر تطورات إيجابية أكثر واتجاهات «تقدّمية» في إندونيسيا، تقدّم نقاطاً جديدة للمقارنة والتنوير والإلهام، أثناء ما تواصل مصر كفاحها في سبيل التحوّل الديمقراطي.

القسم الثالث

بلدان تحت الاضطراب

الفصل العاشر

مصر وتونس: من الإزاحة الثورية للسلطويّات
إلى الكفاح لإقامة نظام دستوري جديد

روجر أوين

مُلخَّص

يبدأ هذا الفصل بتقديم وصف لوجود وضع ثوري كان ينتظر شرارةً لتُلهِبَهُ في تونس ومصر. ثم ينتقل إلى النظر في الجدول الزمني للانتخابات بعد الثورة في هذين القُطرين، وصولاً إلى إقامة جمعية دستورية، مكلّفة بإقامة نظام جديد تماماً لممارسة سياسة نيابيّة تعدّدية. كما يوضّح الفصل، لا محض الاختلاف الجزئي المتّبع في مصر وتونس في المسيرة نحو الهدف المشترك نفسه، بل كذلك انتقال الدروس والخبرة السياسية بين البلدين، بما في ذلك ما يبدو أنه اخطاء واضحة. وإذ أفاد العالم العربي عموماً من أمثلة مستفادة من تراثٍ عالمي وتاريخي من التغيير الثوري، يعود إلى الثورتين الأميركية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، فإن التأثيرات المتبادلة بين مصر وتونس تبقى فائقة الخصوصية في كثافتها وتأثيرها.

مقدّمة

إن الانتفاضات الشعبية التي أطاحت سلطوية زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر في بداية عام ٢٠١١ كانت غير متوقّعة على الإطلاق إذ شملت الجميع، بمن فيهم الرئيسان المشدوهَان كلاهما بتلك المفاجأة. ولكن، بإعادة النظر، نلاحظ مسألتين كان يمكن لهما توجيه التفكير على الطريق الصحيح: إحداهما، العائق الذي تعرضه فكرة «السلطوية» المقتبَس من كتابات حول أحداث أمريكا اللاتينية، التي بالغت في قدرة مصدر واحد على إدارة جميع وجوه العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية بطريقة لا تتيح المجال لأي فعل

مستقل[1]. وهذا، كما يمكن أن نرى الآن، فقد حجب عبر المراقبين ما تعنيه كثير من مواقع الاحتجاج؛ مثل: مواقع العمل، الجامعات؛ وفي تونس، المناطق الداخلية التي طالما شعرت بالإهمال من جانب الحكومة المركزية ذات التوجّه نحو البحر الأبيض المتوسط[2].

والثانية كانت الميل العام إلى التقليل من أثر كثير من مصادر السُخط في بضع السنوات الأخيرة. وقد تزايدت هذه، بشكل دالّ، تحرّكُها الزياداتُ الكبرى في تكاليف المعيشة وما يتبع ذلك من انخفاض فعلي في الأجور. وقد تفاقم السخط بفعل الإدارة الخرقاء للانتخابات المصرية عام ٢٠١٠، والزيادة في عدد الإساءات الفاضحة لحقوق الإنسان، والاستحواذ العدائي على كثير من الشركات التونسية من جانب ليلى الطرابلسي، زوجة بن علي وأقاربها الجشعين الكثر[3]. وقد كان لهذا أثرٌ خطيرٌ في الحِرَفيين من الطبقة الوسطى، فجعلتهم، بين أسباب أخرى، أكثر تقبلاً لحركات دينية مثل الإخوان المسلمين، الذين بدا اعتدالهم الجديد أكثر تساوقاً لهم من قوى إسلامية معتدلة أخرى مثل «حزب العدالة والتنمية» في تركيا ـ AKP.

سيحاول هذا الفصل تفسير وجود وضع ثوري في هذين القطرين بحاجة لمحض «شرارة» ليلتهب. ومن ثم ينظر في الجدول الزمني للانتخابات بعد الثورة، المؤدي إلى إقامة جمعية دستورية مكلفة إنشاء نظام جديد تماماً لممارسة سياسة نيابية تعدّدية. وسوف يسمح ذلك للتعليق، ليس على محض بعض الاختلاف في الطرق التي سلكتها كل من مصر وتونس في المسيرة نحو الهدف العام نفسه، بل كذلك على انتقال الدروس والتجربة السياسية بين البلدين، بما في ذلك الأخطاء الواضحة. وإذ أفاد العالم الغربي عموماً من أمثلة تعود إلى تراث عالمي وتاريخي للتغيّر الثوري من الثورتين الأميركية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، فإن المؤثرات المتبادلة في التجربة المصرية ـ التونسية تبقى فائقة الخصوصية في كثافتها وتأثيرها.

أولاً: «الشرارة» ونتائجها المباشرة

فكرة لينين عن «الشرارة» تفترض وجود وضع ثوري لا يُعوِزُه سوى حدث صغير واحد ليُشعِلَه، حتى إن لم يستطع أي مراقب، مهما كان ذا بصيرة، أن يعلم بالضبط متى وأين سيحدث ذلك. وثمة

---

(١) انظر: Guillermo A. Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley, CA: University of California Press, 1973), and Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring,» *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127-149.

وبخصوص «الاحتجاجات» كان ثمة كذلك بعض الاحتجاجات ضد احتجاجات المعارضة نظّمتها الأنظمة نفسها.

(٢) انظر على سبيل المثال: Nadia Marzouki, «From People to Citizens in Tunisia,» *MERIP*, vol. 41 no. 259 (Summer 2011), p. 18.

(٣) حول تنامي النقد العام للأداء الاقتصادي، انظر: Clemens Breisinger, Olivier Ecker, and Perrihan Al- Riffai, *Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security*, IFPRI Brief; 18 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2011), pp. 1-4.

تصوير مفيد للفكرة نفسها في مقالة «تيمور كوران» المُثمرة بعنوان «شرارات ونيران السهوب: نظرية الثورة السياسية غير المتَوَقَّعة» القائمة على دراسة الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية[٤]. هنا ينظّر الكاتب على أنه في الأنظمة القهرية، يُخفي الناس آراءهم الحقيقية، ولكن لقاء ثمن نفسي كبير. فاستجابة لأي ارتفاع في معارضة أكثر وضوحاً، يتشجّع بصورة متزايدة عدد من الأفراد للتعبير عن سخط سياسي مكشوف حتى يظهر تحوّل كبير في «الشعور العام»[٥]. ويبدو أن ذلك ما حدث في تونس بعد التضحية بالنفس من جانب البائع التعيس محمد بوعزيزي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ما أدّى بعد ثلاثين يوماً إلى موجة من الاحتجاجات جعلت بن علي يغادر في رعب، بناء على إلحاح قائد جيش البلاد الصغير، حسب بعض التقارير[٦]. وقد حدث شبيه بذلك عندما تشجّع بمثال تونس جماعة من الشباب المصريين الذين قرّروا استغلال اليوم الوطني للشرطة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، للقيام بتظاهرات متزامنة بقصد مفاجأة شرطة الأمن القويّة، والتظاهرة الكبرى حدثت في ميدان التحرير بالقاهرة[٧]. وبعد ثمانية عشر يوماً، ونتيجة تدخل جيش مصر في شخص قيادته العليا، إلى جانب ضغط الولايات المتحدة عالي المستوى، تنازل الرئيس مبارك عن السلطة كذلك.

ثانياً: الطريق التونسي نحو انتخابات ودستور جديد

بعد هروب بن علي، تجرّدت القوى الثورية الرئيسة (وهي الائتلاف الأساس من نقابات العمّال، واليساريين، وجماعات حقوق الإنسان والإسلاميين)، لتحويل ميدان القَصَبة الرئيس في تونس إلى موقع للنقاش السياسي المكثّف وللاحتجاجات ضد أي محاولة من جانب أعضاء النظام القديم لاستعادة سيطرتهم. وخلافاً لما جرى في مصر، لم يقُم الجيش التونسي الصغير بدور يُذكر في العملية، إذ كانت القوة الدافعة الرئيسة سلسلة من الاعتصامات الشعبية الكبرى، لا يُزعجها وجود الشرطة المكروهة التي توارى معظم أفرادها. وقد أدّى ذلك كلّه إلى استقالة حكومتين مرحليتين على التوالي، على أساس كونهما شديدتَي القرب من النظام القديم، وإلى استقالة حكّام الأقاليم الذين عيّنهم بن علي، وإلى حلّ الحزب الحاكم (التجمّع الدستوري الديمقراطي)، وحل جهاز الدولة الأمني، بما فيه الشرطة السريّة. والأهم من ذلك كله أن رئيس الوزراء المؤقت، «الباجي قائد السبسي» خضع في ٤ آذار/مارس عام ٢٠١١ إلى

---

(٤) Timur Kuran, «Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution,» *Public Choice*, vol. 61, no.1 (April 1989), pp. 41-74.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر على سبيل المثال: Borzou Daragahi, «Former Security Chief's Son Says Ben Ali Friend to Avoid Coup,» *Financial Times*, 13/1/2012.

(٧) Charles Levinson and Margaret Coker, «The Secret Rally That Sparked the Uprising,» *Wall Street Journal*, 11/2/2011.

مطلب المحتجين الرئيس، وأعلن أن الانتخابات الوطنية لجمعية تأسيسية ستجري في ٢٤ تموز/يوليو من العام نفسه.

وكان ثمة بعض التونسيين الذين راحوا يقولون، وكثير ممن راحوا يأملون في قلوبهم، أن يكون الجزء الثوري من الصراع السياسي قد انتهى، وهو أمل وجد تعبيراً له في طابع بريدي يحمل صورة بوعزيزي مع لوازم مهنته التي حاولت مصادرتها شرطية بالغت في أداء واجبها، بإضافة مصادرة عربة الخضر والميزان. لكن ذلك العمل قد تجاهل عموم منطق العملية التي تُحتّم أن تسمح الوحدةُ المطلوبة لإسقاط النظام القديم بوجود اختلافات سياسية يتطلّبها نظام الحزب التعدّدي. ومن هنا ظهرت بوادر فترة من الصراع الداخلي والشقاق الفئوي الشديد، لفترةٍ، لم تسمح لأي اتفاق حول القانون المطلوب لإدارة الانتخابات القادمة. وقد حتّم ذلك تأجيل الانتخابات إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، مع السماح بحملات انتخابية جادّة قبل ذلك الموعد بثلاثة أسابيع.

ولدى إعادة النظر، نجد أن هذا التأخير لثلاثة أشهر، ولو أنه خيّب آمال الكثيرين في حينها، قد كان له الكثير من الفوائد الإيجابية. فقد سمح ذلك التأخير بتنسيق الأحزاب والجماعات الكثيرة التي أعلنت في البداية رغبتها في المشاركة (وهي أكثر من ١٠٠)، حتى نزلت إلى عدد يمكن إدارته من المتنافسين الجادّين. وكان من الضروري أيضاً لزعماء الحزب الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق حول نظام الانتخابات نفسه، مع ملاحظة الرغبة الطبيعية لكل حزب أن يستمد فوائد خاصة من ذلك النظام. وأخيراً، قرّرت المفوضية الموسّعة للإصلاح السياسي، بحكمة، أن تتبنّى الطريقة الفرنسية في التمثيل النسبي (نظام قائمة «البقية الأكبر») التي تجعل من الصعوبة بمكان بلوغ أغلبية مطلقة من المقاعد، تجعل الائتلاف لا مفرّ منه، تقريباً[٨]. وقد اتُّخذت تسويات أخرى في اتفاقية منتصف أيلول/سبتمبر لتحديد دورة الجمعية الدستورية بسنة واحدة فقط، على أن تنتهي أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ولا يقل عن ذلك أهمية، حقيقة أنه كان على كل حزب أن يقدّم خطوطاً عريضة عمّا يجب أن يحتويه الدستور الجديد، ما وفّر فرصة لمناقشة عدد من القضايا الخلافية، من دون الاتفاق حولها ضرورةً. وأهم تلك القضايا كان ما يتعلق بدور الدين في النظام الجديد. فالمنظمة الدينية التي سبق حظرها ومحاربتها بوحشية (منظّمة النهضة، بقيادة زعيمها راشد الغنوشي)، حصلت على دعم على مستوى البلاد ما جعلها قوة سياسية بارزة. وكان المؤشر المهم بشكل خاص نحو السياسة المقبلة هو ما أعلنه بيان النهضة في أيلول/سبتمبر بتفضيل اختيار رئيس الوزراء من الحزب الأكبر، وبذلك مهّد الطريق نحو نظام حكم أكثر برلمانية.

وفي أثناء ذلك فاز حزب النهضة بأغلبية المقاعد في الانتخابات: ٨٩ من مجموع ٢١٧. وكان هذا انعكاساً للدعم الشعبي الكبير على امتداد البلاد، وكنتيجة لاستخدام الأساليب الانتخابية

(٨) Asma Nouira, «Tunisia: Elections... and Then What?,» *Arab Reform Brief*, no. 54 (January 2012), p. 1.

الحديثة من جانب أسرة الغنوشي، التي تعلّموها أثناء إقامتهم الطويلة في المنفى في لندن. وجاء بعد ذلك بمسافة طويلة ثلاثون مقعداً فاز بها التحرّريون المعتدلون من «المؤتمر من أجل الجمهورية» تحت زعامة منصف المرزوقي. وكان الإقبال عالياً بشكل كبير، إذ زاد على ٩٠ بالمئة من الناخبين المسجّلين في البلاد الذين أقبلوا على صناديق الاقتراع من دون حدوث أي اختراقات تُذكر[٩]. وجدير بالذكر أيضاً أن المرشّحات من النساء، وأغلبهن من قائمة النهضة، قد حصلن على ربع الأصوات تقريباً، مما يكفي لإشغال ٤٩ مقعداً في المجلس الجديد. وبشكل عام؛ كان ذلك إنجازاً كبيراً.

وما يتبع ذلك يمكن أن يوصف بالمثال اللبناني في تقاسم السلطة، بعد «اجتماعات من المفاوضات الماراثونية» حيث جرى التمثيل رسمياً لائتلاف النهضة الحاكم مع حزبين صغيرين هما «المؤتمر من أجل الجمهورية» و«المنتدى الديمقراطي للعمل والحريات» (التكتل) باختيار حَمَادي الجبالي رئيساً للوزراء، يقابله منصف المرزوقي من حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» رئيساً مرحلياً للجمهورية، مع اختيار رئيس للبرلمان (الجمعية التأسيسية) من حزب التكتّل[١٠]. وفي اللجان المؤلّفة لإعداد التقارير عن مختلف أنشطة الحكومة، كان حزب النهضة يمثل تسعة أعضاء من بين ٢٢ أو ٢٣ عضواً. وفي اتفاق أخير، سمح للشركاء الثلاثة أن يتصرّفوا كما يشاءون في المناقشات الدستورية القادمة لتجنّب وضع الحكومة في حالة الجمود.

وكان الواجب الأول أمام الحزب تبنّي دستور مرحلي من ست وعشرين مادة تحدّد الشروط والإجراءات الواجب اتباعها من جانب السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية... إلى حين الاتفاق على دستور نهائي[١١]. مرة ثانية، جرى ما تدعوه قناة الجزيرة «مناقشة صاخبة» استمرت خمسةَ أيام واجتذبت آلافاً من المتظاهرين خارج مبنى الجمعية التأسيسية. كان هؤلاء المتظاهرون يريدون التعبير عن آراء متضاربة حول دور الإسلام في الوثيقة الجديدة. وكانت نتيجة التصويت ١٤١ مع؛ ٣٧ ضد؛ و٣٩ امتناع عن التصويت[١٢].

وقد حاول حزب النهضة جهده في إظهار اعتداله الجديد (مع الابتعاد عن السلفيين التونسيين الذين سجّلوا حضوراً قويّاً غير متوقع في الانتخابات) وذلك بتنظيم سلسلة من المناظرات والمحاضرات والمناقشات. وربما كان أبرز تلك الأنشطة المحاضرة التي قدّمها راشد الغنوشي في المركز التونسي لدراسة الإسلام والديمقراطية في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ حول «الإسلام والعلمانية»

---

(٩) Issandr El Amrani, «Tunisia Moves to the Next Stage,» *Middle East Research and Information Project (MERIP)* (8 November 2011).

يلاحظ أن نصف المؤهّلين للانتخاب وحسب سجّلوا فعلاً، قائلين إن سقوط بن علي كان فيه الكفاية وأنهم غير راغبين في المشاركة في إعادة تشكيل النظام السياسي

(١٠) Nouira, Ibid., p. 6.

(١١) «Tunisian Assembly Adopts Provisional Constitution,» Al Jazeera English (11 December 2011).

(١٢) المصدر نفسه.

حيث دعا إلى مبدأ من المواطنة يضم جميع المواطنين وبغض النظر عن الدين والجنس أو أي اعتبار آخر، وإلى حقهم في الاعتقاد في ما يرغبون فيه في حدود الاحترام المتبادل ومراعاة القانون الذي شرّعه ممثلوهم في البرلمان(١٣). وكان الواجب الثاني أمام الحزب أيضاً، هو تقديم أفكاره حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شكل خطة تُقدَّم إلى الجمعية التأسيسية بنهاية آذار/مارس ٢٠١٢(١٤).

وبعد مرور خمسة عشر شهراً على إزاحة بن علي، تمّ عمل الكثير لإقامة بنية دستورية، تشمل اتفاقاً على اثنين من القوانين الأساس (حول الأحوال الشخصية والحريات الأساس)، لغرض حمايتها من تعديلات مستقبلية وذلك بتأسيس «مجلس الدولة» أو «المحكمة الدستورية»، كما كان هناك تفاهم أساس حول دور الشريعة مع هامش واسع من الاتفاق على أنها من عمل البشر من دون أن تكون مجموعة من القواعد والممارسات أنزلها الله، بل يمكن تفسيرها من جانب ممثلين انتخبهم الشعب. وبقيت مسائل مهمة أخرى قيد المناقشة، أهمها نوع الحكومة نفسها، حيث انقسمت الآراء حول رغبة في نظام برلماني أكبر تحت رئيس ضعيف نسبياً، وهو ما فضّله حزب النهضة، أو رئاسة أقوى، ربما على المثال الفرنسي، وهو ما فضّلته بعض الأحزاب العلمانية. وفي آناء ذلك، لم يحدث تقدّم كبير في معالجة عدد من المشكلات الأساس التي ورثتها البلاد من النظام القديم. من ذلك أنه لم يحدث إصلاح ملحوظ في خدمات الشرطة والأمن. ومنه أن التقدم كان شديد البطء في تحديد أماكن موجودات أموال بن علي وأسرته وأعوانه المقرّبين المخفيّة خارج البلاد، بينما كانت موجوداتهم داخل تونس لا تزال في حوزة مختلف المؤسسات الحكومية ولم تجرِ إعادة تشكيل أو بيع أي واحدة من تلك المؤسسات. ويعزو بورزو داراغي في صحيفة فينانشيال تايمز ذلك إلى عدم رغبة حكومة مرحلية غير مستقرة بعد في عمل أي شيء. قد يضرّ بالاقتصاد الهش(١٥). وفي آناء ذلك بقيت حالة الاقتصاد، بما في ذلك النسبة العالية جداً من البطالة، شاغلاً كبيراً للسياسيين والشعب(١٦).

ثالثاً: مصر

مع أن الاحتجاجات الشعبية في تونس كانت حتماً الشرارة التي ألهَبَت احتجاجات مماثلة في مصر، إلّا أن العملية التي تطوّرت بها في القاهرة كانت لها طبيعة مختلفة بسبب الدور المركزي الذي قامت به القيادة العسكرية العليا، حتى لو أنها أدّت إلى جدول زمني مشابه بخصوص الانتخابات

(١٣) «Ghannouchi: Secularism Doesn't Conflict with Islam,» *Eurasia Review* (10 March 2012), <http://www.eurasiareview.com/10032012-Ghannouchi-secularism-doesnt-conflict-with-Islam>.

(١٤) «Le Gouvernement présentera un programme économique et social cohérent,» Radio Tunisienne (19 March 2012).

(١٥) «No Sign of Missing Ben Ali Funds One Year after He Fled Uprising,» *Financial Times*, 14/1/2012.

(١٦) بنهاية عام ٢٠١١، كانت نسبة البطالة ١٨ بالمئة، وبين خريجي الجامعات كانت النسبة ٤٤ بالمئة، انظر: Anne Wolf and Rafael Lefevre, «Tunisia: A Revolution at Risk,» *The Guardian*, 18/4/2012, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/APR/18/tunisia-revolution-at-risk>.

وإعداد دستور جديد. ولم يكن الجيش المصري أشدّ قوة وحسب، وأكثر ترابطاً مع نظام مبارك، بل كانت فيه نواحي ضعف بارزة، منها وقوعه تحت ضغوط أميركية. لذا، عندما بدأت المظاهرات في ميدان التحرير بالقاهرة، كان على كبار القادة العسكريين بزعامة المشير محمد حسين طنطاوي أن يسلكوا طريقاً مختلفاً لكي يحافظوا على موقعهم المتميّز وتشكيلاتهم الاقتصادية الواسعة، بدءاً بقرارهم إرغام الرئيس مبارك على التنحّي في ١١ شباط/فبراير، وتسليم السلطة إلى هيئة جديدة من واحد وعشرين شخصاً ممن عُرفوا باسم المجلس الأعلى للقوات المسلّحة.

ثمة عدد من العوامل يقوم عليها هذا القرار: أولها، الخشية من أن الجيش الذي أكثر أفراده من المجنّدين لن يطلق النار على المتظاهرين. وثانيها، سلسلة المكالمات الهاتفية اليومية التي كان يتلقّاها طنطاوي من الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون. والثالث، الرغبة في حماية مصالح الجيش الاقتصادية المربحة من عيون الجمهور (مصانع الجيش، المزارع التجارية، ارتباطاته مع المجتمع التجاري الأوسع) بل حماية ما يمكن أن يدعى سرّ الجيش والأثم، في ضعفه الشديد على القيام بأصغر عملية عسكرية، إن لم نقل مواجهة كبرى مع عدوّ في ساحة المعركة[١٧].

وفي هذه الظروف، كان المجلس الأعلى للقوات المسلّحة نفسه هو الذي بادر بوضع جدول زمني والقوة المحرّكة نحو دستور جديد في جوٍّ من السرّية والتردّد وعدم الكفاءة، تسبّب في كثير من الشكوك التي أحاطت بأهدافه وعلاقاته مع قوى سياسية كبرى بمن فيهم الإخوان المسلمون الذين برزوا من جديد.

وكان من بعض أسباب ذلك التركيبة غير المطواعة التي تجمع كبار الشخصيات العسكرية من الجيش ومن الأجهزة الأمنية، ولكل من الجانبين أشكال مختلفة من المعلومات تحت تصرّفهم، وأفكار مختلفة عن المصلحة العسكرية والوطنية، وبخاصة في كيفية حماية أنشطتهم من الرقابة الديمقراطية[١٨].

ولكن كثيراً من الاضطراب كان بسبب عوامل أكثر عمومية؛ واحدُها، صعوبة توجيه القوى الجماهيرية الجَموح التي أطلقتها الثورة، ومنهم أولئك الذين كانوا يريدون إصلاحاً جذرياً شاملاً لعموم النظام الحكومي والإداري (بمن فيهم أولئك الذين هربوا وأفادوا من دولة مبارك، إلى أولئك الذين كانوا يتوقون إلى العودة إلى خوالي الأيام الطيبة، وهو أمر يعادل الأول في اللاواقعية). وثانيها، هو التدخل الحتمي للاضطراب السياسي والانقسام إلى صفوف كبار الضباط في سعيهم إلى فهم وقيادة ما كان يجري خارج مقارّهم شديدة الحراسة. فقد كان العسكريون في مجلس قيادة الثورة، الذي تألّف لقيادة ثورة ١٩٥٢ قد مرّ بما يشبه ذلك قبل قرارهم، أو إرغامهم، على تسليم

---

(١٧) Zeinab Abul-Magd, «The General's Secret: Egypt's Ambivalent Market,» *Analysis on Arab Reform* (Carnegie Endowment for International Peace) (9 February 2012).

(١٨) Issandr El Amrani, «Sightings of the Deep State,» *Middle East Research and Information Project (MERIP)* (1 January 2012).

القيادة المطلقة إلى جمال عبد الناصر. وكان ثمة مزيج من الحكمة، وحماية الذات والضغوط الأمريكية (وربما كذلك وقار سنّ المشير طنطاوي) جعل مثل ذلك الخيار غير معقول.

كانت أول خطوة نحو نظام دستوري جديد قد اتُّخِذت بعد خروج مبارك بيومين، من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلّحة، في قرار يشوبه التناقض حول تعليق دستور ١٩٦١ القائم، مع تعيين لجنة من ثمانية خبراء حقوقيين، جميعهم باستثناء واحد ليست لهم ارتباطات سياسية، للنظر في كيفية تعديل ذلك القانون. وبعد عشرة أيام فقط من الاجتماعات المغلقة، ظهرت حزمة من أحد عشر تعديلاً. ثم عُرض ذلك على استفتاء وطني يوم ١٩ آذار/مارس وحصل على موافقة ٧٧,٢ بالمئة من الأصوات. ويبدو أن الأغلبية رأت في التعديلات أسرع طريقة للعودة إلى الحكم المدني، أو، في حالة الإخوان المسلمين، أفضل طريقة لحماية المادة الثانية غير المعدّلة في دستور ١٩٦١، القاضية بأن «مبادئ» الشريعة يجب أن تكون المصدر الرئيس للتشريع[١٩].

وأعقب ذلك مسوّدة قانون الأحزاب، التي صدرت يوم ٢٦ آذار/مارس، التي تبعت كذلك منطوق المادة الثانية في حظرها إقامة الأحزاب على أسس طائفية أو جغرافية أو تجمّعات دينية. فاستجاب الإخوان المسلمون فوراً بتأسيس حزبهم باسم حزب الحرية والعدالة، الذي يقوم، كما سارعوا في الإشارة، على مبدأ «المواطنة» وليس الدين[٢٠]. وبعد ذلك، بأربعة أيام فقط، كما يصفه تامر مصطفى تغيّر تغيراً كاملاً في المسار، ظهر في ٣٠ آذار/مارس «الإعلان الدستوري المرحلي». كان ذلك خليطاً هجيناً من ثلاث وستين مادة لتشكل دستوراً مؤقتاً ريثما يتم إعداد دستور جديد في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠١٢[٢١]. وكان ذلك، كما يشير ناثان براون وكرستين ستِلت ما يمثل نوعاً من «حلّ وسط» بين إلغاء كامل لدستور ١٩٧١، كما أراد منتقدو استفتاء ١٩ آذار/مارس، وبين استعماله مع التعديلات الموافَق عليها سابقاً، لمحاولة جَسر الهوّة بين التجمعات السياسية السابقة، مع الالتزام بالجدول الزمني للتقدم نحو الحكم المدني[٢٢].

ولدى الفحص الدقيق، تبين أن «الإعلان الدستوري المرحلي» كان وثيقة غير مفهومة وملأى بالمشاكل، جرى إعدادها في السرّ مع استشارة بعض زعماء مصر السياسيين لغرض خاص. وقد تسببت تلك الوثيقة في بلبلة كبرى بين المصريين. وكما يلاحظ مصطفى، فإن بعضاً من الثلاث وستّين مادة لا تطابق منطوق التعديلات السابقة[٢٣]. وبعضها ينطوي على تغيرات «جوهرية» عن

---

(١٩) Nathan J. Brown and Kristen Stilt, «A Haphazard Constitutional Compromise,» *Commentary* (Carnegie Endowment for International Peace) (11 April 2011).

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) هنا وفي الفقرات اللاحقة، اعتمد كثيراً على بحث تامر مصطفى، انظر: Tamir Mustafa, «Drafting Egypt's Constitution: Can a New Legal Framework Revive a Flawed Transition?,» (Brookings Doha Centre and the Centre of Democracy, Development and the Rule of Law, Stanford University, March 2012).

(٢٢) Brown and Stilt, Ibid.

(٢٣) Moustafa, Ibid., p. 2.

منطوق دستور ١٩٧١ نفسه، مثل ما يخص المادة الخامسة التي تتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تحذف الإشارات إلى حظر الأحزاب القائمة على «مرجعية دينية» وهي العبارة التي استعملها الإخوان المسلمون «لوصف توجّههم الخاص»[٢٤]. وثمة نقطة غريبة أخرى في قرار الإبقاء على شروط أخرى مثل ما يعود إلى الحقبة الناصرية من ضرورة أن يكون نصف أعضاء الجمعية الوطنية من «العمال والفلاحين». وقد حَمَلَ ذلك، بين أمور أخرى، كثيراً من الناشطين السياسيين على الشك في أن القصد من ذلك كان إفادة أحزاب وجماعات تضم أعضاء من شبكات انتخابية سابقة، تقوم على منابت محلية مختلفة، مثل تلك التي تعود إلى حزب مبارك المنتهي: الحزب الوطني الديمقراطي[٢٥].

يدلّ هذا كلّه على قدر كبير من الجهل والاضطراب حول الدساتير وكيفية عملها بين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذين كان همّهم كيفية الحفاظ على مصالحهم العسكرية من الانتقاد. ولكن ما يبدو واضحاً الآن، على الرغم من المحاولة المضطربة، أن النتيجة الفعلية، كما تلاحظ كرستِن ستِلت أن المجلس الأعلى للقوات المسلّحة قد تحوّل من تقويم نفسه حارساً للثورة والدستور إلى السيطرة على العملية، في حركة أعطته كثيراً من القوة والقدرة على التصرّف[٢٦]. ربما قاد إلى شيء من الارتياح قرار المجلس الأعلى تسليم المناقشات الدستورية الأخرى إلى وزارة مدنية، إضافة إلى أن بداية شهر نيسان/أبريل شهدت انتعاش احتجاجات جماهيرية كبرى في ميدان التحرير، أثارتها رغبة المجلس الواضحة في استعادة الوضع الطبيعي بقانون جديد يحظر الإضرابات والاحتجاجات، وشعور بأن العسكر بدأ يتراجع عن محاكمة أسرة مبارك وأعوانهم. كما أن التحاق عشرين من شباب ضباط الجيش بأكبر هذه التظاهرات في ما دُعي باسم «يوم الغضب» في ٨ نيسان/أبريل قد زاد قلق كبار قادة الجيش. وقد بدا ذلك واضحاً في الإعلان عن تحقيق رسمي في أنشطة مبارك الفاسدة، بما في ذلك الصفقة سيّئة السمعة التي أعطت الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل بأسعار مخفّضة، إضافة إلى تصاعد الانتقاد لعناصر من الشباب الثوري، الذين كان المجلس الأعلى يشير إليهم بوصفهم «عناصر مشبوهة» أو «بلطجية» في خدمة قوى أجنبية معادية. من الطبيعي تماماً أنه عندما تبدأ الثورات بالتهديد الجاد لمصالح القوى الاقتصادية والاجتماعية، المحافظة الراسخة، فإنها تهدف إلى إزالة تلك القوى. في التطبيق، ليس من السهل فعل ذلك، كما يُرى في الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية. فثمة الكثير، الكثير مما لم يتمّ عمله. ففي الحالة المصرية، يشمل هذا الصراعات بين مختلف مناهج العمل السياسية والحاجة إلى التنسيق بينها في نظام واحد من المؤسسات التعددية، الذي ينتظر تحديداً مناسباً.

---

(٢٤) Brown and Stilt, Ibid.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) Kristen Stilt, «The End of «One Hand»: The Egyptian Constitutional Declaration and the Rift between the «People» and the Supreme Council of the Armed Forces,» in: *Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law, vol. 16 (2010-2011)*, edited by Eugene Cotran and Martin Lau (London: Brill, 2015).

كون العملية لا تزال بعيدة من نهايتها يتمثل بجولة أخرى من الاحتجاجات في ميدان التحرير في أواخر أيار/مايو. وقد تحركت هذه الاحتجاجات ثانية بسبب الخطو البسيط في الإصلاح، وزاد ضراوتها الشعور المستمر باحتمال عقد صفقة بين العسكر والإخوان المسلمين، ما زاد في تصديقه مقاطعة الإخوان تظاهرة كبرى يوم ٢٧ أيار/مايو. وقد هيّأ هذا الميدان لما دعاه تسجيل على صفحة فيسبوك المجلس الأعلى «إجماع وطني على الأولويات السياسية للمرحلة القادمة» من طريق مؤتمر وفاق وطني. وكانت المسألة، ثانية، مسألة توقيت: هل تجرى الانتخابات أولاً، وهو إجراءٌ اعتُقِدَ أنه يفيد الأحزاب السياسية الموجودة بمن فيهم أولئك المقربون من المجلس الأعلى، أو يُسَنّ الدستور أولاً، ليَحُول دون وقوع الجمعية التأسيسية تحت سيطرة جماعات ذات مصالح فئوية ضيقة. وفي الأخير فاز معسكر الانتخابات أولاً، لكن الانتخابات أُجّلت من حزيران/يونيو إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحسب هذا التسلسل الزمني يقوم جزء من الممثلين المنتخبين (وليس جميع أعضاء الجمعية كما في تونس) بإعداد دستور جديد، تتبعه انتخابات رئاسية، وحينئذ فقط، يجري تسلّم السلطة من أيدي العسكر.

ومع ذلك، بقي الطريق وعراً. فقد قامت تظاهرات أكثر في ميدان التحرير - في حزيران/يونيو في ذكرى شباب مصريين قتلتهم قوات الأمن، وفي تموز/يوليو ضد الخطو البطيء في الإصلاحات الأمنية، وزيادة استعمال المحاكم العسكرية لمحاكمة الناشطين، وإطلاق سراح شرطة متهمين بقتل ناشطين في حزيران/يونيو - ولكن هذه جميعاً قد أُزيحت بإفراغ ميدان التحرير في آب/أغسطس، وهو ما وضع حدّاً، بشكل أو آخر، لهذا النوع من الاحتجاج الثوري السلمي في الأغلب. وفي آناء ذلك، تقدمت شخصيات مهمة لمحاولة التأثير في مستقبل الأحداث، مثل الفائز بجائزة نوبل محمد البرادعي، الذي أعلن ترشّحه للرئاسة، واستخدم سمعته لاقتراح وثيقة حقوق أساس حول حرية الممارسة الدينية، وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمساواة أمام القانون التي ستدخل في صلب الدستور بطريقة تتحدى التعديل[٢٧].

واشتدت الأمور حدّة في تشرين الأول/أكتوبر، مع اقتراب موعد الانتخابات. وبافتراض تزايد احتمال حصول الإخوان المسلمين على أغلبية في البرلمان، بادرت بعض الجماعات السياسية، بمن فيهم أعضاء المجلس الأعلى ومن الوزارة التي عيّنوها، بالتخطيط لمنع محاولة استخدام الدستور الجديد بطريقة تميّز ضد المصالح العلمانية أو غير الإسلامية. وقد تشجع هذا، خوف من انفجار عنف كريه ضد الأقباط في بدايات تشرين الأول/أكتوبر. وكان من نتائج ظهور ما دعي بوثيقة «سلمي» التي نشرها نائب رئيس الوزراء علي السلمي. كانت هذه محاولة خرقاء لتحديد «مبادئ فوق دستورية» تزعم توجيه عملية كتابة الدستور، ولكن كان من السهل رؤيتها وسيلة لإيجاد

(٢٧) Heba Saleh, «Elbaradei Tries to Draw Egypt together with a Bill of Rights,» *Financial Times*, 20/6/2011.

شروط لا يمكن تعديلها، أُريد لها أن توفّر حماية دائمة للعسكر ضد الرقابة المدنية[٢٨]. فهذه، إضافة إلى شرط أن تكون القيادة العليا للجيش وحدها عالمة بتفاصيل الميزانية العسكرية، وأن جميع الإجراءات بخصوص العسكر تحتاج إلى موافقة مسبقة... كل هذه كافية لدفع عشرات الألوف من المتظاهرين، وأغلبهم من الإخوان المسلمين والسلفيين الأشد أصولية، إلى ميدان التحرير وهم يهتفون «يسقط، يسقط حكم العسكر»[٢٩].

ومع أنه يمكن أن تكون حَسَنة القصد في مناداتها بدولة «مدنية»، غدت وثيقة السلمي ذات أثر معاكس تماماً. ولم يكن ذا قيمة أن الوزارة نأت بنفسها فوراً عن تلك الوثيقة، ومع تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية إلى حزيران/يونيو ٢٠١٢ (لحظة التخلّي عن السلطة نهائياً). فقد زادت الوثيقة من الشكوك في نيّات العسكر، وشكّلت نوعاً من الخطر على الدورة الأولى من الانتخابات الوطنية. ولكن لم يكن ثمة تأجيل، إذ إن المراحل الثلاث للانتخابات، التي تشمل تسعة من أقاليم مصر السبعة والعشرين كل مرة، بدأت بسلاسة وكثير من الحماسة الشعبية يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحسب اللجنة المكلفة بإدارة الانتخابات، كان حضور الناخبين في الجولة الأولى ٦٢ بالمئة. كانت جاذبية حزب الحرية والعدالة للإخوان المسلمين شديدة بحيث إنّه، بنهاية الجولات الثلاث للتصويت في كانون الثاني/يناير، سيطر على حوالى ٥٠ بالمئة من مقاعد برلمان الشعب، وحوالى ثُلثي ١٨٠ مقعداً معروضة لانتخاب مجلس الشورى، مع ٩٠ مقعداً أخرى يعيّنها المجلس الأعلى أو الرئيس المنتخب الجديد.

بعض المراقبين، يُعدّ هذا الانتصار الساحق مع البروز الشديد لحزب «النور» السلفي صورة «لثورة» مصر الحقيقية، ثورة ضد القوى الجمهورية العلمانية التي كانت تسود الحياة المصرية العامة منذ عام ١٩٥٢. ولكن التشديد على الوجه العسكري دون الوجه الثوري لما حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يُعلي من قيمة المكوّن «الديني» لانتصار الإخوان، بينما يقلّل من قيمة التغيّر الوجودي الذي أصاب قلوب وعقول كثير من المصريين الذين حرّكتهم أحداث ميدان التحرير. والذي كان الانتصار يمثله فعلاً هو دمج وجه من الإسلام السياسي في عملية متواصلة من بناء مؤسسة وتغير سياسي، وهي حقيقة سرعان ما أدركتها قيادة الإخوان بتوكيدها المباشر على الاعتدال والرؤية المدنية وقدرتها على المعالجة الفورية لقضايا البلد الاقتصادية والاجتماعية العاجلة. ونجاحها في هذه سيقرّر احتمال انتخابها مستقبلاً، كما هي الحال مع حزب النهضة في تونس.

وأبعد من ذلك، ثمة مجموعة من الأمور أكثر إلحاحاً تتطلب الاهتمام. وأكثرها أهمية تلك القضايا المتصلة بالدستور الذي تم تجهيزه بعملية مستعجلة بالضرورة، بناءً على الجدول الزمني

---

(٢٨) Mustafa, «Drafting Egypt's Constitution: Can a New Legal Framework Revive a Flawed Transition?,» pp. 4-5.

(٢٩) Stilt, «The End of «One Hand»: The Egyptian Constitutional Declaration and the Rift between the «People» and the Supreme Council of the Armed Forces,» and Heba Saleh, «Protesters Rally in Cairo against Military Rulers,» *Financial Times*, 19/11/2011.

الجديد للمجلس الأعلى الذي طلب إكماله قبل الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التي تقدمت إلى تاريخ ٢٣ ـ ٢٤ أيار/مايو. ماذا يجب أن تكون سلطات أول رئيس بعد الثورة، وكيف يجب أن تندمج هذه مع سلطات برلمان منتخب؟ من الواضح أن قليلاً من الناس كانوا يرغبون في رئاسة شاملة السلطة. ولكن كان ثمة كذلك إدراك متزايد أن وجود برلمان شديد الانشغال حتماً بشؤون سياسية وانتخابية قصيرة المدى، يتطلب وجود مؤسسة داخل النظام قادرة على معالجة مشاكل بعيدة المدى من الاقتصاد، مع الحاجة الملحّة إلى إعادة تشكيل قوات أمن محلية لجعلهم على تمام المسؤولية أمام البرلمان والمحاكم.

ولكي نعبّر عن أمر شديد الوضوح، نقول إن مثل هذه الاعتبارات تقوم على علاقتها بمجموعة من المفهومات شديدة الأهمية التي يجب أن تواجهها جميع الدراسات حول صناعة الدستور الثوري. أين تقع السيادة؟ وإذا افترض أنها بيد الشعب وممثليهم المنتخبين، فهل لهم الحرية لتعديل الدستور كما يشاءون، حتى لو تسبّب ذلك بأضرار لمصالح جماعات بعينها أو لمبادئ جمهورية خاصة مثل المواطنة المتساوية للجميع، وكذلك، كما في العصر الحديث، الاعتراف ببعض الحقوق الإنسانية المقبولة عالميّاً؟

خاتمة: بعض الدروس والملاحظات للمستقبل

إذ نكتب في عام ٢٠١٢، يبدو واضحاً أن لا الثورة التونسية ولا المصرية قد بلغتا نهايتهما. فكلا البلدين ما يزال بعيداً من إيجاد مؤسسات جديدة ودائمة يمكنها حماية المكاسب من خلق شعور جديد بالمواطنة وتلبية الرغبة العامة في رؤية حكومة منفتحة ومسؤولة، وتحسّن اقتصادي وأنظمة تعليم أفضل. بناء على المدى والجهد والدروس غير المشجّعة من أقطار أخرى في طور الانتقال، ربما لن تستطيع الثورتان التونسية والمصرية من بلوغ أهدافهما أبداً. لكن شيئاً واحداً يبقى مؤكّداً هو أنه لا يمكن بأي حال العودة إلى الأيام السيّئة الماضية من السلطوية التي أسقطوها. ثم إن البلدين متجاوران في شمال أفريقيا العربية، ويمكن أن يُعطيا بعضَهما نصيحة وتشجيعاً، تدعمها في بعض الأحيان الموجة الجديدة من التضامن، والرغبة في مزيد من الممارسات الديمقراطية التي تشمل الوطن العربي.

ما الذي نستطيع أن نتعلّمه من هذا كلّه؟ أولاً، إذا ما نظرنا إلى المسار الزمني للثورة، نجد جدولاً زمنياً يكاد يكون متطابقاً، حيث انطلقت الثورة بعد تونس بشهر. وعلاوة على ذلك، فقد بدَا أن العمليّتين، مع انتخاب رئيس جديد وبرلمان، سوف تكتملان في بداية صيف ٢٠١٢.

هنا يوجد جدولان زمنيان متطابقان تقريباً بنتائج متشابهة، لكن الوصول إليهما كان غالباً بواسطة فاعلين سياسيين غير متشابهين، وغالباً من طرق غير متشابهة. بينما في مصر كان الدور الحاسم في توجيه مختلف القوى السياسية يقوم به الجيش، تحت ضغط مستمر من الإدارة الأميركية ورغبة الجيش نفسه في الخروج من السياسة مع الإبقاء على موقعه المتميز دون مساس. أما في تونس

فقد كان زعماء القوى السياسية المختلفة هم الذين خططوا للخروج من الحكومات المرحلية، بقيادة بقايا نظام بن علي، نحو انتخاب جمعية تأسيسية كانت أكثر شمولاً للتنوّع العريض للمشاعر الشعبية حول إعادة تشكيل النظام السياسي.

والدرس الثاني المهم يتعلّق بمشكلة إعداد دستور جديد يتميز بقدر كافٍ من الشرعية الشعبية ليتحمّل امتحان الزمن أثناء معالجة القضايا الخلافيّة المعاصرة حول المواطنة إضافة إلى استقلال على أسس دستورية للقوات المسلّحة في حالة مصر. والقاعدة أنه يجب تسليم الإعداد الفعلي للدستور إلى قانونيين دستوريين وخبراء آخرين على شيء من البعد من الضغط الشعبي اليومي. ولكن كيف يمكن أن نضمن لغير الخبراء أن يشعروا بالارتياح، لا نحو النتائج وحسب، بل نحو الطريقة التي يمكن أن تُفسَّر بها في ضوء الظروف المستقبلية غير المنظورة؟ بوسع المرء أن يتخيّل جلوس كبار الضباط المصريين ومسوّدات الدستور أمامهم، وهم يحاولون فك رموز كل هذا الذي أمامهم. وبوسع المرء أن يراقب كذلك المشاهد الصاخبة والفوضوية أحياناً خارج الجمعية التونسية في شباط/فبراير ٢٠١٢، أثناء ما كان الأعضاء في الداخل يصوّتون على كل واحدة من الست والعشرين مادة في الدستور الجديد. وبوسع المؤرخين أن يكتبوا بعد حين عمّا دعاه «بروس آكرمان» بعبارة «اللحظة الدستورية» عندما يعود الثوريون عموماً، بعد أن قاموا بالثورة، راضين بالسماح لجماعة صغيرة من أصحاب المعرفة من الرجال (وفي أحيان كثيرة من النساء) أن يتكلّموا باسمهم، كما في العبارة الشهيرة «نحن الشعب» في مقدمة دستور الولايات المتحدة[٣٠]. لكن الحقيقة الواقعة يحتمل أن تكون أكثر وأكثر اضطراباً.

وثمة نقطة ثالثة، هي قضية عودة الإسلام المُسيَّس، حيث كلمة «عودة» تفيد معاودة بروز الإخوان المسلمين إلى سابق قوّتهم، إما بصورتهم المصرية أو بشكلهم المصدَّر إلى تونس. وقد تبيّن أن معاناة الإخوان واضطهادهم قد جعلهم يفيدون منه كثيراً، إذ سمح لهم أن يستعملوا وقتهم في السجن أو المنفى لإعادة التفكير في مقتربهم نحو السياسة مع تجنّب أي واحدة من الوصمات التي لحقت بأولئك الذين كانت لهم أي علاقة بنظامَي بن علي ومبارك المكروهَين. إلى جانب ذلك، كانت قُدرتهم على إعادة تشكيل الشبكات على مستوى الوطن، أثناء توجّههم الأوسع نحو الناخبين في مرحلة ما بعد الثورة، قد يُعدّ أكثر من المطلوب لتفسير نجاحهم الانتخابي الفوري. ففي شمال أفريقيا، علاوة على ذلك، كما في جميع أنحاء العالم تقريباً، تلقي العقيدة الدينية ظِلالاً من الغموض على رغبة أكثر محافظةً؛ إما في الإبقاء على ما يوصف بالطرق التقليدية وإمّا في العودة إليها.

ورابعاً، ما الذي تعلمناه عن الأدوات التي نحتاجها لفهم مثل هذه اللحظات الثورية الأصيلة التي تبدو شديدة النُدرة في تاريخ العالم في إثارتها مثل هذه الأفكار القوية على جميع الجوانب؟

---

(٣٠) Bruce Ackerman, *We the People, Volume 1: Foundations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991).

ثمة قضية الاستجابة الحماسية من جانب شباب حَمَلَة ألوية الثورات، الذين بجميع التفسيرات، يبدو أنهم قد جرّبوا نوعاً من التغيّر الشخصي الوجودي، الذي يكون أفضل مقترب إليه، من حيث المبدأ، من طريق أفكار نفسية الجمهور، لكنها تكسب واقعية ملموسة أكثر مباشرةً من شعاراتهم، وكتاباتهم على الجدران، وأغانيهم ومحض البهجة بالحياة التي أحسن التعبير عنها الشاعر «وليم ووردزورث» في قصيدة من وحي الثورة في فرنسا، «نعيمٌ أن تكون حيّاً في ذلك الفجر، ولكن أن تكون في شبابك هو الجنّةُ ذاتها».

وثمة مستوى آخر، أعمق مغزى، هو أن أفضل وصف لتلك العملية يكون بالإشارة إلى فكرة «الجدلية» الهيكليّة، حيث تتفاعل قوى متعدّدة مع بعضها بطريقة عشوائية بحيث لا يمكن بلوغ استقرار، ولا حتى ركود، إلى أن تستهلك تلك القوى نفسها، أو تستطيع واحدة منها أن تفرض نفسها بشكل قوي ودائم على القوى الأخرى. ولا بد من وجود فترة تكون فيها الحريات الجديدة موضع اختبار، عندما يكون التوازن بين الاحتجاجات المشروعة والاضطراب العام في حالة تدفّق، ويكون دور الشرطة مسألة نقاش حاد. ومما لا مفرّ منه أيضاً وجوب تطوير قواعد جديدة للتصرف السياسي، ووضع حدود وتوكيد المجال المناسب للمنافسة الحزبية وتفريقه عن غير المناسب. هذه هي الحركية التي أطلقها تدمير سلطوية مُحتَقَرة، مع رغبة عارمة في خلق شيء أكثر تمثيلاً للحاجة الشعبية.

لماذا كان يجب أن يكون هذا كذلك؟ في حالتَي مصر وتونس بالذات، يجب أن تبقى المسألة مفتوحة لمزيد من البحث والنقاش. ولكن ثمة الكثير مما يمكن تعلُّمه من تحليل خالد الجندي للدور المتناقض الذي قام به العسكر في مصر، ذلك الذي أقام نفسه «حارساً للثورة» ومن الواضح أنه الأقوى والأكفأ للقيام بهذا الدور. وهو يشير واعياً إلى أن «التحول المفاجئ من محيط عام غير مُسيّس إلى آخر بالغ التسيُّس لا بد أن ينتهي إلى النَيل من الاستقرار في البلاد على المدى القريب - وبخاصة لأن بالإمساك على التحوّل رهينة لبروز مؤسسات سياسية جديدة مثل البرلمان والدستور الجديد، يكون المجلس العسكري الحاكم قد حرم نفسه الاستقرار ذاته الذي كان يعمل جاهداً على بلوغه وساعد على الحفاظ على حركة الاحتجاج التي كان مستميتاً للقضاء عليها»[٣١].

بالنظر إلى القوى المحض والشمولية لهذه العمليات على مستوى البلاد جميعاً، يبدو من العَبَث تخيّل تفصيلات أو نتائج أخرى. وإذ شعر المتظاهرون التونسيون بقوّتهم وأظهروها، وإذ انتقل هذا الشعور بالتقوية الشعبية إلى مصر، عاد من الصعب تخيّل وجود أي سبيل آخر. وقد يجد مؤرخون في المستقبل أنه بشيء من الرويّة ورغبة أكبر في استخدام قوة الدولة، كان يمكن أن يبقى كلٌّ من بن علي ومبارك، كما يكافح بشار الأسد أن يفعل ذلك في سورية. ولكن، في حومة الأحداث العنيفة اليومية، يكون من الصعب، بل من المستحيل، إيجاد كوّة يمكن النظر من خلالها إلى بدائل ممكنة.

(٣١) Khaled Elgindy, «Egypt's Troubled Transition: Elections without Democracy,» *Washington Quarterly* (Spring 2012), p. 93.

الفصل الحادي عشر

النّزعة القوميّة العربيّة، والفكر الإسلاميّ، وثورات «الرّبيع العربي»

صادق العظم

ملخّص

عندما نتناول ثورات الربيع العربي، علينا أن نتفحّص نزعتين متأصّلتين وارتداديّتين في الحياة السّياسيّة العربيّة، وهما: غياب التغيير الجوهريّ، وتمسّك النظام البائد بالسلطة. وحينما نقارن الثورتين في سورية وفي مصر تتبدّى لنا تشابهات مع السياسات الثورية الأوروبيّة الكلاسيّة، كما تُذكّرنا الثورة السورية بالسياسات الثورية العربية في الخمسينيات والسّتّينيات من القرن العشرين. لقد كانت النزعة القوميّة العربيّة التقليدية غائبة عن الثورات الراهنة، لكن ثمّة خصائص مشتركة في الثورات وفي ردود فعل الأنظمة في البلدان المختلفة. وتُعدّ قوّة الجاذبيّة الهائلة للثورات من المعالم الجديدة والمهمّة: وقد «عاد» الفكر الإسلاميّ ليكون موضع جدل، إذ تضجّ أروقة المؤسسات الدينية/الحكومية، والطبقة الوسطى بإسلامها التجاري، والإسلام المتمرّد المسلّح بجدال حامي الوطيس حول تعريف الإسلام. ويُعدّ حزب العدالة والتنمية في تركيا مثالاً تقتدي به الطبقة الوسطى، بينما يمكننا أن نعدّ المجموعات الجهاديّة المسلّحة قرينةً للمجموعات الأورُوبية المسلّحة في السّبعينيات. وحتّى وإن كان نجاح الثورات الراهنة هذه نجاحاً ناقصاً فإنّها ستفضي إلى عصر جديد في الفكر السياسيّ العربي.

مقدّمة

يدور حديثنا حول عصر سياسي جديد دشّنته أحداث الربيع العربي (إذا كنّا نحن العرب نشهد بالفعل فجر عصر سياسيّ جديد). ومن الضروري أن نلفت انتباه القوى المنبثقة من الربيع العربي إلى نزعتين مترابطتين، ومتأصّلتين، وارتداديّتين في الحياة السياسية العربية على نحو عام.

النزعة الأولى، كما رأينا من تجارب سابقة، هي أن تجري التغييرات والتّحوّلات السّياسيّة العربية ـ وعلى الرغم من الخطابات التي ملؤها التكلّف والمغالاة ـ على أساس المقولة الفرنسيّة الشهيرة: «كلّما تغيّرت الأمور، ظلّت على حالها». والنزعة الثانية، هي أن النظام البائد يتمسّك بالسّلطة مهما يكن الأمر، حتّى بعد أن تأخذ الثورة مجراها. وها نحن نرى النظام البائد في مصر يفرض نفسه متمسّكاً بالسّلطة، كما نرى المعارضة له قائمة في ميدان التّحرير في القاهرة. وعلى نحو معيّن، فإن هذا هو النّسق المتّبع في كلّ ساحات التّحرير في الوطن العربيّ خلال الفترة الأخيرة.

من الواضح أن النظام العسكريّ البائد في مصر قد ضحّى بشيء من جلده كي ينقذ الباقي. وثمّة طريقة أخرى للبقاء، وهي أن يقوم النظام البائد بانسحاب منهجي إلى الثّكنات ويترك خشبة المسرح للمجتمع المدنيّ، وللسّاسة المدنيّين، وللأحزاب السّياسيّة، وللسّياسات الانتخابيّة، في حين يظل النّظام البائد يحرّك دفّة الأمور خلف الكواليس. وبكلام آخر فقد نكون أمام وضع في مصر يشابه الوضع الذي كان قائماً في تركيا قبل أن يفوز حزب العدالة والتّنمية بالسّلطة.

وبكلام آخر، فإن عدم الانتباه إلى هاتين النزعتين الارتداديّتين المتأصّلتين في الحياة السّياسيّة العربيّة سيفضي إلى إعاقة تدشين عصر جديد فيها (إذ يبدو أن شعوباً عربيّة شتّى قد اكتشفت القوّة في صوتها أخيراً، وها هي في خضمّ تكريسه على السّاحة) وإلى تشويه هذا التّدشين، بل وحتّى إلى العودة فيه إلى الوراء. إن أسوأ أشكال تأصّل العهد البائد وأشدّها ضرراً هو استمرار ظهورها في حياة الثّوّار أنفسهم، وفي سلوكهم وعاداتهم وقراراتهم. لقد كان هذا إخفاقاً شائعاً للغاية، كما ينبغي علينا أن نعرف من تجارب سابقة في الثورات العربيّة، أو ما يُدعى بالثّورات، ومع ثورتين عرب في عصور ماضية.

يمكننا أن نجد صفات مشتركة بين تفتّح الرّبيع العربيّ والسياسات الثوريّة الأوروبيّة الكلاسيكيّة وفي الطاقات الفكريّة التي استُهلكت في التنظير لهذه السياسات. وتبدو تجارب ميدان التّحرير أقرب إلى مناظرات الإضراب العام[1] الأوروبيّة ونظريّاته وممارساته المهيبة. وليس للثورة في سورية ميدان تحرير بعْد، فالتجربة الثوريّة السوريّة تبدو أقرب إلى نظرية حرب العصابات، أو «الفوكويّة» وممارساتها، كما ترد في كتاب ثورة في الثّورة من بواكير إنتاج ريجيه دوبريه، إذ تتّخذ الثورة شكل عدد كبير من النقاط والمراكز المتفجّرة والمنتشرة في جميع أنحاء البلد عوضاً عن أن تكون متركّزة في رقعة رئيسة ومحطّ أنظار الجميع، كما هي الحال في ميدان التحرير في القاهرة. ويحتّم هذا التحرّك المنهجي على قوّات النظام أن تنتشر بالنّزر اليسير على كامل مساحات التراب السّوري الشاسعة في آن واحد.

---

(١) إضراب العمّال الذي يعطّل الإنتاج بشكل كامل في عموم البلاد، ويوقف الاتصال، وبخاصّة بين الطبقات الحاكمة، وجميعها بما يكفي من الوقت لإدخال الاضطراب والتشويش على الوضع القائم للمجتمع، والاقتصاد، والسياسة.

وكما هو الأمر في مصر، لطالما يتمّ انتقاد الثّورة في سورية لعفويّتها ولانعدام القيادة فيها ولافتقارها إلى تخطيط ما، ولكن، أليس في كلّ ما تقدّم أصداء للسّياسة الثورية الأورُوبيّة، والمناظرات والجدال حول دور الحزب الطليعيّ المنظّم بالمقارنة مع العفويّة الطبيعيّة للثورة؟ ألا يعيد تشكيل التنسيقيّات السوريّة (لجان التنسيق المحلّيّة) إلى الأذهان فكرة المجالس الثورية المحلية التي تنشط بمعزل عمّا تقوله أو تفعله المنظّمات السياسية التقليدية والمجموعات والشخصيّات المعارضة؟

إن التنسيقيّات هذه تقود وتنشّط حراك الشارع الثوري في سورية اليوم، وكانت هي المسؤولة عن تعزيز أسلوب اللاعنف إلى حدّ بعيد في بواكير الانتفاضة ضد الحكم العسكري والأحكام العرفية ودولة الشرطة التي عانتها سورية في نصف القرن المنصرم. وعلى الرغم من عفويّة هذه التنسيقيّات فإنها استطاعت أن تشكّل مع مثيلاتها شبكة في عموم سورية تظلّ على اتصال مع ناشطين شتّى في سورية والوطن العربي وفي العالم الأوسع. كما تمكّنت هذه التنسيقيّات بواسطة الاتصالات الحديثة من إحباط جهود النظام العسكري الرامية إلى التعتيم على أنبائها، إذ حققت التسيقيّات هذا الإنجاز بتغذية سيل من البثّ الحيّ والمعلومات الحيويّة بخصوص ما يجري فعلاً على أرض الواقع، في شتّى أنحاء البلاد وعلى مدار الساعة عمليّاً.

أولاً: قوّة الجذب الشّعبيّة تحلّ محلّ النّزعة القوميّة العربيّة القديمة

من اللافت للنظر غياب صيحات وشعارات ومطالب ولافتات النّزعة القوميّة العربيّة التّليدة عن الانتفاضات العربيّة وساحات التحرير وحروب العصابات «الفوكويّة» في سورية، كما سبق أن عرفناها في الحقبة القوميّة ـ الشّعبيّة من القرن الماضي. وكان أوجها في بواكير فترة ما بعد الاستعمار في مصر وسورية. ولم يرفع أحد، من تونس فالقاهرة وحتّى طرابلس، ومن صنعاء فالمنامة وحتّى حمص، لافتة تقول «الإسلام هو الحلّ». كما لم يرَ أحدٌ لافتة تقول «الوحدة العربية هي الحلّ». وللحقّ فإن ما يلفت النظر أن ما رُفع من شعارات خلال الانتفاضات العربيّة كان تعبيراً عن نوع مغاير للوحدة العربيّة أكثر إثارة للاهتمام وأكثر عمقاً ممّا رأيناه سابقاً. أوّلاً، أظهرت الأنظمة العربيّة نوعاً عجيباً من الوحدة العربيّة الرّسميّة وهي تقع تحت ضغط انتفاضات شعوبها، وذلك بعد سنين من الخطابات الرنّانة حول وحدة الأُمّة العربية الأساس وحول قواسمها الوحدويّة المشتركة تاريخيّاً، كاللغة والدّين والعرق والثّقافة والمصير المشترك وما إلى ذلك. هذه الأنظمة العربيّة نفسها بدت متّحدة الآن في الإفراط في خطاباتها التي تركّز على الخاصيّات والاستثناءات والتميّزات والتفرّدات، إلى آخره.

لذا أخذنا نسمع، على حين غرّة، وعوضاً من الخطاب العربيّ القوميّ التقليديّ، ادعاءات صاخبة بأن مصر ليست تونس، وأن ليبيا ليست مصر ولا تونس، وأن سورية ليست تونس ولا مصر ولا ليبيا، وهلمّ جرّاً. ويحدث ذلك في حين أن مصر لم تكن يوماً أكثر تشابهاً على الصّعيد الرّسميّ مع تونس والبحرين وليبيا. فتماماً كما يريد المواطن البحريني المنتفض إصلاحاً يفضي إلى حكم ملكيّ دستوريّ ورئيس وزراء لا يعيّنه القصر الملكي وإنّما يترشّح عن السّاحة السّياسيّة الفعليّة وتوازن القوى فيها، يريد الموطنون المصريّون والسّوريّون المنتفضون إصلاحاً يفضي إلى رئيس جمهوريّة دستوريّة أصيلة لا يتمّ تعيينه بقرار رئاسيّ، وإنّما يترشّح عن ساحة السّياسة الديمقراطيّة في البلد. وهكذا فإن العرب، ولردح طويل نسبيّاً من الزمن، لم يشعروا بالتّقارب والتّشابه والوحدة في بلادهم تجاه التحدّيات والموانع والتغطرسات والحركات الاجتماعيّة والحلول الممكنة كما يشعرون بها الآن. وحدة الدول العربيّة كبلدان تخضع لحكم رجال الأمن وتشابهاتها كأنظمة متغطرسة لم تتبدَّ يوماً كما تبدّت أثناء الرّبيع العربيّ. وقد كانت الوحدة العربيّة في الحكم المتغطرس وفي واقع الاضطهاد بادية للعيان كما لم يسبق أن كانت من قبل.

فقد هرعت الأنظمة بقلق شديد وهلع جليّ إلى الاحتماء بنظريّات مؤامرات كبرى كي تفسّر ما جنته هي على نفسها في نهاية المطاف. وقد جرى ذلك في سياق الجهود المتواصلة والإكراه التي مارستها أنظمة الطغيان والدّول التي تحكمها كي تبدو أنّها مركز النزعات الأكثر عقلانيّة، وتنوّراً، وشموليّة، ووطنيّة، وتحضّراً في المجتمعات العربيّة. هذه المجتمعات التي ما زالت، على حد قول هذه الأنظمة، منكوبة بانقسامات عموديّة طائفيّة، عرقيّة، قبليّة، وإقليميّة تؤدّي إلى تفتّت الشعوب وإلى تكريس تخلّفها وعدم مماشاتها روح العصر.

لقد رأينا الأنظمة هذه نفسها متّحدة في تشبّثها الآليّ، المتكرّر، العصابيّ بأساطير المؤامرات وتفاسيرها ومتمسّكة بمنطقها الهذيانيّ والمنافي للعقل الذي يذكّر بكتابات كافكا. ومن الجدير بالذّكر بالتأكيد، أن الجماهير المنتفضة في ميدان التحرير لم تَحتم بتبريرات من قبيل المؤامرات، رغم أن الكثيرين اتّهم هذه الجماهير ذاتها بمتابعة هذه النظريّات أحياناً حدّ فقدان الذاكرة. تبدّت الوحدة العربيّة للزعماء على أوضح وجه لها في سياسات موحّدة مثل التعامي والتعالي والإنكار الرسميّ، وفي ابتكار حلّ أمني لكل احتجاج ومطلب وتظاهرة، وفي معاملة المطالب الشعبيّة على أنّها تخريب وتمرّد وغدر وخيانة. ولهذا لم تكن وحدة الدول العربيّة يوماً كدول أمنيّة وتشابهاتها كأنظمة طغيان واضحة للعيان أكثر ممّا كانت أثناء هذا الرّبيع العربيّ. وقد أظهر الرّبيع العربيّ انبثاق صنف آخر من الوحدة العربيّة، تنمو براعمه من الأسفل هذه المرّة. ولم يتبدَّ هذا الصنف الشّعبي من الوحدة العربيّة أكثر جلاءً ممّا ظهر في الصّيحة المدوّية التي تردّدت من تونس إلى مصر إلى ليبيا إلى اليمن إلى سورية: «الشّعب يريد إسقاط النّظام». منذ متى كان لكلمات مثل «الشّعب يريد» أي معنىً في الوطن العربيّ؟

ثمّة تجلٍّ آخر مهمّ للوحدة العربيّة من الأسفل ـ أي من بيئة المسحوقين، لا بيئة الزعماء ـ وهو أن قوّة جذب اللحظة الثوريّة قد انتقلت من التركيز المعتاد على قائد واحد لا ينافسه أحد إلى التدفّق والتّطاير المتمثّل بالجماهير الغفيرة في ساحات التحرير العربيّة العديدة، ما جعل من التجمّع بحدّ ذاته لحظة الجذب الحقيقية في الثورة وفي التغيير. إن هذا التطوّر المهمّ لجديد بكل تأكيد علينا نحن العرب وعلى تاريخنا الاجتماعي والسياسيّ والحديث.

ولهذا السبب فإن ساحات التحرير في تونس والقاهرة والمنامة وصنعاء وبنغازي توحّدت، مثلاً، بمشاركات مدنيّة ضخمة للنّساء وبحضور ظاهر للأطفال (من بنين وبنات)، مع العلم أن هذه مجتمعات محافظة للغاية ومدن مفرطة في الاحتشام.

علاوة على ذلك، فقد توحّدت هذه السّاحات في ألوان شتّى من الفنون، وفي أشكال من التعبير مبتكرة، وفي حفلات أداء موسيقيّة، وفي أغانٍ ومسرحيّات ورقصات وبالونات وصلوات ورسومات ساخرة وتعليقات تهكّميّة وكتابات ناقدة على الجدران.

وعلى العموم فإن كل هذا قد تم تقديمه بوجوه مبتسمة نسبيّاً، رغم استعمال السّلطات للبلطجيّة العدائيين بالجملة، ولميليشيات القتل، وللقمع الشامل، وللرصاص الحيّ. لقد كانت ثمّة روح المهرجان وممارساته في كل هذه السّاحات التي كانت تعجّ بالنّاس، وأنا هنا أستعمل كلمة «مهرجان» بالمعنى الذي عرّفه باختين، أي المهرجان الذي يسخر من ويتهكّم على غرور السلطة العليا والقمع. ولم يحدث بالتأكيد أي شيء من هذا القبيل في تاريخ التظاهرات السياسية العربية الحديث وفي أنواع الاحتجاج السياسي الجماهيري.

لقد أظهرت لحظة الجذب في الربيع العربي درجة عالية من النضج تحاول أن تسمو على نصوص فيلم الرعب الزائف الذي يروّج له زعماء هذه الأنظمة ويكرّسه ويضعه موضع التنفيذ منذ زمن بعيد. وتضع هذه النصوص مجتمعاتنا أمام خيارات متطرّفة وقاسية لا مفرّ منها: فإمّا أن تظلّ هذه الأنظمة المستبدّة متسلّطة، بأحكامها العُرفيّة، وحالات استنفارها الدائمة، وأجهزتها الأمنيّة، أو أن تتفكّك مجتمعاتنا عموديّاً وفق أسس دينية وطائفية وعرقية وإقليمية وقبليّة، بما يتبع ذلك من تفتّت اجتماعي.

ثانياً: «عودة» الفكر الإسلامي وأنواعه المتنازَع عليها

إذا كانت النزعة القومية العربيّة والأفكار المعتادة حول الوحدة العربية غائبة على نحو لافت للنظر في الربيع العربي؛ فممّا لا يمكن إنكاره أن الإسلام كان حاضراً جليّاً، والحديث لم يفتأ يدور حول الإسلام، والتأسلم، والإخوان المسلمين، والسلفيين، والحركة السلفيّة، والتعصّب الأصوليّ، والتديّن العفويّ لدى جماهير ساحات التحرير في كل مكان. ثمّة طريقة جيّدة للبدء في مناقشة هذا

الموضوع، وهي تناول مقالة برنارد لويس الصّادرة في سبعينيات القرن العشرين، «عودة الإسلام»[٢]، إذ إن أهمّ سؤال لا يعالجه لويس في مقاله هو: تُرى أين كان الإسلام إذاً؟ ودعوني أوضّح هنا أن الإسلام، بالنّسبة إلى لويس، لا يذهب ولا يعود فعلاً، وإنّما يرتدّ إلى نمطه المعهود. وبكلام آخر يتمّ تقديم الإسلام هنا على أنّه حاصل جمع تعبيريّ ذو جوهر ثابت يتجلّى ويتغلغل في كل صغيرة وكبيرة من حاصل الجمع ذاك.

وقد تؤثّر مؤقّتاً حركات ومناهج وانجرافات وانجرارات وانجذابات التاريخ في سطح حاصل الجمع التعبيريّ ذاك، وتُدخل عليه شذوذاً وتحريفات، مثل النّزعة القوميّة والاشتراكية والشعبيّة والحداثة والماركْسيّة والعلمانيّة والإصلاح، وما إلى ذلك. ولكن، في نهاية المطاف، يرتدّ حاصل الجمع ذاك إلى نمطه المعهود ويظلّ مخلصاً لجوهره المتسامي، ويتخلّص آجلاً ممّا علق به من شواذ وتحريفات دخيلة. أي أن الإنسان الإسلاميّ يظلّ على حاله مهما يكُن الأمر. ولا يعدو مفهوم لويس حول عودة الإسلام عن أن يكون كناية جامدة للإسلام الذي يرتدّ إلى نمطه المعهود كالعادة. وقد كانت ثمّة مناظرات وجدالات عربيّة ضخمة في ستّينيات القرن العشرين وسبعينياته حول قضايا مثل الأصالة والمعاصَرة، والتّراث والحداثة، والإسلام والتجديد شارك فيها مثقّفون ومفكّرون بارزون للغاية، أمثال طيّب تيزينيّ في دمشق، وأدونيس (الشاعر والمفكّر السوريّ الشّهير)، ومحمّد عابد الجابري، وحسين مروّة، ومحمّد أركون، وغيرهم. ولم تكن هذه المناظرات خالية من الافتراضات والارتكازات التي تشبه ما ورد في مقال لويس. ثمّة حاجة إلى مقترَب أكثر اختباريّة وواقعيّة عمّا يصفه لويس من إسلام يرتدّ إلى نمطه المعهود. ولا يمكن لأحد أن يقارن، مثلاً، بين مصر في عهد جمال عبد النّاصر، أثناء الحقبة القوميّة ـ الشعبيّة في الاشتراكيّة العربيّة، ومصر في عهد حسني مبارك من دون أن تتبدّى له حقيقة أن ثمّة عودة للإسلام بمعنىً واضح وأساس ما، وأن ثمّة نقاطاً مرجعيّة رمزيّة للهويّة الطائفيّة ولهويّة طائفة ما تجاه الطوائف الأخرى، وللتباين، وللصّراع، وللفتنة. فإذا كان ثمّة شعور اختباريّ واضح بعودة الإسلام، فيبقى السؤال: تُرى أين ذهبَ الإسلام في المقام الأوّل؟

وإليكم جواباً: لقد تراجعت صدارة الإسلام على نحو لا يترك مجالاً للشكّ على الصّعيد العام، والمؤسّساتيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والقانونيّ، والثّقافيّ في حياة المجتمع العربيّ أثناء الحقبة القوميّة ـ الشّعبيّة في ما بعد الاستعمار في بلدان عربيّة مفصليّة، وبخاصّة في مصر وسورية والعراق. لذا كان من الواضح أن لا أحد يتناول شأناً من الشؤون في المجتمع، والاقتصاد، والسّياسة، والثّقافة، والقانون حسب أسس إسلاميّة، أو يدير أمراً ما على غرار أسس الشريعة الإسلاميّة، أو بالتطابق مع العقيدة اللاهوتيّة الإسلاميّة و/أو تعاليم الإسلام، ما عدا القانون العائلي. فقد قام التقويم السنويّ الحديث والعلماني القوميّ في هذه البلدان بملء الصّعيد العام بأيّام العطل

(٢) Bernard Lewis, «The Return of Islam,» *Commentary Magazine* (January 1976), pp. 39-49.

الخاصّة به، وبرموزه، وبنُصُبه التذكاريّة، وبمقاماته التاريخيّة، وبمعاركه، وبأبطاله، وبمراسيمه، وبأعياده التذكاريّة، ممّا أقصى التقويم الدينيّ القديم ومعالمه إلى هامش الحياة العامّة. ولم يثبت عبد النّاصر، مثلاً، أهليّة نظامه يوماً من طريق مناشدة الدّين أو الإسلام. ولإعطاء فكرة عن روح تلك الحقبة، لا بأس من الاستشهاد بالبيان الثوريّ لأدونيس، الذي وجّهه إلى الثوريين العرب آنذاك:

إنّ ما نتوق إليه ونعمل من أجله، بوصفنا ثوريين عرب، هو أن نؤسّس لعصر جديد للعرب. نحن نعلم أن التأسيس لعصر جديد يشترط، بادئ ذي بدء، انقطاعاً تاماً عن الماضي. كما نعلم أن نقطة البداية لهذا الانقطاع التّام هو النقد: نقد كل ما هو موروث، وسائد، وشائع. فدور النقد هنا لا ينحصر في كشف وتعرية كلّ ما يعوق تأسيس عصر جديد بل يمتدّ إلى تدميره. ماضينا عالم من الضياع في أنواع مختلفة من الأشكال الدّينيّة، والسياسيّة، والثّقافيّة، والاقتصاديّة. إنّه حيّز اللامرئي والوهمي الذي يستمرّ ويتمدّد. إنّه حيّز لا يعوق العربيّ عن أن يجد ذاته وحسْب، بل عن أن يصنع ذاته. وبما أن بنية الحياة والثّقافة العربيّة السائدة تقوم على الدّين، فإنّنا نعي جيداً أبعاد مقولة ماركس بمعنى أن نقد الدّين هو الشرط لسائر أنواع النّقد. وإذا تذكّرنا أن النقد لدى كارل ماركس ليس ذهنيّاً ولا مجرَّداً، وإنّما عمليّ وثوريّ، عندئذ يمكننا أن نقول إن النقد الثوريّ للتراث العربيّ هو الشرط لأيّ عمل ثوريّ عربيّ[٣].

ولكي تتم متابعة الأمر على نحو أكثر جدّيّة، تقدّم ياسين الحافظ، وهو منظّر وناشط سوري بارز في تلك الأيّام، ببيان مشابه، وهو يعكس الروح والجوّ كليهما السّائدين في تلك الحقبة، وفي ما يتعلّق بالدّين بخاصّة، حيث يتبدّى لنا أين ذهبَ الإسلام:

إن نقد جميع أوجه المجتمع العربيّ وتقاليده الموجودة فعلاً، أي النقد العلمي والعلماني الرّصين بالإضافة إلى تحليل عميق ونافذ، لهو أحد الواجبات الأساس للطليعة الثوريّة الاشتراكيّة العربيّة في الوطن العربيّ. إن نقداً كهذا وحده كفيل بتهيئة الظروف التي تسمح باقتلاع كل الأوجه السلبيّة المثبطة المعيقة لتراثنا الاجتماعيّ. تفجير الإطارات التقليديّة للمجتمع العربيّ سيؤدّي بدقّة إلى تسريع نسق العمل في بناء مجتمع عربي حديث كليّاً. وبدون عمليّة التفجير هذه، سيصبح إمكان التطوير المنهجي الثّوري السّريع للبنى الفكريّة والاجتماعيّة التقليديّة للشعب العربيّ موضع شكّ، إن لم نقل مستحيلاً. وفي الوقت ذاته، سيلقي ذلك بظلّه السّلبي والمعوّق أيضاً على النموّ الجادّ والسّريع للاقتصاد العربيّ[٤].

سيكون لمفهوم عودة الإسلام مغزى تاريخي واجتماعي عند مقارنته مع ما كان سائداً أثناء الحقبة القوميّة ـ الشّعبيّة في الحياة السياسيّة الاجتماعيّة والثقافيّة العربيّة. وبالنظر إلى الربيع العربيّ وقواه الآن، ما هو الوضع الحاليّ وتوزيع القوى لهذا الإسلام العائد، وبخاصّة في شكله العقائدي

(٣) مجلة مواقف (بيروت)، العدد ٦ (خريف ١٩٦٩)، ص ٢.
(٤) ياسين الحافظ، الأعمال الكاملة لياسين الحافظ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣١.

المعروف بالتعصّب الأصوليّ الإسلاميّ؟ إن المراهنات عالية للغاية في الصراع العنيف حول تعريف الإسلام وحول التحكّم في معنى الإسلام. وهذه هي الحال في الشرق الأوسط بعامّة وفي الوطن العربيّ بخاصّة؛ بما أن الوطن العربيّ معقل الإسلام بالطبع. ومن المفيد أن نصنّف الجماعات المتنافسة على التحكّم في معنى الإسلام أثناء تفتُّح الرّبيع العربيّ.

أوّلاً، ثمّة حكومات، وأجهزة دولة، ونُخَب ومراتب هرميّة عليا دينيّة قائمة، تصوغ وتعمّم وتصون ما يمكن أن نطلق عليه، دون عناء، تسمية «إسلام الدولة الرسميّ». ولعلّ أبرز أشكال هذا النوع من الإسلام في الوقت الحاضر إسلام النّفط في بلدان مثل السعوديّة وإيران، تموّله وتسانده دولارات النّفط الوفيرة في جميع أنحاء العالم. إن العقيدة الرسميّة لإسلام النّفط الإيراني هي دولة الفقيه، في حين أن العقيدة الرسميّة للإسلام السّعودي تنصّ على أن «القرآن دستورنا». وبكلام آخر ليس ثمّة حاجة لدستور من أيّ نوع للمملكة؛ والملَكيّة المطْلَقة هي أسلوب الحكم الأمثل للإسلام الصّحيح. ولطالما قامت كل دولة في العالم الإسلاميّ بابتكار نسخة خاصّة بها من إسلام الدّولة الرسميّ كي يخدم مصالحها الحيويّة ويقطع الطريق على الدول المنافسة لها. فحتّى دولة كمال أتاتورك العلمانيّة في تركيا قد ابتكرت لنفسها نسخة غير مؤذية، مطّاطة، ومتسامحة من الإسلام كي تلهو به لوهلة كلّما اقتضت الضرورة.

وعلى نحو عام فقد ثبت أن الإسلام الحكوميّ السنّي كان حليفاً لا غنى عنه للغرب طوال الحرب الباردة وخصوصاً في تفسيراته وأشكاله وتطبيقاته الأكثر نصّية وتزمّتاً. لذا فإن هذا النوع من الإسلام والغرب يعرف ويفهم كلٌّ منهما الآخر جيّداً، ويعرف كيف يعمل كلٌّ منهما مع الآخر جيداً أيضاً. ولذلك يتوجّب عدم أخذ الشكاوى الطنّانة التي يصرّح بها كلٌّ منهما حيال الآخر على محمل الجدّ. ونعرف أيضاً أن الإسلام الشّيعي الرسميّ في العراق قد انعطف كي يقف في صفّ الولايات المتّحدة والسياسة الغربيّة في الشّرق الأوسط. وقد قطع الإسلام الرسميّ في إيران شوطاً كبيراً في القضاء على كل الأشكال شبه المستقلّة، والمستقلّة، والمخالفة، والهامشيّة للإسلام الشيعيّ التي ازدهرت على مدى تاريخ الشيعة بوساطة ضمّها تدريجيّاً تحت لواء الدولة الإيرانيّة واستيعابها كلّها ضمن إسلام الدولة الرسميّ. أمّا بالنّسبة إلى الإسلام السنّي فقد تم إنجاز هذه العمليّة منذ وقت بعيد على يد السلاطين العثمانيين. وعمليّة بسط الهيمنة والضمّ هذه تفسّر إلى حدٍّ ما اندلاع الاحتجاجات السّاخنة في إيران بُعيد الانتخابات الرئاسيّة في ٢٠٠٩، وانضمام العديد من الملالي وآيات الله إلى التظاهرات بُغية صون استقلاليّتهم.

ثمّة طرف نقيض لإسلام الدولة الرسميّ وهو الإسلام المتحارب المتمرّد، ويشمل فرطاً من الفصائل والجماعات والتجمّعات التي تلجأ خدمةً لأهدافها إلى هجمات إرهابيّة مذهلة محلّيّاً وعلى الصعيد العالميّ تحت لواء إعادة إحياء الفريضة الغائبة في الإسلام وهو الجهاد ضدّ جميع الكفّار. وهذه هي نسخة الإسلام التي استولت على المسجد الحرام في مكّة في ١٩٧٩ ـ الحدث

الذي ارتعدت له أسس الدولة السعوديّة، والتي اغتالت الرئيس أنور السّادات في مصر في ١٩٨١ بُغية إشعال فتيل ثورة إسلاميّة في مصر، والتي أشعلت حروباً خاسرة لكنّها دامية ضدّ أنظمة سورية ومصر والجزائر، والتي نفّذت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر داخل الولايات المتّحدة. وتكفّر عقيدة جهادها جميع الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلاميّ وكلّ مَن يخدم تلك الأنظمة، التي تعدّها كيانات وحكومات إسلاميّة بالإسم وحسب، وفي أمسّ الحاجة إلى إعادة أسلمة.

ويلخّص أتباع هذا الصنف من الإسلام مُقترَبهم في كلمتين: «تكفير وتفجير». ومنطق الإسلام التكفيري هذا بسيط وبعيد المدى، وتمكن صياغته بدقّة فيما تجوز تسميته «القياس المنطقي للتكفير»، وذلك باستخدام الإخوان المسلمين في مصر كمثال، وسيّد قُطُب كأساس.

المُرتكز الأوّل: لقد تعرّض الإخوان المسلمون إلى الاضطهاد والتعذيب في مصر في عهد عبد الناصر، حينما لم يكونوا ينادون بأكثر من «الله ربُّنا» و«الإسلام طريقنا»، و«القرآن دستورنا». كلّ ما كانوا يفعلونه أنّهم كانوا يعملون من أجل الإسلام في بلد ومجتمع يُفترض أن يكونا إسلاميَّين.

المُرتكز الثاني: أولئك الذين قاموا باضطهاد الإخوان المسلمين، وألحقوا بهم كل ذلك الأذى وتلك المعاناة، لا يُمكن أن يكونوا مسلمين حقّاً، بل كفّار. ويعدّ هذا الآن المستوى الأول للتكفير العام.

المُرتكز الثالث: إذا كان وكلاء الاضطهاد وممارسو التّعذيب هؤلاء كفّاراً، فلا بدّ من أن تكون السّلطات التي عيّنتهم وأصدرت لهم الأوامر أشدّ كفراً منهم، ويعدّ هذا المستوى الثالث للتكفير.

المُرتكز الرابع: كلّ النُخَب التي لا تقرّ بأنّ تلك السلطات كافرة، هي نفسها كافرة كذلك. لذا فإن الجماهير التي تطيع، وتتبع، وتصفّق لتلك السلطات الكافرة ولنُخَبها الكافرة هي نفسها كافرة أيضاً، لأن أي قبول بالكفر يُعدّ في حدّ ذاته كفراً. وهكذا، إذاً، يتمّ تكفير المجتمع بأكمله(٥).

إن هذا الصنف من الإسلام الجهاديّ قد أعلن على نحو لا لبْس فيه تميّزه عن أي أسلوب آخر خدمةً لأهدافه ومناهجه الحيويّة من خلال هجوم أتباعه المباشر الفوريّ على العدو بكلّ ما أوتوا من عنف وتطرّف واستعراضيّة، بغضّ النظر عن نجاح مثل هذه الهجمات على المدى البعيد وعن عواقبها المدمّرة للنفس وحتى للإسلام وللنّزعة الإسلاميّة على الصعيد الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ. وللحقّ فإن آفاق المستقبل العامة ومناهج العمل الحربيّ في هذا الصنف من الإسلام تتشابه مع آفاق ومناهج فصائل العصيان المسلّح اليساريّة في أورُوبا السّبعينيات من القرن العشرين، مثل منظّمة «العمل المباشر» في فرنسا، وعصابة بادر ـ ماينهوف في ألمانيا، والألوية الحمراء في إيطاليا. وبكلام آخر فإن هذه المنظّمات الإسلامية أشبه بمنظّمة «عمل مباشر» إسلاميّة، اتّخذت لنفسها ألوان الجهاد العمياء، والاستعراضيّة، والعنيفة. ومن الواضح هنا أن نوعي الجهاد هذين،

---

(٥) محمد قطب، جاهلية القرن العشرين (القاهرة: دار الشروق، ١٩٦٥)، و: Sayyed Qutb, *Milestones* (Chicago, IL: Kazi Publications, 1993).

الأوروبيّ والإسلاميّ، يتشابهان في تفضيل الحلول المختصَرة ـ مثل الاغتيالات وأخذ الرهائن والاختطافات والتفجيرات الانتحاريّة ـ على العمل السياسيّ على المدى البعيد والإعداد الصبور لبدائل للوضع القائم ومناهج ذات صدقيّة. والحقبة المقابلة في أميركا لما تقدّم تكمن في «رجال الجوّ» وعملهم المباشر، البيان الثوريّ لجَري رُوبِن في عام ١٩٧٠ بعنوان «افعلْها!» والصيحات الناتجة منه في أحداث الشغب في حيّ واتس في لوس أنجلوس عام ١٩٦٥ المتمثّلة بشعار «احترقْ، يا صغيري، احترقْ».

المنافس الثالث في الصراع من أجل تعريف الإسلام والتحكّم في مغزاه هو إسلام الطبقة الوسطى التجاريّ، الذي تمثّله في الأساس برجوازيّات بلدان عربيّة وإسلاميّة شتّى وتقوده تشكيلة من المؤسّسات، مثل غرف التّجارة والصناعة والزراعة، وأصناف عدة من المصارف الإسلاميّة، ودور الاستثمار، ورؤوس الأموال الاستثمارية، وهلمّ جرّا. وبقدر تشكيل هذه الطبقات الوسطى للعمود الفقري للمجتمع المدني في كلٍّ من البلدان الشرق أوسطيّة التي تنتمي إليها، فإن إسلامها يصبح إسلام المجتمع المدني بعامّة. وهذا الإسلام معتدل، محافظ، نافع للتجارة، ولا يمكن الخلط لا بينه وبين الإسلام الذي يطمح إلى احتكار دفّة الحكم، ولا بينه وبين الإسلام الذي يحرّض على اندلاع عمليّات العنف دون سبب. إن إسلام الطبقة الوسطى التّجاريّة هذا يمقت مشاريع الخَلاص النابعة عن اليسار العلمانيّ المتطرّف، تماماً كما يكره المشاريع المشابهة النابعة من اليمين الإسلاميّ المتطرّف. وبصورة عامّة فإن هذا الإسلام ينتظم حول مفهوم المجتمع المدنيّ وتمكينه وحول شبه الوفاق المنبثق تجاه احترام حقوق الإنسان، ودرجة معيّنة من الحكم الديمقراطي، وسلطة قضائيّة مستقلّة، ووضع حدٍّ للأحكام العُرفيّة ولحالة الحصار التي فُرضت على كلّ هذه البلدان.

وثمّة مثالٌ يحتذى لهيمنة هذا الصنف من الإسلام اليوم، ألا وهو في تركيا في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية. وقد افتتن الكثيرون على نطاق واسع في العالم العربي بهذه التجربة التركيّة. وفي المنحى السياسيّ فإن لهذا الصنف من الإسلام أهمّية حاسمة في المرحلة الراهنة لأن تركيا البلد الإسلاميّ الوحيد الذي يتمتّع بعقيدة وتقاليد وممارسة علمانيّة صريحة، وهي كذلك المجتمع الإسلامي الوحيد الذي أنتج، حسْب الظاهر، حزباً سياسيّاً ديمقراطيّاً، من قبيل الأحزاب المسيحيّة الديمقراطيّة في أوروبا (وهم بالتأكيد بارعون في تقديم أنفسهم في هذه الصّورة)، قادراً على اعتلاء سدّة الحكم عبر انتخابات في أجواء سلميّة من دون أن تحلّ في الكيان السياسيّ برمّته كارثة ما، كما حصل في بلدان أُخرى. إن هذا الإنجاز غير المألوف لإسلام الطبقة الوسطى النافعة للتجارة قد أثبت أنّه مؤهّل لوضع المؤسّسة العسكريّة التركيّة أخيراً تحت السيطرة المدنيّة الديمقراطيّة. وقد تكاثرت بالفعل نسخ عديدة عن حزب العدالة والتنمية هذا في دول شتّى من العالم العربيّ. لذا فإنني أتوقّع أن ضرباً من هذا الإسلام الخاص بالطبقة الوسطى والنافع للتجارة هو الذي سيسود

مستقبلاً في الدول والمجتمعات العربيّة المضطربة حاليّاً، حالما تتماثل إلى الاستقرار وإلى شيء من التمثيل الديمقراطيّ.

خاتمة

بصورة عامّة يمكننا أن نقول إن ثورات وتمرّدات وانتفاضات الرّبيع العربيّ تمثّل أروع اللحظات في مجتمعاتنا المدنيّة ـ التي ما تزال في طور الإنشاء ـ وهي تدلّ على انعطافات معرفيّة وعقائديّة وسياسيّة كبرى بعيداً من وضع سياسي خلّفه الاستعمار من الطغيان والركود والاستبداد. وحتّى وإن تمّ الأخذ بثلاثين أو أربعين بالمئة لا غير من الملامح والتجديدات للحظة الجذب الشعبيّ هذه في سياق الحياة السياسيّة والاجتماعيّة العربيّة، فسيكون في وسعنا أن نتحدّث بجدّيّة عن تدشين عصر سياسيّ عربيّ جديد.

الفصل الثاني عشر

اليَـمَـن: ثـورة مُعَطّلـة؟

غابرييل فوم برُك
أطياف الوزير
بنجامين وَيَاجك

ملخّص

في ظلال اتفاقية انتقال، بتوسّط الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠١٢، تنازل الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة لنائبه، الذي شكّل حكومة جديدة شاركت فيها المعارضة. وخلافاً للانتفاضات في أقطار عربية أخرى، كشفت عداوات النخبة عن نفسها في انتفاضة ٢٠١١ وحدّدت مسارها. التحق خصوم صالح بحركة الاحتجاج وسيطروا عليها، وأسّسوا علاقات تراتبيّة بين المحتجّين، وبذلك مكّنوا أنفسَهم من ممارسة الرقابة. ومن بعض الوجوه، بقي النظام القديم في شكل آخر. لكن الرئيس الجديد، عبد ربّه منصور هادي، بدأ بتفكيك بعض دعاماته. وإزاء اقتصاد مُنهار، وأزمة إنسانية، وصراعات غير محلولة في أقسام عديدة من البلاد، وعدم الاستقرار السياسي، وزيادة التدخّل الأمريكي، وجد هادي نفسه أمام تحدّيات غير عادية.

«ستبقى جماعتنا موجودة في ظل مؤسسة. فقد مضى شهران على تأليف هذه الحكومة الضعيفة. ولن تستطيع بناء شيء، أو تضع لَبِنَةً فوق أخرى». الرئيس السابق علي عبد الله صالح، آذار/مارس ٢٠١٢[١].

وبعد عدة اشهر من الاحتجاجات ضد حكمه، وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وافق الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على التوقيع على اتفاقية انتقال ترغمه على تسليم السلطة إلى نائبه. وعلى الرغم من وصفه القضية بأنها «انقلاب» والانتفاضة بأنها تمثيلية عبث[٢] (فهو قد فاز

(١) Associated Press, 15 March 2012.
(٢) مراسلات شخصيّة مع مفاوضين كبار، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ في لندن.

بالانتخاب الرئاسي عام ٢٠٠٦)، فقد بقي يصرّ على أنه «تنازل عن السلطة طواعية، لكي يحفظ «دماء اليمنيين»[٣]. والواقع أنه بتزايد قوة حركة الاحتجاج التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان الرئيس اليمني، الذي حكم لمدة طويلة، ويفتخر بأنه قد وحّد البلاد عام ١٩٩٠، قد وجد نفسه أمام خيارين:

١ ـ أن يسحق الانتفاضة ويتسبّب بموت مئات البشر، ثم يواجه مستقبلاً مجهولاً.

٢ ـ أو يقبل بالصفقة التي ضمنت له حصانة من المساءلة.

فبالامتناع عن السير على خطى أنداده في تونس ومصر، أو في ليبيا وسورية، وبإعلانه أنه سيبقى زعيماً للحزب الذي شكّله عام ١٩٨٢، باسم «المؤتمر الشعبي العام» يكون قد اختار «طريقاً ثالثاً»؛ فهو قد انحنى أمام المحتوم، لكنه غادر غير مُطأطِئ. قبل اضطرار مبارك إلى التنازل في شباط/فبراير ٢٠١١، بقيت النخبة السياسية اليمنية صامدة في اعتقادها بقدرتها على امتلاك السلطة[٤]. استطاع صالح تهدئة العواصف على امتداد ثلاثة عقود. فمثلاً، لأنه بحكمته استطاع التعامل مع الجهاديين، فهم لم يشكّلوا قط أي خطر فعلي على حكمه[٥]. فالتظاهرات ضد النظام في شمال اليمن وجنوبها منذ ٢٠٠٣ جوبهت بقوة شديدة، ولمدة عقد تقريباً أخفقت في التصعيد نحو احتجاجات على مستوى البلاد. وعلى الرغم من كونه أول حاكم في الجزيرة العربية أدخل بدايات نظام ديمقراطي، فإن حكومة صالح بقيت محتفظة بالخصائص الأساس في أنظمة الحكم العسكرية العربية، مثل أجهزة الأمن غير الخاضعة للمساءلة. كان صالح يفضّل «الاجتماعات الأبوية المغلقة في التفاوض على المشاركة في السياسات الشاملة»[٦]. ساعدته استراتيجيته (فرِّق تَسُدْ) في الاحتفاظ بمستوى من الاضطراب من المفارقة أنها قادت إلى ضمان استمرار بقاء النظام دون القيام ببناء الدولة[٧]. فالتوحيد غير المدروس بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية انتهى باندحار الأخيرة في حرب ١٩٩٤. وبعد ذلك، جرى إلغاء الإصلاحات تدريجياً. فقد عدّل صالح

---

(٣) «الرئيس اليمني: ثورات الربيع العربي لوثة وتخريب،» بي بي سي عربي، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120213_yemen_saleh.shtml>

(٤) Sarah Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis* (London: International Institute for Strategic Studies (IISS), 2011), p. 21.

(٥) عدد من الجهاديّين الذين سبق أن حاربوا الجيش السوفياتي في أفغانستان في عقد ١٩٨٠ انضمّوا في مختلف الوحدات الأمنيّة. انظر: Christopher Boucek, «Yemen: Avoiding a Downward Spiral,» in: Christopher Boucek and Marina Ottaway, eds., *Yemen on the Brink* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010), p. 12.

(٦) إشارة إلى دانيل برومبيرغ وآخرين، تشير فيليبس إلى أن الثغرات التي تفتحها الأنظمة سياسياً يمكن أن تؤدي إلى استمرار الأنظمة السلطوية، انظر: Sarah Phillips, *Yemen's Democratic Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 34.

(٧) هنا تعرض ويدين نظرية عن قضية سبق عرضها من: International Crisis Group [ICG], *Yemen: Beyond the Myth of a Failed State*, Middle East Report; no. TK (Amman; Brussels: ICG, 2002), p. 14, and Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen* (Chicago, IL: Chicago University Press, 2008), pp. 51 and 179.

دستور الوحدة بتفكيك مؤسسات الحكم المشترك ومنح نفسه سلطات متزايدة للحكم بموجب مراسيم جمهورية[8]. وفي عام ٢٠٠٩، اتفقت جميع الأحزاب السياسية على تأجيل الانتخابات البرلمانية للبدء بحوار حول إصلاحات النظام الانتخابي والدستوري الذي كان حتى الآن في خدمة مصالح «المؤتمر الشعبي العام» بالدرجة الأولى. وبدلاً من تطوير الحوار، وقبل الانتفاضة ببضعة أشهر، اقترح الحزب الحاكم إجراء تعديلات في الدستور لإلغاء مدّة الحكم الرئاسي مما يمكّن صالح طلب دورة أخرى بعد انتهاء دورته الحالية في عام ٢٠٠٣. أما وعوده عام ٢٠١٠ للقيام بإصلاحات إدارية واقتصادية لمعالجة تفاقم الفقر وتناقص موارد النفط والماء فإنها لم تنفّذ[9]. وفي السنة اللاحقة جاء محمد الظُرَفي، وهو معاون نائب الوزير، في وزارة المالية، ليقول إنه ومنذ بداية عقد ١٩٧٥... لم يُبنَ أي مستشفى جديد في صنعاء باستثناء المستشفيات الخاصة. وهذا ينافي المبادئ في شعب يُعنى بصحة مواطنيه. ومستوى البطالة والفقر قد يزيد عما في الشعوب الأفريقية... وقصر صالح يقع على بعد ٢٠٠ متر من تقاطع إشارات المرور، التي تمتلئ بالشحاذين من جميع الأعمار. ولا يمكن القول إنه يجهل ذلك الوضع[10].

وقد حاول مشروع «تهدئة» أسّسه «أصدقاء اليمن» عام ٢٠١٠ أن ينقذ نظاماً فقد شرعيته بين الناس، لكن المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار الشكاوى السياسية أو تاريخ صالح في كسر الوعود. في محاكاة للانتفاضات التلقائية في شمال أفريقيا، حَملت الانتفاضة ضدّ نظام صالح، بعد ذلك بسنة، تلك الشكاوى إلى المقدمة. والأكثر من ذلك، تلك الانقسامات داخل النخبة والخصومات في داخل اتحاد «حاشد» القوي، الذي جاء منه أفراد النخبة السياسية، التي كانت قد ظهرت خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦، وخلال حرب صالح في صَعدة، الإقليم الشمالي (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠). وقد تردّدت أصداء صراعات السلطة هذه أثناء الانتفاضة، بل إنها قد كشفت عن نفسها في المصادمات العنيفة بين الحرس الجمهوري بقيادة أحمد بن صالح وبين مقاتلي «حاشد» في ربيع ٢٠١١. وفي الانتخابات، قام حامد الأحمر بدعم خصم صالح، وحامد هو تاجر كبير، وزعيم شيوخ حاشد، ومؤسس حزب الإصلاح، أول حزب «إسلامي» في اليمن[11]. وفي تلك السنوات تطورت التوتّرات بين بني الأحمر وأفراد قبيلة صالح حول الاستئثار بالموجودات الاقتصادية لتتخذ بُعداً سياسياً. وبناء على قول أحد أتباع الرئيس «كان صالح يشجّع ويدعم بني الأحمر في أنشطتهم التجارية لكي يُبعدهم من السياسة. ولم يكن يدرك أن حامد كان يكدّس الأموال لدعم طموحاته السياسية في المستقبل».

---

(٨) Stephen Day, «The Political Challenge of Yemen's Southern Movement,» in: Boucek and Ottaway, eds., *Yemen on the Brink*, p. 65.

(٩) Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*, p. 41.

(١٠) «Yemen: The Stolen Revolution?,» You Tube, <http: www.presstv.ir> (14 September 2011).

(١١) تأسس حزب الإصلاح عام ١٩٩٥ لمواجهة الحزب الاشتراكي اليمني، وهو منقسم داخلياً، إذ يتكون من زعماء قَبَليين، ورجال أعمال، وجماعات سلفية، ومعتدلين دينياً، مثل توكّل كرمان الفائزة بجائزة نوبل.

في عام ٢٠٠٩ كان صالح أكثر انشغالاً بالتفوّق في المناورات على خصومه منه باندماج الفرعين اليمني والسعودي من القاعدة (القاعدة في شبه الجزيرة العربية). والحملة العسكرية في صَعدة، التي أريد لها إضعاف القيادة الجديدة الزيدية ـ الشيعية الجذّابة، التي برزت للردّ على النشاط التبشيري السَلَفي، انقلبت في مرحلتها اللاحقة إلى خطر يتهدّد بإذلال خصم صالح الرئيس، الجنرال علي محسن الأحمر[١٢]. والجنرال، وهو أحد كبار ملّاكي الأراضي في البلاد، وقائد الفرقة المدرعة الأولى حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان عضواً بارزاً في حلقة النظام الداخلية، لكنه كان يعارض تهيئة صالح لابنه الأكبر أحمد ليخلفه في الحكم. وكان الملك عبد الله والأمير نايف في العربية السعوديّة قد تَعِبا من صالح، وفكّرا باستبداله بالجنرال. وقد نتج من ذلك إبعاد قوات الجنرال عن العاصمة وتشكيل منظمات أمن جديدة برئاسة أبناء أخيه الذين اعتقد أنهم سيدعمون ابنه. وكان من أسباب إشعال نار الحرب في صَعدة من جديد في آب/أغسطس ٢٠٠٩ هو تعرية أداء الجنرال الضعيف في ساحة المعركة، مما ينال من صدقيّته. فكلما كان الجنرال على وشك النجاح كان صالح يأمر بإيقاف العمليات العسكرية[١٣].

ربما كان تجدد الحرب قد أرغم حامد الأحمر، كذلك، على التخلّي عن خطته لتنظيم تظاهرات ضد النظام في عموم البلاد لإحباط قوة صالح[١٤]. فمثل تلك الاحتجاجات ستبدو غير مناسبة في وقت يدّعي النظام فيه أنه يدافع عن الوحدة الوطنية. في ذلك الوقت، حاول حامد إقناع علي محسن أن يلتحق بالمعارضة[١٥]. لكن الجنرال لم يُعلن انشقاقه إلّا بعد أن ظن أن النظام سوف يتهاوى بعد مقتل أكثر من أربعين من المحتجّين في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١. وقد استغل الانتفاضة ليعلن عن معارضته صالح وينتقم منه؛ ويتسلّم أدوار بارزة في رعاية المتظاهرين والمحتجّين، استطاع هو وحامد الادعاء باكتساب فوز معنوي.

أولاً: الانتفاضة: نظرة من الداخل

بوَحي من سقوط نظام بن علي، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نزل إلى الشوارع طلبةٌ وخرّيجون عاطلون من العمل، دعماً للتونسيين، مطالبين بإنهاء الفساد، ومنادين بالإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية في البلاد[١٦]. وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات إلى أقسام أخرى من

---

(١٢) علي محسن، القادم من منبت متواضع في سنهان، لا ينتمي الى أسرة الأحمر الشيخليّة، التي تنتمي إلى فرع من حاشد يدعى «العُصَيمات». الزيديّة الشيعة هم فرع معتدل من الشيعة الإثني عشَريّة.

(١٣) القائد العسكري حامد القُصَيبي، كما ذكَرَ مسؤول حكومي لا يرغب بذِكر اسمه.

(١٤) Wikileaks Sanaa 00001617002 0F003.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) قد تكون التظاهرات متّصلة كذلك بتاريخ من الإضرابات العمّالية والاحتجاجات التي بدأت في الجنوب ثم امتدّت إلى الشمال. في عام ٢٠٠٨ أضرب عمّال الميناء والمدرّسون وأساتذة الجامعة في المدن وعلى امتداد اليمن. وفي ٢٠١١ اكتسبت هذه الحركة العمالية قوّة من المطالبة بفرص عمل وزيادة الأجور وظروف عمل أفضل.

البلاد، بما فيها عدن، حيث بدأت في عام ٢٠٠٧ تظاهرات تجدّد المطالبة بالانفصال عن الشمال. واستجاب صالح بتحديد تعديلات دستورية حول مدة الدورات الرئاسية، وهي حركة لم تُرضِ المحتجّين. وفي محاولة لمنع الحركة من اكتساب زَخم، وبعد ذلك ببضعة أيام، بدأت «توكّل كرمان» التي ستغدو الفائزة بجائزة نوبل، بقيادة بعض الاحتجاجات الطلابية، فاتُّهِمت بتنظيم تظاهرات غير قانونية، فأُلقيَ القبض عليها مع عشرات من الناشطين الآخرين.

في جلسة برلمان استثنائية يوم ٢ شباط/فبراير، أعلن صالح أنه لن «يُمدّد دورته الرئاسية»، وأنه لا يوافق على «الحكم الوراثي»[١٧]؛ ولكن، في اليوم التالي (يوم الغضب)، كانت استجابة لدعوات «أحزاب التجمّع المشترك» (وهو ائتلاف المعارضة الرئيس) للقيام بـ «تظاهرات مليونية» في عموم البلاد، فتجمّع عشرة آلاف شخص في جامعة صنعاء[١٨]. كما جرى ذلك في عدد من أقطار شمال أفريقيا، إذ رفع المحتجّون شعارات تطالب «بإسقاط النظام». واستمرت التظاهرات حتى اعتزال مبارك في ١١ شباط/فبراير. فنزل ألوف من الناس إلى الشوارع للاحتفال بسقوط ثاني طاغية عربي، حاسبين ذلك علامة على أن صالح سيكون الثالث. وفي تلك الليلة هاجم مئات من قوى الأمن والأشرار المسلحين جماهير المحتجّين بالسكاكين والهراوات، كما قامت الشرطة باعتقال العشرات[١٩]. وبعد ذلك بأسبوع قامت جماعة من الطلبة بنصب خيام خارج أسوار جامعة صنعاء وأقسموا أنهم لن يبرحوا المكان. ومع الأيام تزايد عدد الملتحقين بأهل الخيام حتى انقلب المكان إلى «مدينة خيام» بألوف من القاطنين: وهنا وُلِدَت «ساحة التغيير»[٢٠]. ومع الوقت انتشرت «مدينة الخيام» على أكثر من أربعة كيلومترات عبر الطريق. وقد جاء القاطنون من شتى المنابت الاجتماعية والإقليمية، من إسلاميّين، واشتراكيين، وتحرّريّين، وفنّانين، وقضاة، وأكاديميين، ونساء، وأطفال، وشيوخ، وعاطلين من العمل... يشتركون جميعاً بالطعام والقات[٢١]. وفي أحد المداخل رُفعت رُقعة تقول: «مرحباً في أرض الحرية». ولكن، في ساحة التغيير وغيرها من الساحات في أنحاء البلاد، لم يكن اليمنيّون يكتشفون للمرة الأولى قوّة العمل الجماهيري[٢٢]. وبالنظر إلى تراصّ اليمن في الأنشطة المدنية[٢٣]، والسياسات الحزبية و«مقيلات القات» اليومية التي غالباً ما تضم

---

(١٧) *Time* (2 February 2012).

هذه إشارة إلى تهمة من كثير من اليمنيين أن صالح كان يريد لابنه أن يخلفه في السلطة.

(١٨) أحزاب التجمّع المشترك، تأسس عام ٢٠٠٢ وهو تحالف من ستّة أحزاب معارضة بقيادة حزب الإصلاح المدعوم من الحزب الاشتراكي الذي كان الحزب السائد في الجمهورية العربية اليمنيّة.

(١٩) <http://www.hrw.org/news/2011/02/11/Yemen-pro-government-porches-attack-demonstrators>.

(٢٠) أُعِدّت ساحات عديدة في شتّى مدن اليمن. وبسبب موقعنا في البحث الميداني، ولأن كثيراً من المحتجّين والناشطين من مدُن أخرى يتجمّعون في صنعاء، كان تركيزنا على الأحداث هناك.

(٢١) القات منشّط خفيف، يمضغه البالغون.

(٢٢) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٢٣) Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998).

أعداداً كبيرة من الناس ومناقشات سياسية مكثّفة، لم يكن الجوّ العام في اليمن أبداً غير مسيّس، كما لم يكن قط تحت سيطرة كاملة من عملاء الأمن[٢٤]. فمن ناحية، كان النشاط السياسي الجمعي في الساحة يشكّل استمراراً لأنماط أخرى من مشاركة المواطنين (بل حتى بشكل أقوى). ومن ناحية أخرى، كان ذلك يشجع أنماطاً جديدة من التضامن الوطني الذي قد يغيّر شروط الذاتيات السياسية للمواطنين اليمنيين وتفاعلاتها في المستقبل.

في الساحة، جرى تجاوز الحدود المتعلقة بالأجناس والطبقات والديانة إلى حدّ ما. كما جرى تحدّي أخلاقيات التعامل مع الجنس الآخر والأعراف القانونية المحلية. فالنساء الصنعانيات اللاتي يجب ألّا يخرجن في الليل ولا يتحدثن مع رجال من غير الأقارب (إلّا في الجامعات والمكاتب الرسمية)، صِرن ينَمنَ في الخيام (للنساء وحدهن) ويمضغن القات مع الرجال[٢٥]. وصار رجال قبائل معروفو الهوية يشاركون رجال القبائل المعادية في خيامهم، بعد أن كانوا لسنوات في جولات من القتال وأخذ الثأر، وقد اتفقوا الآن على علاقات سلمية، وأوصوا قبائلهم بالامتناع عن أخذ الثأر لمقتلهم لو جرى ذلك على أيدي قوات الأمن أثناء الانتفاضة[٢٦]. إقامة الشبكات، وأنشطة إثارة الوعي، والمناظرات، وحلقات البحث والمعارض الفنّية شكّلت ممارسة ديمقراطية أكثر شمولاً من - لنَقُل - جلسات القات، وقد عُقدت فصول تعليمية وأُصدِرت أكثر من عشرين جريدة وزّعها صحافيون محترمون و«صحافيو المواطن». وقبل الانتفاضة، كانت هذه الأنشطة موجّهة بالدرجة الأولى إلى نخبة المدينة أو فئات المجتمع المدني، واضعة بذلك الأساس لحركة أصيلة شاملة على مستوى الوطن، وقد تعطّلت جزئياً بسبب الأحداث التي أعقبت ١٨ آذار/مارس.

ثانياً: ١٨ آذار/مارس نقطة تحوّل في الحركة؟

في ١٨ آذار/مارس، وبعد صلاة الجمعة، قام قنّاصة بإطلاق النار على المحتجّين من أنصار الديمقراطية في ساحة التغيير، مُتَسبّبين بعدد كبير من القتلى، وقد استقال عدد من موظفي الحكومة احتجاجاً على ذلك. كانت «جُمعة الكرامة» كما سُمّيَت بعد ذلك، أكثر يوم عنفاً ودموية شهده المحتجّون السلميّون في صنعاء، ونقطة تحوّل في الانتفاضة، غيّرت المشهد على الأرض، والفاعلين، وصانعي القرار، وتوجّه الحركة. حمّل الناشطون الحكومة المسؤولية، لكن صالح أنكر أن قواته كانت السبب وراء ما حدث، وعُطِّلت إجراءات المحاكم. أعلن صالح حال الطوارئ، وفرض حظراً على «المسلّحين في جميع المدن»[٢٧] وحلّ وزارته جميعاً. وكان من أهم نتائج

---

(٢٤) Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen.*

(٢٥) جلسات مضغ القات تكون في العادة للرجال أو للنساء مستقلّة عن بعضها.

(٢٦) «Un Tribalisme civilisé,» *La Voix du Yémen*, 27/4/2011, <http://www.lavoixduyemen.com/2011/04/27/un-tribialisme-civilise/239>.

(٢٧) «Yemen Unrest: «Dozens Killed» as Gunmen Target Rally,» BBC News, 18 March 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12783585>.

إطلاق النار إعلان الجنرال علي محسن وعدد من كبار قادة الجيش دعمهم «للثورة» ونشر وحدات من الجيش «لحماية» المحتجّين[٢٨]. وقد أحاط جنود الفرقة المدرّعة الأولى بساحة التغيير وحلّوا محل الأمن المدني. لكن الجنرال لم يقدّم استقالته رسمياً، كما أنه لم يُصرَف من الجيش. وهو لم يرفع صورة صالح من مكتبه، بل إنه أضاف صورة أخرى في ما بعد. وفي الساحة، كان انضمامه إلى المحتجّين موضع خلاف. فبعض المحتجّين، الذين شعروا أنهم مستَهدفون بعد حوادث القتل، رحّبوا بالجنرال وبجنوده بوصفهم أبطالاً ووعدوا بجعل الساحة ملاذاً للمتظاهرين السلميين. بينما اتخذ آخرون موقفاً عملياً فقالوا إن انشقاق الفرقة المدرّعة الأولى يخلق توازناً بين تكتّلات الجيش ويمنح المحتجّين قوى مفاوضة أكبر. وقد ظن آخرون أن الجنرال قد طوّق الساحة كنوع من الحماية لوحداته ضد احتمال مهاجمات من الحرس الجمهوري. وثمة آخرون كذلك قالوا إن علي محسن، الذي كان دوماً شخصية مشبوهة في السياسة اليمنية[٢٩]، إنما كان يؤدي لعبة مزدوجة، بمعنى أنه كان يريد تصفية حسابات مع صالح ويتابع مصالحه الخاصة لا أن يدعم مطالب الشباب[٣٠].

وقد غادر الساحة بعض الذين رفضوا حضور الجنرال في الساحة، وحسبوه جزءاً من النظام، ولاعباً سياسياً يهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن. وكانوا يخشون كذلك أن يقوم الجنرال بانقلاب عسكري. وحسب ما قال حمزة الكمالي وهو من شباب المحتجّين «كيف يستطيع رجل ذو ماضٍ دموي، ومسؤول عن موت ألوف الناس، أن يتحرك لموت اثنين وخمسين فحسب؟ هذه حتماً طريقته في اعتلاء موجة الناجحين لينقذ نفسه؛ والحقيقة أن المتعاطفين مع «حركة الجنوب»[٣١] وحركة الزيدية ـ الشيعية (الحوثية) قد رفضوا إعلان الجنرال على أساس أنه كان قد ساهم في حرب ١٩٩٤ التي أدّت إلى اندحار القوات الجنوبية، وأنه كان يقود الحملة العسكرية على صَعدَة.

وقد جرت مناقشات مشابهة في الأقاليم الجنوبية، وعند اندلاع الانتفاضة على مستوى البلاد كان الجنوب قد شهد أربع سنوات من المعارضة الجماهيرية لنظام صالح. وعندما انتشرت الاحتجاجات في عدد من المدن، ظن الكثيرون في الحركة الجنوبية أن ثمة فرصة حقيقية للتغيير، فتوقّفوا عن مطالبتهم بالانفصال، على أمل أن نظاماً جديداً سيحقق العدالة للجنوب. ولكن، بعد التحاق علي محسن بحركة الاحتجاج، خاب أمل الجنوبيين، وتجدّدت النداءات «بإنهاء الاحتلال الشمالي» والمطالبة بالانفصال.

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Phillips, *Yemen's Democratic Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*, p. 52.

(٣٠) مقابلة مع حمزة الكمالي: «Independent Media Centre,» Change Square (20 March 2011).

(٣١) نشأت الحركة الجنوبيّة نتيجة للسخط في الأقاليم الجنوبية بعد ١٩٩٤. وكانت المطالبات السابقة حقوق مواطنة متساوية وفرص عمل قد تزايدت في المطالبة بإعادة إقامة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. انظر: Day, «The Political Challenge of Yemen's Southern Movement».

والمضمون الثاني لالتحاق علي محسن بالمحتجّين هو عَسكَرة الساحة بشكل تدريجي. فعلى الرغم من الالتزام بالمقاومة السلمية، أصبح الفارق بين الجنود وبين المحتجّين أكثر غموضاً بوصول الفرقة المدرّعة الأولى. فقد لوحظ أن الجنود يدخلون إلى الخيام حاملين الكلاشنكوف، وهو أمر كان محظوراً في بداية «الثورة». وأحياناً كانوا يستبدلون زيّهم العسكري بملابس مدنية. وفي الساحة، كان علي محسن يجنّد الشباب العاطلين من العمل ـ وأغلبهم دون الثامنة عشرة ـ للالتحاق بالفرقة المدرعة الأولى ومقاتلي حزب الإصلاح.

وفي مقابلة صحفية، تحدّث يحيى ذيب، وهو أول جندي انشق عن جيش صالح قبل وصول علي محسن والفرقة المدرعة الأولى، عن الأثر السلبي لسيطرة الجنرال على ساحة التغيير، وبخاصة أنه كان يجنّد المدنيين للمحاربة في جيشه. وقد تحدث يحيى كذلك عن كيفية وقوعه تحت التهديد عندما رفض الأوامر من علي محسن باستعمال العنف ضد المهاجمين، بقوله: «قالوا لي إذا كنت تريد راتبك، فعليك أن تمسك بالسلاح وتقتل كل من يهاجم المحتجّين» وأضاف «يريدوننا أن نقتل بعضنا ولا يعنيهم كم منّا سيموت»[٣٢] والواقع أنه في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، سرعان ما تطورت هجمات قوات الأمن على المحتجّين إلى مصادمات بينهم وبين الفرقة المدرّعة الأولى.

ثالثاً: بعد ١٨ آذار/مارس ناشطو «المؤسسة» يوحّدون قوّتهم في ساحة التغيير

مردّداً فيليو[٣٣]، يؤكّد تريب (في الفصل السادس من هذا الكتاب) صفة «اللاقيادة» في طبيعة انتفاضات ٢٠١١. ولكن، كان في ساحة التغيير في اليمن ناشطون يطمحون للسيطرة على حركة الاحتجاج، ولم يقصّروا في استعمال القوّة. فعلى الرغم من إعلان معارضتهم لصالح، بدأ هؤلاء الرجال ـ وجميعهم من رهط النظام ـ بممارسة السيطرة على الساحة التي سبق أن استعادها المحتجّون كجزء من «مشروع مقاومة ضد الهيمنة» (كذا). وفي صورة زعيم نصّب نفسه معارضاً لصالح، غدا علي محسن شخصية متناقضة بقي يتسلّم راتبه الحكومي بعد انشقاقه. فالتحاقه بالانتفاضة دعّم كذلك قوّة حليفه المقرّب، حزب الإصلاح الذي، بعد «جمعة الغضب» قام بدور حاسم في تقرير وجهة حركة الاحتجاج. وفي الساحة كان التساؤل يدور حول إذا ما كانت الانتفاضة حركة مستقلة بقيادة «الشباب» ـ كما كانت تُصوَّر غالباً ـ أو أنها تحت سيادة أقوى حزب معارض (الإصلاح). وبفضل سهولة دخولها إلى المساجد وتعاملها مع المنظمات غير الحكومية، استقطبت جماعة الإصلاح كثيراً من الأتباع. والحضور الكثيف للشباب العاطلين من

(٣٢) «Faces from Yemen's Revolution: Yahia al-Dheeb,» *Yemen Times*, 10/10/2011.

(٣٣) Jean-Pierre Filiu, *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising* (London: Hurst, 2011), p. 57.

العمل في الساحة قد ساعد الإصلاح كذلك، كما ساعد علي محسن في «شراء» الولاء بالمال وتوزيع الطعام.

محاولة الإصلاح للسيطرة على ساحة التغيير، وسعي حامد الأحمر باستخدام مَنْبِته القَبَلي إلى بلوغ السلطة تسبَّب في استياء شديد، وبخاصة لدى جيل الشباب الذي لا ينتمي إلى أحزاب رسمية، وليست لديه بها علاقات أو ارتباطات (أي أنهم «مستقلّون»)[٣٤] أما الذين قادوا حركة الاحتجاج وشعروا بالقوة، فقد خابت آمالهم. وقد قال أحد الطلبة المحتجّين من الذين بدأوا الاعتصام أمام جامعة صنعاء في شباط/فبراير ٢٠١١، «خيامنا لم تكن مريحة كما هي الآن، إذ لم يكن لدينا ما يكفي من الطعام، ولم نكن منظّمين كما نحن الآن، ولكن كانت السيطرة بأيدينا». ومع أنهم كانوا بحاجة إلى الخبرة والمال، لكنهم نجحوا في تشكيل تحالفات مع جماعات أخرى. فمثلاً: مجلس تنسيق الثورة اليمنية من أجل التغيير، وهي مظلة لتجميع الجماعات المستقلة من الساحات على امتداد البلاد، كانت مكوّنة من حوالى سبعين جماعة من أنحاء البلاد. وقد برزت جماعات أساسية بقيت أعدادها تتزايد باستمرار، يقومون بمهام شتّى: طبية، أمنية، ماليّة، توفير خدمات، وتأسيس قوى لمهام إعلامية. ولكن، عندما انضم إلى الحركة أعضاء من أحزاب التجمع المشترك (وأغلبهم إصلاحيون) بما لديهم من دعم مادي وحُسن تنظيم، بدأوا بالتغلغل إلى اللجنة المنظمة المسيطرة على الأمن وأنشطة التخطيط. وفي البداية، رحّب بهم الشباب «المستقلون» لأن تنظيم الحركة من الأولويات. وبعد ذلك، سيطر المتشدّدون الإصلاحيون على قيادة كثير من الجماعات الرئيسة وركّزوا قوّتهم واستأثروا بالقرارات. وفي ميدان حيث يكون التركيز على الحرية والتغيير، بدأت لجنة التنظيم بالرقابة على الأخبار ومصادرة الممتلكات الخاصة.

وهكذا، بعد ١٨ آذار/مارس، وبدعم من الفرقة المدرّعة الأولى، زادت قوّة الإصلاحيين وبدأوا بالاستئثار بمنبر الساحة ـ وهو مركز للإعلام والتغطية الحيّة للأحداث ـ وبعمليات صنع القرار[٣٥]. وكان من نتيجة ذلك أن الجماعات المستقلة غدت مهمّشة، غير قادرة على التعبير عن آرائها الخاصة، وخياراتهم التزام الهدوء، وتحمّل الإساءة، أو مغادرة الساحة. وانزلق حزب الإصلاح مع الشباب المستقلين في لعبة شدّ الحبل، وراح رؤساء الناشطين يهتفون، «لا سياسات حزبية، لا أحزاب سياسية، ثورتنا هي ثورة شباب».

وراحت الجماعات المستقلة تنكر أنها تحت سيطرة الاصلاح، أو تحت سيطرة أحزاب التجمّع المشترك أو الأحزاب الأخرى، إذ كانوا يشيرون إلى الإصلاح والتجمّع بديلاً من بعضهما، مؤكّدين هيمنة الإصلاح على الآخرين كما يتمثل بسيطرته على صنع القرار السياسي. وقد قال كثيرون إنه بما أن الأحزاب الأخرى في التجمّع بقوا في التحالف، حتى بعد الإساءات التي تلقّاها الناشطون،

---

(٣٤) كان بعضهم ناشطاً في السياسة بشكل مستقل أو في منظمات غير حكومية.
(٣٥) السيطرة على الساحة تعني، بالطبع، ما يصدر عنها من رسائل.

فذلك يعني أنهم مشاركون في الجرائم. وقد تساءل أحد المحتجّين، بما أن الإصلاحيين المتشددين هم من يرتكب الجرائم، فلماذا تبقى الأحزاب الأخرى في الائتلاف مع أنهم هم كَذلك مستَهدفون؟

كانت سيطرة الإصلاح على الساحة غالباً ما تؤدي بالنشطاء المستقلّين إلى تحدّي قرارات الإصلاح، ليبيّنوا أن الإصلاحيين لا يسيطرون على «الشارع». وبسبب شعورهم بالاستثناء والامتعاض، كانوا في مناسبات شتّى يخرجون مع آخرين في مسيرات ينظّمونها من دون موافقة لجنة التنظيم، فيتعرّضون للعنف من متشدّدي الإصلاح ومن جنود علي محسن. وبعد شكاوى المحتجّين على سياسة لجنة التنظيم، جرى استبدال أعضائها، لكن سوء معاملة المحتجّين لم تتوقف.

وبعد خطاب صالح حول عدم ملاءمة اختلاط المحتجّين من الرجال والنساء، تشكّلت مسيرة من الجنسين احتجاجاً على ملاحظات صالح. وقد اهتمّت لجنة التنظيم أن «تُبرهن» أنّ النساء لا يختلطن بالرجال في ساحة التغيير. وبعض النساء ممن شاركن في المسيرة ذلك اليوم تلقّوا ضربات من أعضاء اللجنة، ومن جنود الفرقة المدرعة الأولى، أولئك الذين تعهّدوا بحماية المحتجّين. وتحدّياً لأوامر لجنة التنظيم في مناسبة أخرى، قام محتجّون مستقلون بمسيرة إلى دار عبد ربّه منصور هادي (الذي كان يومها نائباً للرئيس) فقوبلوا بالهراوات وإطلاق العيارات النارية في الهواء، كما اعتقل بعضهم من جديد. وقد أظهرت حركة الإصلاح وقوات محسن سلطتها في أكثر السجون التي كانوا يُديرونها ـ وهي العلامة الفارقة للمواطن المروَّض عند ميشيل فوكو ـ حيث كان الشباب العنيد يُزَجّ بهم. وكان التسويغ المقدَّم لإدارة السجون الخاصة في الساحة (والسجون الجديدة الأخرى التي أقامها محسن في مؤسسات عامة شتى) هو «احتجاز الأشرار عن مهاجمة المحتجّين المسالمين» كانت لجنة التنظيم غالباً ما تحتجز محتجّين مستقلين بتهمة زائفة كونهم من «الأشرار»، وسرعان ما امتلأت هذه السجون بأناس كانوا يصرّحون بمعارضتهم قرارات محسن أو جماعة الإصلاح. يمكن للمحتجّين أن يتحدّوا سلطة الدولة، لا سلطتهم. ولم يُسمح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجناء الذين قالوا إنهم كانوا يُضرَبون باستمرار وثمة طرق مختلفة لفرض قراراتهم، مثل «تقديم» الطعام مقابل تقديم الولاء، وتوجيه الاتهامات إلى شخص بأنه جاسوس للحكومة، أو اعتقال أناس كما حدث لي، يقول ناصر العُجيبي، وهو مُحتج مستقل وعضو في «مجلس تنسيق الثورة اليمنية من أجل التغيير». والمحتجّون المستقلون والجماعات المناهضة للإصلاحيين وتصرّفات علي محسن في الساحة كانوا كذلك عرضة لحملات التشهير على الفيسبوك وعلى قناة التلفزيون التي يملكها حامد الأحمر.

ومع أن أحزاب التجمّع المشترك، وبخاصة الإصلاح، كانت هدف انتقاد من جانب المستقلّين بسبب هذه التجاوزات، فقد كانوا قادرين على التنصّل من المسؤولية بسبب براعتهم في خلق بُعد بينهم وبين الجماعات الأخرى في الساحة. فمثلاً، كانت لجنة التنظيم لا تحمل رسمياً اسم

الإصلاح، وكثير من أعضائها لم يكونوا على اتصال بالحزب. لكن نظرة فاحصة في تركيبة الجماعة تبيّن أن صانعي القرار هم أعضاء في حزب الإصلاح، وأنهم غالباً ما يتلقّون الأوامر من زعماء الحزب. كذلك فإن كثيراً من الجماعات الأخرى التي تدّعي أنها مستقلة كانت في الحقيقة متصلة بالحزب. وهذا ما سمح لهم بالسيطرة على الساحة، وفي الوقت نفسه تجنّب المسؤولية عند اتّهام لجنة التنظيم بالتجاوزات، وبذلك تكون لديهم الفرصة بالقيام بدورين.

ثم إن بعض الزعماء من أعضاء المجتمع المدني الإصلاحي ظلّوا ساكتين حتى عند حدوث الإساءات، وغالباً ما كانوا يشككون في دوافع تلك الإتهامات. وكان من بينهم توكّل كرمان رئيسة المنظمة غير الحكومية «صحفيّات بلا قيود»، التي سبق أن نظّمت احتجاجات قبل بداية الانتفاضة بعدّة سنوات. وبالاشتراك مع أعضاء آخرين من جمعيات المجتمع المدني، كانت تتظاهر أسبوعياً لدعم حق حرية التعبير وإنهاء الفساد. وكرمان، التي تفضّل أن تُعرف كناشطة شبابية لا كعضو في مجلس الإصلاح الاستشاري، تمثل هذا الدور المزدوج الذي يقوم به حزبها. وأعضاء من الحزب ـ بمن فيهم علي منصور الذي له علاقات بالحزب ـ ضمن لنفسه أدواراً رئيسة في المعسكرين. وفي الأيام الأولى من «الثورة» غالباً ما كانت قرارات كرمان تختلف من سياسات حزبها. وأحياناً كانت على خلاف مع زعماء الحزب، وبخاصة يوم ١١ أيار/مايو ٢٠١١، عندما قرّرت القيام بمسيرة من دون موافقة لجنة التنظيم. ولكن، بعد ذلك، صارت قرارات كرمان السياسية تتماشى مع سياسة الإصلاح. ففي مقابلة مع بي. بي. سي، بعد توقيع صالح على اتفاقية الانتقال، أعلنت عن معارضتها للمبادرة وللانتخابات المقبلة. «إذا كان هناك مرشّح واحد بالإجماع، فأين هي إرادة الشعب إذاً؟» هذا كان سؤالها. «هذه مؤامرة على الشعب اليمني، وعلى الثورة. وهذا لا يعني شيئاً لنا، ولا علاقة لنا به البتّة. ونحن نرفضه كليّاً»[٣٦]؛ لكن حزبها طلب من أعضائه وأتباعه المشاركة في الانتخابات. وقبل الانتخابات بشهر، أعلنت كرمان للملأ ولاءها للعملية السياسية وشجعت الناس على الاشتراك في الانتخابات، «فهذه نتاج نجاح كفاح الشعب»[٣٧]؛ وجواباً على إعلان على الفيسبوك، وضعه رجل يتساءل لماذا غيرّت توكلّ موقفها من الانتخابات، موحياً أنها وحزبها يهدفان إلى كسب مقاعد في الحكومة الجديدة، وكان جواب كرمان: «لو نظرنا إلى أعداد الشهداء والجرحى لرأينا أن غالبيتهم من حزب الإصلاح. لا يمكنك أن تجد شهيداً واحداً من الحوثيين [أتباع حركة النهضة الزيدية] وقليلاً جداً من حركة الجنوب المسلّحة. فهم يندبون الجرحى والشهداء ويتركون [المحتجّين من أتباع حزب الإصلاح] وحدهم لمحاربة علي عبد الله صالح»[٣٨].

---

(٣٦) كرمان نفسها خططت أن تتحدّى الانتخابات، انظر: <http://youtu.be/VVD-OiDiJaY>.

(٣٧) <http://youtu.be/omQeVZ7TBB8>.

(٣٨) قوبل إعلانها بغضب بين أعضاء الحركة الجنوبية والحوثيين الذين قالوا إن ضحاياهم كانت تعادل الضحايا في سورية بين آذار/مارس ٢٠١١ وحزيران/يونيو ٢٠١٢، وأغلبهم من المدنيين.

بتوكيدها تضحيات حزب الإصلاح وإهمالها ما فعله الآخرون في محاربة نظام صالح، كانت كرمان تنادي باسم حزبها في حقه في «الثورة»، مشيرة إلى الخصومات والتوجهات الخاطئة في صفوف المعارضة، التي أصبحت شديدة التطرّف. وفي ساحة التغيير، حاول بعض الأعضاء في حزب الإصلاح إحراق الخيام التي نصبها الجنوبيون (الحراك). وبعد ١٨ آذار/مارس صار التعايش السلمي بين الحوثيين والإصلاحيين ينحدر بالتدريج نحو التصادم، كاشفاً عن التوترات والمواجهة المسلحة بين الطرفين في الأقاليم الشمالية. واختلاف هذين الجانبين يظهر بوضوح في الشعارات التي تزيّن الخيام، وتَقسّم الساحة إلى شمالية وجنوبية، مع جماعات مستقلّة في المنطقة الوسطى، غالباً ما تسخر في تسمية الساحة «شمال وجنوب بيروت». وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢، قام المتشددون من الإصلاحيين بالهتاف للمرة الأولى: «لا للحوثيين، ثورتنا هي ثورة الإخوان (المسلمين).» وقد أعلن الإصلاحيون بذلك عن عدم رغبتهم في تجنّب السياسة الحزبية، ومع ذلك انخرطوا في حوار سياسي. فالأمين العام للحزب، عبد الوهاب العنيسي، كان عضواً في «الهيئة العليا» التي ناقشت مشاركة الحوثيين في الحوار الوطني مع قادتهم في صَعدة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

استمرت لعبة الإصلاح المزدوجة حتى بعد توقيع اتفاقية تقاسم السلطة. وكجزء من أحزاب المشترك، وقّع حزب الإصلاح واشترك في الحكومة الانتقالية (كما سيأتي بيانه)، ولكن في أيار/مايو ٢٠١٢ كان أعضاء الحزب ما يزالون في الساحة يرفعون شعارات ثورية تندّد بالاتفاقية. وقد أدّى ذلك بكثير من الأعضاء الشباب في حزب الإصلاح والأحزاب الأخرى إلى المغادرة، وأحياناً إلى الالتحاق بجماعات جديدة مثل جماعة الوطن، المؤلفة من زعماء الشباب الطالعين ورجال العمال، وحزب العدالة والتنمية بقيادة محمد ابو لحم، وهو عضو سابق في «المؤتمر الشعبي العام»، وحزب العمل اليمني، أول حزب تأسس من جماعة موصومة تُنسب إلى أصول شرق أفريقية، وغالباً ما يوصف الحزب استخفافاً بصفة «الأخدم».

وقد تأسس كذلك أول حزب سَلَفي باسم حزب الرشاد، وبسبب التحاقه بالحكومة الجديدة، حاول حزب الإصلاح أن يرتفع بين أحزاب التجمع المشترك، التي لا يمكن أن تبقى معارضة متحدة ضد الرئيس الجديد. أما «المؤتمر الشعبي العام»، فقد بقي العديد من أعضائه، في وقت كتابة هذا الفصل، راغبين في إصلاح الحزب، والتفكير في ائتلاف مع الحزب الاشتراكي اليمني والحوثيين ضد حزب الإصلاح.

رابعاً: انتقال تفاوضي

أرعبت الانتفاضة اليمنية كلّاً من حكومتي السعودية والأميركان، لاحتمال تحريكها الثورات في أقطار الخليج المجاورة، وإرجاع وعرقلة سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، والانزلاق نحو العنف بعد انشقاق علي محسن. ففي المرحلة الأولى من الانتفاضة، بدأ مسؤولون

من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتثبيط عزيمة الناشطين اليمنيّين دون الاستمرار في احتجاجاتهم[٣٩]. وفي نيسان/أبريل، جرت محاولات لاحتواء «الثورة» بإقصاء الرجل في قمة النظام دون تغيير البنية الأساس. ولهذا الهدف، جرى إعداد مسوّدة اتفاقية بالتشاور مع مستشار صالح، عبد الكريم الأرياني وآخرين. وكانت فكرة صالح إشراك مجلس التعاون الخليجي، وبعد ذلك جرى تبنّي الاتفاقية على يد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزيّاني. مثل أقطار أخرى في مجلس التعاون الخليجي اعترضت العربية السعودية على خروج صالح ولم تشارك في إعداد الاتفاقية (أدخلت قطر بعض التعديلات الطفيفة لكنها انسحبت من عملية الوساطة بعد ذلك). وحسبما قال أحد المراقبين السياسيين «كان ثمة فتوى من الرياض [بمعنى الموافقة على المبادرة] ولكنها كانت مبادرة مجلس التعاون الخليجي من دون المجلس». والاتفاقية، التي كانت في مرحلتها الأولى غير قائمة على المفاوضات بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التجمع المشترك، قُدمت إلى العربية السعودية قبل حفل التوقيع ببضعة ساعات. وقدّر حزب الإصلاح أنه قد لا يفوز في الانتخابات، فقد تردّد أول الأمر لكنه قرر دعم الاتفاقية لأنه أراد أن يرى صالح خارج المنصب. وما صار يُعرف باسم «مبادرة مجلس التعاون الخليجي» ركّزت على تأليف حكومة بقيادة مرشّح معارض على شرط أن تنتهي التظاهرات وتخلى الساحات العامة[٤٠].

وبعد تنازله، كان الرئيس سيُعطى حصانة ضد الملاحقة، وهو ما رفضته جماعات حقوق الإنسان و«الشباب الثوري» الذين أصرّوا على مسؤولية صالح في قتل المحتجّين[٤١]. وتقوم مسوّدة الاتفاقية على عدد من المبادئ الأساس مثل الحفاظ على وحدة اليمن، والأمن، والاستقرار، وتحقيق أمل الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وانتقال السلطة بناء على إجماع وطني. وقد نصّت الاتفاقية على تشكيل حكومة وحدة وطنية بتمثيل متساوٍ من المؤتمر الشعبي العام والأحزاب المعارضة، وأن يُصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بعد الاتفاقية بثلاثين يوماً. لكن عبارات مثل «ديمقراطية» «حوار وطني»، «نساء»، و«شباب»، لا وجود لها في وثيقة مجلس التعاون الخليجي الأساس في شهر نيسان/أبريل.

وبعد أن سيطر «أنصار الشريعة»، وهي جماعة تتصل بمنظمة «القاعدة في الجزيرة العربية»، على مدينتين في جنوب اليمن واقتربت بذلك من عدن والبحر العربي في تموز/يوليو ٢٠١١، أصرّت الولايات المتحدة على الإنتقال الفوري للسلطة. يرى محللون سياسيون أن صالح، الحريص على إثارة المخاوف بأن المسَلّحين سيوسّعون عملياتهم إذا ما تنازل عن السلطة، قد أعطت أولئك المسلحين شيئاً من القوة الدافعة. غير أن الولايات المتحدة، التي بقيت على دعمها نظام صالح

---

(٣٩) *New Yorker* (11 April 2011).

(٤٠) <http://www.yobserver.com>, 23 April 2011.

(٤١) «Yemen: Deadly Attacks Follow Saleh Immunity Pact,» Human Rights Watch (28 April 2011), <https://www.hrw.org/news/2011/04/28/yemen-deadly-attacks-follow-saleh-immunity-pact>.

حتى عندما غدا الخطر الرئيس على الاستقرار الوطني، يبدو أنها فسّرت تلك المكاسب الإقليمية دليلاً على عدم قدرة النظام على الحفاظ على مصالحهم في بلد ذي أهمية جيوسياسية(٤٢).

ومع أن صالح قد وافق على اقتراح مجلس التعاون الخليجي، إلّا أنه أحجم عن توقيع الاتفاقية طوال عدة شهور، ربما، لأنه امتعض من احتمال أن خصومه سيحتفلون باعتزاله على أنه انتصار لهم، وخشي أن تقع السلطة في أيديهم. ونتيجة لذلك، تعهّد بالاعتزال من أجل حركة الشباب لا من أجل أحزاب التجمع المشترك(٤٣). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اقتنع صالح، بوساطة مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر أن يوقع الاتفاقية الثانية. ولم يُرِد صالح أن ينتهي نهاية القذافي أو أن تُجَمَّدَ موجوداته. كانت اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر، خلافاً للاتفاقية الأولى، تقوم على حرص الأمم المتحدة في رعاية المفاوضات بين صالح والمعارضة أن تتّصف بالمشاركة والشمولية في العملية السياسية. وكانت الاتفاقية تطالب بإجراء الانتخابات الرئاسية خلال تسعين يوماً وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتشترط أن تنتهي المرحلة الأولى من فترة الانتقال بتنصيب الرئيس الجديد (وقد تمّ ذلك). وتستمر المرحلة الثانية سنتين ـ التي تشمل زمن كتابة هذا الفصل ـ وتنتهي بإجراء انتخابات عامة طبقاً للدستور الجديد. والاتفاقية ـ في جوهرها تسوية بين أفراد النخبة ـ تشدد على حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وهي تطالب بتشكيل لجنة للشؤون العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار، ومؤتمر للحوار الوطني يركّز على التعديلات في الدستور وعلى المصالحة الوطنية. ويجب أن يشمل المؤتمر جميع القوى السياسية، ومن بينها «الشباب الثوري»، الحراك الجنوبي، الحوثيين، المجتمع المدني، ممثلون عن النساء. ويعد توقيع الاتفاقية «تطوّع» عدد من أعضاء مجلس الأمن للقيام بأدوار استشارية تكميلية: روسيا للعمل مع لجنة الحوار الوطني، فرنسا مع الإصلاح الدستوري، الولايات المتحدة مع إعادة بناء الجيش، بريطانيا ـ بالتعاون مع شركاء من الاتحاد الأوروبي ـ للعمل مع قطاع الأمن والعدالة.

وقد جرت انتخابات رئاسية يوم ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. كان عبد ربه منصور هادي متفقاً عليه، وكان المرشح الوحيد(٤٤). كان اليمنيون العاديون يأملون أن يكون الانتخاب، وهو في الحقيقة استفتاء وعمل رمزي يختم خروج صالح من السلطة، نهاية «الشلل» (وهو المصطلح المستعمل

---

(٤٢) لبعض الوقت، نجحت خطط صالح: ففي ٢٠١٠ أنفقت الولايات المتّحدة ١٧٦ مليون دولار على التدريب ومساعدات عسكرية أخرى. انظر: *Washington Post*, 16/5/2012.
ومنحه الملك عبد الله ٧٠٠ مليون دولار. انظر: *New York Times*, 17/3/2012.

(٤٣) Filiu, *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising*, p. 68.

(٤٤) تدرّب هادي في ساندهرست ومصر وروسيا وترقّى في المراتب العسكرية في جمهورية اليمن الديمقراطية. وبعد الصدامات في الحزب الحاكم عام ١٩٨٦، هرب هادي مع فرقته إلى الشمال وانضم إلى علي ناصر محمد (رئيس الوزراء السابق في جمهورية اليمن الديمقراطية)، وصار أحد مستشاري صالح . وبعد أن ألحق هزيمة نكراء بقوّات الانفصال الجنوبية في حرب ١٩٩٤، غدا هادي وزير الدفاع ونائباً للرئيس. وقد مكّن هذا التعيين صالح أن يردّ الاتهامات بأن حكومته يسودها المتصرون الشماليّون.

في الأغلب) الذي حلّ بالأشهر الماضية. ورئيس الوزارة «محمد باسندوه» كان مرشح المعارضة المكلّف بتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونصف الحكومة الائتلافية تكوّن من أعضاء من المؤتمر الشعبي العام، الذي ما زال برئاسة الرئيس السابق. فقد أصبح «القوّة الخفيّة» الذي لم يتوقف عن التدخّل في شؤون الحكومة. فالحقائب الأساس مثل الخارجية والدفاع ما تزال في أيدي حزبه. مثل هادي، كان وزير الدفاع الجنرال محمد ناصر أحمد علي متحدّراً من إقليم أبين (في جنوب اليمن) وقد انتقل إلى الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٨٦. وإحدى المثالب في اتفاقية مجلس التعاون الخليجي هي أن الأعضاء البارزين في النخبة السياسية، وبعضهم قد حاول خنق العملية السياسية، لم يُطلب إليهم مغادرة البلاد مؤقتاً، مع موافقتهم على هذا الاقتراح (الذي رفضه مجلس التعاون الخليجي). فالصراع على السلطة بين النخبة ـ الذي بدأ قبل وأثناء الانتفاضة ـ امتد إلى العهد الجديد بعد صالح. ومع أن أعضاء النخبة ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، فإن ما يدفعهم إلى الصراع هي المصالح دون الموقف الفكري.

وإضافة إلى القانونية الدستورية، فإن هادي يتمتع بدعم من «المجتمع الدولي» ومن علي محسن، وقد بدأ بتفكيك بعض دعائم النظام القديم وبغرض سيطرته. (وقد كان هذا أحد أهم مطالب «الشباب الثوري»). ولكن ما زال عليه أن يبيّن قدرته على بناء قاعدة عريضة من الدعم داخل المجتمع اليمني. وفي محاولة لاغتراب الجنوبيين عن الحكومة المركزية، وفي الحقيقة عن نفسه كذلك (لأنه ساعد في هزيمة القوات الجنوبية عام ١٩٩٤) قام باستبدال حاكم عدن ورئيس الشرطة، إضافة إلى قائد المنطقة الجنوبية، مهدي مقوالة، الذي كان متهماً بالتعاون مع عناصر متصلة بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لكي يجعل المنطقة عصية على الحكم، ولأنه قد استولى بشكل غير قانوني على أراضٍ في الجنوب، لمكاسب خاصة. وقد استبدل هادي كذلك حكّام خمسة أقاليم وحوالى عشرين من القادة العسكريين الذين كانوا من أتباع صالح. وقد بدأ بتأسيس قاعدة قوته الخاصة ـ خلال الشهور الأولى من حكمه ـ لإعادة التوازن بين الشمال والجنوب في المؤسسات العسكرية والأمنية. ولكن، في الآونة الأخيرة، كان استقطاب الشخصيات العسكرية والأمنية من أبين وشبوة قد أثار الشكوك بأنه سوف يبني نظام رعاية جديد مختلف لا جيشاً مهنياً يرتفع على المناطقية. فقد عاد من منفاه في بريطانيا حاكم أبين السابق في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، محمد علي أحمد، وجاء ليدعم هادي ضد السياسي العريق في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، علي سالم البيض، الذي ينادي بإعادة تقسيم اليمن. وبعض الحكام الذين عيّنهم هادي ينحدرون من الأقاليم التي كانوا يحكمونها، ومن بينهم أولئك المسؤولون عن أبين وتعز وعدن. وهذه السياسة، التي قد تعين في تسوية الانقسامات، تشكل جهد تسوية حسّاس، لأن الولاءات المناطقية في توزيع السلطة كانت قضية خلافية لعقود وقرون. ولكن تعييناته الأكثر قرباً لعدد من الحكام الإصلاحيين في الأقاليم الشمالية (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، ما يعكس التأثير القوي لحزب الإصلاح على حكومته، قد زاد من شدّة العنف هناك.

كان بعض أقارب صالح وأتباعه ممن فقدوا مناصبهم قد أصبحوا مُتَّحِدِين، بل متمردين. وقام أخو صالح غير الشقيق، محمد صالح الأحمر، بتطويق مطار صنعاء، وأغلقه بالقوة إذ هدد بإسقاط الطائرات[٤٥]. وتحويل الفرقة الثالثة ـ وهي وحدة عسكرية متقدمة من الحرس الجمهوري المتمركزة على جبل مشرف على القصر الجمهوري ـ من إشراف ابن أخي صالح، طارق، إلى عبد الرحمن الهليلي، صديق علي محسن، مثّل أكثر من معنى رمزي. فقد كانت الفرقة تضم حوالى ٢٠٠ دبابة، وكانت مسؤولة عن حماية العاصمة من جميع الاتجاهات[٤٦]. وبعد مرور عدة شهور على تولّيه السلطة لم يغيّر هادي أحداً من كبار حلفاء علي محسن. هيئة الضباط لا تزال من سنحان[٤٧]، كما بقي عدد من الموالين لصالح في مراكزهم. وبدلاً من الاستعراض العسكري بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتوحيد اليمن، بعد مقتل ٩٦ من طلاب الكلية العسكرية الذين كانوا يتدربون للاحتفال، أمر هادي بنقل الاحتفال من «ساحة السبعين» (حيث كانت الاحتفالات تجري في عهد صالح) إلى كلية الطيران الواقعة في جزء من المدينة تحت سيطرة علي محسن[٤٨]، لكي يمنع هذا الحدث المثير من النيل من سلطته.

إن إبعاد أقارب صالح ترك ابنه أحمد أكثر تعرّضاً للخطر. وبناء على الخطوات الجريئة التي اتخذها هادي، منذ ٢٠١٣، غدا بقاؤه السياسي لا يعتمد بَعد على حفظ التوازن في القوى بين أقارب صالح من جهة وبين علي محسن من جهة أخرى (وقد بقي علي محسن محتفظاً بقاعدة قوّته المستقلة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). وبحلول حزيران/يونيو ٢٠١٢، كان هادي قد اكتسب دعماً شعبياً حتى بين «الشباب الثوري»، الذي كان يرى أن اتفاقية مجلس التعاون الخليجي قد «اختطفت الثورة». وهذا الاستبدال الذي اتبعه هادي قد يثير انقلاباً، من جانب بقايا حلقة صالح الداخلية، الذين يرفضون خسارة مواقعهم في القوّة، ويخشون أن يكون إخراج أقرانهم ما سيقوّي موقف خصومهم؛ أو من جانب شخصيات المعارضة الذين يسعون إلى السلطة، ويخشون أن يقوم أعوان النخبة السياسية القديمة من الجنوب بالتجاوز على مواقعم. وقد يميل بعض الوسطاء السياسيين البارزين إلى إعاقة تغييرات جوهرية في الوضع القائم إلّا إذا حافظت على مصالحهم تماماً. وقد لا يكونون مستعدين للموافقة على توصية اللجنة الفنّية في الحوار أن يُعيد هادي جميع الأملاك والأموال الي تم استملاكها كغنائم، بعد حرب ١٩٩٤. وعلي محسن، الذي كان يحمي هادي منذ ١٩٨٦، وأعلن ولاءه له، قد يمتنع عن عرقلة توحيد الجيش، ويكتفي باستعادة الموقع

---

(٤٥) Agence France- Presse, 3 May 2012.

وبعد ذلك، في حزيران /يونيو وافق مجلس الأمن في الأمم المتّحدة على قرار يهدّد بفرض عقوبات غير عسكرية ضد من يعيق تطبيق مبادرة وآليّة مبادرة مجلس التعاون الخليجي. انظر: *Washington Post*, 12/6/2012.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) أفراد من القسم الأدنى من حاشد في سنهان، الذين منهم غالبية أعضاء الحلقة الداخلية للنظام. انظر الهامش الرقم (١٢) أعلاه.

(٤٨) القدس العربي، ٢٠١٢/٥/٢٣.

الذي كان يشغله في النظام القديم قبل الخلاف بينه وبين صالح. وقد توسّط زعماء القبائل بينهما في محاولة لتضييق الشقّة. وقد شعر عدد من زعماء اتحاد «حاشد» و«باكل»، مع آخرين، بالابتعاد عن أسلوب هادي الشخصي، وبسبب تعيين عدد من الجنوبيين في مراكز مهمة من الحكومة والجيش. وهم يشكون أن صالح كان أكثر استعداداً لقبول المشورة الشخصية. وقد انتشرت إشاعات سياسية وتوقّعات؛ وهذا ما دفع بعض المسؤولين في الحكومة إلى تذكّر مصير الرئيس ابراهيم الحمدي الذي انقطع حكمه فجأة بعد أن أخرج عدداً من زعماء القبائل المهمة من مناصبهم[49]. وقد أثارت ذكريات مخيفة بين اليمنيّين محاولات عديدة ضد أرواح بعض السياسيين، من بينهم «ياسين نعمان» زعيم الحزب الاشتراكي، ووزير الدفاع محمد ناصر أحمد علي (المحاولة الثالثة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)[50].

خامساً: تحديات أمام هادي

بعد ثلاثة أشهر من تنصيب هادي، قال جمال بن عمر إن الانتقال يجري «إزاء مخاوف أمنية خطيرة، وأزمة إنسانية غير مسبوقة وكثير من الصراعات غير المحلولة»[51]. سوف تعتمد صدقية هادي جزئياً على قدرته في انقاذ الاقتصاد المتهالك، وإيجاد فرص عمل، وإعادة الاستقرار السياسي لكي يمكن أن يثمر الحوار الوطني[52]. وخلافاً لأسلافه، لا يستطيع هادي الاعتماد على ثورة ١٩٦٢ مصدراً للشرعية، وسجلّه لا يساعد على ذلك ـ فخلال الفترة التي كان فيها نائباً للرئيس، لم تتحسّن ظروف المعيشة إلا بالنزر اليسير عما كانت عليه أيام سلالة حميد الدين المخلوع.

واحدة من أثقل مخلّفات صالح كانت جماعة «القاعدة في الجزيرة العربية»، التي استعادت قوّتها. وقد أخفقت فروع لها، مثل «أنصار الشريعة»، من الإفادة من الاضطراب في الأقطار العربية، إلّا في اليمن. وقد كان هادي مهتماً بأن يبرهن على قدرته في إقامة حكومة تتمتع بالسيادة على المنطقة وتحارب «القاعدة». وكانت أوّل تصريحاته بعد انتخابه تؤكد رغبته في فعل ذلك؟ وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سيطر «أنصار الشريعة» على إقليم في شَبْوَه (على الساحل الجنوبي الشرقي) حيث يعمل أكبر مصنع للغاز السائل الطبيعي في البلاد، ثم في البريكة، حيث تقع مصفاة النفط الكبرى في اليمن[53]. وبحلول حزيران/يونيو أُخرِجَ «أنصار الشريعة» من مدن جنوبية مثل جَعار

---

(٤٩) حكم الحمدي من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧.

(٥٠) بين منتصف ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قُتِلَ ما لا يقل عن ٥٥ من رجال الجيش والأمن. انظر: Associated Press, 7 November 2012.

(٥١) <http://www.un.org/apps/news/printnews.asp?nid=42109>.

(٥٢) يوجد حوالى ٧٠ بالمئة من العاطلين من العمل بين شباب اليمن. انظر: *Financial Times*, 27/3/2012. وبعد شهر من انتخابه أعلن هادي عن توفير ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة ورفع رواتب الموظفين، كما يسّر معالجة الجرحى في الانتفاضة. انظر: *Yemen Times*, 25/3/2012.

(٥٣) الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٣/١٣.

وزنجبار[٥٤]. وإعادة السيطرة على مُدنٍ في أبين - وهو إقليم موطن هادي - هي بالطبع، ذات مغزى رمزي كبير.

في عام ٢٠١١ حدثت انقسامات داخل الجيش ما دفع بالبلاد إلى حافة الحرب الأهلية. فقد كانوا مستمرين في عرقلة العملية السياسية. لذا كان من أكبر التحديات أمام هادي هو إعادة تنظيم الجيش وتوحيده تحت قيادة واحدة. وكانت أول خطوة تأسيس وحدة عسكرية جديدة مؤلفة من عناصر من الشرطة العسكرية، وقوات الأمن، والحرس الجمهوري، والفرقة المدرّعة الأولى. وقد ساعدت هذه الحركة على إزالة انقسام العاصمة إلى بضعة مناطق متنافسة على السيطرة[٥٥]. وبالمساعدة في إجراء إصلاحات في الجيش، يحتمل أن تكسب الولايات المتحدة نفوذاً أكبر على القيادة اليمنية وتوجهها بصورة أكبر نحو عمليات مكافحة الإرهاب. فالولايات المتحدة تسعى إلى «تطوير مقتربات قابلة التشغيل داخلياً ومتكاملة» بالاشتراك مع أقطار مجلس التعاون الخليجي[٥٦]. ونظراً إلى ضعف قدرات جيش العربية السعودية واستيائه من خسارة الحليف حسني مبارك، الذي كان بوسع قوّاته المساهمة في محاربة أعدائه في خلافات مُقبلة، تكون مثل هذه الرؤية ذات أهمية كبرى، تشير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تعيد التفكير في البنية العسكرية في الشرق الأوسط، في إطار تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي. وقالت جريدة الشرق الأوسط، المملوكة للسعودية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢ إن «اليمن تُعَدّ الامتداد الجيوستراتيجي لأمن أقطار مجلس التعاون الخليجي». وذهبت جريدة الحياة في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى حد القول إن اليمن يمكن أن تشارك في التحالف الإقليمي والدولي ضد إيران.

وقد استغلت الولايات المتحدة الاضطراب لزيادة تأثيرها ومداها في عملياتها العسكرية في اليمن. فقد زادت من ناشطي وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الخاصة، وتسلّمت قاعدة القوة الجوية السوفياتية السابقة في «العَنَد» وبدأت بإرسال طائرات عسكرية إلى اليمن. ومن بين واحد وثلاثين هجوماً بالطائرات دون طيار، أربعة عشر هجوماً منها جرت في اليمن منذ ٢٠٠٢، والقوات اليمنية المقاتلة في الجنوب كانت تتلقى مساعدات مباشرة من القوّات الأمريكية[٥٧]. ولكن سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب قد تنال من سمعة الحكومة الانتقالية التي من أجل أن تتمتع بالشرعية يجب أن تبدو مستقلة في عيون المواطنين اليمنيين. أما بخصوص جار اليمن القوي في الشمال، فإن عرقلة الديمقراطية والاستقلال في اليمن تبقى جزءاً من جدول أعمالها في السياسة

(٥٤) Reuters, 9 June 2012.

(٥٥) Ginny Hill, «Yemen's Presidential Gambit,» *Foreign Policy* (16 May 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/05/16/yemens-presidential-gambit/>.

(٥٦) Gerald Feierstein cited in: <http://yemen 24 news.blogspot.com/2012/02>.

(٥٧) *Economist*, 2012; *Washington Times*, 17/5/2012; *Los Angeles Times*, 21/6/2012, and *The Long War Journal* (13 June 2012),

حيث نشرت تقارير عن ٤٠ ضربة جوية عام ٢٠٠٢.

الخارجية. ولعدم رغبتها في تحمّل بروز قيادة بديلة من شباب الحركة الثورية، فقد وافقت السعودية على رئاسة هادي. فإزاء الاقتصاد اليمني الضعيف والوضع السياسي المتفجّر، فإن العربية السعودية يحتمل أن تحافظ بل توسّع شبكتها في الرعاية هناك. ولن يستطيع هادي الذي يعتمد على كرم السعودية منعها من التدخّل في شؤون اليمن. وقد عُقد مؤتمر برعاية مجلس التعاون الخليجي في الرياض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بحضور سياسيين وتجار من أهل حضرموت يدعو إلى استقلال حضرموت برعاية مجلس التعاون الخليجي ما جدّد مخاوف اليمنيين من أن السعودية قد تحاول ضم حضرموت للحصول على منفذ إلى المحيط الهندي.

كان هادي يدرك أن فشل الحوار الوطني قد يؤدي إلى تجدّد العنف وإلى تشظّي اليمن. إن المأزق السياسي في عهد صالح كان مرتبطاً في جزء منه بحقيقة أن الحوار الوطني المسؤول... بين عموم الطيف السياسي الكامل[٥٨]، الذي دعا إليه لم يحصل أبداً. وكما أشار مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن فإن «نجاح أو فشل الحوار الوطني يحتمل أن يؤدي إلى نجاح أو فشل الانتقال في اليمن»[٥٩]. وفي آذار/مارس ٢٠١٢ عُقِد اجتماع تمهيدي في «بوتسدام» للنظر في إمكان إجراء حوار شامل. وفي أيار/مايو شكّل هادي لجنة مكلّفة الاتصال بمختلف القوى السياسية، وأبرزها تلك التي لم تُمثّل بَعدُ في العملية السياسية، مثل الحوثيين وأتباع علي البيض[٦٠]. وفي حزيران/يونيو عُقدت محادثات في القاهرة مع زعماء الجنوب، ومن بينهم علي ناصر محمد حيدر العطاس. وفي محاولة لإبعاد الأقاليم الجنوبية عن طلب الانفصال، وكان أحد أهداف الحوار الرئيسة هو الوفاق الإقليمي. ومسائل حول السيادة ـ وحدة مركزية أو اتحاد لامركزي ـ كان يجب معالجتها، وكان على اليمنيّين أن يُقرّروا اختيار نظام رئاسي أو برلماني في الحكم؛ فالنظام الاتحادي الدستوري سوف يسمح لتلك الأقاليم التي لم تَعُد تحت سيطرة الحكومة أن تنضم. ونتائج الحوار سوف تصبّ في عملية سن الدستور التي يجب أن تكتمل في عام ٢٠١٣.

خاتمة

بالقياس على انتفاضات أخرى كانت موضوع دراسة في هذا الكتاب، تكون انتفاضة اليمن غير مسبوقة. عضو بارز في النخبة الحاكمة، لا روابط قَبَليّة له مع الزعيم السابق، جاء إلى السلطة من طريق صفقة لا انقلاب، وبدأ في زعزعة مواقع النظام القديم[٦١]. كان صالح الزعيم الوحيد الذي أُطيح ومُنح حصانة ضد المساءلة وبَقِيَ مسؤولاً عن الحزب الحاكم السابق. فحتى المراحل الأولى

---

(٥٨) Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*, p. 41.

(٥٩) <http://www.un.org/apps/news/printnews.asp?nid=42109>.

(٦٠) لأن اتفاقيّة مجلس التعاون الخليجي تنص على إشراك أعضاء الأحزاب القائمة وحدهم في الحكومة الجديدة، فجماعات مثل الحوثيين لم يجرِ تعيينهم في الحكومة أو رئاسة المحافظات. وهكذا ضاعت فرصة تكاملهم مع العملية السياسية وإضعاف دورهم كمحاربين.

(٦١) يلاحظ في هذا السياق أن هادي جاء إلى الحكم في غياب البديل؛ فهو قد كان وصوليّاً أكثر منه مخلصاً للنظام.

من القرن الحادي والعشرين، كان صالح يصف خصومه بأنهم «أعداء الثورة»، وبذلك يربط حكمه بثورة ١٩٦٢ ويدّعي أن الثورة نضجت ثمارها في عهده وفي شخصه. إزاء إدراكهم أثر الأحداث الكبرى بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، قد يشعر كثير من مواطنيه أن الثورة في بلادهم مشروع طويل الأمد. هل أعلن هادي أن الثورة قد اكتملت حين أمرَ بإخلاء بعض أنحاء ساحة التحرير؟ فبعد ذلك بعدة شهور، بقي الكثير من الخيام في الساحة؛ ولبعض الوقت، حتى كرمان نقلت أسرتها وسكرتيرتها إلى خيمتها هناك[٦٢].

تشكل مفاوضات اتفاقية تقاسم السلطة، مع الحوار الوطني المنتظر ممارسة ديمقراطية، حتى وهي في لُبوس مؤسسة؛ والديمقراطية الإجرائية ـ وهي مطلب رئيس للمحتجّين ـ لا يحتمل أن تتأسس في وقت قريب. فالدافع نحو التغيير السياسي قد صدر عن المحتجّين، لكنه كان الجهد المشترك للسياسيّين اليمنيّين، والقوى الأجنبيّة، والأمم المتحدة التي أسقطت صالح. وحسب قول محلّل يمني، «كان المحتجون هم الشرارة وليس النار». وطبقاً لاتفاقية الانتقال، مرّت السلطة بين أعضاء النخبة باستثناء «الشباب الثوري». تشكّل الاتفاقية نوعاً من التوازن الهشّ، ويؤمل ألّا تقع تحت توتّر كالذي حدث بين المؤتمر الشعبي العام وبين الحزب الاشتراكي اليمني في بدايات عقد ١٩٩٥ والذي انتهى إلى مواجهات مسلّحة. فالنظام قد أُعيد ترتيبه، لكنه لم يسقط، وبعض السبب في ذلك حدوث الانشقاق في صفوف «حاشد». فانشقاق علي محسن قد جعل صالح عرضة للخطر لكنه ضمن كذلك وجود السنهانيّين ـ ليس لمحض أنه منع حامد الأحمر من الاستثمار بالمسرح الثوري.

وبغض النظر عما تكون «الثورة» قد بَلَغَتْهُ أو لم تبلغه[٦٣] فإن النشاط المشترك في الجوّ العام يحتمل أن يستمر وينتج ذاتيات جديدة. وقد تحمس المحلل السياسي عبد الغني الأرياني فقال، «إن الانتخابات قد فتحت منفذاً سياسياً ـ تحولاً في السلطة من الشمال القبلي إلى المركز الديمقراطي. فقد أصبح الرعايا اليمنيّون مواطنين يمنيّين[٦٤]. ولكن في ساحة التغيير كان شعور الناس بالقوة متبادلاً مع الخيبة». وكما عبّر أحد رجال الأعمال الذي بقي ابن أخيه الفتيّ يواصل الذهاب إلى الساحة حتى أيار/مايو ٢٠١٢، «في المستقبل سوف يصرّ على حقه في التظاهر. فقد تعلّم أن يفرّق بين من يريد التغيير وبين من يريد السلطة، وأن «الشارع» يمكن أن يغيّر الأشياء. فقد شعر بالقوة أولاً، ثم بخيبة الأمل، ولكن ذلك غير مهم».

كانت مطالب المحتجّين للإصلاح الديمقراطي قد غيّم عليها صراع السلطة بين قوى النخبة الذي بلغ ذروته عام ٢٠١١ وقد ينتاب الحكومة الجديدة. عسكرة ساحة التغيير قد نالت من خبرة

---

(٦٢) قرّرت لجنة التنظيم في ثورة الشباب تفكيك الخيام في نيسان/أبريل ٢٠١٣، في شهر بعد بداية الحوار الوطني.

(٦٣) لا يسمح المجال في النظر إن كانت «ثورة» أخرى قد حدثت بالفعل.

(٦٤) مقابلة، بتاريخ ٢ أيّار/مايو ٢٠١٢.

التضامن التي كانت قد بدأت في الارتفاع فوق سياسات فرَّق تَسُد. والزعماء «الثوريون» الذين نصّبوا أنفسهم بدعوى حماية أرواح المحتجّين وتوفير التوجيه قد مارسوا الرقابة كذلك، بإضافة، بل حتى بسجن أولئك الذين يخالفونهم في سياساتهم. ثم إن حركة الاحتجاج السلمية في أساسها قد تضرّرت من التوتّرات والصدامات بين معارضي النظام. إذا كان الحوار الوطني، بتوكيده المصالحة، سيقدر على تفريغ هذه التوتّرات مسألة متروكة للمستقبل ليجيب عنها.

ملحق

بعد بضعة شهور من عدم الحراك السياسي، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر الرئيس هادي مرسوماً بإعادة تنظيم الجيش، بادئاً بذلك تنفيذاً لواحدة من النقاط الأساس في اتفاقية انتقال السلطة. وانتظاراً لإعادة تنظيم قوى الأمن، جرى دمج الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الأولى مع قوة الاحتياط الاستراتيجية، وهي واحدة من خمسة فروع عسكرية حديثة التأسيس. وقد أصبح الحرس الجمهوري الآن تحت سيطرة الرئيس هادي؛ وقائده الأسبق أحمد (ابن صالح)، سوف يتسلم سفارة في الإمارات العربية المتحدة. وعُيّن الجنرال علي محسن مستشاراً للرئيس في شؤون الأمن.

بدأ مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ الاحتفال السنوي بـ«جمعة الكرامة». يضم المؤتمر ٥٦٥ مندوباً من شتى الأطياف السياسية والاجتماعية، ومن بينهم أعضاء من الحركات السياسية الجديدة والجماعات المهمّشة تاريخياً، تمثل النساء ٣٠ بالمئة من الهيئة الممثّلة. والحوار أكثر اتساعاً مما جرى في البحرين عام ٢٠١١ و٢٠١٣، ويناقش قضايا جوهرية دون جداول أعمالها. وفي منتصف عام ٢٠١٣ كان المؤمل سرعة الوصول إلى اتفاقية حول عرض نظام اتحادي (وبعضهم، بما فيهم الإصلاح لم يوافقوا على ذلك). وقد تولّت تسعُ لجان، بعضها بقيادة نساء، مناقشة قضايا محدّدة. وبحلول حزيران/يونيو ٢٠١٣ زارت اللجان ١٨ محافظة في محاولة لاستقطاب من هم من غير الوفود، وقدّموا أكثر من ١٠٠ توصية الى المؤتمر في اجتماعه الكامل. وقد تشكلت لجنة إجماع جديدة للمؤتمر لتنسيق تلك التوصيات وللمساعدة في الوصول إلى إجماع.

وتبقى قضية الجنوب الأكثر إثارة للخلاف. فقد قال جمال بن عمر في خطابه أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة في ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٣، إنه من دون تسوية بالإجماع حول «قضية الجنوب» فإن قواعد دستور جديد لا يمكن تطويرها. وقد أسهم في مؤتمر الحوار الوطني عدد من ممثلي الجماعات السياسية الجنوبية، من بينهم لطفي شطارة ومحمد علي أحمد ولكن الكثيرين بقوا خارج المؤتمر. وقد قُدِّم عدد كبير من التوصيات «عشرون نقطة» إلى الرئيس هادي من جانب اللجنة الفنيّة في المؤتمر الوطني، تتعلق بشكاوى حول تجاوزات حقوق الإنسان في الجنوب. وبناء على مرسوم رئاسي جديد، صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تقرّر تشكيل لجنتين من رجال القانون

والجيش لحل القضايا المهمة مثل استملاك الأراضي في الجنوب منذ حرب ١٩٩٤. والاقتراحات حول وضعية الجنوب يحتمل أن تناقش في سياق مناقشة نظام الحكم الجديد. وقد أشار مندوب الأمم المتحدة كذلك أن على الحكومة اليمنية أن تشكّل لجنة تحقيق في أحداث ٢٠١١ أو أن تتبنّى قانوناً حول العدالة الانتقالية.

هناك معترضون (بينهم الشباب المستقلّون) يشكّكون في إمكان بروز سياسة شاملة جديدة، ويعترضون على ما يرونه تدخّلاً في القرارات المحلية من جانب هيئات أجنبية. وهم يقولون إن المخصصات اليومية للمشاركين في المؤتمر، حوالى ١٠٠ دولار، تبعدهم من بقية السكان (٤٠ بالمئة منهم يعيش على أقل من ٢ دولار يومياً). وإزاء احتمال خطر فرض عقوبات من الأمم المتحدة، قد يتردد الأعضاء البارزون أو ممثّلوهم في مؤتمر الحوار الوطني من المغامرة بمستقبلهم في محاولة النّيل من عملية الانتقال. وعلى الرغم من تحفّظات بعض اليمنيّين، يبدو في الوقت الحاضر أن مؤتمر الحوار الوطني هو الآليّة الممكنة الوحيدة لحلّ الخلافات بطريقة سلميّة.

الفصل الثالث عشر

ليبيا في تحوّل: من الجماهيرية(*) إلى الجمهورية؟

كريم مزران

ملخص

كانت حالة ليبيا في ما يدعى بالربيع العربي موضع نقاش عريض تكتنفه دائماً شكوك وتعقيدات. ولكي نشير إلى الخصائص الرئيسة في الحالة الليبيّة، يحلل هذا الفصل الأسباب والدوافع الاجتماعية الاقتصادية والقوى الفاعلة في الثورة الليبية، والدور الذي تقوم به القوى الخارجية، من غربية وعربية، قبل وأثناء وبعد التدخل العسكري الدولي، وأخيراً التحديات والتوقعات لتحوّل سياسي ناجح، وتغيّر تعدّدي وتضامن في ليبيا. سيكون للثورة الليبية أثر عميق في السياسات المحلية والدولية. وقد ظهرت في المقابل قوى محلية لمواجهة السلطة المركزية، برزت أثناء الحرب وبعدها في شكل مجالس محلية ومسلّحين تتصل هويّاتهم بالمدن والأسَر والقبائل. والواقع أن أول أثر مهم للثورة كان إعادة اكتشاف روابط محلية على المستوى دون الإقليمي (المحلّي والقبلي). وبالإضافة إلى ذلك، برزت قيمٌ جديدة، قائمة على التعددية والمشاركة في حياة البلاد السياسية. إذا كانت الولاءات القديمة ستنضم إلى القيم الجديدة وتنتج جمهورية نابضة بالحياة وديمقراطية، أو أنّها ستتصادم وتعود إلى السلطوية وهي موضوع الصراع القادم.

مقدمة

كانت حالة ليبيا في ما يدعى بالربيع العربي موضوع نقاش عريض تكتنفه دائماً شكوك وتعقيدات. فهي أول حالة يطبّق المجتمع الدولي فيها مبدأ الأمم المتحدة في «مسؤولية الحماية»

(*) الجماهيرية، كلمة نَحَتها معمّر القذّافي لتُميّز ليبيا تحت حكمه.

بإظهار العزم على حماية المدنيين، ليتبيّن بعد بضعة شهور أن التدخّل، كان في الواقع، عاملاً لتغيير نظام. كانت ليبيا البلد الثالث بعد تونس ومصر، التي احتجّت على نظام سلطوي في انتفاضات الشمال الأفريقي عام ٢٠١١، ولكنها أيضاً كانت البلد الأول الذي تحوّلت فيه التظاهرات السلمية إلى عصيان مسلّح وحرب أهلية بسبب القمع القاسي الذي مارسه النظام ضد المحتجّين. وكانت ليبيا البلد الوحيد الذي كان العامل السياسي في ثورته بقيادة مُنشقّين غالباً ـ أعضاء سابقين في النظام ـ وأول مثال، تَبِعَته سوريا لاحقاً، حيث الثوار المقاتلون ضد التجاوزات على حقوق الإنسان انقلبوا إلى ارتكاب تجاوزات على حقوق الإنسان هم أنفسهم[1].

ولكي نشير إلى الخصائص الرئيسة في الحالة الليبيّة، يحلّل هذا الفصل الأسباب والدوافع الاجتماعية الاقتصادية والقوى الفاعلة في الثورة الليبيّة، والدور الذي تقوم به القوى الخارجية، من غربية وعربية، قبل وأثناء وبعد التدخل العسكري الدولي، وأخيراً التحدّيات والتوقّعات لتحوّل سياسي ناجح، وتغيّر تعدّدي وتضامن في ليبيا.

أولاً: الأسباب والدوافع الاجتماعية ـ الاقتصادية الفاعلة في الثورة الليبيّة

ثمة ثلاثة متغيّرات تفسّر الثورة الليبية عام ٢٠١١: (١) إخفاق ليبيا، الدولة مالكة الدخل، بوصفها نظاماً اقتصادياً، في ضمان استخدام كامل الاقتصاد وتحديثه؛ (٢) قلّة تطوير المنطقة الشرقية في سيرينايكا وتهميشاً بعيداً عن مراكز القوة في الاقتصاد والسياسة؛ و(٣) أثر التداعي من الثورتين التونسية والمصرية. ولن نتطرق إلا قليلاً في هذا الفصل إلى حكم القذافي المزاجي القمعي، لأنه لا يُعَدّ، بحد ذاته، الدافع الرئيس وراء انتفاضة ٢٠١١. بل على النقيض من ذلك، تحلل هذه الورقة بالتفصيل اخفاق الدولة الليبية، مالكة الدخل، في التوزيع العادل للثروة في البلاد، وخلق بؤر من السخط في الشرق، وفرض عيوب اقتصادية وسياسية بنيوية في الجماهيرية. ثم، من ناحية، كون أثر التداعي لانتفاضتي تونس ومصر قد قام بدور رئيس في انطلاق الاحتجاجات في ليبيا، من ناحية أخرى، كان التدخل العسكري بتفويض من الأمم المتحدة عاملاً حاسماً في ضمان نجاح الثوّار في الصراع. وهذا الجانب الثاني سيكون موضع تحليل في القسم الثاني من هذه الدراسة.

ليبيا دولة مالكة للدخل[2]. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد الليبي يعتمد في القسم الأكبر من موارده على العوائد الخارجية المستحصلة من النفط[3]. وكانت الدخول يُعاد توزيعها من جانب الدولة

---

(١) Amnesty International [AI], *The Battle for Libya: Killings Disappearances and Torture* (London: AI, 2011), p. 70, <https://www.amnestyusa.org/sites/default/files/mde190252011en_10.pdf>.

(٢) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990).

(٣) حسب بيانات البنك الدولي، شكّلت صادرات الوقود عام ١٩٩٨ من نسبة صادرات البضائع في ليبيا ٩٢,٦ بالمئة. انظر: <http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZC.UN>.

على الشعب لاختيار القوى الاجتماعية وضمان استمرار النظام، مما يجعل ليبيا دولة تخصيص أو توزيع[٤]. وحسب فاندوال قد تبدو الدول الموزِّعة أكثر قدرة على مقاومة التحديات الاقتصادية والسياسية[٥]. ولأن هذه الدول لا تحتاج إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، فإن الدول الموزِّعة تطلب من شعبها قبول مقايضة مستويات معيشة عالية نسبيّاً بحرياتٍ مدنية وسياسيةٍ واطئة ـ وهي مقايضة يبدو أن الشعب الليبي قد قبل بها. لكن حكّام ليبيا قد اتّبعوا سياسة نفعية على المستوى السياسي ومدمّرة على المستوى الاقتصادي حَرَمت المواطنين وقادت إلى سخط شعبي عارم[٦].

ومع أن النظام قد موّل بشكل سخي مناهج الرفاه التي ضمنت مستويات معيشة عالية نسبياً للشعب بالقياس إلى أقطارِ شرق أوسطية وشمال أفريقية أخرى، لكن النظام لم ينجح في تحديث الاقتصاد وإيجاد فرص عمل جديدة مطلوبة لتشغيل أعداد الشباب المتزايدة[٧]. وفي بداية ثورة ٢٠١١، كانت نسبة العاطلين من العمل في حدود ٣٠ بالمئة، يقع أكثرها في الأغلب على الشباب والنساء[٨]. وقد جرت بعض المحاولات للإصلاحات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: تحديث البنية التحتيّة والتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ممّا كان منتظراً أن توفّر فرص عمل جديدة ومجالات لشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتقلل من اعتماد ليبيا على حركة تقلبات أسعار النفط[٩]. ولكن الخصخصة، والتحررية والتنويع والتحديث في الاقتصاد الليبي كانت جميعها قد جرت بشكل جزئي في بعض القطاعات الاقتصادية (في مجال البنوك والمواصلات). ثم إن هذه الاصلاحات لم تجد ما يوازيها من تحسينات ملموسة في نظام التعليم الليبي. وكان لا بدّ من أن يؤدي ذلك إلى إحباط بين الناس، وبخاصة بين الشباب في إقليم سيرينايكا الذين نزلوا إلى الشوارع في عام ٢٠١١.

كانت سيرينايكا مركز المعارضة لحكم معمّر القذافي منذ صعوده إلى الحكم عام ١٩٦٩ عندما قام القذافي بتهميش القبائل المحلية التي رآها داعمة للملكية السنوسية (١٩٥١ ـ ١٩٦٩). تنطوي

---

(٤) Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States,» in: Luciani, ed., *The Arab State*, p. 73, and Dirk Vandewalle, *Libya Since Independence: Oil and State-building* (London; Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), p. 7.

(٥) Vandewalle, Ibid., p. 7.

(٦) Matteo Villa, «Un caso poco studiato di rentier state,» in: Karim Merzan and Arturo Varvelli, eds., *Libia: Fine o rinascita di una nazione?* (Rome: Donzelli editore, 2012).

(٧) لدى النظر إلى حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في ليبيا (٩,٩٥٧ دولار) وتونس (٤,١٦٩ دولار) والجزائر (٤,٠٢٢ دولار) والمغرب (٢,٨٢٣ دولار) ومصر (٢,٣٧١ دولار) يبدو هذا المظهر هائلاً. انظر: World Bank data, <http://data.world bank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>.

(٨) International Labour Organisation, DWT for North Africa, Cairo Office, Libya Country, <http://www.ilo.org/public/English/region/afpro/Giro/countries/Libya.htm>.

انظر أيضاً: CIA, the World Facebook, <http://www.cia.gov/library/publications/the-world-/geos/ly.html>.

(٩) Arturo Varelli, «Libia: Vere riforme oltre la retorica?,» *ISPI Analysis*, vol. 17 (July 2010), <http://www.ispionline.it/it/documents/analysis_17_2010.pdf>.

المنطقة على ٨٠ بالمئة من احتياطات النفط الليبي، ولكنها كانت تحت إفقار دائم حتى غدت غير مهمة سياسياً. وتمثل المنطقة تراثياً كذلك مركز المعارضة الإسلامية للنظام، بما في ذلك الفرع الليبي للإخوان المسلمين والخلايا المقاتلة التي انتفضت في عقدي ١٩٧٠ و١٩٨٠. كانت هذه الجماعات متمركزة بالدرجة الأولى حول المدن الشرقية مثل بنغازي ودرنه وأجدابيا[١٠]. وكانت ردّة الفعل على هذه المعارضة أن النظام مارس قمعاً شديداً وتمييزاً ضد المنطقة في توزيع عوائد النفط. وقد أدّى ذلك إلى نشوء معارضة شديدة ذات طابع إسلامي في سيرانايكا ما لبثت أن انفجرت مع موجة التظاهرات في مصر وتونس.

يجب عدم تقليل أهمية أثر الثورة في تونس ومصر على ليبيا. فالنجاح الذي حقّقته الثورة في تونس ومصر قد شجّع الليبيين على النزول إلى الشوارع في ١٥ و١٦ شباط/فبراير ٢٠١١. ويبدو أن المحرك كان إلقاء القبض على فتحي طربيل سلوى، وهو محام شاب وناشط في مجال حقوق الإنسان، كان يدافع عن أسَر ١٢٠٠ من المساجين قضى عليهم النظام في سجن أبوسليم عام ١٩٩٦. وفي ١٧ شباط/فبراير، نظّم «يوم غضب» المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية[١١]، وهي منظمة مقيمة في لندن منذ ٢٠٠٥ جمعت حولها عدداً من جماعات المعارضة المختلفة[١٢]. لقد ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر في نشر الفكرة ودفعت بالناس إلى الشوارع، وقد استجاب الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، متسبباً بأربعين قتيلاً في بنغازي، وبعشرة قتلى في البيضاء وستّة في درنه[١٣]. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، احتل المحتجّون قاعدة عسكرية في البيضاء حيث انضمت الشرطة المحلية إلى المتظاهرين ضد قوات النظام[١٤]. وقد حدث مثل ذلك في درنه حيث أحرق الثوار مركز شرطة بينما انضم الجيش إلى المتظاهرين[١٥].

(١٠) Alison Pargeter, «Localism and Radicalization in North Africa: Local Factors and the Development of Political Islam in Morocco, Tunisia and Libya,» *International Affairs*, vol. 85, no. 5 (September 2009), pp. 1031-1044.

(١١) «Gaddafi Ready for Libya's Day of Rage,» *Asharq Alawsat*, 9/2/2011, <http://english.aawsat.com/2011/02/article55247591/gaddafi-ready-for-libyas-day-of-rage>.

(١٢) برئاسة إبراهيم سَهَد عضو الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي مظلّة لجماعة ظهرت من مؤتمر معارضة وطنية عُقِدَ في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ في لندن. وقد جمع المؤتمر عدداً من الجماعات المعارضة بمن فيهم الجبهة الوطنية، والاتحاد الدستوري الليبي، والرابطة الليبية لحقوق الإنسان، علاوة على شخصيّات أخرى. وفي الختام أصدر المؤتمر بياناً فصّل فيه أهدافه وبخاصة المطالبة بتنحّي القذّافي ليمكن إقامة حكومة دستورية. وعلى الرغم من هذه المحاولة لتوحيد المعارضة، فقد استمرّت الانقسامات وبقيت الجماعة ذات أهمية هامشية. انظر: International Crisis Group, «Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya,» *Middle East/North Africa Report*, no. 107 (6 June 2011), <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/107%20-%20Popular%20Protest%20in%20North%20Africa%20and%20the%20Middle%20East%20V%20-%20Making%20Sense%20of%20Libya.pdf>.

(١٣) «Anti-government Protesters Killed in Libya Clash,» *USA Today*, 17/2/2011.

(١٤) «Libya Protests: Massacres Reported as Gaddafi Imposes New Blackout,» *The Guardian*, 18/2/2011.

(١٥) «Map of the Rebellion in Libya, Day by Day,» *The New York Times*, 20/2/2011, <http://www.nytimes.com/interactive/2011/02/25/world/middleeast/map-of-how-the-protests-unfolded-in-Libya.htm>.

وخلافاً لما حدث في مصر وتونس، فإن الجيش لم يتصرف كحاجز محايد بين المحتجّين والنظام. كان الجيش المكوّن من حوالى ٢٥ ألف من المشاة ومثل ذلك من قوّات الاحتياط قد بقي مقسماً تحت حكم القذافي لمنعه من تحدّي العقيد. ولم يكن الجيش جيشاً مهنياً بل كانت له سمعة فاسدة(١٦).

وعلى النقيض من ذلك، كانت قوات الأمن الخاصة أقوى كثيراً من الجيش النظامي، لأنه تحت سيطرة أسرة القائد وقبيلته مع القبائل المتحالفة معها (مثل المكَارحة) التي بقيت مخلصة للنظام على مدى الحرب، تدافع عنه إلى النهاية(١٧). ومنذ بداية الانتفاضة كان ثمة مجموعة من الليبيّين، وبخاصة حول مدن بني وليد وسِرت وطرابلس، فضّلت الانضمام إلى جانب النظام.

خلافاً لما جرى في تونس ومصر، سرعان ما انقلبت المواجهة بين حركة الاحتجاج ونظام القذافي إلى صراع حياة أو موت عنيف لم يلبث أن انقلب إلى حرب أهلية. والتظاهرات السلمية العفوية يومي ١٥ و١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ تحوّلت بسرعة إلى تمرّد مسلّح. بدأت الاحتجاجات في بنغازي من جماعة صغيرة من المحامين وأساتذة الجامعة الذين كانوا يدعمون قضية الحرية وحقوق الإنسان حتى خلال حكم القذافي(١٨). ولكن سرعان ما هُمِّشوا، بينما تقدمت قوى اجتماعية وسياسية أخرى أكثر تنظيماً وأعمق جذوراً في النسيج الاجتماعي للبلاد فتسلّمت قيادة الثورة.

بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، انضم إلى قضية الثوّار منشقّون من الجيش، والحكومة والسلك الدبلوماسي. وكان من بينهم مصطفى عبد الجليل الذي كان وزيراً للعدل ثم صار رئيساً للمجلس الانتقالي الوطني؛ وعبد الفتاح يونس، الذي كان وزيراً للداخلية ثم صار القائد الأعلى لجيش الثوار، وكان اغتياله في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١ مؤشراً على التطاحن السياسي بين الثوّار؛ ومحمود جبريل الذي كان رئيس هيئة التطوير الاقتصادي الوطنية وأصبح رئيس وزراء المجلس الانتقالي الوطني حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ثم استقال بعد مقتل القذافي وإعلان التحرير في البلاد؛ هذا بالإضافة إلى عدد من السفراء الليبيين مثل عبد الرحمن شلقم (الأمم المتحدة) وعلي سليمان العوجلي (الولايات المتحدة) وحافظ غدّور (إيطاليا).

وكان تسويغ الانشقاق بسبب العنف الذي مارسه النظام ضد المتظاهرين. لكن هذا حدث في وقت كان الدليل الوحيد فيه ضد النظام ما عرضته قناة الجزيرة القطرية التي يملكها الأمير آل ثاني الذي كانت علاقته بالأحداث في الانتفاضات العربية ليست على تمام الوضوح. بعض الأحداث والوقائع التي عرضتها الجزيرة كانت مبالغاً فيها. فمثلاً، أشارت الجزيرة في نشرتها الإنكليزية يوم ٢٢

---

(١٦) International Crisis Group, «Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya».

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Wolfram Lacher, «Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 4 (Winter 2011), pp. 140-154.

شباط/فبراير ٢٠١١ إلى أن الطائرات الحربية كانت تقصف المتظاهرين في طرابلس[19]. لكن هذه الأخبار نَفَتها الاستخبارات العسكرية الروسية التي كانت تراقب الأجواء الليبيّة بأقمارها الصناعية منذ بداية الأحداث في البلاد[20]، إلى جانب المواطنين الليبيين في طرابلس[21]. إن الجزيرة بثّت أخباراً مثيرة حول مقابر جماعية في طرابلس، وعرضت فيديو انتشر سريعاً على الانترنت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١[22]. لكن الفيديو أظهر مقبرة واحدة فحسب في طرابلس وليس قبوراً جماعية، كما أكدّ عدد من الصحفيين الذين تيسّر لهم زيارة الموقع[23]. لكن الحماسة العاطفية في هذه الأخبار وكثيراً غيرها أعطت الشرعية للمنشقّين الذين تخلّوا عن النظام وأصبحوا قادة الأداة السياسية للثورة، وفي مقدّمها المجلس الانتقالي الوطني الذي شكّلوه بدعم من بعض المقيمين. وفي آناء ذلك برزت مجالس محلية عديدة وجماعات من المسلّحين في شرق البلاد وغربها، وكان بعضها تحت تأثير جماعات إسلامية.

وفي بداية الثورة، اختار الإسلاميون العمل بسياسة هادئة، ولو أن بعض الشائعات قالت إن جماعة من الإسلاميين حسنة التسليح كانت مسؤولة عن اقتحام مخزن أسلحة عسكرية وميناء قريب من مدينة درنه، واستولت على أسلحة منوّعة وآليات عسكرية بعد قتل أربعة جنود، بين ١٦ و١٨ شباط/فبراير ٢٠١١[24]. رسمياً، دخل الإسلاميون إلى المسرح بعد تحرير طرابلس في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، وبعد أن وصل إلى العاصمة عبد الحكيم بلحاج، زعيم المجلس العسكري في طرابلس. كان بلحاج في عقد ١٩٩٠، رئيس الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، وهي حركة إسلامية مقاتلة متصلة بالقاعدة. وقد تعرّض هو وزوجته إلى استجواب شديد، عام ٢٠٠٤، في عملية بدأها ضباط استخبارات بريطانيون، كما تُبين وثائق جرى الكشف عنها مؤخراً في طرابلس[25] وبمساعدة استخبارات M16 البريطانية احتُجز بلحاج وزوجته، فاطمة بوشار، في سجن بإدارة أميركية حيث تعرّضا للتعذيب قبل تسليمهما إلى ليبيا[26].

---

(١٩) «Fresh Violence Rages in Libya,» Aljazeera English (22 February 2011), <http://www.aljazeera.com/news/africa/2011/02/20112261251456133.html>.

(٢٠) روسيا اليوم، فيديو نشر عبر اليوتيوب بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠١١، <http://youtube.com/watch?v=HqlVgQGSMk>.

(٢١) مقابلة للكاتب مع مواطنين ليبيين يعيشون في طرابلس بعد يوم من القصف المزعوم للمدينة يؤكّد عدم صحّة الخبر.

(٢٢) سُجّل الشريط ووُزّع من جانب داعمي الموقع: OneDayOnEarth.com، <http://www.YouTube.com/watch?v=cj17F5GaEsc>.

(٢٣) مقابلة الكاتب مع فينسينزو نيغرو (Vincenzo Nigro)، مراسل جريدة *Il Sole 24 Ore* في ليبيا ـ روما، أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٤) «Libyan Islamists Seize Arms, Take Hostages,» *The Sydney Morning Herald*, 21/2/2011, <http://www.smh.com.au//breaking-news-world/libyan-islamists-seize-arms-take-hostages-20110221-1b19c.html>.

(٢٥) Ian Cobain, «Special Report: Rendition Ordeal that Raises New Questions about Secret Trials,» *The Guardian*, 8/4/2012, <http://www.theguardian.com/world/2012/apr/08/special-report-britain-rendition-libya >.

(٢٦) المصدر نفسه.

خلال الثورة، تم إيصال مئات ملايين الدولارات إلى المعارضة من طريق بعض القنوات التي أوجدتها قطر مع بعض المقيمين فيها مثل بلحاج وعلي صلّابي[٢٧]. والثاني داعية إسلامي وخطيب شعبي مؤثر في تحريك الجماهير وتوصيل المساعدات من قطر إلى فرقة ١٧ شباط/فبراير التي يقودها شقيقه إسماعيل صلّابي[٢٨] وجماعات إسلامية أخرى. وخلافاً لغيرها من الجماعات المسلّحة، أسّست الفرق الإسلامية علاقات متينة مع المجلس الانتقالي الوطني، الذي لم يسبق له قيادة الانتفاضات عسكرياً، لذا لم يستطع إقامة علاقات مؤثرة في كثير من أنحاء البلاد، وبخاصة في الغرب[٢٩].

وعندما أصبحت بنغازي مركز القوة السياسية للثورة بعد تأسيس المجلس الانتقالي الوطني، برزت مراكز قوة جديدة في الغرب، متحديّة الشرعية والدور لكل من جيش الثوار والمجلس الانتقالي الوطني. وقد مارست الثورات المحلية والجماعات العسكرية الخاصة الوسائل العسكرية والمفاوضات معاً لبلوغ التحرير التدريجي للبلاد[٣٠]. وقد فرض المجلس الانتقالي الوطني سيطرته على العاصمة مباشرة بعد إعلان التحرير في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتشكلت حكومة مرحلية برئيس وزراء هو عبد الرحمن الكيب، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلال مدة حكمها حاولت تلك الحكومة، من دون نجاح، أن تعالج قضية الصراع بين المركز (المجلس الوطني الانتقالي) وبين الأطراف (المجالس المحلية والمسلحين).

وقد أبدت فرقتان مقاومةً شديدةً لمحاولات فرض المركزية من جانب المجلس الانتقالي الوطني: المجلس العسكري الغربي، الذي كانت قيادته بيد ضباط سابقين من الجيش الوطني من مدينة زنتان إلى جانب المجلس العسكري في مصراته. وقد تشكل المجلس العسكري الغربي أثناء حملة جبال نافوسه، وهي سلسلة معارك بين أنصار القذافي والثوّار، أثبتت أهمية كبرى بسبب قربها من جبال نافوسه، وهو جيب من المعارضة في منطقة طرابلس، ضد العاصمة طرابلس[٣١]. وكان المنتظر من المجلس الانتقالي أن ينسّق جهود المسلّحين الذين ظهروا في المنطقة. ادّعى المجلس أنه سيطر على ١٤٠ مجلساً عسكرياً، ولأن قيادته من ضباط الجيش السابقين، فقد أثبت تنظيمه

---

(٢٧) Anthony Shadid, «Qatar Wields an Outsize Influence on Arab Politics,» *The New York Times*, 14/11/2011, <http://www.nytimes.com/2011/11/15/world/middleeast/qatar-presses-decisive-shift-in-arab-politics.html?_r=0>.

ومقابلة الكاتب مع علي صلابي وعبد الحكيم بلحاج، طرابلس، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٨) International Crisis Group, «Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi,» *Middle East/North Africa Report*, no. 115 (14 December 2011), p. 21, <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/115%20Holding%20Libya%20Together%20--%20Security%20Challenges%20after%20Qadhafi.pdf>.

(٢٩) Jason Pack and Barak Barfi, «In War's Wake: The Struggle for Post-Qadhafi Libya,» *Policy Focus* (Washington Institute for Near East Policy), no. 118 (2012), <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-wars-wake-the-struggle-for-post-qadhafi-libya>.

(٣٠) International Crisis Group, «Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi».

(٣١) Pack and Barfi, Ibid., p. 5.

الفائق وانضباطه. وبتعيين أسامة الجويلي، زعيم المجلس الانتقالي، وزيراً للدفاع في الحكومة المرحلية كان القصد منه تدعيم تشكيلاته التي كانت مهمّتها إلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي من بين المبادرات الحالية للحكومة.

وباتّباع طريق مختلف تماماً، تطوّر مجلس مصراته العسكري من خلايا صغيرة من المدنيين تشكلت لمقاومة هجمات قوات النظام. فقد كان المجلس في عوز للبنية العسكرية والقيادة، ولكنه اكتسب خبرة على الأرض في الواقع. كان المجلس تحالفاً راخياً بلا بنية قيادة مركزية، يعتمد على تمويل محلّي للقتال ضد النظام[٣٢]. كان مجلس مصراته العسكري هو الذي ألقى القبض على معمّر القذافي. والمعاملة التي تلقّاها الزعيم الليبي السابق من هذه التشكيلة العسكرية تبيّن كامل استقلاليتها عن المجلس الانتقالي الوطني. وكان تعيين المصراتي يوسف المنكوش رئيساً لأركان الجيش ينتظر منه أن يجلب شيئاً من الهدوء بين الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، ولكن ذلك لم يحصل[٣٣]. والواقع، حسبما أشار بعض المحللين، أن الجماعات المسلّحة أفادت من إعاقة عودة الأمن والنمو الاقتصادي، لأن مثل هذه التطورات يحتمل جداً أن تقود إلى تهميشهم السياسي[٣٤].

وإضافة إلى الجماعات المسلحة، ظهر الإسلاميون فاعلين رائدين في ليبيا ما بعد القذافي. فقد شكّل الإخوان المسلمون حزباً سياسياً باسم «حزب العدالة والبناء» في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ برئاسة محمد صوّان. يصوّر الحزب نفسه قوة معتدلة على غرار نظرائه في مصر وتونس[٣٥]. وقد رفض الحزب الانضمام إلى حزب علي صلاّبي «التجمع الوطني للحرية والعدالة والتنمية»؛ فالشرعية المحلية والدولية، مع التوسع في الإجماع الشعبي وسيطرة أعضاء الحزب هي، على ما يبدو، محدّدات سلوك الإخوان المسلمين في ليبيا في الفترة الانتقالية الحالية[٣٦]. وثمة حزب آخر متصل بتجمع الإسلاميين، شكّله عبد الحميد بلحاج باسم «الوطن» بهدف توحيد الإسلاميين في البلاد[٣٧]. ويجب أن نلاحظ أن جميع الحركات الاسلامية في ليبيا، تتصل بطريقة أو بأخرى، بشخصية علي صلّابي، الذي يبدو أنه المرشد العام لعموم الجماعة أكثر منه زعيماً سياسياً لحزبه الخاص.

وثمة جانب يقتضي توضيحه في هذه المرحلة من التحليل. فالثوار، أثناء الثورة، كانوا مصنّفين على أساس تشكيلاتهم المحليّة (من مدن وقبائل) أو تشكيلاتهم الإسلامية المقاتلة. وكان من بينهم أعضاء سابقون في الجيش ومقاتلون إسلاميون، وشباب ونساء اشتركوا في القتال ضد النظام، الذين

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Pack and Barfi, Ibid.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) Omar Ashour, «Libya's Muslim Brotherhood Faces the Future,» *Foreign Policy* (9 March 2012), <http://http://foreignpolicy.com/2012/03/09/libyas-muslim-brotherhood-faces-the-future/>.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) مقابلة للكاتب مع عبد الحكيم بلحاج، طرابلس، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

كانوا يتوقعون تطبيق التزاماتهم على العمليات الديمقراطية والتنموية الجديدة في ليبيا اليوم[٣٨]، وخصوصاً، أثناء الثورة، كانت النساء في الخط الثاني من المواجهة، في جمع الأموال والذخائر وتهريب الطلقات عبر نقاط التفتيش. وكن يرعين جرحى المقاتلين في شبه مستشفيات، ويتجسّسن على جنود الحكومة، ثم ينقلن أخبار حركاتهم إلى الثوار. كانت هذه النساء مصمّمات على رفع نشاطهن الحربي وتضحياتهن إلى مستوى متزايد من النفوذ، مطالبين بدور أكبر في النظام السياسي الوليد[٣٩]. ثم إن قيماً مثل التعددية والمشاركة السياسية كانت في اللبّ من جدول أعمال المجلس الانتقالي الوطني في ليبيا ما بعد القذافي. واليوم يطالب الشعب الليبي بترجمة تلك القيم في ممارسة سياسية.

ثانياً: التدخّل العسكري بتخويل الأمم المتحدة ودور القوى الخارجية

القضية الليبيّة فريدة بين الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ بسبب التدخل العسكري الدولي. في البداية، بدا أن الثورة لا يمكن إيقافها، لكن بعد الصدمة الأولى أظهرت القوات الموالية للنظام عزمها على إخماد التمرّد بقسوة. وكان تصميم النظام والوحشية في استجابته الأولى مما دعّم قرار القوات الغربية ـ وبخاصة فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ـ الوقوف إلى جانب الثوار والدعوة إلى تدخّل عسكري خارجي[٤٠].

وقد بدا هذا القرار، على النقيض التام مع المحاولات، التي جرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، للمصالحة مع المجتمع الدولي الذي أعاد الاعتبار الكامل للقذافي بعد أكثر من عقد من العزلة. والواقع أنه في الثمانينيات من القرن الماضي، كانت ليبيا منبوذة من الميدان الدولي بسبب مشاركة الحكومة الليبية بالأعمال الإرهابية. وبعدما قصف الأمريكيون طرابلس عام ١٩٨٦، وبعد الهجمات الإرهابية في لوكربي و«تينيريه» [صحراء الطوارق] في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، صار القذافي بمواجهة عقوبات متزايدة في السوء من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فوجد نفسه معزولاً، لذلك اضطر الى اتخاذ موقف تصالحي أكثر تجاه الغرب إذا أراد البقاء في الحكم. ولكن، جاء الاختراق عام ١٩٩٧، عندما انتُخبَ توني بلير رئيساً للحكومة البريطانية وقرّر أن يجد حلاً لقضية لوكربي فحصل على تسليم عبد الباسط علي محمد المقراحي، أحد الضالعين في قضية

(٣٨) Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, 1 March 2012, <http://www.daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/244/73/PDF/N1224473.pdf? OpenElement>.

(٣٩) Joshua Hammer, «Women, the Libyan Rebellion's Secret Weapon,» *Smithsonian Magazine* (April 2012), <http://www.smithsonianmag.com/people-places/women-the-libyan-rebellions-secret-weapon-124986532/?no-ist).

(٤٠) Caroline Alexander, «Libyan Opposition Warns of Bloodbath, Calls for Intervention,» Bloomberg (19 February 2012), <http://www.bloomberg.com/news/articles/2011-02-19/libyan-opposition-warns-of-massacre-calls-for-intervention>.

لوكربي. وفي عام ١٩٩٩ رفعت الأمم المتحدة العقوبات عن ليبيا مما سمح للبلاد أن تخرج من عزلتها التي أُقحِمت فيها. وفي عام ٢٠٠٣ رُفعت عقوبات الأمم المتحدة نهائياً عن ليبيا لمكافأة الحكومة الليبية على تعاونها في محاكمة الهجمات الإرهابية السابق ذكرها، وللدعم الذي قدمته لأمريكا الرئيس بوش في «الحرب على الإرهاب» بعد الهجمات الإرهابية في ٩/١١. وفي عام ٢٠٠٦ رُفعت ليبيا من القائمة الأميريكة للدول «المارقة». لكن التوتّرات بقيت على حالها وبرزت بشكل واضح عام ٢٠٠٩ عندما قدّم الزعيم الليبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة خطاباً طويلاً، مُحرجاً في نظر الكثيرين، يهاجم فيه نظام الأمم المتحدة والغرب لدورهم في الحرب على العراق وفلسطين. ومع ذلك بقيت المصالح الاقتصادية والمالية الحيوية هي السائدة حتى عام ٢٠١١ عندما وجد الغرب فرصته للتخلص من هذا الزعيم المزاجي إلى الأبد[٤١].

كانت فرنسا هي العامل الرئيس وراء هذه الحركة. فبعد أسبوع من اندلاع الثورة، طالب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإزاحة القذافي وشجب العنف المنظّم المتكرر من جانب النظام ضد المتظاهرين، كما طالب بتحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية[٤٢]. ومنذ تلك اللحظة أصبح من بالغ الصعوبة سياسياً لأي بلد أوروبي أن يدعو إلى حل تفاوضي للنزاع. كما غدا من المستحيل على أي بلد أن يمنح لجوءاً سياسياً للزعيم الليبي. وقد منع هذا العمل أي مبادرة لمصلحة النظام الليبي من جانب المدافع عن القذافي رئيس الوزراء الايطالي «سيلفيو بيرلسكوني». فالإحراج الذي بدا على بيرلسكوني في الأيام الأولى للثورة الليبية، وفي بضع خُطب لوزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني يبيّن بوضوح قلق الموقف الإيطالي تجاه الانتفاضة الليبيّة. فقد صرّح بيرلسكوني بقوله: «نحن قلقون بسبب ما يجري في المنطقة... فالوضع يتفاقم وأنا لا أجرؤ أن أزعج أحداً»[٤٣]. وقد تردّدت أصداء ذلك في كلام فراتيني الذي قال: «آمل أن تبدأ في ليبيا مصالحة وطنية تقود إلى دستور ليبي كما اقترح سيف الإسلام القذافي»[٤٤]. كما أكّد وزير الخارجية الإيطالي: «نحن لا نريد إعطاء الانطباع الخاطئ كأننا نريد التدخّل أو تصدير ديمقراطيتنا. علينا أن نساعد ونحافظ على مصالحة سلمية؛ هذا ما يجب فعله»[٤٥].

ومع ذلك، وبعد اجتماع المجلس الأوروبي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، انضمّت إيطاليا إلى الثنائي الفرنسي والبريطاني. والواقع أن المملكة المتحدة كانت تدعم مطالبة ساركوزي بإطاحة

---

(٤١) Karim Merzan, «La Rivolta,» in: Merzan and Varvelli, eds., *Libia: Fine o rinascita di una nazione?*. لمزيد من التفاصيل حول الأحداث، انظر: Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006), and Ronald Bruce B. St John, *Libya from Colony to Independence* (Oxford: One-world, 2008).

(٤٢) «France Claims the Departure of Mu'ammar Gaddafi,» *All Voices* (25 February 2011).

(٤٣) «Berlusconi: Preoccupato ma non voglio disturbare Gheddafi,» Rai News 24 (19 February 2011).

(٤٤) «L'ira della UE contro la Farnesina: Non può difendere un dittatore,» *La Repubblica*, 22/2/2011.

(٤٥) المصدر نفسه.

القذافي منذ البداية. ونتج من ذلك، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، أن الاتحاد الأوروبي أعلن عن حزمة عقوبات ضد أسرة القذافي وحلقته الداخلية[٤٦].

ثم تحركت المبادرة الفرنسية ـ البريطانية إلى ساحة الأمم المتحدة حيث قدّم الثنائي مسودة القرار ١٩٧٣ مطالباً بالوقف الفوري لإطلاق النار وفرض منطقة حظر جوي على ليبيا. وقد سبق للأمم المتحدة تبني قرار ١٩٧٠ الذي يطالب بإحالة القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية وفرض حظر على تصدير السلاح مع المطالبة بتجميد الموجودات العائدة لقبيلة القذافي، ومنعه وأسرته وأعوانه من مغادرة البلاد. وقد جاء هذا القرار بعدما طالبت المفوضية العليا للأمم المتحدة، في شخص «نيفي بلي»، إجراء تحقيق في القمع العنيف الذي مارسه النظام ضد المحتجّين[٤٧].

وقد نجح المسعى الدبلوماسي الفرنسي ـ البريطاني في الحصول على دعم الرئيس أوباما، وجزئياً بفضل ناشط من الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي[٤٨]. وفي ذلك الوقت كانت قوات القذافي تتحرك نحو بنغازي، ما اضطر المجتمع الدولي إلى التحرك بسرعة وعزم لتجنّب سفك الدماء. وقد استدعى مجلس الأمن مبدأ «مسؤولية الحماية»، وبعد امتناع الصين وروسيا عن التصويت، تبنّى المجلس القرار الرقم ١٩٧٣ في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١. وفي تلك الليلة نفسها انطلقت عملية «فجر الأوديسّا» بقيادة عسكرية أميركية أولاً، تضم تحالفاً من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا[٤٩].

تسبّب التدخل العسكري في توتّرات بين إيطاليا وفرنسا. فقد استاءت الحكومة الإيطالية من تدخل فرنسا في بلد تعدّه إيطاليا ذا أهمية خاصة لها وطلبت أن تكون الحملة من خلال شبكة الناتو (منظمة معاهدة شمال الأطلسي). وبعد أسبوع دخلت عملية «فجر الأوديسّا» تحت إمرة الناتو وأعيد تسميتها «عملية الحماية المتحدة». وكان دعم المجتمع الدولي كافياً لإعطاء الثوار الليبيين ثقة بإحراز انتصار سهل. وقد أدّى ذلك إلى تراجع الاهتمام من جانب الثوار بجهود الوساطة من الاتحاد الأفريقي، وتركيا، وفنزويلا والأمم المتحدة.

كان تدخل الناتو في ما كان قد تطور إلى حرب أهلية قد أنقذ خصوم القذافي من هزيمة مباشرة. ومع أن التسويغ المعلن للتدخل كان لحماية المدنيين، فإن الحكومات الغربية الرئيسة الداعمة لحملة الناتو لم تُخفِ حقيقة أن هدفها الأخير كان تغيير النظام. وقد عانى المدنيون كثيراً في

---

(٤٦) «Hague: Gaddafi Must Go,» BBC News (27 February 2011).

(٤٧) «Navy Pillay chiede un'inchiesta internazionale sulle violenze libiche e la giustizia per la vittime,» United Nations Regional Information Centre (UNRIC), <http://www.unric.org/it/attualita/27326-navy-pillay-chiede-uninchiesta-internazionale-sulle-violenze-libiche-e-la-giustizia-per-le-vittime->.

(٤٨) Boffey, Black, MacAskill, Townsend e Helm, «Tutti contro Gaddafi,» *Internazionale*, 25/3/2011; «Libia: Ban, Egitto e Lega Araba stanno con Onu e comunità Internazionale,» *Adnkronos* (21 March 2011), and «Libya No-fly Zone a UN Decision, Says Hillary Clinton,» BBC News, 9 March 2011.

(٤٩) «Coalition Launches Operation Odyssey Dawn,» (American Forces Press Service, US Department of Defence, Washington, DC, 19 March 2011).

الحرب التي تسبّبت في أعداد كبيرة من القتلى بين المدنيين، إضافة إلى اللاجئين[٥٠]. وعندما تبيّن أن الضربات الجوية وحدها غير كافية لإسقاط النظام، أرسلت فرنسا والمملكة المتحدة مستشارين عسكريين لتوجيه الضربات الجوية والعمل مع الثوار[٥١]. وكانت فرنسا أول من اعترف بالمجلس الانتقالي الوطني للحكومة الليبية الشرعية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، وتبعتها قطر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١.

وإذا كانت فرنسا أساساً في دفع القوات الغربية للتدخّل في ليبيا، سَعَت قطر بجدّ إلى ضمان تغطية الجامعة العربية ما ساعد الأمم المتحدة بمجلس أمنها على تبنّي القرار ١٩٧٣. وقد قامت قطر بأدوار مهمة كثيرة خلال الأزمة: بالتمويل وبإرسال مستشارين مدرّبين في الغرب إلى الثوار[٥٢]. ولأن قطر قد استثمرت في ليبيا مؤخراً على نطاق واسع، فلربما كان تدخّلها مدفوعاً بمصالح اقتصادية وجيوستراتيجية. قطر هي أحد أكبر مصدّر في العالم للغاز السائل وتجد في ليبيا بوّابة إلى أسواق البحر الأبيض المتوسط. وبتبنّي سياسة التدخّل هذه، ربحت قطر بروزاً في الساحة الإقليمية، وأفضلية في المنافسة في التأثير مع العربية السعودية[٥٣].

وبسبب من التزامات عسكرية أخرى، وبسبب من ضغوط الموارد، اختارت الولايات المتحدة دوراً من الدعم المحدود في ليبيا[٥٤]. والواقع أنه منذ بداية العمليات العسكرية في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، طلب الرئيس أوباما موافقة الناتو لتسلّم القيادة والسيطرة على العمليات من أجل التكامل بين الأنشطة العسكرية للحلفاء المشاركين[٥٥]. بما أن كثيراً من أقطار الناتو كانوا يسهمون في التدخل العسكري، مثل إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وكندا والدنمارك والأراضي المنخفضة والنرويج وإسبانيا والولايات المتحدة، كانت الناتو هي الخيار المنطقي لتسلم القيادة[٥٦]. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ تسلّمت الناتو قيادة العمليات. وبقيت الولايات المتحدة «تقود من الخلف»[٥٧]. والواقع أن القدرات المحدودة للعمليات لدى بعض دول الناتو، بسبب ضغوط تخفيضات مخصصات الدفاع جعل واشنطن تواصل مساهمتها في

---

(٥٠) International Crisis Group, «Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya».

(٥١) «Britain's Secret War,» BBC News Africa (19 January 2012), <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16624401>.

(٥٢) Pack and Barfi, «In War's Wake: The Struggle for Post-Qadhafi Libya».

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) Ronald Bruce St John, «A Transatlantic Perspective on the Future of Libya,» Mediterranean Paper Series, German Marshall Fund of the United States (May 2012), p. 13, <http://www.gmfus.org/publications/transatlantic-perspective-future-libya>.

(٥٥) Ivo H. Daalder and James G. Stavridis, «NATO's Victory in Libya: The Right Way to Run an Intervention,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 2 (March-April 2012).

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) Ryan Lizza, «The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy,» *The New Yorker* (2 May 2011), <http://www.newyorker.com/reporting/2011/05/02/110502fa_fact_lizza?currentPage=10>.

العمليات العسكرية في ليبيا، ولو على مستوى جمع وتحليل المعلومات، أو تزويد الوقود لطائرات الناتو والمشاركين، والمساهمة في قدرات عسكرية عالية، مثل التعطيل الإلكتروني لقدرات الرادار[٥٨].

وقد كشف التدخل في ليبيا كذلك قضايا الوحدة السياسية والتماسك بين الأقطار الأوروبية، كما ظهر في تردّد الاتحاد الأوروبي. ففي بداية الثورة، وحسب قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٠، اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات شديدة ضد معمّر القذافي وأسرته وأعضاء نظامه مثل منع الفيزا وتجميد موجوداتهم[٥٩]. وقد بدا أن الدول السبع والعشرين الأعضاء منسجمون في النشاط الدبلوماسي الذي قدّمته فرنسا والمملكة المتحدة في الساحة الدولية، ولكن في الحقيقة، كانت هناك خلافات عميقة تسري بينهم، كما ظهر من قرار ألمانيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٣، مثلاً، وكما ظهر أيضاً في اعتراف فرنسا وحدها بالمجلس الانتقالي الوطني الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، في ١١ آذار/مارس ٢٠١١[٦٠]. فالفعل أو الامتناع الأحادي من جانب الدول الأعضاء يفسّر بالدرجة الأولى موقف الاتحاد الأوروبي غير الواضح من ليبيا[٦١]، وقد أدّى ذلك إلى نوع من الشلل في عمل الاتحاد الأوروبي في البلاد.

وفي وقت كتابة هذا البحث، بعد التحرير، كانت القوات الأجنبية المشاركة في الحرب تدعم فئات مختلفة، في صراع بعضها مع بعض في الأغلب. فالشركات الفرنسية، على الخصوص، المدعومة من الحكومة الفرنسية، تتمسّك بجماعات مقرّبة إلى رئيس الوزراء السابق محمود جبريل، بينما شركة EHI الإيطالية [سلطة الكاربوهيدرات الوطنية] تدعم مؤسسة النفط، وبخاصة، وزير النفط الليبي عبد الرحمن بن يزّه. وقطر تدعم الفئات الإسلامية بشدة، وتدعو بشكل واسع لأعضاء آخرين في الحكومة لأجل الانفتاح على استثماراتها. إضافة إلى ذلك، دارت شائعات في طرابلس عن أنشطة قام بها اتحادات تجارية تركية وكورية تدعم مرشحين مختلفين اقتصادياً للانتخابات القادمة[٦٢]. وهذه الأعمال المتفرقة لا تُعين الحكومة الليبية على فرض سيطرتها، بل إنها تعمّق التشظّي الداخلي في البلاد. والولايات المتحدة، الغائبة كثيراً عن ليبيا ما بعد الصراع، هي الاستثناء الوحيد عن هذه السياسات المتشابكة. إن دوراً أكثر فاعلية من جانب الولايات المتحدة سوف يساعد على تعزيز سلطة الحكومة الليبيّة.

---

(٥٨) Daalder and Stavridis, Ibid.

(٥٩) «Libya: EU Imposes Arms Embargo and Targeted Sanctions,» Europa Press Release, 28 February 2011, <http://www.europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=PRES/11/41& type=HTML>.

(٦٠) Nicole Koenig, «The EU and the Libyan Crisis: In Quest of Coherence?,» *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*, vol. 46, no. 4 (2011), pp. 11-30.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) مقابلات الكاتب مع أعضاء الحكومة الانتقالية في طرابلس، أيار/مايو ٢٠١٢.

ثالثاً: تحدّيات واحتمالات

المؤتمر الوطني العام، الهيئة المنتخبة التي برزت من انتخابات ٧ تموز/يوليو ٢٠١٢، يواجه تحدّيات كبرى: تأسيس شرعية المؤسسات الحاكمة مرحلياً؛ إعادة بناء مؤسسات الدولة والاقتصاد أثناء دمج الجماعات المسلّحة في قوة شرطة وعسكر موحّدة؛ ضمان الحدود وجمع الأسلحة لتجنّب انتشار السلاح؛ التعامل مع مرتكبي جرائم حقوق الإنسان من دون إثارة توتّرات إضافية وعمليات انتقامية بين الناس؛ وكل هذا أثناء الحفاظ على وحدة البلاد[٦٣].

١ ـ تأسيس شرعية المؤسسات الجديدة

كانت المشروعية، ومدى تمثيل، وفاعلية الحكومة المرحلية، والمجلس الانتقالي الوطني موضع تساؤل كبير؛ فسلطة المجلس الانتقالي الوطني والحكومة المرحلية التي عيّنها كانت موضع جدل. إذ إن عضوية المجلس قد مُنحت بطريقة مُعتمة ولغرض مُحدّد نسبياً، خلال مفاوضات بقيادة رئيس المجلس عبد الجليل. فممثلو المدن في المجلس رشحتهم في العادة المجالس المحلية بعد استشارة كبار السنّ وزعماء الجماعات المسلحة وغيرهم من الشخصيات البارزة مع أن حدود العملية في كل مدينة لم تكن واضحة. وقد أوجد ذلك فجوة بين الناس وبين الأداة السياسية في الثورة[٦٤]. وإذ كان المجلس الانتقالي وجيش الثوّار مركّزين على الانتصار على المنطقة الغربية في ليبيا، كان زعماء الجماعات المسلّحة والمجالس المحلية ينظّمون المدن المحرّرة لإعادة بناء الحياة الطبيعية، ويقاومون محاولات المجلس للاستئثار بالسلطة. ولم يستطع المجلس أن يثبت قدرة كافية في الاستجابة إلى قضايا الحكم اليومية في مجالات الدفاع، وأنشطة الشرطة، وتقديم الخدمات الحيوية في مجال الصحة وجمع القمامة[٦٥].

ثم إن المجلس الانتقالي الوطني لم يستطع حتى الادّعاء بدور رائد في الثورة، لأن تحرير المنطقة الغربية قد تم على المستوى المحلّي بفعل الجماعات المسلّحة من مدن غربية مثل زنتان ومصراته. وفي نظر كثير من الليبيّين كان أعضاء الجماعات المسلّحة والمجالس المحلية أبطالاً. فهم قد ملأوا الفراغ في القيادة في بداية الثورة، بإظهار قدرتهم على تحريك الموارد أسرع من المجلس الانتقالي، وامتلاكهم علاقات محلية أعلى ومعلومات، إلى جانب قدرتهم على استعمال الأسلحة الثقيلة. لذا كانت قيادتهم قوية ويصعب تحدّيها. والانتخابات المقررة ليوم ٧ تموز/يوليو ٢٠١٢ قد توفّر طريقة لفعل ذلك، لأن هيئة سوف تنتج لإعداد دستور جديد، وتعيين حكومة جديدة. وقد يُعين ذلك في حلّ مشكلة الشرعية للمؤسسات الحاكمة.

(٦٣) International Crisis Group, «Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi».

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

٢ ـ إعادة بناء المؤسسات وتوحيد المسلّحين

أمام الليبيين فرصة لتغيير شكل حياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية. وكما أشار مقرّر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان رتشارد فالك: «بهذا الخصوص، قد يظهر أنه كان من المفيد أن القذافي كان هو الدولة الليبية، ولم يترك وراءه أي بنية تحتية من المؤسسات بعد رحيله. وقد يتبيّن أنها مهمّة مستحيلة محاولة بناء دولة بلا دولة»[٦٦]؛ فالسلطات المرحلية الحالية قد ورثت مكتبيّات [بيرقراطيات] حكومية غير كفوءة تكافح لتحديد حاجات البلاد. فبناء مؤسسات جديدة فاعلة من الصفر ستكون عملية طويلة وصعبة.

ومع ذلك، ثمة عاملان يمكن أن ينقذا ليبيا ويُعينا في إعادة البناء: النفط وعدد السكان القليل نسبياً. والاختبار المهم سيكون مدى فاعلية القيادة الجديدة في معالجة الاقتصاد. فالمجلس الانتقالي الوطني، الواعي بإمكان الدولة الليبية مالكة الدخل، حاول إعادة بناء الاقتصاد بإنعاش انتاج وتصدير النفط. ففي آذار/مارس ٢٠١٢، كان إنتاج النفط بمستوى ١٠٤ ملايين برميل يومياً، مقابل مستوى ١٠٦ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠١٠ قبل بداية الأحداث[٦٧]. ثم إنه سيكون من الخطير عزل الثروة الوطنية عن الشركات الأجنبية الشرهة، أثناء توفير فرص عمل جديدة في قطاعات خارج حدود الكاربوهيدرات[٦٨].

ولكن الجهود نحو إعادة بناء مؤسسات مسؤولة عن إدارة الدولة والاقتصاد قد تغدو لا معنى لها إذا كانت تلك الجهود لا تسير يداً بيد مع تكامل القوّات المسلّحة في قوة موحّدة من الشرطة والعسكر. وقد يكون هذا أكبر تحدٍّ يواجه السلطات الليبية، وبخاصة في المنطقة الغربية حيث كل فرقة قد طوّرت سلسلتها الخاصة من القيادة، والثقافة العسكرية وحكايتها عن الثورة التي تختلف كثيراً عن رواية الحكومة والجيش الوطني[٦٩].

وقد كان هذا الجانب موضع معالجة خاصة من المجلس الانتقالي من طريق تشكيل «لجنة التعبئة» التي تسعى إلى دمج الفئات المسلّحة و«لجنة شؤون المحاربين» التي تضم وزارات الدفاع والداخلية والمالية والعمل لتطوير خطة «نزع السلاح والتسريح وإعادة التكامل». وهذا أمر خطير، لأن التحوّل السياسي قد ينال منه الإخفاق في تقوية إدراك الجمهور للأمن، وهو شرط أساس للعمل المدني، وكذلك للنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي[٧٠].

---

(٦٦) Richard Falk, «Libya after Gaddafi: A Dangerous Precedent?,» Al-Jazeerah (22 October 2011), <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/10/20111022132758300219.html>.

(٦٧) Arturo Varvelli, Marco Zupi, and Sara Hassan, «La Libia dopo Gheddafi,» *Osservatorio di Politica Internazionale*, no. 52 (March-April 2012).

(٦٨) Falk, Ibid.

(٦٩) International Crisis Group, «Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi».

(٧٠) Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, 1 March 2012.

٣ ـ تأمين الحدود وجمع الأسلحة

تشكّل الهجرة غير الشرعية التحدّي الكبير الآخر في وجه الحكومة الليبية الجديدة، كما بيّنت الحادثة في مصنع الغاز في «أميناس» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. فمن أجل مساعدة الحكومة في معالجة الحاجات العادية والإجرائية في بداية عام ٢٠١٢، أقامت جماعة أمن الحدود وتنسيق الإدارة التابعة للأمم المتحدة ـ المؤسسة في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا مجموعة فرعية ترأسها حالياً بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا المكونة من وزارتي الداخلية والدفاع ومكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للهجرة والاتحاد الأوروبي(٧١).

ويقوم الاتحاد الأوروبي حالياً بإدارة بعثة لتقدير الحاجات لإدارة الحدود التي ستقدم توصياتها إلى الاتحاد الأوروبي لمساعدة ليبيا على ضمان أمن وإدارة الحدود بشكل جيّد(٧٢). وفي هذه الأثناء تقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا و«خدمة إزالة الألغام» بمساعدة وزارة الدفاع وبعض الفرق العسكرية في تطوير منهاج لتسجيل الأسلحة وخزن الذخائر وإدارتها. ولهذا الغرض شكّلت وزارة الدفاع قوة خاصة مع بعثة الدعم وشركاء آخرين من ضمنهم الاتحاد الأفريقي(٧٣).

لقد غدت ضرورة المساعدة في ضمان الحدود أكثر إلحاحاً بعد الأحداث الأخيرة في مالي. وقد انتقلت عدوى الأزمة الليبية إلى العُمق الآمن في منطقة الصحراء والساحل، كما تبيّن في تمرّد الطوارق وما تبعه من انقلاب في آذار/مارس ٢٠١٢، إلى شمال مالي حيث قادوا تمرّداً ضد سلطات مالي. لقد أوجدت الأزمة الليبية عدم استقرار في المنطقة؛ لذا فإن العمل في ضمان الحدود وجمع الأسلحة له أهمية كبرى لتهدئة المنطقة الأوسع، علاوة على ليبيا نفسها.

٤ ـ التجاوزات على حقوق الانسان

إن نقل المساجين من الحرب الأهلية في ليبيا إلى مُحتَجَزات وزارة العدل يستمر في تشكيل تحدٍّ كبير. تُقدِّر بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا عدد أولئك المساجين بخمسة إلى ستة آلاف. وتستمر الفرق الثورية باعتقال واستجواب المتهمين بالتعاون مع النظام السابق، وزجّهم في أماكن غير معروفة، إلى جانب مراكز اعتقال معروفة حيث تكون الظروف سيئة في الغالب. وتتكرر الأخبار عن أعمال تعذيب شديد وسوء معاملة على أيدي تلك الفرق، بما في ذلك الموت في المعتقلات، وبخاصة في طرابلس ومصراته وزنتان وغريان. وقد تشكلت لجنة لتقصّي الحقائق والمصالحة للتحقيق في التجاوزات على حقوق الإنسان منذ ١٩٦٩ وتقديم تعويضات إلى الضحايا، وللنظر

---

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) «EU Launches a Needs Assessment Mission for Border Management in Libya,» European Union External Action Service, <http://www.eeas.europa.eu/libya/docs/2012_libya_management_en.pdf>.

(٧٣) Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, 1 March 2012.

في المخالفات السابقة والحالية. ولكن من الضروري جداً ألّا تتحول أعمال هذه اللجنة إلى «مطاردة ساحرات»، مما قد يزيد إعاقة إعادة البناء.

٥ ـ الهويّة الليبية والوحدة الوطنية

جدير بالتوكيد أن ليبيا هي نتيجة للاستعمار بقدر ما هي نتيجة للإمبراطورية العثمانية وعقابيلها. لقد توحّدت البلاد رسمياً على يد الإيطاليين عام ١٩٢٩، مع بقاء إدارتين مستقلّتين، لكل منها حاكمها الخاص، وبقيتا كذلك طوال مدة الاستعمار الإيطالي الذي حافظ على نظام الحكم غير المباشر والقسمة التي تأسست خلال الحكم العثماني. والواقع أنه في الشرق/تفاوض المستعمرون الإيطاليون مع السَّنوسيّة لتسليمهم السيطرة على المنطقة في واقعها، بينما في الغرب اعتمد الإيطاليون على التعاون مع الزعماء التقليديين والشخصيات البارزة للسيطرة على المنطقة[٧٤]. ولكن هذا النظام في الحكم قد تعطّل بسبب قيام السلطوية الفاشيّة في إيطاليا، ما قاد إلى استعمار واحتلال عسكري قاسٍ في ليبيا، وإلى إعادة توحيد «المستعمرتين» باسم «تريبوليتانيا» و«سيرينايكا» ولو أن المناطقية بقيت الصفة الغالبة في السياسة الاستعمارية الإيطالية[٧٥].

وبعد الحرب العالمية الثانية، وتعاقب الإدارتين البريطانية والفرنسية في شمال البلاد وجنوبها، فإن الاستقلال، وصعود الملكية السنوسيّة إلى السلطة عام ١٩٥١ لم يعالج الانقسام العميق في ليبيا الذي كان يسود منذ أيام العثمانيين[٧٦]، بل على العكس، إذ تعمّق الانقسام من خلال نظام التحالف الذي أعطى حكماً ذاتياً أوسع إلى الأقاليم بينما كان الحكم السنوسي يفضّل سيرانايكا على تريبوليتانيا[٧٧]. كان انقلاب عام ١٩٦٩ بقيادة معمر القذافي له جذور في فساد الملكية التي كانت سياستها تفضّل سيرانايكا، بينما، في الأساس كان الانقلاب يتلقى الدعم من بعض الجماعات داخل المجتمع ـ وبخاصة من الشباب وسكّان المدن ـ فضاعت الشرعية بسرعة. وبتوكيدها على القيم عابرة القوميات، مثل القومية العربية، معاداة الاستعمار، تسبّب الانقلاب في إضعاف آخر للإحساس الهزيل بالهوية الليبية.

ومن المفارقة أن كراهية القذافي ونظامه ستكون عامل توحيد بين الشعب الليبي خلال الاثنتين والأربعين سنة من حكم العقيد. والواقع أن هذا العامل كان أساساً في توحيد الشعب ضد النظام

---

(٧٤) Anna Baldinetti, «La Formazione dello Stato e la construzione dell'identità nazionale,» in: Merzan and Varvelli, eds., *Libia: Fine o rinascita di una nazione?*.

انظر أيضاً: Anna Baldinetti, *The Origins of the Libyan Nation. Colonial Legacy, Exile and the Emergence of a New Nation State*, Routledge Studies in Middle Eastern History (London; New York: Routledge, 2010).

(٧٥) Baldinetti, «La Formazione dello Stato e la construzione dell'identità nazionale,» p. 8.

(٧٦) Ronald Bruce St John, «Libyan Myths and Realities,» (Report for the Royal Danish Defence College, August 2011), <http://www.fak.dk/publikationer/Documents/Libyan_Myths_and_Realities.pdf>.

(٧٧) Baldinetti, «La Formazione dello Stato e la construzione dell'identità nazionale,» p. 15.

في ثورة ٢٠١١. أعلن دبلوماسي غربي كان يحضر الاحتفال بالتحرير: «إسقاط القذافي كان قوة التوحيد. والآن وقد رحل، هل يستطيعون الحفاظ على تماسكهم؟»[٧٨].

والواقع أنه بعد رحيل القذافي، على الليبيين الآن مواجهة تراثه المرير: بلد مزّقته الحرب. في مثل هذا السياق، من السهل أن تنقلب المصادقات المحلية إلى مواجهات وطنية بسبب كثرة الجماعات المختلفة والمصالح المتداخلة: «فهذه هي أنواع النزاعات التي غالباً ما دمّرت الدول الخارجة من الاستعمار، ويمكن أن تستمر لسنين كثيرة»[٧٩]. ففي دولة تفتقر إلى مؤسسات مجتمع - مدني وحاكمية مركزية قوية، يكون ربط «الأطراف» مع «المركز» هو السبيل الوحيد لتجنّب تقسيم البلاد[٨٠].

إن مسألة الوحدة في ليبيا مركزية الأهمية. فمن الأقاليم في الشرق إلى المجالس المحلية الكثيرة في الغرب والجنوب، تدفع قوى نابضة باتجاه تأسيس نظام سياسي يعطي سلطات مهمة للكيانات المحلية. وهذه القوى لا تقدم سوى مجاملات للدولة الليبية؛ وأغلب ادّعاءاتهم بدعم الوحدة الوطنية تخفي ميولاً انفصالية. والبحث في وجود «شعب ليبي» و«هويّة ليبية» يقع خارج حدود هذا الفصل، ولكن من المهم أن ندرك أنه ما لم تجتهد الحكومة الليبية الحالية والحكومات المقبلة في بناء الأمة، فإن ليبيا قد تتمزّق؛ فالطريقة التي وُجهت بها الثورة، وتشظّت، وأُبعدَت عن المركز تصوّر العوز إلى مؤسسات وطنية وهويّة وطنية متماسكة. هذا هو التحدّي الرئيس أمام المؤتمر الوطني العام: إيجاد هوية وطنية ليبية لإبقاء البلاد موحّدة وعدم إهمال مطالب المجالس والمؤسسات.

خاتمة

سوف يكون للثورة الليبية أثر عميق في السياسات المحلية والدولية. وقد برز الكثير من القوى المحلية لمواجهة السلطة المركزية خلال الحرب وبعدها في شكل مجالس محلية وجماعات مسلحة تعود في أصولها إلى مدن وأُسَر وقبائل. وأول أثر مهم للثورة على البلاد هو إعادة اكتشاف روابط محلية على مستوى دون الإقليمي (محلّي أو قَبَلي) أكثر منه على المستوى الإقليمي (تريبوليتانيا، سيرينايكا، فزّان). كانت البلدات والمدن تعادل القبائل في أهميتها في تعبئة وتحريك الشعب في الكفاح الثوري من خلال تشكيل مجالس انتقالية محلية (تعبئة سياسية) وألوية ثورية (تنظيم عسكري)[٨١].

---

(٧٨) Mary Beth Sheridan, «Libya Declared Liberation with an Islamic Tone,» *The Washington Post*, 24/10/2011.

(٧٩) Tarak Barkawi, «Peace May be War in Post-war Libya,» Al-Jazeera, 21 October 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/10/20111021412582958.html>.

(٨٠) Pack and Barfi, «In War's Wake: The Struggle for Post-Qadhafi Libya».

(٨١) Lacher, «Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution».

لقد برزت مراكز قوة جديدة في الأطراف في مواجهة الحكومة المركزية في طرابلس، وسوف يرفضون التنازل عن سلطتهم. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن البلد سوف يقسّم. ففي ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ اجتمع أعضاء من قبائل سيرانايكا في مدينة بنغازي ليعلنوا سيرانايكا إقليماً بشبه استقلال ذاتي. ومع أنه في ذلك التاريخ ادّعى المشاركون في مؤتمر برقه الحق في الكلام باسم منطقتهم، فإن مبادرة الإدارة الذاتية والاتحادية قد أثارت ردود فعل عنيفة في المنطقة نفسها، فجعلت الحركة لا يحتمل نجاحها[٨٢].

والحل لاحتواء هذه القوى المنتفضة قد يوجد في اللامركزية الإدارية التي التزمت بها الحكومة المرحلية لرئيس الوزراء الكيب[٨٣]. إذا كانت هذه القضية سوف تُعالج بالطريقة نفسها من جانب الحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة علي زيدان هو ما سيتضح لاحقاً.

وعلى المستوى الدولي، أظهرت الثورة دخول فاعلين جُدُد إلى السياق الليبي، وبخاصة قطر وفرنسا والمملكة المتحدة. ومع ذلك، وحسب قول الكيب وبعده علي زيدان، فإن ليبيا تريد أن تكون صديقة لكل من يريد المساعدة في إعادة بناء البلد والتغلّب على اثنتين وأربعين سنة من السلطوية: «نريد أن نكون سلطة فاعلة في هذا العالم بطريقة تعتمد على صِغَر حجمنا» كما قال[٨٤]. كانت الرسالة موجّهة بوضوح إلى حلفاء القذافي السابقين، مثل روسيا وإيطاليا، وكذلك إلى الحلفاء القدامى والخصوم في منطقة شمال أفريقيا. ولكن، علينا أن ننتظر كيف ستتصرف في واقع الحكومة الجديدة برئاسة علي زيدان، وأيّ تحالفات سوف تتشكل مع الدول المجاورة.

وفي أثناء ذلك تجري إعادة تقديم عميق للقيم والمذاهب الفكرية. كانت علاقة القذافي بالمناقشات الكبرى للسياسات العربية في القرن العشرين مناقشات صخّابة[٨٥]. ففي مقابل انقلاب ١٩٦٩ أعلن القذافي نفسه وريث عبد الناصر في قوميته العربية والتحديث ومناهضة الاستعمار. ولكنه في نهاية عقد ١٩٨٠، عندما أدرك أن هذه المذاهب الفكرية لم تعد قادرة على ضمان بقاء نظامه بوجه العداء الإقليمي والدولي، هجر القومية العربية واتّجه إلى مغامرة جديدة باسم عموم أفريقيا. وعن طريق وسائل دبلوماسية واقتصادية، استطاع تدعيم موقفه في القارة الأفريقية وفي الساحة الدولية. وقد غيّر القذافي مسيرته مرّات عديدة ـ فقد تخلّى عن التحديث في بداية عقد

---

(٨٢) Wolfram Lacher, «Is Autonomy for North Eastern Libya Realistic?,» *Sada Journal* (21 March 2012).

(٨٣) Carnegie Endowment for International Peace, «Libyan Prime Minister Abdel-Rahim El Keib,» Washington, DC, 9 March 2012, <http://carnegieendowment.org/2012/03/09/libyan-prime minister-abdel-rahim-el-keib>.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) حول هذه الناحية، انظر: Yehudit Ronen, *Qaddafi's Libya in World Politics* (London: Lynne Rienner Publishers, 2008); Mary-Jane Deeb, *Libya's Foreign Policy in North Africa*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press 1991); Rene Lemarchand, *The Green and the Black: Qadhafi's Policies in Africa*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988), and Alice Alunni, «L'Africa di Gheddafi: Tra ideologia e pragmatism,» in: Merzan and Varvelli, eds., *Libia: Fine o rinascita di una nazione?*.

١٩٧٠ واتّجه إلى اقتصاد اشتراكي ما لبث أن ألغاه في القرن الحادي والعشرين من أجل إصلاحات تحررية جزئية. لكن مناهضته للاستعمار لم يتخلّ عنها أبداً. والواقع أنه حتى تاريخ متأخر، كان الزعيم السابق يستعمل مناهضته الاستعمار راية لرعاية مشاعر الوحدة بين الشعب الليبي. وفي زيارته الرسمية الأولى لإيطاليا عام ٢٠٠٩ وصل القذافي وعلى صدره صورة عمر المختار قائد الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي في عقد ١٩١٥ و١٩٢٠. وقد قام التلفزيون الليبي ووسائل الإعلام بالتركيز الشديد على هذه الحقيقة، مكرّرين نجاح القائد الليبي في إرغام القوة الاستعمارية السابقة على تقديم اعتذارها عن «الجرائم» التي ارتكبتها في زمن الاحتلال.

لكن هذا كان في الماضي. أما قادة ثورة ٢٠١١ فلديهم إطار مختلف من المذهب الفكري. فهم قد طلبوا ورحّبوا بتدخّل عسكري أجنبي لإسقاط النظام والآن يبدو أنهم أكثر من راغبين في مكافأة أعوانهم الغربيين بمنافع اقتصادية وسياسية. فقد تخلّوا عن مناهضة الاستعمار والعموم، أفريقية لمصلحة تركيز جديد على الشعب الليبي والمغرب. وعلى الخصوص سوف تبذل الجهود لتطوير صورة جديدة للشعب الليبي ولتقوية هوية ليبيّة تمثل الشعب لا مزاجات زعيمه. فالهوية الوطنية والمصلحة الوطنية هما الموضوعتان على جدول أعمال الجمعية الجديدة المنتخبة في تموز/ يوليو ٢٠١٢.

والعامل الاسلامي قد يبرهن على أنه سيغدو قوة ترابط جديدة. وبناء على ما ظهر حتى الآن، فإن الاسلاميين الليبيّين يرفضون استخدام العنف، ويشاركون في محبة الشعب الليبي، ولديهم منبر سياسي يعارض النظام الاتحادي، ويدعم علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ويفضّل التحررية الاقتصادية[٨٦]. إذا كان هذا المنهاج سيكون موضع التزام هي مسألة ستظهر لاحقاً، ولكن التزام الجمعية الجديدة بها مسألة مؤكّدة، كما يجري التعبير عنها على جميع المستويات: وحدة ليبيا وضد أيّ نوع من الاتحادية أو التفرّق.

والذي يجري في ليبيا وقت كتابة هذا الفصل هو صراع على السلطة دون تصادم مذاهب فكرية. ومن وجهة نظر المفاهيم، لا توجد اختلافات مهمة بين المواقف المعروضة. لا يوجد في ليبيا من يدعو نفسه علمانياً أو إسلامياً أو يدعو حزبه كذلك. ومن وجهة نظر سريعة على منابر الأحزاب التي تنافست في انتخابات ٢٠١٢، يمكن أن نرى مشاركة واسعة في الآراء والرؤى. وحيث يختلفون هو في شخصيات زعمائهم، وتاريخهم وتصرفاتهم الشخصية. والأمل في ليبيا أن هذا التصادم بين الشّخصيات سيتمّ التخلّي عنه لمصلحة البلاد للوصول إلى تسوية يمكن أن تسمح للمؤسسات الجديدة أن تعمل بشكل مؤثّر، وصولاً إلى ليبيا مستقرة وديمقراطيّة.

---

(٨٦) مقابلات الكاتب مع علي صلّابي وعبد الحكيم بلحاج، طرابلس، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

الفصل الرابع عشر

انتفاضة البحرين: المضامين المحليّة والاحتمالات الإقليميّة والدوليّة

كريستيان كوتس ألريتشسن

ملخَّص

يبحث هذا الفصل في المضامين المحليّة والإقليمية والدولية لانتفاضة البحرين ويبيّن كيف أن الاحتجاجات في دوّار اللؤلؤة التي بدأت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ تقع في سياق نمط طويل من المعارضة المتكررة لأسرة آل خليفة الحاكمة. ومع ذلك، فإن حركة ١٤ شباط/فبراير كانت تتميّز عن اندفاعات سابقة من الاحتجاج في حجمها وفي بداية تحشيدها العابر للطائفية. ويبدأ الفصل بوصف الأسباب وراء بروز هذه الحركة الاجتماعية المتنامية، إلى جانب وصف إجراءات النظام لاحتوائها وإخمادها. كما تنظر المقاطع اللاحقة في إعادة تشكيل وشَرذَمة المشهد السياسي البحريني إزاء قيام الجماعات المتطرفة باستبعاد الوسط المعتدل، واستمرار الأزمة بين نظام لا يرغب في عمل تنازلات ذات قيمة، وبين حركة معارضة مُستثارة، والتفاعل المعقّد بين عمليات مناهضة الثورة المحلية والإقليمية ونتائجها على صدقية البحرين على المستوى الدولي.

انتفاضة البحرين التي بدأت في ١٤ شباط/فبراير قد جرى احتواؤها لا حلّها. ومع أن فترة الخطر المباشر على موقع أسرة آل خليفة الحاكمة قد مرّت، إلّا أن المواقف على جميع الجهات قد تعقّدت، ولا يوجد سوى القليل من احتمال تسوية سياسية للتباين الاجتماعي والاقتصادي عميق الجذور في البحرين. وإذ أخفقت حكومة البحرين في تقديم تنازلات مهمة في مجال الإصلاح السياسي، فقد تشظّى الوضع وتطرّف في شكل معارضة غير واثقة مما ستفعل لاحقاً، كما أضعفت قواعد دعمها ذاتها بين الجماعات السنّية في المملكة. وقد حرّكت هذه التوجّهات إعادة تشكيل جذرية للمشهد السياسي في الجزيرة بشكل لا يبشّر بخير حول احتمالات طويلة المدى في مجال المصالحة واستعادة العافية.

ينظر هذا الفصل في الأبعاد الإقليمية والدولية لثورة البحرين المُجهَضَة. فهو يصف كيف أن الحركة المساندة للديمقراطية التي انطلقت في بواكير ٢٠١١ قد وقعت في حبائل التقاطعات الإقليمية والدولية للسياسة الجغرافية (جيوبولتك) وقد ضَمِن ذلك أن الحركة الاجتماعية المتنامية في مساندة الإصلاح السياسي السلمي قد أُخضِعت بعنف بينما اختار شركاء البحرين الدوليّون أن يغضّوا الطرف. وقد جاء ذلك بثمن باهظ اقتصادياً وسياسياً، ومزّق التلاحم الاجتماعي في بلد يعاني تطرّفاً غير مسبوق. ثم إن الحركة قد مزّقت صورة البحرين صديقة «التجارة» التي كانت حجر الزاوية في مناهج التطور والتنّوع الاقتصادي في البلاد. وكان لتجربة البحرين غير الموفّقة مضامين للأسَر الحاكمة ولدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لأنها كذلك تكافح لتتلاءم مع ضغوط للمشاركة أكبر، ومطالب مجتمعية للحريات السياسية.

ويبرز من التحليل عددٌ من النقاط الرئيسة: إحداها، تلك السرعة التي تطورت بها حركة عابرة الطائفية لتشكل تهديداً خطيراً لأعمدة حكم آل خليفة؛ والثانية، أن حجم التهديد للوضع القائم كشف عن هشاشة التنازلات السياسية التي قدمها النّظام بالمقابل. وقد أشار ذلك إلى أن القضايا الأساس المتعلقة بتوازن السلطة وتقسيمها لم تكن مطروحة للنقاش أساساً. كما لم تكن هناك أي إشارة إلى أن النخبة الحاكمة كانت مستعدة للانفتاح أمام المستوى العالي من المساءلة عمّا حدث من إساءات. وقد امتد ذلك إلى التقرير الصادم الذي أعدّته «مفوضية التحقيق المستقلة البحرينية» إلى جانب الحوار الوطني الذي جرى في صيف ٢٠١١. وكانت النتيجة تشظّي المعارضة السياسية كقوة، وتحوّل التأثير إلى أصوات متطرّفة على جميع الأصعدة ما أزاح القوى الوسطية. وكان منظر أسرة حاكمة تقاوم مطالبات بالإصلاح من أعداد كبيرة من مواطنيها له نتائج على أمن النظام في مَلَكيّات الخليج الأخرى، وبخاصة العربية السعودية، كما على شركاء البحرين الدوليين. وأخيراً، فإن مسار الأحداث في البحرين يبيّن التداخل بين عمليّات مناهضة الثورة المحلية والإقليمية الهادفة إلى احتواء الخطر على الأنظمة الذي يمثله «الربيع العربي».

يصف القسم الأول من هذا الفصل الانتفاضة في البحرين؛ ويبيّن كيف أن الاضطراب الحالي يشكل جزءاً من حلقة من فترات متكررة من خصام يسبق ثورات الربيع العربي في تونس ومصر. كما ينظر القسم الثاني في مدى ما ذهبت إليه استجابات الحكومة والمعارضة في إعادة رسم المشهد السياسي في داخل البلاد. ويبحث القسم الثالث في الأبعاد الإقليمية والدولية للانتفاضة ويضعها في سياق فورة من الخطابيّات الطائفية الموجّهة ضد إيران. وقد حدثت هذه الفورة عندما حاولت حكومات مجلس التعاون الخليجي أن تضفي صفة خارجية على جذور الاضطراب وتنال من عناصر المعارضة في مجتمعاتها بالذات. وفي هذا السياق يجب تقويم الخطط الطموحة المُعلنة لقيام اتّحاد خليجي. كما يُبيّن هذا القسم كذلك الاستجابات المختلفة من شركاء البحرين الخارجيين ومن منظمات المجتمع المدني الدولية. وتتساءل الخاتمة إن كان إخماد الحركة الداعية

إلى الديمقراطيّة ينطوي على دروس مهمّة عن إمكانات إصلاح سياسي سلمي في أيّ واحدة من الأنظمة الملكيّة في الخليج، مسبوقة بمشاركة أصيلة في السلطة والسيطرة.

أولاً: ثورة في دوّار اللؤلؤة

للبحرين تاريخ طويل من المعارضة الشعبية لسلالة آل خليفة، متجذّرة في التباين والانتقائية في التطوير. وقد تناوبت فورات من الاضطرابات الاجتماعية الكبرى مع فقرات من الانفراج والهدوء، في دورات تعود إلى بداية عشرينيات القرن العشرين. كما حدثت حملات منظمة مستمرة تطالب بمزيد من الحقوق على فترات منتظمة بين ١٩١٠ ـ ١٩٢٣، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، ١٩٧٥، وكما تميّز عقد ١٩٥٠ بتشكيل حركة اجتماعية غير طائفية، تحدّت بشكل صريح الحاكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ومستشاره البريطاني الدائم ألسير تشارلز بيلغريف.[١] وقد كانت مشاعر الغضب الشعبي ضد السياسة البريطانية تجاه مصر وأزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، وما تبعها من نداء القوميّة العربية والاشتراكية ما وفّر المناخ لتلاحم الجماعات المتفرقة. ولكن، بعد عام ١٩٧٩ والثورة الإسلامية في إيران، وما قيل عن تدخّل إيراني في محاولة انقلابية في البحرين عام ١٩٨١ قد شكلت ظلالاً فوق مثل هذا التحشيد عابر الطائفيات[٢]. وفي عقد ١٩٩٠، وهي أطول فترة من استمرار الضغط على الحكومة البحرينية، تنامت انتفاضة بين ١٩٩٤ و١٩٩٩. وثانية، حشّد ذلك الاحتجاج المطالبين بالإصلاح السياسي والاقتصادي ضد أسرة حاكمة مصمّمة على الحفاظ على الوضع الراهن وتجنّب التخفيف من قوّته[٣].

وفي آذار/مارس ١٩٩٩، توفّي فجأة حاكم البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي طال عهده، فأعقبه ابنه حمد بن عيسى. وكما حدث في قطر المجاورة، كانت عملية تغيّر الأجيال في القيادة يعقبها منهاج من الإصلاحات السياسية المؤقتة. وقد أطلقت سلسلة من الإصلاحات الدستورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وعَدَت بالكثير، لكنّها في النهاية لم تقدّم سوى القليل مما له قيمة. وفي عام ٢٠٠١ ألغي «قانون أمن الدولة» ذلك القانون الجائر الذي صدر عام ١٩٧٤، والذي وفّر حماية لقمع المعارضة السياسية ولمخالفات حقوق الإنسان الكبرى (برعاية شخصية بريطانية حتى عام ١٩٩٨). وقد فُصّلت تغييرات دستورية في «شرعة العمل الوطني» الذي وافق عليها ٩٨ بالمئة من البحرينيين في استفتاء جرى في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وقد مهّد هذا لعودة

(١) John E. Peterson, «The Nature of Succession in the Gulf,» *Middle East Journal*, vol. 55, no. 4 (2001), pp. 587-588.

(٢) Hasan Taariq Alhasan, «The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain,» *Middle East Journal*, vol. 65, no. 4 (Autumn 2011), p. 603.

(٣) Munira Fakhro, «The Uprising in Bahrain: An Assessment,» in: Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion* (London: Routledge, 1997), pp. 167-168.

مجلس منتخب عام ٢٠٠٢، بعد سبعة وعشرين عاماً من تعطيل التجربة البرلمانية السابقة قصيرة العُمر (سنتين) عام ١٩٧٥. وكذلك، كجزء من الإصلاحات، أصبحت البحرين ملكية دستورية، واتخذ الأمير لقب ملك[٤].

ولكن الوعد الأول بهيئة تشريعية منتَخَبة من مجلس واحد قد أُضيف إليها لاحقاً مجلس ثانٍ يُعيّن أعضاءه الملك. والثقة الضعيفة في صدقية هذا التوجّه السياسي قادت إلى ظهور عدد من الجمعيات السياسية، على اتساع أطياف المذاهب الفكرية والدينية، قاطعت انتخابات ٢٠٠٢. ومع أن أغلب الجمعيات شاركت في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠١٠، إلّا أن الانتخاب الأول كان مشوباً بادّعاءات التزييف المنظّم وتقسيم المناطق الانتخابية بينما كان الثاني تحت قبضة جائرة على المعارضة وناشطي حقوق الإنسان[٥]. وخلال التحضير لانتخابات ٢٠١٠، كانت أخبار الاعتقالات العشوائية لناشطي المعارضة وحقوق الإنسان، والادّعاءات حول التعذيب مما يبدو أنه نذير بعودة إلى الأساليب القمعية لماضي النظام الضبابي. وفي آناء ذلك ثمّةَ السخط الاجتماعي ـ الاقتصادي في حالة غليان، تزيده مستويات عالية من البطالة؛ وعدم قدرة التنويع الاقتصادي على توفير ما يكفي من فرص العمل أو الفرص الاقتصادية للشباب البحريني، إلى جانب غضب شعبي على الفساد المستشري في اللبّ من الحكومة[٦].

لذا كانت المشاعر في البحرين تتعالى حتى قبل الثورتين في تونس ومصر، اللتين هزّتا الوطن العربي هزّاً. في هذا السياق من اشتداد التوتّر خطط المنظّمون في البحرين يوماً للاحتجاج في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١. كان هذا التاريخ رمزياً لأنه يصادف الذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الذي وافق على «شرعة العمل الوطني» عام ٢٠٠١. كما جاء ذلك التاريخ في عقابيل الانتفاضات الشعبية التي أسقطت نظام بن علي في تونس ونظام مبارك في مصر. وكان المشهد الإلهامي لتظاهرات، غير عنيفة في أغلبها في تحدّيها القمع السياسي ورفضها الخضوع لأنظمة الأمن، التي حافظت على بقاء الزعماء السلطويين في الحكم لعقود من الزمن، مشهداً له أثره في تحويل مسار الأمور. وكانت المقاهي في المنامة، التي تعرض في العادة فيديوهات من الأغاني والموسيقى اللبنانية، صارت تمتلئ بصور من ميدان التحرير في القاهرة سيطرت على مشاعر الجمهور في تلك المقاهي كما في غيرها على امتداد المنطقة. وقد تشجّع المحتجّون فأطلقوا مطالبهم قبل يوم الاحتجاج في ١٤ شباط/فبراير، منادين بمزيد من الحريات السياسية والمساواة لجميع البحرينيين. كان هؤلاء

(٤) Anoushiravan Ehteshami and Steven Wright, «Political Change in the Arab Oil Monarchies: From Liberalization to Enfranchisement,» *International Affairs*, vol. 83, no. 5 (September 2007), p. 919.

(٥) Neil Quilliam, «Political Reform in Bahrain: The Turning Tide,» in: Anoushiravan Ehteshami and Steven Wright, eds., *Reform in the Middle East Oil Monarchies* (Reading: Ithaca, 2008), pp. 92-93.

(٦) Christopher M. Davidson and Kristian C. Ulrichsen, «Bahrain on the Edge,» Open Democracy (19 October 2010), <https://www.opendemocracy.net/christopher-davidson-kristian-coates-ulrichsen/bahrain-on-edge>.

المحتجون يهاجمون سياسة النظام في إثارة الانقسامات الطائفية لكي تعطل بروز أي حركة معارضة شعبية على نطاق المجتمع(٧).

مع أن الحركة في بداية أمرها كانت صغيرة في مداها ومقتصرة أساساً على القرى الشيعية خارج المنامة، لكن التظاهرات اكتسبت زخماً بعدما أقدمت الشرطة على قتل اثنين من المحتجّين يومي ١٤ و١٥ شباط. ثم امتدّت إلى قلب العاصمة في دوّار اللؤلؤة، قريباً من الميناء المالي الرئيسي في البحرين. ومن سوء حظ النظام أن التظاهرات سرعان ما اتخذت صبغة شعبية عندما تجمع السنّة والشيعة معاً في أعداد غير مسبوقة وراحوا يطلقون شعارات مثل «لا سنّية ولا شيعية كلنا وحدة بحرينيّة». وبحلول مساء ١٦ شباط/فبراير، تجمّع عشرات الألوف من البحرينيين، جُلُّهم من الشباب، في دوّار اللؤلؤة وراحوا يهتفون «يسقط، يسقط خليفة!» كانت هذه الهتافات موجّهة ضد رئيس الوزراء لإحدى وأربعين سنة، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، لا ضد النظام نفسه، لكن التصاعد في الحركة عابرة الطائفية كانت تهديداً مباشراً لتمسّك النظام بالسلطة، وللشرعية المحلية. وقد ردّ النظام بعنف، إذ اكتسحت قوات الأمن ذلك الدوّار في منتصف الليل وأطلقت النار على المتظاهرين(٨).

وإذ تحوّلت الاحتجاجات إلى مرحلة جديدة بعد دهمها في دوّار اللؤلؤة، استجاب النظام بتحريك تظاهرات معاكسة في محاولة لتصديع الحركة الاجتماعية ضدّه. فقد تجمّع الألوف من أنصار الحكومة في جامع الفتح في منطقة الجُفَير يوم ٢١ شباط/فبراير (وثانية في ٢ آذار/مارس ٢٠١١) للتعبير عن دعمهم للنظام. وقد شكلّوا «تجمّع الوحدة الوطنية» المكوّن من مظلة رخوة من تجمعات سنيّة موالية للنظام، تشمل طيفاً من السلفيين والإخوان المسلمين والتحرّريين والجماعات الدينية من أعوان النظام. واستجابة لذلك، تجمّع حوالى ٢٠٠٠٠٠ من المواطنين البحرينيين (ما يعادل ثلث السكان) وشاركوا في مسيرة تناصر الديمقراطية زحفاً إلى دوّار اللؤلؤة يوم ٢٥ شباط/فبراير حيث التحم جحفلان من المحتجّين في الدوّار وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان. وقد مثّل هذا الاحتجاج مستوى من التحشيد الاجتماعي غير مسبوق في أي حركة من حركات الربيع العربي قبل ذلك أو بعده(٩).

وإذ صار وضع الأسرة الحاكمة في مأزق واضح، بدأت في آذار/مارس مفاوضات بين ولي العهد، سلمان بن حمد آل خليفة، شخصية التحديث الأولى، وبين أكبر جمعية سياسية معارضة (الوفاق). وعلى الرغم من الاقتراب من اتفاق قائم على مجموعة من الإصلاحات السياسية المتّفق عليها (المبادئ السبعة) انهارت المحادثات عندما رفضت جماعة الوفاق الدخول في حوار رسمي ما لم توافق الحكومة على ترتيب دستوري جديد. وعلى إثر ذلك سُحب عرض المحادثات. وفي

(٧) Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), pp. 109-110.
(٨) Kristian C. Ulrichsen, «Bahrain: Evolution or Revolution?,» Open Democracy (1 March 2011), <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/bahrain-evolution-or-revolution>.
(٩) Lynch, Ibid., p. 110.

١٤ آذار/مارس أرسل مجلس التعاون الخليجي «قوات درع الجزيرة» لإعادة الاستقرار في البحرين. وكانت القوّات تتشكل من ١٠٠٠ من رجال الحرس الوطني العربي السعودي مع قوة طوارئ مكونة من ٥٠٠ من الشرطة العسكرية من الإمارات العربية المتحدة. وقد شكّلت هذه القوات العمود الفقري الضروري لقوة دفاع البحرين، التي راحت تعتقل الألوف من الناس في أرجاء البلاد في حملة متطاولة من القمع السياسي والعقاب[١٠].

وقد أُعلِنَت حال الطوارئ في البلاد في اليوم التالي، في آذار/مارس، وامتدت إلى ١ حزيران/يونيو ٢٠١١. وأعقب ذلك ملاحقات وحشية، إذ راحت حكومة البحرين تلاحق بضراوة جميع أنواع الانشقاق، بإلقاء القبض على الأطباء والمحامين لمجرد معالجة الموقوفين أو تولّي الدفاع عنهم أمام القضاء، مع تعطيل الجمعيات السياسية المعارضة وسجن زعمائها، وإلقاء القبض على مؤسس الوسط، الصحيفة البحرينية المستقلّة الكبرى، والذي توفي في المعتقل بعد ذلك. وقد سُرّح ما يقرب من ٢٠٠٠ من الشيعة العاملين في القطاع العام من وظائفهم، وحوالى ٢٤٠٠ من القطاع الخاص بسبب «التغيب» أثناء التظاهرات. وقد انتشرت أساليب من التخويف، بما في ذلك إطلاق حملة دعائية عنيدة في تلفزيون البحرين ووسائل إعلام الدولة تصف المنشقين بالخونة وتحرّض على العُنف ضدهم. ولم يسلم من ذلك رئيس فريق كرة القدم الوطني، علاء هُبيل، الذي كان يُعدُّ بطلاً وطنياً عندما قاد البحرين إلى حدود التأهيل إلى كأس العالم لسنة ٢٠١٠[١١].

وفي الوقت نفسه، أقدمت حكومة البحرين من خلال الحرس الوطني على خطوة متعجّلة بتجنيد قوّات باكستانية لتوسيع قواتها المحدودة باستخدام غير البحرينيين، لامُبالين بفتح النار على المحتجّين المدنيين. ومع أن شيعة البحرين كانوا ممنوعين من تسلّم مناصب قيادية في قوة دفاع البحرين والشرطة، كانت هذه الخطوة تدعيماً للشعور بالتفرقة والتحيّز في خدمات الأمن[١٢]. وفي أثناء ذلك، كان اقتلاع دوّار اللؤلؤة، بما يمثله من وحدة الخليج، في ١٨ آذار/مارس مثالاً على محاولة خرقاء لتدمير اللبّ الرمزي لحركة المقاومة. وبهذا العمل، كانت السلطات تأمل منع تحوّل الدوّار إلى شبيه بميدان التحرير في القاهرة في مناهضة النظام. لكنه أبرز طبيعة السخرية المعتمدة في ظهور العداء للثورة، لأن دوّار اللؤلؤة كان قد شُيِّد عام ١٩٨٢ احتفالاً بتأسيس مجلس التعاون الخليجي. فدعائمه الستّ ترمز إلى أعضاء المجلس الستّة، ولكنه دمِّر مباشرة بعد دخول قوات الخليج إلى المملكة[١٣].

(١٠) Anonymous, «Saudi Arabian Forces Bring a Temporary Halt to Bahrain's Unrest, but Opposition Remains Firm,» *Gulf States Newsletter*, no. 897 (25 March 2011).

(١١) Kanya D'Almeida, «Bahrain: McCarthyism in Manama?,» IPS News (27 April 2011), <http://www.ipsnews.net/2011/04/bahrain-mccarthyism-in-manama>.

(١٢) Justin J. Gengler, «The (Sectarian) Politics of Public-sector Employment in Bahrain,» Religion and Politics in Bahrain (27 March 2012), <http://bahrain politics.blogspot.co.uk/2012/05/sectarian-politics-of-public-sector.html> (last accessed 5 June 2012).

(١٣) Ben Farmer, «Bahrain Authorities Destroy Pearl Roundabout,» *The Daily Telegraph*, 18/3/2011.

في ١ حزيران/يونيو، رُفع القانون العُرفي العسكري، وبعد ذلك بقليل دعا الملك إلى حوار وطني وأنشأ تحقيقاً مستقلاً في ظاهره حول اضطرابات الربيع. ومن خلال هذه المبادرات، كانت الحكومة تأمل في بداية عملية مصالحة مع المعارضة. لكن التطبيق المتعثّر وسّع شقة الخلاف بين آل خليفة وخصومهم بإلقاء شكوك خطيرة على صدقية الالتزام بالإصلاح. وقد كشف ذلك أيضاً عن انقسامات شديدة داخل الأسرة الحاكمة نفسها بظهور فئة متشدّدة حول الأخوين أحمد المتصاعدة قوّتهما ـ خالد بن أحمد آل خليفة، رئيس البلاط الملكي، وخليفة بن أحمد آل خليفة، رئيس قوة دفاع البحرين[١٤].

ثانياً: مشهد سياسيّ مُتحوّل

اجتمع الحوار الوطني يوم ٢ تموز/يوليو واستمر حتى ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١. وقد بدأ في جوّ ملبّد في إثر قرار من محكمة السلامة الوطنية في ٢٢ حزيران/يونيو بإصدار أحكام مختلفة بالسجن على ثلاث عشرة شخصية بارزة من المعارضة. وكانت الأغلبية منهم من الملتزمين باللاعنف في الاحتجاج، وكثير منهم سبق أن شارك في الانفتاح السياسي الذي أعقب إنهاء الاضطرابات السابقة عام ١٩٩٩. وإضافة إلى كونها قائمة بأسماء البارزين في المعارضة الشيعية، كان من ضمنها رئيس جمعية «الوعد» السياسية العلمانية اليسارية، إبراهيم شريف. كان سجن هذه الشخصيات صورة للقبضة الحديدية لطبيعة توجّه النظام بحبس بعض من معارضيه والاقتراب من آخرين في الوقت نفسه[١٥].

منذ البداية، كان الحوار الوطني يفتقر إلى الصدقية، وعلى الرغم من فوز جماعة «الوفاق» بحوالى ٤٥ بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لكنها لم تُعطَ سوى خمسة من ٣٠٠ مندوب. وكان ذلك مطابقاً للتشكيلة الشاملة للحوار، حيث يشكل المندوبون الذين يمثلون مجموع المعارضة البحرينية ١١,٦٧ بالمئة من المجموع الكلّي. وبقية المشاركين كانوا يفضّلون بقاء النظام على حاله. ثم إن مطالب المعارضة الأساس بإعادة رسم الحدود الانتخابية، والتمثيل النسبي الأكبر، وإيجاد حكومة منتخبة لم تكن على جدول الأعمال. كما لم يكن مسموحاً أي مناقشة حول طبيعة ومدى سلطة الأسرة الحاكمة. وقد أدّى ذلك بنائب سابق من جماعة «الوفاق»، جاسم حسين، إلى وصف الاجتماعات بأنها «مناسبة اجتماعية أكثر منها حوار سياسي»[١٦].

انسحبت «الوفاق» من الحوار الوطني في منتصف الشوط، إذ شكّك منتقدوها بحكمة اشتراكها في الحوار أساساً. لكن الحوار استمر، وانتهى إلى سلسلة من التوصيات منها أن رئيس الوزراء

(١٤) Patrick Cockburn, «Power Struggle Deepens Divisions among Bahrain Royal Family,» *The Independent*, 27/9/2011.

(١٥) Anonymous, «Bahrain Security Court Sentences Eight Prominent Shia Activists to Life,» *Gulf States Newsletter*, no. 903 (24 June 2011).

(١٦) Anonymous, «Bahrain's National Dialogue Continues Despite Walkout by Main Opposition,» *Gulf States Newsletter*, no. 905 (22 July 2011).

(وليس الملك) هو من يعيّن الحكومة. وبما أن رئيس الوزراء الذي حكم لمدة طويلة (منذ ١٩٧١) رئيساً وكان يمثّل واحدة من العقبات الرئيسة نحو الإصلاح، فإن ذلك لم يُحسب تنازلاً سياسياً. كما لم يتوصل الحوار إلى اتفاق حول الحدود الانتخابية، وهو مطلب كبير آخر من مطالب المعارضة. وبعيداً من معالجة الاضطرابات، كانت هذه العملية المعطوبة ترسيخاً للانقسامات القائمة وتوضيحاً بأن القضايا الخطيرة في الخلاف السياسي لم تكن موضع نقاش قط[١٧].

كان الحوار الوطني متداخلاً جزئياً مع «مفوضية التحقيق المستقلة البحرينية». وقد أسس هذه المفوضية الملك حمد في ٢٩ حزيران/يونيو «للتحقيق في الأحداث» في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ونتائجها. وكان رئيس تلك الهيئة البروفسور شريف بسيوني، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن للأمم المتحدة التي حققت في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة في عقد ١٩٩٠. ومثل الحوار الوطني سرعان ما واجهت البعثة المشاكل والصعوبات. وقد نجم هذا عن سلسلة من المقابلات التي عقدها بسيوني ويبدا أنها تحكم على نتائجها مسبقاً وتبرّئ المسؤولين من أي مسؤولية في التجاوزات على حقوق الإنسان وشخصيات المعارضة، الذين أشاروا إلى تصريحات أطلقها أعضاء من آل خليفة تمدح (وفي بعض الحالات) تحرّض قوات الأمن[١٨].

ولا شك في أن بسيوني قد عاد إلى الصواب بفعل ما ظهر من عداء لملاحظاته، إذ فاجأ كثيراً من المراقبين بمحتوى تقريره اللاذع الذي نُشر يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي حديث تلفزيوني أمام الملك، صرّح بسيوني أن السلطات قد استعملت التعذيب والعنف خلال الهجوم على المحتجّين. وقد أشار بشكل خاص إلى الشعور بعدم المسؤولية بين مسؤولي الأمن العاملين في حالات الطوارئ، واتهم مسؤولين من دون ذكر أسمائهم بمخالفة القوانين المقررة لحماية حقوق الإنسان. والأكثر أهمية مما ذكر قوله إن كثيراً من الاحتجاجات لم تكن خارج حقوق المواطنين في المشاركة فيها، وإنه لم يجد دليلاً على أي علاقة بالتدخّل الإيراني، مناقضاً بذلك روايات النظام التي تنسب الاضطرابات إلى تدخل خارجي لا إلى شكاوى محلية. وتقريره الذي ملأ ٥١٣ صفحة رسم صورة مفصّلة لإساءة استعمال السلطة من جانب قوات الأمن البحرينية وعناصر النظام، وأكثرها خطراً الإشارة إلى «أساليب منتظمة من سوء المعاملة الجسدية والنفسية، كانت في كثير من الأحوال تصل إلى التعذيب»[١٩].

واستجابة لذلك، وعد الملك بإجراء إصلاحات، وشكّل لجنة وطنية للإشراف على التنفيذ. ومع ذلك، فإن الإجراءات المتَّخذة (حتى تاريخ كتابة هذا البحث في حزيران/يونيو ٢٠١٢) لم تُعالج كثيراً جذور التباين في البحرين على المستوى السياسي والاقتصادي من ناحية العدالة. ثم إن تلك

(١٧) Kristian C. Ulrichsen, «Dark Clouds over Bahrain,» *Foreign Policy* (6 September 2011). <http://foreignpolicy.com/2011/09/06/dark-clouds-over-bahrain>.

(١٨) Anonymous, «Bahrain Commission Chief's Comments Raise Questions over Impartiality of Enquiry,» *Gulf States Newsletter*, no. 907 (2 September 2011).

(١٩) «Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry,» 23 November 2011, p. 298, <http://www.bici.org.bh> (last accessed 3 June 2012).

الإجراءات كانت تتم على وقع تصادمات مستمرة وأعمال عنف على مستوى واطئ بين المحتجين وقوات الأمن. وقد شملت إجراءات محدَّدة سحب سلطات الاعتقال من جهاز الأمن الوطني، وتعديلات تشريعية وسّعت في تعريف التعذيب ورفعت الحدود الزمنية لمتابعة الحالات، وعود بإعادة بناء دور العبادة التي دمّرها النظام أثناء مهاجمة المحتجّين، والإعلان عن بناء أكثر من ٣ آلاف وحدة سكنية اجتماعية. وقد شملت تلك الإجراءات كذلك إعادة المفصولين لأسباب سياسية وإسقاط التُهم ضد ٣٤٣ شخصاً من المتهمين بتهم مشابهة[٢٠].

ولكن، مع أن هذه الإجراءات قد فتحت مسالك جديدة لإنصاف أفراد من ضحايا الإساءة، فإنها قد أوضحت كذلك واحدة من كبرى النقائض التي أوهَنَت التوقّعات (والآمال في) إصلاح أعمق. وذلك أن التغييرات قد أصلحت أمثلة من الإساءة (أو الإساءات الكبرى) بدلاً من إقامة إصلاحات أعمق في تشكيلات السلطة السياسية والاقتصادية. فتجنيد رؤساء أجانب للشرطة (جون ييتس وجون تيموني) لإعادة تدريب قوات الأمن البحرينية نالت القبول في لندن وواشنطن، ولكنها تركت دون حلّ الاستثناء البنيوي لأعداد كبيرة من المواطنين البحرينيين من منظمة يعدّها كثيرون منظمة إقصائية شديدة التحيّز. ونتج من ذلك تقرير شديد القسوة من منظمة العفو الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ خلص إلى القول «تكاد لا توجد أي جهود قد بُذلت لتطبيق توصيات تتعلق بالمصلحة الوطنية، تُنهي التميز ضد المجتمع الشيعي، وبخاصة في قوات الأمن والجيش وتنهي التحريض على الكراهية في وسائل الإعلام الحكومية»[٢١].

وربما كان الأكثر إضراراً تفشّي ظاهرة الإفلات من العقاب في خدمات الأمن، التي سوف ترقى إلى مستويات عالية من المسؤولية، كما بيّن بسيوني. ففي أوائل ٢٠١٢ جرت محاكمة خمسة من ضباط الشرطة ـ ليس بينهم بحريني ـ اتهموا بالاشتراك في قتل أحد المدوّنين أثناء ما كان في قبضتهم في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، والذي عُزِي سبب موته إلى «مضاعفات في فقر الدم المنجلي» وهو تفسير صعب التصديق. لكن ذلك يدفع إلى تصديق الإدعاء بأن مستوى العنف في المهاجمات يُعزى فقط إلى تصرّفات صغار المسؤولين (المنشقّين في الظاهر). لكن المعقول هو أن المسؤولية لا يمكن أن تقتصر على أولئك الذين نفّذوا الإساءات فعلاً. بل يجب أن تشمل أولئك الذين أصدروا الأوامر ووضعوا تفاصيل الهجوم مع متابعة سلسلة الأوامر إلى الأعلى، لأن الأحداث لم تنبثق من فراغ كامل. لكن هذا التحرّي لم يحدث إلى الآن، ولا يوجد دليل مهم على أنه سوف يحدث.

(٢٠) Kristian C. Ulrichsen and Elham Fakhro, «Post-BICI Bahrain: Between Reform and Stagnation,» Open Democracy (19 January 2001), <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen-elham-fakhro/post-bici-bahrain-between-reform-and-stagnation>.

(٢١) Amnesty International, «Flawed Reforms: Bahrain Fails to Achieve Justice for Protesters,» (April 2012), p. 54, <http://www.amnestyusa.org/research/reports/flawed-reforms-bahrain-fails-to-achieve-justice-for-protesters>.

وكانت النتيجة تقوية الأصوات المتطرّفة عبر الأطياف السياسية وتهميش الوسط السياسي البحريني. إن بروز الجماعات المتشظية المتطرّفة يعني أنه لم يَعُد من الممكن الحديث عن ثنائية «نظام ـ معارضة». فقد ازدادت عناصر المعارضة عنفاً، بينما تشدّدت كذلك الجماعات الموالية للنظام في الإلحاح على القضاء على المعارضة إلى الأبد. ويقوم هذان الاتجاهان معاً بإعادة رسم المشهد السياسي في البحرين بإضعاف الأجنحة المعتدلة في الحكومة وفي المعارضة التي تكون قياداتها حيوية لبناء دعم الإصلاح السياسي والمصالحة.

ومن الأهمية بمكان تشظّي الجماعة السنّية التي كانت إلى الآن تشكّل العمود الفقري لدعم نظام آل خليفة. وقد حدث هذا التشظّي عندما انهار «تجمّع الوحدة الوطنية» أولاً، ولو أنه في الحقيقة كان دائماً يرى نفسه «معارضة ناعمة» بمطالب إصلاحية تختصّه وحده. وقد حلّ محلّ التجمّع فئات معادية وجماعات تزايدت انتقاداتها العلنية لسياسة الحكومة، وبدأت بالإعلان عن مطالب سياسية تختصّها وحدها. وبسبب من الإحباط تجاه ما بدا من عدم قدرة الحكومة على حلّ المعضلة، قامت فِرقٌ من الحراسة الليلية بتسلّم تطبيق القانون والنظام محلياً[٢٢]. وفي آناء ذلك كانت استقالة أعضاء البرلمان من جماعة الوفاق من الجمعية الوطنية ما فتح الباب أمام الجمعيات السنّية السياسية، بقيادة الإخوان المسلمين (المنبر) والسلفيين (الأصالة) للإعلان عن مواقفهم المعارضة، من دون خوف أن «يوصموا» بالتعاون مع المعارضة السياسية بقيادة شيعية. وقد التحق بهم تجمّع رجعي من الشباب السني المتحمسّ (صحوة الفتح) التي ترمي إلى استرجاع حركة الثورة المضادة من «تجمّع الوحدة الوطنية»[٢٣]. وهذه المضاعفات في جمعيات المعارضة السياسية تذكّرنا بما جرى من عمليات في العربية السعودية مما تصفه مضاوي الرشيد في هذا الكتاب، بعمليات ترمي إلى تخفيف كثافة المعارضة إلى أجزاء متفرقة يقلّ احتمال تآلفها ضد الحكومة.

مع أن الحكومة لم تَعُد قادرة على تحشيد «الشارع السنّي» وراءها، يمكن قول الشيء نفسه عن المعارضة بأغلبيتها الشيعية. فجماعة «الوفاق» والجمعيات السياسية القائمة قد تضرّرت بسبب فشلها في الوصول إلى نتائج ملموسة في قرارها مواجهة النظام. فقد غطّت عليها حركة شباب ١٤ شباط/فبراير غير واضحة المعالم، التي برزت في وقت انتفاضة اللؤلؤة عام ٢٠١١. لا يُعرف الكثير عن «١٤ شباط/فبراير»: فقد وصفتها مؤخراً مقالة بأنها تحالف من شبكات غير محكمة التنظيم ... لا وجه لها، كيتيمة، مجهولة الهوية، تتكون من «ألوف من الأنصار الذين تركوا القيادة الفاشلة للبلاد في تلك المعارضة السياسية الأكثر رسوخاً»[٢٤].

---

(٢٢) Justin Gengler, «Bahrain's Sunni Awakening,» *Middle East Research and Information Project* (17 January 2012), <http://www.merip.org/mero/meroo 11712> (last accessed 4 June 2012).

(٢٣) Hasan Tariq Al Hasan, «Bahrain: Split over Proposed GCC Union, and Chronic Failure of Sunni Groups to Mobilize,» Open Democracy (29 May 2012), <https://www.opendemocracy.net/hasan-tariq-al-hasan/bahrain-split-over-proposed-gcc-union-and-chronic-failure-of-sunni-groups-to-mo>.

(٢٤) Toby C. Jones and Ala'a Shehabi, «Bahrain's Revolutionaries,» *Foreign Policy* (2 January 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/01/02/bahrains-revolutionaries>.

من المحتمل أن ١٤ شباط/فبراير هي التي تشكّل طليعة المواجهة مع قوات الأمن يومياً. ولكن ليس من الواضح إن كان أولئك المنتمون إلى مذهبها الفكري ينظّمون أنفسهم بالضرورة من خلال شبكات متناسقة. بل إن تأثيرهم يأتي من طبيعة أساليبهم المتقطّعة غير المتناسقة وغير المتوقعة. ثم إنه، علاوة على محاولة المراقبة من جانب قوّات الأمن، فإنهم يحتفظون بقدرة على تحشيد وتنظيم تظاهرات بسرعة، كما تبيّن من تنظيم مسيرة حاشدة قوامها أكثر من ١٠٠ ألف شخص يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وكانت تلك هي استجابتهم القوية على عبارة عابرة من الملك حمد بن عيسى الذي قال إن المتظاهرين لا يمثلون سوى أقليّة ضئيلة من المواطنين البحرينيين[٢٥]. لكن طبيعتهم غير المركزية تجعل من الصعب على الحكومة الوصول إليهم، أو لمنع أعمال فردية من العنف، مثل قصف قرية «العكر» في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ التي تسببت في إصابة سبعة من رجال الشرطة[٢٦].

ينطوي المشهد السياسي المتغيّر في البحرين على مضامين مهمّة للشرعية المحلية للأسرة الحاكمة، كما لشركائها الإقليميين والعالميين. فالسرعة التي تنامت بها التظاهرات الأولى في المطالبة بالإصلاح السياسي، حتى صارت تنادي بتغيير النظام، من جانب قسم كبير من المتظاهرين، يشهد على قلّة الثقة بقدرة النظام على إصلاح نفسه. كانت المطالبات بتغيير النظام مقصورة في السابق على المتطرّفين من أمثال حركة «حق» المنشقّة، لكنها انتقلت بشكل خطير نحو تيار المعارضة الرئيس. وبعد أن شهدوا الحلقة السابقة من الثورة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩) والانفتاح السياسي (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠) ينتهي بقمع شديد عام ٢٠١١، فإن المعارضة لن تطمئن إلى نيّة الحكومة القيام بمبادرات للإصلاح في المستقبل. كما أنه لا يوجد ما يوضح وجود داعية قوي للإصلاح بين أفراد السلطة الحاكمة أو الحكومة. فوليّ العهد سلمان بن حمد آل خليفة قد جرى تهميشه، إذ تحوّلت السلطة إلى المتشدّدين المتجمّعين حول الأخوين أحمد، إلى اليمين من رئيس الوزراء نفسه، بينما أُغلِقت بالفعل مؤسسات إصلاحية مثل مجلس التنمية الاقتصادية[٢٧].

ثالثاً: المضامين الإقليمية والدولية

يشكّل مصير مجلس التنمية الاقتصادية عوناً في بروز دول مجلس التعاون الخليجي مؤخّراً كقوى إقليمية فاعلة. ويبدو أن مجلس التنمية يؤكد أن الإصلاحات لن تتعدى القشرة، وأن «أسوأ مخطط» في البحرين سوف تتم التضحية به، عند الضرورة، من أجل استمرار النظام في البقاء. وحتى زمن متأخّر، كان شعار «البحرين صديقة التجارة» يشكل الدعامة في مجلس التنمية الاقتصادية، ورؤية «البحرين ٢٠٣٠» في التنويع الاقتصادي، مما كان يزيّن سيارات الأجرة السوداء في لندن،

---

(٢٥) Anonymous, «Bahrain Protesters Demand Reforms are in Huge Opposition Rally,» *USA Today*, 9/3/2012.

(٢٦) Habib Toumi, «Bahrain Probes Bombing that Injured Seven,» *Gulf News*, 10/4/2012.

(٢٧) Anonymous, «Formula One Leaves Bahrain Anything but «Unified»,» *Gulf States Newsletter*, no. 922 (26 April 2012).

ويُختم على جوازات سفر الزوّار إلى جانب تأشيرة الدخول، لكّن ذلك كلّه لم يعُد موجوداً. فنقّاد دول الخليج، إلى جانب أنصار الإصلاح المتزايد بينهم، سوف يتساءلون عمّا إذا كان عليهم هم أيضاً، اختيار البقاء بعد الإصلاح إذا اضطروا إلى ذلك.

ولهذا أهمية أكثر من «ماذا لو» حدث شيء. وهذا يصبّ في اللبّ من أمثلة «توصيف الدولة» الطموحة التي أعادت تعيين مواقع دول مجلس التعاون الخليجي في النظام العالمي المتغيّر. إضافة إلى قطر والإمارات العربية المتحدة، راحت البحرين تنافس في مجال التجارة في حدود الدائرة المُربحة (اجتماعات، دوافع، مؤتمرات، ومعارض). وقد بلغ ذلك أرفع مدى في منح كأس «فيفا» العالمي لعام ٢٠٢٢ إلى قطر، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قبل أسبوعين من قيام محمد بوعزيزي بالتضحية بنفسه، وهو الحدث الذي أطلق سلسلة أحداث الربيع العربي. وقد حصلت البحرين، ولو على مستوى أدنى، على سلسلة من الأحداث عالمية المستوى، بما في ذلك «جائزة فورميولا وَن» السنوية، ومؤتمرات الأمن الإقليمي مثل «حوار المنامة» و«منتدى البحرين العالمي».

مثل هذه الأحداث تمنح منزلة دولية إضافة إلى مكاسب مالية. «حوار المنامة» مثلاً جلب سياسيين أميركيين كباراً مثل هيلاري كلينتون وروبرت غيتس إلى البحرين لتوكيد التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي (وأمن البحرين). وفي زيارتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قبل انتفاضة دوّار اللؤلؤة بشهرين، قالت وزيرة الخارجية كلينتون لمضيفها «أنا معجبة بالتقدم الذي حققته البحرين على جميع الجبهات ـ اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً. ثمة نظرة شاملة جداً حول وِجهة الشعب والحكومة في البحرين»[٢٨]. وفي آناء ذلك بيّنت دراسة عام ٢٠٠٨ قامت بها هيئة صندوق الثروة البحرينية، «ممتلكات» أن مدخولات سباق «فورميولا وَن» قد بلغت ٦٠٠ مليون دولار، من خلال تشجيع قطاع السياحة والسفر. وخلُص التقرير إلى القول إن هذا المبلغ يعادل إضافة ٢,٧ بالمئة إلى مجموع الإنتاج المحلّي، كما كان إنقاذاً حيوياً للراعي الأكبر للسباق، شركة النقل الوطنية المتعثّرة: طيران الخليج[٢٩].

ومع أن سباق الجائزة الكبرى (Grand Prix) في البحرين قد استمر في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعد إلغائه عام ٢٠١١، فهو قد جرى إزاء أسبوع من تغطية إعلامية لا تكفّ عن الانتقاد. كان صحفيّو الرياضة الذين حضروا إلى البحرين لتغطية أخبار سباق السيارات، في الظاهر، يقومون بواجب محرّري الأخبار الذين رُفضت تأشيرات دخولهم إلى البلاد. كانت وفاة أحد المحتجّين والمعارك المستمرة بين المتظاهرين وقوات الأمن تسيطر على تقارير عطلة الأسبوع. وقد كشف ذلك عن

(٢٨) «Towntérview Hosted by Bahrain TV,» (Transcript of interview with Hillary Clinton), <http://www.state.gov/secretary/rm/2010/12/152355.htm> (last accessed 4 June 2012).

(٢٩) Jane Kinninmont, «Bahrain's Formula One for Failure,» *Foreign Policy* (19 April 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/04/19/bahrains-formula-one-for-failure>.

خواء جهود الحكومة في إبراز «الجائزة الكبرى» على أنها علامة على عودة البحرين إلى الوضع الطبيعي بعد الانتفاضة، كما يبدو من اختيارها شعار UniFied لعطلة أسبوع السباق[٣٠].

ساعدت عطلة الأسبوع التعيسة على إبراز مشاكل البحرين المستمرة. لكنها مشاكل زادت في توضيح أبعاد البحرين الإقليمية والدولية، إذ تعارض انتقاد المجتمع المدني الدولي والصحافيين الأجانب مع التصريحات الخفيضة نسبياً من شركاء البحرين الخارجيين، بمن فيهم المملكة المتحدة. بعيداً من التصريحات عديمة المعنى في الأغلب التي تلحّ على جميع الأطراف أن يلتزموا بعملية الإصلاح الأصيلة، لم يكن هناك سوى القليل من المتابعة من الحكومات الأجنبية لضمان تطبيق و/أو مراقبة الالتزامات المُعلنة للإصلاح. وقد بدا ذلك واضحاً في خطاب الوزيرة كلينتون أمام المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن العاصمة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الذي أكّد الأبعاد المتعددة التي تشكّل سياسة الولايات المتحدة تجاه الهياج في الوطن العربي. فقد قالت إنه «من الحماقة اتخاذ مُقترب واحد يناسب الجميع» وأضافت كلينتون تقول «إن اختياراتنا تعكس كذلك اهتمامات أخرى في المنطقة ذات التأثير الفعلي في حياة الأمريكيين ـ بما في ذلك كفاحنا ضد القاعدة؛ الدفاع عن حلفائنا؛ وضمان حاجات الطاقة ... وسيأتي وقت لا تتساوق فيه جميع اهتماماتنا ... وهذا هو تحدّينا في بلد مثل البحرين»[٣١].

في زمن توتّر دولي متصاعد مع إيران حول منهجها النووي موضع الجدل، لا يحتمل أن تترك الولايات المتحدة حليفاً إقليمياً مهماً يستضيف أسطولها الخامس. وهذا يوفّر دعماً للمتشدّدين داخل النظام الذين يعارضون الإصلاحات الكبرى، وحتى لو أن بعضهم، وبخاصة وزير الدفاع، قال وبأسلوب مستهجَن، إن الانتفاضة كانت ومن جميع الوجوه مؤامرة بتدخل إيران ودعم الولايات المتحدة؛ والواقع أن خليفة بن أحمد (الذي سبق ذكره بوصفه رئيس قوة دفاع البحرين) قد أضاف في مقابلة مع صحيفة الأهرام المصرية في ٦ تموز/يوليو ٢٠١١ قوله «إن الأهم من الحديث عن الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران هو مصالحهما المشتركة في شتى الأمور التي تستهدف خير العرب». وقد ردد هذه المشاعر مسؤولون بحرينيون آخرون وعدد من وسائل الإعلام، ما بدا أنه اعتقاد راسخ بأن سياسة الولايات المتحدة ترمي إلى النيل من الحكّام السنّة في الخليج بناء على قربى فكرة مذهبية واضحة من الشيعة[٣٢].

ومهما بدت هذه المشاعر غريبة، فإنها في ضوء استمرار الموقف الأمني للولايات المتحدة في الخليج تصبّ في مسار أعمق من الخطاب الطائفي المتصاعد، بينما كانت النُخب الحاكمة على اتساع مجلس التعاون الخليجي تُصارع للاستجابة لروح الزمن الإقليمية الجديدة. ومباشرةً، بعد

---

(٣٠) Anonymous, «Formula One Leaves Bahrain Anything but «UniFied»».

(٣١) K. de Young, «In Arab Spring Speech, Clinton Defends US Stance on Syria, Bahrain,» *Washington Post*, 8/11/2011.

(٣٢) Justin Gengler, «The Other Side of radicalization in Bahrain,» *Foreign Policy* (15 July 2011), <http://foreignpolicy.com/2011/07/15/the-other-side-of-radicalization-in-bahrain>.

انتفاضة البحرين في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ٢٠١١، حدثت فورة من ضغوط المشاركة ومطالب الإصلاح ضربت حكام الخليج في عُقر دارهم. ويشمل ذلك عرائض في الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية بتوقيع مثقّفين وناشطين بارزين، وتظاهرات أسبوعية وأعمال عنف في الإقليم الشرقي غير المستقر في العربية السعودية، وصراعات دموية بين محتجين ومتظاهرين في عُمان الرائقة، واحتجاجات شعبية متصاعدة في الكويت موجّهة ضد رئيس الوزراء غير المرغوب شعبياً هناك[٣٣].

هذه المطالب للمشاركة قابلتها إجراءات قمع شديدة. ففي السعودية والإمارات العربية المتحدة جرى اعتقال وحبس أصحاب العرائض لفترات طويلة، كما أغلقت الإمارات مراكز البحوث العالمية ومعاهد الأبحاث التي فتحت لها فروعاً إقليمية في أبو ظبي ودبي[٣٤]. إن الإغلاق الذي طاول «مركز أبحاث الخليج» و«المعهد الديمقراطي الوطني في دبي» و«مؤسسة كونراد آديناور» و«مؤسسة غالوب الدولية» في أبو ظبي قد وجّهت ضربات قاصمة إلى سياسة تحديد الهوية الدولية التي جاءت بتلك المراكز إلى الإمارات أساساً[٣٥]. وفي آناء ذلك، أحدِثت في عُمان إصلاحات سياسية محدودة لم تتعرض للتركيز الشديد للسلطات حول السلطان. وفي الكويت جرى عمل غير مسبوق في اقتحام البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للإسراع في فرض تغيير لرئيس الوزراء، خلافاً لرغبة الأمير[٣٦].

ولكن، استجابة لهذه الضغوط، وعلى الرغم من نداءات القواعد الشعبية للتغيير، التي لم تركّز على تغيير النظام فحسب، بل على توزيع أكثر عدالة للسلطة السياسية، استدار المسؤولون في مجلس التعاون الخليجي إلى الأسلوب القديم في لوم إيران للتدخل في شؤون الخليج الداخلية. وقد أدى هذا إلى توجيه أسباب الانشقاق إلى الخارج، وإفراغها من أي شكاوى محليّة. وهكذا، بالإضافة إلى ادعاء وزير خارجية البحرين بأننا «لم نشاهد مثل هذه الحملة المستمرة من إيران على البحرين ودول الخليج كما رأينا في الشهرين الأخيرين» قال وزير خارجية الإمارات محذّراً إيران بوجوب «احترام وحدة وسيادة الخليج»[٣٧]. وقد خدم هذا الأسلوب غرضين: الأول، أنه مكّن النظام (السنّي) من نزع شرعية المعارضة (بقيادتها الشيعية) ونشاطها أو مطالبتها بالإصلاح، بربط قضايا الولاءات الشيعية مع التدخلات الإيرانية في صورة تهديد لا شكل له؛ والثاني هو بتصوير المتظاهرين

(٣٣) Kristian C. Ulrichsen, «Gulf States: Studious Silence Falls on the Arab Spring,» Open Democracy (12 April 2011), <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/gulf-states-studious-silence-falls-on-arab-spring>.

(٣٤) Christopher M. Davidson, «The Making of a Police State,» *Foreign Policy* (14 April 2011), <http://foreignpolicy.com/2011/04/14/the-making-of-a-police-state-2>.

(٣٥) Vivian Nereim, «Gallup and Think Tank Leave Abu Dhabi,» *The National*, 29/3/2012; Preeti Kannan, «Dubai Office of US Funded National Democratic Institute Shut Down,» *The National*, 1/4/2012, and Steven Lee Mayers, «Emirates Detain Pair from US Backed Group,» *New York Times*, 5/4/2012.

(٣٦) Kristin Smith Diwan, «Kuwait's Constitutional Showdown,» *Foreign Policy* (17 November 2011), <http://foreignpolicy.com/2011/11/17/kuwaits-constitutional-showdown>.

(٣٧) Anonymous, «UAE Calls on Iran to «Respect» Gulf Neighbours,» *Saudi Gazette* (21 April 2011).

على أنهم غير مخلصين و/أو متطرّفين محتملين، لعِب النظام بورقة «فرِّق تسد» بمنع بروز معارضة توحّد الطائفتين. وقد استخدمت الوسيلتان بشدة في مناطق أخرى من الخليج في عام ٢٠١١[٣٨].

لذا فقد التحمت الصفوف في مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن دولة الأعضاء ضد المطالب الداخلية من المواطنين وضد الخطر الخارجي من إيران. وبعد مفاجأة زملائه الحكام بدعوة غير متوقعة لكل من الأردن والمغرب للانضمام إلى «نادي الملوك»، عبّر الملك عبد الله، ملك السعودية، عن رغبة في تعميق الاتحاد في اتحاد القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد عُرض ذلك في تفصيلات أكبر في خطاب وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. فقد دعا دول مجلس التعاون الخليجي إلى التحرّك إلى الأمام نحو «مرحلة من الاتحاد بتكامل تام في القضايا الرئيسة لتوفير دافع أكبر وقوة للمنظمّة»[٣٩]. وفي الأيام التي سبقت اجتماعاً غير متوقّع في منتصف السنة «القّمة استشارية» في الرياض في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، تصاعدت إشاعات عن اتّحاد، كان رئيس وزراء البحرين من أشد الداعين لها، مفادها أن «الحكم الكبير لشعوب المنطقة هو رؤية اليوم الذي تزول فيه الحدود في اتحاد يصنع خليجاً واحداً»[٤٠].

ولكن الذي حدث أنه لم يتم التوصل إلى شيء مهم في ذلك الاجتماع، إذ لوحظ عدم حضور حاكمَي عُمان والإمارات العربية المتحدة. وانتهى الاجتماع بإعلان سعود الفيصل أن المشاركين قد اتفقوا على مزيد من دراسة اقتراح الملك عبد الله لتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد، وتقديم توصيات إلى القمة السنوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٤١]. وكان الافتراق الكبير بين التوّقع والواقع شديد الظهور، لأن صناعة السياسة السعودية تفضل في العادة تجنب إظهار الفشل حول التصريحات العامة متوقَّعة النتائج. وقد أبرز ذلك صعوبة جمع الدول الأعضاء الستّ معاً حول رؤية عامة أبعد من مواجهة إيران، كما عكست مخاوف الدول الصغرى أن أي اتحاد محتمل لا بد من أن يكون تحت سيادة العربية السعودية[٤٢].

خاتمة: البحرين والخليج ـ تطوّر أم ثورة؟

إن التطورات في البحرين، لذلك، لها مغزى يتجاوز حدود المملكة. فاحتياطاتها النفطية المتناقصة تعني أن البحرين تعمل كدليل لتحديد سرعة رياح التغيير في الخليج، إضافة إلى قياس

(٣٨) Ulrichsen, «Gulf States: Studious Silence Falls on the Arab Spring».

(٣٩) Andrew Hammond, «Wary of Iran, Saudis Seek Progress on Gulf Union,» Reuters, 30 April 2012, <http://www.reuters.com/article/us-saudi-bahrain-union-idUSBRE83S0AZ20120429>.

(٤٠) Andrew Hammond and Andrew McDowall, «Gulf Leaders Expected to Announce Unity Plan,» Reuters, 13 May 2012, <http://www.reuters.com/article/us-gulf-union-idUSBRE84C03I20120513>.

(٤١) Anonymous, «Summit Fails to Agree on Gulf Union,» *Gulf States Newsletter*, no. 824 (24 May 2012).

(٤٢) David Roberts, «The Gulf Union that Never Was,» 17 May 2012, <http://www.rusi.org> (last accessed 3 June 2012).

التحديات للتحول إلى مستقبل بعد ـ نفطي. ثم، كما سبق القول، تقع البلاد وسط تيارات متضاربة قوية، ذات طبيعة جغرافية سياسية (جيوسياسية) تعطي التطورات المحلية بُعداً إقليمياً ودولياً.

إن دخول السعودية إلى البحرين عام ٢٠١١ ورغبتها في إيجاد اتحاد خليجي يصدر عن الاعتراف بأن لديها الكثير مما ستخسره من عدم استقرار طويل أو كبير في جارتها الشرقية. ومن منظور فكري مذهبي (أيديولوجي) بيّنت أسرة آل سعود في الرياض مرّتين (في انتفاضة عقد ١٩٩٠ أو ثانية في عام ٢٠١١) أنها مستعدة لاستخدام القوة عند الضرورة لدعم أسرة حاكمة صديقة في الخليج. فعلاوة على ممارسة تأثير سياسي وأمني على البحرين، تمارس السعودية رافعة اقتصادية كذلك، من طريق المشاركة في حقل «صفاح» النفطي، الذي يزوّد القسم الأكبر من احتياطات ومداخيل البحرين سريعة التناقص(٤٣).

ومع ذلك، فإن الضرر المتخيّل للأسَر الحاكمة في عموم الخليج، إذا ما اضطُرت إحداها إلى أن تُقدم تنازلات كبيرة تحت ضغط الرأي العام، أو ربما أُبعدت عن السلطة، تتكبّر صورتها في حالة العربية السعودية. وينبع هذا من حقيقة أن البحرين تقع عبر الساحل من المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، بأقليّتها الشيعية الكبيرة. ومثل نظرائهم البحرينيين، طالما كان شيعة العربية السعودية يشكون من التمييز المنهجي والتهميش على أيدي سلطات الدولة. وقد تسبّب الإحباط الشديد تجاه سياسات التنمية غير المتكافئة في أسبوع من الاضطراب الكبير عام ١٩٧٩ تركز في مدينة القطيف(٤٤). ومما أقلق المسؤولين السعوديين أن القطيف عادت من جديد مركزاً لاحتجاجات مستمرة ضد الحكومة طوال السنة الماضية، مُثقَلَةً بتصريحات تدعم إخوانهم البحرينيين عبر البحر(٤٥).

تجد البحرين نفسها الآن واقعة في ملتقى طرق عميق. فإما أن تتحرك نحو تغيّرات عميقة ودائمة من بنية وتوازن قوة بين الدولة والمجتمع، وإمّا أن النظام سيكون مضطراً إلى الاستمرار في الاعتماد على استعمال القوة ضد قطاع من المواطنين يتزايد في تصميمه. والتحدّي الذي يواجه الحكومة تضاف إليه ذكريات عن حلقة سابقة من القمع تبعتها وعود جزئية من الإصلاح في عقد ١٩٩٠. فكلما طال بقاء الحرس القديم غير متأثرين بالمطالب العالمية لتفسير إساءات السلطة التي ارتكبتها في السنة السابقة، زادت صعوبة إقناع المتشككين حول حُسن نيّة الحكومة للتنفيذ. والدعوة إلى العنف، من جانب المعارضة والمتشدّدين معاً، تجعل أيّ حلٍّ أكثر صعوبة، وتُبعِد تحولاً حاسماً في التأثير نحو عناصر معتدلة على جميع الجبهات.

(٤٣) Robin Mills, «Pioneering Bahrain Finds Itself Reliant on Saudi Largesse,» *The National*, 1/5/2012.

(٤٤) Toby Craig Jones, «Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization, and the Shia Uprising of 1979,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 38, no. 2 (May 2006), p. 213.

(٤٥) Anonymous, «Saudi Shiites Support Bahrain Brethren,» Reuters (16 March 2011).

وهذا له مضامين لدول الخليج الأخرى، إذا ما مرّوا بفورة من الاحتجاج في المستقبل. فأهمية تلك الدول التجارية والجغرافية تعني أن الغرب لن يتخلى عن شركائه في الخليج وليس من الضروري أن يتخذ موقفاً على أُسُس في موضع صعب، لوقوعهم بين حلفائهم الإقليميين الأساس وبين القلق المتصاعد إزاء تضاؤل حقوق الإنسان وانحسار المجال السياسي، مما يجرّ إلى نتائج وخيمة على أنظمة الحكم في الخليج وسيشاهد المسؤولون في عموم المنطقة كيف أن القمع الشديد قد أنقذ آل خليفة، حتى الآن في الأقل. لكن بقاءهم قد جاء بثمن باهظ اقتصادياً وسياسياً، ومزّق التلاحم الاجتماعي في بلد مصاب بالتطرّف. فبوجود أسرة حاكمة تحاول على ما يبدو أن تسبح ضد تيار الربيع العربي، معتمدة على حماية أجنبية كضمانة أخيرة لسلامة النظام، سوف يدفع النُخَب الحاكمة في أماكن أخرى إلى استيعاب الدروس من قيام آل خليفة بقمع المعارضة على حساب صدقيتهم المحلية والدولية.

القسم الرابع

المضامين الإقليمية والدولية

الفصل الخامس عشر

المآزق الداخلية في السعودية والاستجابات الإقليمية للانتفاضات العربية

مضاوي الرشيد

ملخّص

ينظُر هذا الفصل إلى استجابات العربية السعودية للانتفاضات العربية بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ على أنها قد فَرضتها معضلات المملكة الداخلية، السياسية والاجتماعية. والقيادة السعودية شديدة الاهتمام بالحفاظ على الوضع الراهن، وقد استخدمت لذلك خِططاً (استراتيجيات) شتى إزاء توسّع الانتفاضات. ففي الداخل، كانت المكافآت الاقتصادية، وما يرافقها من خطاب ديني متجدّد حول طاعة الحكام، الإجراءات الأمنية الشديدة، التي ضمنت إسكات الاحتجاج، في الأقل بين الأغلبية السنّية. ولكن هذه الإجراءات أخفقت في احتواء الاحتجاج الشيعي في الإقليم الشرقي. وفي الخارج نشر النظام ثلاث خطط: احتواء الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا؛ مواجهة الثورة في البحرين واليمن؛ ودعم الثورة في سورية. ويبحث هذا الفصل في العلاقات بين معضلات السعودية الداخلية وبين الاستجابات المختلطة تجاه الانتفاضات العربية.

تبقى العربية السعودية دولة سلطوية بلا مؤسسات سياسية مشاكسة، أو ديمقراطية. فمعضلاتها الداخلية، السياسية والاجتماعية، هي التي فرضت استجاباتها إلى الانتفاضات العربية في عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. وخلافاً لغيرها من الملكيات في المنطقة، لم تدخل القيادة السعودية في إصلاح سياسي جاد أو تشجّع نقاشاً مفتوحاً حول الانتفاضات[1]. بل على النقيض من ذلك، فرضت قيوداً

(١) بعد أن اكتسبت المظاهرات زَخماً، قدّمت كُلٌّ من الأردن والمغرب إصلاحات سياسيّة تَحَسُّباً لحدوث تداعيات متكرّرة. وقد برهنت إصلاحات المغرب على أنها أكثر تقدّماً مما جرى في الأردن. وفي الخليج، وَعَدَت قطر بإجراء انتخابات وطنية بحلول عام ٢٠١٣، كما أطلقت عُمان حملة ضد الفساد. انظر: Paul Silverstein, «Weighing Morocco's New Constitution,» *Merip Online Report* (5 July 2011), <http://www.merip.org/mero/mero070511>; Curtis =

شديدةً على حرية التعبير والاجتماع، كما بدأت موجة جديدة من التّخويف[٢]. ويمكن الجدل حول شدة اهتمام السعودية بالحفاظ على الوضع القائم. فعندما امتدّت الثورات من شمال أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية، التجأ الحكام السعوديون إلى خطط متراكبة. ففي الداخل كان ثمة مكافآت اقتصادية، يصاحبها خطاب ديني متجدد حول طاعة أولي الأمر تلحقُه إجراءات أمنية قاسية، مما ضمن إسكات الاحتجاج؛ في الأقل بين الأغلبية السنّية. لكن هذه الإجراءات فشِلت في احتواء احتجاج الشيعة في المنطقة الشرقية[٣].

وخلال عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، يبدو أن النظام السعودي قد دخل طوراً جديداً من المواجهة مع الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية بينما تُخمد بحذر تحركاً واطئ المستوى بين الأغلبيّة السنّية. وكانت أول مواجهة عنيفة مع الشيعة، أدّت، أثناء كتابة هذا الفصل، إلى قيام قوات الأمنية السعودية بقتل ستة عشر شاباً من شباب الشيعة النشطاء بعد تظاهرات انطلقت في القطيف والعواميّة، ما استدعى اهتمام الإعلام والتحليلات العلمية لأسباب واضحة، أكثرها أهمية هو اقتراب المنطقة من البحرين ووجود أكبر الحقول النفطية في تلك المنطقة. لكن التحرّكات في مناطق السنّة بقيت على مستوى واطئ وفشلت في جذب اهتمام أي تقارير مهمّة، لمحض أنها كانت لا تزال محدودة في مداها، وحجمها، ومطالبها.

وفي خارج المملكة، استخدم النظام ثلاث خطط (استراتيجيّات)؛ احتواء الثورات في تونس ومصر وليبيا؛ ثورة مواجهة في البحرين واليمن؛ ودعم للثورة في سورية[٤]. ويتناول هذا الفصل

= Rayan, «Reform Retreats Amid Jordan's Political Storms,» *Merip Online Report* (10 June 2011), <http://www.merip.org/mero/mero0061005>; Christian Coates Ulrichsen, «Qatar and the Arab Spring,» Open Democracy, 12 April 2011, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/qatar-and-arab-spring>, and David Roberts, «The Arab World Unlikely Leader: Embracing Qatar's Expanding Role in the Region,» Project on Middle East Democracy (13 March 2012), <http://pomed.org/wp-content/uploads/2012/03/POMED-Policy-Brief_Roberts.pdf>.

(٢) Amnesty International, *Annual Report: Saudi Arabia 2011* (London: Amnesty International, 2011).

بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ قامت قوات الأمن بإطلاق النار على عدد من الناشطين الشيعة. وكان التبليغ عن آخر قتيل يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢. انظر: «New Clashes in Saudi Arabia Leave «Protester» Dead,» BBC (11 February 2012), <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle east-16995286>.

(٣) Madawi Al-Rasheed, «No Saudi Spring: Anatomy of a Failed Revolution,» *Boston Review* (March-April 2012), and Toby Matthiesen, «A «Saudi Spring?»: The Shia Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012,» *Middle East Journal*, vol. 66, no.4 (2012), pp. 628-659.

(٤) مع أن هذا الفصل يعتمد على تحليل الموقف الرسمي للسعودية تجاه الانتفاضات العربية، يبقى مجال غير رسمي، لا يُعرفُ عنه الكثير، حيث تكون العربية السعودية فاعلةً، وبخاصّة في رعايتها وحمايتها الفاعلين العرب غير الحكوميين. وإذ يكون ممكناً الدخول إلى علاقات بين دولة ودولة في المجال العام، تكون العلاقات بين الفاعلين في دولة ولا دولة أو مع الفاعلين مرحليّاً، أو بين الفاعلين أنفسهم في لا دولة، أكثر ضبابية. يقتصر هذا الفصل على معالجة الاستجابات السعودية الرسمية الموثّقة نحو الانتفاضات العربية. ولن نتناول الإشاعات والادّعاءات في النوع الثاني من العلاقات الإقليمية، مثل ما بين النظام السعودي والفاعلين في اللادولة، مثل الأحزاب السياسية القديمة والناشئة حديثاً، والحلقات السابقة للأنظمة العربية (كما في مصر مثلاً) أو مع منظمات المجتمع المدني (مثل الجماعات العلمانية والسّلَفيّة العاملة في العربية السعودية)، أو مع تسليح ثوّار في الاقتتال المستمر في الانتفاضة السورية. كذلك فإن هذا الفصل لن =

العلاقات بين المعضلات الداخلية في السعودية وبين الاستجابات المختلطة تجاه الانتفاضات العربية.

أولاً: الثورات، والحركيّات الداخلية والفاعلون الإقليميون

يعرّف سدني تارو الثورات عملاً جماعيّاً خصاميّاً يرقى إلى تحدّي النخبة، أو السلطات، أو غيرها من الجماعات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية. وهي تنطوي في الأغلب على صِدام بين الناس والعمليات البنيوية[٥]. ويلخّص جَاك غولدستون الشروط الضرورية لنجاح مثل ذلك العمل:

لكي تنجح الثورة، يجب توافر عدد من العوامل معاً. يجب أن تبدو الحكومة غير عادلة بدرجة لا يمكن إصلاحها، أو عاجزة إلى درجة بحيث ينظر إليها عموماً على أنها خطر يتهدد مستقبل البلاد؛ والنُخَب (وبين العسكر بخاصة) يجب إبعادها عن الدولة بحيث لا يعود بإمكانها الدفاع عنها؛ وقسمٌ عريضُ القاعدة من السكان.. يجب تحشيده؛ والقوات الدولية يجب إمّا أن ترفض التدخل لحماية الحكومة، وإمّا أن ترغمها على عدم استعمال القوة المفرطة لحماية نفسها[٦].

لكن غولدستون لا يتطرق إلى الفاعلين الإقليميين، الذين خلال الثورة قد يقومون بدور وكلاء للقوى الدولية. وكان هذا شديد الوضوح في الانتفاضات العربية خلال عام ٢٠١١ بحيث لا يمكن تجاهل أهميته. والواقع أن الدول الإقليمية الوكيلة عن القوى الدولية (العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، والقوى المحلية في علاقات خصومة مع القوى الدولية الرئيسة (إيران)، والقوى الإقليمية المستقلة نسبياً (تركيا) قد قامت بأدوار مهمة في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية. فدول مثل العربية السعودية وقطر وإيران وتركيا ـ الأكثر احتمالاً أن تتأثر بالثورة في الأقطار المجاورة ـ كانت من الفاعلين الجادّين.

ولدى القوى الإقليمية الكثير مما تخسره في مثل هذا الوضع؛ فالقرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية، واحتمال الانهيار المتلاحق، وفقدان التأثير في الحلفاء الإقليميين، والمنافسة مع القوى المجاورة، والطموحات نحو زعامة إقليمية، وعبء اللاجئين والمنفيّين، وفقدان السيطرة على

= يتناول العلاقات المرحلية بين الجماعات السعودية خارج نطاق الدولة وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، مثل الجماعات الخيرية المستقلّة، والمراكز الدينية، والتبرعات، ودعم الإعلام. وللمزيد عن العلاقات المرحلية، انظر: Madawi Al-Rasheed, «Localizing the Transnational and Transnationalizing the Local,» in: Madawi Al-Rasheed, ed., *Transnational Connections and the Arab Gulf* (London: Routledge, 2005), pp. 1-18.

حول الاتصالات السعودية، انظر: Madawi Al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers* (London: Hurst, 2008).

(٥) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), p. 1.

(٦) Jack A. Glodstone, «Understanding the Revolution of 2011,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (2011), pp. 8-16, at 9.

الحدود، وتهريب الأسلحة، والتغلغل العسكري خلال الانتفاضات المسلحة هي بعض المخاوف التي قد تدفع القوى الإقليمية للعمل من أجل مصلحتها الوطنية في مثل هذا الوقت.

يتناول هذا الفصل استجابات العربية السعودية، وردود فعلها وتدخّلاتها أثناء الانتفاضات العربية التي فاجأت القيادة. فكل من تركيا[٧] وإيران[٨] وقطر[٩] لم تتوقع أن تتأثّر مباشرة، لكن العربية السعودية كانت لديها أسباب داخلية لتخشى «عدوى» الربيع العربي، وبخاصة بعد الاحتجاجات التي بدأت في البحرين في شباط/فبراير ٢٠١١[١٠]. وقد سيّر الشيعة تظاهرات في المنطقة الشرقية، وطالبوا بالمساواة، ووقفوا متضامنين مع أبناء طائفتهم الدينية في البحرين.

لقد استدعت هذه «الثورة» المحلية تحليلاً أكاديمياً ولكنها لن تكون موضع بحث كامل في هذا الفصل[١١]. ويكفي القول إنه خلافاً للتوقّعات أن الثورة الشيعية سوف تمتد إلى مناطق الأغلبية السنّية فإنها لم تفعل ذلك. والواقع أن بوسع المرء القول إن الانتفاضات الشيعية في المنطقة الشرقية كانت ذات فائدة للنظام في كونها هدّأت الأغلبية السنّية المتهيّجة، لأن النظام ركّز على هذه الثورة وربطها بمؤامرة إيرانية. والواقع أن النظام كانت له مصلحة كبرى في ترك الثورة الشيعية تستمر طالما بقيت محصورة ومُحتواة في مناطق محدّدة في اثنتين من المدن الشيعية: القطيف والعوامية. وخلافاً لجميع التوقّعات، كان التمرّد الشيعي في خدمة مصالح النظام في أن الأغلبيّة السنّية بدأت في دعم النظام ضد أقلّية لم تكن تشعر معها بتعاطف أو دعم. وقد لعب النظام على حكايات شرعية فارغة مؤدّاها أنه هو حامي مصالح السنّة ضد مؤامرة إيرانية شيعية كانت تتفتّح في البحرين والقطيف. وقد

---

(٧) يبدو أن تركيا بلد ديمقراطي مستقر مزدهر، فيه دستور ومؤسسات. كان شاغلها الوحيد إلى الآن هو القضية الكردية، التي تشكّل إضافة إلى الإضطرابات على الحدود الكردية العراقية، خطراً قد يأتيها من جانب سوريا. انظر: «Turkey and Syria: One Problem with a Neighbour,» *The Economist* (20 August 2011).

(٨) حدثت ثورة إيران عام ١٩٧٩ ولا يحتمل ظهور موجة ثانية. وأطلقت «حركة الخُضر» تظاهرات صاخبة عام ٢٠٠٩، ويحتمل أن تكرّر ذلك في المستقبل. ولكن في رأي كثير من المحلّلين، هذه الحركة دافع تصحيحي من داخل الإطار الثوري الإسلامي الذي يسود السياسة الإيرانية. واهتمام «حركة الخُضر» بحقوق الإنسان، والشفافية، وتحديد سلطة المرشد الأعلى تُفهم على أنها انشقاق بعد ـ إسلامي في داخل المذهب الإسلامي الإيراني الذي يسعى إلى حريّات أوسع وإلى ضغط أقل في الدين والسياسة. يعرض آصف بيات تحليلاً يختلف قليلاً عن المرحلة بعد الإسلامية في إيران المعاصرة. انظر: Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post Islamist's Turn* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

وفقاً لحميد دباشي، إن «حركة الخُضر» تدار من أجندة إيرانية، لمزيد من التفاصيل، انظر: Hamid Dabashi, *Iran, the Green Movement and the USA: The Fox and the Paradox* (London Zed Books, 2010).

(٩) حالياً قطر محصّنة ضد التداعيات المتكرّرة كما في الانتفاضات العربية. فقد قامت بدور كبير على مستوى الإعلام وعلى مستوى المنابر الدولية لدعم الإخوان المسلمين بديلاً للسلطويّات العلمانية العربية. وقد وعد الأمير بانتخابات وطنيّة بحلول عام ٢٠١٣. انظر: Steven Wright, «Qatar,» in: Christopher Davidson, ed., *Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies* (London: Hurst, 2012), pp. 113-133.

(١٠) Gregory Gause, III, *Saudi Arabia in the New Middle East,* Council Special Report; Book 63 (New York: Council on Foreign Relations, 2011).

(١١) أحد أهم التحليلات بقلم: Matthiesen, «A «Saudi Spring?»: The Shia Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012,» pp. 628-659.

دعمت الدوائر السلفية، وحتى المنابت التحررية السعودية النظام في عملياته الأمنية في المنطقة الشرقية، فبرز النظام منتصراً، حامياً للملكية السنّية التقيّة.

تداعى سنّة السعودية إلى القيام بتظاهرات يوم ١١ آذار/مارس، ودعوه «يوم الغضب»؛ ومع أن ذلك لم يأتِ بنتيجة(١٢)، إلا أن العربية السعودية شهدت من التظاهرات والتحشيدات أكثر مما عرفته منذ احتجاجات العمال في عقد ١٩٥٠. فالهياج والجدل والمناقضات زادت من مخاوف النظام من احتجاجات في المستقبل. والقيادة الوَجِلة، التي طالما كانت تدعو إلى الاستقرار والأمن، سارعت في الحيلولة دون حدوث ثورة شاملة، ولو أن ذلك لم يكن في حدود الاحتمال.

ثانياً: التحدّيات الداخلية في السعودية

قُبيل انطلاق الانتفاضات العربية، كانت السعودية تفتقر إلى إمكانات التنظيم الشبابي والنسائي والحركات العمّالية، ولو أنها كانت تمتلك خزيناً من الشباب يعادل ما لدى أقطار عربية أخرى. المجتمع المدني مُحاصَر، والأحزاب السياسية ممنوعة. والأكثر أهمية من ذلك، أن السعودية تفتقر إلى ما يدعوه تشارلز تريب باسم «الجماهير» - أي تداخل جماعات، اتجاهات مذاهب فكرية، طبقات، طوائف لهم رؤى مشتركة ورغبة في التغيير - بينما هم على الرغم من ذلك يعانون المشاكل الاقتصادية، والفساد والمحسوبية والقمع السائد في أجزاء أخرى من الوطن العربي. لكن هذه الأسباب للاحتجاج لم تكن كافية للإسراع في تكوين «جماهير» وما يتبعها من ثورة ذات قاعدة عريضة. كانت الجماهير السعودية مجزّأة كنتيجة للطائفية (فاصل السنّة - الشيعة، فاصل الرجال - النساء، الخلافات القبلية والإقليمية، إلى جانب التراتبيّة الطبقيّة).

تختلف بنية النظام السعودي كثيراً عن بنية السلطوية العربية العلمانية. **أولاً**، سمحت مواردها النفطية لها أن تمتص الصعوبة الاقتصادية بينما لم يكن ذلك بمقدور الجمهوريات العربية. وثانياً، لا يمكن مقارنة تجربة السعودية في العصيان المدني والاحتجاج السلمي مع ما يوجد في أماكن مثل تونس ومصر. ومع أنه كانت هناك حركات احتجاج في عقد ١٩٥٠ وعقد ١٩٦٠ مما كان انعكاساً بالدرجة الأولى لمستوردات مذاهب فكرية عربية مثل مناهضة الاستعمار، والعروبة، والشيوعية(١٣)، فإن المعارضة السعودية الوحيدة النابعة من الداخل قد جاءت من الإسلاميين المحاربين، مثل ثورة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٧(١٤)، وحركة

---

(١٢) Madawi Al-Rasheed, «Arabie Saoudite: Demain, la tempete?,» *Politique internationale*, no. 132 (Summer 2011), pp. 199-222.

(١٣) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

(١٤) حول تمرّد الإخوان عام ١٩٢٧، انظر: John Habib, *Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930* (Leyden: Brill, 1987).

«جُهيمان» عام ١٩٧٩[١٥] والعنف الجهادي عام ٢٠٠٣[١٦]، والانتفاضات السلمية في تونس ومصر عرضت خطط تحشيد مختلفة، سبق أن جرّبتها الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية في أوائل عقد ١٩٨٠ لكنها فشلت[١٧]. فالاحتجاجات الشيعية، بما في ذلك تحشيدات آذار/مارس ٢٠١١، قد أُخمِدت لأنها كانت تعكس شكاوى ومطالب الشيعة بدلاً من أن تولّد عملاً جماعياً على مستوى البلاد مما يحدّد معنى الثورات. وقد بقيت المناطق السنّية على إخلاصها على الرغم من شكاواهم الاقتصادية والسياسية، إلى جانب تظاهرات صغيرة على مستوى محدود، تتركّز على مطالب محدّدة.

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٣، واجهت القيادة السعودية تحدّيات داخلية واضحة؛ فالتوتّرات، على مستوى القيادة والمجتمع معاً، قد تفاقمت بفعل الاضطرابات في المنطقة العربية الأوسع، حتى بعدم وجود احتمال لثورة وشيكة الوقوع. فالعربية السعودية، مثل كثير من القيادات في المنطقة، كانت تواجه الأزمة بقيادة عجوز هامدة. فالملك وولي العهد ووزير الداخلية كلهم لديهم مشاكل صحية، يسافرون بسببها إلى الخارج بانتظام طلباً للعلاج. فقبل مغادرته إلى نيويورك، عيّن الملك عبد الله إبنه مُتعب قائداً عاماً للحرس الوطني، وهو منصب كان يشغله هو نفسه منذ ١٩٦٢[١٨].

كان ولي العهد سلطان يُعاني من السرطان منذ عام ٢٠٠٤، ويتلقى علاجاً ويقضي فترات نقاهة في الخارج. وكان عدد من كبار الأمراء يزورونه بانتظام في المغرب لمقابلته، لكن الإعلام السعودي يصوّر ذلك على أنه إجراء اعتيادي . رقّع سلطان ابنه خالد في وزارة الدفاع، عندما توفّى سلطان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أصبح خالد نائباً لوزير الدفاع، كما أصبح الأمير نايف وزير الداخلية وليّاً للعهد، مع الاحتفاظ بوزارة الداخلية، فاكتسب بذلك قوّات مضاعفة في مجلس الوزراء. لوزارة الداخلية سلطات واسعة، إذ تسيطر على الأمور الدينية والقضائية والأمنية داخل العربية السعودية. لكن نايف هو الآخر لديه مشاكل صحية، غادر بسببها في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى الخارج طلباً للعلاج. وبعد وفاة سلطان، أمير الرياض، أصبح الأمير سلمان وزيراً للدفاع، وابنه سطّام أميراً للرياض.

---

(١٥) حول تمرد حركة «جُهيمان» في مكة، انظر: Thomas Hagghammer and Stephane Lacroix, «Projectionist Islamism in Saudi Arabia: The Story of Juhayman al-Utaybi Revisited,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 93, no. 1 (2007), pp. 103-122.

(١٦) حول الاتجاه الجهادي بعد ٩/١١، انظر: Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 134-174.

(١٧) حول الانتفاضة الشيعية في السعودية عام ١٩٧٩، انظر: Fuad Ibrahim, *The Shi'is of Saudi Arabia* (London: Saqi Books, 2006).

(١٨) Eleanor Gillespie, ed., «Politics, Succession and Risk in Saudi Arabia,» *Gulf States Newsletter*, Special Report (January 2010).

في عام ٢٠٠٧ أسس الملك عبد الله «لجنة الولاء» لمعالجة قضايا التعاقب على الحكم، لكنها لم تنشط خلال عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، عندما كان الملك وولي العهد مريضَين[١٩]. وهي لم تجتمع حتى لمناقشة وظيفة ولي العهد عندما توفّي سلطان. ولم يَزِد عبد الله عن إصدار تعيينات جديدة في «لجنة الولاء» منهم اثنان من شباب الأمراء، متجاهلاً دور اللجنة النظري في حالة وفاة مفاجئة أو مرض طويل للملك أو وليّ العهد. وعند وفاة عبد الله، سيقوم ابن نايف، محمد (وزير الداخلية حالياً) وسلمان، ولي العهد في زمن كتابة هذا الفصل، بتعزيز سيطرتهما، دون شك، على مراكز الحكومة الرئيسة، بينما يقوم أقاربهما الأصغر بالاستمرار في مناصب صغرى مثل التربية والسياحة والرياضة والثقافة والتراث. والأمراء الكبار، وجميعهم في الثمانينيات من العمر، قد جهّزوا أبناءهم ليخلفوهم في المناصب.

في زمن كتابة هذا الفصل في حزيران/يونيو ٢٠١٣، كان ابن الملك، متعب بن عبد الله (القائد العام للحرس الوطني السعودي) قد رُفّع إلى مرتبة وزير. وأُبعدَ وزير الدفاع خالد بن نايف ليصبح وزيراً للداخلية، وسعود بن نايف ليصبح أميراً للمنطقة الشرقية. وهذه التغييرات في المناصب التي أعقبت وفاة كل من سلطان ونايف قد استثنت طلال بن عبد العزيز، المعروف بسياسته المنشقة ومناداته بالملكية الدستورية[٢٠]. استقال طلال من «لجنة الولاء» بعدما صار نايف وليّاً للعهد وبدأ بعقد مقابلات مع وسائل الإعلام العربية والأجنبية، يلحّ على الملك فيها تبنّي جدول أعمال إصلاحي، وانتخابات وطنية، وحكومة أكثر تمثيلاً للشعب[٢١]. وقد صرّح بأن العربية السعودية معرّضة لحمّى الانتفاضة التي تجتاح المنطقة. وقال إنه يبقى مُلتزماً بولائه لأخيه عبد الله، ولكن بعد وفاة الملك قد يقوم ثانية بزيارة موقعه، ما يفيد بأنه لا يشعر بالتزام لتقديم الولاء إلى نايف، ولي العهد الحالي، والأصغر من طلال. ومنذ وفاة نايف، لم يكرّر طلال تهديداته المبطّنة.

لمدة طويلة، كان طلال يبدو قَلِقاً، ويقي يحذّر من الانشقاق والفوضى إذا استمرت السياسة الراهنة في استثناء المجتمع وأمراء آخرين من عملية صنع القرار. واحتجاجاته في وسائل الإعلام تبقى هامشية، لأنه لا يمتلك قاعدة قوة حقيقية ليتحدّى نايف، عندما كان هذا على قيد الحياة، أو ابن نايف الذي أصبح وزيراً للداخلية. كان طلال ينتقد نايف في وسائل الإعلام من دون ذكر اسمه. ويبقى ابن طلال، الوليد، قوة مالية مهمة يستطيع إحداث تأثير كبير في سوق الأسهم المحلية. ففي أثناء الاضطرابات في مصر وإغلاق سوق الأسهم فيها، قيل إنه قام بضخ أموال منعت انهيار

---

(١٩) حول «لجنة الولاء»، انظر: Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), pp. 257-261.

(٢٠) في عقد ١٩٦٠ عرف عن طلال اشتراكه بحركة الأمراء. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١١٠.

(٢١) Asma Alsharif, «Senior Saudi Prince Resigns from Allegiance Council,» Reuters, 16 November 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/11/16/us-Saudi-Prince-idUSTRE7AF1XP 20111116>.

استثمارات العقار فيها[٢٢]. وقناته الإخبارية العربية الجديدة، العرب، تقرّر لها أن تبدأ البث من البحرين في عام ٢٠١٤. ومع أن المؤمل لها أن تكون بديلاً من «العربية» و«الجزيرة» يحتمل ألّا تشكّل قناة «العرب» سوى قوة ناعمة في المسابقة المستقبلية نحو الزعامة. ولكن ليس من المحتمل أن يقوم الوليد أو والده طلال بدور سياسي بارز بعد وفاة عبد الله. ويبقى طلال أميراً كبيراً مترفّعاً تواصل تغريداته وصفحته الإلكترونية في تغذية الإشاعات حول الصراع داخل الأسرة الحاكمة حول المناصب العليا[٢٣].

وتبقى الشِلليّة تحدياً خطيراً، ويحتمل أن تتفاقم. انطلقت الانتفاضات العربية عندما كان الأمراء السعوديون يعبّرون عن مشاعر متضاربة حول مستقبل البلاد. توجد الآن مراكز قوة متعدّدة داخل الجماعة الحاكمة، لكن فِئَتين يمكن تحديدهما هما في تنافس حالياً: واحدة يُعتقد أنها بزعامة عبد الله؛ والثانية بزعامة خلفاء نايف؛ وتتكون كل فئة من حلقة واسعة من الأمراء الكبار والصغار. وعبد الله، الذي بلغ أواخر الثمانينيات من عمره، يكاد لا يقدر على إدارة الأمور اليومية في الدولة، ولو أنه يستمر في الظهور أمام الجمهور. ويوجد حول عبد الله حلقة من الأمراء الذين قد يكونون متوجّسين من سلالة نايف. وبعد وفاته أصبحت هذه الحلقة مكونة من أبنائه المتشددين الذين غدوا أكثر قوة من ذي قبل. ولم يعبّر أبناء نايف عن أي دعم لانتخابات وطنية أو أي نوع من الملكية الدستورية. وكلٌ ذلك من طلال ومدير الاستخبارات السابق، تركي الفيصل، دعا إلى مشاركة الجمهور في صناعة القرار. وقد حذّر طلال من سنوات من الاضطرابات إذا لم يتوصل الملك عبد الله إلى إصلاح سياسي قبل وفاته.

وأثناء الانتفاضات، بدأ طلال بالتواصل مع أتباعه على «التويتر». واستخدامه لهذا النوع الجديد من وسائل الإعلام الاجتماعي، الذي استثمر فيه ابنه ٣٠٠ مليون دولار[٢٤]، أذهل كثيراً من السعوديّين وحرّك بعض الناشطين من الشباب لإرسال تعليقات تتّهمه وأُسرتَه بسرقة أموال البلاد ومصادرة الدخول الوطنية والأراضي الخاصة. وأجاب طلال إنه لا يملك أرضاً في العربية السعودية دون داره في الرياض. وقد سبق أن أشار إلى أن صغار الأمراء لا يتقاضون سوى ٧٥٠ ريالاً سعودياً في الشهر، وليست لديهم أي أملاك أو عقار، وهم غالباً مَدينون. وصوت طلال يعبّر عن المهمّشين سياسياً من أعضاء الأسرة الملكية، وبينهم عدد من النساء.

ومن هؤلاء النساء سارة ابنة طلال، الجريئة في صراحتها؛ وأميرة، زوجة ابنه طلال؛ ولؤلؤة، إحدى بنات الملك فيصل، العضوة في مجلس الشورى عام ٢٠١٣؛ وبسمة، التي تكتب بانتظام في

(٢٢) «Land Deal Seen Boosting Egypt's Property Stock,» <http://arabia.msn. com/business/market/af/2011/ June/6513332/land-deal-seen-boasting-Egypt-aspx>.

(٢٣) الصفحة الإلكترونية لأمير طلال: <http://www.princetalal.net/new/index.php>.

وعلى تويتر، انظر: @TalalAbdulaziz

(٢٤) Mark Sweeney, «Twitter Stake Bought by Saudi Billionaire,» *The Guardian*, 19/12/2011.

الصحافة السعودية، وقد ظهرت على التلفزيون، تتحدث عن الفساد وحقوق النساء. وفي مقابلات على الإذاعة البريطانية والتلفزة الإيرانية (القسم العربي) تحدثت عن الوحدة الإسلامية والإصلاح الداخلي في العربية السعودية. وقد وصفتها وسائل الإعلام البريطانية بصفة «أميرة آكتن المنشقّة» إشارة إلى دار لها في إحدى ضواحي لندن[٢٥].

ليس بين هذه الأصوات الملكية الناقدة ما يعبّر علناً عن مساءلة الشرعية أو الإجراءات المتصلة بكبار الأمراء. بل إنها تعزّز صدقية آبائهم وإخوانهم وأعمامهم؛ فالانتقادات توجّه غالباً نحو «البطانة» وهم جماعة المستشارين في الدولة والإداريين والخبراء المتّهمين بسوء الإدارة وسرقة الموارد. فهي تتغاضى عن انتقاد الحكومة وتحمي الأمراء الأقدم من المساءلة القاسية في المجال العام. والأمراء المهمّشون غالباً ما ينتقدون المتطرفين دينياً، بخصوص الإرهاب والفتاوى التي تعارض تحرير المرأة. فهم دائماً ما يهنّئون الملك على إصلاحاته الاجتماعية، وبخاصة تغييراته التجميلية الأخيرة مثل وعد النساء بالمشاركة في الانتخابات البلدية ومجلس الشورى، والسماح لهن بالعمل في محلات الملابس النسائية وربما في المستقبل في الرقابة تحت سيطرة «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٢٦]. وفي عام ٢٠١٣ عيّن الملك ثلاثين امرأة في مجلس الشورى، إثنتان منهن أميرات.

ثالثاً: البحث عن إصلاح سياسي

منذ اندلاع الاحتجاجات العربية، راحت العربية السعودية تتعرض لضغوط من طبقات المجتمع الأدنى فصاعداً مطالبةً بالإصلاح السياسي. ففي شباط/فبراير ٢٠١١ أُعلِنَت على شبكات التواصل الاجتماعي عريضتان تطالبان بتغيير سياسي. وسارع النظام لحظر تلك المواقع، لكن كثيراً من شباب الناشطين والإصلاحيين المتصلين بتحركات سياسية سابقة كانوا من الموقّعين على تلك المطالب.

وكانت العريضة الأولى بعنوان «إعلان وطني للإصلاح» تطالب بنظام ملكي دستوري[٢٧]. وقام أصحاب العريضة مع أربعين من شباب الناشطين بالمساعدة على نشر تلك العريضة على شبكة التواصل الاجتماعي ومع احتفاظهم بالالتزام بجدول الأعمال الوطني، كانوا يَسعَون إلى نظام اتحادي يحرّر الأقاليم من السيطرة المركزية لوزارة الداخلية. وقد كانوا يخشون، في ضوء الثورة المصرية، أن يقوم المتشدّدون في المعارضة الإسلامية السنّية ـ القائمة في لندن ونظيرتها الجديدة في العربية السعودية، مثل حزب الأمة السلفي ـ باختطاف جدول أعمال الدولة، والسيطرة على الشارع السعودي بعد وفاة عبد الله[٢٨]. وكان الموقّعون يضمّون التّحرّريين (الليبراليين) والإسلاميين

---

(٢٥) Cahal Milmo, «The Acton Princess Calling for Reform in Saudi Arabia,» *The Independent*, 3/1/2012.

(٢٦) Madawi Al-Rasheed, «The Meaning of Rights for Women,» *World Today* (February 2012).

(٢٧) العريضة والأسماء والتواقيع توجد في: <http://www.saudireform.com/?p=petition> (last accessed 20 April 2011).

(٢٨) مراسلة مع الناشط أحمد عدنان في نيسان/أبريل ٢٠١١.

المعتدلين، مثل محمد سعيد الطيّب، وعلي الدميني، وعبد العزيز القاسم، ومحمد الأحمري، إلى جانب ناشطين شيعة مثل توفيق السيف وجعفر الشايب. ومن بين الموقعين نساء ناشطات في حقوق الإنسان وأكاديميات مثل وجيهة الهويدر، فوزية البشر وفوزية العويني. ويمكن القول إن العريضة كانت وثيقة تحرّرية في إطار إسلامي معتدل.

كانت العريضة تطالب بإصلاحات عاجلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وقضائية، بما في ذلك حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية العادلة وإزالة الفقر والفساد وانتخاب جميعة وطنية. كما طالبت العريضة بدستور مكتوب ومجتمع مدني مستقل وحكومات إقليمية منتخبة. لم تكن هذه المطالب جديدة، لكنها كانت تعبّر عن عدم رضا بالقائم من رابطة حقوق الإنسان المعيّنة حكومياً. وكان الاستقلال الذاتي الإقليمي ذا أهمية خاصة بعد الفساد وسوء الإدارة في مشاريع التنمية الذي أدّى إلى فيضانات وموتى في عدد من المدن السعودية، مثل جدّة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٢٩]. وثمة عريضة ثابتة بعنوان «نحو دولة الحقوق والمؤسسات» عبّرت عن الالتزام بالمبادئ الإسلامية. وكانت تطالب بجمعية وطنية منتخبة وبالفصل بين دور الملك ودور رئيس الوزراء وبإنهاء الفساد. كما طالبت بحرية التعبير، وبجمعيات مستقلة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وبسفر الناشطين دون قيود. وكانت العريضة ذات نفَس إسلامي واضح، تتجنّب مصطلحات مثل ديمقراطية، حكومة إقليمية، ملكية دستورية، وتؤكد أهمية التوزيع العادل للثروة والمشاركة السياسية والتمثيل النيابي. وقد دعم ذلك الصَحَوي الإسلامي الشيخ سلمان العودة. وقد اجتذبت العريضة ألوف الموقّعين، ما يدلّ على تنامي التوجّه الإسلامي القائم على الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان معاً[٣٠].

يشير مصطلح «الصحوة» إلى حركة إسلامية معاصرة معقّدة في العربية السعودية، ظهرت كتوجّه قوي بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠، عندما اعترض بشدّة عدد من المواطنين البارزين ضد استدعاء قوّات أميركية للدفاع عن العربية السعودية ضد الغزو العراقي. تتكون المجموعة من أعوان الإخوان المسلمين، والنشطاء السلفيّين الإخوانيين المعروفين باسم «السروريين» وإسلاميين آخرين تبنّوا خططاً تتراوح بين المواجهات العنيفة وبين النشاط السلمي ضد النظام السعودي على امتداد العَقدين الأخيرين[٣١]. وقد سُجن قادة مشهورون من هذه الجماعة المتنوّعة في عقد ١٩٩٠ ثم أُطلق سراح أغلبهم بحلول عام ٢٠٠٠. وقد بقوا هادئين بعد ذلك، ولكن مع انطلاقة الربيع العربي ونجاح الإخوان المسلمين في مصر وتونس، عاودوا الظهور من جديد بخطاب سياسي جديد وخطط. وقد

(٢٩) «Saudi Scrambles Rescue Teams for Jeddah,» Agence France Press (26 January 2011).

(٣٠) توجد العريضة على موقع: <http://dawlaty.com/services.html> (accessed on 20 April 2011).

(٣١) Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), and Stephane Lacroix, *Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011).

احتفلوا بالربيع العربي وأشادوا بالتحشيد السلمي الذي أطاح المتسلّطين العرب. وإلى اليوم، لم ينادوا صراحة بالقيام بتظاهرات في العربية السعودية، بل عارضوا النداء بقيامها في ١١ آذار/مارس، ما تسبب في بقاء تلك النداءات مهملة.

وقد عبّرت كلا العريضتين عن مطالب سياسية معتدلة. فهما لم يطالبا بإسقاط النظام، بل أشارتا إلى نواقص خطيرة وخيبات أمل. ولم تكن هناك تظاهرات كالتي حدثت في مصر. وقد حرِص مؤلفو العريضتين على ألّا يشارك بشكل واضح أعضاء من المعارضة الخارجية، مثل حركة الخلاص الشيعية وحركة الإصلاح الإسلامي في بلاد العرب. وكان واضحاً أن أصحاب العريضتين ابتعدوا عن اتخاذ موقف متطرف تجنّباً للسجن[٣٢]. وقد استدعى المطالبون جداول إصلاحات بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ وقدّموا الولاء للملك. وكان معظمهم إمّا قُدماء المطالبين بالإصلاح المشهورين، مثل الناصري محمد سعيد الطيّب، والإسلامي عبد الله الحامد وإمّا نشطاء الإنترنت الشباب[٣٣]، الذين قاموا بدور مهم في نشر تلك العرائض. ومع أن الصحافة السعودية قد أهملتهم، إلّا أن أخبارهم قد انتشرت على الفيسبوك والتويتر.

ثمة إحباط واضح وخيبة أمل لدى الملك عبد الله، الذي لم يستطع حتى الآن من تطبيق مطالب تعود إلى عرائض سابقة. وكان الإصلاحيون من جميع الأطياف السياسية قَلِقين حول المستقبل إزاء تقدّم العمر بالملك وعدم وضوح من سيخلِفه. وقد طوّر الملك حاشية شبه تحررية استطاعت إظهاره بصورة مصلح عظيم. وقد خشي كثيرون أن توجّه نايف القائم على أجهزة الأمن مما ورثه ابنه قد تقضي على تأثيرهم وتزيد من القمع. ففي كثير من الأنظمة السياسية المغلقة، يجري بالتدريج إزاحة الموظفين الحاليين عن مواقعهم لفسح المجال لحلقة الحاكم الجديد.

وكان أكبر تحدٍّ يواجه نايف وابنه قد صدر عن منظمة غير رسمية جديدة هي «جمعية الحقوق المدنية والسياسية في العربية السعودية»[٣٤]. وكان المشارك في تأسيسها محمد البجادي، من أهل بُرَيدة، الذي سُجن عام ٢٠١١ بعد اتهامه بتحريض النساء من أقارب السجناء السياسيين بالقيام بتظاهرات وفي عام ٢٠١٢ أعلن الإضراب عن الطعام. وقد اتّهمت المنظمةُ النظامَ بسجن البجادي بعد أن كشف عن الموت تحت التعذيب لمهاجر يماني وطالب بمحاكمة نايف لمخالفة حقوق الإنسان.

تؤكد المنظمة ولاءها للملك عبد الله بوصفه مصلحاً، بينما تحمل على أخيه بوصفه «صنيعة» استخبارات تقليدي، تخالف إجراءاته البوليسية حقوق الإنسان والقانون الإسلامي. وبينما بقي عدد

(٣٢) اتصالات شخصية مع ناشطين سعوديين في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٣) «netizens» يشير هذا المصطلح إلى المواطنين الناشطين على الإنترنت وبخاصة لغرض المناقشات الاجتماعية السياسية.

(٣٤) رابطة الحقوق المدنية والسياسية في العربية السعودية، البيان والتقارير على موقع الرابطة: <http://www.acpra.info/news.php?action=list&cat_id=12>.

من الناشطين في السجن، بقي زعماء المنظمة أحراراً في تحركاتهم، في الأقل على وسائل التواصل الاجتماعي حتى عام ٢٠١٣ عندما وقع الحظر على المنظمة. وثمة المناضل الإسلامي عبد الله الحامد يناصر المنظمة، وهو الذي قضى عدّة سنوات في السجن، ويخضع للاستجواب المنتظم دوريّاً. وفي وقت كتابة هذا الفصل، كان مؤسسو المنظّمة يحكم عليهم بالسجن عشر سنوات.

والآن قد توفّي نايف، لكن سلالته ما تزال تحتفظ بولاءاتها. فابنه محمد الذي عيّن حديثاً وزيراً للداخلية، يسيطر على جهاز أمني كبير، وجماعات دينية تسيطر على التربية الدينية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقضاء وغيرها من المؤسسات الوهابية الدينية والقضائية. فَفي العواصم الغربية، كما في قطاعات من المجتمع السعودي، يُعدّ محمد فاعلاً في مجال التخطيط في الأمن السعودي والدولي، بحكم اشتراكه في الحرب ضد الإرهاب، وقيامه بتهدئة عمليات القاعدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ففي بدايات الانتفاضات العربية، أكّد نايف طبيعة الدولة السلفية، وهي حقيقة كان لابنه أن يتولاها في محاولة لترضية الإسلاميين. وهذه الرسالة يجب أن تُفهم في سياق الانتفاضات، وبخاصة في تونس ومصر، حيث أقام الإخوان المسلمون أنفسهم بديلاً من السلطويّات، قابلاً للحياة. وإذ بدا أن الحكومات التي أعقبت الربيع العربي ذات صبغة إسلامية أشدّ وضوحاً، كان على نايف أن يشدد على الصفة السلفية في العربية السعودية في مواجهة المزج الحالي عند الإخوان المسلمين بين الديمقراطية والإسلام. وينتظر لخليفته أن يستمر في تبنّي خطط مضاعفة، لإقناع الغرب أنه لا يمكن الاستغناء عنه لأغراض أمنية وللإبقاء على صورة السعودية الدولة الإسلامية الشرعية الوحيدة في المنطقة، مثلما كان والده يفعل للحفاظ على ولاء السلفيين.

يشارك السلفيون ـ الوهابيون الملتزمون كراهيتهم للشيعة وسندهم المفترض: إيران؛ وكذلك الإخوان المسلمين، الذين يراهم الوهابيون التقليديون متساهلين دينياً ومنقسمين سياسياً (حزب). ويشعر بعض السلفيين الملتزمين برغبة شديدة في ولائهم إلى قوة سياسية تَعِد بالسيطرة على الشيعة، الذين ما يزالون متشككين في معتقدهم وفي منافسيهم المعتدلين نسبياً مثل الإخوان. ومع أن نايف ضمن سجن السلفيين الذين ينتقدونه، إلّا أنه استوعب محافظتهم الاجتماعية. واحدة من الخطط المتّبعة لخنق الثورة الشيعية في الإقليم الشرقي كانت تشجيعه الطائفية الوهابية ضد الشيعة[٣٥]. هذا إلى جانب نشر الخطاب الوهابي التقليدي لشَيطنة خطاب الإخوان المسلمين السعودي والسروري، وهما جماعتان منظمتان تعودان إلى الصحويين[٣٦].

---

(٣٥) Madawi Al-Rasheed, «Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring,» *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (2011), pp. 513-525.

(٣٦) الساحة الإسلامية في السعودية معقّدة. ففيها مزيج السلفيين الناشطين سياسياً والسروريين (وهم مزيج من السلفيين والإخوان المسلمين) وحركات هامشية أخرى. لمزيد من التفاصيل، انظر: Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation.*

إن الانشقاقات السياسية والدينية والفكرية ـ المذهبية في العربية السعودية عشيّة الانتفاضات كانت بين أتباع الملك الذين يباركون إصلاحاته حول الجنسين وبين أتباع نايف من المتشدّدين السلفيين الذين يرون في هذه الإصلاحات تشويهاً للهوية الإسلامية للبلاد. وعندما سمح الملك عبد الله بالاختلاط بين الجنسين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الجديدة، قام عضو من مجلس كبار العلماء، هو سعد الشثري، بانتقاد اختلاط الجنسين وانتقاد منهاج الجامعة، الذي لم يوافق عليه المجلس أساساً، ففُصل من المجلس فوراً وتناولته الصحافة بالانتقاد بوصفه منشقاً متشدداً[٣٧].

في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أعلن الملك أن النساء سيسمح لهنّ بالمشاركة في الانتخابات البلدية وسيُعيَّنّ في مجلس الشورى في إطار الشريعة[٣٨]. وصرّح بأنه قد تمت استشارة علماء الدين حول هذه القرارات. ثم أعلن رئيس القضاء الشيخ صالح اللُهيدان أن الاستشارة لم تشمل جميع أعضاء مجلس كبار العلماء حول هذه الإصلاحات، مشيراً إلى أنه ليس جميع كبار العلماء قد وافقوا على ذلك. وقد أصدَرَ بعد ذلك بياناً ضد زيارة النساء احتفالات الجنادرية التراثي الذي يرعاه الملك عبد الله في شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي كان المنظمون لتلك الاحتفالات قد شجّعوا فيه الغناء والرقص. وقد رفض الفكرة القائلة إن ذلك الاحتفال مثل احتفالات العيد الذي تشارك فيه النساء. واعتقد كثير من السعوديين أن رأي اللُهيدان قد شجّع جماعة من المحتَسِبين (وهم رُقَبَاء متطوعون) على الدخول عنوة إلى الاحتفالات. وقد قام الملك بعزل رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبد العزيز الحُميِّن بعدما نشرت الصحف أخبار رقابة الشرطة المفرطة للجمهور. وقد سَرَت شائعاتٌ مفادها أن الحُميِّن قد عُزل لأنه احتج على المعاملة القاسية التي وقعت على النساء عندما قُمن بالتظاهر أمام وزارة الداخلية. وقد حلّ محلّه عالم دين أكثر اعتدالاً، هو عبد اللطيف الشيخ، الذي سبق أن كان مستشاراً للأمير سلمان. ومع أن المجلس نفسه يبقى مخلصاً للملك ولوليّ العهد، إلا أن الأعضاء المتفردين لا يمكن ضمان ولائهم.

إن الاستقطاب المتزايد بين التحرّريين والإسلاميين المتشدّدين قد بلغ ذروته في قضية حمزة كاشغري. هذا شاب في الثالثة والعشرين من العمر يعمل في صحيفة البلاد الإلكترونية، الذي أطلق رسالة يوم المولد النبوي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ مع عبارات مشككة حول الله، على صفحته[٣٩]. فقد كان هذا الشاب ينتمي إلى جماعة مناقشات دينية جديدة في جدّة، تجتمع بانتظام في «الجسور» وهي مكتبة خاصة ومقهى. وقد أغارت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(٣٧) كتب الصحافي في جريدة الوطن، جمال خاشقجي، نقداً شديداً للشيخ الشثري. انظر: جمال خاشقجي، «الشيخ الشثري وقناة المجد،» الوطن، ٢٠٠٩/٩/٢٩.

(٣٨) «Women in Saudi Arabia to Vote and Run in Elections,» BBC, 25 September 2011.

(٣٩) استرعت قضية حمزة كاشغري اهتماماً عالمياً بعد الدعوة إلى قطع رأسه التي نشرت على «التويتر» مما زاد التوتر، انظر: Amnesty International, «Man Might Face Death Penalty for Tweets: Hamza Kashgari,» Amnesty International (13 February 2012), <https://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/002/2012/en/3d97adea-6c10-4b82-976d-fobfd926776f/mde230022012en.html>.

على تلك المكتبة بحجة التحقق من وجود اختلاط بين الجنسين في الزوّار الذين كانوا يحضرون محاضرة عبد الله حميد الدين، وهو كاتب في جريدة الحياة ويمني متجنّس من سلالة حميد الدين، الأسرة الحاكمة المنفية عن اليمن[٤٠]. ويُعتقد أن آراءه عن «إعادة بناء الدين» التي ضمّنها في كتابه الكينونة المتناغمة هي التي أوصت بتأسيس جماعة الجَسور.

ولكن يبدو أن الغارة قد دفعت إليها المناقشات والمحاضرات التي حسبتها الهيئة الدينية «هدّامة». وقد عدّ الإسلاميون تغريدات كاشغري مؤذية وطالبوا بمحاكمته بوصفه مرتدّاً، بينما كانت جماعة من الناشطين تقدّم شكاوى إلى المحاكم المحلّية. وقد اتّهمه كثير من علماء الدين بأنه متأثر بجماعة الجَسور، وبخاصة آراء حامي الدين. وقد أمر الملك بإلقاء القبض عليه، لكن كاشغري كان قد هرب إلى ماليزيا. غير أن الشرطة الماليزية ألقت القبض عليه في المطار وأعادته إلى الرياض[٤١]. ومع أن كاشغري أعلن عن رجوعه عن معتقده وكتب اعتذاراً طويلاً، فلا شك أنه سوف يتعرّض لنوع من العقوبة، إلّا إذا نال عفواً من الملك. وبعد ذلك شعر المتطرّفون الإسلاميون بالقوة وحاولوا، دون نجاح، تقديم شكاوى ضد كتّاب خلافيين آخرين، مثل عالم السياسة والروائي تركي الحَمد وعبد الله حميد الدين. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٢، انتقلت جماعة المناقشة المرتبطة بجماعة الشباب للمناظرة إلى الدار الخاصة بالمحامي الشاب وليد أبو الخير، الذي أعطاها اسم «الصمود»[٤٢].

تدور السياسة الرسمية للعربية السعودية حول رعاية جماعات المعارضة والاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية، فتسهم بذلك في تماسك المجتمع السعودي المقسّم، فلا يعود قادراً على تحدّي حكم آل سعود. كان بن لادن يوماً يتمتع برعاية رسمية، وكان الأمراء السعوديون أحياناً يتبعون هذه السياسة مع الرعايا السعوديين المتجنّسين. فإذا ما وصلت مثل هذه الشخصيات إلى مراقي الشهرة بحيث تهدّد الهيمنة السعودية، يمكن فصلهم بوصفهم محرّضين أجانب، وتُنزع عنهم جنسيّتُهم. كان بن لادن وحميد الدين يمنّيين اكتسبا الجنسية السعودية. وقد أصبح الثاني هدفاً لجدل شديد، يدينه أغلبه بوصفه زيدياً أجنبياً متجنّساً، يُسيء إلى أصالة النقاء الديني السعودي. ومن خلال مناقشاتي مع حميد الدين، تبيّن أنه يُعاني تهديداً خصوصاً من جانب الوعّاظ مثل غمدي

---

(٤٠) عبد الله حميد الدين، الكينونة المتناغمة، ط ٢ (دبي؛ بيروت: دار مدارك للنشر، ٢٠١٢). انظر أيضاً محاضرة شفوية على الإنترنت في تموز/يوليو ٢٠١١، <http://www.4shared.com/music/3JIBTA8G>.
انظر أيضاً مقابلة ضمن برنامج «إضاءات» بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على قناة «العربية»: <http://www.alarabiya.net/programs/2012/04/20/209027.html>.
يبّين هذا أن بعض وسائل الإعلام ومنافذها تدعم وتتبنى هذه التوجهات الاجتماعية والفكرية، فتعطيها بذلك انتشاراً أكبر في المحيط العام السعودي، بينما ينادي أمراء سعوديون آخرون بأفكار دينية ومحافظة أكثر تطرفاً.

(٤١) «Malaysia Deports Saudi Journalist Hamza Kashgari,» BBC, 12 February 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-17001900>.

(٤٢) Walid Abu Al-Khair, «Our Steadfast Pursuit of Free Saudi Arabia,» *Washington Post*, 20/4/2012.

سَنَد الخضر[43]. وقد دفعت قضية كاشغري الشباب السعودي، من أتباع الإسلاميين والاتجاهات التحرّرية إلى إصدار عرائض تنادي باحترام أكبر لمبادئ الإسلام في حالة الأول، وإلى مزيد من التحمّل وحريّة الدين والتنوّع في حالة الثاني. مثل هذه العرائض تصوّر بيانات سابقة من شباط/ فبراير ٢٠١١، وحتى من موجة العرائض في عقد ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤.

قامت تقنيات الاتصال الجديدة مثل فيسبوك وتويتر بدور مهم في الانتفاضات العربية[44]. وهي تكثّف المناقشات في العربية السعودية. كما تزيد كذلك من الاستقطاب بين أولئك الذين يريدون مزيداً من الانفتاح في المجال الاجتماعي وبين من يريدون الإبقاء عليه أكثر قيوداً يهاجم التحرريون والإسلاميون بعضهم برسائل على صفحات التويتر. فمثلاً، الشيخ ناصر العُمر[45] العضو السابق في مجلس كبار العلماء، قال للحكومة بوجوب العودة إلى الطريق القويم في الإسلام وتطبيق عقوبة الردّة (قطع الرأس) لأناس مثل كاشغري. وقال إن الاتفاق بين الدولة وبين العلماء يعتمد على تطبيق الشريعة والتمسك بمبادئ الإسلام. ثم ذكّر الحكومة أن العلماء ساعدوا في دحر عنف الجهاديين ومنعوا الربيع العربي من الوصول إلى السعودية بتوجيه الشباب نحو طاعة الحكام. وكان في هذا إشارة إلى فتوى المفتي عبد العزيز الشيخ التي تمنع التظاهرات والعصيان المدني أثناء الانتفاضة المصرية. وقد حذّر العُمر: إذا لم تحترم الحكومة الإسلام وتقضي على الفسوق والردّة، فإن العلماء قد يسحبون ولاءهم وربما قد يحرّكون الناس ضد الحكومة. والمعروف عن العُمر أنه يهاجم الأمير فيصل، وزير التربية وصهر الملك لسماحه بالاختلاط بين الجنسين في المؤتمرات التربوية. وقد أصدر كذلك عدة آراء دينية ضد الشيعة. أما قضية كاشغري فما تزال غير محلولة وهو قابع في السجن.

وتقدّم القيادة السعودية في السنّ تفيد من الاستقطاب الاجتماعي والديني، الذي يؤجّل وقد يمنع ظهور سياسة وطنية موحّدة. وقد أوجدت الانتفاضات شعوراً متعاظماً بالتوقّع بين الناشطين السعوديين بوجه عام. وخلافاً للسلفيين، يرحّب الصَحَويّون بالنجاح الأخير للأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا والكويت. لكن التحرّريين يترددون في القيام بأي عمل قد ينال من الحكومة ويزيد شعبية الإسلاميين. وهذه الانقسامات يؤجّجها الخصام بين عبد الله ونايف وبين رعايتهما الفئات الاجتماعية والفكرية والدينية المتعارضة. ويخشى التحرّريون أن سقوط آل سعود سوف يقوّي أشباه العمر، ويدمّر الفرص المحدودة التي نَعِموا بها في ظل عبد الله. وقد خشي الكثيرون أن نايف

---

(٤٣) لندن، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. انظر أيضاً: Carool Kersten, «Dissonance or Harmony? Critical Muslim Thinking in Saudi Arabia,» <http://caroolkersten.blogspot.co.uk/2012/04/dissonance-or-harmony-critical-Muslim.html>.

(٤٤) Mark Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), and Jeffrey Alexander, *Performative Revolution in Egypt: The Power of Cultural Power* (London: Bloomsbury, 2011).

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد العزيز الخضر، السعودية، سيرة دولة ومجتمع: قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات الفكرية والسياسية والتنموية (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

سيُنمّي أتباعه الدينيين على حسابهم. ومع أن نشطاء الشيعة مستمرّون في التظاهر، فإن الكثيرين منهم يخشون أن ضعف النظام السعودي قد يقوّي التيار الوهابي. وفي زمن كتابة هذا الفصل، كانت قوات الأمن قد قتلت عدداً من نشطاء الشيعة أثناء تظاهرات في القطيف، ووضعوا كثيراً من الآخرين على قائمة المطلوبين. وتستمر وسائل الإعلام السعودي بوصف المتظاهرين الشيعة بالمجرمين والأوباش، تحرّكهم إيران للنيل من الأمن الوطني. ينتقد المتطرفون الدينيّون إصلاحات الملك الاجتماعية الصغرى، وقد يفضّلون أن يروا سيطرة أكبر على الفئات التحررية.

والحلقة الملكية المنقسمة على نفسها توزّع النشطاء الدينيين والسياسيين على مجتمع يعادلها في الانقسام على نفسه. وعلى الرغم من المحاولات الخجولة نحو سياسة وطنية موحّدة، تبقى الخلافات الشديدة حول طبيعة ووجهة الإصلاحات. يتحرك جيل الشباب حول شكاوى عامة. وهذه الاحتجاجات الصغرى سوف يكون لها أثر متراكم، يصل بالنتيجة إلى النيل من الحكم الملكي المطلق والفساد والقمع والمحسوبية وعدم المساواة. ولكن في المدى القصير، تبقى «الجماهير» السعودية منقسمة على نفسها، وبوسع النظام أن يدّعي القيام بدور الحَكَم. ومع أن تقنيات التواصل الجديدة قد أثبتت فائدتها وسيلةً في الانتفاضات العربية بتوحيد الجماهير المتنوّعة، فإن هذه التقانة تقسّم الجماهير السعودية وتؤخّر التحشيد الوطني عبر انقسامات راسخة، بخطاب طائفي، وتعصّب قَبَلي، وشرخ مذهبي ـ فكري يعلو على الوحدة. والاستجابات الرسمية للانتفاضات تردّد صدى اضطراب داخلي، يؤكد أن السياسة الخارجية يغلب أن تعكس صورة الحركيات المحلية.

رابعاً: الاستجابات السعودية للانتفاضات: احتواء، ثورة مضادة، وثورة

في البداية، أدانت العربية السعودية الثورات وطبيعتها التحويلية، ودعمت النظامين التونسي والمصري. وقام العلماء الرسميون بإطلاق اسم فتنة على التظاهرات، باستدعاء تراث سنّي طويل يمنع الاحتجاج السلمي والعصيان المدني. وقد أبرزت الصحافة الرسمية ما سبق من اضطرابات دموية في تلك الثورات وما نتج منها من مستقبل غير موثوق.

أدان علماء السعودية الرسميون محمد بوعزيزي عندما أحرق نفسه يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ فألهبَ ثورة عارمة في تونس[٤٦]. فقد منحت العربية السعودية لجوءاً للرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير وتجاهلت المطالبة بإعادته إلى البلاد. وقد سوّغ سعود الفيصل ذلك بمفهوم الضيافة العربية. ومع أن تونس كانت مهمة للعربية السعودية لعلاقات الأمن والاستخبارات التي كان نايف قد أسّسها، إلّا أن تونس لم تكن أساسية للتأثير السعودي في شمال أفريقيا. وفوز

(٤٦) «Tunisian Suicide Protester Mohammed Bou Azizi Dies,» BBC, 5 January 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-Africa-12120228>.

حزب النهضة الإسلامي بقيادة راشد الغنوشي ما كان إلّا ليخيّب أمل القيادة السعودية. وقد سبق للغنوشي أن رُفض طلبه تأشيرة دخول إلى العربية السعودية، فبقي مترفّعاً عن قيادتها طوال سنوات اغترابه. وفي أثناء الانتفاضات، قامت ابنته سُميّة بمهاجمة النظام السلطوي في العربية السعودية واستقبال بن علي[٤٧]. وبعد فوزه في الانتخابات هاجم الغنوشي الرياء السائد في بلاد مثل العربية السعودية وهو يتحدث عن منهاجه الإسلامي الذي لا يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية، وأشار إلى أنه في البلاد التي تفرض الحجاب على النساء، فإنهن يُبادرن إلى نزعه في أول فرصة، بإشارة خفيفة إلى العربية السعودية.

كانت العربية السعودية بين بعض الأقطار العربية التي لم تُهنّئ الحكومة الانتقالية في تونس بعد الثورة. ورئيس الوزراء حمادي جبالي لم يقُم بزيارة العربية السعودية حتى شباط/فبراير ٢٠١٢[٤٨]. كانت إسلامية تونس المعتدلة تمثل تهديداً حقيقياً، بعد أن قام الإسلاميّون السعوديون، والصّحويّون بخاصة بالتعبير عن بهجتهم بنجاح حزب النهضة، واصفين إيّاه بالنهضة الإسلامية في بلد كانت العلمانية الرسمية فيه قد فشِلت في إضعاف التزام المجتمع بالمُثل الإسلامية. وقد أفرَدَت القيود على الحريات العامة والشخصية منذ قيام الثورة، متابعة بشدة أخبار ملاحقة الإسلاميين النساءَ غيرَ المنقبات في أبهاء الجامعة التونسية. وفي مقابل ذلك، شجّعت قناة الجزيرة الإسلام المعتدل عند الإخوان المسلمين وفروعهم في أقطار مثل تونس وليبيا ومصر. ومن المفارقة أن وسائل إعلام العربية السعودية عبر العالم العربي مثل قناة العربية، وجريدتي الشرق الأوسط والحياة، كانت تنتقد هذه التطوّرات لكنها بقيت ساكتة عن تجاوزات حقوق الإنسان في العربية السعودية. وقد أبرزت الصحافة السعودية فكرة أن الحريات الشخصية، المفروض أنها كانت مَصونة تحت حكم السلطويين المخلوعين والتي وعَد بها السلطويون الباقون مثل الملكية السعودية، هي أولى الضحايا عند فوز الإسلاميين في الانتخابات[٤٩].

لم تَمنح السعودية لجوءاً آمناً للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ولو أن النظام كان يودّ لو فعل ذلك. فاستضافة مبارك كانت ستُغضِب الناشطين في مصر، وتثير عداوة الفاعلين الدوليين مثل الولايات المتحدة التي تبدو أنها قد رضيت بخروجه. وبعد تنازل مبارك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وعدت العربية السعودية القوات المسلحة المصرية بمساعدة قيمتها ٤٠ بليون باوند[٥٠].

---

(٤٧) Soumaya Ghannoushi, «Egypt Haunts Saudi Arabia Again,» *The Guardian*, 11/6/2011.

(٤٨) «Tunisian PM Due in Riyadh on 2 Day Visit,» *Saudi Gazette* (28 February 2012), <http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20120218117810>.

(٤٩) هذه الفكرة شائعة أيضاً بين بعض الصحفيين في الغرب، انظر: John Bradley, *After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts* (New York Palgrave, 2012).

(٥٠) «$4 Billion Saudi Aid for Egypt,» *Arab News*, 19/5/2011, <http://www.arabnews.com/saudiarabia/article420017.ece> في آذار/مارس ٢٠١٢ أعلن وزير المالية المصري أن وزارته لم تتسلّم أية شيكات من العربية السعودية، وبذلك ينفي ادّعاءات وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، بأن العربية السعودية قد حوّلت أموالاً إلى مصر، انظر: «وزير المالية المصري يردّ على سعود الفيصل: الشيكات لم تصل وكلامك دبلوماسي،» القدس العربي، ٢٠١٢/٣/٢.

وأثناء نفي مبارك إلى شرم الشيخ، سرت إشاعات غير مؤكدة بأن السعوديين كانوا يخططون لهروبه. وقد جاءت الجولة الأولى للانتخابات بالمتوقّع من انتصار الإخوان المسلمين، وبغير المتوقّع من تأسيس حزب النور السلفي الجديد. وقد حسب سعد الدين إبراهيم، عالم الاجتماع والناشط في المجتمع المدني، أن الأموال السعودية والقطرية قد وجدت طريقها إلى الإخوان المسلمين[٥١] ومع أنه من الصعب إثبات ذلك، فربما كانت العربية السعودية قد دعمت السلفيين في مصر لمواجهة الإخوان المسلمين. ومن المؤكد أكثر من ذلك أن النظام السعودي قد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ماديّاً، لضمان إبقاء الإسلاميين من جميع الأطياف هادئين تحت رقابة القوات المسلحة المصرية.

لم تعُد السعودية قادرة على الدعم المصري في المنطقة العربية. فالانفتاح الجديد في المحيط العام في مصر، بما في ذلك المحيط الإعلامي، قد أنهى السكوت عن خضوع البلد سابقاً لجدول الأعمال السعودي. وعلى قناة تلفزيون ON التي يملكها القبطي نجيب ساويرس، الذي أسس حزب الأحرار، نجد نقاشاً مستمراً حول «التخلّف» السعودي المزعوم ورقابة السلفيين المتطرّفة. والتظاهرات أمام السفارة السعودية دعماً للسجناء المصريين في السعودية أصبحت متكررة بعد الثورة. وفي عام ٢٠١١ قامت العربية السعودية بمنع السفر إلى مصر لكلٍّ من محمد سعيد الطيّب، الناصري، والشيخ سلمان العودة، الإسلامي، وهما من الناشطين السعوديين.

لقد كافأت السعودية نظام مبارك لإسكات نقد العربية السعودية وللتعاون الدبلوماسي والاستخباري طويل المدى، ونَعِمت بدعم مصر لموقف السعودية ضد إيران. يعمل في العربية السعودية أكثر من مليون مصري، وإذ كانت السعودية مستعدّة لطرد أعداد كبيرة من المقيمين، مثل المهاجرين اليمنيين عام ١٩٩٠ خلال حرب الخليج، فإن النظام يتردّد في تكرار العملية بسبب تغيّر السياق الإقليمي. وطالما بقيت مصر ضعيفة اقتصادياً وغير مستقرة سياسياً، فإن السعودية وأقطار الخليج الأخرى تقدر على إبعادها عن المنابر الإقليمية، مع الحفاظ عليها قُدرة رمزية في أوقات الأزمة الإقليمية. لكن العربية السعودية تحتاج مصر بقدر ما مصر تحتاج العربية السعودية، وبخاصة في احتمال المواجهة مع إيران. وعلى الرغم من مخاوف السعودية من الإخوان المسلمين، فإن النظام سيحاول احتواء الثورة المصرية من طريق الإعانات، والدبلوماسية الخفيّة، والتعاون مع الخدمات العسكرية والاستخبارية. وعلاقة مصر مع ولي العهد الأمير نايف، الذي سبق أن اتّهم المنفيّين من الإخوان المسلمين المصريين بقيادة الشباب السعودي نحو التطرّف، وإطلاق موجة

---

(٥١) «مفكر مصري بارز يتهم السعودية وقطر بضخ ملايين الدولارات على جماعات سلفية وإخوانية مصرية،» عرب تايمز، ٢٠١١/١٢/١٧، <http://www.arabtimes.com/portal/news_display.cfm?Action=&Preview=No&nid=10054&a=1>.

من الإرهاب شملت البلاد بعد أحداث ٩/١١، بقيت علاقة هشّة[٥٢]. وقد أوضح أركان الإخوان المسلمين أن المنظمة لا تهدف إلى تصدير الثورة المصرية إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي وأنها تلتزم باستثمارات الخليج التي أُبرمَت قبل الثورة[٥٣]. والمحاكم المصرية سوف تحقق فقط في الاستثمارات المشبوهة التي تمّت في عهد مبارك[٥٤]. وتبقى العربية السعودية مُتحسّبة من أي تقارب بين الإخوان المسلمين في مصر وبين إيران. واحتواء الثورة يخدم مصالح السعودية، لأنها لا تطيق وجود ديمقراطية قائمة على الإسلام في واحدة من أكبر الأقطار العربية السنّية، من دون أن تخاف من عدواها المذهبية ـ الفكرية. وفي الوقت الحاضر يكون أشدّ سلاح تأثيراً ضد مثل هذه التطورات داخل العربية السعودية هو تنمية التيار السلفي المحلّي المتطرف الداعي إلى الهدوء، والذي يشجب التراخي الديني الإخواني المزعوم، والعقيدة الفاسدة، والذرائعية السياسية، مع منع الاحتجاج السلمي.

وقد بقيت العربية السعودية صامتة في البدء عن الانتفاضة الليبية. لم تكن ليبيا تشكل خطراً مباشراً على العربية السعودية، وقد وَعَدت الثورة بالتخلص من عدو كبير. وبينما كانت قطر والإمارات العربية المتحدة والأردن تشارك اسمياً مع الناتو في القصف الذي أنهى نظام القذافي، اكتفت السعودية بالدعم الشفوي. فمشاركة دول الخليج قد ضمنت إمكان احتواء الثورة الليبية بسهولة، وأن سقوط القذافي لا يمكن أن يكون إلّا في خدمة المصالح السعودية. وكان أمام العربية السعودية انتفاضة أخرى، أشد خطراً، يجب معالجتها لاقترابها من السعودية: اليمن[٥٥].

كانت السعودية، لزمان طويل، تعدّ اليمن خطراً أمنياً وكانت تتدخل في سياستها الداخلية منذ عقد ١٩٣٠[٥٦]. إضافة إلى التدخّل المباشر والإعانات إلى شيوخ القبائل والناشطين، كانت العربية السعودية تتعاون عسكرياً مع النظام اليمني. فقد أسهمت في قصف الحوثيين الزيديين في صعدة في عام ٢٠٠٩، دعماً للرئيس علي عبد الله صالح. كما دعمت المؤسسات السلفية في وسط منطقة الزيدية، مثيرة بذلك توتراً داخلياً[٥٧]. وابتداءً من ٢٠٠٥ نجحت العربية السعودية في طرد عمليات القاعدة بعزو المشاكل اليمنية إلى النزعة الإسلامية القتالية. في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عندما

---

(٥٢) إتهامات نايف ضد الإخوان المسلمين تناقش، في: Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, p. 77.

(٥٣) Sultan al-Qasimi, «The Brotherhood and Gulf Security,» *Egypt Independent*, 23/2/2012.

(٥٤) تدهورت العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والإخوان المسلمين في آذار/مارس ٢٠١٢ عندما قام الشيخ القرضاوي بإدانة الإمارات بسبب طرد السوريين الذين تظاهروا ضد بشار الأسد، وبعد أن أعلن رئيس الشرطة أن الإخوان إلى جانب إيران يشكلون الخطر الحقيقي على الخليج العربي.

(٥٥) انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(٥٦) Gregory Gause III, *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structure and Foreign Influence* (New York: Columbia University Press, 1990).

(٥٧) Laurent Bonnefoy, «Salafism in Yemen: A «‹Saudisation›»,» in: Al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers*, pp. 245-262.

تجمّع اليمانيون في ساحة التغيير في صنعاء لإسقاط صالح، ارتعدت فرائص العربية السعودية، وسارعت في الحال إلى محاولة السيطرة على الثورة. وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، استطاعت السعودية ترتيب «الاتفاق اليماني» الذي ضمن الحصانة للرئيس صالح مقابل تحويل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. وقد أجّل صالح التوقيع[٥٨]. وقد تلقّى علاجاً صحياً في العربية السعودية بعد محاولة اغتياله في صنعاء، وبقي في السعودية فترة من الزمن قبل العودة إلى صنعاء في طريقه إلى الولايات المتحدة لمزيد من العلاج.

ومع أن الانتفاضة اليمنية كانت أكثر تعقيداً مما تستطيع السعودية التعامل معها عن بُعد، فإن المتظاهرين كانوا يدركون تدخّلات السعودية بدعم الجماعات القديمة من القبائل اليمانية، وقدماء الناشطين، والشخصيات العسكرية في نظام صالح. وفي إحدى المناسبات راحوا يهتفون: «اليمن مُش البحرين» في إدانة واضحة للتدخل السعودي وتذكيراً للقيادة السعودية أن اليمن لا يمكن السيطرة عليها بسهولة السيطرة على البحرين. وفي وقت كتابة هذا الفصل، يبدو أن العربية السعودية قد نجحت في تجنّب حدوث الأسوأ ـ وبخاصة ظهور مناخ سياسي معادٍ وغير متوقّع. انتُخب هادي رئيساً في شباط/فبراير ٢٠١٢، لكن النظام اليماني السابق بقي على حاله، ولم يُمسّ إلّا جزئياً وإلى جانب الحدود المضطربة بين البلدين، وخطر القاعدة والحوثيين في الشمال، أرادت العربية السعودية الحفاظ على تأثيرها في اليمن بتشجيع ثورة مضادة خلف قناع من المفاوضات.

في البحرين وحدَها مارست العربية السعودية تدخّلاً عسكرياً دون المفاوضات وكذلك من أجل مصالحها الداخلية الخاصة[٥٩]. كانت العربية السعودية مصممة على الحفاظ على الملكيات في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى تحقيق نصر على إيران في البحرين. ففي ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، زحف المتظاهرون على دوّار اللؤلؤة في المنامة، حيث كانت قوّات الأمن تحاول السيطرة على الموقف[٦٠]. وقد شكّلت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة لدرء الثورة عنها ودعم حكام آل خليفة السنّة. وهذه الاستجابة السريعة أكّدت دور العربية السعودية قوّة ثورة مضادة في المنطقة. تواصل البحرين تقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتأمل باتحاد سريع لدول المجلس. وأثناء قمة مجلس التعاون عام ٢٠١١، أعلن الملك عبد الله وجوب التحرك من التعاون إلى الوحدة، ووافقت البحرين بحماسة. وفي مقابل ذلك، في شباط/فبراير ٢٠١٢، قال رئيس البرلمان الكويتي أحمد السعدون إنه يشكك في إمكان الاتحاد مع دول فيها المزيد من السجناء السياسيّين، في إشارة إلى العربية السعودية[٦١].

(٥٨) Gabriele von Bruck, «When Will Yemen's Night End?,» *Le Monde diplomatique* (July 2011).

(٥٩) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

(٦٠) Bill Law, «Bahrain Protest Prompts Global Concerns,» BBC, 15 February 2011 <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-East-12471243>.

(٦١) «Kuwait Parliament Speaker Says GCC Union Unlikely,» Al-Arabiyya, 21 February 2012, <http://www.al-arabiya.net/articles/2012/02/21/196034.html>.

يواصل حاكم البحرين، حمَد آل خليفة، القول إن الثورة قد حرّكتها مؤامرة إيرانية للنيل من الحكم السنّي، وهو قول يروق للعربية السعودية ونظامها. ومع ذلك، لم يبيّن تقرير من البحرين دليلاً واضحاً على دور مباشر لإيران في انتفاضة البحرين[٦٢]. ويشير التقرير إلى أن القوات السعودية قد دخلت البحرين لحماية الأبنية الحكومية، ولكن لا يوجد دليل على أنها ساعدت على إخماد الثورة. ولكن، بسبب رغبة السعودية في الحفاظ على الحكم الملكي في الجزيرة العربية والخوف من نظام تدعمه إيران على حدودها الشرقية، بقيت العربية السعودية تنظر إلى الانتفاضة البحرينية على أنها ثورة طائفية مدعومة إيرانياً. ومع أن الوضع ما يزال ملتهباً، فإن الثورة المضادة للعربية السعودية سمحت لها بادّعاء نصرٍ على إيران في هذه الجزيرة الخليجية الصغيرة.

رحّبت العربية السعودية بالثورة السورية. وعندما طالت المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والثوار، خرج الملك السعودي على صمته في تموز/يوليو ٢٠١١ وألقى خطاباً ينطوي على بعض التضامن مع الشعب السوري[٦٣]. وافقت العربية السعودية على إرسال مراقبين من الجامعة العربية إلى سورية، لكن الوفد أخفق في إيقاف سفك الدماء. وانتقل الملف السوري إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وأخفق كذلك في وضع حدّ للأزمة. وقامت روسيا والصين في منع إصدار قرار يطالب بشار الأسد بالتنحّي.

على المستوى الرسمي، كانت العربية السعودية، التي لها علاقات حميمة مع بشار ووالده، متردّدة في البداية في الاستجابة إلى نداءات العلماء لتسليح الجيش السوري الحرّ، أو الاعتراف بالمجلس الوطني السوري، أو دعم النداءات للجهاد في سورية. ولكن التّوتر الأخير مع إيران حرّك السعوديين لفرض عقوبات على النظام السوري كمقدمة لإسقاط الأسد وحرمان إيران أهم حليف لها في المنطقة. وقد سحبت العربية السعودية سفيرها من سورية، وفي شباط/فبراير ٢٠١٢ اتخذت موقفاً شديداً من بشار: فقد أعلن سعود الفيصل دعمه تسليح الثوّار السوريّين بعد مؤتمر أصدقاء الشعب السوري، الذي حضره مندوبون عن ستّين بلداً، وانعقد في تونس في شباط/فبراير ٢٠١٢[٦٤]. وقد خرج مندوب العربية السعودية من المؤتمر لدى سماع اقتراح تونسي لإنهاء الأزمة بالمفاوضات، وإعطاء بشار خروجاً آمناً وتشكيل حكومة انتقالية. وبنهاية شباط/فبراير ٢٠١٢ تبيّن أن العربية السعودية كانت تسلّح الثوار، على الرغم من عدم وجود إجماع دولي[٦٥]. ومع أن النظام

---

(٦٢) «Report of the Bahrain Independent Commission of Enquiry,» 10 December 2011, <http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

(٦٣) «Danger in Syria,» <http://www.arabnews.com/opinion/editorial/article485528.ece>.

(٦٤) «Saudi Delegation Pulls out of «Friends of Syrian People» Delegation in Tunis Citing Inactivity,» Al-Arabiyya, 24 February 2012, <http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/24/196751.html>

(٦٥) Jonathan Schanzer, «Saudi Arabia is Arming the Syrian Opposition,» *Foreign Policy* (27 February 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/02/27/saudi-arabia-is-arming-the-syrian-opposition>.

ولكن يبقى تسليح السعوديين للثوّار السوريين موضع خلاف. والخوف الأساس عند الإدارة الأمريكية يتعلق بخبرة الجهاد عند الأفغان حيث كانت مشاركة السعودية في رعاية المحاربين الجهاديين تتصل ببروز الجهاد على مستوى عالمي. =

السعودي كان يرى في نهاية سلالة الأسد نهاية السلام السوري، فإن دعمه للثور ينبع من ثلاث مسائل. الأولى، مشاكل الشيعة السعوديين في ثورتهم المستمرة في القطيف التي تُعزى إلى التدخل الإيراني والعلاقات التاريخية الحميمة بين الشيعة والنظام السوري[٦٦]. والثانية أن النظام السعودي يستعرض قدراته الدينية بإظهار الدعم للسوريين السنّة ضد ما تراه النظام العلوي الكافر. والثالثة، أن النظام السعودي يفضل أن يرى نظاماً سورياً سعودي الاتجاه لكي يُضعف التأثير الإيراني في كلٍّ من دمشق وبيروت، حيث تضاءلت التأثيرات السعودية بعد خسارة سعد الحريري رئاسة الوزارة، فكلّما ظهر التحدّي من الشيعة السعوديين مع استعداد لمناطحة النظام، وكلّما زاد شعور الأغلبية السنّية بالقلق بسبب تأخّر الإصلاحات والوعود، زادت رغبة الحكومة السعودية في متابعة السياسات الإقليمية الهجومية ضد «العدوّ الشيعي الصفوي» وحلفائه العرب المحليّين. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، بدا واضحاً أن الأزمة السورية أصبحت ميداناً كاملاً للعداوة بين العربية السعودية وإيران. وتنتظر العربية السعودية انهيار النظام السوري ولكنها تبقى في خشية من احتمال قيام نظام بديل بتوجّه إسلامي متطرّف، يؤلّف حكومة في سورية قد لا تكون مخلصة للقيادة السعودية.

خاتمة

شهدت العربية السعودية نقاشات حامية، واحتجاجات حقيقية وأصيلة بين الأقلية الشيعة وبين الأغلبية السنّية، وكانت استجابة القيادة العجوز لها الكفاح من أجل الأمن والبقاء. وفي وقت كتابة هذا الفصل، بقيت في نطاق المطالب المحدّدة المناقشات المكثّفة بين قدامى السياسيّين والناشطين الدينيّين، إلى جانب احتجاجات متناثرة ومتطرّفة وتحشيدات على الأرض بين النساء والشباب والعاطلين من العمل، والموظفين في الحكومة والقطاع الخاص، والطلبة. ولم تتماسك هذه الأصوات المنشقّة في ما يدعوه جون تشالكرافت في هذا الكتاب باسم «الفعل الخِصامي الجَموح»[٦٧]. لقد أضافت الانتفاضات العربية إلى الأعباء الداخلية للنظام وشجّعت السعوديين على الجهر بانتقاد جريء للنظام، بينما كانت أقليّة صغيرة تسير في تظاهرات.

ولكن يبدو أن أعداداً كبيرة من شباب الناشطين قد تحرّكوا نحو منتديات فعلية، حيث نجد نداءات للإصلاح وحتى لإسقاط آل سعود. ومع أن السعوديين كانت لديهم شكاوى مختلفة، فإن هذه وحدها لم تكن كافية لإطلاق «فعل خصامي جموح» يؤدي إلى ثورة. وتستمر القيادة في تقسيم الجمهور حسب اعتبارات إقليمية، وطائفية وجنسية، ومذهبية فكرية، وسياسية، لكي تمنع هذه

= يقدّم مارك لينش رأياً معاكساً حول التدخل العسكري في سورية. انظر: Marc Lynch, «Pressure Not War: A Pragmatic and Principled Policy Towards Syria,» (Policy Brief, Centre for New American Security, February 2012), <http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_PressureNotWar_Lynch.pdf>.

(٦٦) ابتداءً من عقد الثمانينيات بدأت شخصيّات المعارضة الشيعية بتأسيس وجودها في سورية، حيث كان نظام الأسد يغض الطرف عن نشاطها. لمزيد من التفاصيل انظر: Ibrahim, *The Shi'is of Saudi Arabia.*

(٦٧) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الفئات من التكتّل في تيار وطني موحّد بهدف مشترك هو معارضة الهيمنة السعودية. أما الذين يتخطوّن هذه الحدود فهم سرعان ما يُلجمون، ويُتّهمون بالنيل من الأمن، ومتابعة جداول أعمال أجنبيّة.

باستثناء الأقلية الشيعية، يبقى الشعب هادئاً، مع بعض التحركات التي تتنامى تحت السطح، وتتخذ شكل عرائض وتظاهرات وتناقضات حادة حول مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية. وفي مقابل الانتفاضات العربية، يبدو أن السعوديّين منشغلون بالتحارب الداخلي، الذي لا يمكن أن يكون إلّا لمصلحة القيادة. فقد أعادوا توجيه احتجاجهم إلى الداخل، وأصبحوا أكثر جرأة في كشف سوء الإدارة الرسمية والفساد والمقالب في البطانة الأوسع، مما امتص شيئاً من غضبهم وإحباطهم، تاركين القيادة في موقع الحكم المحايد، بينما في الواقع هي المسؤول الأكبر عن الانقسام والمثالب.

استجابت العربية السعودية إلى الانتفاضات حسب مصالح الأسرة الحاكمة، التي تفضل الأمن والوضع الراهن على التغيّر والديمقراطية، في داخل البلاد وخارجها معاً. لذا فالقيادة اتّبعت خططاً متنوّعة. فالثورات في شمال أفريقيا كان ينظر إليها على أنها تنشر الفوضى والانشقاق ويمكن أن تنال من التأثير السعودي. والثورات في البحرين واليمن كان يُنظر إليها على أنها خطر يتهدد التفوّق السعودي، بينما الثورة في سورية تُعدّ فرصة لتسجيل أهدافٍ داخلية ودولية.

ومن المفارقة أن دولة تدّعي الحكم حسب المبادئ الإسلامية، ولكنْ، نجد العربية السعودية تخشى صعود الإسلاميين إلى السلطة، سواء في داخل البلاد أو في أقطار مجاورة. ثمة تياران إسلاميان إقليميان يقلقان القيادة السعودية: الإخوان المسلمون والسلفيون، اللذان قررا دخول السياسة من طريق الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية. تقوم الشرعية السعودية على تبنّي رموز إسلامية كالادّعاء بأن «القرآن دستورنا» مع تطبيق الشريعة. والأقطار التي أطاحت السلطويين العلمانيين تتبنّى الآن شعارات إسلامية معتدلة، كذلك. وبرلماناتها الجديدة المنتخبة تضم أكثرية إسلامية قادمة من الإخوان والسلفيين معاً. فالقيادة السعودية تفقد مُؤهلاتها الإسلامية الفريدة، وهي حريصة على احتواء الانتفاضات بطريقة تُبقيها المثال الإسلامي الوحيد في المنطقة. واحتمال أن تقوم الدول المجاورة بجمع السياسة الإسلامية إلى الديمقراطية أمرٌ يهدّد هذا المثال، لذا فهو خطر يتهدد الدولة السعودية.

والخطر الفعلي الذي يواجه العربية السعودية في مقابل الانتفاضات العربية يبقى خطراً داخلياً. فثمة على مستوى القيادة جيل من شباب قُدامى الأمراء يحرصون على تثبيت مواقعهم في القمة من مستوى الحكومة. ففي وقت كتابة هذا الفصل، ضمن محمد بن نايف موقعه وزيراً للداخلية، وصار أخوه حاكماً للمنطقة الشرقية، بينما بقي سلمان وليّاً للعهد، حريصاً كذلك على ضمان أبنائه في مواقع حيوية. ويبقى الملك عبد الله، على ما يبدو رئيس الدولة الموقّر، غير قادر على تسيير أمور

الدولة بسبب تقدّمه في العمر، لكن ابنه مُتعِب يقود الحرس الوطني السعودي. وأي نزاع مفتوح بين الجيل الثاني من الأمراء يتهدد الاستقرار في النظام. وطالما بقي الأمراء المهمّشون سياسياً يتلقون المكافآت المالية من دون مواقع سياسية ويلتزمون الهدوء فبإمكان النظام استيعابهم. وقد يشكل الأمير طلال مصدر إزعاج نتيجة مقابلاته الإعلامية، لكنه لا يمثل تهديداً خطيراً للنظام لأن قاعدته الإسنادية تفتقر إلى أساس عسكري كبير. وإلى الآن تمتلك سلالة آل نايف السيطرة على الأمن والحاكمية الإقليمية للمنطقة الغنية بالنفط، بينما يمسك ابن عبد الله بزمام الحرس الوطني. ومن الصعب تصوّر آخرين من قُدامى وشباب الأمراء يتحدّون إخوتهم الأقوياء وأبناءهم.

وعلى المستوى الاجتماعي، يتخذ التحرك بين الأغلبية السنّية أشكالاً جديدة في تظاهرات صغيرة دعماً للسجناء السياسيّين، تجري كل أسبوع تقريباً. وقد ينزع الإسلاميون السعوديون في المستقبل إلى التخلّي عن هُدنتهم مع النظام ويعلنون عدم رضاهم عن السياسة بطرق غير الاحتجاج الفعلي. ولكن يبدو، حتى الآن، أنهم لم يواجهوا صراحةً النظام الذي يبدو أنه قد استوعب انشقاقهم باقناعهم أنه المدافع الأكبر عن مصلحتهم ضد الشيعة المتمرّدين في الإقليم الشرقي وضد الإيرانيين سندهم المزعوم. وأغلب الإسلاميين السعوديين الآن مشغولون بالانتفاضات السورية، منتظرين انهيار نظام الأسد وحلفائه. ويبدو أن السياسة الطائفية قد حوّلت اهتمام الإسلاميين السعوديّين عن الانشغال بالسياسة المحلية.

الفصل السادس عشر

إسرائيل، فلسطين، والانتفاضات العربية

آفي شلايم

ملخّص

يبحث هذا الفصل في استجابة النخبة العسكرية ـ السياسية في إسرائيل نحو الربيع العربي، ولطالما قدّمت إسرائيل نفسها جزيرةً من الديمقراطية وسط بحرٍ من التسلّطية. لذا فقد يتوقع المرء أن ترحّب إسرائيل بحركات ديمقراطية التوجّه بدأت تكتسح المنطقة في بداية ٢٠١١. والواقع أن ردّة الفعل كانت سلبية على جميع المستويات في المجتمع الإسرائيلي. ونعرض عاملين رئيسَين لتفسير ردّة الفعل السلبية هذه. يتعلق العامل الأول بسياسة الهُويّة. يعتقد الإسرائيليون أن قيمهم وثقافتهم تجعلهم جزءاً من أوروبا وليس بهم رغبة أن يُصبحوا جزءاً من الشرق الأوسط. والعامل الثاني هو الخوف من أن التحول من السلطوية إلى الديمقراطية سيولد عدم الاستقرار وينال من الأمن في إسرائيل. ويركّز البحث بصورة أكبر على تأثير الربيع العربي في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. كما يبيّن كيف أن الاضطراب حول حدود إسرائيل قد جعلها تتشدد أكثر في شروطها للتسوية مع الفلسطينيين. ويخلص البحث إلى القول إن الربيع العربي وسّع الفجوة بين إسرائيل وجيرانها العرب، وعمّق الصراع مع الفلسطينيين.

على امتداد الأراضي العربية، من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، انطلقت حركات شعبية، ديمقراطية التوجّه، في المحيط العام مع دخول عام ٢٠١٠ في عام ٢٠١١. وسرعان ما اكتسبت هذه الحركات الوطنية الخالصة صفات جماعية عربية، مثل الربيع العربي، اليقظة العربية، الانتفاضات العربية والثورة العربية. وليس بين هٰذه الصفات واحدة مكتملة، لكنها بين بعضها، تعبّر عن حجم التغيّر. وصفة الثورة العربية لا يستكثر على هذه الظاهرة، شريطة أن يميّز المرء بين العملية الثورية والنتيجة الثورية. ولم يتم التوصّل إلى نتيجة ثورية حقيقية في أي قطر من الأقطار المعنيّة.

ولكن مهما تكن النتيجة النهائية، فإن سنة ٢٠١١ ستعدّها الأجيال القادمة فاصلاً كبيراً في التاريخ الحديث للشرق الأوسط. فقد بدأت عجلات التاريخ بالدوران؛ ولا يمكن إعادتها إلى الوراء.

وبعد بداية متردّدة، انتشرت موجة الاحتجاج من بلد إلى بلد بقوة هائلة جمعت الناس، كاسرين حاجز الخوف، مُتحدّين السلطويين، مطالبين بحقوقهم آخذين مصيرهم بأيديهم. والانتفاضة الشعبية التي أطاحت سلطوية زين العابدين بن علي في تونس، في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعثت برسالة أمل راحت أصداؤها تتردد في أنحاء الوطن العربي. وكان حسني مبارك في مصر ثاني متسلّط عربي يُزاح بالقوة وبضغط الشارع. ثم أُرغم علي عبد الله صالح رئيس اليمن الذي حكم ثلاثاً وثلاثين سنة، على التخلي عن السلطة. وفي ليبيا سيطر الثوار على عموم البلاد، وأسقطوا نظام القذافي وقتلوا الطاغية. وفي سوريا استجاب الأسد للمطالبة بالحرية بوحشية ضارية، فأشعل بذلك صراعاً مريراً متطاولاً على السلطة، ولكنه لم يصل إلى نتيجة إلى الآن. وفي البحرين أُخمد الاحتجاج الشعبي بضراوة بعد تدخل السعودية العسكري. وفي أقطار الخليج الأخرى تم إسكات الاحتجاجات بصورة أشدّ. وقد ساعدت عوائد الخليج الهائلة من النفط على إسكات بعض التحركات الاقتصادية، إن لم تكن السياسية، للثورة، وأصبحت العربية السعودية، البلد الأكثر موارد مالية، المركز الإقليمي للثورة المضادة.

أولاً: مكان فلسطين في الانتفاضات العربية

تختلف الظروف من بلد إلى بلد، لكن مساراً مشتركاً يمرّ خلال الاحتجاجات الشعبية في عموم المنطقة: المطالبة بفُرص اقتصادية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الإصلاح السياسي، وفوق كل شيء، الكرامة الوطنية، وجدول الأعمال هذا هو بالأساس محلي ولكنه ليس حصرياً. ومع أن الانتفاضات الشعبية لها جذورها في شكاوى محلية تعود إلى عقود من الركود السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فإن لها مضامين في كل جانب من العلاقات الدولية في المنطقة، ليس أقلّها الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[1]. فقضايا السياسة الخارجية تتمازج مع القضايا المحلية في جدول أعمال الثوار بطريقة معقّدة متنوعة. الكرامة الوطنية مثلاً، تشمل كلّاً من حق الشعب أن يختار حكومته، والتحرر من سيطرة وتوجيه القوى الأجنبية. والاحتجاجات الشعبية في الأراضي العربية ليست في الأساس ضد الأميركان أو ضد الإسرائيليين، ولكنها ضد هذين معاً. كذلك كانت فلسطين قضية رئيسة في السياسات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥. ونتج من ذلك أن مكانة فلسطين ذات أهمية خاصة في الثورة التي تنتشر ببطء في الوطن العربي. وفي التغطية الإعلامية الغربية لما يشار إليه في الغالب باسم الربيع العربي، لم يكن الصراع الإسرائيلي ـ العربي

(١) Khaled Elgindi and Salman Shaikh, «The Impact on the Peace Process: Peacemaker or Peace Breaker?,» in: Kenneth M. Pollack [et al.], *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institute Press, 2011), p. 47.

موضع اهتمام كبير. والرأي التقليدي في الغرب هو أن المحتجّين لا يركّزون على إسرائيل أو فلسطين، بل على ما يسود في بلادهم من ظروف.

وفي المعتقدات الراسخة لدى أنصار إسرائيل في الغرب أن فلسطين قضية هامشية، يتعمد تضخيمها الحكام العرب المستبدّون لصرف الاهتمام عن الأوضاع المزرية في بلادهم. وحسب هذا المعتقد الراسخ، فإن الاحتجاجات في الشوارع العربية ليست موجّهة ضد أميركا أو إسرائيل، بل ضد طغيان الحكام المحليّين. وثمة أحد أصدقاء إسرائيل ينظر إلى الاضطرابات بهذا الضوء هو «يوسف يوفّي» ناشر ومحرر جريدة دي تسايت [الزمان] الألمانية الأسبوعية.

وفي رأي هذا الصحافي، أن الانتفاضات العربية فجّرت أخيراً «النظرية الزائفة» بأن فلسطين هي القضية المحلية المركزية، بينما هي في الواقع ليست سوى «تضليل» من جانب الطغاة في المنطقة[٢].

وقد ردّت على هذا الادّعاء بشدة «ريم أبو الفضل» وهي خبيرة بشؤون الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد، بالتركيز على مصر، وهي الفاعل الرئيس في الساحة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فهي تبين وجود تاريخ طويل في الوطن العربي من التضامن الشعبي مع الفلسطينيين، وأن انتفاضات ٢٠١١ قد بدأت بتحويل هذا التضامن إلى المستوى الرسمي. وترى الدكتورة «أبو الفضل» أن مناهضة الصهيونية والتضامن مع فلسطين من العناصر المهمة، لكن جرى تجاوزها في الانتفاضة التي أطاحت الرئيس حسني مبارك. فهي ترجع بالدعم الشعبي للقضية الفلسطينية إلى معارضة وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإلى مبادرات السلام التي بدأها أنور السادات في أواخر عقد ١٩٦٥، كما تبيّن كيف أن الحركة ضد مبارك قد بدأت في منتصف عقد ٢٠٠٠، قائمة على شبكات كانت موجودة بالأساس. ومع أن شرارة الثورة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والتوكيد على الأيام الثمانية عشر الأولى كانت تغييراً محلياً، لذا فإن بحثها يبيّن بالتفصيل كيف أن القضايا المحلية والسياسة الأجنبية، وبخاصة شؤون إسرائيل وفلسطين، كانت متشابكة بما لا يمكن الفصل بينهما. فإلى جانب الشكاوى المحلية ضد نظام مبارك ـ الفقر وتفاقم اللامساواة، والفساد، والسلطوية ـ كان ثمة اهتمام بالأمن الوطني والكرامة، إلى جانب معاداة إسرائيل بوصفها خطراً مشتركاً على العرب جميعاً[٣]. من المطاعن الرئيسة ضد مبارك تعاونه مع إسرائيل والولايات المتحدة في فرض الحصار الوحشي على مليون ونصف مليون فلسطيني في غزّة.

وفي أقطار عربية أخرى كذلك، ولو على نطاق أضيق مما عليه في مصر، كانت المشاعر مع الفلسطينيين والشعارات في دعم الفلسطينيين ينادي بها المحتجّون في الشوارع ضد النظام.

---

(٢) Josef Joffe, «The Arab Spring and the Palestine Distraction,» *Wall Street Journal*, 26/4/2011.

(٣) Reem Abou-El-Fadl, «The Road to Jerusalem through Tahrir Square: Anti-Zionism and Palestine in the 2011 Egyptian Revolution,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 2 (Winter 2012).

انظر أيضاً الفصل السابع من هذا الكتاب.

وبالنسبة إلى الناس العاديين في الوطن العربي، فلسطين ليست محض قضية سياسية، بل هي قضية هُويّة. وفلسطين تتغلغل أحياناً في الدواخل حتى تغدو جزءاً متكاملاً في هُويّة الناس الجمعية بوصفهم عرباً. والذي يجعل الجزائريين، والتونسيين، والسوريين، والسعوديّين عرباً، هو جزئياً في الأقل، القضية الفلسطينية وخيبة الأمل بالأنظمة العربية المحافظة والمتطرّفة معاً هي بسبب إخفاقها في تطبيق الأعمال على الأقوال في دعم القضية الفلسطينية، وهي إضافة طبيعية إلى سلسلة طويلة من الشكاوى من تلك الانظمة.

كانت فلسطين ذات أهمية خاصة للمحتجّين العرب؛ الذين نزلوا إلى الشوارع في الشهور الأولى من عام ٢٠١١، على مستويات ثلاثة بعينها. ففي المقام الأول، كان التعاطف مع القضية الفلسطينية ودعمها صفة عامة في المظاهرات الشعبية كما يتضح جلياً في التلويح بالأعلام الفلسطينية والوشائح في شعاراتهم وفي بيانات المتحدثين بأسمائهم وثانياً، إن بعض الإلهام في الثورات العربية جاء مباشرة من التجربة الفلسطينية في الانتفاضتين الأولى والثانية والدور الذي قامت به حماس بإخراج الإسرائيليين من غزة شكل مثالاً صارخاً على نجاح المقاومة الإسلامية للاحتلال الصهيوني والقمع. وأخيراً، وليس آخراً، استمرار بقاء مغزى فلسطين على المستوى الرمزي. كانت فلسطين دائماً ذات أهمية كبرى في الصراع الفكري ـ المذهبي للقوميين العرب ضد الاستعمار الغربي وضد دولة إسرائيل، التي يعدّونها محطة متقدمة من الاستعمار الغربي في المنطقة. واليوم ينشغل الفلسطينيون بما يمكن أن يوصف بآخر صراع ضد الاستعمار في العالم. وفي عقول الجماهير تكون الكرامة الوطنية شديدة الاتصال بالعدالة للفلسطينيين وتبقى القضية الفلسطينية محوطة برمزية ترتقي فوق الحدود الضيقة لمنابتها(٤).

أعطت الثورات الشعبية على امتداد الوطن العربي شعوراً جديداً بالأمل للفلسطينيين والأنظمة العربية الراكدة ساعدت إسرائيل بالإبقاء على الوضع الراهن في المناطق الفلسطينية كما شجّع تغيّر الأنظمة في الوطن العربي أن ينزل الفلسطينيون إلى الشوارع لتحدّي الوضع الراهن. ففي تونس ومصر، أُسقط النظام بوسائل سلمية. وقد قوّى ذلك الاعتقاد في الجانب الفلسطيني بفائدة اللاعنف في المقاومة وفي فلسطين، اتخذ الربيع العربي شكل تظاهرات من جانب جماعة من الشباب غير المنتمية إلى أي تنظيمات، في رام الله وفي غزة، تصاحبها مطالبات أولاً، بمزيد من الحرية، وتحديد المسؤولية، والإصلاح السياسي، والكرامة الوطنية. وكانت الكرامة الوطنية تعني إنهاء الخضوع لإسرائيل والولايات المتحدة، ومزيداً من الدفاع القوي عن الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وثمة مطلب ثانٍ موجّه من المتظاهرين الشباب إلى كلٍّ من فتح وحماس يقتضي التخلّي عن الخلافات والعمل سوياً في سبيل المصلحة العامة وكان للجانبين مستويات واطئة من الدعم في المناطق التي يسيطران عليها: فتح في الضفة الغربية وحماس في غزة. وكان الجانبان يُعَدّان قد

---

(٤) Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage Books, 1980).

فشلا في تقديم خطة فعالة للتحرر الوطني. وقد نتج من ذلك وقوع الجانبين تحت ضغط شديد من جانب المجتمع المدني للتوقف عن تنمية مصالحهما الخاصة، والقيام بعمل حول المشكلة الوطنية الرئيسة: إنهاء الاحتلال. وقد نتج من ذلك ميثاق تسوية تاريخية بين فتح وحماس، جرى التوقيع عليها في القاهرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، ملتزمة قضية مشتركة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وكان الهدف المشترك دولة فلسطين كاملة الاستقلال على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. إن انعدام الثقة والعداوات بين فتح وحماس لا يمكن، بالطبع، إزالتها بجرّة قلم. لكن قبولهما بحلّ الدولتين تطوّر مهم. والفرق أن حماس مصرّة على رفض الاعتراف بإسرائيل رسمياً.

وثمة تطور ثالث تسبّبت فيه الانتفاضات العربية، وهو التحوّل إلى الالتزام من جانب واحد. وأبرز ظاهرة في هذا التحوّل هو الطلب الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. والغرض من هذا الطلب، كما قال الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، ليس نزع الشرعية عن إسرائيل، بل اكتساب الشرعية للدولة الفلسطينية. وقد أشار عباس إلى أن إسرائيل كانت تصرّ على رفض قبول المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واستمرت في توسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. وقد عارضت كل من إسرائيل واميركا هذا الطلب بشدّة، وشجبتاه بوصفه عملاً من جانب واحد، وأصرّتا على العودة إلى المفاوضات. والواقع أن عباس اختار طريق الجانب الواحد، كما قال بشكل مُقنع اثنان من الباحثين الإسرائيليين، بطريقة مدهشة جديدة وسلمية، لبلوغ أهداف مختلفة. ولم يكن الهدف النيل من المفاوضات، بل الدخول إلى المفاوضات من موقف على شيء من الاعتدال؛ ففي الماضي، كان التفاوت الهائل في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين قد استبعد مفاوضات ذات معنى. وبعبارة أخرى، فإن أحادية الجانب الإسرائيلي قد دفعت الفلسطينيين إلى اختيار الجانب الأحادي التوجّه؛ والفرق الوحيد هو أن أحادية الجانب عند عباس كانت تهدف إلى إيجاد الظروف الضرورية لدفع اتفاقية سلام عادلة، بينما كان هدف الأفعال أحادية الجانب عند إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية هو تدمير تلك الظروف[٥].

ثانياً: إسرائيل والوضع الراهن

في إسرائيل والولايات المتحدة، كان فجر الديمقراطية العربية ينظر إليه في البداية على أنه مشكلة أكثر منه احتمال خير. وفي شكلها الظاهر تبدو هذه الاستجابة مفاجئة باعتبار أن كلا البلدين يفتخر بأنه من المدافعين عن الديمقراطية. فلطالما قدّمت إسرائيل نفسها إلى العالم الخارجي على أنها جزيرة من الديمقراطية في وسط بحر من التسلّطية. وكانت قيادة أمريكا للعالم الحرّ بعد

(٥) Neve Gordon and Yinon Cohen, «Western Interests, Israeli Unilateralism, and the Two-state Solution,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 3 (Spring 2012), p. 16.

الحرب لا تعتمد على قوّتها وحسب، بل على المذهبية ـ الفكرية كذلك على كونها منار الحرية، والديمقراطية وحكم القانون فغزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، مثلاً، كان يسوّغ بدعوى مساعدة الشعب العراقي لتخليصهم من طاغية شرّير، ومساعدتهم على استبداله بديمقراطية برلمانية وتحويل العراق إلى مثال لبقية الوطن العربي.

التزام إسرائيل بالديمقراطية يساعدها على تفسير المستوى العالي جداً من التعاطف الدولي والدعم الذي تتمتع به منذ نشوئها عام ١٩٤٨. وذلك هو الأساس في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي أثناء الحرب الباردة، كثر الحديث عن أن إسرائيل رديفٌ مهم، وشريك قوي يُعتمد عليه في صد التقدم الشيوعي في المنطقة، لكن العلاقة الخاصة كانت تقوم أكثر على القيم المشتركة منها على المصالح المشتركة المهمة. وبعد ذلك عندما انهار الاتحاد السوفياتي وانتهت الحرب الباردة، بقيت العلاقة الخاصة على حالها.

وكان من شأن الهجوم على البُرجَين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن قرّبت البلَدين إلى بعضهما في الحرب الكونية على الإرهاب؛ تلك الحرب السيّئة الإعداد، السيئة الحظ. وقد حلّ المحاربون الإسلاميون محلّ الاتحاد السوفياتي القديم تهديداً رئيساً لأمن الولايات المتحدة، فانضمّت إسرائيل إلى الولايات المتحدة في شن حرب متطاولة ضد أولئك المحاربين الإسلاميين. كانت فكرة «صراع الحضارات» التي أطلقها «صموئيل هنتنغتون» الأستاذ بجامعة هارفرد فكرة مسطحة للغاية، لكنها استحوذت على خيال الجمهور. وثانية اتخذت إسرائيل مكانها إلى جانب أميركا في هذا الفصل المتخيّل بين الغرب وبقية العالم. وكان المفروض أن الصراع هو حول القيم، فاشترك الحليفان في إعلاء شأن قيمة واحدة فوق جميع القيم الأخرى: الديمقراطية ولكن، عندما بدأت الثورة الديمقراطية تجتاح الأراضي العربية، كان ردّ الفعل في إسرائيل وأمريكا مأرجحاً في أحسن الأحوال. لماذا؟

في حالة إسرائيل يكون الجواب المختصر أن الاستقرار الإقليمي يُري على أنه مُعتمد على السلطويّين، بينما الديمقراطية ترتبط بعدم الوضوح، والفوضى، وصعود قوة من الأحزاب المتطرفة المصممة على تدمير دولتهم بالنسبة إلى صانعي السياسة الإسرائيليين، الديمقراطية العربية ليست قضية فلسفيّة أو أخلاقيّة بل قضية عملية. فصنّاع السياسة هؤلاء هم حارسو الأمن الإسرائيلي، وفي رأيهم يتطلب الأمن الاستقرار حول حدود دولتهم، والاستقرار أفضل من يخدمه السلطويون، لا الديمقراطيون المتحررون، والأقل من ذلك الإسلاميون.

والجواب الأطول يتعلق بالمذهب الفكري والمشاعر والهُويّة الوطنية. والأغلبية العظمى من الإسرائيليين، ببساطة، لا يريدون أن يكونوا جزءاً من الشرق الأوسط، لذلك لا يعنيهم تطوير الديمقراطية في المنطقة. فعدم الثقة والاستخفاف بالعرب كانا أسبق كثيراً من ظهور دولة إسرائيل. فالآباء المؤسسون للدولة كانوا يتّصفون بميل شديد نحو الغرب مع شعور بالاغتراب عن محيطهم العربي. وبالنسبة إلى «زئيف يابوتنسكي» الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، إن الخصائص الأساس

للمشرق العربي هي السلبية النفسية والركود الاجتماعي والثقافي، والطغيان السياسي. و«دايفيد بن غوريون» زعيم حزب العمال وأول رئيس وزراء في إسرائيل، وضع تشديداً مماثلاً على التفريق بين «نحن» و«هم». «نحن نعيش في القرن العشرين، هم في القرن الخامس عشر»، كما قال في إحدى خطبه «نحن قد أوجدنا مجتمعاً حديثاً... في وسط عالم قروسطي»، وكان كثيراً ما يلاحظ أن إسرائيل قد تموضَعَت في الشرق الأوسط بمصادفة جغرافية، على الرغم من قيمها وثقافتها التي جعلت منها جزءاً من الغرب. «إسرائيل ليست دولة شرق أوسطية، إنها دولة غربية»، كما كان يؤكّد[٦].

هذه النظرة العالمية اتخذت شكل مفهوم تخطيطي جغرافي جعل الدولة اليهودية دائمة الارتباط في تحالف مع الغرب ضد الشرق المتخلّف[٧] وبنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل منذ ٢٠٠٩، لم يحاول أن يخفي عدم ثقته واستخفافه بالعرب عموماً وبالفلسطينيين خصوصاً. يرى نتنياهو أن علاقات إسرائيل مع الوطن العربي هي علاقات صراع دائم. ففي كتابه المنشور عام ١٩٩٣ بعنوان مكان بين الشعوب: إسرائيل والعالم تكون صورة العرب سلبية بشكل دائم وشامل: صورة لا تسمح بأي إمكان للتنّوع أو التغيّر. ليس في الكتاب إشارة إيجابية واحدة إلى العرب، في تاريخهم وثقافتهم. تُصوَّر الأنظمة العربية على أنها دائمة الاستعداد للمشاركة في العُنف ضد المواطنين في أقطارهم، وعبر الحدود: «العنف في كل مكان في الحياة السياسية في جميع الأقطار العربية. وهو الطريق الأساس للتعامل مع الخصوم، الأجانب والمحليّين، عرب وغير عرب»[٨].

علاوة على ذلك، يدّعي «نتنياهو» أن الإرهاب العالمي هو خلاصة صادرات الشرق الأوسط، وأن «وسائله في كل مكان هي وسائل الأنظمة العربية والتنظيمات التي اخترعته»[٩]. انتقد نتنياهو الغرب لتساهله تجاه المستبدّين العرب وفشله في الحفاظ على الديمقراطية قيمةً عالميةً. يقوم هذا الانتقاد على فرضية أن التغيير لا يمكن أن يأتي إلّا من الخارج. واحتمال أن الشعب العربي يمكن أن ينهض ويطالب بحقوقه الديمقراطية، دون الرجوع إلى الغرب، هو مما لم يخطر له على بال، على ما يبدو.

ونتيجة لذلك، كانت انبثاقة الثورة الديمقراطية في الأقطار العربية مفاجأة غير سارّة بالنسبة إلى نتنياهو؛ فقد كان يرى دائماً أن السلام والأمن يعتمدان على تحوّل عربي نحو الديمقراطية. وكان يردّد نظرية السلام الديمقراطي، التي نادى بها علماء السياسة الغربيون المتحررّون، ويشير دائماً إلى الصحافيين الأجانب بأن «الديمقراطيات لا تحارب بعضها»؛ في السابق كان يقف ضد التنازل عن أراضٍ إلى أقطار غير ديمقراطية لأنها لا يمكن الوثوق بها ومع ذلك، عندما بدأ التحوّل نحو

---

(٦) ورد في: Zaki Shalom, *David Ben-Gordon, the State of Israel and the Arab World, 1949-1956* (Brighton: Academic Press, 2002), p. 6.

(٧) Avi Shlaim, «Israel between East and West, 1948-1956,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 4 (November 2004).

(٨) Benjamin Netanyahu, *A Place among the Nations: Israel and the World* (London: Bantam, 1993), p. 103.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

الديمقراطية أُصيب بالهلَع. ومن الواضح أن الحديث عن فضائل الديمقراطية لم يكن سوى كلام منمّق، وغشاوة ملائمة للتصلب الدبلوماسي. وفي حديثه المراوغ عن الديمقراطية العربية، لم يكن نتنياهو صوتاً وحيداً، بل تمثيلاً دقيقاً للمؤسسة الإسرائيلية.

في الحقيقة، كان نتنياهو دائماً يدعم الوضع الراهن؛ وكان يعتقد أن الوضع الراهن يمكن إدامته، وكان من العجرفة بحيث ظن أن من واجب الولايات المتحدة والسلطويين العرب الحفاظ عليه. كان نتنياهو يصف لمواطنيه الانتفاضات العربية «زلزالاً سياسياً وأمنياً لم نشهد نهايته بعد». وكان يحثّهم على الاستعداد «لأية نتيجة» واعداً إيّاهم بزيادة قوّة دولة إسرائيل»[(١٠)]. وفي وجه هذا الهياج، أعلن كذلك عن عزمه الراسخ على إدامة الوجود العسكري الإسرائيلي على امتداد نهر الأردن في أيّ تسوية مستقبلية حول الفلسطينيين. وباختصار، فإن نتنياهو شديد التصميم على الدفاع عن الوضع الراهن لإدامة احتلال الأرض العربية، حتى ولو اعتنق العرب الديمقراطية. ومثل زملائه في اليمين الإسرائيلي، فهو يرى في الثورة المصرية إنذاراً ضد أي تنازلات، حتى لو كانت جزءاً من اتفاقيّة سلام شامل.

كانت استجابة نتنياهو إلى اتفاق الوحدة بين فتح وحماس في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ كاشفة بشكل خاص. فقد حذّر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قبل توقيع الاتفاق أن عليه أن يختار بين حماس والسلام. وردّ عباس بقوله إنّه كان على الحكومة الإسرائيلية أن تختار؛ بين المستوطنات والسلام. وحالما تم التوقيع على الاتفاقية، سارع نتنياهو إلى شجبها بوصفها «ضربة هائلة للسلام وانتصاراً كبيراً للإرهاب». كان هذا الرفض الفوري للوحدة الفلسطينية من أعراض إخفاق أوسع في تقبّل تغيير سياسي في المنطقة. كان من بعض نتائج الربيع العربي تقوية الشعب، وكان اتفاق فتح وحماس أحد الأمثلة على ذلك. لكن نتنياهو أراد الاحتفاظ بقدرته على أن يفرض على الفلسطينيين من الذي سيحكمهم، وأي نوع من الدولة يريدون، وعلى أي حدود. كان بوسع زعيم أكثر استنارة أن يرحّب بالحركات نحو الديمقراطية والوحدة في المعسكر الفلسطيني، ويستخدمها نقاط عبور نحو تسوية سلمية. وبوجود نتنياهو في قيادة الجانب الإسرائيلي، كان مثل هذا المقتَرَب البنّاء مسألة غير واردة.

كان موجّه نتنياهو الفعلي ليس «زيئيف جابوتنسكي» بل «يتسحاق شامير» الذي كان رئيساً للوزراء بين ١٩٨٣ ـ ١٩٩٢ مع فترة غياب سنتين وفي عقد ١٩٢٠ أعلن «جابوتنسكي» عن خطة «الجدار الحديدي» الذي يتعامل مع العرب من موقع القوة العسكرية المنيعة. لكن تحليل «جابوتنسكي» كان ينطوي على نظرية التغيّر. وقد افترض أنه عندما يفقد العرب الفلسطينيون الأمل في دحر اليهود في ساحة القتال، سيتقدم المعتدلون منهم إلى الأمام وسيكون ذلك هو الوقت الملائم للتفاوض معهم حول حقوق الفلسطينيين[(١١)] و«شامير» من الناحية الأخرى، كان يعدّ العرب

---

(١٠) Sam Coates, «Hague Tells «Belligerent» Israelis to Often Line,» *The Times* (9 February 2011).

(١١) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), pp. 12-16.

عدوّاً عنيداً في عدائه، وأنكر أي إمكان للتغيّر في موقفهم تجاه المشروع الصهيوني. وكانت عبارته المفضلة هي «العرب ما يزالون هم العرب، والبحر ما يزال هو البحر» وقد حوّل «شامير» اللاعمل السياسي إلى سياسة، والتعطل السياسي إلى هدف وفي مؤتمر السلام في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، واجه «شامير» الوفود العربية والفلسطينية الذين لم يكونوا مستعدين فقط، بل متحمسين للمفاوضة حول اتفاقيات سلام مع إسرائيل. لكن «شامير» كان متمسكاً بعناد بفرضية أنه مهما يمكن أن يقوله أولئك الممثلون في العَلَن، ففي قلوب جميع العرب سيبقى رفض دائم لقبول إسرائيل كياناً دائماً في الشرق الأوسط. كان «بنيامين نتنياهو» الناطق الرسمي باسم شامير في مدريد. هذا ما قاله صحافي بريطاني في وصف ذلك المؤتمر:

« كان لدى الإسرائيليين فريق علاقات عامة في المؤتمر، هو الأكثر تنظيماً، والأشد كفاءة، والأقل ارتباكاً. كان بينهم «مستر نتنياهو» المدبّر العقلاني، يخطف أمام كاميرات CNN بين دقيقة وأخرى. ولكن ماكنة العلاقات العامة الإسرائيلية على الرغم من كل اندفاعها العسكري، كانت من دون شك، قد خسرت معركة اكتساب القلوب والعقول أمام الفلسطينيين هذا الاسبوع وكانت مشكلتها الأساس أن مليون ملاحظة بارعة من «مستر نتنياهو» لم تستطع محو صورة «يتسحاق شامير» المقطّب ساعة الهدوء، الضاري ساعة الفعل، الصورة الأبرز للسياسة التي يمثلها»[١٢].

وبعد عشرين سنة، وبعودة حزب «الليكود» إلى الحكم بزعامة «بنيامين نتنياهو»، بقيت سياسة إسرائيل على ما كانت عليه في أساسها في عهد «شامير»؛ فهي لا تزال لصيقة بالوضع الراهن الإقليمي. وهي تؤكد ثانية، على الرغم من الأدلة الغامرة على النقيض من ذلك، أن العرب رافضيون في دخيلتهم؛ سياسة تشكّ في أن التغيّر الأصيل ممكن في الوطن العربي؛ وهي تنكر أن يكون الفلسطينيون شريكاً مناسباً في السلام؛ وهي تصرّ على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية في تجاوز صارخ على القانون الدولي وتحدٍّ عنيد للرأي العام العالمي. وبعد عشرين سنة، كلّ ما يستطيع «نتنياهو» تقديمه دفاعاً عن سياسته التي لا يمكن الدفاع عنها هو الملاحظات البارعة وأشهر تلك الملاحظات هي «نحن نعيش وسط جيرة صعبة»، وهذه الملاحظة صحيحة من دون شك، ولكنها تتخطّى الدور الذي قامت به الدولة اليهودية لجعل الشرق الأوسط مثل هذه الجيرة الصعبة.

«إيهود باراك» وزير الدفاع في حكومة ائتلاف الليكود، هو أكثر جندي إسرائيلي حصل على أوسمة، لكنه واحد من أقل السياسيين كفاءة. لقد قام «باراك» فعلاً بتدمير حزب الليكود ومعسكر السلام بإشاعة الاسطورة القائلة بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام بعد فشل قمّة كامب دايفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠، ذلك الفشل الذي كان هو نفسه السبب الأكبر فيه. كان «باراك» رئيس أركان سابق، جندي معروف بأنه لا يستطيع رؤية العرب إلا من خلال فوهة البندقية. فهو يُقبِل على المفاوضات مع الزعماء العرب تكملةً للحرب بوسائل أخرى؛ وطريقته هي السلام من طريق إنذار

(١٢) Michael Sheridan, in: *The Independent*, 2/11/1991.

نهائي. ومثل «نتنياهو» يؤكد «باراك» مخاطر الأمن من دون الاحتمال الديمقراطي في الانتفاضات الشعبية في المنطقة.

وقد اتخذ كفاح العرب من أجل الديمقراطية في عقل «باراك» الرجوعي فرصة لابتزاز مزيد من المال من العم سام العزيز؛ فالولايات المتحدة حالياً تدعم إسرائيل، البلد الصغير بسكانه الذين يبلغون ٧,٩ مليون نسمة، بما قيمته ٣ بلايين دولار سنوياً. وبزيادة ٢٠ بليون دولار من جيوب دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، عَرَضَ «باراك» توفير الاستقرار ضد خطر ديمقراطية العرب فحسب طريقته في التفكير، يمكن بلوغ الاستقرار بتوجيه المزيد من آخر تطورات الأسلحة في الولايات المتحدة إلى إسرائيل: مزيداً من الطائرات المقاتلة، الحوّامات الهجومية، زوارق الصواريخ، الدبابات، والمدفعية وفي مقابلة مع وول ستريت جورنال شرح «باراك» الفكرة وراء خطتّه. مسألة المساعدة العسكرية النوعية هذه لإسرائيل تغدو أكثر ضرورة لنا، وأعتقد أنها أكثر ضرورة لكم كذلك، وأضاف قد يكون من الحكمة استثمار عشرين بليون دولار أخرى لرفع مستوى الأمن في إسرائيل للجيل القادم أو نحو ذلك... إسرائيل قوية مسؤولة يمكن أن تصبح عامل استقرار في منطقة مضطربة كهذه المنطقة[١٣].

الاستقرار في نظر النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل يأتي من العمل مع السلطويين، بينما الديمقراطية ترتبط بعدم الاطمئنان والمخاطر الكبرى فأحلام شباب الثوريين والإصلاحيين العرب هي مادة الكوابيس لمخططي السياسة في إسرائيل. عدم الثقة بالديمقراطية العربية كان الموضوع الرئيس في مناقشات مؤتمر «هرتسليا» أبرز تجمعات السياسة في إسرائيل الذي ينعقد سنوياً وقد حدّد النبرة الميجر جنرال عاموس جلعاد الذي حدّد موقفه بصراحة صادمة: «في العالم العربي لا يوجد مجال للديمقراطية». قال هذا وهو يخاطب جمهوراً يعبّر عن القبول. «هذه هي الحقيقة. نحن نفضل الاستقرار»[١٤]. وثمة ممثل آخر لهذه الحكمة المتوارثة؛ هو المتشدّد الليكودي «موشيه آرينز» الذي كان وزيراً للدفاع: «أنت تصنع السلام مع السلطويين»، هو ما قاله بشكل طبيعي. وفسّر ذلك بقوله إن السلطوي يمكن أن يقدّم أمرين أساسيين لأي صفقة للسلام مع إسرائيل: وعدُ بإنهاء الصراع وضمانة للأمن، بلا هجمات مسلّحة من بلده[١٥]. ويدعم هذا الرأي تجربة إسرائيل مع الرئيس المصري أنور السادات والملك حسين في الأردن، ولكن لا تدعم هذا الرأي تجربة إسرائيل مع الفلسطينيين. هنا ليست المشكلة الأساس غياب رجل قوي يفرض اتفاقية سلام، بل المشروع الاستعماري الصهيوني في الأرض الفلسطينية. وحتى لو كان هذا الرأي سليماً، فهو مفارقة ساخرة، إذ يصدر عن إسرائيل دون جميع البلاد فمن جهة، تتوقع إسرائيل دعمَ الولايات المتحدة على

---

(١٣) *Wall Street Journal*, 8/3/2011.

(١٤) Matthew Duss, «Letter from Herzliya, Neocon Woodstock,» *The Nation* (14 February 2011).

(١٥) Jonathan Freedland, «When Egypt Shakes, It Should Be No Surprise That Israel Trembles,» *The Guardian*, 2/2/2011.

أساس أنها بلد ديمقراطي، ومن جهة أخرى تلحّ إسرائيل على الولايات المتحدة أن تستمر في دعم السلطويين العرب لكي لا تفتح الباب أمام تقدم الديمقراطية.

ثالثاً: إسرائيل والنظام القديم في مصر

مصر، المركز الرئيس للثورة السلمية، كشفت التناقض الداخلي، إن لم نقل الرياء في موقف إسرائيل من الديمقراطية. فالثورة المصرية ليست ضد إسرائيل بالأساس، بل هي من أجل الحرية، وفرص العمل، والكرامة. فالطلب الأول والأكثر إلحاحاً للمتظاهرين في ساحة التحرير كان رحيل حسني مبارك، الرئيس السلطوي الفاسد الذي حكم مصر لثلاثين سنة سابقة. وعندما كان الطاغية ذو الاثنتين والثمانين عاماً يكافح لبقائه السياسي، بادرت اثنتان من حليفات أمريكا في المنطقة بالإلحاح على الولايات المتحدة لدعمه: العربية السعودية وإسرائيل. طلبت السعودية خروجاً مشرّفاً لمبارك لضمان انتقال سلمي. وقام الإسرائيليون بمطالبات هائجة للبيت الأبيض، مُلحّين على أوباما أن يدعم مبارك إلى الآخر، على أساس أنه لا يمكن الاستغناء عنه للسلام الإقليمي وأن أي بديل منه يمكن أن يكون أسوأ منه. وقد حرّضوا العواصم الأوروبية كذلك لتبنّي توجّهٍ أكثر دعماً لنظام مبارك.

وعلى الرغم من أخطاء مبارك الكثيرة، بل ربما بسبب تلك الأخطاء، كانت النخبة في إسرائيل تقدّره كثيراً. فوزير الدفاع «موشيه آرنز» كان يرى مبارك الشريك المثالي الأهم الذي لبّى جميع المطالب واستجاب إلى جميع حاجات إسرائيل. لثلاثين عاماً، بقي مبارك سنداً ثابتاً في المشهد الوَعر في هذه الجيرة الصعبة. وتحت قيادته، بقيت مصر حجر الزاوية في النظام الأمريكي - الإسرائيلي في المنطقة. وهو نفسه قام بدور غير كريم ولا مقبول شعبياً لكنه مفيد مادياً كمقاول ثانوي في مصالح الأمن الأمريكي والإسرائيلي في بلده بالذات وفي الوطن العربي.

وفي العام ١٩٧٨ أكمل أنور السادات اتفاقيات كامب دايفيد، وفي السنة اللاحقة وقّع معاهدة السلام مع إسرائيل. في كامب دايفيد، اعترفت إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، ولكنها بعد ذلك تراجعت عن ذلك الالتزام واستمرت في استعمار المناطق الفلسطينية المحتلة وازداد عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس الشرقية من١٠ آلاف في عام ١٩٧٨ إلى حوالى ٦٥٠ ألفاً عام ٢٠١١[(١٦)].

وفي نظر العرب، كانت معاهدة السلام تشكلّ صفقة ثنائية مستقلة مع إسرائيل وخيانة للفلسطينيين، لذلك أُخرِجت مصر من الجامعة العربية. وفي نظر الإسرائيليين، من الناحية الثانية، كانت معاهدة السلام مكسباً مهمّاً كبيراً، لأنها أبعَدت أكبر وأقوى بلد عربي من صفوف دول المواجهة. ولم يَعُد للعرب مجال اختيار عسكري ضد إسرائيل، ولكن إسرائيل صار لديها مجال

(١٦) Harriet Sherwood, «Palestinians See Hopes for State Fade as Settlers' Numbers Jump,» *The Guardian*, 27/7/2012.

اختيار عسكري كبير ضد العرب. في عام ١٩٨١، اغتيل السادات على يد ضابط إسلامي شاب، وجاء حسني مبارك إلى الحكم. وكان أول عمل قام به مبارك عند تسلمه الرئاسة أنه أرسل رسالة إلى الإسرائيليين يطمئنهم فيها أنه سوف يحترم معاهدة السلام وجميع التفاهمات اللاحقة التي تم التوصّل إليها بين بلديهما. وعلى مدى الثلاثين سنة اللاحقة، بقي مبارك المطبّق الأمين للمعاهدة غير المحبوبة.

ساعدت معاهدة السلام مع مصر إسرائيل على خفض ميزانيتها للدفاع من حوالى ثلاثين إلى ما لا يزيد على ثمانية بالمئة من مجموع الناتج المحلي. ولكن تلك الميزانية سمحت لها كذلك بمهاجمة أيّ من جيرانها دون خوف عقاب. فمنذ ١٩٨٢، اجتاحت إسرائيل لبنان مرّتين؛ وأطلقت سلسلة من الحملات العسكرية الواسعة ضد الفلسطينيين، أكملتها بهجوم وحشي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ وأطلقت غزوات بالقنابل والصواريخ على المنشآت النووية في العراق وسورية؛ وأرسلت فِرَقاً لاغتيال الفلسطينيين في الأردن والإمارات العربية المتحدة. وقد أثارت هذه الأعمال العدوانية غضباً شعبياً كبيراً ضد إسرائيل، لكن مبارك وقادة جيوشه بقوا دون حراك. وقد ساعد في كبح الجيش المصري دعم سنوي من الولايات المتحدة بقيمة ١٠٣ بلايين دولار.

كان مبارك يدرك أنه بإرضاء الإسرائيليين، سوف يكسب موافقة الولايات المتحدة ودعمها. وقد كسب كثيراً من الاستحسان للدور البنّاء الذي يفترض أنه قد قام في دعم عملية السلام برعاية الولايات المتحدة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن، من الناحية العملية، كانت عملية السلام «التائهة» هذه قد اقتصرت على إحباط آمال الفلسطينيين في الحصول على الدولة، وتقوية الاحتلال، وحماية إسرائيل من الانتقاد الدولي. كما أنها أثارت مزيداً من المعارضة لمبارك داخل مصر. وقد تعاون مبارك مع إسرائيل في فرض الحصار غير الشرعي على قطاع غزة، وفي حملتها لإطاحة حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً. وقد مثّل مبارك النظام القديم الذي مكّن إسرائيل من متابعة مشروعها الاعتدائي الاستعماري في الضفة الغربية على حساب الفلسطينيين. ولا عجب أن قادة إسرائيل قد حزنوا لغياب مبارك.

رابعاً: النَيل من الوحدة الفلسطينية

تحالف نظام مبارك مع الإدارة الأميركية سرّاً على تدمير الديمقراطية الفلسطينية. قبل الانتفاضات العربية، كانت فلسطين، مع احتمال استثناء لبنان، الديمقراطية الأصيلة الوحيدة في الوطن العربي. وكان هذا الإنجاز الأكثر بروزاً في ما يحيط ولادته من ظروف معاكسة. فقد طوّر الفلسطينيون نظاماً سياسياً ديمقراطياً وهم تحت واحد من أطول الاحتلالات العسكرية وأشدّها وحشية في الأزمنة الحديثة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جرت انتخابات حرّة ونزيهة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكان الفائز الواضح فيها حماس، حركة المقاومة الإسلامية، المنافس الرئيس لفتح، الحزب الحاكم

العلماني الرئيس. وقد أكّد العديد من المراقبين الدوليين، بينهم الرئيس الأميركي السابق «جيمي كارتر» أن الانتخابات كانت سلمية ونظامية. وقد حصلت حماس على أغلبية واضحة (٧٤ من أصل ١٣٢ مقعداً) في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتقدمت لتشكيل حكومة. وقد رفضت إسرائيل الاعتراف بالحكومة الجديدة؛ وتبعها في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد حَجَبت إسرائيل كذلك عوائد الضرائب، بينما أوقف حلفاؤها الغربيون المساعدة المباشرة للسلطة الفلسطينية بقيادة حماس. ويبدو أن التزامهم الديمقراطية لها حدودها. فقد كانوا إلى جانب الديمقراطية نظرياً، ولكن ليس عندما يصوّت الشعب إلى الحزب الغلط. وبعد ذلك جاء الأسوأ: ما يدعوه «نعوم تشومسكي» باسم تعطيل الديمقراطية[١٧].

بمساعدة سعودية، استطاعت الأطراف الفلسطينية المتحاربة تسوية خلافاتها. وفي ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ وقّعت فتح وحماس اتفاقية في مكة لإيقاف التصادمات بينهما في غزة ولتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد اتفق الطرفان على نظام مشاركة السلطة، وتسلّم المستقلّون وظائف المالية والشؤون الخارجية والداخلية. ولم تُعجب هذه الحكومة كلّاً من الولايات المتحدة وإسرائيل، فتآمرتا سرّاً مع محمد دحلان، رجل فتح القوي، على النَّيل من تلك الحكومة. وكانتا تأملان في تغيير النتائج في انتخابات البرلمان بتشجيع فتح على القيام بانقلاب لاستعادة السلطة. وقد سبقت حماس انقلاب فتح بانتزاع السلطة في غزة بين ٧ ـ ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧[١٨]. من هذه النقطة فصاعداً، تصدّعت الحركة الوطنية الفلسطينية، بحكم فتح في الضفة الغربية وحكم حماس في قطاع غزة.

تفاصيل المؤامرة محفوظة في «الأوراق الفلسطينية» وقوامها ١٦٠٠ وثيقة دبلوماسية حول مفاوضات إسرائيل ـ السلطة الفلسطينية التي تسرّبت إلى قناة الجزيرة وجريدة الإندبندنت[١٩]. وتتضمن الأوراق محاضر جلستين سرّيتين عالية المستوى للجنة أمن غزة الرباعية. وقد تمثّلت في هذه اللجنة كل من إسرائيل والولايات المتحدة ومصر والسلطة الفلسطينية، التي كان هدفها النَّيل من حكومة الوحدة الفلسطينية. وقرّر اجتماع ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧ تأسيس منتدى رباعي، ووضع «قواعد المواجهة»، وقبل كل شيء التزام السرّية التامة. وقد بيّنت المحاضر أن «المنتدى يحظى بدعم أعلى المستويات السياسية في كلٍّ من الحكومات الممثلة فيه». وكانت حركات المنتدى يراد لها التوجّه ضد العدوّ المشترك: حماس.

ثم عقد اجتماع ثانٍ يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد ناقش الاجتماع الوضع السياسي في غزة والحاجة إلى إيقاف تدفّق الأسلحة عبر الأنفاق بين مصر وغزة. وقال الفريق «كيث ديتون» رئيس فريق الولايات المتحدة «إن الهدف لهذه المساعي هو منع حماس من استخدام حكومة الوحدة

(١٧) Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York: Verso, 1991).

(١٨) David Rose, «The Gaza Bombshell,» *Vanity Fair* (April 2008).

(١٩) Clayton E. Swisher, *The Palestine Papers: The End of the Road?* (London: Hesperus Press, 2011).

الوطنية وسيلةً لكسب مزيد من القوة وتكديس مزيد من الأسلحة». وكان هدف «دريتون» المباشر تحضير فتح لمواجهة عسكرية مع حماس. وقد قامت مصر بدور مهمّ لضمان أمن إسرائيل، وكان رئيس الفريق الإسرائيلي اللواء «عاموس جلعاد» مبالغاً في مديح زملائه المصريين «كنتُ أؤمن دائماً بقدرات جهاز الاستخبارات المصري» وأضاف، «فهو يحفظ النظام والأمن بين ٧٠ مليوناً ـ منهم عشرون مليوناً في مدينة واحدة ـ وهذا إنجاز عظيم تستحقون عليه وساماً. فهو أفضل رصيد للشرق الأوسط»[٢٠]. لذا كان اللواء «جلعاد» غير مسرور عندما قامت الانتفاضة المصرية ديمقراطية التوجّه بتهديد ذلك الرصيد.

خامساً: استجابات الإسرائيليين إلى الانتفاضات العربية

لم يكن للثورة العربية صدى إيجابي لدى الجمهور الإسرائيلي كذلك ـ باستثناءات قليلة، أبرزها حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل نفسها. وهذه الحركة، التي ظهرت على المسرح بشكل عنيف في صيف ٢٠١١، قد تأثّرت بمثال اليقظة العربية. وجدول أعمال المتظاهرين في ظلال شارع روتشيلد في تل أبيب يشبه بشكل صارخ ما لدى نظرائهم العرب. وعلى جانبي الخط الفاصل بين العرب وإسرائيل، كان المتظاهرون يطالبون بفرص العمل، والسكن والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وعلى جانبي الخط اندلعت الاحتجاجات من المصدر نفسه: فشل المثال التحرري المُحدَث في التنمية. لكن المتظاهرين الإسرائيليين تعمدّوا التخفيف من عنصر التضامن مع حركات الاحتجاج خارج حدودهم. وقد فضلوا ذلك خوفاً من وصفهم باللاوطنية في مجتمع يتزايد في التمركز العرقي، والغلوّ في الوطنية، والعنصرية.

وشباب التحرّريين الإسرائيليين واليساريين في طليعة حركة ١٤ تموز/يوليو تيسّرت لهم فرصة نادرة لمخاطبة المنطقة بأكملها حول قضية أخرى ذات أهمية مشتركة: تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. والهمّ الكبير لدى المحتجين الإسرائيليين هو الثمن الذي يكلفه الاحتلال لمجتمعهم داخل الخط الأخضر ـ حدود ما قبل ١٩٦٧. فهم يعلمون جيداً أن الإعانات المذهلة في دعم المستوطنين في المناطق المحتلّة يعني تقليل الأموال للسكن، والتعليم، والرفاهية في إسرائيل. فكثير من الناشطين الذين ساعدوا على إطلاق حركة الاحتجاج الاجتماعي في تل أبيب هم ناشطون كذلك في معسكر السلام الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال وإلى مشروع الدولتين حلاً. وهنا كذلك اتخذوا قراراً تنظيمياً في تجنب أي مظهر من مظاهر الاصطفاف مع العدو، والتوكيد على مجموعة واحدة من القضايا في سبيل تقوية تأثيرها في داخل البلاد.

---

(٢٠) Ali Abunimah, «The Palestine Papers and the «Gaza Coup»,» The Electronic Intifada, 27 January 2011, <http://electronic intifada.net/content/Palestine-papers-and-gaza-coup/9200>.

يمكن الاطلاع على جميع وثائق وأوراق فلسطين، انظر: <http://www.ajtransparency.com/en/search_english>.

وفي البلاد عموماً، يتميز المزاج العام بالوجوم والشؤم والخوف من المجهول والآمال التي أثارها الربيع العربي في أنحاء العالم لن تشارك فيها سوى أقلية ضئيلة من الإسرائيليين. فثمة ارتياب واسع من أنه ليس الزعماء الحقيقيون للانتفاضات العربية هم المثاليون الشباب الذين يظهرون أمام كاميرات التلفزيون، بل متطرفون إسلاميون مصمّمون على محو الدولة اليهودية؛ فالمسلمون يصوّرون دائماً بألوان من الريبة وعدم الثقة. فوراء المواطنين العاديّن المطالبين بحياة أفضل، كما يحذّر المعلّقون، يقف نظام إسلامي جديد. وعلى الرغم من أدلة على النقيض، يتمسك الإسرائيليون بفكرة تقلصيّة مفادها أن الإسلام السياسي لا يتماشى مع الديمقراطية، وأن العرب ميّالون ثقافيّاً نحو التسلّطية. لكن ما تقوله الانتفاضات بالفعل هو أن العرب العاديين، مثل الناس العاديين في كل مكان، يريدون التحرر والانعتاق، والعدالة الاجتماعية، والحقوق الإنسانية، والكرامة البشرية. لكن أهل العلم في إسرائيل غير مقتنعين أن الأحداث تسير في الاتجاه الصحيح ذاك؛ فهم يصرّون على تقديم جميع عناصر الصورة النمطية القديمة ذاتها من الإسلاميين الأشرار يتربّصون في الزوايا ويهيّئون ديمقراطية من نوع شخص واحد، صوت واحد، في الوقت المحدّد؛ والنتيجة النهائية لليقظة العربية، كما يتوقعون، لن تكون ديمقراطية كما هي معروفة في الغرب، بل حكومة إسلامية دينية متعصّبة وأكثر خُبثاً من السلطويات العلمانية التي تحاول أن تأخذ مكانها.

في السياسة الخارجية، يميل الجمهور الإسرائيلي إلى اتّباع قادته، وفي مجال التغيّر السياسي في الوطن العربي، قدّم رئيس الوزراء «نتنياهو» قيادة قوية بشكل خاص. و«نتنياهو» نفسه يمثل غطرسة القوة وتشاؤم اليمين الإسرائيلي. فهو وأتباعه المتشدّدون يميلون إلى تفسير الأحداث الأخيرة على أنها توكيد لرأيهم أنهم يعيشون وسط جيرة لا يمكن التنبؤ بأمرها، مع تطرّف إسلامي يقبع في كل زاوية. وهذه الأحداث نفسها كذلك تؤكد أيضاً مقاومتهم التفكير بأي تنازلات إقليمية من أجل السلام مع الفلسطينيين. بالنسبة إلى حكومة «نتنياهو» لا يستثير الربيع العربي سوى مخاطر، واستجابته هي تشديد قبضته على الضفة الغربية وتوسيع المستوطنات، وزيادة ميزانية الدفاع، وتوسيع قوة إسرائيل العسكرية، وينحني قليلاً لتجنّب هبوب العاصفة. وباختصار، استجابته هي، «حصّن إسرائيل» ففي خطاب له أمام الكنيست بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انفجر «نتنياهو» ضد السياسيين الغربيين الذين يدعمون الربيع العربي واتّهم العرب أنهم «لا يتحركون إلى الأمام، بل إلى الوراء». وقد ذكّر جمهوره أنه هو نفسه قد تنبّأ أن الربيع العربي سيتحوّل إلى «موجة إسلامية، ضد الغرب، ضد التحرّر، ضد إسرائيل، وضد الديمقراطية». وقال إن الزمان قد أثبت صحّة رأيه. لكن حكمة الناس في الشارع العربي ترى أن احتلال فلسطين كان الأصعب والأشد إثارة لعدم الاستقرار في جيرة المنطقة على مدى الخمس والأربعين سنة الماضية.

تصوّر بيانات «نتنياهو» العامة آراء مؤسسة الدفاع العسكرية الإسرائيلية. ففي داخل مؤسسة الدفاع، سرعان ما تَبلوَرَ إجماع عريض على أن الربيع العربي لا يحمل سوى المخاطر لأمن

إسرائيل. لم ينتظر صدور أي خير من التغيّرات الحاصلة في الوطن العربي. «ففي أفضل الأحوال» قال اللواء «ياؤف غالانت» «سوف نرى زعماء عسكريين يميلون إلى الشدة مثل أسلافهم، وفي أحوال أقل إيجابية سوف نرى ائتلافاً يصل إلى السلطة يضم إسلاميين متطرّفين؛ وفي أسوأ الأحوال قد نشهد حكماً إسلامياً مطلقاً»(٢١).

وقد ذهب إلى أبعد من ذلك رئيس قوة دفاع الجبهة الداخلية في قوة الدفاع الإسرائيلية اللواء «إيال آيزنبرغ»، فقال «إن الثورات الأخيرة في العالم العربي قد زادت من احتمال قيام حرب إقليمية في الشرق الأوسط، مع احتمال استعمال أسلحة الدمار الشامل «يبدو أنه يشبه الربيع العربي، ولكنه كذلك يمكن أن يكون شتاء اسلامياً متطرفاً»»، هذا ما قاله في خطاب أمام معهد دراسات الأمن الوطني في تل أبيب في أيلول/سبتمبر ٢٠١١(٢٢).

وقد طالب رؤساء قوة الدفاع الإسرائيلي بزيادة ميزانية الدفاع، قائلاً إن تغيرات النظام العربي تتسبّب في عدم الإستقرار وزيادة مخاطر الأمن على إسرائيل. وباختصار، كان من أثر الربيع العربي دفع إسرائيل أكثر في «عقلية الخندق» في وجه الأحداث التي فهمتها على أنها مخاطر وجودية أكثر منها ظروفاً أوجدتها إسرائيل نفسها، جزئياً، وبخاصة في الاستمرار في بناء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية(٢٣).

سادساً: صعود الإخوان المسلمين

كان زعماء إسرائيل ينظرون بتوجّس عميق إلى صعود قوة الإخوان المسلمين في مصر بعد سقوط مبارك. كان الناطقون بإسم الإخوان المسلمين يكررون التوكيد منذ البداية أن هذه لم تكن ثورة إسلامية بل ثورة مصرية تعود لجميع المصريين. وقد وعدوا كذلك باحترام جميع تعهدات مصر الدولية، ودعم معاهدة السلام مع إسرائيل، وبالحفاظ على العلاقات والمشاركة الحيوية مع الولايات المتحدة. في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ فاز الإخوان بأغلبية في البرلمان بعد انتخابات حرة نزيهة. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢ فاز مرشح الإخوان محمد مرسي بانتخابات الرئاسة بفارق بسيط. ومع ذلك كان انتصاره يمثل إنجازاً تاريخياً للحركة الإسلامية، ولحظة مفصلية في الانتخابات العربية. كان مرسي أول رئيس مصري منتخب ديمقراطياً وأول مدني يتسلم السلطة. وهو يمثل النمط المعتدل والحداثي في الإخوان المسلمين الذي رفض العنف منذ عقود. وبعد انتخابه مباشرة، كرر مرسي التزام حزبه بالقيم الديمقراطية، وبمعاهدة السلام مع إسرائيل، وبالتعاون مع الولايات المتحدة. لكن الإسرائيليين بقوا مشكّكين. وقد أصدرت الحكومة بياناً مقتضباً تقول إنها «تقدّر العملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتائجها». لكن الأكثر تمثيلاً للبلاد جاء من يديعوت

---

(٢١) «The Begin-Sadat Centre for Strategic Studies,» *BESA Bulletin*, no. 27 (September 2011).

(٢٢) Ynet, 5 September 2011, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4118220,00.html>.

(٢٣) Menachem Klein, «Is the Arab Spring Israel's Winter?,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 18, no. 1 (2012).

أحرونوت أكبر الصحف توزيعاً في إسرائيل. فقد عبرت الصحيفة عن الهلع في وصفها «ظلام في مصر» في إشارتها إلى واحدة من الطواعين العشرة المذكورة في التوراة.

مضامين الأمن في الاضطراب في مصر تعتلي قمة المخاوف الإسرائيلية. هنا تقع صورة الحالة الأسوأ إذا ما قام خلفاء حسني مبارك الإسلاميون بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل عندما يضمنون سيطرتهم على السلطة. وهذا قد يخرّب أساس قوة موقع إسرائيل الدائم في المنطقة، وقد يستتبع مخاطر كبرى، وأثماناً اقتصادية ضخمة، وإعادة ترتيب شاملة لمبدأ الدفاع في البلاد. وقد يهدد كذلك معاهدة السلام الإسرائيلية الوحيدة الأخرى، المعاهدة مع الأردن. لكن معاهدة السلام تخدم مصالح مصر كما تخدم مصالح إسرائيل حتى الآن. لم يطالب أحد ممن هم في هذه السلطة بإلغاء تلك المعاهدة. فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يحكم مصر خلال فترة الانتقال نحو الديمقراطية، قد قدم توكيدات أنه سيواصل احترامه لجميع التزامات مصر الدولية، بما فيها معاهدة السلام مع إسرائيل. ومن المحتمل أنه سيبقى محتفظاً بتأثيره السائد في الأمن الوطني والسياسة الخارجية، حتى لو تنازل عن السلطة أكثر فأكثر إلى الحكومة المدنية في المجال المحلي. وسوف يعارض المجلس بشدة أي محاولة لإلغاء المعاهدة، لا لسبب أقل من أن خطوة كهذه تسيء إلى العلاقات مع الولايات المتحدة. بالنسبة إلى الإخوان المسلمين، يشكل السلام مع إسرائيل، حتماً، قضية حساسة. لكن الإخوان يسيرون قُدماً من المذهبية ـ الفكرية إلى الذرائعية العملية في الشؤون الخارجية وليس من المحتمل اقتراح أي انقطاع فوري عن النمط الهادئ، بل السلمي في العلاقات التي خدمت مصر كثيراً لأكثر من ثلاثة عقود. فإلغاء معاهدة ١٩٧٩ سيعيد مصر إلى حالة الحرب التي كلفت ألوف الأرواح، وستحرج دعم الولايات المتحدة للجيش وتشدد التوتر في اقتصادها بالغ الضعف. تبين الاستطلاعات أنّ أكثر من ٧٠ بالمئة من المصريين سجلوا تفضيلهم الإبقاء على الإتفاقية مع إسرائيل[٢٤].

ولكن، تحت ضغط من منبتها فلسطيني التوجّه، يحتمل أن تقوم الحكومة بقيادة الإخوان باتخاذ موقف أكثر انتقاداً لإسرائيل من نظام مبارك. وفي الواقع، بدأت العلاقات بين البلدين بالتدهور قبل صعود قوة الإسلاميين. ففي آب/أغسطس ٢٠١١، تصادمت القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء بعد هجوم من الجانب المصري على جنوب إسرائيل، خلّف ستة قتلى وخمسة وعشرين جريحاً من الإسرائيليين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وبسبب ضعف استجابة الحكومة العسكرية، اقتحمت الجموع السفارة الإسرائيلية في القاهرة وأضرموا فيها النار. وكان إيقاف السلطات المصرية تصدير الغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية إلى إسرائيل ضربة أخرى إلى تل أبيب أبرزت كلّاً من التوتّرات والتغّير في العلاقات بين البلدين. والذي كان حتى الآن «سلاماً بارداً»... سلاماً بين حكومتين وليس بين شعبين؛ يحتمل أن يغدو سلاماً متجمداً. فتقوّي الجمهور المصري، وشدّة تماهيه مع الشعب الذي

(٢٤) Fawaz Gerges, «Out of the Shadows,» *New Statesman* (20 November 2011).

يقاسي في فلسطين، لا بد سيؤدي بعد حين إلى إعادة تحديد تفسير معاهدة ١٩٧٩ على المستوى الرسمي. ثمّ إن الاتفاقية لا تطلب من مصر أن تتعاون مع إسرائيل في عرقلة طموح الفلسطينيّين لبلوغ الدولة والاستقلال، أو في قمع الديمقراطية الفلسطينية، أو في الحصار القاسي على غزة، أو في أيٍّ من السياسات المخزية التي تثير كثيراً من الغضب نحو إسرائيل على امتداد الوطن العربي والإسلامي وما بعده.

حتى أبسط تغيّر في المزاج يكفي لإشعال جنون الارتياب في إسرائيل. فنتيجة لتوقّع أو تقبّل التغيرات الزلزالية الجارية، وبسبب من النصيحة القاصرة التي قدمتّها إلى حلفائها الغربيين للتعامل مع تلك التغيّرات، فإن إسرائيل يُحتمل أن تعاني الضمور في موقعها المفضل الذي كانت تتمتع به طويلاً بوصفها المرشد لأمريكا والدليل في شؤون المنطقة. ومع تنازل تأثيرها في واشنطن، فإن إسرائيل قد تصل إلى الشعور بأنها ليست معزولة في المنطقة وحسب، بل مهجورة من جانب حلفائها الغربيين. وقبل مرور وقت طويل، سوف تدرك إسرائيل أنها ضحية إحاطة إسلامية من حزب الله من الشمال، وحماس من الغرب والإخوان المسلمين من الجنوب. إضافةً إلى ذلك ثمة الخوف المتزايد مما وصفه أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية باسم «الهلال السام»، المكون من إيران والعراق وتركيا وسورية ولبنان. والذي يغيب تماماً عن هذه العقلية الإسرائيلية الكئيبة هو أي تفهم للدور الذي قاموا هم أنفسهم به في تغذية كل هذه العداوة حولهم جميعاً.

خاتمة

إن الثورة الديمقراطية التي تجتاح الوطن العربي اليوم لا شك في أنّها تنطوي على مخاطر وأمور غير واضحة بالنسبة إلى إسرائيل، لكنّها تقدّم كذلك فرصة تاريخية لإحلال السلام مع شعب المنطقة التي يعيشون فيها. وأكثر تحليل عقلانية لما تشير إليه الانتفاضات العربية هو قدرتها على أن تشكل أساساً جديداً لإحلال السلام مع الفلسطينيين وبقية الوطن العربي. وأفضل خطة للسلام مع الفلسطينيين هي «الحدود» التي عرضها الرئيس كلينتون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: دولة فلسطينية مستقلة في عموم غزة و٩٤ ـ ٩٦ بالمئة من الضفة الغربية، مع عاصمة في القدس الشرقية. ويوجد كذلك خطة السلام السعودية التي قبلتها جميع الدول الإثنتين والعشرين في جامعة الدول العربية في قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. تعرض الخطة على إسرائيل السلام والتطبيع مع الإثنين والعشرين عضواً مقابل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تجد أي حكومة إسرائيلية في المبادرة السعودية ما يكفي حتى لمناقشتها. والعقلية المنغلقة نفسها هي ما تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية اليوم. ولم يتقدم إلى اليوم أي زعيم سياسي مهم إلى الثوار ليعبّر عن التعاطف مع تطلّعاتهم أو لدعم مشروعهم الديمقراطي. فزعماء إسرائيل الحاليون يخشون رياح التغيير، وهم ينتفضون بعصبية حول التحول من السلطوية إلى الديمقراطية، وهم لذلك غير قادرين على اغتنام الفرصة.

والواقع أن إسرائيل اليوم تمثل ذروة النقيض من الإصلاح السياسي والتغيّر السياسي في المنطقة. وببقائهم شديدي الالتصاق بالوضع الراهن، يقوم زعماء إسرائيل في الواقع بمساعدة اليقظة العربية على الوقوف ضدهم. واستجابتهم للتحوّل حذرة متحسّبة مما يمكن فهمه، لكنها كذلك استجابة قصيرة النظر. في الماضي كانوا يشيرون إلى عوز العرب للديمقراطية سبباً لرفض إنهاء الاحتلال. والآن يبدو أنهم يقولون إن قدوم الديمقراطية إلى الوطن العربي، وما يصاحبها من شكوك، يقود إلى النتيجة نفسها. وفي اللب من هذا كله تكمن المشكلة الحقيقية، وهي أن الإسرائيليين لا يريدون أن يكونوا جزءاً من المنطقة. وبما عرف عنه من الخَرَق، نَحَتَ إيهود باراك عبارة «قصر في الغاب»، وأخيراً «قلعة واحة في الصحراء» ليصف العلاقة بين إسرائيل وجيرانها[٢٥].

ولكونهم قد أَلِفوا التعامل مع السلطويين، يجد زعماء إسرائيل صعوبة في تخيّل أي نوع آخر من العلاقة مع الأقطار العربية المجاورة. فالتعامل مع مجتمعات متنوعة هو واجب أكثر تحدياً من عقد صفقات مع مستبدين وأعوانهم. بوسع المرء أن يفرض شروطاً على المستبدّين ولكن ليس على الديمقراطيات. وقد اعترف «إيهود باراك» بمثل هذا، إذ قال» هؤلاء الزعماء، على قدر ما كانوا غير مقبولين من أبناء شعبهم، فهم مسؤولون جداً عن الاستقرار الإقليمي... فهم مريحون جداً أكثر (لنا) من الشعوب أو الشوارع في الأقطار نفسها[٢٦]. هذا الأُسلوب قبيح التركيب، لكن المعنى لا يخطئه الفهم، فهو رجوعي في أعماقه. ولكن، عند هذه النقطة الحرجة، يجب أن لا تكون الراحة هي الاعتبار المسيطر في استجابة إسرائيل إلى الربيع العربي. فالرهان، ببساطة، كبير الحجم.

على امتداد الشرق الأوسط الكبير، قشرة الأرض في تغيّر، والنظام القديم يتهاوى تحت وطأة إخفاقاته هو، وثمة حاجة إلى تفكير جذري جديد من جميع الفاعلين، وليس أقلّهم من إسرائيل. فعلى المدى الطويل، السلطات العربية إلى زوال، مثل السلطويات في أي مكان آخر من العالم. ثمة ثقافة سياسية جديدة تتطور في المنطقة، ثقافة بنّاءة من التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحقيقية، وتعمل من أجل الصالح العام. وفي هذا الإطار الجديد، مصير المستبدين العسكريين والمافيات الأُسَرية أن تفقد سيطرتها على مجتمعاتها بسرعة. فهم جزء من المشكلة، وليسوا جزءاً من الحل. إنهم ليسوا الحكّام المطلقين، المُمسكين بتلابيب السلطة والامتيازات، بل الناس الذين يحتجون في الشوارع العربية هم الذين يمثلون موجة المستقبل. فالوضع الراهن القديم، ببساطة، لا يمكن أن يبقى. وما لم تقم إسرائيل بجهد متواصل لتصبح قسماً من الشرق الأوسط، وما لم نتعلم التعامل مع القوى السياسة الجديدة التي تتقدم ببطء بل باستمرار، إلى الأمام في سياسة المنطقة، فإنها تغامر أخيراً بالوقوع على الجانب الغلط من التاريخ.

---

(٢٥) Aluf Benn, «Israel is Blind to the Arab Revolution,» *The Guardian*, 23/3/2011.

(٢٦) المصدر نفسه.

الفصل السابع عشر

تركيا وإيران وعصر الانتفاضات العربية

محمد أيوب

ملخّص

يرى هذا الفصل أن الانتفاضات العربية سوف تشمّل عملية طويلة ممتدّة تجعل القوة العربية الكبرى، بالاستثناء الجزئي للعربية السعودية، مشغولة بالوضع الداخلي لسنوات، إن لم يكن لعقود. لذلك فالأقطار العربية الكبرى، مثل مصر، لن يكون بوسعها القيام بدور كبير في السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط. وهذا سيوفّر المجال لاثنتين من القوى الكبرى غير العربية، تركيا وإيران، وكلاهما يمتلك قوة كبرى، شديدة وناعمة، للسيطرة على المشهد السياسي في المنطقة، وسينتج من ذلك، في المدى القصير والمتوسط، مسار في السياسة الإقليمية تقرّره السياسة المتبعة في أنقره وطهران والعلاقات الثنائية بينهما. ويقرّ الفصل بوجود توترات ملحوظة في العلاقات التركية ـ الإيرانية، سببها الأساس موقفان متعارضان من سورية لكن الفصل يخلص إلى القول إن صانعي السياسة في تركيا وإيران لن يسمحوا لعلاقاتهما أن تتدهور إلى حدّ المواجهة المفتوحة، لأنهما طرفان في مصالح مشتركة عديدة تشمل، إضافة إلى تجارة مزدهرة في النفط والغاز، حماية وحدة العراق، كبح تطلعات إسرائيل العدوانية، وتقليل تدخّل القوى غير الإقليمية في شؤون الشرق الأوسط.

ويبدو أن «الانتفاضات العربية» قد أصبحت الصفة المميّزة للشرق الأوسط «الجديد» الطالع من عقود طويلة من الحكم الاستبدادي القمعي. ولكن، على المرء أن يكون حذراً من تضخيم أهمية الانتفاضات الديمقراطية في عدد من الأقطار العربية في تشكيل مستقبل حدود الشرق الأوسط. وينسحب هذا التحذير بشكل خاص على إمكانات الديمقراطية، وبخاصة في مسارها الراسخ نحو حكم تمثيلي في الوطن العربي، كما ينسحب على دور القوى العربية الكبرى في تقرير النتائج السياسية في الشرق الأوسط في المدى القريب والمتوسط. والسبب المهم وراء هذا التحذير هو

أن التحوّل نحو الديمقراطية في الوطن العربي هو غالباً عملية تقدم، بعد النجاحات الأولى في تونس ومصر وليبيا يبدو وأنها قد توقّفت. فالثورة المضادة قد نجحت في البحرين بفضل القوة العسكرية للسعودية، التي عارضت بشدة أي انفتاح سياسي في حظيرتها الخلفية، ولا مانع لديها من إرسال قوّاتها لسحق أي تحرّك ديمقراطي على الشواطئ العربية من الخليج العربي(1). ثم إنه يبدو أن سورية قد انزلقت إلى «حرب أهلية» مع السعودية، ويا للمفارقة، تؤدي إلى تهمة «ديمقراطية» ضد نظام الأسد.

وإيران، التي لم تخطط لانتفاضة البحرين، ولكنها حتماً كانت متقاطعة معها، قد وقفت بقوة وراء نظام الأسد السلطوي في سورية. فالخصومة الجغرافية ـ السياسية بين إيران والعربية السعودية قد فرضت أفعال كلٍّ من البلدين تجاه الانتفاضات الديمقراطية أكثر بكثير من المخاوف العادية أو التقارب الفكري ـ المذهبي(2).

أولاً: عدم التحرّك العربي

حتى حيث أُسقِطت الأنظمة القديمة، فإن نجاح الحركات الديمقراطية لا يمكن أن يُعَدَّ مسألة مفروغ منها، وأن الموجة الديمقراطية أبعَدُ ما يمكن رَدّها. فمصر وهي أهم قطر عربي شهد تغيير النظام، تصوّر صدق هذا التصوّر، إزاء المحاولات الأخيرة من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلّحة، لتعطيل تحويل السلطة إلى ممثلي الشعب المصري المنتخبين، من طريق حلّ البرلمان والتحديد الشديد لسلطات الرئيس المنتخب. مثل هذه الأعمال تضمن فترة طويلة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح في أقطار الربيع العربي، وتضمن بذلك أن أغلب طاقات الحكومات العربية، سلطوية، ديمقراطية، أو بين بين، سوف تتركز على معالجة القضايا المحلية لبضع سنين قادمة، إن لم تكن لعقود. والبلد العربي الكبير الوحيد الذي يحتمل أن ينشغل بدبلوماسية نشيطة هو العربية السعودية، بسبب غناها النفطي الهائل، وأن النظام فيه يحسّ بأنه مهدّد من جانب رابطة من القوى الخارجية والداخلية تتطلب سياسة خارجية فاعلة لكبح التأثير الإيراني في المنطقة. لكن نقاط الضعف العربية السعودية المتأصلة، والتناقضات المتشبّثة بسياستها الخارجية يحتمل أن تقلّص من تأثيرها الإقليمي وتقيّد مساعيها الدبلوماسية(3) ومصر، الزعيمة التقليدية في العالم

---

(1) Mehran Kamrava, «The Arab Spring and the Saudi-led Counterrevolution,» *Orbis*, vol. 56, no. 1 (Winter 2012), pp. 96- 104

(2) Mohammed Ayoob, «The New Cold War in the Middle East,» *National Interest* (16 January 2013), <http://national interest.org/commentary/the-new-called-war-the-middle-East-7974?Page=2#.UPBVJF2gw8c.email>.

(3) للاطلاع على تحليل عميق حول نقاط ضعف النظام السعودي، انظر: Madawi Al-Rasheed, «Yes, it Could Happen Here: Why Saudi Arabia is Ripe for Revolution,» *Foreign Policy-Middle East Channel* (28 February 2011), <http://mideast.foreign policy.com/posts 2011/02/28/yes _it _could _happen _hear>.

انظر أيضاً الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب.

العربي، سوف تبقى منطوية على نفسها سياسياً لمدّة طويلة، مما يقلّص من تأثيرها في الشؤون الإقليمية. فعلى الرغم من زيادة في الانفتاح السياسي، والمظهر المدني في الحكم في العَلَن، لا يُنتظر من بنية السلطة الأساس في مصر، أو من توجّه سياستها الخارجية، أن تشهد تحولاً جذرياً إلّا في المدى البعيد جداً، عندما تستطيع القوى المدنية الابتعاد عن الهيمنة العسكرية في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. وجدير بالذكر في هذا السياق أن ستّة عقود مرّت قبل أن تستطيع تركيا فرض قدر معقول من السيطرة المدنية على العسكر، ولا تزال العملية بعيدة من الاكتمال. لذا، فإن من غير المحتمل أن يكون للثورة المصرية كبير أثر في المشهد السياسي والحيوي في الشرق الأوسط على المدى القريب والمتوسط.

والمركز العربي التقليدي الكبير الآخر للقوة (العراق)، يقع في المركز من الشرق الأوسط، رابطاً بين الهلال الخصيب والخليج العربي. لكن قوة العراق قد تضاءلت جذرياً وتأثيرها قد تقلّص بشكل كبير بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. وأصبح انهيار العراق واقعاً صارخاً بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك التاريخ سقط العراق في الأوحال المحلية التي جلبها الغزو، كما تسبّب فيها تدمير مؤسسات الدولة وقدراتها الحكومية، والأساس الطائفي في سياسته. والأكثر من ذلك أن الغزو قد فتَّت البلاد عسكرياً، كما قلّص جذرياً قدرتها على التأثير دبلوماسياً في الأحداث الإقليمية. والواقع أن العراق أصبح موضع تأثير ـ من جانب إيران، وتركيا، والعربية السعودية، والولايات المتحدة ـ لا مركزاً ذاتياً للتأثير في الأحداث الإقليمية. والخلاصة الأساس التي يستقيها المرء من الأحداث المحيطة بالانتفاضات العربية هي أن الوطن العربي عموماً، والقوى العربية الكبرى خصوصاً، باستثناء العربية السعودية بشكل جزئي، لن تكون في وضع يساعدها على التأثير في النتائج الإقليمية خلال العقدين القادمين. وهذا يجعل من القوى غير العربية الثلاث ـ إسرائيل، تركيا، إيران ـ فاعلين إقليميين كباراً يجلبون مختلف نقاط القوة والضعف إلى المقدمة.

ثانياً: المؤثّرون الإقليميّون

القوة الكبرى عند إسرائيل هي قدرتها العسكرية ـ التقليدية والنووية ـ بدعم الولايات المتحدة. وإلى الآن كان الهدف الحيوي للولايات المتحدة أن تضمن لإسرائيل السيادة العسكرية التقليدية والاستثنائية النووية في الشرق الأوسط. وهذا هو ما شجع إسرائيل على الانشغال في سياسة الاستمرار في الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، كما ساعد ذلك إسرائيل أيضاً على تدمير المنشآت النووية العراقية والسورية، دون خوف من محاسبة، وبتهديد خطير لإيران حول منهاجها في التخصيب النووي، بقصد استدراج واشنطن إلى حرب مع طهران[٤].

(٤) Mohammed Ayoob, «Why Israel Really Advocates War on Iran,» CNN World <http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/03/13/why-Israel-really-advocates-war-on- Iran/?iref =allsearch>.

ولكن، على الرغم من قوّتها العسكرية، فإن الأغلبية العظمى من أهل المنطقة يحسبون إسرائيل «في» الشرق الأوسط، وليس «من» الشرق الأوسط، بسبب الأصول الاستيطانية ـ الاستعمارية للدولة اليهودية. وهذا المفهوم يتوسع بقدرة إسرائيل الواضحة على استحصال دعم أمريكا غير المتردّد في سياساتها، بما فيها تلك السياسات التي ينظر إليها في المنطقة على أنها توسّعية وعدائية، قائمة على النفوذ المحلي الهائل من جانب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة[٥].

لذلك تفتقر إسرائيل إلى كبير رصيد من الشرعية في الشرق الأوسط، وتُعدّ امتداداً للسلطة الغربية في قلب الشرق الأوسط.

ثم إن الثورات والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي قد أضعفت بشكل واضح قدرة إسرائيل على المناورة، لأن الحكومات المنتخبة شعبياً حسّاسة تجاه الرأي العام، وهي إذ لا تلغي المعاهدات، يحتمل أن تكون أكثر عداوة تجاه إسرائيل من سابقيهم من المستبدّين. ويوسّع من هذه النتيجة الحقيقة التي يشير إليها «روبرت مالي» من أن القضية الفلسطينية لا تزال عميقة الأصداء أكثر من أي قضية أخرى [في الأقطار العربية]، وسيكون من بالغ الصعوبة على أي زعيم طموح في هذه الأقطار أن يحاول الحصول على مكسب سياسي بتطبيع العلاقات أو السعي إلى السلام مع إسرائيل[٦]، ثم إن تأثير الانتفاضات العربية على الشعب الفلسطيني في سياق عملية السلام الفاشلة قد تؤدي إلى مزيد من التحديات غير العنيفة، أو إلى تحديات عنيفة محتملة للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، ما يقود إلى اهتمام دولي أكبر بقضية التقرير الذاتي الفلسطيني. وهذا ما سيزيد الصعوبة على إسرائيل في تحويل الانتباه إلى قضايا أخرى مثل منهاج إيران في التخصيب النووي. وبشكل عام، على الرغم من دعم أميركا غير المحدود، فإن وضع إسرائيل السياسي في المنطقة يحتمل أن يضعف أكثر، خصوصاً عندما تبدأ الولايات المتحدة بالابتعاد عن الشرق الأوسط في عقابيل التدخّل الكارثي في العراق وأفغانستان.

ثالثاً: القوى المحورية (تركيا وإيران)

إن تجمعّات العوامل الداخلية والخارجية (التحولات المحليّة في الوطن العربي وإعادة التراصفات الحيوية في المنطقة) قد مهّدت الطريق لظهور اثنتين من القوى الكبرى غير العربية في الشرق الأوسط: تركيا وإيران؛ كقوتين محوريتين غير عربيتين في المنطقة. ويحتمل لكلتيهما أن تؤثّرا في المنطقة إلى حدّ أكثر بكثير من أي دولة عربية أو إسرائيل.

---

(٥) John Meaesheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

(٦) Robert Malley, Karen Sadjadpour and Ömer Taşpinar, «Symposium: Israel, Turkey and Iran in the Changing Arab World,» *Middle East Policy*, vol. 19, no. 1 (Spring 2012), p. 3.

وقد جاء صعود إيران وتركيا نتيجة تضافر قوى شديدة وناعمة، وإلى تزايد قدرة أنقرة وطهران على تعظيم تلك الأرصدة في أحوال بعينها. تبين أحدث أرقام البنك الدولي أن تركيا قد ارتفعت إلى المرتبة الخامسة عشرة بين اقتصادات العالم في السنوات القليلة الماضية، استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي، محسوباً على أساس «تعادل القوة الشرائية» PPP .

كما وصلت إيران إلى المستوى الثامن عشر بناء على الحسابات نفسها[٧] فقد ارتفع الناتج الإجمالي المحلي في تركيا إلى ٨,٥ بالمئة في عام ٢٠١١، وإلى ٩,٢ بالمئة في عام ٢٠١٠ وهو ما جعل تركيا واحدة من أسرع البلاد في النمو الاقتصادي في العالم[٨]. تحتل إيران اليوم المرتبة الرابعة لأكبر منتج للنفط في العالم، والمرتبة الثالثة لأكبر مصدّر[٩] وهي كذلك ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي، والمصدّر الأكبر في الشرق الأوسط، حيث توجد ٤٠ بالمئة من احتياطيات الغاز في العالم[١٠]. واحتياطات إيران من النفط والغاز يجعل منها فاعلاً مهمّاً في سوق الطاقة، الآن وإلى أمدٍ طويل في المستقبل، عندما ينتظر أن يكون للغاز دورٌ أكثر أهمية في مجال الطاقة. ثم إن كلّاً من تركيا وإيران تمتلكان طاقات عسكرية مرموقة، ولو أن إيران تعاني صعوبة كبيرة في الحصول على أسلحة متطورة ومن النقص في قطع الغيار بسبب الحظر الاقتصادي والعسكري المفروض عليها من الولايات المتحدة منذ ثورة ١٩٧٩.

تقوم السياسة الناعمة في تركيا على مثالها السياسي الناجح الذي ربط بين القيم المجتمعية الإسلامية مع قيم الدولة العلمانية وشدد على ارتفاع المدني فوق العسكري. هذا مثال يحبّ محاكاته كثيرون في الوطن العربي. والقوة الناعمة في إيران أقل كثيراً مما في تركيا، وصورتها قد تأثرت كثيراً بعد انقضاضها على الاحتجاجات الشعبية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الخلافية عام ٢٠٠٩. وقد تضرّرت صورة إيران مؤخراً كذلك بسبب دعمها نظام الأسد في سورية، الذي تناهضه ثورة سياسية محلّية. واقتصاد إيران هو الآخر لم ينجُ من الضرر بسبب العقوبات الغربية وكذلك بسبب سوء الإدارة الجزئي في النظام الإيراني. فلو لم يكن لدى إيران مصادر طاقة هائلة، ولو لم يحافظ النفط على أسعار عالية نسبياً في السنوات الأخيرة، لوقعت البلاد في ضائقة اقتصادية شديدة. ومع ذلك، فإن مقاومتها جعلها شديدة القُرب من الجماهير العربية[١١].

---

(٧) «Gross Domestic Product 2010, PPP,» <http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/GDP_ppp.pdf>.

(٨) «GDP growth (annual %),» <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>.

(٩) Data provided by US Energy Information Administration, <http://www.eia.gov/countries/index.cfm?topL=exp>.

(١٠) Data provided by US Energy Information Administration, <http://www.eia.oe.gov/oiaf/ieo/nat.gas.html>.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: Mohammed Ayoob, «Beyond the Democratic Wave: A Turko-Persian Future?,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 2 (Summer 2011), pp. 113-114.

تحدّي إيران للقوى الغربية في قضية تخصيب اليورانيوم واستعدادها لدفع ثمن عالٍ لهذا التحدّي قد أكسبَها تعاطفاً كبيراً بين العرب الذين طالما رأوا حكوماتهم تخشى الوقوف، للدفاع عن حقوقهم الوطنية، في خضوع ذليل أمام المطالب الغربية. وحسب آخر استبيان سنوي قامت به جامعة ميريلاند عام ٢٠١١ في ستّة أقطار عربية، أجاب ٦٤ بالمئة أن إيران لها الحق في تطوير منهاجها النووي. وهذه زيادة ملحوظة عن نسبة ٥٣ بالمئة عبّرت عن الرأي نفسه في عام ٢٠٠٩[١٢]. وظهور هذه النسبة وسط عقوبات أكثر قسوة مفروضة على إيران، لاستمرارها في تخصيب اليورانيوم، هي زيادة يمكن أن تعُزى إلى إدراك العرب للمعاملة غير العادلة التي تفرض على إيران بالمقارنة مع إسرائيل التي لم تحاسَب قط على مخزون أسلحتها النووية.

لقد ازداد ارتفاع الرصيد الإيراني والتركي في الشرق الأوسط بصورة أكبر نتيجة للتغيّر في ميزان القوى السياسية والحيوية في المنطقة لمصلحة القوّتين، الذي بدأ في أوائل هذا القرن، نتيجة عوامل محلية وإقليمية وعالمية؛ فقيام الولايات المتحدة وحلفاؤها بغزو أفغانستان عام ٢٠١١، والعراق عام ٢٠٠٣ قد غيّر ميزان القوى بشكل كبير في الجزء الشرقي من الشرق الأوسط، بإزالة اثنين من كبار أعداء إيران في المنطقة: طالبان في أفغانستان وحزب البعث في العراق؛ وقد تزامن ذلك مع تحوّل كبير في ميزان القوى السياسية داخل تركيا، بمجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢. والمضامين الدولية لذلك الحدث بدأت تتضح في رفض تركيا عام ٢٠٠٣ السماح لمرور قوات الولايات المتحدة إلى شمال العراق لفتح جبهة جديدة ضد نظام صدام حسين. وقد عكست قرارات البرلمان المعارضة العميقة لدى الشعب التركي ـ في تركيا المتنامية ديمقراطياً ـ ضد غزو الولايات المتحدة للعراق.

كانت السنوات الثلاث الأولى من هذا القرن حاسمة بالنسبة إلى الشرق الأوسط. فالأحداث في تلك السنوات غيرت بشكل جذري محيط الأمن الإيراني وتوجهات السياسة الخارجية في تركيا. وإذ كانت إيران شديدة القلق حول وجود القوات الأميركية على جناحَيها معاً في العراق وأفغانستان، متحسِّبةً من تشكيل كمّاشة، سرعان ما أدركت الحلقات الحاكمة أن الولايات المتحدة قد سقطت، في كلا الميدانين، وأنه سيكون من بالغ الصعوبة على الولايات المتحدة أن تتخلص من العراق أو أفغانستان في غياب تعاون إيران أو موافقتها في الأقل. وفي عقابيل غزو العراق وأفغانستان غدا من الواضح جداً أن إيران لا يمكن الاستغناء عنها لبناء جهاز أمن ثابت وشرعي في الخليج العربي وما وراءه. كان تدمير الدولة العراقية والتفتيت شبه الكامل للقوة العراقية بعد غزو الولايات المتحدة قد دعم موقع إيران بوصفها القوة الأبرز، إن لم تكن القوة الأغلب في النصف الشرقي من الشرق الأوسط[١٣].

(١٢) <http://newsdesk.umd.edu/pdf/2011/telhamipoll2011.pdf>.

(١٣) Mohammed Ayoob, «American Policy towards the Persian Gulf: Strategies, Effectiveness, and Consequences,» in: Mehran Kamrava ed., *The International Politics of the Persian Gulf* (Syracuse, NY: University of Syracuse Press, 2011), pp. 120-143.

وفي الوقت نفسه، أظهرت نتائج انتخابات ٢٠٠٢ نضج تركيا في ديمقراطية ما بعد الكمالية، متزايدة في ارتياحها في هُويّتها الإسلامية. ومع مرور الوقت سيكون لذلك تفرّعات في السياسة الخارجية التركية، وفي انشغال حزب العدالة والتنمية النشيط في العالم العربي وفي إيران لأسباب حيوية واقتصادية. وسيكون للعلاقات الثقافية والدينية مع العالم العربي دور في هذا التوجّه الجديد في السياسة التركية، مثل دور سلوك إسرائيل الضاري في فلسطين المحتلة، الذي تمثّل بالهجوم الوحشي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونتج من ذلك أن تحسّن علاقات تركيا مع جيرانها العرب ومع إيران قد أدّى إلى تدهور علاقاتها مع إسرائيل. وقد بلغت الأمور إلى أسوأ نقطة بالهجوم الإسرائيلي على سفينة الإغاثة التركية «مافي مرمرة» التي تسبّبت في تسعة قتلى من الأتراك ما أدى إلى طرد السفير الإسرائيلي من أنقره. وقد أظهرت هذه الحادثة أن تركيا راغبة وقادرة على اتخاذ سياسات خارجية حتى عندما تصطدم مع أفضليات الولايات المتحدة[١٤].

كان هذا التحوّل بمنزلة موازنة علاقات تركيا بين الغرب والشرق أكثر منه التخلي عن الغرب لمصلحة الشرق[١٥]. ومع ذلك، أثار هذا التحول هياجاً في بعض دوائر صنع القرار السياسي والمناقشات الفكرية في الولايات المتحدة وأوروبا، الذين وجدوا فيه خيانة تركيا للمُثُل الكمالية وعلاقاتها مع الغرب الذي دعمها لأكثر من نصف قرن. وقد وُصف توجّه السياسة التركية الجديد بصفة العُثمانية المُحدَثة، وفي صفة مثقلة بالازدراء في مضمونها[١٦] ومع ذلك، فإن خطوة التوازن الجديد التي اتخذتها الحكومة التركية قد عززت موقفها في التأثير في مسار الأحداث الناجمة عن الانتفاضات العربية، وفي الوقت نفسه تركتها عرضة لتأثيرات الهياج.

كان صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إشارة إلى تحوّل رهيف في السياسة التركية نحو كلٍّ من كردستان العراق وأكراد تركيا نفسها، وهو بداية خير للمصالحة التركية ـ الكردية، التي كانت قد تعثّرت بسبب تجدّد الهجمات الإرهابية من جانب حزب العمال الكردستاني، وبسبب ردّة فعل مبالغة في القومية، وقصيرة النظر، التي وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في موقف الدفاع

---

(١٤) Mohammed Ayoob, «Turkey's Stance on Israel Will Reverberate in Washington,» *The Guardian*, 12/9/2011, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/sep/12/-Israel-reverberates-Washington?INTCMP=SRCH>.

(١٥) Mohammed Ayoob, «Turkey's Balancing Act,» Project Syndicate (9 January 2012), <http://www.project-syndicate.org/commentary/ayoob1/English>.

(١٦) مصطلح «العثمانيّون المُحدَثون» يُستَعمل بازدراء، وبخاصّة في الإشارة إلى مفهوم وزير الخارجية داوود أوغلو حول السياسة الخارجية لبلده. وقد وجد المصطلح طريقه إلى عدد من برقيّات السفارة الأمريكية في أنقرة المرسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية. انظر: Robert Mackay, «Reaction to Leaks of US Diplomatic Cables, Day 2,» *The Lede* (29 November 2010), accessed on the *New York Times* <http://thelede.blogs.nytimes.com/2010/11/29/updates-on-the-global-reaction-to-leaked-u-s-cables/?scp=1&sq=neo-ottoman&st=cse>.
انظر أيضاً: «The Davutoglu Effect,» *The Economist* (21 October 2010), <http://www.economist.com/node/17276420>.

وأرغمتها على اتخاذ موقف متشدّد من القوميين الأكراد[17]. ولكن ذلك قد حمل فوائد جمّة في مجال علاقات تركيا التي تحسّنت كثيراً مع الحكومة ذاتية الاستقلال في كردستان العراق، التي جلبت لتركيا فوائد اقتصادية وحيوية تخطيطية. وقد كسبت تركيا دعماً من حكومة إقليم كردستان لمعارضة تركيا الحكومة العراقية في معاملة المعارضة المحلية. والتقاء المصالح بين أربيل وأنقرة يبدو أنه يتطوّر بخصوص التسلّط على السياسة من جانب الحكومة العراقية ذات الغلبة الشيعية، القريبة التحالف مع إيران[18].

كانت العلاقات المتحسّنة مع كردستان العراق جزءاً من سياسة التخطيط التركية الإقليمية للوصول إلى «صفر من المشاكل مع الجيران» وخير من يمثلها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو[19]. وقد كانت هذه السياسة واضحة في علاقات تركيا المتحسّنة باستمرار مع سورية، التي تشترك تركيا معها بحدود برّية طويلة، ولكن العلاقات معها كانت متوتّرة، إن لم نقُل عدائية، لبضعة عقود مضت. ومع أن كلّاً من تركيا وسورية قد أفاد اقتصادياً من هذه العلاقة، إلّا أن مضمونها كان أبعد من الاقتصاد. فبوجود العلاقة الحميمة بين سورية وإيران، يكون تحسّن العلاقات التركية ـ السورية ذا أثر إيجابي كذلك على علاقات تركيا مع الجمهورية الإسلامية. ولكن أحداث ٢٠١١ و٢٠١٢، وبخاصة الأحداث في سورية، قد عقّدت الأمور لأنقرة وطهران.

رابعاً: الاستجابة التركية والإيرانية للانتفاضات العربية

في المراحل الأولى للانتفاضات العربية، رحّبَت كلٌّ من تركيا وإيران بالانتفاضات الديمقراطية ضد الحكام المستبدّين، ولكن لأسباب مختلفة. فتركيا، كانت ترى الانتفاضات العربية توكيداً لنجاحها الخاص في التضامن الديمقراطي، وبخاصة تقليص سلطة العسكر في المجال السياسي. وقد أعلن عدد من الحركات العربية بصراحة أن تركيا قدّمت المثال الذي يريدون محاكاته، وهذا ما رفع منزلة تركيا أكثر في نظر الجماهير العربية. وقد قوبل أردوغان باحتفاء كبير عندما زار مصر وليبيا وتونس بعد قليل من إسقاط الحكم السلطوي، وكان الزعماء الأتراك سعداء وهم يرون بلدهم يقوم بدور المثال[20].

---

(١٧) Mohammad Ayoob, «Turkey's Kurdish Conundrum,» Foreign Policy Middle East Channel (9 November 2011), <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/11/09/turkeys_kurdish_conundrum>.

(١٨) «Barzani, Erdogan Find Common Ground against Maliki Government,» *Today's Zaman*, 20/4/2012, <http://www.todayszaman.com/news-278110-barzani-erdogan-find-common-ground-against-maliki-government.html>.

(١٩) انظر بيان رؤية وزير الخارجية عن «صفر مشكلات» مع الجيران: Ahmet Davutoğlu, «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007,» *Insight Turkey*, vol. 10, no.1 (2008), pp. 77-96.

لنقد متوازن لهذه السياسة، انظر: Ziya Onis, «Multiple Faces of the «New» Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and Critique,» *Insight Turkey*, vol. 13, no. 1 (2011), pp. 47-65.

(٢٠) Anthony Shadid, «In Riddle of Mideast Upheaval, Turkey Offers Itself as an Answer,» *New York Times*, 26/9/2011, <http://www.nytimes.com/2011/09/27/world/europe/in-mideast-riddle-turkey-offers-itself-as-and-answer.html?scp=3&sq=erdogan% 20in% 20cairo&st=cse>.

وقد رحّب الإيرانيون كذلك بسقوط المستبدّين العرب، أتباع الغرب، في مصر وتونس، واحتفلوا بالثورات العربية بوصفها امتداداً لثورتهم الإسلامية نفسها. وعلاوة على ذلك، كما قال أحد المحللين:

كان المرشد الأعلى، خامنئي، يرى دائماً أنه كلّما ازدادت الديمقراطية في الشرق الأوسط... كان ذلك الأفضل لإيران. فقد رأى على امتداد العقد الماضي عندما تحصل انتخابات ديمقراطية أنها دعّمت حزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والإسلاميين الشيعة في العراق. لذا... فعندما بدأت الانتفاضات في الوطن العربي، كان خامنئي يشعر باطمئنان أن هذا سيكون متطابقاً مع المصلحة الإيرانية، لا الأمريكية[٢١].

ومن المفارقة أنه مع انتشار عدوى الديمقراطية، كان من شأن الاضطرابات والصراعات المدنية التي صاحَبَت الانتفاضات العربية أنها أَحَرَجَت عدداً من المكاسب التي أَحَرَزَتها تركيا وإيران، كما أدّت إلى توتّر العلاقات بين أنقره وطهران. وكان ذلك نتيجة عاملين اثنين: الطبيعة غير المتوقّعة للانتفاضات العربية، والنتائج غير المتوقّعة كذلك من مثل تلك الاضطرابات؛ هذا إلى جانب تدخّل مصالح جغرافية ـ تخطيطية زادت من تعقيد تحليل الثمن ـ الفائدة الذي قامت به كلٌّ من أنقره وطهران.

كانت ليبيا والبحرين اختباراً لالتزام تركيا الفكري ـ المذهبي نحو هدف التحوّل الديمقراطي (وقد انتصر الفكر المذهبي في حالة ليبيا، وبقي كامناً في حالة البحرين) كما قدّمت سورية المشكلة نفسها لإيران (في هذه الحال غطّى التخطيط الجغرافي على أي اعتبار آخر). وكما قدّمت سورية أيضاً تحدّياً كبيراً لتركيا، لأن أنقرة قد استثمرت الكثير، اقتصادياً وسياسياً، خلال السنوات القليلة الماضية لغرض تحسين العلاقات مع نظام الأسد. ثم أن سورية كانت تشكل تهديداً للعلاقات المزدهرة حديثاً بين تركيا وإيران. فصعود الديمقراطية في سورية أرغم تركيا على الاختيار بين طرفين، لكي تبقى مخلصة للمبادئ الديمقراطية التي تعهدّت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، لأن نظام الأسد كان يتنكّر دائماً لوعوده لأنقرة أنه سوف يسعى إلى حلّ سلمي للصراع من طريق الحوار مع المعارضة[٢٢]. وعوضاً من ذلك شنّ النظام سياسة وحشية لقمع الاحتجاجات السلمية ما دفع إلى عَسكرَة الثورة السورية فأصبحت تركيا الملاذ الوحيد للمدنيين الهاربين من قمع النظام، وقاعدة لشنّ هجمات تزايد تأثيرها في أهداف النظام من جانب الجيش السوري الحرّ. كما أسست المعارضة السورية المدنية مركز قيادتها في تركيا بتواطؤ مع الحكومة التركية.

ونتج من ذلك وقوف طهران وأنقره على جانبي الخط الفاصل السوري. لم تستطع إيران التخلي عن نظام الأسد، حليفها الرئيس بين العرب، وواسطة نقلها الأساس لدعمها المالي والعسكري

---

(٢١) Malley, Sadjadpour and Taşpinar, «Symposium: Israel, Turkey and Iran in the Changing Arab World,» p. 6.

(٢٢) Sebnem Arsu, «Turkish Premier Urges Asad to Quit in Syria,» *New York Times*, 22/11/2011, <http://www.nytimes.com/2011/11/23/world/middleeast/turkish-leader-says-syrian-president-should-quit.html?_r=1>.

لحزب الله اللبناني، وتتركه يسقط بأيدي معارضة متنوّعة، توجهها السياسي المستقبلي غير مؤكّد، ويمكن أن ينقلب عدوّاً لإيران. وتردّد تركيا الأوّلي حَول سورية سرعان ما انقلب إلى دعم، معنوي ومادّي، للمعارضة. وهذا ما جعل تركيا مركز المعارضة الأول ضد نظام الأسد، ورأس حربة للحملة الدولية لتغيير النظام في سورية.

يبدو أن ثمة ثلاثة عوامل أثّرت في قرار تركيا حول سورية. أوّلها، أن أنقرة لم يكن بمقدورها عدم الاهتمام بالقضية السورية عندما بدأ النظام بقمع المعارضة. كانت تركيا غارقة في طوفان من اللاجئين، وشرعية حكومة العدالة والتنمية كانت قائمة على المبادئ الديمقراطية. وثانيها، رأت أنقره أن نظام الأسد سيسقط عاجلاً أو آجلاً، ولم تشأ أن تُباعد بينها وبين حكام سورية في المستقبل إزاء مصالح تركيا التخطيطية ـ الجغرافية والاقتصادية هناك. وثالثها، وجدت تركيا في الانتفاضة السورية وسطاً مناسباً لكي تُظهر للولايات المتحدة أنها على الجانب نفسه مع القوى الغربية حول قضايا تتعلق بالانتفاضات العربية، وأن القصص حول تودّد تركيا إلى طهران قصصٌ فيها مغالاة شديدة. إن التداخل بين المصالح التركية والغربية مفيد لتركيا إزاء تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل، والأثر السلبي لهذا التطور على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة.

وكان لدى إيران دوافعها بخصوص سورية، ليس أقلها العلاقة مع حزب الله. ثم إن سورية كانت الحليف العربي الأول لإيران منذ الثورة الإيرانية تقريباً، إذ وقفت بعزم وراء إيران في وقتٍ كانت جميع القوى تقريباً تدعم العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. ومع أن سقوط صدام حسين أتاح فُرَصاً كبرى أمام إيران للتأثير في العراق، إلّا أن استمرار عدم الوضوح في تلك البلاد، بما في ذلك احتمال تجدّد الصراع الطائفي وطبيعة عدم الاستقرار في حكومات تحت الهيمنة الشيعية في بغداد، تجعل من سورية رصيداً حيوياً لإيران وهي غير مُستعدّة للتضحية به.

كذلك، إن أي نوع من التدخّل الأجنبي، وبخاصة من النوع العربي ـ الغربي الذي أطاح بالنظام الليبي، هو بمثابة لعنةٍ بالنسبة إلى إيران، لأنه قد يشكلّ سابقة يمكن أن تُستخدَم ضد النظام الإيراني ذات يوم. وبينما لم تكن إيران معنيّة بنظام القذافي بشكل خاص، ولا سيمّا بعد أن التحق بالمعسكر الغربي بعد ٢٠٠٣، فإنها معنيّة بشكل شديد بنظام الأسد عسكرياً، ودبلوماسياً، واقتصادياً. وحقيقة أن السعودية وحلفاءها في مجلس التعاون الخليجي، وقطر بخاصة، كانت تقوم بالدور الرئيس في المطالبة بتنحية الأسد عن السلطة تجعل الإيرانيين أكثر شكوكاً في الدوافع وراء الطلب لتغيير النظام في سورية. إن مطالب كهذه حَدّدت موقع القضية السورية في المركز من الحرب الباردة بين إيران والعربية السعودية حول الأولوية في الخليج العربي[٢٣].

(٢٣) Mohammed Ayoob, «The Arab Spring: Its Geostrategic Significance,» *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Fall 2012), pp. 89-97.

والقرار التركي لإقامة منشأة دفاعية ضد الصواريخ، تابعة لحلف الناتو، في «ملاطية» إلى الجنوب الشرقي من تركيا زادت التوترّ مع إيران، لأن الإيرانيين يعتقدون، بشيء من التسويغ، أن المنشأة موجّهة ضد بلادهم. وترى السلطات الإيرانية أن نظام الناتو يرمي إلى تحييد قدرة الردع الإيرانية بخصوص إسرائيل، وبذلك يزيد احتمال ضربة إسرائيلية أو أميركية ضد المنشآت النووية الإيرانية ومع أن مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية سارعوا إلى نفي مثل هذه الإدّعاءات، إلّا أن الرسالة كان لها وَقعُ التهديد على الأسماع التركية، وبخاصة عند ورود تقارير عن لامركزية صنع القرارات في إيران، بما في ذلك مسائل الدفاع[٢٤]. لكن هذه التوتّرات لم تمنع رئيس الوزراء أردوغان من التأكيد للزعماء الإيرانيين خلال زيارته طهران في آذار/مارس ٢٠١٢ أن المعلومات المستقاة من منشأة «ملاطية» لن تطّلع عليها إسرائيل، وإذا لم تلتزم الناتو بشروط تركيا فنستطيع أن نطلب منهم تفكيك تلك الأجهزة[٢٥].

كانت تركيا مستمرة في دعم حق إيران في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلميّة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢ صرّح رئيس الوزراء أردوغان بشكل قاطع أنه ليس من حق أحد أن يفرض أي شيء على أحد بخصوص الطاقة النووية، شرط أن تكون لأغراض سلمية[٢٦]. وذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إن على الغرب أن يكون منصفاً ويعامل الجميع على السواء بخصوص قضية الطاقة النووية؛ وكرّر انتقاده صمت الغرب حول امتلاك إسرائيل أسلحة نووية؛ وهذا يجب تفسيره كذلك. وإلّا يجب أن نسأل لماذا لا يتصرّفون بصدقٍ وإنصاف[٢٧]. ومثل ذلك ما صرّح به الرئيس التركي عبد الله غول من «أننا نعارض بشكل كامل وجود أسلحة الدمار الشامل في منطقتنا. إن محاولة تطوير أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل قد تثير سباق تسلحّ في المنطقة، يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار ويهدّد السلم العالمي والأمن في المنطقة. لذلك كنّا نطالب دائماً بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تشمل كلّاً من إسرائيل وإيران معاً»[٢٨]. ولكن، في الوقت نفسه، أعلنت تركيا عن قرارها تخفيض استيراداتها من النفط الإيراني بعشرين بالمئة لكي تُرضي الولايات المتحدة وتحول دون فرض عقوبات عليها[٢٩]. وهذه إشارة إلى مدى

---

(٢٤) «Davutoglu Tells Salehi Concerned over Latest Iranian Threats to Turkey,» *Today's Zaman*, 30/11/2011, <http://www.todayszaman.com/newsDetail-getNewsById.action?newsId=264443>.

(٢٥) «Erdogan, Iran, Says NATO Radar Could be Dismantled if Needed,» *Today's Zaman*, 30/3/2012, <http://www.todayszaman.com/news.275856-erdogan-in-Iran-says-nato-radar-good-be-dismantled-if-needed.html>.

(٢٦) «Turkey Offers Help with Iranian Nuke Talks, Refutes «Imposition»,» *Today's Zaman*, 28/3/2012, <http://www.two days a man.com/news.275694-Turkey-offers-help-with-Iranians-new-talks-refutes-imposition.html>.

(٢٧) «Erdogan, Iran, Says NATO Radar Could be Dismantled if Needed».

(٢٨) Abdullah Gul, «Turkey's New Course,» *Today's Zaman*, 22/5/2012, <http://www.todayszaman.com/news-281079-turkeys-new-course-by-abdullah-gul*.html>.

(٢٩) «Turkey to Reduce Iranian Oil Imports by 20% under Pressure from US,» *Washington Post*, 30/3/2012, <http://www.washingtonpost.com/world/middle-east/Turkey-two-reduce-Iranians-oil-by-20-percent-under-pressure-from-us/2012/03/30/gIQACrV4kS-story. html>.

ضغوط أميركا على تركيا لقطع علاقاتها مع إيران، وإلى محاولة تركيا موازنة علاقاتها مع إيران مع علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ولكن قرار تقليص استيرادات النفط الإيراني لا يغير موقف تركيا من حق إيران في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. وهذا يتمشى مع محاولة تركيا مع البرازيل عام ٢٠١٠ لإيجاد حلّ للخلاف حول التخصيب النووي في إيران. ومع أن هذه المحاولة فشلت بسبب معارضة الولايات المتحدة لصفقة المقايضة النووية التي فاوضت عليها تركيا مع البرازيل، إلا أنها تركت أثراً إيجابياً في صورة تركيا في إيران وقد تحسّنت هذه الصورة أكثر عندما صوتت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠ ضد فرض عقوبات إضافية على إيران. وكان هذا التصويت ردّ فعل جزئياً على رفض الأعضاء الخمسة الدائمين+ ١ في مجلس الأمن[٣٠] لصفقة مقايضة اليورانيوم التي جرى التفاوض عليها بين تركيا والبرازيل. ولكن ذلك يصوّر بشكل كبير رغبة أنقرة في عدم تغريب إيران، التي تعدّها جارة شديدة الأهمية وشريكاً اقتصادياً مهماً. وقد قامت العلاقات الاقتصادية بدور كبير في تنمية العلاقات التركية - الإيرانية. وحسب آخر البيانات من الزعماء الأتراك والإيرانيين، فإن البلدين يأملان في زيادة تجارتهم الثنائية من ١ بليون دولار سنوياً إلى ٣٥ بليوناً عام ٢٠١٥[٣١].

لقد تعرّضت علاقات حُسن الجوار والانضباط في قضايا تفرّق إيران عن تركيا التي ساعدت على ازدهار العلاقات التركية - الإيرانية في السنوات الأخيرة لاختبار قاسٍ بسبب الانتفاضة السورية، كما وقعت تلك العلاقات تحت ضغط بسبب دعم إيران الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي التي زادت تغريب السنّة والأكراد ودفعت البلاد من جديد إلى شفا حرب أهلية[٣٢].

وقد دخل أردوغان والمالكي في حرب كلامية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إذ وصف الأخير تركيا بالدولة «المعادية» التي تقوم «بتدخلات غير مسوّغة في شؤون العراق الداخلية» و«لا تزال تحلم بالسيطرة على المنطقة». وعندما طُلب إلى أردوغان أن يعلّق على كلام المالكي قال، إذا أجبنا عن كلامه أعطيناه فرصة للظهور والتباهي هناك. لا توجد حاجة لإعطائه فرصة ليكسب منزلة»[٣٣].

---

(٣٠) الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن زائداً ألمانيا.

(٣١) «Erdogan Meets Iran's Ahmadinejad in Tehran,» *Today's Zaman*, 29/3/2012, <http://www.todays zaman.com/news-275742-erdogan-meets-iran-ahmadinejad-in-tehran.html>.

(٣٢) Mohammed Ayoob, «Only Iran Can Save Iraq,» CNN Opinion (28 March 2011), <http://www.cnn. com/2011/12/20/opinion/ayoob-iran-iraq-sectarian-sectarian-strife/index.html?iref=all search>.

(٣٣) Gozde Nur Donat, «Erdogan Says Turks, Iraqis Still Brothers, Despite Maliki's Enmity,» *Today's Zaman*, 22/4/2012, <http://www.todayszaman.com/news-278271-dog and-says-Turks-Iraqis-still-brothers-des pite-malachy's-enmity.html>.

خاتمة

ولكن، ثمّة إشارات إلى أن أنقره وطهران تدركان مخاطر السماح لخلافاتهما حول العراق وسورية أن تدفع إلى مواجهة لا يرغب فيها أيٌّ من الطرفين. وقد كرّر أحمد داود أوغلو مؤخّراً أن الخلافات حول سورية لن يُسمح لها بالنيل من العلاقات بين إيران وتركيا. وحسب قوله، ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وإيران ولن نسمح بظهور توازن إقليمي يقوم على خصومة بين تركيا وإيران... قد يكون هناك من يريد حرباً باردة جديدة، ولكن كلّاً من تركيا وإيران تعرف التاريخ بشكل جيد بحيث لا يسمح لذلك بالحدوث»[٣٤].

ويمكن للعراق في الواقع أن يغدو ميداناً رئيساً للتعاون بين إيران وتركيا، لأن للبلدين مصلحة مشتركة في تجنّب تفكّك العراق، بين أمور أخرى قد تؤدّي إلى إقامة دولة كردية مستقلة تشكل لعنةً للطرفين. فعراق مقسم طائفياً وعرقياً يسهُل أن يغدو مصدراً لعدم الاستقرار على امتداد المنطقة، ويهدّد ببلقَنَة الشرق الأوسط، وهو احتمال يُرعب كلّاً من أنقره وطهران. ويدرك الزعماء الأتراك والإيرانيون مصلحتهم المشتركة في العراق؛ فتنازلت إيران عن أولويتها لتركيا في شمال العراق لجميع الأغراض العملية، كما تنازلت تركيا عن أولويتها لإيران في الجنوب الذي تسوده التنظيمات الشيعية.

وفي التحليل الأخير، لذلك، لا يحتمل للخلافات بين البلدين حول سورية والعراق أن تدفعها إلى مواجهة مباشرة أو تهدّد بشكل خطير علاقاتهما بعيدة المدى. وكما استخلص أحد المحللين بقوله «مع أن اختلاف المصالح حول الصراع السوري يدفع تركيا وإيران في اتجاهين متعاكسين، فإن مصالحهما المشتركة في الحفاظ على علاقات ودّية يحتمل أن تمنع القضية السورية من التسريع في انشقاق كبير... وإلى الآن، كانت مصالح تركيا وإيران المتعارضة لم تصل إلّا إلى مُلاسنات حامية، ما يشير إلى أن أنقره وطهران تقدّران خصومتهما التعاونية، حتى عندما يُصيب بالشلل علاقاتِهما استمرارُ الاضطراب في سورية»[٣٥] ولكن من الصحيح القول إن إحجامهما عن بعضهما ـ وبخاصة في الموقف حول سورية ـ يُضعف تأثير البلدين في بقية أقطار الشرق الأوسط؛ وهذا سبب آخر لقيام طهران وأنقره بجهد مكثف للعودة بعلاقتهما الثنائية إلى مستوى متعادل.

من الخطأ تفسير الخلاف القائم بين تركيا وإيران حول سورية بأنه امتداد للخصومة العثمانية ـ الصفوية أو الصراع نحو الأولوية في الهلال الخصيب. تدرك كلٌّ من تركيا وإيران حاجتهما لبعضهما بعضاً اقتصادياً، وكذلك لإبعاد التدخل الأجنبي في الشرق الأوسط إلى الحد الأدنى. ثم إنهما تدركان كذلك أن مجالاتهما المصلحية في الشرق الأوسط شديدة الاختلاف عن بعضهما.

---

(٣٤) «Erdogan, Iran, Says NATO Radar Could be Dismantled if Needed».

(٣٥) Giorgio Cafiero, «Will Syria Cause a Divorce between Iran and Turkey?,» Jaddaliya (11 July 2012), <http://www.jadaliya.com/index/6401/will-Syria-cause-a-divorce-between-Iran-and-turkey>.

إيران معنيّة بالخليج العربي بالدرجة الأولى، وتركيا معنّية بشرق المتوسّط. ففي سورية والعراق فحسب، تتداخل مصالحهما، ويحتمل أن تتصادم، وحتى هنا يمكن احتواء الاحتكاك. ومع أن سورية مهمة لإيران، فهي أقل أهمية من العراق؛ إذ يمكن لإيران في التحليل الأخير أن تصل إلى تفاهم مع نظام يأتي بعد الأسد، إذا كان ذلك النظام ليس ضد إيران، وإذا تنازلت تركيا عن الأولوية لإيران في حدود التأثير في العراق وخارج كردستان العراق.

مع أن الانتفاضات العربية قد تسبّبت في تعقيدات في علاقات إيران ـ تركيا، فإنها لم تؤثر في المنزلة العالية لكلٍّ من البلدين في الشرق الأوسط. فمستقبل المنطقة يحتمل أن يقرّره ما يحدث في أنقرة وطهران أكثر مما قد يحدث في أي عاصمة أخرى في المنطقة. ومجرى السياسة في الشرق الأوسط سيعتمد كذلك على العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا، وبخاصة على قدرتها على تحصين مجمل علاقتهما في المنطقة ضد احتكاك محتمل في أي منطقة، ويحتمل أن تكون هذه مهمّة معقّدة، ولكنها ليست بالمستحيلة، مع احتمال وجود دبلوماسية بارعة في كلّ من أنقره وطهران.

الفصل الثامن عشر

السياسة الأمريكية والثورات العربية عام ٢٠١١

وليم ب. كوانت

ملخّص

تعكس استجابة إدارة أوباما لمختلف ظواهر الربيع العربي التوتّر طويل الأمد في السياسة الأميركية الخارجية، في ما بين المصالح الحيوية المتجذّرة والقيم المتمثّلة بحقوق الإنسان، وبين دعم الديمقراطية. وقد كانت أسهلها حالة تونس، حيث سارع أوباما إلى الوقوف إلى جانب المحتجّين الذين طالبوا بعزل الرئيس بن علي. أمّا الحالة المصرية، فقد كانت أكثر تحدّياً ؛ ولكن الولايات المتحدة كان لها نفوذ أكبر هناك، بسبب علاقتها الوثيقة مع العسكرية المصرية. ولكن تفضيلها لانتقال سليم للسلطة إلى رئيس الاستخبارات العسكرية عمر سليمان كان غير واقعي، ما أضر بصدقية أوباما في نظر الثوّار. ولكن سرعان ما أخذت الإدارة تتأقلم مع الحقائق الجديدة، بما في ذلك احتمال بروز مسيطر للإخوان المسلمين. أما جميع الحالات الباقية (ليبيا واليمن والبحرين وسورية)، فقد كانت عصيّة على صنّاع السياسة الأميركية. فلم تظهر أيّ خطط كبيرة، فبدأ أوباما، سياسياً، حذِراً وواقعياً، وشديد المراعاة لتيارات الرأي العام الوطني.

ومن المفارقة أن تنفجر الثورات العربية عام ٢٠١١ تحت سَمع وبَصَر الرئيس باراك أوباما. فلو أنها بدأت قبل ذلك ببضعة أعوام لأيّدها الرئيس جورج دبليو بوش ومناصروه في المنهاج الديمقراطي؛ حتى إنهم كان من المرجّح أن يتبنّوها ويفتخروا بها، في الأقل إلى أن بان اتجاهها الإسلامي. ولكن موقف أوباما المعتدل والواقعي، حيال الشرق الأوسط، كان قد بدأ منذ معارضته الحرب على العراق وتجربتها القسرية لتغيير نظام الحكم، ولفرض التحوّل نحو الديمقراطية، وإلغاء التطرّفات، ما كان منها حقيقياً أو خطابياً. وكان أوباما قد عارض الحرب على العراق، واقترح

التعاون مع أنظمة مثل إيران وسورية، كما قدّم عملية السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي على السعي إلى الديمقراطية، وذلك في خططه حيال المنطقة.

ولم تكن الثورات العربية عام ٢٠١١ أوّل التحديّات أمام موقفه من المنطقة. فبعد شهور قليلة من انتخابه، كان عليه أن يواجه انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً لوزراء إسرائيل؛ إذ لم يطل الزمن به حتى أدرك أن ذلك كان خبراً سيّئاً بالنسبة لآماله في دفع «عملية السلام». ولم يمضِ عام على ذلك حتى قام الإيرانيون بانتخابات اتّضح أنها كانت حامية الوطيس وخلافيّة جدّاً، إذ انتهت بهزيمة الحركة «الخضراء» المعتدلة. كما بدت إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد، في تلك الظروف عائقاً كبيراً جدّاً ضد أي تقارب مع إيران.

ولكن هذه التحديّات لتوقّعات أوباما الأولى سرعان ما طغت عليها موجة التغيّر العارمة على نظام بن علي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ثم في مصر، وسقوط حسني مبارك في شباط/فبراير؛ وأخيراً طرد معمّر القذافي ومقتله في تشرين الأول/أكتوبر؛ ثم تبع ذلك بأسابيع قليلة تخلّي علي عبد صالح عن الحكم في اليمن. وهكذا كان ذلك عاماً فريداً، عندما يُقارن بما بدا وكأنه عهدٌ سياسي متجمّد في الشرق الأوسط، في العقود السابقة. وبالإضافة إلى تلك الانقلابات الناجحة ضد زعماء طال حكمهم، كانت هناك ثورات مستمرة ضد نظام الأسد في سورية، وضدّ ملكيّة الأقليّة السنيّة في البحرين. كما كانت هناك حركات احتجاجية أصغر ومطالبات بالإصلاح في المغرب والأردن والجزائر وغيرها. وعلى وجه الإجمال، كانت المنطقة على استعداد للتغيير؛ والتغيير دوماً صعب على السياسة الخارجية الأميركية للتعامل معه. فهو يتطلّب المعرفة العميقة لفهم ما يحدث، كما يتطلّب قيادةً تخطيطية سليمة كي يعرف المرء حاجاته واتجاهاته، كما يتطلّب فريقاً ماهراً من صنّاع القرار كي يصوغ ويوضح سياساتٍ جديدة.

إن أسوأ وسائل الإرشاد لما يمكن عمله في أوقاتٍ غير مستقرّة قد تكون الأقوال الطنّانة ـ في الصحافة، مراكز الفكر، والكونغرس ـ لأن النقاش العام لجميع قضايا السياسة اليوم تقريباً، محليّة وأجنبية، لا تزيد على كونها مُماحكات حزبية، وجميعها ألاعيب من الإعلان عن الذات والمنافسة الشرسة. وحقيقة أن عام ٢٠١٢ كان عام انتخابات أميركية لم تكن غير مرتبطة بهذا الجوّ.

وفي مواجهة تغيّر غير مسبوق ومحيّر، وفي منطقة عصيبة من العالم، مع معارضة حزبية شديدة في الداخل الأميركي، كيف تعامل أوباما مع تحديّات الربيع العربي؟ الجواب، في رأيي هو أنّه لم يكن تعاملاً جيّداً[1]. ولكن لم يكن من السهل حتى على فريق في السياسة الخارجية أكثر براعةً وثقةً

---

(١) لتقييم نسبي حول سياسات أوباما نحو الربيع العربي، انظر: Mark Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), esp. chap. 9.

انظر أيضاً: Fawaz Gerges, *Obama and the Middle East: The End of America's Moment?* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 233-247. [وصدر الكتاب بنسخته العربية بعنوان: أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)].

في النفس، أو رئيس أكثر خبرةً، أن يفعل أفضل من ذلك. ومن المفيد النظر في القضايا الكبرى، والتمعّن في الوقائع.

لم تكن تونس اختباراً ذا قيمة؛ إذ يتّضح من البرقيات التي سرّبتها ويكيليكس أن السفير الأمريكي في تونس بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ قد صرّح بأنه يجب التوقف عن اعتبار تونس حليفاً موثوقاً للولايات المتحدة، وأن النظام هناك كان في غاية الفساد، وأن هناك معارضة تشتد ضد حكم بن علي السلطوي[٢]. وانكشفتِ البرقيات المسرّبة في بواكير كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تماماً قُبَيل الانتفاضة التي انطلقت إثر انتحار محمد بوعزيزي. وقد استمرّ صُنّاع القرار الأميركيون في مراقبة تونس ـ ولم يكن هؤلاء بالكثيرين ـ بل ربما كانوا متفاجئين حيال ما تفتّقت عنه الأحداث؛ ولكنهم لم يكونوا مُرتاعين أو مصدومين. وهكذا، فإن الولايات المتحدة لم تتباطأ في الوقوف وراء النظام الجديد، وما زالت تدعم «الثورة». ثما قامت «هيلاري كلينتون» بزيارة تونس وأطلقت كلاماً لطيفاً. وسافر قائد حركة «النهضة» راشد غنّوشي إلى واشنطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهناك امتدح إدارة أوباما. ومنذ ذلك الوقت أصبحت تونس توصف بانتظام بأنها «الأكثر احتمالاً للنجاح» من بين مجموعة من التعليقات حول الديمقراطية في الوطن العربي، وهو حكمٌ أتفق معه.

كانت مصر حالة أكثر صعوبةً، كما لم يكن أوباما وفريقه[٣] على دراية أكيدة في التعامل معها. فقد كان مبارك، على الرغم من جميع نواقصه حليفاً أميركياً صلباً. فقد تعاون مع أمن الخليج وحافظ على السلام مع إسرائيل، وقدّم خدماتٍ لا يمكن ذكرها في حرب أمريكا ضد الإرهاب. وكانت علاقة البنتاغون (وزارة الحرب الأميركية) بالعسكرية المصرية قوية بشكل خاص. وكان جورج دبليو بوش قد دفع بهدوء نحو الإصلاح والتحوّل الديمقراطي. ولكن عندما أظهر الإخوان المسلمون قوّتهم في انتخابات عام ٢٠٠٥ خفّفت واشنطن من حماستها للإصلاح الديمقراطي[٤].

كانت القاهرة المكان الذي توقف فيه أوباما عندما ذهب ليخاطب العالم الإسلامي. وخطابه الكبير هناك، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، الذي اشتمل على بعض النقد لمبارك ـ الذي لم يكن حاضراً ـ كما أنه لم يُذكر في الخطاب الذي لم يكن فيه أيّ إشارة لإعادة تقييم العلاقة[٥]. وهكذا، فإن من كانوا يتابعون شؤون مصر، في الولايات المتحدة، كانوا على وعيٍ بأن هنالك تغيّراً من نوعٍ

---

(٢) Elizabeth Dickinson, «The First WikiLeaks Revolution?,» *Foreign Policy* (13 January 2011), <http://wikileaks.foreign policy.com/posts/2011/01/13/wikiLeaks-and-tunisia.prospects>.
للاطلاع على النص الفعلي، انظر: «US Embassy Cables: Tunisia - A US Foreign Policy Conundrum,» *The Guardian*, 7/12/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/217138>.

(٣) للاطلاع على سرد مفصل عن «الثورة المصرية» عام ٢٠١١، انظر: Ashraf Khalil, *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation* (New York: St. Martin's Press, 2011).

(٤) حول العلاقات المصرية ـ الأمريكية، انظر: Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the US Egyptian Alliance* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2012), esp. chaps. 1 and 2.

(٥) للاطلاع على نص الخطاب، انظر: <http://www.whitehouse.gov/blog/newbeginning>.

ما في الأفق. كان مبارك يتقدّم في العمر، والشائعات حول خلافة ابنه كانت رائجة في الحلقات الحكومية في القاهرة: من سيأتي «بعد مبارك»[٦] متى ومن، ماذا يهم؟

لقد كنتُ أزور القاهرة كل عام من العشرين عاماً الماضية. وكانت هذه المحادثات وأمثالها تتردّد منذ منتصف عقد ١٩٩٠ في الأقل.

وكان يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انطلاقة ثورة ميدان التحرير)، مفاجأة لمعظم الأمريكيين، ولكنها، بعد ما حدث في تونس، لم تكن صادمة. كانت سلميّة في الأعم الأغلب، وتُركّز على مطلب وطني واضح، كما لم تكن بصورة رئيسة حول إسرائيل أو الولايات المتحدة. وللمرّة الأولى تابع كثير من الأمريكيين بإعجاب ما يحدث على قناة الجزيرة الإنكليزية مباشرةً، إذ كان المصريون من جميع المنابت يتظاهرون من أجل الكرامة والديمقراطية. وتصرّفات مبارك الأبوية السُلطة، المتخشّبة، لم تكسب له أصدقاء؛ وخلال أيام بدأ الرسميّون في واشنطن يحاولون تأمين «انتقال سليم للسلطة». ولم يكن المقصود بذلك واضحاً تمام الوضوح. ولكن لبعض المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية، وفي وزارة الخارجية، بدا أن ذلك يعني ضمان انتقال السلطة إلى يد رئيس الاستخبارات عمر سليمان، الذي أسماه مبارك للتوّ نائباً للرئيس؛ كما يعني أن الجيش يجب ألّا يطلق النار على المحتجّين، وبذلك تبدو الأحداث بعد عهد مبارك وكأنها اتفاق على نقل السلطة إلى الجيش.

خلال أيام الثورة الثمانية عشر ـ ثم خلال الشهور التالية ـ كانت سياسة الولايات المتحدة رجوعيّة ومُتباطئة، خلف الواقع المتغيّر على الأرض. وكانت قناة الاتصال الرئيسة بين البلدين أثناء تفتّق الأزمة هي التواصل بين البنتاغون والمجلس الأعلى للقوات المسلّحة. أما من الناحية الدبلوماسية، فإن وزير الخارجية والبيت الأبيض بدوَا وكأنهما يعتقدان أن «المباركيّة بدون مبارك» يمكن أن تكون خياراً مناسباً. وكان عمر سليمان معروفاً ومحترماً، ولديه ميزة أيضاً، كونه مفضّلاً لدى الإسرائيليين. أمّا ظن الكثيرين في واشنطن بأنه سيكون مقبولاً لدى المحتجّين في ميدان التحرير فهو دليل على مدى عدم اطّلاعهم على الرأي العام المصري.

وفي أوائل شباط/فبراير، فكّرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بإرسال «فرانك وزنر» (وهو سفير سابق في مصر ودبلوماسي حاذق) إلى مصر ليبلّغ رسالة إلى مبارك والجيش. وبدا وكأنه قد أُعطِيَ تعليمات بأن يحث مبارك على التنازل، وأن يُعلن أن ابنه لن يكون مرشحاً ليخلفه. كما أكّد «وزنر» وجوب عدم استعمال القوّة ضد المحتجّين غير المسلّحين. عند هذا الحدّ لجأ عدد من المراقبين إلى مُقترح «قانوني» يقضي بأن يبقى مبارك حتى نهاية مدّته في الخريف، كي يمكن تعديل الدستور وإجراء انتخابات برلمانية رئاسية بطريقة منظّمة[٧].

---

(٦) Brownlee, Ibid., chap. 3.

(٧) Tarek Masoud, «An Exit Plan for Mubarak,» *New York Times*, 3/2/2011, <http://www.nytimes.com/2011/02/04/opinion/04masoud.html?_r=0>.

ويبدو أن «وزنر» تبنّى هذا الأمر، وأيّدته بذلك وزيرة الخارجية كلينتون علناً. ولكن، أقل ما يمكن قوله إن ذلك لم يكن رأياً مُرحّباً به في ميدان التحرير. وعلى كل حال، فإن الأحداث جعلت منه رأياً غير مناسب، حيث ظلّت الجماهير تنادي بمغادرة مبارك وسليمان، ووقف الجيش إلى جانبهم وقد أدرك أوباما ذلك قبل أن يدركه معاونوه، فسارع إلى تأييد النظام الجديد[8] ثم قام البنتاغون بإبلاغ آرائه المؤيدة إلى المجلس الأعلى، ونتيجة لذلك انتهت الولايات المتحدة إلى الوقوف بجانب الثورة ـ تقريباً.

في محاولة أوباما صياغة سياسة حيال مصر، واجه صعوبةً داخلية عند مراعاة التوازن في ما بين المصالح والقيم في ظروف غير واضحة ـ وهو وضع مثبّط في أحسن الظروف ـ وبين عجز النظام السياسي الأمريكي عندما يتعلق الأمر برسم سياسة خارجية.

والرئيس، بطبيعة الحال، هو الصانع الأخير للقرار، ولكن هناك جهات إدارية أخرى ـ وخصوصاً في وزارة الخارجية والحربية ووكالة الاستخبارات المركزية ـ لها مصالح كبيرة في مصر. إضافة إلى ذلك، فإن الانتفاضة المصرية أثارت الرأي العام، وقام زعماء الرأي يدفعون بآرائهم في الصحافة وأمام الكونغرس حول ما يجب عمله. وبدا الحزب الجمهوري مصمماً على أن يرى أوباما يفشل في جميع تحدّيات السياسة، وذلك يعني أنه كان منتَقداً من الجمهوريين لتخلّيه عن حليف وتباطُئه في احتضان الديمقراطية. عندما يكون لدى الرئيس وأعوانه خطط واضحة، فإنهم يستطيعون معالجة هذه التيارات، ولكن كلما ازداد الغموض والإلحاح، فإن السياسة تكون أكثر تأثّراً بالتيارات المتعاكسة التي هي الآن شائعة في أميركا المعاصرة.

لم تبدُ السياسة الأميركية سريعة الحركة، أو على اطلاع واسع أثناء الأيام العصيبة للثورة المصرية. ولكنه من الصعب، في خضمّ الجيَشان، أن تكون الرؤية واضحة. ولم يكن ممكناً ألّا يكون هناك ثمنٌ للتخلي عن حليف قديم في تحالفه، أو لصمّ الآذان تجاه السعوديين أو الإسرائيليين، الذين كانوا في حالة تقترب من الهلع. وأخيراً، ومع أن الثورة كانت تبدو وكأنها جاءت لتقضي على السلطوية وإقامة حكم ديمقراطي تعدّدي مزدهر، فإنه من الممكن أن يُعذر صانع السياسة الحذِر إذا ما تساءل إن كانت «مصر الجديدة» بحسب نشطاء الفيسبوك، ستكون جديدةً تماماً، أو يمكن أن ترى مصر المألوفة أكثر، يقوم فيها العسكر والإخوان المسلمون بدور رئيس وليس المتحرّرون العلمانيون. مصر كهذه، خصوصاً إذا ما قام فيها الإخوان المسلمون بدورٍ رئيس، ستَقف بالتأكيد تقريباً على مبعدةٍ من الولايات المتحدة في عدد من القضايا المهمة، خصوصاً ما يتعلق منها بإسرائيل والفلسطينيين.

وعلى الرغم من البداية المهتزةّ لتعامل أوباما مع الثورة المصرية، فإنه مع فريقه قد أحسنوا عملاً بتقبّلهم واقع مصر الجديدة. والنصر التشريعي المهم لنوّاب الإخوان المسلمين في أواخر

(8) Khalil, *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation*, p. 260.

عام ٢٠١١ لم يُسبب أي فزع في واشنطن. وبدلاً من ذلك، وخلال فترة وجيزة قام وفد من الإخوان المسلمين البرلمانيين بزيارة مراكز الفكر، ومكاتب الكونغرس، وحتى وزارة الخارجية(٩).

ولو أخذنا بعين الاعتبار جميع الشكوك، لتوقعنا أن تقوم الولايات المتحدة بإبداء التأييد للنظام الجديد، مع التمنيات الطيبة للشعب المصري، وهو يعيد بناء مؤسساته في حكم البلاد، وبتقديم الوعود العامة بالدعم لمصر وهي تُحسن اقتصادها. وإن هي لم تفعل ذلك، ففي الأقل تتخذ موقفاً محايداً ولكن هذا الموقف المتحفّظ سيكون معاكساً للآراء المؤيدة للديمقراطية عند المحافظين المُحدَثين، والتحررّيين العالميين ذوي النّيات الحسنة ـ وربما أيضاً معاكسة لميل صُنّاع السياسة الأمريكية لأن يُعلّقوا على جميع القضايا، حتى عندما يكون الصمت خياراً أكثر حكمةً. وبينما كان يبدو أن «تشجيع الديمقراطية» سيكون أمراً بنّاءً برأي أغلبيّة الأميركيين، وبرأي حكام مصر الجدُد (المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإخوان المسلمين الأقوياء) فقد بدا ذلك شبيهاً جدّاً بالتدخل الأجنبي، فرُفض ذلك التشجيع رفضاً باتاً وبات محتملاً أن يُصبح السفير الأمريكي الجديد شخصاً غير مرغوب فيه، لتقديمه الدعم المادي لجماعات المصريين المؤيدين للديمقراطية(١٠).

وقبل أن تستطيع الولايات المتحدة استيعاب ما حدث في مصر، كان عليها أن تواجه أربع ظواهر أخرى للربيع العربي، في ليبيا، واليمن، وسورية، والبحرين. ولو ظنّ أحدُهم ـ بالاعتماد على ما حدث في تونس ومصر ـ أن بوسع الولايات المتحدة إنشاء سياسةٍ «واحدة تناسب الجميع» فإن هذه الحالات الأربع بيّنت أن كلّ واحدة منها يجب أن تُعامل حسب مجموعة مختلفة من المصالح والتكاليف والقيم.

وقد كانت ليبيا أكثرها صعوبةً وتكلفةً. إذ كان من السهل احتقار القذافي ولكنه تخلّى عن قدراته النووية في أواسط عقد ٢٠٠٠ كما أعاد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وتعاون مع الغرب في الحرب على الإرهاب، حتى أن كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية، التي كانت محط هواجسه الغريبة، قامت بزيارته في طرابلس، حيث كرّمها بأغنية من تأليفه، يمتدحها بوصفها «ابنة لأفريقيا». كان الجميع يعلم أنه غريب الأطوار، ولكنه لم يَعُد يشكل خطراً، إلّا ربما على شعبه وحسب.

كانت استجابة أوباما الأولى تجاه الثورة في شرق ليبيا أكثر تحفظاً وحذراً من استجابة حلفائه البريطانيين والفرنسيين. ولكن سرعان ما بدأت السياسة الأميركية الداخلية تقوم بدورها: لِمَ لَمْ

---

(٩) Vivian Salama, «Egypt's Muslim Brotherhood Woos Washington,» *The Daily Beast*, 5/4/2012, <http://www.thedaily beast.com/articles/2012/04/05/egypt-s-muslim-brotherhood-woos- washington.html>.

(١٠) اندلع هذا العدد من «المنظمات الأمريكية» في أوائل عام ٢٠١٢ لتعزيز الديمقراطية، وأصبحت قضية رئيسية عندما أُمر عدد من الأمريكيين عدم مغادرة البلاد، انظر: «Egypt NGO Crackdown Threatens Relations with Washington,» *Huffington Post*, 2/7/2012, <http://www.huffingtonpost.com/2012/02/07/egypt-ngo-crack down_n_1260780.html>.

يقدّم أوباما المزيد من الدعم لشرق ليبيا (سيرينايكا)؟ وتمّ إبراز جميع الأمثلة القديمة، من رواندا والصومال، حيث تنحّى الرئيس الديمقراطيّ جانباً، وسمح للمجازر أن تُرتكب. ولكن مستشاريه سرعان ما تدخّلوا، عندما رأوا أن رصيده سيصبّ في حملة إعادة انتخابه، وأقنعوه بأن يتدخّل بطريقة ناعمة ولَبِقَة. وأتى جزء من ذلك الحذَر من البنتاغون، حيث كانت كلمات وزير الدفاع المستقيل «روبرت غيتس» ما زالت ترنّ عند مغادرته منصبَه: في رأيي أن أي وزير دفاع مستقبلي ينصح الرئيس أن يُرسلَ ثانية قوّاتٍ بريّةً إلى آسيا أو إلى الشرق الأوسط، أو إلى أفريقيا، يجب أن يخضع لفحص قواه العقلية»[11].

وكان موقف التسوية الذي اختاره فريق أوباما هو السعي إلى تغيير نظام الحكم في ليبيا، ولكن ليس على طريقة جورج دبليو بوش، التي تقود «من وراء حجاب» كما وصفها أحدهم، وذلك بانتظار الجامعة العربية والأمم المتحدة لتصوغا القضية على أنها قضية إنسانية، للتوسّط في انقاذ حياة المدنيين من طريق إعلان منطقة محظورة جوياً، وأوكلت الولايات المتحدة القيادة العسكرية المزعومة لدور الناتو (منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي) وعلى الأخص الطائرات الفرنسية والبريطانية، وأضافت مساهمتها الفعّالة القاتلة على شكل استخبارات وأوامر وسيطرة وطائرات بلا طيار، حيث تبدو هذه الأخيرة الأداة الجديدة المفضّلة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد تحوّل حظر الطيران سريعاً إلى قوة الردّ من الجوّ؛ وبمرور الوقت تعطّلت قوى القذافي، فاستطاع الثوار أن يكسبوا معارك فاصلة في مصراته والجبال الغربية، وأخيراً في طرابلس نفسها.

واختفى القذافي ومرافقوه الحميمون، ولكنه أُسِرَ لاحقاً، وقُتِلَ بطريقة انتقامية بشعة، كانت مؤشراً على أن ليبيا بعد القذافي ربما ستكون مكاناً مضطرباً لمدة مقبلة من الزمان. ولكن، في الأقل، كان التدخلّ الخارجي محدوداً؛ قصصٌ كثيرة، ولكن جيوش قليلة على الأرض، ولم يكن هناك خوف حقيقي من التزامٍ على طريقة ما حدث في العراق. وبانتهاء القذافي انطفأت حرارة الجدل المحلّي في الولايات المتحدة. وبدا أن بعض الجمهوريين قد استاءوا لما بدا كأنه نجاح لأوباما، وادّعوا ـ كنظرة متأخرة ـ أن الولايات المتحدة ما كان يجب لها أن تتدخّل، لأن ليبيا بعد القذّافي يمكن أن تنقلب إلى «إسلامية». ومن جهة أخرى تذمّر «جون ماكين» قائلاً إن الولايات المتحدة كان يجب أن تفعل المزيد، وأن القيّادة الخفيّة عملٌ جبان. وبدا أن جميع الأمريكيين قد سرّوا بانتهاء المشكلة، وبأن التكلفة كانت محدودة، وأنه لم يكن هناك قتلى أمريكيون. لم تكن ليبيا لمعظم الأمريكيين ذات أهمية تخطيطية كبرى، لذا لم يكن هناك قلقٌ حول ما سيحدث لاحقاً.

وكانت لسورية أهمية تخطيطية أكبر بكثير وأشدّ تعقيداً. وكالعادة، أبدى أوباما حذراً في البداية، حيث أن الولايات المتحدة سبق أن تعاملت مع الأسدين ـ الأب والإبن ـ لمدة أربعة عقود،

(١١) Thom Shanker, «Warning Against Wars Like Iraq and Afghanistan,» *New York Times*, 25/2/2011, <http://www.nytimes.com/2011/02/26/world/26gates.html>.

بواقعية، إن لم يكن بدفء حقيقي. وقد انكسر هذا الأسلوب في عهد جورج دبليو بوش عندما أراد المتحمّسون لقلب النظام أن يضعوا سورية في بؤرة الاهتمام. ولكن أوباما كان قد بيّن في حملته الانتخابية أنه يوّد التعامل مع أنظمة مثل سورية وإيران، وأن يُحيي عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. وعلى الرغم من معارضة الكونغرس القوية، أعاد السفير الأمريكي إلى سورية في أوائل عام ٢٠١١. ولكن عندما تعامل الأسد بمزيد من الوحشية مع معارضيه في ربيع ٢٠١١، وجدت إدارة أمريكا في عهد أوباما أنه من المستحيل الاستمرار في سياسة التعاون مع ذلك النظام. ولكن في الوقت ذاته، لم يكن هناك رغبة في التدخّل العسكري. ولم يبدُ المثال الليبي مشابهاً لما يحدث على الأرض في سورية. وبدلاً من ذلك، كان الضغط الدبلوماسي والعقوبات كلّ ما استطاعت واشنطن اقتراحه. ولم يُبدِ أحدٌ ثقة كبيرة بإمكان تشجيع انتقال السلطة بالتفاوض كما نادى بها «كوفي عنان» ممثل الأمم المتحدة، وخليفته الأخضر الإبراهيمي. وهكذا استمر النزاع بالانحدار نحو الحرب الأهلية. ومن سخرية الأقدار أن تأتي الأزمة السورية في الوقت نفسه الذي كانت القوّات الأميركية فيه تنسحب من العراق نهائياً. وكانت هناك أصوات قليلة تدعو القوّات إلى الالتفاف نحو سورية للقيام بمهمّتها الثانية. وبدا أوباما برأيين، حيث دعا الأسد إلى التخلّي عن السلطة، كما تخلّى هو عن فكرة تبنّي إجراءات قسرية إضافة إلى العقوبات. وأدار أذناً صمّاء نحو أولئك الجمهوريين الديمقراطيين الذين دَعوا إلى تدخّل عسكري، ولو بتقديم السلاح إلى المعارضة، وذلك حتى صيف ٢٠١٣، عندما قرّر تزويد المعارضة بالسلاح، دون أن يكون واضحاً فيما إذا كانت الولايات المتحدة تنوي التزويد بأسلحة متطوّرة. وباختصار كان يبدو أن ليس لدى الولايات المتحدة كثير من الأفكار أو التأثير عندما يتعلّق الأمر بسورية.

وهنا، من الضروري أن تُذكر اليمن بكلمة مُختصرة. معظم الأمريكيين ـ فيما عدا القليلين المختصّين بالإرهاب، ومن مخططي البنتاغون، سيجدون صعوبة في تحديد موقع اليمن على الخريطة، أو في ذكر أيّ حقائق حول ماضيها أو حاضرها. لذا، عندما بدأت الثورة ضد علي عبد الله صالح في اليمن في ربيع عام ٢٠١١، وبدا أنها ستدوم طويلاً، لم تجتذب كثيراً من اهتمام الصحافة الأمريكية، قياساً على ظواهر الربيع العربي الأخرى. حتى إنه عندما فازت «توكّل كرمان» بجائزة نوبل للسلام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لدورها الملحوظ في الاحتجاجات، بقيت اليمن بالنسبة إلى الصحافة الأمريكية لُغزاً نائياً. وعانى بعض كبار الخبراء فهم أوضاع القاعدة في الجزيرة العربية، كما بدا بعض مخططي البنتاغون راغبين في زيادة هجمات الطائرات بلا طيار ضد بقايا هؤلاء الإرهابيين. وقد أبدت الولايات المتحدة دعمها للسعوديين ومجلس التعاون الخليجي لمساعيهم في إقناع صالح بالتخلي عن السلطة. لكن الانطباع العام لدى الأغلبيّة في واشنطن أن اليمن كانت مشكلة مربكة وبعيدة، وقد يفضّل تركها لمساعي دول مجلس التعاون الخليجي وآخرين في وزارة الحربية ووكالة المخابرات المركزية ممن لديهم أفكار بارعة لا تتطلب وضوحاً كبيراً ولا ثمناً باهظاً.

وأقدمُ المسؤولين الأميركان وأطولُهم خدمة في إدارة العلاقات مع اليمن هو «جون برينان» الذي كان مستشار أوباما في مكافحة الإرهاب في ذلك الحين.

ومن الخطأ تجاوز الحديث عن البحرين. فهنا كانت قِيَم الولايات المتحدة ومصالحها في تصادم مباشر انتهى إلى فوز المصالح. فحتى المتحمّسين للتدخل من أجل الديمقراطية كانوا يخشون من تدخل إيران إلى جانب الشيعة في تلك الانتفاضة شيعية الصبغة. وعندما قررت السعودية القيام بعمل، لم يبقَ لدى الولايات المتحدة من شكوك. وفي أواخر عام ٢٠١١، عندما نُشر تقرير «بسيوني» بإدانته الصريحة للقيادة البحرينية لسوء تصرّفاتها، ألقت الولايات المتحدة بثقلها إلى جانب المطالبة بالإصلاح[١٢].

إذاً، ما الذي نستطيع استخلاصه من هذا كلّه؟ أولاً، إن أوباما وفريقه هم حذرون عموماً، واقعيون في توجّههم، يوازنون بين القِيَم والمصالح، ولا يريدون أبداً حرباً أخرى كما جرى في العراق. وبهذا المعنى، هم بمزاجهم وتطلّعهم على خلاف تام مع جورج دبليو بوش، وديك تشييني، ودونالد رامسفيلد، والمحافظين المُحدثين. لكن حذَرهم يغلب أن يعني أنهم يبدون متعثّرين إلى الوراء، غير واثقين من كيفية تقدّمهم، ورجوعيّين أكثر منهم أصحاب تخطيط[١٣]. وثمة قليل من الأشخاص في الحلقات العليا من الإدارة لديهم خبرة حقيقية في منطقة الشرق الأوسط؛ لكنهم حتماً ليسوا في مجلس الأمن القومي، كما لا يوجد الكثير منهم في وزارة الخارجية. والمستوى في النقاش العام المحيط، وفي عالم مركز الفكر، والكونغرس، والإعلام، هو في الأغلب على أسْوَئه؛ فنقاشات السياسة الخارجية غدت شديدة التطرّف وسياسية الطابع.

وإذ كان أوباما يسير نحو حملة إعادة انتخابه، بدا كأنه كان مصمّماً على تجنّب أية أخطاء كبيرة تكلّف الكثير. ويرى بعض المعنيّين فضيلة في سياسة جديدة من «توازن بعيداً من الشواطئ» ـ وهي سياسة دعا إليها كثيراً أكاديميون من المدرسة الواقعية، مثل الأستاذ في هارفرد «ستيفن والت»[١٤] وهي مدرسة تتميّز بأنها تكلّف القليل من أحلام السلطة، وتوفّر «طاقة احتياطية» لما قد ينشأ من طوارئ، وتتقبّل واقع أن الولايات المتحدة ليست بارعة عندما تحاول فرض نفسها قوةً مهيمنةً عالمية، أو عندما تحاول بناء الأمم، أو تصوير الديمقراطية.

---

(١٢) «The Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry,» <http://www.bici.org.bh//BICIreportEN.pdf>.

(١٣) في القضيّة الخلافيّة حول «كيف يجب»، كان خطاب أوباما المهم حول ظاهرة الربيع العربي قد ألقاه يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠١١. وقد تناول كذلك أن تقوم اسرائيل والفلسطينيّون بتسوية خلافاتهما حول الحدود بين دولتيهما في المستقبل. ولأن الحكومة الإسرائيلية استجابت بشكل سلبيّ جدّاً، كان ذلك الجزء هو الذي استحوذ بالاهتمام الأكبر. انظر: «Remarks by the President on the Middle East and North Africa,» <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa>.

انظر أيضاً: Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*, pp. 193-194.

(١٤) Stephen M. Walt, «Offshore Balancing: An Idea Whose Time has Come,» *Foreign Policy* (2 November 2011), <http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/11/02/offshore_balancing_idea_whose_time_has_come>.

ومع ذلك، من الخطأ أن نرى في هذه الصورة دعوة إلى العودة إلى الانعزال؛ فالولايات المتحدة أكثر اهتماماً بالعالم من أن ترضى بالانعزال، وأكبر في جزئها وحجمها في الاقتصاد العالمي، وأكثر قوة من أن تكون مراقباً سلبياً بينما ترى جزءاً مهمّاً من العالم مثل الشرق الأوسط يمرّ بتغيّر غير مسبوق. ومع أن تأثير الولايات المتحدة محدود، إلا أنه لا يمكن إهماله. لذا، فالذي آمل رؤيته الآن على وجه الخصوص، بعد أن أعيد انتخاب أوباما، هو إعادة تفكير جدّي في أولويّات الولايات المتحدة في المنطقة حسب الخطوط الآتية:

ـ أولاً، جلب فريق جديد من المستشارين ممن يعرفون بالفعل شيئاً عن الشرق الأوسط.

ـ ثانياً، الاهتمام الجاد بدعم الديمقراطيات الجديدة بطرق ذكية ـ العون الاقتصادي، التجارة، الاستثمار، التقانة، التعليم ـ وجميعها أمور تُحسنها الولايات المتحدة بشكل نسبي؛ والعمل عن قرب مع تركيا، ومصر، وتونس، والمغرب، وآخرين ممن يحاولون الإصلاح والتحوّل الديمقراطي بشكل جاد.

ـ ثالثاً، عدم التخلّي عن السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وعدم إعطاء إسرائيل شيكاً على بياض، وبخاصة حول إيران وبناء المستوطنات.

ـ رابعاً، إذاً، وعندما يأتي نظام جديد في سورية، حاولوا البحث عن إمكان اتفاقية سلام إسرائيلية ـ سورية. فجميع مكونات ذلك موجودة الآن، وقد سبق الاتفاق عليها تقريباً في سنوات سابقة.

ـ خامساً، تخفيف الهياج حول إيران، والضغط على الإسرائيليين لكي لا يقوموا بعمل عسكري استباقي، والبحث على انفتاحات في الجانب الإيراني. الصبر ليس بالسياسة الكبرى، لكن البدائل أسوأ.

ـ أخيراً، اعلموا أن الربيع العربي، على ما فيه من إثارة كما هو عليه الآن، سوف يتضاءل بعد سنوات وبأشكال مختلفة. وعلى الأمريكيين أن يحاولوا المساعدة قدر الإمكان ولكن عدم محاولة السيطرة على العملية.

ظاهرة الربيع العربي تتميز بأنها تحمل علامة «صُنع في العالم العربي» وليس «صنع في أميركا». وعلى الولايات المتحدة أن تتمنى للعرب خيراً وهم يحاولون إعادة تشكيل مؤسساتهم السياسية المتحجّرة، ولكن يجب أن تبقى على الهوامش في هذه المرحلة. وجزء من المتعة في مراقبة الربيع العربي في تفتّحه هو رؤية الفخر في عيون الناس العاديين وهم يدافعون عن حقوقهم. وهذا سيجعل الفاعلين الخارجيين يعلمون متى وكيف يستطيعون تقديم المساعدة لمن يحاولون إزالة عقود من تراث الجمود.

الفصل التاسع عشر

أوروبا والانتفاضات العربية: قوة دخلية؟

فيديريكا بيجّي(*)

ملخّص

كانت الاستجابات الأوروبية للانتفاضات العربية متحفّظة في الأساس، تعكس موقف صانعي السياسة الأوروبية تجاه التغيّرات في بلاد حوض المتوسط، لكنها تحدّد، وبشكل كبير كذلك، الصلة المناسبة المحتملة لأوروبا في التطورات السياسية بعد الربيع العربي. لقد أمسَك الربيع العربي بأوروبا، لا بشكل مفاجئ وحسب، بل في لحظة سيئة كذلك، بحلول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي شملت أوروبا، مع التحوّلات غير المكتملة التي تسبّبت فيها معاهدة لشبونة. ومع تزايد المخاوف المحلّية وعدم توافر ما يكفي من القيادة السياسية، التجأ الأوروبيون إلى نَمَطِهم التقليدي في الاستجابة للأحداث. ولكن حُزمة المبادرات السياسية التي عُرضَت لم تُفلح في إزاحة الانطباع أن أوروبا، وموقفها المتحفّظ، كان جزءاً من المشكلة وليس من الحلّ.

مقدّمة

بوصفها مساندة للوضع القائم، لم تدفع أوروبا باتجاه التغيير في بلاد حوض المتوسط[1] لتجد نفسها في سياق ما بعد الربيع العربي في وضع صعب يتطلب التكيّف مع التغيير دون القدرة على

(*) أتقدّم بالشُكر إلى الذوات الآتية أسماؤهم لتعليقهم على هذا الفصل، ولمن راجعه دون ذكر الاسم، وما تبقّى من الأخطاء فهي مسؤوليّتي وحدي: طوبيا شوماخر (Tobias Schumacher)، ستيفن ستيتر (Stephan Setter)، سيفن بسكوب (Sven Biscop)، جان ـ بيير كاسيرينو (Jean-Pierre Casserino)، فرانسيسكو كافاتورتا (Francisco Cavatorta)، بينوا شالان (Benoit Challand)، رافايلا دل سارتو (Rafaella Del Sarto)، فواز جرجس (Fawaz Gerges)، باتريك هولدن (Patrick Holden)، بيتر سيبرك (Peter Seeberg)، ناتالي توكي (Natalie Tocci)، وبيرناديتّا فولتوليني (Benedetta Voltolini).

(١) للاطّلاع على موقف الأوروبيّين (والأقطار الغربية عموماً) في تحاشي دعم حقوق الإنسان والديمقراطيّة عندما =

المساهمة فيه والمشاركة في تشكيل مستقبل المنطقة. سيوضح هذا الفصل كيف أن الانتفاضات العربية قد غيّرت، بشكل هامشي وحسب، جوهر خمسة عقود من السياسة الخارجية الأوروبية. مع أن أوروبا، في مظاهرها المختلفة، تكون في الأغلب الفاعل الدولي الوحيد الذي يتدخل باستمرار على الأرض في المنطقة، فإن موقفها المحافظ وتزايد مُقتربِها قصير المدى يهدّد بجعلها دخيلة عديمة الصلة في سياقٍ مُلتَهِب.

والانتفاضات العربية أمسكَت بأوروبا، لا مُباغتةً فحسب، بل في لحظة غير مؤاتية كذلك. فالأقطار التابعة لمنطقة اليورو قد ضربتها أزمة اقتصادية سرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية واجتماعية كذلك. وبفضل معاهدة لشبونة التي دخلت حيّز التنفيذ (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) شهد الاتحاد الأوروبي ولادة أحدث قواته الفاعلة: جهاز العمل الخارجي الأوروبي[٢] وإزاء ضغط المخاوف المحلية على جداول أعمالها، مع وسيلة جديدة للتحدّث بصوت واحد حول السياسة الخارجية، لا يزال في طور النشوء، اجتهدت الأقطار الأوروبية للخروج باستجابة سياسية لمواجهة التحدّي، وقد كررّت الدول الأوروبية الأنماط المعهودة في صناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانها في حوض المتوسط، وهكذا استجابت للأحداث اعتماداً على المتيسّر في القيادة المحدودة، ولكنهم استطاعوا، بعد فترة، من تشكيل مجموعة مبادرات سياسية، بيد أنهم لم ينجحوا في إزاحة الانطباع أن أوروبا، بموقفها المحافظ، هي جزء من المشكلة، لا الحلّ.

وعندما أقدم محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان الوضع الاقتصادي سلبياً على جانبي المتوسط. كانت الأقطار الأوروبية والأقطار في جنوب وشرق المتوسط عالقةً في محاولة إعادة تشكيل النمو الاقتصادي ودور الدولة في عقابيل أزمة ٢٠٠٨، الفرعية القادمة من الولايات المتحدة. وفي الشواطئ الشمالية تضاءلت الآمال بتحسّن سريع. فقد اتفقت اليونان وإيرلندا على خطط تقشّف قاسية، بتدخّل من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، بينما كانت الأزمة المالية والنقدية تشير بوضوح إلى ضعف إيطاليا والبرتغال وإسبانيا، أي إلى ضعف منطقة اليورو جميعاً. وقد تسبّب هذا في «وقت أقلّ للجيران»[٣] وكذلك بقدرةٍ

= تهدّد استقرار بلادهم، انظر: Rosemarry Hollis, «No Friend of Democratization: Europe's Role in the Genesis of the «Arab Spring»,» *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012), pp. 81-94; Michelle Pace, «Paradoxes and Contradictions in EU Democracy Promotion in the Mediterranean: The Limits of EU Normative Power,» *Democratization*, vol. 16, no. 1 (2009), pp. 39-58, and Nathalie Tocci and Jean-Pierre Cassarino, *Rethinking the EU's Mediterranean Policies Post-1/11*, IAI Working Papers; no. 11-06 (Rome: Istituto Affari Internazionali, 2011).

انظر أيضاً المشاركون، في: Riccardo Alcaro and Miguel Haubrich-Seco, *Re-thinking Western Policies in Light of the Arab Uprising*, IAI Research Papers (Roma: Edizioni Nuova Cultura, 2012).

(٢) Simone Duke, «The European External Action Service: Antidote against Incoherence?,» *European Foreign Affairs Review*, vol. 17, no. 1 (2012), pp. 45-68, and Bart van Vooren, «A Legal-Institutional Perspective on the European External Action Service,» *Common Market Law Review*, vol. 48 (2011), pp. 475-502.

(٣) Richard G. Whitman and Ana E. Juncos, «The Arab Spring, the Eurozone Crisis and the Neighbourhood: A Region in Flux,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 50 (2012), p. 148.

أكثر تحديداً للنظر «من خلال الضباب الذي حمله عدم الاطمئنان للمستقبل»(٤) وعلى الشاطئ الجنوبي، بقيت الأقطار العربية في وضع إيجابي نسبياً ولكن غير متكافئ في اتجاه النمو الذي ميّز العقد السابق(٥)، وفي الوقت نفسه متأثرة بتباطؤ الطلب من جانب الاتحاد الأوروبي على الصادرات الصناعية من جنوب المتوسط، وبما وصل من أثر الإصلاحات التي تبنّتها أقطار شمال المتوسط. وبعد أن قضت أوروبا العقد السابق جاهدة نحو مزيد من التكامل في اقتصادات أقطار عبر المتوسط، لم تعُد في وضع يساعدها على قيادة التطور الاقتصادي في دول الجوار.

كان المشهد السياسي في أوروبا مختلطاً. فمع أن الرأي العام كان منذهلاً بهذا التفاني الذي كان العرب يحاربون به من أجل الحرية، والخبز والعدالة الاجتماعية، بقيت آليّات صناعة السياسة الخارجية في تعثّر. قادت معاهدة لشبونة إلى تأليف «جهاز العمل الخارجي الأوروبي» EEAS لدعم عمل «الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد للشؤون الخارجية والأمن»؛ وبهذا تجمع «سياسة الأمن والدفاع العامة» و«سياسة الدفاع والأمن العامة»(٦).

يتكون جهاز العمل الخارجي المشترك» من موظفين من المفوضية الأوروبية ومن سكرتارية المجلس، إضافة إلى دبلوماسيين مُعارين من وزارات الخارجية من الدول الأعضاء، وهذا يكمل برؤية سياسية العمل الذي تقوم به المفوضية الاوروبية للتجارة العالمية والمساعدات. وتكوين جهاز العمل الخارجي الأوروبي لم يشكلّ خطوة التقدّم في سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية التي كان يأمل فيها الكثيرون. بل على العكس من ذلك، كانت طبيعة تكوُّن هذا الفاعل الجديد تعني عدم قدرته على تسجيل النجاحات الجديدة في المدى القريب. وقد أُشيع أن حركية المؤسسة كان يراد لها أن تشبه وزارة الخارجية الهولندية، لا أن تنمو لمنافسة الفاعلين الدبلوماسيين الأكبر. واختيار «كاثرين آشتون» كان ينظر إليه كذلك على أنه إتاحة المجال لسياسيين محليّين لإبداء رأي في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من هذه الفرضيات، استطاعت «آشتون» أن تعيّن أغلب مسؤولي المناصب الرئيسة في جهاز العمل الخارجي الأوروبي، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولكن بقي الكثير مما يجب عمله.

في هذا التشرذم السياسي، كرّر الأوروبيون نمطهم المعهود في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، إلى جانب نفور عميق من التغيّر في دول الجوار؛ فقد استجابوا للأحداث، وكانت استجاباتهم تعتمد على ما توافر من قيادة وعلى أصناف السياسة المطبّقة في داخل أوروبا (ولكن في صيغة مخفّفة،

---

(٤) Israel M. Kirzner, *How Markets Work: Disequilibrium, Entrepreneurship and Discovery* (London: The Institute of Economic Affairs, 1997).

(٥) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Maria Cristina Paciello, *La Primavera Araba: sfide e opportunita' economiche e sociali* (Rome: Istituto Affari Internazionali, 2011).

(٦) حول جهاز العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، انظر: Van Vooren, «A Legal-Institutional Perspective on the European External Action Service,» and Duke, «The European External Action Service: Antidote against Incoherence?».

اجتماعياً). وكان ردّ الفعل الأوروبي شديد البطء في بدايته. وقد اضطُر زين العابدين بن علي إلى الهروب من تونس قبل أن يستطيع الزعماء الأوروبيون الاعتراف بأن شيئا مُهمّاً كان يحدث. وبعد ذلك كان عليهم أن يُمعِنوا النظر سريعاً ليروا كيف يستجيبون للأزمات المتفتحة لكن القيادة السياسية المحدودة التي أقبَلَتْ كان لها مصلحة في الوضع الراهن. ففي حالة تونس، وإلى حد بعيد كذلك في مصر، كان الفاعلون الأساس في تشكيل الاستجابات هم من جهاز العمل الخارجي الأوروبي، وبخاصة من المفوضية الأوروبية، وكلاهما فاعلان بخبرة كبيرة، وخصوصاً في الشؤون الاقتصادية، ولكن بقليل من السلطة للوقوف سياسياً بوجه الموقف المحافظ للدول الأوروبية الأعضاء. وشعار الاتحاد الأوروبي «أكثر للأكثر» الذي يعني شمول الالتزام الأوروبي لتقديم مزيد من التعاون لمزيد من الإصلاح الديمقراطي يجب ألّا يحجب حقيقة أن الأوروبيّين لم يغيّروا في الواقع مُقتربَهم نحو التطوّر الاقتصادي والتجارة الدولية، إضافة إلى نظرتهم الوقائية حول الهجرة، مع تجنّب تقديم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق عموماً السياسات الاقتصادية التحررية داخل أوروبا[7].

وفي حالة ليبيا، كان التعاون ما بين الأوروبيّين يتعثّر حول اختلافات أساس؛ فرنسا والمملكة المتحدة، بثقلهما السياسي والعسكري، فرضتا إيقاعاً مختلفاً على الاستجابة الأوروبية، مستغلّين الفرصة كمن يُبعد شبح الكارثة الإنسانية في ليبيا. لكن الصعوبات في وجه التنفيذ وبلوغ شيء من النجاح حذّرت الأقطار الأوروبية من التدخّل في سورية.

ينظر هذا الفصل في نمط السياسية الخارجية الأوروبية نحو الجيران في الجنوب على مدى العقود الخمسة الأخيرة. ثم يقدّم نظرة شاملة للاستجابات الأوروبية للانتفاضات العربية، مُبيّناً كيف أن استمرار هذه السياسة في مسار الأحداث لم تتغيّر في جوهرها، مما يوصل إلى الاستنتاج أن أوروبا غدت دخليةً غير مُنتسِبة في سياق ما بعد الربيع العربي.

أولاً: نمط السياسة الخارجية الأوروبية تجاه أقطار حوض المتوسط: القوة الدخيلة

من الميزات الثابتة في الاتحاد الأوروبي التريّث في حال الأزمات[8] وإذا كانت الأزمات بطيئة الحركة، أحياناً عدم الاستجابة أبداً. تاريخياً، كانت قدرة الأوروبيّين على الاهتمام

(٧) لنظرة عامة حول نقاش أكاديمي، انظر: Michelle Pace and Francesco Cavatorta, «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective: An Introduction,» *Mediterranean Politics*, vol. 17, no. 2 (2012), pp. 125-138.

(٨) انظر مثلاً: Philippe de Schoutheete, «The Creation of the Common Foreign and Security Policy,» in: Elfriede Regelsberger, Philippe de Schoutheete and Wolfgang Wessels, eds., *Foreign Policy of the European Union: From EPC to CFSP and Beyond* (Boulder, CO; London: Lyne Rienner Publishers, 1997), p. 42.

بجيرانهم في الجنوب، وصياغة مبادرة سياسة خارجية، تعتمد على توافر شرطين اثنين[٩]: أولاً، يعمل الأوروبيّون معاً عندما تنفتح نافذة لفرصة، أي عندما يُدرك صانعو السياسة تدهوراً في الوضع السياسي و/أو الأمني على الأرض يمكن أن يؤثر في أوروبا كذلك. ثانياً، عندما يقوم صاحب مشروع سياسي باستغلال الفرصة لتقديم رؤية جديدة، مع وسائل جديدة لتطبيق تلك الرؤية.

أولاً، استجاب الأوروبيون إلى التحدّيات الصادرة عن الشواطئ الجنوبية في ثلاث مراحل من أنشطة الفعّاليات، في بدايات عقد ١٩٧٠، وبدايات عقد ١٩٩٠، ثم بدايات عقد ٢٠٠٠. وكانت هذه المراحل الثلاث تمثّل بإدراك عالٍ للتحديات الصادرة عن الشواطئ الجنوبية، التي شكلّت نافذة لفرصة (إعادة) تشكيل استجابة أوروبية. ففي الفترة الأولى جاء التحدّي من مزيج من الإرهاب الذي طفح عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مع العلاقات الاقتصادية المضطربة فقد مثلت تلك الحقبة بداية الإرهاب الحديث[١٠] وفي أوروبا، كان هذا الاتجاه بفعل زيادة في الإرهاب بسبب الصراع العربي ـ الاسرائيلي وقد تفاقم ذلك الارهاب حتى أصبح قضية أمن كبرى، كما جرى في الألعاب الأولمبية في ميونخ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. وكان الاقتصاد هو المظهر الثاني للأمن الأوروبي الذي تزايد في الحساسية، التي بلغت ذروتها في صدمة النفط عام ١٩٧٣ فعلى مدى موجة طويلة من التأميمات بين ١٩٥٦ وبداية عقد ١٩٧٠ أمّمت الدول العربية الشركات المملوكة للأوروبيّين في جميع قطاعات الإنتاج. وقد أثار هذان العنصران جدلاً حول العلاقات مع أقطار البحر الأبيض المتوسط، ومهدّت الطريق لإطلاق «سياسة المتوسط العالمية» في عام ١٩٧٢، والحوار الأوروبي ـ العربي عام ١٩٧٤. كانت هاتان أول مبادرتين تجديديّتين باتجاه جيران الجنوب تمّ اتخاذهما من جانب الأوروبيّين بعد نهاية الاستعمار.

وشبيه بذلك، في بدايات عقد ١٩٩٠ استقطبت قضية سياسية جديدة اهتمام صانعي السياسة الأوروبية، وهي قضية الهجرة[١١]؛ فالدول الأوروبية في الجنوب معروفة بهجرة الناس منها، لكنها أصبحت مقصد المهاجرين إليها، بما تنطوي عليه تلك الهجرة من نتائج[١٢]. وفي بقية أنحاء أوروبا، تزايدت أعداد المهاجرين من البلاد الشيوعية سابقاً ومن يوغوسلافيا السابقة، مما زاد في الأعداد وفي تعقيد المشاكل وقد تسبّب هذا في فتح فرصة قادت إلى تبني، الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، عام ١٩٩٥ (المعروفة باسم عميلة برشلونة، ثم أُطلق عليها لاحقاً اسم الاتحاد من

(٩) Federica Bicchi, *European Foreign Policy Making toward the Mediterranean*, Europe in Transition: The NYU European Studies Series (New York; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006).

(١٠) Jan O. Engene, *Terrorism in Western Europe: Explaining the Trends since 1950* (Cheltenham; Northampton, MA: Edward Elgar, 2004).

(١١) Grete Brochmann and Tomas Hammar, *Mechanisms of Immigration Control: A Comparative Analysis of European Regulation Policies* (Oxford; New York: Berg, 1999).

(١٢) Russell King, Gabriella Lazaridis and Charalambos Tsardanidis, eds., *Eldorado or Fortress?: Migration in Southern Europe* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 2000).

أجل دول المتوسط[13]، وبقيت الهجرة قضية قائمة لزمن طويل، إلى جانب الدروس المستفادة من الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومن الإرهاب الذي أعقب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ومن اتجاه عريض نحو الثنائية، ما دفع الأوروبيّين إلى إطلاق سياسة «المجاورة الأوروبية» في عام ٢٠٠٤[14]. وصارت «عملية برشلونة»، وسياسة «المجاورة الأوروبية» الأساسَين في بناء سياسة الاتحاد الأوروبي نحو أقطار المتوسط منذ ذلك الحين.

ثانياً، كانت أكثر المبادرات نجاحاً بقيادة الدول الأعضاء، بينما كانت المبادرات بقيادة المؤسسات الأوروبية مثل المفوضية الأوروبية أقل بكثير في أهميتها السياسية وكانت كلٌّ من «سياسة المتوسط العالمية» و«الحوار الأوروبي ـ العربي» من نتائج القيادة الفرنسية بالغة النشاط، التي أقنعت الدول الأعضاء الأخرى بفوائد تزويد إطار واحد من العلاقات مع دول الجنوب غير الأعضاء ثم إن «الشراكة الأوروبية المتوسطية»، ولو أنها جُهد إسباني في الأغلب، كانت مدعومة من جانب فرنسا وإيطاليا، فإن الأقطار الأوروبية الجنوبية كانت كذلك أساسية في إدراج المتوسط في «سياسة الجوار الأوروبية» فالدولة العضو من دون نافذة فرصة لا تكفي: وعندما حاولت فرنسا بزعامة ساركوزي أن تحوّل «الشراكة الأوروبية المتوسطية بإطلاق» الاتحاد من أجل المتوسط عام ٢٠٠٨، كانت النتيجة فشلاً كاملاً والنهاية الحتمية لبناء منطقة في المتوسط[15].

وكذلك الحال عندما توجد نافذة لفرصة، لكن صاحب المشروع السياسي الوحيد هو مؤسسة أوروبية، تكون النتيجة أقل بروزاً سياسيّاً. كانت هذه هي الحال عندما استطاعت المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩٥ إطلاق «السياسة المتوسطية المجدَّدة» وكانت النتيجة الوحيدة تخصيص المزيد من الأموال لدول المتوسط من غير الأعضاء بطريقة أكثر تجديداً بقليل، وهذا الوضع قريب الشَبَه بالعوز الحالي للتجديد السياسي في الاستجابة الأوروبية للانتفاضات العربية، المتروكة للمفوضية الأوروبية وجهاز العمل الخارجي الأوروبي. لذلك، تقليدياً، كان الأوروبيون يخاطبون الأقطار العربية عندما تكون نتائج الأزمات في جنوب المتوسط تهدد بالتأثير في الأقطار الأوربية في شماله، وكانت استجابتهم أكثر تجديداً عندما تتحمس إحدى الدول الأعضاء بإضفاء زخم سياسي على المبادرة وكانت جميع السياسات التي تشكّلت تميل إلى التركيز على مزيج من الجوانب السياسية والاقتصادية، وفي الظل منها دائماً جوانب اجتماعية وسياسية ـ جغرافية

(١٣) Emanuel Adler [et al.], *The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region* (Toronto: University of Toronto Press, 2006).

(١٤) Karen E. Smith, «The Outsiders: The Neighbourhood Policy,» *International Affairs*, vol. 81, no. 4 (July 2005), pp. 757-773, and Raffaella A. Del Sarto and Tobias Schumacher, «From EMP to ENP: What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean?,» *European Foreign Affairs Review*, vol. 10 (2005), pp. 17-38.

(١٥) Federica Bicchi, «The Union for the Mediterranean or the Changing Euro-Mediterranean Relations,» *Mediterranean Politics*, vol. 16, no. 1 (Special issue) (2011).

واقتصادات التجارة، المقنّنة في اتفاقيات التجارة بين الأوروبيين وأقطار متوسطية بعينها، طالما كانت مركزية في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية[١٦]. وكانت هذه تميل إلى الاجماع السائد يومها.

وفي عقد ١٩٦٥، عندما كان ينظر إلى التطوّر الاقتصادي على أنه يعتمد على اقتصادات التدّرج سمح الأوروبيون بدخول المنتجات الصناعية من دول البحر الأبيض المتوسط إلى السوق الأوروبية المشتركة، لغرض زيادة احتمال التدرّج في أسواقهم[١٧]. وفي عقد ١٩٩٠، عندما صار التوجّه نحو التحرّرية والمنافسة، بدأ الأوروبيون يتفاوضون مع شركائهم الجنوبيّين لفتح تدريجي في أسواقهم للبضائع الصناعية المُنتجة في الاتحاد الأوروبي، لغرض إثارة المنافسة الاقتصادية في الأقطار العربية بعملية صادمة[١٨].

وفي كلتا الناحيتين، بقي الأوروبيون، باستبعاد البضائع الزراعية غالباً عن التجارة، في وضع مريح نسبياً، لأن عبء التسوية قد وقع على كاهل الاقتصادات العربية. والمساعدات المالية المقدمة، على أهميتها، لم تنشغل أبداً بكامل نفقات التسوية الاقتصادية والاجتماعية[١٩]. وقد بقيت الناحية السياسية في القصة قائمة. ومع أن الأوروبيّين كانوا يفضلون جيراناً أقل استبداداً في أنظمة حكمهم (وبخاصة كان هذا شعور الأوروبيّين الشماليين) فإن الاجماع الشامل كان عملياً قبل أن يقنّن باراك أوباما هذا التوجه[٢٠]. فلو أن الزعماء أنفسهم قد انتخبوا لمتابعة السياسات الخارجية نفسها، وفوق ذلك، كانوا يتعاونون في ما بينهم، لكان الأوروبيون قانعين بذلك. وعوضاً من ذلك، عندما بدا أن الانتخابات ستهدّد الموقف الخارجي للبلاد، كما حدث في الجزائر عام ١٩٩١، أو في فلسطين عام ٢٠٠٦، فان الأوروبيين سيتراجعون عن أهدافهم المعلنة في تشجيع الديمقراطية.

وهكذا، فإن الانتفاضات العربية قد أبرزت تحدياً للخط الراسخ في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، حيث بقي الأوروبيون دائماً قادرين على الاستجابة بحماية مصالحهم أكثر من دعم التغيّر التقدمي لكن هذا التحدّي، كما سوف نرى، قد بقي دون مواجهة في الأغلب.

---

(١٦) Bernard Hoekman and Simeon Djankov, «The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative,» *The World Economy,* vol. 19, no. 4 (January 1996), pp. 387-406; Samir Radwan and Jean-Louis Reiffers, eds., *FEMISE Report: The Euro Mediterranean Partnership, 10 Years after Barcelona: Achievements and Perspectives* (Marseille: FEMISE, 2005), and Filippos Pierros, Jacob Meunier, and Stanley Abrams, *Bridges and Barriers: The European Union's Mediterranean Policy, 1961-1998* (Aldershot: Ashgate, 1999).

(١٧) Alfred Tovias, *Tariff Preferences in Mediterranean Diplomacy* (London: Macmillan, 1977).

(١٨) Ahmed Aghrout and Martin Alexander, «The Euro-Mediterranean New Strategy and the Maghreb Countries,» *European Foreign Affairs Review,* vol. 2, no. 3 (1997), pp. 307-328.

(١٩) Patrick Holden, «Development through Integration?: EU Aid Reform and the Evolution of Mediterranean Aid Policy,» *Journal of International Development,* vol. 20, no. 2 (March 2008), pp. 230-244.

(٢٠) انظر الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب.

ثانياً: استجابة أوروبا للانتفاضات العربية: «أكثر لأكثر» أم «أكثر لما هو قائم؟»

كانت الاستجابات الأوروبية للانتفاضات العربية متّسِقةً مع العقود السابقة. كما كانت ارتكاسية رجوعية (وبخاصة في البداية) عكَسَت أولويات أصحاب المشاريع السياسية الذين كان همّهم نافذة الفرصة عند انفتاحها. في البداية كان ثمة اضطراب شامل دون استجابة فعلية. والواقع، أنه في خضم الحماسة للتطورات المتلاحقة في مختلف الأقطار العربية، لم تكن جميع الدول الأعضاء مُباشرةً في دعم الانتفاضات. فقد وجَدت كلٌّ من فرنسا وإيطاليا صعوبةً في التخلّي عن حلفاء قُدامى.

وتواطؤ فرنسا مع المستبدين كان واضحاً بشكل خاص، مما أدّى إلى إعفاء وزير الخارجية «ميشيل آليو ـ مير» الذي أفاد من ضيافة ثمينة في تونس، خلال الأيام الأولى من الانتفاضات، حيث أطلع تونس على «أسرار عمل» قوات الأمن الفرنسية في السيطرة على الجماهير، ذلك قبل هروب بن علي بأيام قليلة[٢١] وبقيت إيطاليا متوارية عن المشهد، على الرغم من صفقات الأسلحة القائمة منذ أمد بعيد مع أقطار شمال أفريقيا، والإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية (وهي قضية مهمّة كذلك بالنسبة إلى فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة)[٢٢]، لكن المخاطر قد ارتفعت في شباط/فبراير ٢٠١١ عندما بدأ المهاجرون بالوصول إلى الشواطئ الإيطالية، وأصبحت الهجرة بعد ذلك أحد أسلحة معمر القذافي، عندما هدّد بإيقاف حراسة الشواطئ الحدودية، وإرسال اللاجئين عبر المتوسط بدلاً من ذلك. وهذا ما دفع الحكومة الإيطالية إلى طلب المزيد من الصوت الأوروبي الموحّد، وفي الوقت نفسه تخفيف الاستجابة الأوروبية في دعم الانتفاضات العربية[٢٣] (مع زيادة احتمال وضع قوّات شرطة تعمل مباشرة على الأرض التونسية)[٢٤].

كان أول اعتراف جَمعي رسمي، صدر عن الاتحاد الأوروبي بأن شيئاً مهمّاً يحدث، قد جاء في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكانت عبارته غامضة وقد صرّح كلٌّ من «كاثرين آشتون» و«ستيفان

---

(٢١) انظر: «The First European Casualty of the Arab Uprisings,» *The Economist* (28 February 2011).
انظر أيضاً النقاش في البرلمان الفرنسي، في: <http://www.assemblee-nationale.fr/13/ri/2010-2011/20110091.asp#P145_18310>.

(٢٢) انظر: *SIPRI Yearbook 2011: Armaments, Disarmament and International Security* (New York: Oxford University Press, 2011), and «Le Esportazioni di armi italiane nel 2010,» Archivioi Disarmo, <http://www.achiviodisarmo.it/siti/sito_archiviodisarmo/upload/documenti/93632_Bertozzi_rel2011ad.pdf>.

(٢٣) «This Mediterranean EU States Block Stronger Action on Tunisia,» *EU Observer* (14 January 2011).

(٢٤) «Emergenza sbarchi: Scontro UE-Maroni,» *La Repubblica* (13 February 2011), <http://www.repubblica.it/cronaca/2011/02/13/news/maroni_emergenza-12402756>.
والحادثة الطارئة في جزيرة «لامبيدوزا» الجنوبية قد عالجته كذلك عملية «إيطاليا ـ المواجهة» (Frontex-Italy Operation) المشتركة، التي دُعِيَت بالاسم الخاص «هرميس ٢٠١١» (Hermes 2011)، وذلك بميزانية أوّليّة بلغت ٢ مليون يورو، جرى زيادتها وتوسيعها بعد ذلك.

فيوله»[٢٥] بأن المفاوضات حول الوضع المتقدم، في تونس[٢٦] سوف تستمر، ولو بتوكيد أكبر على حقوق الإنسان والحريات الأساس. وبما أن حقوق الإنسان ـ نظرياً ـ هي جزء أساس في اتفاقية التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المعمول بها منذ ١٩٩٨، أدين هذا التصريح بوصفه استجابة عرجاء. لكن الاتحاد الأوروبي بقي ينتظر أن يُغادر بن علي البلاد «قبل التعبير عن الشجاعة والتصميم من جانب الشعب التونسي»[٢٧] وتجميد أرصدة بن علي وزوجته[٢٨] وبعد ذلك بقليل تجميد أرصدة بطانته[٢٩]. وفي حالة مصر، قام الاتحاد الأوروبي بتحسين سجلّه قليلاً؛ فقد غدت «آشتون» أسرع قليلاً (ولو غير مندفعة)[٣٠] والأقطار الأوروبية أكثر اتحاداً بقليل[٣١]. ولكن في البحرين والجزائر واليمن والعراق، بقي الاتحاد الأوروبي «فاعلاً من بعيد»[٣٢] أثناء دعوته إلى حوار وطني في الأردن والمغرب.

وبدا أن الاتحاد الأوروبي كان في مرحلة تعلُّم؛ فإذ كانت الانتفاضات الليبية تندفع قُدُماً نحو حرب أهلية، ارتفع صوت الاتحاد الأوروبي وصار أكثر تحديداً في بياناته. ومن ناحية أخرى غدا الاتحاد الأوروبي عالقاً في أشدّ القضايا إثارةً للانقسام في أوروبا: وهي استعمال التدخل العسكري لأغراض إنسانية والاعتراف بالفاعلين السياسيين الجُدُد

وفي حركة سياسية بغرض استعادة الدور القيادي في المنطقة، كان «ساركوزي» أول من اعترف منفرداً ومن دون مشاورات سابقة (حتى مع وزير خارجيته بالذات) بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، ما أدهش جميع الشركاء الأوروبيّين. ولكي نجد مثالاً آخر على قلة التضامن بين الأوروبيين حول الاعتراف، علينا أن نعود إلى قرار «هانس ديتريش غينشر» للاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا عام ١٩٩١ ومثل ذلك في أزمات البلقان، وهو لا يبشّر بخير حول التعاون الأوروبي. وفي أحداث ليبيا، لم يكن سوى الدول الأعضاء المختارة ممن تبع زعماء فرنسا وبريطانيا في دعم قرار الأمم المتحدة الثاني حول ليبيا (القرار ١٩٧٣) الذي مهّد الطريق للتدخل العسكري. إحدى عشرة دولة

---

(٢٥) المندوب الأوروبي لسياسة التوسيع والجيرة.

(٢٦) كان الاتحاد الأوروبي وتونس في مفاوضات حول توسيع العلاقات منذ أن دخلت حيّز التنفيذ منطقة التجارة الحرة للبضائع الصناعية بين الطرفين عام ٢٠٠٨.

(٢٧) Foreign Affairs Council, Conclusions, 31 January 2011.

(٢٨) Council Decision 2011/72/CFSP, in: *Official Journal for the EU*, L 28/62 (2 February 2011).

(٢٩) حول استجابة الاتحاد الأوروبي في حالة تونس وليبيا، انظر: Marco Pinfari, «Tunisia and Libya,» in: Joel Peters, ed., *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East* (Lanham, MA: Lexington Books, 2012), pp. 33-48.

(٣٠) Statement by the EU High Representative C. Ashton on the events in Egypt, 27 January 2011, A 032/1.

(٣١) Foreign Affairs Council, Conclusions, 31 January 2011.

حول استجابة الاتحاد الأوروبي في حالة مصر، انظر: Michelle Pace, «Egypt,» in: Peters, ed., *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East.*

(٣٢) Timo Behr, «The European Union's Mediterranean Policies after the Arab Spring,» *Amsterdam Law Forum*, vol. 4, no. 2 (Spring 2012), p. 79.

من بين سبع وعشرين من دول الاتحاد الاوروبي ساهمت في قرار الناتو التدخّل، بالاعتماد الشديد على الاستخبارات الإيطالية والتقانة الأميركية، التي يبدو أن فرنسا والمملكة المتحدة قد مارستها في التمرينات العسكرية قبل بدئها بقليل(٣٣). والأقطار التي كانت غير مقتنعة بفوائد التدخّل كانت تشمل ألمانيا (تاريخياً، تُمانع في استخدام القوة خارج حدودها)، وأخرى مثل بولندا. ومع ذلك، وحسب قيادة فرنسا والمملكة المتحدة، تم تطبيق العملية الليبية بين آذار/مارس ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١(٣٤).

وقد استُعيدَ اتحاد الأوروبيين حول ليبيا (ولكن إلى حدٍّ ما) وعلى مستوى سياسي واطئ، أي محاولة إخلاء المواطنين الأوروبيّين والمساعدات الإنسانية بعد الصراع، بما في ذلك البعثة العسكرية «قوة الاتحاد الأوروبي للدفاع EUFOR، وكانت هذه القوّة تدعمها بشدّة كلٌّ من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وأقل من ذلك من جانب ألمانيا والسويد وفنلندا. ولكنها كذلك أثارت عدداً من القضايا حول التنسيق مع «مكتب الأمم المتحدة للتنسيق في الشؤون الإنسانية» OCHA وحول سلامة المبعوثين من الموظفين. لكن ذلك لم يُطبّق على أرض الواقع، ما زاد في غموض استجابة أوروبا إلى الأزمة الليبية(٣٥).

لقد حذّرت خبرة ليبيا الأوروبيّين من التدخل العسكري المبكّر في قطر عربي يعاني نتائج انتفاضات شعبية. وعندما حدثت أوضاع مشابهة في سورية، أوقف الاتحاد الأوروبي سنوات من جهود التعاون المُحبَطة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، في أيار/مايو ٢٠١١، ثم طلبت إلى بشار أن «يتنحّى»(٣٦) في آذار/مارس ٢٠١٢، وهي مطالبة تكّررت منذ ذلك التاريخ(٣٧).

كما قدّم الاتحاد الأوروبي كذلك واستمر في تقوية مجموعة من العقوبات الاقتصادية المتنوعة غير المسبوقة. وقد استهدفت العقوبات أفراداً من عائلة الأسد، وبصورة أعمّ النخبة السورية التي تدعم النظام، إضافة إلى الكيانات والهيئات، مثل صناديق الاستثمار وموجوداتها. وقد استهدفت كذلك حظراً على الاستيراد من سورية مثل النفط، إضافة إلى الصادرات إلى سورية، مثل الأسلحة، وتكنولوجيا البناء لمصانع النفط والطاقة، والأجهزة الإلكترونية لمراقبة الاتصالات وقد شمل الحظر

---

(٣٣) Marwan Bishara, *The Invisible Arab: The Promise and Peril of the Arab Revolution* (New York: Nation Books, 2012), p. 172.

(٣٤) حول ليبيا، انظر: Nicole Koenig, *The EU and the Libyan Crisis: In Quest of Coherence?*, IAI Working Papers; 1119 (Roma: Istituto Affari Internazionali, 2011), and Tobias Schumacher, «The EU and Democracy Promotion: Readjusting to the Arab Spring,» in: Larbi Sadiki, ed., *The Routledge Handbook on the Arab Spring* (London: Routledge, 2013).

(٣٥) Schumacher, Ibid.

(٣٦) European Council Conclusions, Brussels, 2 March 2012.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: Joint Communication, «Delivering on a New European Neighbourhood Policy,» 15. V. 2012, JOIN (2012) 14 final, SWD (2012) 110-124 final.

كذلك منع تجارة المعادن الثمينة والألماس، مع الهيئات العامة، والدخول إلى مطارات الاتحاد الأوروبي لطيران الشحن الذي تُشغّله الطائرات السورية[٣٨].

إلى جانب تشديد الحظر ضد النظام في سورية، عاد الاتحاد الأوروبي إلى أفضل ما كان يفعله تحت رعاية مؤسسات الاتحاد الأوروبي (وفي هذه الحالة «جهاز العمل الخارجي الأوروبي» EEAS، والأكثر أهمية، المفوضية الأوروبية): تقديم مساعدة مالية وتقنيّة وإدارة حدودها الاقتصادية مع أقطار عربية أخرى. وقد اتّخذت هذه المبادرات شكلين اثنين: إجراءات الطوارئ، ومحاولة إعادة كتابة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في توجّهاتها في العلاقات مع الجيران في الجنوب. كان النمط هو المألوف، لكن القيادة التي قدّمتها في «جهاز العمل الخارجي الأوروبي» و«المفوضية الأوروبية» لم تأتِ بتجديدات سياسية مهمة.

جرى اتخاذ إجراءات الطوارئ في حالة تونس، وكذلك استجابة للأزمة اللّيبية. وقد جرى أول اجتماع بين «آشتون» والحكومة التونسية الانتقالية في ١٤ شباط/فبراير[٣٩]، لكن آشتون لم تقدم سوى ١٦ مليون يورو، وهو مبلغ ضئيل لم يكفِ حاجات الحكومة التونسية في ذلك الوقت. ثم قام الاتحاد الأوروبي بمضاعفة المبلغ تقريباً للمساعدة المالية المتوقعة لتونس لعام ٢٠١١ (وهو ٨٠ مليون يورو) فبلغ أقل من ١٦٠ مليون يورو بقليل. ثم أضافت ٥,٨٠ مليون يورو للمساعدات الانسانية (في الأراضي التونسية في الأغلب) في سياق الأزمة الليبيّة[٤٠]. وقد رافق هذه الإجراءات مبلغ أضخم كثيراً في شكل قروض سهلة من بنك الاستثمار الأوروبي، الذي وافق على قرض بمبلغ ١,٨٧ بليون يورو لتونس في ٣ آذار/مارس ٢٠١١[٤١].

لكن مدى فائدة هذه الموارد هي مسألة موضع تساؤل. فتوقّف الإنتاج والخراب الذي أصاب الممتلكات في الأسابيع الأولى من الاضطرابات في تونس قد كلّف ما يعادل ١,٦ بليون يورو[٤٢] وكان هذا قبل احتساب الهبوط في عام ٢٠١١ بسبب خسارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وتقدّر

---

(٣٨) لمزيد من التحليل، انظر: Steven Blockmans, «Preparing for a Post-Assad Syria: What Role for the European Union?,» *CEPS Commentaries* (2 August 2012), <https://www.ceps.eu/publications/preparing-post-assad-syria-what-role-european-union>; Schumacher, «The EU and Democracy Promotion: Readjusting to the Arab Spring,», and Peter Seeberg, «Syria and the EU: The Crisis in Syria and the International Sanctions with a Focus on Syrian-EU Relations,» Working Paper Center for Mellemoststudier (December 2012), <file:///C:/Users/User/Downloads/1212PS2.pdf>.

(٣٩) «Remarks by the High Representative/Vice President Catherine Ashton at the End of her Visit to Tunisia,» (Tunis, European Commission Press Release, 14 February 2011).

(٤٠) Europe Aid, «Neighbourhood: Working for the Southern Mediterranean, EU Support for Tunisia,» <http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/documents/tunisia_eu_support_for_Tunisia_en.pdf>.

(٤١) النقاش مع مصر جاء عوضاً عن ذلك في وقت متأخر جداً، بناءً على طلب السلطات المصرية.

(٤٢) Ahmed Galal and Jean-Louis Reiffers, coords., *FEMISE Report on the Euro Mediterranean Partnership: Towards a New Med Region: Achieving Fundamental Transitions* (Marseille Cedex: Association FEMISE, 2010), p. 17.

بحوالى ٣٥ بالمئة)[٤٣] والهبوط العمودي في مداخيل السياحة (ويقدر بحوالى ٤٠ بالمئة) وهبوط الإنتاج للاستهلاك الداخلي والتصدير[٤٤]. وتقديرات صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١١ لتوقعات الحاجات المالية لأقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تستورد النفط هي ٩٠ بليون دولار لعام ٢٠١٢ وحده[٤٥]. وقد تطلب الأمر الأقطارَ الأكثر تقدماً، المجتمعين في نادي الثمانية الكبار، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أيار/مايو ٢٠١١، ليبدأوا الكلام بالأرقام وقد بلغت الوعود (دون الالتزام) لمصر وتونس ٢٠ بليون دولار، مع احتمال مضاعفتها بمساهمة الأقطار العربية ودول أخرى[٤٦] ولكن، بغضّ النظر عن الحجم، جاءت المساعدات الغربية والقروض الميسّرة مقيّدة بشروط. وعلى نطاق أضيَق، كانت المساعدات تشير بقوة في اتجاه تشديد الضوابط على الهجرة، وهي قضية تناولتها بسرعة بعض الدول الأعضاء[٤٧]. وعلى نطاق أوسع، أثيرت قضية أي نوع من التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي كانت الأقطار الغربية تريده للمنطقة.

ونوع التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي كان زعماء الاتحاد الأوروبي يفكّرون به قد غدا واضحاً في ثلاثة بيانات شكلّت الخطوة الثانية في استجابة الاتحاد الاوروبي للأزمة: وهي محاولة إعادة كتابة المؤشرات في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حول العلاقة مع جيران الجنوب. ففي البيان الأول «مشاركة في الديمقراطية والازدهار مع أقطار جنوب المتوسط»[٤٨] وقد نشر في آذار/مارس ٢٠١١، قدّمت «المفوضية الأوروبية» و«جهاز العمل الخارجي الأوروبي» مقترباً «يقوم على دافع». وقد تلخّص ذلك في شعار «أكثر فأكثر» بمعنى أن الإصلاحات الأكثر سيقابلها تعاون أكثر ودعمٌ أكبر من الاتحاد الأوروبي. وقد لخّصت «آشتون» القضايا موضع الاهتمام في البيان بثلاثة «ميمات»... هي: مال، متنقّل، مدخل للأسواق (Moneys Mobility, Market Access). وهذا المقترب الذي وُصف بأنه «تغيّر خطوٍ أساس في علاقات الاتحاد الأوروبي، مع أولئك الشركاء الذين يلتزمون بالإصلاح[٤٩]، قدّم مشاركة في التنقل، لتسهيل الهجرة الشرعية، وزيادة في الأموال، ومزيداً من الدخول إلى الأسواق من طريق مفاوضات حول «مناطق تجارة حرّة عميقة

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Document de travail conjoint des services, «Mis en oeuvre de la Politique Européenne de Voisinage en Tunisie, Progrès réalisés en 2011 et actions à metre en ouvre,» Brussels, 15 May 2012, SWD (2012), 123 final.

(٤٥) «Middle East and North Africa: Historic Transitions under Strain,» IMF Regional Economic Outlook Update (20 April 2012), <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mena-update0412.pdf>.

(٤٦) «G8 Pledges $20 Billion to Foster Arab Spring,» Reuters, 27 May 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/05/27/us-g-idUSTRE74P00320110527>.

(٤٧) كانت إيطاليا ناشطة بشكل خاص في هذا المجال، انظر: Yasha Maccanico, «The EU's Self- interested Response to Unrest in North Africa,» *Statewatch*, no. 165 (2011), <http://www.statewatch.org/analyses/no-165-eu-north-africa.pdf>.

(٤٨) Joint Communication to the European Council, the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee, and the Committee of the Regions, Brussels, 8 March 2011, COM (2011) 200 final.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥.

شاملة»، بما في ذلك مثلاً التداخل المنظّم[50]. وتبع هذه الوثيقة بيانٌ ثانٍ بعنوان «استجابة جديدة نحو جيرة متغيّرة» نُشر في أيار/مايو ٢٠١١[51]. وقد توسع هذا البيان في محتوى سابقه، وأكدّ من جديد أن تكون الشرطيّة حجر الزاوية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: «زيادة دعم الاتحاد الأوروبي لجيرانه مشروطة»[52]. وقد نشر البيان الثالث في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بعنوان «الربيع» (Spring) (دعم للشراكة، والإصلاحات والنمو) وكان يرمي إلى دعم التحولات الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، وبناء المؤسسات.

لا يوجد شيء جديد في هذه البيانات، وبخاصة في المبادئ التي تضمّنتها. وإذ تكون الأموال الإضافية مهمة (وفي حالات محدّدة مهمة جداً) والحديث عن المشاركة في التنقّل مهمّاً، لا تزال الأدوات الأساس للاتحاد الأوروبي هي التجارة، والمساعدات المحددة، ترافقها الشرطية، باقية في جوهرها متحيّزة إلى جانب الاتحاد الأوروبي. فالشرطية هي الأداة التقليدية للاتحاد الأوروبي لربط التجارة والمساعدات بالتطورات السياسية، وبهذا المعنى صارت موضع اهتمام كبير في الدراسات[53]. وقد تكرر توكيد ذلك الدور في سياق ما بعد الربيع العربي. وقد تمثل دور التجارة في مقترب الاتحاد الأوروبي نحو التداخل المنظّم. فالاتفاقيات حول «تقديم التماثل وقبول المنتوجات الصناعية» ACAAs التي يأمل الاتحاد الأوروبي في الوصول إليها مع جميع الشركاء الجنوبيين لأجل رعاية التجارة الحرة والتقدم الاقتصادي، هي «نوع محدّد من اتفاقية اعتراف متبادل يقوم على التراصف بين النظام التشريعي والبنية التحتيّة في البلاد المعنيّة بما يماثلها في الجماعة الأوروبية[54]. و«الاعتراف المتبادل بالتراصف مع قانون الاتحاد الأوروبي» في دول المتوسط غير الأعضاء كان لزمن طويل هدف المفوضية الأوروبية.

وكذلك فإن التطور الاقتصادي المستدام، الذي يُعدُّ الآن مرادفاً للتطور العادل[55] يبقى تحدّياً أكثر منه سياسة. لقد كان الاتحاد الأوروبي دائم الاعتماد على مقولة إن التحرّر الاقتصادي

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩.

(٥١) Joint Communication to the European Council, the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Brussels 25 May 2011, CEO and (2011) 303 final.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٥٣) انظر على سبيل المثال: Rosa Balfour, «EU Conditionality after the Arab Spring,» *16 Papers IEMed* (2012), <http://www.epc.eu/documents/uploads/pub_2728_papersbalfour_for_euromesco16.pdf>, and Karen E. Smith, «The Use of Political Conditionality in the EU's Relations with Third Countries: How Effective?,» *European Foreign Affairs Review,* vol. 3, no. 2 (1998), pp. 253-274.

(٥٤) الجماعة الأوروبية هي الكيان القانوني الذي تقوم عليه السوق الأوروبية الواحدة، نقلاً عن: <http://ec.europa.eu/enterprise/politics/single-market-goods/international-aspects/acaa-neighbouring-countries/index_en.htm> (accessed on 31 October 2012).

(٥٥) في السابق، كانت مرادفة لإجراءات البيئة الصديقة، انظر: The Assessments of Euro Mediterranean Relations Made by the Mediterranean Commission for Sustainable Development (Blue Plan studies) and Friends of the Earth Middle East.

سوف يؤدي إلى التحرّر السياسي. ولكن ثمة أدلّة متزايدة على أن النخبة السياسية قد استغلت الخصخصات[٥٦] التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي في التأثير في التطورات السياسية على النقيض من ذلك، بإثارة التوتّرات الاجتماعية. لقد حاول الاتحاد الأوروبي أن يكون الجانب الليّن مما دُعي بإجماع واشنطن، ولكنه لم يستطع تغيير عناصره الأساس، ولا نتائجه. ولكن يجب ألّا يكون في هذا مفاجأة، لأن المفوضية الأوروبية قد بدأت تقويم أثر الاستدامة في منطقة التجارة الحرة الأوروبية ـ المتوسطية منذ عام ١٩٩٩. وقد أظهرت النتائج المعلنة عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ عدداً من الدراسات السرّية التي أجرتها المفوضية. وقد بيّنت جميع تلك الدراسات لا محض الأثر السلبي جدّاً في المدى القصير على القطاعات الصناعية في الأقطار العربية، بل كذلك آثارها الاجتماعية «المعاكسة بشكل كبير» (بما في ذلك أهداف الألفية الثالثة لتقليص الفقر) في غياب سياسات التخفيف من جانب حكومات أقطار المتوسط[٥٧]. صحيح أن أقطار المتوسط ليس لديها كبير بديل من التحرّرية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، لكن هذا مما يزيد في مسؤوليات الاتحاد في ميدان دوره بخصوص المجتمعات العربية في ما بعد الربيع العربي.

والتجديدات الأكثر أهمية تتعلق بالمظاهر الاجتماعية ـ السياسية في التحوّلات العربية. ثمة توكيد جديد لدعم المجتمع المدني، بما في ذلك الفاعلين السياسيين وهذا من أولويات الاتحاد الأوروبي، ولو أن بعض الدول الأعضاء، مثل ألمانيا، كانت قد سارت في هذا الطريق منذ زمن بعيد وقد ظهر الدعم في تبنّي «مُنشأة المجتمع المدني» و«المنحة الأوروبية للديمقراطية»، التي ستفتح مسارب ميزانية جديدة مخصصة لا لمنظمات غير حكومية وحسب، بل كذلك للأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية المحظورة بشكل غير رسمي. ويحتمل أن يكون هذا تطوّراً مهمّاً، قد يحاكي بشكل جزئي جهود «الجهاز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الانسان» (EIDHR) ويزيد في تعقيد ملاحقة صرف الأموال[٥٨]. ثم أنه قد جرت زيادة الأموال لمنهاج «إيراسمُس مُندُس» (Erasmus Mundus) الذي يسمح بتبادل الطلبة والهيئات التعليمية عبر المتوسط[٥٩].

---

(٥٦) انظر المشاركون، في: Galal and Reiffers, coords., *FEMISE Report on the Euro Mediterranean Partnership: Towards a New Med Region: Achieving Fundamental Transitions*, and Joan Costa-Font, ed., *Europe and the Mediterranean Economy* (London; New York: Routledge, 2012).

انظر أيضاً الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٥٧) *Final Report of the SIA-EMFTA Project* (November 2007), p. 46.

التقييمات وردود اللجان، متوفرة في: <http://ec.europa.eu/trade/analysis/sustainability-impact-assessments/assessments>.

(٥٨) تأسس الوقف الأوروبي للديمقراطية رسمياً في حزيران/يونيو ٢٠١٢، لكنه صادف مصاعب إضافية قبل أن يوضع موضع التطبيق.

(٥٩) «The European Commission Boosts the Number of Erasmus Mundus scholarships for South Mediterranean Students,» Brussels, 27 September 2011, <http://europa.eu/rapid/press-release-MEMO-11-637-en.htm>.

وأخيراً، ثمة اهتمام متزايد بالمناطق المهشمة وبالعاطلين من العمل[٦٠]. لكن جميع هذه الأفكار يجب أن تخضع لاختيار التطبيق، ويجب أن تخصص الأموال وتنفق بشكل يخدم الأهداف المُعلنة. والأكثر أهمية هو وجوب أن يتخذ هذا التوكيد الجديد للحركيّات الاجتماعية ـ السياسية مكانَه في المركز من البناء الشامل للعلاقات الأوروبية ـ المتوسطية.

بدلاً من مُقترَب «أكثر لأكثر» اختارت أوروبا مُقترَبَ «أكثر لما هو قائم»، يكون فيه الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن حماية نظرة تقليدية نحو الجيرة الجنوبية بعد نهاية «الرؤساء العرب مدى الحياة»[٦١] وإعادة تغليف المفاهيم القديمة في «آنيةٍ جديدة»[٦٢]. والواقع أنه يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يقدّم «أقل لما هو قائم»، بوصفه يبني منطقة، وهو ما كان حجر الزاوية في سياسة أوروبا الخارجية، والذي اختفى من الطيف السياسي للاتحاد الأوروبي[٦٣]. والتحول من «الشراكة الأوروبية المتوسطية» إلى «الاتحاد من أجل المتوسط» قد قلل كثيراً من مغزى التجمعات الإقليمية، التي لا يستطيع الاتحاد الأوروبي إعادة طرحها في سياق متوسطي يبدو مُتشَرذماً أكثر فأكثر. وإذا كان في بداية الأزمة في ليبيا محاولات لتنسيق الاستجابات مع تركيا والجامعة العربية، مما لم يأتِ بنتيجة، يبدو أن الناتو وحدها يمكن أن تكون أحياناً ذات قيمة بين المقترَبات نحو سورية.

خلاصة: القوّة الدخيلة

كانت استجابة أوروبا نحو الانتفاضات العربية محدودة ومستوحاة من موقف محافظ، لا تقدّمي، نحو العلاقات الأوروبية المتوسطية. إزاء الاحتفاء «بلحظة التنفيس»[٦٤] التي هزّت الوطن العربي، كان صُنّاع السياسة الأوروبيون قلقين حول نتائجها. وهكذا كانت الفوائد المتجمّعة من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجيران الجنوبيين قد حلّت في اللبّ من استجابة الاتحاد الأوروبي نحو السياق المتغيّر، الذي تركّز حول التجارة والشرطية بمصاحبة زيادة المساعدات. وفي استجابتها للتغيّرات المستمرة على الشاطئ الجنوبي، كانت أوروبا تعتمد على قيادة فرنسا والمملكة المتحدة في القضايا العسكرية في ليبيا، وعلى المفوضية الأوروبية و«جهاز العمل الخارجي الأوروبي» في القضايا الاقتصادية في بقية المنطقة. ويبقى المشهد السياسي غير مستكشف في الأغلب، لأن

---

(٦٠) انظر على سبيل المثال: «Programme d'appui au développement des zones défavorisées, fiche action pour la Tunisie,» worth €20 million and funded by the European Commission.

انظر أيضاً: <http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2011/af_aap-spe_2011_tun.pdf>.

(٦١) Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge, MA; London: Harvard University Press, 2012).

(٦٢) Silvia Colombo and Nathalie Tocci, «The EU Response to the Arab Uprising: Old Wine in New Bottles?,» in: Alcaro and Haubrich-Seco, *Re-thinking Western Policies in Light of the Arab Uprising*, pp. 71-97, and Y. Mustapha, ««Donors» Responses to Arab Uprisings: Old Medicine in New Bottles?,» *IDS Bulletin*, vol. 43 (2012), pp. 99-109.

(٦٣) Bicchi, «The Union for the Mediterranean or the Changing Euro-Mediterranean Relations».

(٦٤) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

الدول الأعضاء لم تتسلّم القيادة في حوار جديد مع الأنظمة المُنتَخَبة حديثاً، ولا أفادت من الأُطر الإقليمية في التعاون لرعاية رؤية سياسية عن العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية.

وهذا النمط أكثر ملاءمة للدفاع عن الوضع الراهن من المساهمة في صنع مستقبل المنطقة، ولا يسهم إلّا في استمرار عدم انتماء أوروبا إلى التطورات عند جيرانها في الجنوب. فالدعم الفاتر للديمقراطية وسياساتها الإنمائية في الماضي يُبين كيف كان الأوروبيون غير راغبين في الدفع نحو تغيير حقيقي في المنطقة. فقد لاحت في الأفق عدّة مبادرات صغيرة في الأشهر الأولى من فترة ما بعد الربيع العربي، وهي ذات أهمية محتملة، وقد تسهم في تقوية التحوّل في الأقطار العربية. والوجه الأهم سوف يكون التطبيق، الذي يجب أن يكون فاعلاً، شفافاً، مدروساً بعمق، يجعل الاتحاد الأوروبي مسؤولاً وواضحاً في خطابه المنمّق حول دعم التحوّل في العالم العربي[٦٥]. فعند مناقشة حقوق الإنسان والديمقراطية، يوضح سجلّ الاتحاد الأوروبي تحاشياً للاختيارات الصعبة وتناول القضايا غير الخلافية عندما يتطلب الأمر التطبيق[٦٦]. ولكن، إذا بقي تركيز الأوروبيين متجهاً إلى الداخل، مكرّساً للأولويات الاقتصادية ومتجنّباً المهاجرين «غير الشرعيين»، فإن مساهمة أوروبا في عملية التقوية بعد الربيع العربي ستبقى محدودة في جميع الأحوال.

إلى أي حدٍّ يكون هذا أمراً سيئاً؟ إنها مسألة مطروحة للنقاش. فمن ناحية، يوفّر هذا الموقف هوامش واسعة من الحرية للشعوب العربية لتقرّر مصيرها بنفسها، ويؤمل أن ذلك سيجلب نهاية الاستعمار المُحدَث أو ما بعد الاستعمار. فالمسؤولية، وفي النهاية، حرية اختيار وتأسيس الممارسات الديمقراطية تعود (ويجب أن تعود) إلى المواطنين العرب أنفسهم. فلزمن طويل جدّاً كان الأوروبيون يتدخّلون في الممارسات المحلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما أسهم في جعل هذه المناطق واحدة من أكثر المناطق في العالم عرضة للتغلغل الخارجي[٦٧]، تتصف «بصراع مستمر للاستقلال الذاتي الإقليمي عن السيطرة الخارجية»[٦٨]. وإذا كان للانتفاضات العربية أن تقدِّم نهاية ما بعد الاستعمار[٦٩] فهذه يجب أن تكون فرصة العرب، لا فرصة أوروبا.

ومن ناحية أخرى، على أوروبا ـ والأقطار الأوروبية، بصورة أعم ـ أن ترافق، وتدعم، وتُرسي التحوّلات نحو الديمقراطية، وبخاصة في سياق أزمة اقتصادية. لدى أوروبا، بالخصوص تراث

---

(٦٥) حول فخ الخطابية، انظر: Frank Schimmelfennig, «The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union,» *International Organization,* vol. 55, no. 1 (Winter 2001), pp. 47-80.

(٦٦) Federica Bicchi, «Dilemmas of Implementation: EU Democracy Assistance in the Mediterranean,» *Democratization,* vol. 17, no. 5 (2010), pp. 976-996.

(٦٧) Leon Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I. B. Tauris, 1984), p. 5.

(٦٨) Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester: Manchester University Press, 2003), p. 4.

(٦٩) Hamid Dabashi, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism* (London: Zed Books; New York: Palgrave, 2012).

طويل من القيام بدور مرساة للديمقراطية موثوقة، كما برهنت عليه خلال «الموجة الثالثة» من التحوّل نحو الديمقراطية[٧٠]. وفي عقد عام ١٩٨٠، عندما بدأت كلّ من اليونان وإسبانيا والبرتغال (وكانت تُعدّ «متوسطية» في ذلك الوقت، لا «أوروبية جنوبية»، بالتحوّل نحو الديمقراطية أسرعت الدول الأعضاء في ما كان يدعى حينها «المجتمعات الأوروبية» وأصرّت على الاعتراف بفوائد التحوّل الديمقراطي ومنحتها عضوية كمنظور مرحلي للمتحوّلين إلى الديمقراطية. ومثل ذلك حدث في عقد ١٩٩٠، عندما انهارت الأنظمة الشيوعية في أقطار وسط وشرق أوروبا، بقي الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة المرجع الرئيس في التحوّلات الاقتصادية والسياسية، وفي الأخير توسّع الاتحاد ليضم عشرة أعضاء جُدُد. وحتى في حالة البلقان شديدة الإثارة، كان الأوروبيون قادرين على إدارة الهدنة (ولكن ليس على وقف الحرب أو الإبادة البشرية).

وإذ تتحوّل الانتفاضات العربية إلى صراع على السلطة طويل، أصبحت قضية أي دور يقوم به الأوروبيون، وأي «وسائل سياسية» يمكن أن يقدّموا أكثر أهمية من ذي قبل[٧١]. وليست عضوية الاتحاد الأوروبي وحدها أداةً غير قابلة للحياة، بل ثمة شكوك تحوم كذلك حول فائدة آليات الاتحاد الأوروبي التقليدية في التأثير، مثل الشرطيّة والتنشئة الاجتماعية، في سياق يتّصف بإعادة اكتشاف أصناف من المواطنة والقومية غير المبتوت في أمرها. ويبقى التطوّر الاجتماعي ـ الإقتصادي، على النقيض من ذلك، أولوية كبرى في العالم العربي، مبرِزةً بذلك أهمية الاتحاد الأوروبي قوةً اقتصادية، ولكن ليس بالضرورة ملاءمة توجُّهه. إذ يُصغي الأوروبيون إلى التغيّرات لدى جيرانهم في الجنوب، يمكن أن يفعلوا ذلك كجزء من عملية تبادل تواصُل[٧٢] لا يقصدون فيها إلى محض إقناع وتأثير، بل إلى تعلّم وتكيّف وإعادة تحديد مصالحهم كذلك ـ حتى في وقت تستمر فيه الأزمة ـ الأوروبية في فرض أولويات سياسية في بلادهم.

---

(٧٠) انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

(٧١) Volker Perthes, «Europe and the Arab Spring,» *Survival*, vol. 53, no. 6 (December 2011-January 2012), p. 75, and Tobias Schumacher, «The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness,» *Insight Turkey*, vol. 13, no. 3 (2011), pp. 107-119.

(٧٢) Tanja A. Börzel and Thomas Risse, «The Transformative Power of Europe: The European Union and the Diffusion of Ideas,» KFG Working Papers, no. 1 (Free University of Berlin, Research College the Transformative Power of Europe, 2009).

الفصل العشرون

مواطنون متمرّدون وسُلطويّون مطاوعون

فاليري بَنْس

ملخص

لماذا تفاجأ المحللّون كثيراً بهذه الموجات الوطنية المتداخلة من التحركات الشعبية ضد الحكّام السلطويين؟ يقارن هذا الفصل بين ثلاث من هذه الموجات ـ بانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، الثورات الملوّنة في أوروبا وأوراسيا بعد العهد الشيوعي، والانتفاضات العربية، ويسير في خطيّن متكاملين من التفسير: الأول، هو الصعوبة الكامنة في الخروج بمثل هذه التوقّعات بسبب قدرة بعض الأحداث قصيرة المدى على تحويل الغضب الفردي الخاص إلى أفعال عامة طويلة المدى. وهذا التفسير، على أهميته، به حاجة للدعم من تفسير ثانٍ، ميل المحللين إلى المبالغة في قوّة واستمرارية الأنظمة السلطوية وحكّامها.

أولاً: موجة من الاضطرابات الشعبية

خلال ربع القرن الماضي، كان ثمّة ثلاث موجات متداخلة الأوطان من التحركات الشعبية ضد الحكّام السلطويّين. كانت الأولى، عام ١٩٨٩ (وبصورة أدق، بين ١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، عندما بدأ مواطنون في بلد بعد آخر، في ما كان يدعى بالاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، بالثورة في أعداد كبيرة لمطالبة حكّامهم الشيوعيين بالتخلّي عن السلطة[1]. وكانت الثانية، هي الثورات الملوّنة في

---

(١) Gale Stokes, *The Wall Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1993), and Valerie Bunce, *Subversive Institutions: The Design and the Destruction of Socialism and the State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999).

أوروبا وأوراسيا في ما بعد العهد الشيوعي بين عام ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٨[٢]. في هذه الموجة، تعاون مواطنون مع جماعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في تسعة أنظمة سلطوية متنافسة في المنطقة ـ هي أرمينيا ـ آذربيجان، بيلاروسيا، كرواتيا، جورجيا، قيرغيزستان، صربيا، سلوفاكيا، وأوكرانيا ـ بإجراء انتخابات غير مسبوقة، فائقة الطموح تتحدّى أصحاب المناصب السلطوية أو خلفاءهم المكرّسين. وعندما رفض الخاسرون في هذه المنافسات الاعتراف بالفشل، قام المواطنون بتظاهرات واسعة بعد الانتخابات، أرغمت في كثير من الحالات على تحويل السلطة السياسية إلى المعارضة. والموجة الثالثة التي لا تزال مستمرة هي موضع هذا الكتاب. وثانية، انطلقت تظاهرات على نطاق واسع في سلسلة من الأقطار في المنطقة نفسها ـ وفي هذه الحال، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٣]. ومثل الموجتين السابقتين، سرعان ما استقرّت هذه الانتفاضات الشعبية على الهدف الأساس وهو إزاحة أصحاب المناصب السلطوية عن السلطة.

وعلى الرغم من التناقض بين التحركات المستندة إلى الشارع، وبين تلك المستندة إلى الانتخابات، بين أنماط الأنظمة السلطوية التي قامت فيها هذه التحدّيات الشعبية، ورغبة الأنظمة الحاكمة وقدرتها على استعمال القوة لحماية الوضع الراهن، أظهرت هذه الدورات الثلاث من التحديات الشعبية للحكام السلطويّين وجوهاً شديدة التشابه. فمثلاً، كانت كلٌّ واحدة من تلك الحركات تستهدف تغيير القادة، كما كانت كل واحدة مدفوعة بما دعاه «تشارلس تريب» في الفصل السادس من هذا الكتاب بعبارة «تشويه سمعة الجمهور واستبعاده، و«بالتبخّر» السريع لخوف الجمهور من السلطة»، كما أظهرت كل واحدة من هذه الموجات أن المخزون المتجدّد من الاحتجاج يمكن أن ينتقل عبر حدود الدولة. ثم إن هذه الموجات الثلاث من الاحتجاجات لم تُظهر تضاريس متساوية. كما لم يشترك كل قطر في المنطقة بتلك الموجة، وإذا اشترك، فلم تُنتج كل انطلاقة من التحرّك الشعبي انقلاباً في القيادة، إن لم نقُل تحوّلاً لاحقاً إلى نظام جديد، سواء كان سلطوياً، أو ديمقراطياً أو مزيجاً بين الاثنين.

ثانياً: مفاجأة، مفاجأة[٤]

هذه آخر وجوه الشَبَه التي تمثل نقطة التركيز في هذا الفصل فكل واحدة من هذه الموجات قد أخذت على حين غِرّة أغلبَ المتخصصين في دراسة الأنظمة السلطوية بشكل عام، وبشكل خاص

(٢) Valerie Bunce and Sharon Wolchik, *Defeating Authoritarian Leaders in Post-communist States* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011).

(٣) Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution is of the New Middle East* (New York: Public Affairs/Perseus, 2012).

(٤) Nancy Bermeo, «Surprise, Surprise: Lessons from 1989 and 1991,» in: Nancy Bermeo, ed., *Liberalization and Democratization in the Soviet Union and Eastern Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1992), pp. 3-17.

في الأقطار التي حدثت فيها هذه التطوّرات. والواقع أن ثلاث مفاجآت عَرَضت نفسها: الاندلاع الأول لاحتجاجات واسعة النطاق في المنطقة (كما في تونس مثلاً في عام ٢٠١٠)، ونجاح كثير من الجهود في إزاحة الزعماء السلطويّين عن مناصبهم، وقدرة السابقة التي أطلقها هذا «المستفيق باكراً» على الانتشار ـ وبهذه السرعة ـ إلى دول أخرى في المنطقة. هنا يتذكّر المرء وصف «روبرت كيلان» للانتفاضة التونسية بأنها «ثورة صغيرة واحدة، سوف تبقى محصورة جغرافياً» ـ وهي ملاحظة نُشِرَت (لسوء حظّه) بضعة أيام قبل أن يبدأ المواطنون المصريون باحتلال ميدان التحرير(٥).

كذلك، وعلى جانب شخصي أكثر، كان هذا الكاتب، مثل جميع المتخصّصين في شؤون أوروبا الشرقية، تقريباً خلال العهد الشيوعي، لا يتوقع أن تشهد ألمانيا الشرقية احتجاجات على نطاق واسع في أواخر صيف وأوائل خريف ١٩٨٩. والواقع أن مجموعة عمل من الأكاديميين وصنّاع القرار ـ نظّمتها وزارة الخارجية الأميركية في أواخر ربيع ١٩٨٩ لدراسة مضامين إصلاحات «غورباتشوف» والموائد المستديرة بين النظام والمعارضة في بولندا وهنغاريا ـ قد اختتمت أعمالها بنهاية تلك الموائد المستديرة للنقاش، لكي تستأنف الاجتماعات بسرعة عندما اندلعت الثورة في ألمانيا الشرقية.

لماذا كان الباحثون مأخوذين بالمفاجأة من هذه التحركات من الموجات ضد النظام؟ وليس الجواب أننا كنّا غِرَراً لا تجربة لنا في هذه المشكلات التي كانت تواجهها تلك الأنظمة السلطوية المختلفة. فملاحظات «مارك لينج» حول «تهاوي أسس النظام العربي» ردّدت أصداء تصوّرات الباحثين التي طالما عرضوها حول الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا قبل ١٩٨٩، وحول الأنظمة السلطوية المتنافسة التي أعقبتها في كثير من الحالات(٦). كما لم يكن الأمر كذلك، كما وثّقَ تشارلز تريب وجون تشالكرافت حول أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (في الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب)، بأن الجماهير في تلك الأقطار كانت تدعم الأنظمة فيها وتتحاشى الاحتجاج، أو أن المحللين كانوا غير مدركين لوجود مواطنين مُتَمَلمِلين مع وجود قصص عن محركات ضد النظام ـ ولو، كما يذكّرنا تشالكرافت أن الجانب المجتمعي في السلطويات العربية كان مُهملاً في الواقع؛ وهو لم يكن مهملاً، في حالة البحث في شيوعية أوروبا الشرقية على وجه الخصوص. وبدلاً من ذلك، كما سأبيّن في هذا الفصل، كان هناك سببان آخران: **الأول**، هو أنه في حالة الاضطراب العام على نطاق واسع في الأنظمة السلطوية يكون من شبه المستحيل على المرء أن يتوقّع الاضطراب، لأن ذلك مَبعثه أحداث قصيرة الأمد، تُعيد، على غير توقّع إعادة رسم مشهد المعلومات في سياسة جماهيرية. والثاني الذي يعالج بعض النواقص في السبب الأول، يحوّل

---

(٥) «One Small Revolution,» *New York Times*, 23/1/2011, p. 11.

(٦) Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution is of the New Middle East*, p. 1.

حول الموجتين السابقتين، انظر: Bunce, *Subversive Institutions: The Design and the Destruction of Socialism and the State*, and Bunce and Wolchik, *Defeating Authoritarian Leaders in Post-communist States*, chaps. 3-7.

اهتمامنا من تصرّف المواطنين العاديّن إلى إجراءات الأنظمة السلطوية(٧). هنا أزعم أن الباحثين كانوا سيتفاجأون بدرجة أقل بمثل هذه الانتفاضات، إزاء قدرتهم على التنقّل بين الدول، لو أنهم لم يصرفوا كل هذا الوقت في التعرّف إلى مصدر طواعية النظام، بل صرفوا وقتاً أكثر للاهتمام بالنواقص التي تغلغلت في المشروع السياسي السلطوي. وهكذا، إذ يكون من الصعب دائماً توقع اندلاعات الاحتجاجات الشعبية في الأنظمة السلطوية، يكون الأمر أكثر صعوبة عندما يكون أساس التوقع مثقلاً بالوضع السياسي الراهن.

ثالثاً: الحدود الملازمة للتوقع

إن سيولة وتعقيد العالم الاجتماعي يجعل من السهل على أصحاب العلوم الاجتماعية تفسير ما قد حدث، دون التوقّع عمّا سوف يحدث. ويتّضح هذا التفريق بشكل خاص في حالة الثورات الشعبية في المجال السياسي السلطوي، لأن ما يتبعه من متغيّر في المصلحة هو حدث نادر، كما أنه يتسبّب في انفصال عن الماضي. لكن أصحاب العلوم الاجتماعية، على الرغم من ذلك، قد أظهروا قدرة على التكيّف بسرعة مع هذه الظروف إذ أوجدوا حينها تفسيرات متنافسة عن «تغيّر كبير». وهذا التناقض بالذات بين التفسير والتوقّع هو الذي التقطه ألكسي دو توكفيل في وصفه الثورة الفرنسية حدثاً لم يكن متوقّعاً، ولكن عند استعادة النظر، كان محتوماً بدرجة عالية.

وثمة نظرية تتخذ من «عنصر المفاجأة» في الاضطرابات الشعبية العارمة نقطة انطلاق لها - وهو ما يعالجه كذلك روجر أوين في الفصل العاشر من هذا الكتاب - وهي نظرية تيمور كوران(٨). يرى كوران، اعتماداً على لينين (وهو ما يوفّر جسراً لطيفاً بين موجات الاهتمام في هذه الدراسة) أن الثورات هي استجابات لأحداث «تقدح زناد» تغيرات هائلة في تصرّف الجمهور، ولكن ذلك لا يمكن توقّعه كنتيجة لطبيعة السياسات السلطوية.

وبسبب من القمع والأولوية التي تفرضها الأنظمة السلطوية على انسجام بوصفه شرطاً ضرورياً لدوام البقاء والنجاح، فإنها تضع تفريقاً شديداً بين الأفضليات الخاصة والعامة للمواطنين العاديّين، كما للآخرين، مثل أعضاء الائتلاف الحاكم. ونتيجة لذلك، يقوم الأفراد في مثل هذه الأنظمة بإخفاء ما قد يشعرون به من عداوة تجاه النظام، ويُبدون تصرّفات عامة من الدعم أو الرضى، في الأقل. وهكذا، بالإضافة إلى القيود على العمل الجماعي الذي ينشط في كثير من الأحوال السياسية، ثمة

---

(٧) Jack Goldstone, «Bringing Regimes Back In: Variations in the Arab Revolutions and Revolts,» paper presented at: The Workshop on «Contentious Politics: Demonstrations, and Political Change: A Comparative Perspective», The Hebrew University of Jerusalem, 21-23 May 2012.

(٨) «Now Out of Never: The Elements of Surprise in the Eastern European Revolution of 1989,» *World Politics*, vol. 44, no. 1 (October 1991), pp. 7-48.

للمزيد حول هذا الجدل، انظر: Susanne Lohmann, «The Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989-91,» *World Politics*, vol. 47, no. 1 (October 1994), pp. 42-101.

قيود إضافية في الأنظمة السلطوية. وتشمل هذه بعض الاجتماعات العامة أو السياسية للتعبير عن القلق أو المخاوف من إجراءات انتقامية شديدة عند التعبير عن مثل هذه المشاعر (عقوبات قد تمتد إلى الأسر، والأصدقاء وحتى الجماعات)، وهكذا، كما يؤكد كوران إلى جانب جهل الأفراد في هذه الأنظمة بحقيقة مشاعر إخوانهم المواطنين.

والأفضليات الزائفة، لذلك، مستوطنة في هذه الأنظمة، وتؤدي إلى التفتيت والتفرقة. ونتيجة لذلك يُحرم المواطنون من مصادر التماثل التي يحتاجونها لمواجهة النظام بشكل جماعي. لكن «الشرارات» (الذي كان في الواقع عنوان واحدة من أكثر المنشورات البولشفية تأثيراً) تقدح في أوقات غير منتظرة، وفي أماكن غير متوقّعة، وتتميّز بقدرتها على كشف معلومات مهمة حول الأفضليات الحقيقية لعدد كبير من المواطنين الآخرين. وإذا ما انتشرت هذه المعلومات الجديدة (والأكثر دقّةً) وبسرعة، فبوسعها أن تطلق «شلالات من المعلومات» التي تخدم كأساسٍ لتحركات واسعة النطاق ضد النظام.

مثل هذه الحركية بالذات هو ما رأيناه، مثلاً، في انتحار بائع جوّال في تونس أواخر عام ٢٠١٠، وقبل ذلك، في صربيا، بعقد من الزمان، عندما أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية الرسمية تناقضاً مع ما نشرته المعارضة حول الغش في تلك النتائج ما أدّى إلى تحرك سريع من جانب المواطنين في عموم البلاد حتى أطبقوا على العاصمة خلال أيام قليلة. ونتيجة لذلك، لقي ميلوسيفتش ما لقيه بن علي. ومثل ذلك حدث في ألمانيا الشرقية عام ١٩٨٩، عندما حدثت أعمال متواضعة نسبياً، من جانب عدد قليل من الثائرين على النظام التقليدي، في ساحة عامة، فحرّكت كثيرين غيرهم لمراقبة هذا التصرّف، ومن ثم الالتحاق بهؤلاء الأفراد بأعداد متزايدة. وكانت النتيجة تظاهرات عارمة قادت إلى نهاية النظام الحاكم، الذي أدّى إلى نهاية الشيوعية ودولة ألمانيا الشرقية. ومثال أخير عمّا كان يدعى دوماً باسم «القادحات» يأتي من بولندا عام ١٩٨٠ عندما تسببت زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساس إلى بعض الاحتجاجات المتفرقة في بدايتها والتي سرعان ما تبلورت إلى تظاهرات كبيرة؛ بل إلى تأسيس حركة «تضامن»(٩). ولأن السوفيات لم يستجيبوا باجتياح بولندا، ولأن حجم الحركة وحدها، وتكوينها الشامل لطبقات المجتمع، ونجاحها الملحوظ في اجتذاب ربع أعضاء الحزب الشيوعي البولندي إلى صفوفها، كان نجاح «حركة تضامن» قد شكّل المرحلة الأولى لما أصبح بعد تسع سنوات نهاية هيمنة الحزب الشيوعي في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي.

والشيء المهم حول هذه الشظايا ليس قدرتها على اتخاذ أشكال عديدة، كما توحي به هذه الأمثلة، بل لأنها كذلك، بسبب تنوعها، جزئياً، وبسبب تأثيرها المباشر والمهم، تشكّل أحداثاً غير

---

(٩) Philipp Kuntz and Mark R. Thompson, «More than Just the Final Straw: Stolen Elections as Revolutionary Triggers,» *Comparative Politics*, vol. 41, no. 3 (April 2009), 253-272 and Joshua A. Tucker, «Enough! Electoral Fraud Collective Action Problems and Post-communist Coloured Revolutions,» *Perspectives on Politics*, vol. 5, no. 3 (September 2007), pp. 535-551.

متوقّعة. والذي تشترك فيه هو نجاحها في تحويل الأفضليات الخاصة إلى أفضليات عامة قادرة على الفعل. لذا، كما يرى كوران، يكون القيد الرئيس على الاحتجاج في الأنظمة السلطوية هو غياب المعلومات، وهي مشكلة تختفي نتيجة لهذه «القادحات». وينطوي إطار كوران كذلك على رأي آخر. لأن الجماهير في هذه الأنظمة بعيدون ممّا يجري، فمن الضرورة بمكان أن يكون المحللون كذلك. لذا لا يمكن لوم الجانبين في الفشل في توقّع اندلاع احتجاجات عارمة في الأنظمة السلطوية.

رابعاً: حدود القيود الإعلامية

ينطوي تفسير كوران على ميزة كبيرة. ويتضح هذا بشكل خاص عند التركيز على مظهرين من المفاجأة في هذه الموجات، اندلاع احتجاجات عارمة من جانب «المستفيقين باكراً»، وما يتبعها من انتشار في الأقطار المجاورة التي تشهد تحدّيات مماثلة للأنظمة السلطوية. فمثلاً، في التركيز على القضية الثانية، الانتشار عبر الأقطار، بوسعنا القول إن النجاح في إزاحة حاكم سلطوي من بلد يتكون من أنظمة سلطوية يوفّر لمعارضي النظام في أقطار مجاورة مثالين مهمّين يشجّعان على المحاكاة: أحدهما، هذا التفاؤل المتصاعد الذي ينمو من حقيقة أن العمل المشترك ضد النظام قد أوضح أن بوسعه النجاح في إزاحة الزعماء السلطويّين عن مواقعهم؛ والثاني توفير مجموعة قابلة للنقل من أعمال جماهيرية هادفة يمكنها الوصول إلى تلك الغاية.

ومع أن نظرات كوران ذات قيمة، إلّا أنها تترك بعض الأسئلة المهمّة دون جواب. أولاً، لنعُد إلى قضية الانتشار: إذا كانت المعلومات على هذه الدرجة من الخطورة، وإذا كانت أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أفادت في موجتها، أكثر من غيرها، من ساحة المعلومات الممهّدة نسبياً، نتيجة لوسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة قناة الجزيرة الإعلامية، فما الذي يفسّر، إذاً، نِسَب المشاركة المتناقضة في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه الموجة[10]؟ وبعبارة أخرى: لا بدّ من أنه كان ثمّة عناصر مهمة أخرى فاعلة، سهّلت حركة السياسة المناهضة في بلدٍ دون بلادٍ أخرى.

ثانياً، إن الانتفاضات الشعبية في بلاد الأنظمة السلطوية لا تنتقل دائماً بالضرورة، حتى لو انطلقت في مناطق تتألف من أنظمة سلطوية في الأغلب وإذا ما نجحت في مهمّتها. ومثال على ذلك هو نجاح التحدّي لفرديناند ماركوس ونظامه في الفيليبين عام ١٩٨٦. ومع نجاح بعض التحديّات للحكم السلطوي في جنوب شرق وشرق آسيا بعد الانتصار في الفيليبين، كما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا، لم تُظهر هذه الأحداث أساليب العمل نفسها. والواقع أن

(١٠) لقراءة متأنية حول أثر الإعلام الاجتماعي، انظر: Marc Lynch, «After Egypt: the Limits and Promise of Online Challenges the Authoritarian Arab State,» *Perspectives on Politics,* vol. 9, no. 2 (June 2011), pp. 301-310.

التحوّل من السلطوية في تايوان كان قائماً على جهود النخبة، في عملية تشبه ما جرى في إسبانيا بعد وفاة فرانكو، أو ما جرى في بولندا وهنغاريا عام ١٩٨٩. وهكذا، إذ يمكن القول إن التفاؤل ربما كان قد انتقل، فإن المعدّات المتجددة التي طوّرتها المعارضة الفيليبينية لتحدّي ماركوس لم تنتقل. إنه انتقال تجديد محدّد بين المواقع هو ما يميّز حركية انتشار من آليّات تغيّر متجمّع مكانيّاً. ومع وجود كثير من العناصر التي قد تفسّر التناقض بين الانتشار وغيابه، ثمة سبب منطقي قد يتمثل بوجود تشابهات بين الدول في حدود المنطقة، ولنقل لغة مشتركة، تاريخ، ديانة، و/أو نظام سياسي اقتصادي. هذه الأمور المشتركة قد تفسّر، مثلاً، لماذا كانت أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تميل بشكل خاص إلى استضافة الموجات، كما في الأقطار الشيوعية، سواء في الحالات الأخيرة موضع الاهتمام هنا، كما في سابقاتها، كما حدث مع التجمّعات شاملة الأقطار من الاضطرابات العامة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ في شرق أوروبا، أو النمط المشابه الذي حدث في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الاستجابات الجماهيرية للسياسات التحررية المحدثة في عقدي ١٩٧٠ و١٩٨٠. ويمكن القول إن مثل هذه الظواهر المشتركة لم تكن من فعل الإعلام قدر ما كانت حقيقة أنها شجّعت مواطني الأقطار الأخرى لرسم توازيات بين أوضاعهم وبين ما يوجد في حالات البحث عن الطريق[١١].

لكن هذا المسار من النقاش يُبرز عقبة جديدة. إذ إن للانتشار وجهين دائماً[١٢]. فسياقات أنظمة مشابهة يجب أن تعني أن الزعماء فيها، وهم يراقبون عن كثب هذه السوابق الخطيرة، سيسارعون في استخلاص دروسٍ واتخاذ إجراءات وقائية. ولو أن المرء قد يقول بأن مثل هذه الدروس قد تستغرق وقتاً لكي تتطوّر، فإن هذا الادّعاء غير مقنع، إزاء حقائق أن المخاطر المتضمّنة هي مخاطر وجودية؛ فقد تمرّس الزعماء في هذه المناطق «بالتوقّي ضد الاحتجاجات» والموجات قد انطلقت فعلاً من الأقطار الستّة الأخيرة. وهذه النقاط، بدورها، تضع موضع التساؤل لا قدرة كوران على تفسير الانتشار وحده، بل كذلك نجاح «المستفيقين لاحقاً».

والواقع أن نجاح الاحتجاجات في هذه الموجات الثلاث يضع مشكلات أخرى أمام نظرية كوران. إذ يبدو أنه يوحي بأن سقوط السلطوية كان بسبب محض الحجم في هذه الحركات. لأن كل هؤلاء الكثرة من المواطنين قد استطاعوا الكشف عن تفضيلاتهم الحقيقية، فقاموا بأعمال موازية، تسقط النظام. ثم إن هذا الافتراض يظهر في بعض الفصول الأخرى من هذا الكتاب في شكل أن التفريق بين اندلاع التحركات الكبرى مقابل أثرها في مدة حكم الزعماء لا يمثل مشكلة. فالباحثون في السياسات الخلافية، مثلاً، قد يجيبون بالقول إن كثيراً من العوامل، في الواقع، تقوم

---

(١١) David Patel, Valerie Bunce, and Sharon Wolchik, «Fizzles and Fireworks: A Comparative Perspective on the Diffusion of Popular Protests in the Middle East and North Africa,» paper presented at: Annual POMEPS Conference: «The Arab Uprisings in Comparative Perspective», George Washington University, 20-21 May 2011.

(١٢) انظر: Donatella Della Porta and Sidney Tarrow, «Double Diffusion: The Co-evolution of Release and Protest Behavior with an Application to Transnational Contention,» (Unpublished manuscript, 2010).

بدور في الاحتجاجات الناجحة (وكذلك في حجم الحركات) ـ مثلاً، إذا كان المتحدّون للوضع الراهن يطوّرون مجموعة إبداعية مؤثّرة من وسائل الاحتجاج؛ إن كانت أساليبهم تتفوّق على ما قدّمه النظام، إذا ما ظهر بعض الوسطاء؛ إذا ما استطاع النظام الاحتفاظ بائتلافه ويخمد المعارضة الاحتجاجية، بممارسة قدراته القمعية، مثلاً، أو بتقديم إصلاحات، أو، كما في اليمن وسورية، بالجمع بين الاثنين؛ إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى المترابطة بالخصم الصامت في الغالب في دراسة كوران ـ النظام[13].

وأخيراً، فإن تاريخ الاحتجاجات في هذه الأقطار وغيرها يلقي ببعض الشكوك على التفسير الذي يعزو إلى الشظايا كثيراً من المسؤولية في تزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها للقيام بالتحرك. ففي الأقل، بعض هذه الانتفاضات في هذه الموجات الثلاث ـ وبخاصة تلك التي اندلعت مبكّراً في الفعّاليات ـ كانت مسبوقة بعدد من الانتفاضات التجريبيّة. وقد جرى ذلك، مثلاً، في حالة بولندا، هنغاريا، يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا في حركة ١٩٨٩؛ كما في صربيا، وإلى درجة أقل في أوكرانيا وجورجيا في الثورات الملوّنة؛ وفي تونس ومصر والبحرين والأردن وسورية واليمن في الانتفاضات العربية[14]. ثم، كما سبق القول، كانت هناك سوابق من «الموجات الصغرى» في تلك المناطق، تشمل مشاركة في أساليب الاحتجاج، مثل حركة القوميّين العرب في الأردن، وحركة «كفاية» في مصر، وتصاعد التنسيق في السنوات الأخيرة للمعارضة الشيوعية بين الجيك والهنكَار والبولنديين. ومما يزيد الإيضاح حقيقة أن كل واحدة من الثورات الملوّنة في أوروبا وأوراسيا بعد العهد الشيوعي، التي نجحت في إسقاط الزعماء السلطويين أو خلفائهم المكرَّسين ـ خلافاً للثورات التي لم تنجح في ذلك ـ قد سبقتها انتصارات المعارضة في الانتخابات المحلّية.

ونستطيع، طبعاً، إدخال هذه الأمثلة عن تحرّكات سابقة وعن أمثلة من آثار العدوى عابرة الدول والتنسيق إلى داخل إطار كوران (ولكن بإعطاء التاريخ ونضوج المعارضات مزيداً من الاستحقاق) بالقول إن «الثورات الفاشلة» والنجاحات على المستوى المحلي في الماضي كان لها أثر انتشار قدرٍ كبيرٍ من المعلومات حول الأفضليات «الحقيقية» قبل، وليس بسبب وحسب، كونها حدثاً قادحاً. والواقع أن المثال المصري يقدّم الدليل على كلا المساهِمَين في إعطاء المعلومات. فهناك أوّلاً، كان ثمة نمطٌ واضح من تصاعد التظاهرات وبخاصة الإضرابات في مصر (وفي أقطار أخرى

---

(١٣) Doug McAdam, Sydney Tarrow and Charles Tilly, *The Dynamics of Contention* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), and Sydney Tarrow, *The New Transnational Activism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

بالإضافة، انظر: Kurt Weyland, «The Arab Spring: Why the Surprising Similarities with the Revolution of 1848?,» *Perspectives on Politics*, vol. 10, no. 4 (December 2012), pp. 917-934.

(١٤) انظر على سبيل المثال: Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution is of the New Middle East*, pp. 44-46; Rabab El-Mahdi, «Enough: Egypt's Quest for Democracy,» *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 8 (February 2009), pp. 1011-1039; Grzegorz Ekiert, *The State Against Society: Political Crises and Their Aftermath in East Central Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), and Bunce and Wolchik, *Defeating Authoritarian Leaders in Post-communist States*, chaps. 2-7.

في المنطقة كذلك) قبل التطوّرات التونسية(١٥). وفي الوقت نفسه، متشجّعين بالسابقة التونسية، قام زعماء المعارضة في مصر بإجراء تجارب في مختلف المواقع لاختبار مدى استجابة المواطنين إلى الانتقادات الموجّهة إلى نظام مبارك ومدى رغبتهم في التعبير عن غضبهم بشكل واضح(١٦) وبدلاً من إرجاع نظرية كوران لتناسب الاحتجاجات السابقة، علينا أن ندرك نقطة أكثر شمولاً ذكرها في هذا الكتاب تشارلز تريب في الفصل السادس، وجون شالكرافت في الفصل السابع، وروجر أوين في الفصل العاشر. ويبدو أن التطوّرات المباغتة غالباً، إن لم نقل دائماً، لها جذور أعمق؛ فالشظايا تبقى شظايا بالضبط إذا كان ثمة التهاب. ووجود الالتهاب يشير لا إلى محض أن التطوّر في التفاعلات بين النظام والمجتمع مهمّ، بالإضافة إلى أحداثٍ قصيرة المدى، وربما تعطي الأخيرة مزيداً من التأثير السببي، ولكن كذلك لأن الآثار القوية لهذه الأحداث ونتائج قدرتها على البناء على الماضي يعني أن اندلاع الاحتجاجات العارمة يمكن، بل يجب أن يكون متوقّعاً. ولو أنه من الصعب دائماً توقّع وقت حدوث تلك الانتفاضات الاحتجاجية، فإن احتمال حدوثها يجب ألّا يغيب عن البال.

وهذه النتيجة مضمونة بشكل خاص في ضوء ما توصّل إليه آسيموغلو وروبنسن من وصف عقلاني لجذور حركة الديمقراطية والسلطوية، وهو وصف شديد الشبه بما كان الباحثون في الثورات يقولونه دوماً(١٧). وبعبارة أدقّ: الاحتجاجات الشعبية هي «كعب أخيل» بالنسبة إلى الأنظمة السلطوية. ومع أن كثيراً من هذه الأنظمة قد نجحت في منع أو إخماد مثل هذه الانتفاضات، فإن الثورات الفرنسية والأميركية، والروسية، والصينية، واليوغوسلافية، والكوبية، والفيتنامية والإيرانية تشير إلى أنها غالباً ما تفشل في هذه المساعي(١٨).

علاوة على ذلك، فقد تحدّث دانيال سلاتر حول عدد من تلك الحالات، مع مجموعة أخرى. فقال «إن الثورات الديمقراطية أبعد ما تكون عن «حدث يومي مألوف». لكنها تحدث بتكرار أكثر من وصف اختيار عقلاني صِرف مما تقدر التحركات الديمقراطية أن تسمح بحدوثه على ما يبدو»(١٩). والواقع أنه يمكن توجيه النقد نفسه إلى الأوصاف التاريخية ـ المؤسساتية. ونتيجة لاهتمامهم

(١٥) Solidarity Centre, AFL-CIO, «Justice for All: The Struggle for Workers' Rights in Egypt: A Report by the Solidarity Centre,» February 2010, <http://www.solidaritycentre.org/files/pubs_Egypt_wr.pdf>, and Marsha Pripstein Posusney, *Labour and the State in Egypt: Workers, Unions and Economic Restructuring, 1952 to 1996* (New York: Columbia University Press, 1997).

(١٦) David Kirkpatrick, «Wired and Shrewd, Young Egyptians Guide Revolt,» *New York Times*, 9/2/2011, <http://www.nytimes.org/2011/102/10/world/middleeast/10youth.hml>.

(١٧) Daron Acemoglu and James Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(١٨) حول الخطط والأساليب التي تتبعها الأنظمة لحماية نفسها، انظر: Karrie J. Koesel and Valerie J. Bunce, «Diffusion-Proofing: Russian and Chinese Responses to Waves of Challenges to the Authoritarian Rulers,» *Perspectives on Politics*, vol. 11, no. 3 (September 2013).

(١٩) Daniel Slater, *Ordering Power: Contentious Politics and Authoritarian Leviathans in Southeast Asia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010).

بالتوجّهات بعيدة المدى (ولكن لبعضهم فحسب) فميلهم إلى التبعية للمسار، وافتراضهم أن التغيّر يحدث بالتدريج، لا بهزّات مفاجئة، فإن هذه الدراسات كذلك، أمام الحقيقة تقصّر عن توقّع التغيّر الثوري.

وعند هذه النقطة بالذات علينا أن نواجه الأرقام الواردة في الموجات الثلاث التي تشكّل الأرضية التطبيقية لهذا الفصل. ففي عام ١٩٨٩، كانت جميع الأقطار التسعة التي شكّلت الاتحاد السوفياتي قد التحقت بالحركة (وهو عدد قد يرتفع إلى ثلاثة أضعاف تقريباً لو فرّقنا الاتحادات في الاتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وحسبنا التحركات بعدد الجمهوريات)؛ ففي أوروبا وأوراسيا، بعد العهد الشيوعي، حدثت خمسة عشر من التحرّكات المهمة ضد الحكام السلطويّين أو خلفائهم المكرّسين، قبل وخلال الانتخابات بين ١٩٩٠ ـ ٢٠١٢ (موسّعة فكرة الثورات الملوّنة لتشمل المظاهرات الروسية في أواخر ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢)؛ وفي أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ثمة ستّ انتفاضات كبرى (في البحرين، ومصر، وليبيا، وسورية، وتونس، واليمن). وهذا يضعنا أمام تقدير حذر من ثلاثين «مفاجأة» خلال الربع الأخير من القرن ـ وهو لا شك رقم كبير، ولو أنه أقل إدهاشاً مما لو استعملنا قاسماً مشتركاً لعدد الأنظمة السلطوية في العالم، بل مجموع السنين التي حكمت فيها الأنظمة السلطوية. وفي الوقت نفسه، يقصّر الرقم ثلاثون من تواتر هذه الأحداث التي توصف بالاستثنائية، لأنها لا تشمل الانتفاضات الشعبية في أقطار أخرى من العالم التي لم تبلغ شكل الموجة، مثلاً في شرق وجنوب شرق آسيا (الفيليبين، كوريا الجنوبية، إندونيسيا) وأفريقيا شبه الصحراوية (مثل ساحل العاج، إثيوبيا، وتوغو). والذي نجده، باختصار هو شظايا تحدث بدرجات عالية جداً.

من الأسهل قليلاً تفسير إخفاق الباحثين في الشيوعية في توقّع حركات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠، ولا يقلّ عن ذلك أهمية إخفاقهم في توقّع نجاح تلك المساعي. فمثلاً، كانت هذه أنظمة سلطوية راسفة في مذهب فكري، وتغلغل مؤسسات غير عادي من دولة الحزب، وانعزال عن النظام الدولي، والدور السوفياتي بوصفه مهيمناً إقليمياً وقوّة عظمى. ثم إن الباحثين في ذلك الوقت لم يكن لديهم سوى القليل من السوابق التاريخية قبل ١٩٨٩ لكي يفيدوا منها، باستثناء موجة الانتفاضات في دعم التغيّر الديمقراطي على امتداد أوروبا عام ١٨٤٨. والمفهوم أقلّ من ذلك هو حالة المتخصّصين في شؤون أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين كانت أمامهم سوابق من عام ١٩٨٩ والثورات الملوّنة، إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية والاحتجاجات اللبنانية عام ٢٠٠٥ التي استلهمت شيئاً من الثورة البرتقالية في أوكرانيا، التي حدثت في السنة قبلها. هنا قد يكون لي أن أفترض أن هؤلاء الباحثين، شأن أمثالهم من المتخصّصين في أجزاء أخرى من العالم، كانوا عالقين في خزين المعلومات عن المنطقة. فكما أنهم افترضوا أن الماضي في هذه الأقطار كان يضم أهم المسارب إلى المستقبل (ولكن يبدو أنها بعض جوانب الماضي وحسب) لذا فقد كانوا

يعرفون القليل جداً عن عام ١٩٨٩ أو الثورات الملوّنة. وبسبب من البُعد الذي فرضته الجغرافيا، مع مرور الزمن، يحتمل أن كان من السهل عليهم أن يروا أحداث ١٩٨٩ ـ التي يمكن مقارنتها مع الانتفاضات العربية أكثر من الثورات الملوّنة بسبب دور الاحتجاج الجماهيري ـ على أنها أحداث متفرّدة وحتمية.

وفي الوقت نفسه، كان من شأن الموجة العالمية في التحوّل الديمقراطي منذ أواسط عقد ١٩٧٠ أن حفّزت عدداً من المتخصّصين في شؤون أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التركيز على قضية التحوّل الديمقراطي خلال عقد ١٩٩٠[٢٠]. ولكن، بما أن المنطقة بقيت صامدة ضد هذه الحركة العالمية (وبذلك ألقت شكوكاً حول دقّة تسمية هذه الموجة) وبسبب التحيّزات في دراسة التحوّل الديمقراطي بافتراض حتميّته، كما بيّنت ليزا أندرسون في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فقد تحوّل الباحثون في هذه المنطقة، وهو أمر مفهوم، إلى الاهتمام، مع استدارة القرن العشرين، بوضع دوام واستمرارية السلطوية[٢١].

ثم إن هذا التحوّل قد ترددت أصداؤه مع تنامي الاهتمام بهذا الموضوع في العلوم السياسية، بعد تناقص مردودات دراسة التحول الديمقراطي، إزاء مقتربات الاختبار العقلاني في دراسة السياسة، التي أصبحت أكثر انتشاراً. وقد تمثّل هذا الاتجاه بشكل جيّد لدى الباحثين في السلطوية الذين كانوا، خلافاً لأقرانهم العاملين على أنظمة أكثر تعدّدية، ينعمون بتحديد تركيزهم على حفنة من الزعماء السياسيين، ويقومون بدراساتهم من دون التعقيدات التي تفرضها وفرة المعلومات حول السياسة على الأرض وفي داخل القصر. وهنا يَحسن بنا أن نتذكّر صموئيل هنتنغتون وكتابه المهم بعنوان الموجة الثالثة، الذي يرى فيه أنه من غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بالإلتحاق بتيّار التحوّل، لأن هذه الأنظمة قد نجحت في الجمع بين المذهب الفكري والتنظيم، فاستطاعت بذلك تجنّب المشكلة، التي تطرّق إليها في كتابه السابق، بأن المشاركة ستضعها في موقع تخطّي تأسيس المؤسسات[٢٢]. وهذا التوقّع يذكّرنا بأن أحداث ١٩٨٩ لم تكن فريدة ولا حتميّة كما كان قد افترض كثير من المحللين.

---

(٢٠) حول نقاش مفصل عن التقرّب من الديمقراطية بين المتخصصين بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر: Lisa Anderson, «Searching Where the Lights Shines: Studying Democratization in the Middle East,» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (2006), pp. 189-214.

(٢١) Marsha Pripstein Posusney, «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 127-138; Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004); Ellen Lust-Okar, «Divided They Rule: The Management of Manipulation of Political Opposition,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 159-179; Stephen King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009); Jason Brownlee, «Low Tide after the Third Wave: Exploring Politics on the Authoritarianism,» *Comparative Politics*, vol. 34, no. 4 (July 2002), pp. 477-498, and Eva Berlin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 138- 157.

(٢٢) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1992).

تؤدي جميع هذه المناقشات إلى نتيجتين متصلتين: الأولى، أنه كان ثمة بعض الأسباب لتوقّع حصول موجات الاحتجاج هذه؛ والثانية، أن التفسير المقنع لحصول هذه الموجات ينصحنا بالنظر إلى أبعد من كوران وتركيزه على العجز في المعلومات لدى الجماهير الكبرى. وسيعالج المقطع القادم من هذا الفصل كلا القضيتين بالقول إن بنا حاجةً إلى إدخال الأنظمة السلطوية عنصراً في تفسيراتنا لما قد حدث. وهكذا، يتوجّب علينا أن ندرك لا محض جذور مطاوعة تلك الأنظمة، التي كانت مركز اهتمام كثير من الدراسات عشية تلك الأحداث، بل كذلك مصادر ومدى مطاعنها.

خامساً: زعماء بارعون

كما سبق القول، فإن النواقص الكثيرة في هذه الأنظمة قد أحسن في تناولها باحثون اشتغلوا على هذه المسألة. ولكنها نواقص تجاوزها الاستعجال لتحديد مصادر طواعية السلطوية. وبعض السبب في ذلك أن الغضب شيء والقدرة على إثارة تحديّات شعبية طموحة ضد الحكام السلطويين شيء مختلف تماماً، كما يؤكد منظّرو الحركات الاجتماعية والثورات والاحتجاجات الشعبية. باختصار، كان يفترض أن تكون لها مطالب صارمة. ثم إن المتخصّصين يميلون إلى الاعتقاد بأن العفن سيتغلغل بطيئاً إلى داخل النظام، ويؤدي لا إلى انتفاضات شعبية، بسبب قدرات النظام على القمع، وبسبب القيود على الاحتجاج الشعبي، ولكن السبب يعود إلى واحدٍ من عدّة مخططات توضيحية [سيناريوهات] منها: عرض إصلاحات بالتدريج و/أو تغيير متزايد يبدأ، مثلاً، من تغيّر الأجيال وتراكم الضغوط للتغيير. وبعبارة «مايكل جونز ـ كورّيا» فإن أزمات الأنظمة هذه يحتمل أن تكون بطيئة الحركة[٢٣].

والسبب الآخر هو الحقيقة الواضحة في طواعية السلطوية، وحتى في وجه الضغوط العالمية للتغير الديمقراطي مع تحديّات أخرى. والواقع أن كثيراً من التركيز قد لحق بالطرق التي تتوقع بها هذه التحديات من السلطوية بعض النتائج، بإرغام الأنظمة على إجراء بعض التعديلات، وبإعطائها الفرص، في حالات محاولة الانقلاب والاحتجاج الشعبي، على إظهار قدراتها على البقاء.

ونتيجة لذلك، أصبحت قضية البحث الرئيسة، وبخاصة في دراسات أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في العقد السابق على الانتفاضات العربية، هي تفسير استمرارية الزعماء السلطويين والأنظمة السلطوية. وعندما أصبحت هذه هي القضية، لا عجب أن تواردت الإجابات بسرعة. فمثلاً، كتب باحثون في موضوعات مثل تأثير الوقاية من الانقلاب، فائدة الخطب بعبارات قومية رنّانة لتصعيد الدعم الشعبي في وقت تفكيك المعارضة وتفريقها، وبناء تحالفات مع دول قوية،

---

(٢٣) انظر على سبيل المثال: Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution is of the New Middle East*, and Bruce Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam and Democracy in the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

مثل دور الولايات المتحدة في دعم نظام مبارك في مصر(٢٤). وفي حالة العالم الشيوعي، عُقد اتفاق اجتماعي في عقابيل اضطرابات عقد ١٩٥٠ وعقد ١٩٦٠ ضَمِنَ وظائف حكومية، مع توفير مزيد من البضائع الاستهلاكية، وأسعار واطئة ومستقرّة للمواد الاجتماعية والإستهلاكية الأساس، تخفيف القمع وتقليل مطالبة الجماهير لإظهار حماستهم المذهبية الفكرية في مقابل إذعان شعبي للنظام(٢٥).

ومع أن هذه الخطط لم تكن في أغلبها في متناول الأنظمة السلطوية في الآونة الأخيرة بسبب انتشار الإصلاحات التحررية المحدثة، لكن السعوديّين وآخرين من أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين ينعمون بدخول كبيرة استطاعوا تنفيذ مفردات من هذا الاتفاق، مثل توسيع وظائف الدولة وعدد من الإدارات الحكومية، وفي عقابيل الانتفاضات العربية، تحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى مواطنيهم وبداية نشاط طموح في بناية البيوت(٢٦). وأخيراً، فإن هذه الأنظمة السلطوية، مثل كثير غيرها، زادت من سلطاتها بإظهار صورة المَنَعة(٢٧). وكما قال آندرياس شيدلر في وصف الأنظمة السلطوية: «إذا كانت أحزاب المعارضة هي المُخبِر في البحث عن ثغرات النخبة، فإن الحكومات هم الدُعاة الرسميّون لوحدة النخبة»(٢٨).

إنَّ منطق جبهة موحّدة وقوية لا فكاك منه. يشجّع الجماهير، كما قال وائل غنيم مثلاً، في حديثه عن الانتفاضة المصرية، لإيجاد «... صورة مبالغ فيها عن قوة النظام»(٢٩) وإذا لم يكن ثمة من بديل معقول من النظام، فإن الجماهير إلى جانب أعوان النظام، ليس أمامها سوى الإذعان، لأنهم بذلك يتجنّبون الخطر ويضعون أنفسهم، حيثما أمكن، ليحصدوا بعض المكاسب. وكان هذا الحساب بالضبط هو ما تعرّض للخطر، مثلاً، عند قيام حركة تضامن في بولندا، فالاختيار كان يعني أن

---

(٢٤) James Quinlivan, «Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East,» *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), pp. 131-165; Valerie P. Gagnon, *The Myth of Ethnic War: Serbia and Croatia in the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), and Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the U.S. Egyptian Alliance* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012).

(٢٥) Valerie Bunce, *Leadership Succession and Policy Innovation in Communist and Capitalist Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981), and Valerie Bunce, «The Empire Strikes Back: The Evolution of the Eastern Bloc from a Soviet Asset to a Soviet Liability,» *International Organization*, vol. 39 (Winter 1984-1985), pp. 1-46.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: Steffen Hertog, *Brokers and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010); F. Gregory Gause III, «Rageless in Riyadh: Why Al Saud Dynasty Will Remain,» *Foreign Policy* (16 March 2011), <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2011-03-16/rageless-riyadh>, and Neal McFarquhar, «In Saudi Arabia, Royal Funds Buy Peace for Now,» *New York Times*, 8/6/2011.

(٢٧) Beatrix Magaloni, *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and its Demise in Mexico* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

(٢٨) Andreas Schedler, «The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism,» (Unpublished Manuscript, April 2012), p. 42.

(٢٩) Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People of Power: A Memoir* (New York: Houghton-Mifflin, 2012), p. 133.

احتكار الحزب الشيوعي قد أزيل. وكان ذلك بدوره يعني أن الحزب ظهر له منافس، وأن المواطنين صاروا في وضع يمكّنهم من تصوّر مستقبل مختلف.

والذي يبرُزُ في كثير من الدراسات التي أُجريت عن مدى ديمومة النظام السلطوي خلال العقود الشيوعية، وبخاصة خلال العقد المؤدي إلى الأحداث العربية، هو موضوع عام: قدرة الزعماء على ممارسة «صنعة نظام» فائقة البراعة. وهذا موضوع رئيس كذلك في دراسة الصين المعاصرة[٣٠]. فكانت الاهتمامات الأكاديمية في طواعية السلطوية، لذلك، كبيرة الحجم. وكان لهذا السبب جزئياً، وللميل في إعادة توجيه معرفتهم، إلى جانب زيادة تقدير متطلبات الديمقراطية، اتّجه الباحثون في الشيوعية، بعد أن غابت عن المشهد الأنظمة التي عرفوها جيداً، فراحوا يقلّلون من توقعات ظهور التجارب الديمقراطية في منطقتهم، وبخاصة قدرة الكثير من تلك التجارب على الدوام.

إذا كان هذا النمط سوف يتكرر لدى الباحثين في شؤون دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مسألة تنتظر الجواب. فمن ناحية، ثمة أسباب، بالطبع للشك في حدوث تغيّر ديمقراطي في تلك الأقطار، وبخاصة منها ما يفتقر إلى حدود دولية ثابتة، وشعور قوي بهوية وطنية عامة كالتي توجد في مصر وتونس؛ أو لديها جيوش تعوّدت على ممارسة سلطة محليّة؛ أو تواجد مشكلات اجتماعية واقتصادية كبرى؛ أو مثل ليبيا واليمن، مرّت بمستويات عالية من الاضطرابات خلال وبعد إزاحة حاكم عن سلطة مارسها لمدة طويلة جداً[٣١]. بهذه الحدود المهمة على المشروع الديمقراطي، عند إدراكها، يكون من المفيد أن نعلم أن أقطاراً كثيرة في العالم الشيوعي السابق ممن أصبحت على النظام الديمقراطي بعد ١٩٨٩ (مباشرة أو بعد خمس عشرة سنة) بقيت في الواقع في عوز لأي تراث ديمقراطي وواجهت في الوقت نفسه الأعباء الكبرى المتزامنة في بناء اقتصاد رأسمالي إلى جانب بناء دولة ديمقراطية ودولة جديدة. ثم إن بعضاً من هذه الدول قد مرّت بنزاع عرقي كبير. والقدرة المدهشة للديمقراطية أن تسود في هذه السياقات قد كشفت عن عدد من العوامل، بما فيها الانقسامات بين السلطويين التي أدّت إلى انتصار الديمقراطية، غالباً لغياب المعارضة ولقرارات الشيوعيين السابقين والقوميّين لمساندة التحوّل الديمقراطي لكون ذلك أكثر مصلحة لهم من البدائل الأخرى. وهذه الآراء لها بعض الشبه بما عرضه فوّاز جرجس في الفصل الأول من هذا الكتاب.

سادساً: تكاليف النجاح

لا شك في أن الزعماء السلطويين كانوا شديدي اليقظة وأنهم قد طوّروا مجموعة من السياسات الفذّة والمؤسسات التي تستبق التحديات لحكمهم وتوسّع من سلطاتهم. ولكن في الوقت نفسه قد

---

(٣٠) انظر على سبيل المثال: Teresa Wright, *Accepting Authoritarianism: State-Society Relations in China's Reform Era* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010).

(٣١) انظر الفصول الثاني والخامس والعاشر والثاني عشر والثالث عشر من هذا الكتاب.

علمنا الآن، ويجب أن نتعلم من جديد، أن تلك الخطط لم يكن لها الدوام الذي كان يتوقّعه كثيرون. وسبب ذلك أن ثمة وجوهاً كثيرة في الحكم السلطوي تجاهلتها الدراسات. أحدها تزايد النفقات، دون الفوائد المفترضة، المتصلة بالمواجهات المكررة بين الأنظمة السلطوية وبين معارضيها[٣٢].

لقد قيل غالباً في عقابيل الموجات (مثل أقوال المتخصصين في السياسة الشيوعية) إن الجولات المتكررة للاحتجاجات الشعبية تتصل باحتمال أكبر للنجاح. وهذا ما يُعزى في العادة إلى عاملين: نضج المعارضات والمضمون المستخلص من هذه المقارعات أن النظام لا بُدّ من فيه نواحي ضعف مكّنت من تحمّل هذه التحديات المتكررة. ولكنْ ثمة تفسير آخر يركّز على التعلّم، ويضع التفاعل بين النظام والمعارضة في المركز من الحركية السياسية. ويمكن القول إنها، بعد إخمادها الاحتجاجات عدداً من المرات، أصبحت الأنظمة أكثر قناعة؛ وأقل اضطراراً لمراقبة ما يحيطها وأقل قدرة على ملاحظة التغيّرات التي حدثت في ذلك المحيط، وأكثر اعتماداً، نتيجة لذلك، على ما يمكن أن يسمى «القديم نفسه، القديم نفسه» في تشخيص قوّات النظام وخططه الأكثر احتمالاً لحمايته، إن لم تكن لتعظيم تلك القوى. وبهذا المعنى، كلّما ازدادت خبرة النظام في التعامل مع الاحتجاجات، قلّت قدرته على التعامل معها بشكل مؤثّر. وهذه بالضبط هي الحالة، بسبب السُمعة والطريقة التي تحصر فيها النظام في موقع محدّد من الطيف السياسي[٣٣].

وعلى النقيض من ذلك، وبسبب من خساراتها المتكرّرة، تتشجع المعارضة على ابتكار وسائل للبقاء، وبناء قدرة مؤسساتية ودعم شعبي، ولذلك، تقدّم نفسها بديلاً من النظام، قابلاً للحياة[٣٤]. وبهذا المعنى، يكون من شأن التفاعلات المتكررة بين النظام والمعارضة أن تُنتج في أجواء سياسية أكثر خلافية اتجاهات تعلّم متفرّقة، يمكن من نقطة معيّنة أن تكون في مصلحة المعارضة. وهذا أحد الأسباب لماذا، مثلاً، يجد المرء غالباً أنظمة تستجيب إلى الاحتجاجات الشعبية بما لا يمكن أن يوصف إلاّ بالأساليب السخيفة، على الرغم من أن تلك الأنظمة (مثل نظام مبارك وصالح وميلوزفيتش) كانت متمرّسة في هذه النواحي، ولماذا، كذلك، تبدأ موجات الاحتجاجات الشعبية عادة في تلك الأقطار ذات التاريخ الطويل في التحركات ضد النظام. وهذا يفسّر كذلك مثالاً سبق ذكره. وعندما اندلعت الاحتجاجات في بولندا الميّالة إلى الاحتجاجات عام ١٩٨٠، لم يهتم كثيراً السكرتير الأول إدوارد غيريك بتلك التطوّرات إلى درجة أنه ذهب لقضاء عطلة خارج البلاد، وعندما عاد وجد أنه قد فقد وظيفته.

---

(٣٢) Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution is of the New Middle East*, p. 65.

(٣٣) انظر: Aleksandar Matovski, «Public Opinion and Russia's Communist Political Development,» paper presented at: The Annual Meeting of the American Political Science Association, 1-4 September 2011.

(٣٤) أثر السياسات المستمرة على قوة ومستقبل الأنظمة السلطوية تناولها: Slater, *Ordering Power: Contentious Politics and Authoritarian Leviathans in Southeast Asia*, and Vince Boudreau, *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in South-east Asia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

وبوسعنا كذلك إضافة حلفاء النظام إلى هذا الكلام. فإذا صحّ ما ذهب إليه دانيال سالتر بأن المواطنين الجَموحين في الأنظمة السلطوية يمكن أن يُشجِّعوا الفاعلين المهمّين في الإدارة على التفاعل مع النظام، بسبب الخوف المشترك من الاضطراب، وأن هذا القرار يمكن أن يؤدي بدوره إلى الشدّ من «قبضة البنية التحتيّة» للدولة، ويقوّي أسس التحالف والمؤسسات لدعم سلطوية مستدامة، يكون من المقبول كذلك القول إنَّ الاحتجاجات المستمرة يحتمل أن يكون لها أثر في إفشال الصفقة وقطع الطريق على تطور المؤسسات[٣٥].

وسبب هذا أن الاحتجاجات تشير إلى حلفاء النظام، أن النظام غير قادر على الحفاظ على جانبه من الصفقة، وأن الضرائب التي دفعوها للالتحاق بالتحالف هي كبيرة جداً بالنظر إلى فوائدها الضئيلة. وهكذا يكون ما قدّموه من أجل الاستقرار السياسي يمكن أن يشجع الفاعلين المهمّين في الإدارة لا أن يلتحقوا بالائتلاف مع النظام وحسب، بل أن يخرجوا منه كذلك. وفي الوقت نفسه، يكمن أن يستجد ظرف يجعل من الأفضل لحلفاء النظام أن يفكّروا بالمستقبل ـ أي أن يفترضوا أن النظام سوف يُستبدل بغيره فيبدأون بالاصطفاف مع الجانب المحتمل نجاحه، فيساهمون بذلك بنبوءة ذاتية التحقيق ـ دون أن يبقوا عالقين بالماضي بالبقاء داخل الائتلاف ومقاومة إغراء الانشقاق. إنها بالضبط هذه الأنماط من إعادة الحسابات بين داعمي النظام لزمن طويل هو ما بدأنا نشهده في الاضطراب السوري.

سابعاً: نتائج غير مقصودة

وثمة مشكلة ثانية، وهي أن المناقشات التي نجمت عن الرغبة في تفسير طواعية النظام قد أهملت حقيقة واضحةً في الحياة السياسية، حقيقةً ذات أهمية خاصة للأنظمة السلطوية. ففي السياسة والسياسات جميعاً نتائج غير مقصودة، وبخاصة عند وجود معلومات ضئيلة القيمة بشكل غير عادي. فمثلاً، إذ كان معقولاً لأهداف شَرعَنَة حكمهم في الداخل والخارج، وكذلك لتفتيت المعارضة، بانتخابات داخلية لزعماء سلطويّين في عهد ما بعد الشيوعية، لإجراء انتخابات تنافسية، كانت هذه الفرص السياسية بالضبط، في ظروف خاصة، هي ما استطاعت المعارضة استغلاله لمصالحها الخاصة. والشيء نفسه يمكن قوله، بشكل أعمّ، حول قضية سرقة الانتخابات، وهو مثال ممتاز عن النقطة السابقة حول «الشظايا». فالفوز بسهولة مع الزعم بتحمل المعارضة قد يبدو كسباً من الجانبين، ولكنه يتسبب في مشكلات خطيرة عندما تشكّل هوامش الانتصار عبئاً على التصديق (كما كانت الحال، مثلاً، مع بن علي) وعندما يأتي الفوز على حساب سرقة الانتخابات بدليل واضح. وهذا لم يكن الدرس المستفاد من الثورات الملوّنة فحسب، ولكن كذلك، مثلاً، من الانتخابات المصرية في أواخر ٢٠١٠ وانتخابات الرئاسة الإيرانية قبل ذلك بسنة. ومع أنه

---

(٣٥) Slater, Ibid., pp. 34-36.

لا المنافسات الإيرانية ولا المصرية قد أنتجت، مثل أغلب الثورات الملوّنة، نصراً للمعارضة، إلّا أنّها هيّأت الجماهير للتحرك ضد النظام.

ولنقدّم مثالاً آخر: بدا غورباتشوف مبدعاً وبارعاً في عام ١٩٨٦ و١٩٨٧ عندما قدّم الإصلاحات الاقتصادية وسياسية الانفتاح، وشجّع ظهور الجبهات الشعبية لدعم مشاريعه الإصلاحية، ومن خلال سلسلة من الخطب والسياسات الجديدة بنى جسوراً لا مع الغرب وحسب، بل مع المعارضات ومصلحي الأحزاب في أوروبا الشرقية. وقد حُسبت هذه الأعمال في حينها سياسات رائجة بين قطاعات مهمّة من الشعب، فرّقت خصومه، وعالجت مشكلات مهمّة بينما كانت في الوقت نفسه تدعّم قوّته سكرتيراً أول. ولكن بعد خمس سنوات، صار من الواضح إزاء التحركات القومية على امتداد الاتحاد السوفياتي، والمحاولة الانقلابية في آب/أغسطس ١٩٩١، وتفكّك الدولة السوفياتية في نهاية تلك السنة، وخسارة غورباتشوف مركزه بسبب ذهاب الدولة التي كان يقودها، مع ذوبان هيمنة الحزب الشيوعي في أوروبا الشرقية ـ أن ثمة تكاليف كبيرة مرتبطة بذات السياسات التي كانت تصوّر سابقاً على أنها فائقة التطوّر لأنها كانت معنيّة بالسلطة والسياسة معاً.

وبوسعنا كذلك الإشارة إلى عدد من الأمثلة الحديثة من أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد تحركت العربية السعودية بسرعة لاحتواء الضرر الذي تسببت فيه الاحتجاجات في تونس بتوفير خروج آمن لـ «بن علي» وأسرته. ولكن بهذا العمل ضمنت السعودية نجاح الاحتجاجات في مسعاها ـ بسرعة وبقليل من العنف ـ وبذلك تقوّي إغراء الخارج لأعداء النظام باتباع السابقة التونسية. لذا فالأعمال الرامية إلى احتواء الانتشار قد ساهمت فيها، ولو أن السعوديين، باعترافهم، كما أوضحت مضاوي الرشيد في مساهمتها في هذا الكتاب، قد وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان عند مواجهة أقطار الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ثم إن مثل هذه القرارات الصعبة بالذات هي ما واجهه الاتحاد السوفياتي مراراً عند مجابهة اندلاع الاحتجاجات الشعبية في أوروبا الشرقية في العهد الشيوعي. وكما يلاحظ غالباً، عندما تستفيد القوى الإقليمية من الموارد الكبيرة تحت تصرّفها لتدعيم الاستقرار الداخلي بتقوية الاستقرار الإقليمي، يمكن كذلك كما يُدرَك بدرجة أقل غالباً، أن تدفع ثمناً عالياً لربط الاثنين معاً، وبخاصة عندما يطلق المواطنون في الجوار الإقليمي تظاهرات حاشدة تُظهر قدرتها على الانتشار خارج الحدود[٣٦]. وبهذا يمكن للنظام السعودي أن يصبح أكثر عرضة للمطاعن مما قد تقودنا إلى توقّعِه مواردُها الضخمة.

وأخيراً، عندما صارت السياسة الروسية غير تنافسية، صار مفهوماً أن تُخصّص موارد سياسية واقتصادية لنظام بوتين لترتيب انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية. وصار من المنطقي في ذلك السياق كذلك قرار تغيير الدستور بحيث يُسهّل على بوتين تمديد حكمه، على الرغم من حدود

(٣٦) انظر: Bunce, «The Empire Strikes Back: The Evolution of the Eastern Bloc from a Soviet Asset to a Soviet Liability».

الدورتين. ولكن المنطق ذاتي الإقناع في هذه الإجراءات بدأ يتهاوى في عام ٢٠١١، عندما بدأ بوتين يفقد صورة المَنيع على التحدّي. فمثلاً، كان من شأن الانتخابات المرتّبة أن وسّعت الجماعات والمدى الجغرافي، كما زادت زخم الاحتجاجات. ثم إنه، في مثل هذه الظروف، تكون المعارضة أكثر قدرة على التركيز في جهودها وتكرُّر في ذلك بدل مواجهة المشروع الكبير المرعب الذي يتطلب المال والقوى البشرية لإدارة حملات متزامنة على مستوى بلاد فيها إحدى عشرة منطقة من التوقيت الزمني. إضافة إلى ذلك، ثمة احتمال أن يحكم بوتين لاثنتي عشرة سنة أخرى، بعد انتخابه في آذار/مارس ٢٠١٢، بعد أن حكم ثماني سنوات (وربما اثنتي عشرة، لو حسبنا دور ميدفيديف صنيعَته) وهو ما يزيد كثيراً المخاطر المرتبطة بعودته إلى السلطة. هذا إلى جانب الطريقة الشهمة التي أعاد الرئيس ميدفيديف بها السلطة إلى بوتين في منتصف ٢٠١١، انتظاراً لانتخابات الرئاسة في آذار/مارس ٢٠١٢، كان له أثر في تشجيع المقاومة الشعبية، لا على مستوى المواطنين العاديين وحسب، بل كذلك (لبعض السبب أن روسيا الاتحادية، الحزب الحاكم، قد أصيبت بخسارة كبيرة في المقاعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) ظهرت آثارها في البرلمان.

ثامناً: عدم الاطمئنان

يؤدي بنا النقاش ـ إلى هذا الحد ـ إلى نقطة أكثر جوهرية حول السياسة السلطوية. فكما يرى آندرياس شيدلر في مخطوطة كتاب غير منشور، قد أخفق مُحلِّلو الأنظمة السلطوية في إعطاء الاهتمام المناسب لأثر عدم الاطمئنان على كيفية ونوعية تصرّف هؤلاء الحكّام والأنظمة[٣٧]. وعلى وجه الخصوص، يواجه الحكام السلطويون نوعين من عدم الاطمئنان: **الأول**، حول مدّة ولايتهم؛ فباستثناء الملكيات وتجربة الصين الحالية في عملية خلافة منظمة، تتّصف الأنظمة السلطوية بعوز لآليّة خلافة في الزعامة، أو أنّها تعرّض نفسها لانتخابات منتظمة وتنافسية، ولو أنها تُجرى على ساحة مؤاتية جداً. والملاحظ عن الخلافة في هذه الأنظمة، **أولاً**، العوز إلى صفة المؤسسة في المكتب التنفيذي . وهذا الوضع يستجلب التحديّات ويذكرنا، كما يذكّرهم، إلى أي مدى هذه الرئاسة مرحلية. **ثانياً**، تنتج الأنظمة السلطوية في الأغلب مُدَدَ ولاية طويلة جداً ـ كما تُبيّن أنظمة الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، إلى جانب أقطار الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[٣٨]. وهنا من العجيب تشابه الأحوال بين أقطار الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في هذا الخصوص بين ٢٠١٠ ـ الوقت الحاضر، وبين الأحوال في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا عام ١٩٨٩. وكما سبق القول، يمكن لطول مدّة الولاية أن تقف في وجه تعلّم السلطويين. ومع أن طول مدّة الحكم قد تثبّط عزيمة معارضي الحكم وتفرّق صفوفهم، إلّا أنها قد تؤدي بالزعماء الحاكمين، كما رأينا، مثلاً، في تونس

---

(٣٧) Schedler, «The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism».

(٣٨) انظر على سبيل المثال: Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012).

ومصر، إلى أن يصبحوا من شدّة الاطمئنان إلى قواهم، وشدّة التعلّق بخططهم السياسية التي اتّبعوها بحيث لم يعودوا يهتمّون بتوسيع سلطاتهم أو الحفاظ عليها.

وأخيراً، خلافة الحكم ترتبط بالاحتجاجات. وهذه الحالة أشد وضوحاً في الثورات الملوّنة، حيث قام الحكام السلطويون أو خلفاؤهم المكرّسون بالسير على الطريق الصعب بين ضمان الفوز في الانتخابات، وبين تزويد الجماهير أثناء العملية بقضية الغشّ في الانتخابات كتحريض على احتجاج جماهيري، لإجراء انتخابات نزيهة، لكنهم عندئذ يغامرون بالخسارة. ولكنها أيضاً حالة فترات الخلافة المتماثلة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في العهد الشيوعي مع دورات الاحتجاج، والقول نفسه يصدق على المكسيك في العقود الأخيرة من هيمنة «الحزب الثوري الدستوري»[٣٩]. وأخيراً، ثمة دليل على أن الاحتجاجات في مصر وليبيا واليمن قد تأثرت بالغضب الشعبي حول ما كان يقوم به الزعماء من أعمال لنقل السلطة إلى أبنائهم. وفي الوقت نفسه أدّت هذه الأعمال إلى إحداث شروخ داخل مجموعتين مهمّتين من حلفاء النظام: الجيش وجهاز الأمن.

والوجه الآخر لعدم الاطمئنان في الأنظمة السلطوية يتمثل بمشكلة المعلومات، وهي قضية تتناولتها كذلك ليزا أندرسون في الفصل الثاني من هذا الكتاب. تُعيدنا هذه القضية إلى كوران ولكن باستدارة هذه المرة لتوكيد النخبة، لا الجماهير. فالزعماء السلطويّون، كما يرى شيدلر ليسوا مطمئنين كثيراً إن كانت الحقائق توجد في أرض الواقع، في داخِل القصر أم خارجه. وهكذا، بالضبط بسبب طبيعة الحكم في هذه الأنظمة، والطريقة التي أُقيمت بها، وبدورها في نشر المعلومات الرديئة، يكون الزعماء في أوضاع من السوء بحيث لا يمكنهم التنبؤ إلى متى سيبقون في السلطة وأي أنواع من التحديّات سيواجهون. وفي الوقت نفسه هم مرغمون على اتخاذ قرارات، وكثير منها من أجل الدفاع عن سلطتهم وتمديدها، وذلك في أوضاع معتمة أو شبه معتمة. فعدم الاطمئنان إلى المعلومات يفسّر، مثلاً، لماذا لا توجد مخاطر تتصل بكل أعمالهم تقريباً، ولماذا تكون هذه الأعمال ميّالة إلى نتائج غير مقصودة، ولماذا، كنتيجة لردود فعل ضعيفة، يصعب إصلاح هذه السياسات بعد أن أُخذت في مسالك كان يبدو أنها ستكون أكثر ملاءمة لأغراضهم. ومشكلة المعلومات تفسّر كذلك صفات عامة أخرى في الأنظمة السلطوية، مثل لماذا تتصاعد تكاليف الرقابة مع أعداد الوظائف الحكومية والوكالات الإدارية. ويكون الزعماء السلطويّون لذلك مُستميتين على المعلومات والسيطرة، وهذه لأنهم يريدون المعلومات لذاتها، ولأنهم يعتقدون أنها ستقابل عجز المعلومات لديهم. وما يتطلعون إليه يفوق دائماً ما يستطيعون استيعابه. وسوء الحساب احتمال قائم دائماً.

---

(٣٩) انظر: Bunce, *Leadership Succession and Policy Innovation in Communist and Capitalist Countries*, and Guillermo Trejo, *Popular Movements in Autocracies: Religion, Repression, and Indigenous Collective Action in Mexico* (New York: Cambridge University Press, 2012).

لقد تعامل الزعماء السلطويّون مع العجز في معلوماتهم بطرق مختلفة، وجميعها تكلّف كثيراً وتخفق في حل المشكلة. وقد يفترضون أن العجز غير موجود؛ ثم يدخلون في تحويل ديمقراطي زائف على أمل الحصول على بعض فوائد التعدّدية، فيسترضون الجماهير ويفرّقون المعارضات، ولكن دون التعرّض إلى المطاعن المتّصلة بمجتمع منفتح بأصالة (كما في حالة غورباتشوف) أو بزيادة الرقابة. إذا كان ثمن الخطة الأولى هو الصَلَف، والعزلة، والتجاوز (كما في حالة الاستحواذ العجيب على الممتلكات من جانب زوجة بن علي في تونس) فإن ثمن الخطة الثانية توسيع الفرص أمام المواطنين للتحرك، وأمام النخبة للانشقاق، وأمام البدائل لتعرض نفسها. وثمن الخطة الثالثة هو توليد محفّزات أكثر للأشخاص حول الزعيم أو من دونه لتبنّي أفضليات زائفة، وللنظام أن يفضّل حجب المعلومات السلبية خاصة. ولكن في الحالات الثلاث جميعاً تبقى مشكلة المعلومات قائمة في أحسن الأحوال، وفي أسوَئها تزداد سوءاً.

ومشكلة المعلومات القائمة في اللبّ من الحكم السلطوي تنطوي على مضمونين اثنين: أحدهما، أن المساومة بين الأنظمة السلطوية ومجتمعاتهم تُفهم بشكل أفضل على أنها حركية تقوم فيها الجماهير ضئيلة المعلومات فتُقدِم على مخاطر كبرى بالكشف عن أفضلياتهم الخاصة في مواجهة ضد النظام، الذي يملك وسائل قمعية، لكنه مثقل بعدم الاطمئنان عن مدة حكمه وعجز معلوماته؛ والثاني، أن مطاعن الحكام السلطوّيين تزيد احتمالات لا من انشقاق النخبة وحسب، بل من الاضطرابات الشعبية كذلك، ومن تضافر الاثنين في تتابعات مختلفة. ونتيجة لذلك «تكون مخاطرات الحكّام فرصاً لمعارضيهم»[٤٠] وبهذه الطريقة يكون لدينا حلقتان مكتملتان، بشكلين اثنين. مشكلة المعلومات عند كوران غير مقصورة على الجماهير. وفي الوقت نفسه، إذا كان نقاشنا عن مصادر التمرّد الشعبي قادنا إلى الكلام على الأنظمة، فإن تحليل الأنظمة يعود بنا إلى الجماهير.

خاتمة

لماذا تفاجأ الباحثون تكراراً بموجات عارمة من الانتفاضات ضد الحكّام السلطويّين؟ كان غرض هذا الفصل استعمال هذا السؤال للتأمل في قضايا سبب تمرّد الشعب وكيفية تصرّف الأنظمة السلطوية. وإذ اكتشفنا ما يخص القضية الأولى، وهي فكرة كوران عن الشظايا، ومنها عدم إمكان التنبؤ باضطرابات الشعبية في الأوضاع السياسية السلطوية، فهي تعرض فضائل كبرى، سواء كنا نركّز على أحداث ١٩٨٩، أو الثورات الملوّنة، أو الانتفاضات العربية. وهذه الموجات من التحرّكات ضد الأنظمة كانت فعلاً تتبع بسرعة من أحداث كانت في أولها شعبية وقوية، وبخاصة إذا ما ركّزنا على «المستفيقين باكراً» في كلٍّ من هذه الموجات. ثم إن فكرة انتشار المعلومات دافعاً في هذه العمليات بدت صحيحة. وفي الوقت ذاته، من الصعب أن نفسّر من هذا الموقع لماذا كان الجوّ

(٤٠) Schedler, «The Politics of Uncertainty: Sustaining and Subverting Electoral Authoritarianism,» p. 167.

متقبّلاً لهذه التحركات، ولماذا استطاعت كثير منها من إزاحة الحكّام السلطويّين، ولماذا تجسّدت مثل هذه الموجات. ثم إن أعداد هذه التحرّكات وحدها، إلى جانب الدليل الواضح أن هذه الأنظمة تعاني مشاكل خطيرة، بما في ذلك، في حالات عديدة، تواريخ طويلة من الاحتجاجات الشعبية، يلقي بالسؤال على الادّعاءات بأن الشظايا لا يمكن التنبؤ بها داخلياً، وأنها تتميز بقدرتها على نشر قدر كبير من المعلومات الجديدة.

أوصلتنا هذه القضايا إلى التركيز على موضوع ثانٍ: طبيعة المشروع السياسي السلطوي. هنا نجد الباحثين في السلطوية، سواء كانوا يعالجون التنويعات الشيوعية، أو ما بعد الشيوعية، أو أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد أساءوا إلى أنفسهم في تحديد غرض دراستهم بطواعية السلطوية، وبذلك تجاوزوا، أو في الأقل قلّصوا القيود الكثيرة على زعماء تلك الأنظمة في إدارة أجوائهم السياسية بشكل فعّال، مثل هؤلاء الزعماء مثقلون بشكل خاص، لا بمحض عدم اطمئنانهم إلى مدّة بقائهم في الحكم، بل، وهنا المفارقة، بضآلة المعلومات. وبهذا المعنى، يمكن رؤية السياسة السلطوية في صورة تفاعل بين جماهير فقيرة المعلومات، كما بيّن كوران وبين، القليل ملاحظته في الغالب كصفة أساس في هذه الأنظمة، الزعماء ضئيلي المعلومات. وحيث يكون لدى الجماهير غضب، وأعداد، واحتمال تآلف حول قضية مشتركة على جانبهم من اللعبة، يتلقّى الزعماء السلطويون قوّتهم من طموحاتهم وقدراتهم القمعية. ويبدو أن الاضطرابات تبدأ عندما تتعادل الكفّتان؛ أي عندما يبقى السلطويون مُثقلين بشحّة المعلومات والحلفاء المتقلّبين، وعندما تصبح الجماهير قادرة على التغلّب على شحّة المعلومات، وبذلك يلتفتون إلى التركيز على ما لديهم من وسائل.

المساهمون في هذا الكتاب

آفي شلايم: عضو الأكاديمية البريطانية، وأستاذ متمرس في العلاقات الدولية، جامعة أكسفورد. له كتاب: *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (2000); *Lion of Jordan: King Hussein's Life in War and Peace* (2007)، و *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (2009).

آن غوف: باحثة في أفضلية الغذاء، وأنظمة الفلاحة. تعمل حالياً في بيروت. وبعد عملها في المزارع الصغيرة في الولايات المتحدة، تفرّغت لقضايا العدالة في الغذاء، ومصادر المعيشة الزراعية. باشتراكها مع الدكتور رامي زريق أعدّت بحثاً عن استعمال الغذاء وسيلة للسيطرة، وهو قيد الإعداد للنشر.

أطياف الوزير: باحثة ومستشارة في التطوير تعمل مع منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناهج تتعلق بالعدالة الاجتماعية. لديها مدوّنة بعنوان: «woman from yemen». يقدّم تحليلات عن الوضع في اليمن. وهي تعمل حالياً على بضعة مشروعات بحثية، وقد نشرت أعمالها في عدد من المواقع مثل: المبادرة العربية للإصلاح «جدلية» و«السياسة الخارجية»، ومشروع الشرق الأوسط عن الديمقراطية، جريدة الأخبار والإندبندنت.

بنجامين ويَاجك: صحافي مقيم في صنعاء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. لديه خبرة خمس سنوات من العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع منشورات في عدد من الصحف مثل ليبيراسيون، مصر المستقلة، أوقات اليمن، إلى جانب مساهمات في كتب أكاديمية. شارك في أول شبكة إخبارية عن اليمن بالفرنسية «صوت اليمن» وهو يراسل عدداً من محطات التلفزيون والراديو مثل «فرانس ٢٤» و«راديو فرنسا» و«تلفزيون ٥» و«الموند»، «الإذاعة البريطانية» و«راديو كندا».

تشارلز تريب: أستاذ العلوم السياسية، بالتركيز على الشرق الأوسط، في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، وعضو الأكاديمية البريطانية. له كتاب: *Islam and the Moral Economy: The Challenge of Capitalism* (2006)، و*A History of Iraq* (2007). وله مساهمة في كتاب: *Iran and Iraq at War* (1988). أحدث كتبه *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (2013).

جون ت. سايدل: أستاذ السياسة الدولية المقارنة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن. من كتبه: *Capital, Coercion, and Crime: Bossism in the Philippines* (1999); *Philippine Politics and Society in the Twentieth Century: Colonial Legacies, Post-colonial Trajectories* (with Eva-Lotta Hedman) (2000); *Riots, Pogroms, Jihad: Religious Violence in Indonesia* (2006)، و*The Islamist Threat in Southeast Asia: A Reassessment* (2007).

جون شالكرافت: محاضر في تاريخ وسياسات الإمبراطورية والنظام الإمبراطوري في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن. وسَبَق أن كان محاضراً في جامعة أدنبره وكمبردج. تركّز أبحاثه على التاريخ من النقطة الأدنى في الشرق الأوسط. له كتاب: *The Striking Cabbies of Cairo and Other Stories: Crafts and Guilds in Egypt, 1863-1914* (2004)، و*The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon* (2009). يعمل حالياً على كتاب حول السياسات عبر الشعوب، وحركات الاحتجاج في تكوين العالم العربي الحديث، بالتركيز على كيفية بناء الهيمنة وهدفها «من النقطة الأدنى».

خوان كول: أستاذ التاريخ في جامعة مشيغان، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الجامعة. له العديد من الدراسات والكتب عن الشرق الأوسط وجنوب آسيا. أحدث كتبه: *Napoleon's Egypt* (2007)، و *Engaging the Muslim World* (2009). وكول مفكر بارز، كثير الحضور في مناهج التلفزيون والراديو، ولديه موقع بعنوان «تعليق مُطّلع».

رامي زُرَيق: أستاذ في كلية العلوم الزراعية والغذاء في الجامعة الأميركية في بيروت، ومدير منهاج علوم البيئة. وهو متخصص في علوم التربة، وقد عمل في التطوير الريفي في عدد من الأقطار العربية. له عمود أسبوعي عن الغذاء والفلاحة، في جريدة الأخبار اليومية. وقد ألّف العديد من الكتب ومئات المقالات. أحدث كتبه *Food, Farming, and Freedom: Sowing the Arab Spring* (2011).

روجر أوين: أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة هارفرد. تقع اهتماماته البحثية في التاريخ الاقتصادي والسياسي للشرق الأوسط منذ عام ١٨٠٠ ونظريات الاستعمار بما في ذلك الاحتلال العسكري. من كتب الأستاذ أوين: *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul* (2004)؛ ونسخة منقحة من كتاب: *State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East* (2004)، وشارك مع شيفكت باموك (Şevket Pamuk) في كتاب: *A History of the Middle East Economies in the 20th Century* (1999).

سامي زُبيدة: أستاذ مُتَمرسّ في العلوم السياسية والاجتماعية، بكلية بيربك، جامعة لندن، ومشارك في الأبحاث بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية، معهد الشرق الأوسط. شغل مناصب تدريسية في القاهرة، إسطنبول، بيروت، إيكس ـ أون ـ بروفنس، باريس، بيركلي، وجامعة نيويورك. وقد كتب وحاضر كثيراً عن موضوعات في الدين والثقافة والقانون والسياسة في الشرق الأوسط، بتوكيد خاص على مصر، إيران، العراق، تركيا. وكتاباته الأخرى عن تاريخ الغذاء وثقافته، وهو باحث مشارك في مركز دراسات الأغذية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. من كتبه: *Islam, the People and the State: Political Ideas and Movements in the Middle East* (3rd ed.) (2009); *A Taste of Thyme: Culinary Cultures of the Middle East* (2nd ed. edited with R. Tapper) (2000); *Law and Power in the Islamic World* (2003)، و-*Beyond Islam: A New Understanding of the Middle East* (2011).

صادق جلال العظم: أستاذ متمرس في الفلسفة الأوروبية الحديثة (جامعة دمشق) وحالياً هو زميل في جامعة بون. وكان أستاذاً زائراً في جامعة برنستن حتى عام ٢٠٠٨. متخصص بفلسفة إيمانويل كانط في تركيز أكثر على العالم الإسلامي وعلاقته بالغرب. وقد ساهم أيضاً في الكلام على الاستشراق. وأحدث ما صدر له من قائمة طويلة من المنشورات ترجمة إلى العربية لكتاب النقد الذاتي بعد الهزيمة (٢٠١١).

علي قادري: باحث أقدم في الجامعة الوطنية في سنغافورة. كان باحثاً ورئيس فرع التحليل الاقتصادي في المكتب الإقليمي لغرب آسيا، التابع للأمم المتحدة. يدير الآن أبحاثاً عن الاقتصاد السياسي في الوطن العربي.

غابرييل فوم بْرُك: هي محاضِرة أقدم في الإناسيّة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. وقد أجرت أبحاثاً مستفيضة في اليمن ونشرت دراسات عن النُخَب، والحركات الدينية، والاستهلاك وجنس الإنسان، والتصوير.

لها كتاب بعنوان: *Islam, Memory and Morality in Yemen* (2005)، وشاركت في تحرير كتاب: *The Anthropology of Names and Naming* (2006).

فاليري بنسْ: أستاذة الإدارة الحكومية ورئيسة قسم الدراسات الدولية في جامعة كورنيل. دكتوراه علوم سياسية من جامعة ميشيغن، ودرّست في جامعة نورث ويسترن، وزغرب. مشاركة في كتاب: *Defeating Authoritarian Leaders in Post-communist Countries* (2011). رئيسة (سابقاً) رابطة الدراسات السلافية والشرق أوروبية والأوراسية، ونائبة رئيس رابطة العلوم السياسية الأمريكية في عام ٢٠١٠ انتخبت عضوة في الأكاديمية الأميركية للعلوم والآداب.

فوّاز جرجس: أستاذ العلاقات الدولية في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن. من مؤلفاته البارزة: **أوباما والشرق الأوسط: نهاية الوجود الأميركي؟** (٢٠١٤)؛ **القاعدة: الصعود والأفول ـ تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب** (٢٠١٢)، و *The Far Enemy: Why Jihad Went Global?* (2009). وقد نشر كثيراً من الدراسات حول السياسة العربية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، في دوريّات **الشؤون الخارجية، السياسة الخارجية، نيوزويك، نيويورك تايمز، واشنطن بوست، غارديان، إنديبندنت.**

فيديريكا بيجّي: محاضرة في العلاقات الدولية الأوروبية، في قسم العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، حيث تدرّس السياسة الخارجية الأوروبية بتوكيد خاص على الشرق الأوسط والعلاقات العربية ـ الإسرائيلية. لديها دكتوراه في العلوم السياسية من معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا. تتركز أبحاثها على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جيران الجنوب، وقد نشرت عنها بين كتب أخرى: *European Foreign Policy Making towards the Mediterranean* (2007)، وكذلك عن دور تبادل المعلومات داخل نظام السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

كريستيان كوتس ألريتشسن: زميل في معهد بيكر للكويت، وزميل مشارك في كلية تشاتهام هاوس وسبق أن كان زميلاً باحثاً في قسم الإدارة الحكومية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن تتركّز أبحاثه على العلاقات الدولية المتغيرة، والاقتصاد السياسي الدولي في دول الخليج، وعلى إعادة التشكيل الاقتصادي والسياسي، وبروز المخاطر والتحديات الجدّية للأمن. من مؤلفاته: *Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-oil Era* (2011)، ومحرر كتابَي: *The Transformation of the Gulf: Politics, Economics and the Global Order* (2011)، و-*The Polit*

ical Economy of Arab Gulf States (2012).

كريم مــزران: زميـل أقـدم فـي مركـز رفيق الحريري لدراسات الشرق الأوسط التابع لمجلس الأطلسي، ومساعد أستاذ في كلية الدراسـات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز. كان أستاذاً مساعداً في العلوم السياسية في جامعة جون كابوت، واستاذاً زائراً في الجامعة الحرّة للدراسات الاجتماعية في روما. أحدث منشوراته بالاشتراك مع آليس آلونّي في دورية مركز بولونيا للشؤون الدولية (٢٠١٢) بعنوان: «Power Shifts in the Arab Spring: A Work in Progress»، وتحرير كتاب مع آرتورو فارفيلّي عام ٢٠١٢، بعنوان: *Libia: Fine o rinascita di una nazione?*، ومقالة «Libya's Wars» في دورية: *American Interest* (September-October 2011).

ليزا أندرسون: عُيّنت رئيسة للجامعة الأميركية في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبوصفها متخصّصة بسياسة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شَغَلت منصب الرئيس الإداري للجامعة بين ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠. وكانت أندرسون أستاذة العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا، وقبلها عميدة كلية الشؤون العامة والدولية في جامعة كولومبيا، نيويورك. من مؤلفاتها: *Pursuing Truth, Exercising Power: Social Science and Public Policy in the Twenty-First Century* (2003)، و*The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980* (1986). وكانت أندرسون «رئيسة رابطة دراسات الشرق الأوسط» ورئيسة «مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية».

محمد أيـوب: أستـاذ متميز في العلاقات الدولية في جامعة ميشيغن الرسمية. له كتاب: *The Many Faces of Political Islam* (2008)، و*Will the Middle East Implode?* (2014) ومحرر كتاب: *Assessing the War on Terror* (2013).

مضاوي الرشيد: أستاذة الإناسية والدين في «كلية الملك» بلندن وقد اشتغلت على التاريخ، والمجتمع والسياسة، والدين في العربية السعودية، وعلى الهجرة العربية إلى بريطانيا، والأقليات المسيحية في العالم العربي، والحركة الإسلامية، والعلاقات الخليجية عبر الشعوب. من أحدث منشوراتها: *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (2007)؛ *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers* (2008)؛ *A History of Saudi Arabia* (2010)، و*Demystifying the Caliphate: Historical Memory and Contemporary Contexts* (with Carool Kersten and Mara Shterin) (2012)، و*A Most Ma-*

suline State: Gender, Religion and Politics in Saudi Arabia (2013).

وليم ب. كوانت: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة فرجينيا، حيث يدرّس مساقين عن الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية. زميل سابق في منهاج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنز، وكان عضواً في مجلس الأمن القومي (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩). وقد عمل الدكتور كوانت في جامعة بنسلفانيا، ومؤسسة راند، وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. من مؤلفاته: *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (3rd edition, 2005); *Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism* (1998)، و*The United States and Egypt: An Essay on Policy for the 1990s* (1990).

مراجع مختارة

١ ـ العربية

كتب

الأسواني، علاء. **لماذا لا يثور المصريين؟**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠.

بسيوني، مصطفى وعمر سعيد. **رايات الإضراب في سماء مصر ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة**. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠٧.

بشير، محمد جمال. **كتاب الألتراس**. القاهرة: دار دوّن، ٢٠١١.

جرجس، فواز. **أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

الحافظ، ياسين. **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

حميد الدين، عبد الله. **الكينونة المتناغمة**. ط ٢. دبي؛ بيروت: دار مدارك للنشر، ٢٠١٢.

الخضر، عبد العزيز. **السعودية، سيرة دولة ومجتمع: قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات الفكرية والسياسية والتنموية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠

شاروبيم، ميخائيل. **الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث**. بولاق: المكتبة الكبرى الأميرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠. ٤ ج.

قطب، محمد. **جاهلية القرن العشرين**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٦٥.

دوريات

أحمد، مكرم محمد. «سابق السلفيين والإخوان.» **الأهرام**: ٢٠١٢/٧/٨.

«الانقلاب العسكري الخفيّ: الجيش التونسي اختار بين خروج بن علي أو الأزاحة والقتل.» **دنيا الوطن**: ٢٠١١/١/١٩.

حسن، محمد وجمال أبو الذهب. «الإخوان المسيحيون مثل الإخوان المسلمين ... سلفيون يرحّبون، والأقباط يرفضون والتحرّريون يحذرون.» **الأهرام**: ٢٠١٢/٧/٨.

حلوان، عاطف. «مظاهرات جماهيرية تحذّر من الفوضى وتؤكد مدى العلاقات بين المسلمين والمسحيين.» **الأهرام**: ٢٠١١/٣/١٢.

السيد، سمير، محمد حجاب وعبير المرسي. «وحدة الشعب والجيش تشهد انتصاراً في جمعة الغضب الثانية.» **الأهرام**: ٢٠١١/٥/٢٨.

العيسى، ضياء. «سِلميّة ثورة الربيع العربي.» **أخبار اليوم**: ٢٠١٢/٩/١٢.

الليثي، وائل. «العالم يعلّق على مفاجآت مرسي.» **الأهرام**: ٢٠١٢/٨/١٤.

مجلة مواقف (بيروت): العدد ٦، خريف ١٩٦٩.

مختار، يمنى. «عزّة التي حاولت مساعدة الفتاة ذات الحمّالة الزرقاء: «سوف آخذ العسكري إلى القضاء.» **المصري اليوم**: ٢٠١٢/١/١.

مغازي، عزة، صفاء سرور ومعتز نادي. «في الذكرى الثانية لوفاة خالد سعيد.. التعذيب لا يزال مستمراً.» **المصري اليوم**: ٢٠١٢/٦/٥.

نادي، معتز. ««كلنا خالد سعيد» تطلق «وثيقة الاتفاق الوطني» لـ «تحقيق أهداف الثورة».» **المصري اليوم**: ٢٠١٢/٥/٣١.

«وزير المالية المصري يردّ على سعود الفيصل: الشيكات لم تصل وكلامك دبلوماسي.» **القدس العربي**: ٢٠١٢/٣/٢.

مواقع إلكترونية

«١٠٠ جريح في أعمال عنف في العاصمة التونسية واعتقالات في صفوف «السلفية الجهادية».» تورس، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <http://www.turess.com/alwasat/23215>.

«استمرار التظاهر السلمي في سوريا.» الجزيرة نت، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ <http://www.al-Jazeerah.net/programs/pages/5cb488Ic-7B5B-48d2-9953-a23e8405d8405d8e3>.

بلهادي، وليد. «التيار السلفي في تونس: المواطن خائف.. العلمانيون والحداثيون رافضون.. والحكومة لم تحسم بعد.» تورس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، <http://www.turess.com/almasdar/8802>.

«توكل كرمان: السكرتير العام لحزب لإصلاح يرفض شعار «الشعب يريد إصلاح النظام».» مأرب برس، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، <http://marebpress.net/news.details.php?sid=46550&lng=Arabic>.

«تونس تبدأ مداهمات ضد «السلفيين» وتدعو إلى الهدوء.» تورس، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.turess.com/alwasat/23741>.

«الجيش المصري يتخلى عن مبارك ويقر بشرعية مطالب الشعب.» جزايرس، ١ شباط/فبراير ٢٠١١، <http://www.djazairess.com/ouarsenis/1697>.

«حسّان منيمنة: الدولة المدينة في شعار الربيع العربي.» موقع النشرة، ٣١ اذار/مارس ٢٠١٢، <http:// www.elnashra.com/news/show/457357>.

«الرئيس اليمني: ثورات الربيع العربي لوثة وتخريب.» بي بي سي عربي، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120213_yemen_saleh.shtml>.

«السلفيون في تونس: أقلية تخيف النساء والصحافة.» تورس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، <http:// www.turess.com/alhiwar/23509>.

«السلفيون في تونس... ما الذي يؤمنون به... وماذا يريدون؟.» تورس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، <http://www.turess.con/alchouroukh/516960>.

«سوريا تشهد ثورة شعبية سلمية للحرية والكرامة.» تقارير جدلية، ٨ تموز/يوليو ٢٠١١، <http:// www.jadaliyya.com/pages/index/2090>

«شباب الربيع العربي ينشرون شعارات الثورة العربية في أغاني الـ «راب».» موقع الطلبة، ٢٠١٢/٢/١٥، <http://www.altalabah.com/index.php/2010-06-17-23-59-23/2010---01-31-53/4226-O2-15-15-23-42.html>.

«شعارات الربيع العربي اكدت على وحدة العرب.» الغد الأردنية (المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، ٢٠١٢/٤/٢١، <http://www.airss.net/site/2012/04/21>.

«الغنوشي يدعو إلى «تشديد القبضة» الأمنية على السلفية الجهادية في تونس.» تورس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.turess.com/almasdar/11969>.

لطيفة، عادل. «الربيع العربي بين توتر سلمي وتدمير دموي حاسم.» الجزيرة نت، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.al-jazeerah.net/analysis/pages/da49d1da-84cb-47f9-a7e5-9ac2f9ff co24>.

«اللواء السيسي: «اختبارات العذرية» كانت لحماية الجيش من اتهامات محتملة بالاغتصاب.» مصرس، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، <http://www.masress.com/moheet/18380>.

«متظاهرات يؤكدن إخضاعهن لاختبارات عذرية من قبل رجال الجيش.» مصرس، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١١، <http://www.masress.com/gn4me/3929587>.

«مفكر مصري بارز يتهم السعودية وقطر بضخ ملايين الدولارات على جماعات سلفية وإخوانية مصرية.» عرب تايمز: ٢٠١١/١٢/١٧.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdallah, Ahmad. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

Acemoglu, Daron and James Robinson. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Ackerman, Bruce. *We the People, Volume 1: Foundations.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

Adams, Charles Francis (ed.). *The Works of John Adams*. Boston, MA: Little, Brown and Co., 1856.

Adler, Emanuel [et al.]. *The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region.* Toronto: University of Toronto Press, 2006.

Afary, Janet. *Sexual Politics in Modern Iran.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

African Union, African Development Land and Economic Commission for Africa. *Land Policy in Africa: North Africa Regional Assessment.* Addis Ababa, Ethiopia: AUC-ECA-AFDB Consortium, 2010.

Alcaro, Riccardo and Miguel Haubrich-Seco. *Re-thinking Western Policies in Light of the Arab Uprising*. Roma: Edizioni Nuova Cultura, 2012. (IAI Research Papers)

Alexander, Jeffrey. *Performative Revolution in Egypt: The Power of Cultural Power*. London: Bloomsbury, 2011.

Al-Ali, Nadje Sadig. *Iraqi Women: Untold Stories from 1948 to the Present.* London: Zed Books, 2007.

Amnesty International. *Annual Report: Saudi Arabia 2011.* London: Amnesty International, 2011.

________. *The Battle for Libya: Killings Disappearances and Torture*. London: AI, 2011.

________. *Egypt: A Year after «Virginity Tests», Women Victims of Army Violence Still Seek Justice.* London: Amnesty International, 2012.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities*. Rev. ed. London: Verso, 2006.

Aspinall, Edward. *Opposing Suharto: Compromise, Resistance, and Regime Change in Indonesia*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.

________ and Gerry van Klinken (eds.). *The State and Illegality in Indonesia.* Leiden: KITL Press, 2011.

Al-Aswani, Alaa. *On the State of Egypt: What Caused the Revolution.* Translated by Jonathan Wright. New York: Vintage, 2011.

Badran, Margo. *Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Baer, Gabriel. *Studies in the Social History of Modern Egypt*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1969.

Baldinetti, Anna. *The Origins of the Libyan Nation. Colonial Legacy, Exile and the Emergence of a New Nation State*. London; New York: Routledge, 2010.

Barnett, Clive and Murray Low (eds.). *Spaces of Democracy: Geographical Perspectives on Citizenship, Participation and Representation*. London: Sage Publications, 2004.

Baron, Beth. *The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society and the Press*. New Haven, CT: Yale University Press, 1994.

Bar-Yam, Yaneer [et al.]. *Economics of Food Prices and Crises*. New England: Complex Systems Institute, 2012.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East and North Africa* Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

———. *Making Islam Democratic: Social Movements and the* Post *Islamist Turn*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

———. *Street Politics: Poor People's Movements in Iran*. New York: Columbia University Press, 1997.

Beinin, Joel and Frederic Vairel (eds.). *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Berlanstein, Lenard R. (ed.). *Rethinking Labour History: Essays on Discourse and Class Analysis*. Urbana: University of Illinois Press, 1993.

Bermeo, Nancy (ed.). *Liberalization and Democratization in the Soviet Union and Eastern Europe*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1992.

Bicchi, Federica. *European Foreign Policy Making toward the Mediterranean*. New York; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006. (Europe in Transition: The NYU European Studies Series)

Bishara, Marwan. *The Invisible Arab: The Promise and Peril of the Arab Revolution*. New York: Nation Books, 2012.

Blaydes, Lisa. *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

Boucek, Christopher and Marina Ottaway (eds.). *Yemen on the Brink*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

Boudreau, Vince. *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in South-east Asia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Bourdieu, Pierre. *Language and Symbolic Power*. Edited and Introduced by John B. Thompson; Translated by Gina Raymond and Matthew Adamson. Cambridge, UK: Polity Press, 1993.

Bradley, John. *After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts*. New York Palgrave, 2012.

Breisinger, Clemens, Olivier Ecker, and Perrihan Al- Riffai. *Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2011. (IFPRI Brief; 18)

Brochmann, Grete and Tomas Hammar. *Mechanisms of Immigration Control: A Comparative Analysis of European Regulation Policies.* Oxford; New York: Berg, 1999.

Brown, Jonathan. *Salafis and Sufis in Egypt.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011.

Brown, Leon Carl. *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.* London: I. B. Tauris, 1984.

Brown, Nathan J. *When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012.

Brownlee, Jason. *Democracy Prevention: The Politics of the US Egyptian Alliance.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2012.

Bunce, Valerie. *Leadership Succession and Policy Innovation in Communist and Capitalist Countries.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

_______. *Subversive Institutions: The Design and the Destruction of Socialism and the State.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

_______ and Sharon Wolchik. *Defeating Authoritarian Leaders in Post-communist States.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011.

Bush, Ray (ed.). *Counter Revolution in the Egyptian Countryside.* London: Zed Books, 2002.

_______ and Habib Ayeb (eds.). *Marginality and Exclusion in Egypt.* London: Zed Books, 2012.

Carapico, Sheila. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Chalcraft, John. *Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2009.

_______ and Yaseen Noorani (eds.). *Counterhegemony in the Colony and Postcolony.* Houndmills: Palgrave Macmillan, 2007.

Chomsky, Noam. *Deterring Democracy.* New York: Verso, 1991.

Cole, Juan. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Cook, Steven A. *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press 2007.

Costa-Font, Joan (ed.). *Europe and the Mediterranean Economy.* London; New York: Routledge, 2012.

Dabashi, Hamid. *The Arab Spring: The End of Postcolonialism.* London; New York: Zed Books, 2012.

———. *Iran, the Green Movement and the USA: the Fox and the Paradox*. London: Zed Books, 2010.

Davidson, Christopher (ed.). *Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies*. London: Hurst, 2012.

Davis, Mike. *Planet of Slums*. London: Verso, 2010.

Deeb, Mary-Jane. *Libya's Foreign Policy in North Africa*. Boulder, CO: Westview Press 1991. (Westview Special Studies on the Middle East)

Donnell, Guillermo A. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, CA: University of California Press, 1973.

Ehteshami, Anoushiravan and Steven Wright (eds.). *Reform in the Middle East Oil Monarchies*. Reading: Ithaca, 2008.

Ekiert, Grzegorz. *The State Against Society: Political Crises and Their Aftermath in East Central Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Engene, Jan O. *Terrorism in Western Europe: Explaining the Trends since 1950*. Cheltenham; Northampton, MA: Edward Elgar, 2004.

El-Erian, Mohamed A., Amer Bisa, and Thomas Helbling. *Growth, Investment, and Saving in the Arab Economies*. Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2000.

Elyachar, Julia. *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo*. Durham, NC: Duke University Press, 2005.

Evans, Peter, Dietrich Reueschemeyer, and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985.

Faraj, Muhammad Abd al-Salam. *Holy War: The Neglected Obligation*. Cairo: Publications of the Islamic Movement in Egypt, 1980.

Fealy, Greg and Sally White (eds.). *Expressing Islam: Religious Life and Politics in Indonesia*. Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009.

Feillard, Andrée and Remy Madinier. *The End of Indonesia?: Indonesian Islam and the Temptation of Radicalism*. Singapore: Singapore University Press, 2011.

Filiu, Jean-Pierre. *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising*. London: Hurst, 2011.

Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. London: Penguin, 1991.

———. *Power/Knowledge*. New York; Toronto: Pantheon Books, 1980.

Forrester, Geoff and R.J. May (eds.). *The Fall of Soeharto*. London: C. Hurst, 1998.

Gagnon, Valerie P. *The Myth of Ethnic War: Serbia and Croatia in the 1990s*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

Galal, Ahmed and Jean-Louis Reiffers (coords.). *FEMISE Report on the Euro Mediterranean Partnership: Towards a New Med Region: Achieving Fundamental Transitions*. Marseille Cedex: Association FEMISE, 2010.

Gause, III, Gregory. *Saudi Arabia in the New Middle East.* New York: Council on Foreign Relations, 2011. (Council Special Report; Book 63)

_______. *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structure and Foreign Influence.* New York: Columbia University Press, 1990.

Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals.* New York: Penguin, 1996.

Gerges, Fawaz A. *Obama and the Middle East: The End of America's Moment?.* New York: Palgrave and Macmillan, 2012.

Ghanim, David. *Iraq's Dysfunctional Democracy.* Santa Barbara, CA: Praeger, 2011.

Gheissari, Ali. *Iranian Intellectuals in the Twentieth Century.* Austin, TX: University of Texas Press, 1998.

Ghonim, Wael. *Revolution 2.0: The Power of People is Greater than the People in Power.* London: Harper Collins; New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012.

Gordon, Joel. *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution.* Oxford: Oxford University Press, 1992.

Greenstein, Fred and Nelson Polsby (eds.). *Handbook of Political Science.* Reading, MA: Edison-Wesley Educational Publishers, 1975.

Guha, Ranajit. *Dominance without Hegemony: History and Power in Colonial India.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998.

Gupta, Sanjeev, Robert Powell and Yongzheng Yang. *Macroeconomic Challenges of Scaling Up Aid to Africa a Checklist for Practitioners.* Washington, DC: International Monetary Fund, 2005.

Habermas, Jürgen. *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy.* Translated by William Rehg. Cambridge, MA: MIT Press, 1996.

Habib, John. *Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930.* Leyden: Brill, 1987.

Hefner, Robert W. *Civil Islam: Muslims and Democratisation in Indonesia.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Hertog, Steffen. *Brokers and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

Hind, Dan. *The Return of the Public.* London: Verso, 2010.

Hinnebusch, Raymond. *The International Politics of the Middle East.* Manchester: Manchester University Press, 2003.

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Re-marking of World Order.* New York: Simon and Schuster, 1996.

_______. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1992.

Ibrahim, Fuad. *The Shi'is of Saudi Arabia.* London: Saqi Books, 2006.

Idle, Nadia and Alex Nunns. *Tweets from Tahrir: Egypt's Revolution as It Unfolded, in the Words of the People Who Made It.* Foreword by Ahdaf Soueif. New York: OR Books, 2011.

Indonesia: «Christianisation» and Intolerance. Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2010.

Indonesia: Implications of the Ahmadiyah Decree. Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2008.

Indonesia: Managing Decentralization and Conflict in South Sulawesi. Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2003.

Indonesia: The Search for Peace in Maluku. Jakarta; Brussels: International Crisis Group, 2002.

International Crisis Group [ICG]. *Yemen: Beyond the Myth of a Failed State.* Amman; Brussels: ICG, 2002. (Middle East Report; no. TK)

Iskander, Elizabeth. *Sectarian Conflict in Egypt: Coptic Media, Identity and Representation.* London: Routledge, 2012.

Ismail, Salwa. *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2006.

Kammen, Douglas and Siddharth Chandra. *A Tour of Duty: Changing Patterns of Military Politics in Indonesia in the 1990s.* Ithaca, NY: Cornell University South-East Asia Programe, 1999.

Kamrava, Mehran (ed.). *The International Politics of the Persian Gulf.* Syracuse, NY: University of Syracuse Press, 2011.

Kandil, Hazem. *Soldiers and Statesmen: Egypt's Road to Revolt.* London: Verso, 2012.

Kandiyoti, Deniz (ed.). *Women, Islam and the State.* Philadelphia: Temple University Press, 1991.

Kaviraj, Sudipta and Sunil Khilnani (eds.). *Civil Society: History and Possibilities.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001.

Katznelson, Ira and Helen Milner (eds.). *Political Science: The State of the Discipline.* New York: W. W. Norton, 2002.

Keddie, Nikki R. *Women in the Middle East: Past and Present.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Kedourie, Elie. *Democracy and Arab Political Culture.* 2nd ed. Portland: Frank Cass, 1994.

Khalil, Ashraf. *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation.* New York: St. Martin's Press, 2011.

Khalil, Karima. *Messages from Tahrir.* Cairo: American University in Cairo Press, 2011.

King, Russell, Gabriella Lazaridis and Charalambos Tsardanidis (eds.). *Eldorado or Fortress?: Migration in Southern Europe.* London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 2000.

King, Stephen. *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009.

Kirzner, Israel M. *How Markets Work: Disequilibrium, Entrepreneurship and Discovery.* London: The Institute of Economic Affairs, 1997.

Koenig, Nicole. *The EU and the Libyan Crisis: In Quest of Coherence?.* Roma: Istituto Affari Internazionali, 2011. (IAI Working Papers; 1119)

Kuzman, Charles. *The Unthinkable Revolution in Iran.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Lacroix, Stéphane. *Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

________. *Sheikhs and Politicians: Inside the New Egyptian Salafism.* Doha: Brookings Doha Centre, 2012.

Laqueur, Walter Z. (ed.). *The Middle East in Transition.* New York: Frederick A. Praeger, 1958.

Lefebvre, Henri. *The Production of Space.* Translated by Donald Nicholson-Smith. Oxford: Blackwell Publishers, 2000.

Lemarchand, Rene. *The Green and the Black: Qadhafi's Policies in Africa.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Lev, Daniel S. and Ruth McVey (eds.). *Making Indonesia: Essays on Modern Indonesia in Honor of George Mc T. Kahin.* Ithaca, NY: Cornell University South-East Asia Programe, 1996.

Levitsky, Steven and Lucan Way. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

Linz, Juan J. *Totalitarian and Authoritarian Regimes.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Lockman, Zachary (ed.). *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies.* Albany, NY: State University of New York Press, 1994.

Low, Setha and Neil Smith (eds.). *The Politics of Public Space.* London: Routledge, 2006.

Luciani, Giacomo (ed.). *The Arab State.* Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Lynch, Marc. *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution of the New Middle East.* New York: Public Affairs, 2012.

Magaloni, Beatrix. *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and its Demise in Mexico.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

El-Mahdi, Rabab and Phil Marfleet (eds.). *Egypt: The Moment of Change.* London: Zed Books, 2009.

Malaiyandi, S. *A Quick Reference to Statistical Appendix for Statistics of Public Expenditure for Economic Development (SPEED).* Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2010.

Mansfield, Peter. *The British in Egypt*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.

McAdam, Doug, Sydney Tarrow and Charles Tilly. *The Dynamics of Contention*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Meaesheimer, John and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and US Foreign Policy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

Mehrez, Samia (ed.). *Translating Egypt's Revolution*. Cairo: American University in Cairo Press, 2012.

Menza, Mohammed Fahmy. *Patronage Politics in Egypt: The National Democratic Party and Muslim Brotherhood in Cairo*. London: Routledge, 2013.

Mernissi, Fatima. *Women in Islam: An Historical and Theological Enquiry*. Translated by Mary Jo Lakeland. Oxford: Blackwell, 1991.

Merzan, Karim and Arturo Varvelli (eds.). *Libia: Fine o rinascita di una nazione?*. Rome: Donzelli editore, 2012.

Mietzner, Marcus. *Military Politics, Islam, and the State in Indonesia: From Turbulent Transition to Democratic Consolidation*. Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009.

________. *The Politics of Military Reform in Post Suharto Indonesia: Elite Conflict, Nationalism, and Institutional Resistance*. Washington, DC: East-West Centre, 2006.

Mir Hosseini, Ziba. *Islam and Gender: The Religious Debate in Contemporary Iran*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

________. *Marriage on Trial: A Study of Islamic Family Law*. London: I. B. Tauris, 2000.

Netanyahu, Benjamin. *A Place among the Nations: Israel and the World*. London: Bantam, 1993.

The New Oxford American Dictionary. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2005.

The New Palgrave Dictionary of Economics. London: Macmillan Press, 1998.

Nilsen, Alf and Sara Motta (eds.). *Social Movements in the Postcolonial*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2001.

Osman, Tarek. *Egypt on the Brink: From the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak*. New Haven, CT: Yale University Press, 2011.

Oweidat, Nadia [et al.]. *The Kefaya Movement: A Case Study of a Grassroots Initiative*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2008.

Owen, Roger. *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*. Cambridge, MA; London: Harvard University Press, 2012.

Paciello, Maria Cristina. *La Primavera Araba: sfide e opportunita' economiche e sociali*. Rome: Istituto Affari Internazionali, 2011.

Perkins, Kenneth. *A History of Modern Tunisia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Peters, Joel (ed.). *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East*. Lanham, MA: Lexington Books, 2012.

Phillips, Sarah. *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*. Washington, DC: International Institute for Strategic Studies (IISS), 2011.

_______. *Yemen's Democratic Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Pike, Frederick B. and Thomas Stritch (eds.). *The New Corporatism*. South Bend, IN: Notre Dame University Press, 1974.

Pierros, Filippos, Jacob Meunier, and Stanley Abrams. *Bridges and Barriers: The European Union's Mediterranean Policy, 1961-1998*. Aldershot: Ashgate, 1999.

Pollack, Kenneth M. [et al.]. *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institute Press, 2011.

Posusney, Marsha Pripstein. *Labour and the State in Egypt: Workers, Unions and Economic Restructuring, 1952 to 1996*. New York: Columbia University Press, 1997.

_______ and Michelle Angrist (eds.). *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005.

Qutb, Sayyed. *Milestones*. Chicago, IL: Kazi Publications, 1993.

Radwan, Samir and Jean-Louis Reiffers (eds.). *FEMISE Report: The Euro Mediterranean Partnership,* 10 *Years after Barcelona: Achievements and Perspectives*. Marseille: FEMISE, 2005.

Al-Rasheed, Madawi. *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

_______. *A History of Saudi Arabia*. 2nd ed. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

_______ (ed.). *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers*. London: Hurst, 2008.

_______. *Transnational Connections and the Arab Gulf*. London: Routledge, 2005.

Regelsberger, Elfriede, Philippe de Schoutheete and Wolfgang Wessels (eds.). *Foreign Policy of the European Union: From EPC to CFSP and Beyond*. Boulder, CO; London: Lyne Rienner Publishers, 1997.

Reynolds, Nancy Y. *A City Consumed: Urban Commerce, the Cairo Fire, and the Politics of Decolonization in Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

Rizk, Nagla and Lea Shaver (eds.). *Access to Knowledge in Egypt: New Research on Intellectual Property, Innovation and Development*. London: Bloomsbury Academic, 2010.

Robison, Richard and Vedi R. Hadiz. *Reorganising Power in Indonesia: The Politics of Oligarchy in an Age of Markets*. London: Routledge, 2004.

Ronen, Yehudit. *Qaddafi's Libya in World Politics*. London: Lynne Rienner Publishers, 2008.

Rosefsky-Wickham, Carrie. *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt*. New York: Columbia University Press, 2002.

Rosser, Andrew. *The Politics of Economic Liberalisation in Indonesia*. Richmond, Surrey: Curzon Press, 2002.

Rubin, Barry. *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics*. Updated ed. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2002.

Rutherford, Bruce K. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Sadiki, Larbi (ed.). *Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power.* London: Routledge, 2012.

———. *The Routledge Handbook on the Arab Spring*. London: Routledge, 2013.

Said, Edward W. *The Question of Palestine*. New York: Vintage Books, 1980.

Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democracy: The Renewal of Politics in the Muslim World*. New York: I. B. Tauris, 1994.

Sayigh, Yezid. *Above the State: the Officers' Republic in Egypt*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012.

Schlumberger, Oliver (ed.). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Scholch, Alexander. *Egypt for the Egyptians!: The Socio-political Crisis in Egypt, 1878-1882*. London: Ithaca Press, 1981.

Shafik, Nemat (ed.). *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?*. London: Macmillan Press, 1998.

Shalom, Zaki. *David Ben-Gordon, the State of Israel and the Arab World, 1949-1956*. Brighton: Academic Press, 2002.

Shami, Seteney (ed.). *Politics, Politics and Participation: Locating the Public Sphere in the Middle East and North Africa*. New York: Social Science Research Council, 2009.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W. W. Norton, 2000.

Sick, Gary G. and Lawrence G. Potter (eds.). *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion*. London: Routledge, 1997.

Sidel, John T. *Indonesia: Minorities, Migrant Workers, Refugees, and the New Citizenship Law*. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2007.

———. *Riots, Pogroms, Jihad: Religious Violence in Indonesia*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006.

Singerman, Diane. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

——— (ed.). *Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

SIPRI Yearbook 2011: Armaments, Disarmament and International Security. New York: Oxford University Press, 2011.

Skocpol, Theda. *Sates and Social Revolutions: A Comprehensive Analysis of France, Russia and China*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Slater, Daniel. *Ordering Power: Contentious Politics and Authoritarian Leviathans in Southeast Asia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

Soliman, Samer. *Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Sowers, Jeannie and Chris Toensing (eds.). *The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt*. London: Verso, 2012.

St John, Ronald Bruce B. *Libya from Colony to Independence*. Oxford: Oneworld, 2008.

Stacher, Joshua. *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

Stokes, Gale. *The Wall Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Swee-Hock, Saw and Danny Quah (eds.). *The Politics of Knowledge*. Singapore: Institute of South East Asian Studies, 2009.

Swisher, Clayton E. *The Palestine Papers: The End of the Road?*. London: Hesperus Press, 2011.

Tarrow, Sidney. *The New Transnational Activism*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

________. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Tilly, Charles. *Democracy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

________. *Social Movements, 1768-2004*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004.

Tocci, Nathalie and Jean-Pierre Cassarino. *Rethinking the EU's Mediterranean Policies Post-1/11*. Rome: Istituto Affari Internazionali, 2011. (IAI Working Papers; no. 11-06)

Tomsa, Dirk. *Party Politics and Democratization in Indonesia: Golkar in the Post-Suharto Era*. London: Rutledge, 2008.

Tovias, Alfred. *Tariff Preferences in Mediterranean Diplomacy*. London: Macmillan, 1977.

Tripp, Charles. *A History of Iraq*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

________. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*. New York: Cambridge University Press, 2013.

Trejo, Guillermo. *Popular Movements in Autocracies: Religion, Repression, and Indigenous Collective Action in Mexico*. New York: Cambridge University Press, 2012.

United Nations Human Settlements Programme [UN Habitat]. *The State of Arab Cities* 2012: *The Challenge of Urban Transformation*. Nairobi, Kenya: UN Habitat, 2012.

Van Dijk, Kees. *A Country in Despair: Indonesia between 1997 and 2000*. Leiden: KITLV Press, 2001.

Vandewalle, Dirk. *A History of Modern Libya.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

________. *Libya Since Independence: Oil and State-building.* London; Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Vitalis, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Walton, John and David Seddon. *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment.* Oxford: Blackwell, 1994.

Weber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization.* New York: Free Press of Glencoe, 1966.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen.* Chicago, IL: Chicago University Press, 2008.

Williams, Raymond. *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society.* New York: Oxford University Press, 1983.

Windfuhr, Michael and Jennie Jonsén. *Food Sovereignty: Towards Democracy in Localized Food Systems.* Warwickshire, UK: FIAN ITDG Publishing, 2005.

Wingenbach, Edward C. *Institutionalising Agnostic Democracy.* Farnham, UK: Ashgate Publishing, 2011.

World Bank, Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO] and International Fund for Agricultural Development [IFAD]. *Improving Food Security in Arab Countries.* Washington, DC: World Bank, 2006.

Wright, Teresa. *Accepting Authoritarianism: State-Society Relations in China's Reform Era.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2010.

Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law, vol. 16 (2010-2011). Edited by Eugene Cotran and Martin Lau. London: Brill, 2015.

Zahid, Mohammed. *The Muslim Brotherhood and Egypt's Succession Crisis: The Politics of Liberalization and Reform in the Middle East.* London: I. B. Tauris, 2010.

Zubaida, Sami. *Beyond Islam: A New Understanding of the Middle East.* London: I. B. Tauris, 2011.

________. *Islam, the People and the State.* 3rd ed. London: I. B. Tauris, 2009.

________. *Law and Power in the Islamic World.* London: I. B. Tauris, 2003.

Periodicals

«$4 Billion Saudi Aid for Egypt.» *Arab News*: 19/5/2011.

Abdelrahman, Maha. ««With the Islamists?- Sometimes with the State? Never!»: Cooperation between the Left and Islamists in Egypt.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 1, April 2009.

Abou-El-Fadl, Reem. «The Road to Jerusalem through Tahrir Square: Anti-Zionism and Palestine in the 2011 Egyptian Revolution.» *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 2, Winter 2012.

Abu Al-Khair, Walid. «Our Steadfast Pursuit of Free Saudi Arabia.» *Washington Post*: 20/4/2012.

Abu Qarn, Aamer S. and Suleiman Abu Bader. «Sources of Growth Revisited: Evidence from Selected ME NA Countries.» *World Development*, vol. 35, no. 5, 2007.

Abul-Magd, Zeinab. «The General's Secret: Egypt's Ambivalent Market.» *Analysis on Arab Reform* (Carnegie Endowment for International Peace): 9 February 2012.

«Adam Hanieh: «The Arab Revolutions are not Over.» Interviewed by Farooq Sulehria, *International Journal of Socialist Renewal*: 3 February 2012.

Adams, Richard H. «Evaluating the Process of Development in Egypt, 1980-97.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 32, no. 2, May 2000.

Aghrout, Ahmed and Martin Alexander. «The Euro-Mediterranean New Strategy and the Maghreb Countries.» *European Foreign Affairs Review:* vol. 2, no. 3, 1997.

Ahmari, Sohrab. «The Failure of Arab Liberals.» *Commentary Magazine*: May 2012.

Ahmed, Yasmine Moataz. «Farmers Stand up to Former Mubarak Regime Stalwart.» *Egypt Independent*: 6/3/2012.

________. «Ganzouri's Old Projects Back to Haunt Farmers.» *Egypt Independent*: 31/1/2012.

Alesina, Alberto and Dani Rodrik. «Distributive Politics and Economic Growth.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 109, no. 2, May 1994.

Alexander, Anne. «The Growing Soul of Egypt's Democratic Revolution.» *International Socialist Journal:* no. 131, June 2011.

Alford, C. Fred. «What Would It Matter If Everything Foucault Said about Prison Were Wrong?.» *Theory and Society*: vol. 29, no. 1, February 2000.

Al-Rasheed, Madawi. «Arabie Saoudite: Demain, la tempete?.» *Politique international*: no. 132, Summer 2011.

________. «No Saudi Spring: Anatomy of a Failed Revolution.» *Boston Review*: March-April 2012.

Amin, Ash. «Collective Culture and Urban Public Space.» *City*: vol. 12, no. 1, 2008.

Anderson, Lisa. «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Difference between Tunisia, Egypt, and Libya.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May-June 2011.

________. «The State in the Middle East and North Africa.» *Comparative Politics:* vol. 20, no. 1, October 1987.

El Amrani, Issandr. «Sightings of the Deep State.» *Middle East Research and Information Project (MERIP)*: 1 January 2012.

________. «Tunisia Moves to the Next Stage.» *Middle East Research and Information Project (MERIP)*: 8 November 2011.

Anderson, Lisa. «Searching where the Lights Shines: Studying Democratization in the Middle East.» *Annual Review of Political Science*: vol. 9, 2006.

Anonymous. «Bahrain Commission Chief's Comments Raise Questions over Impartiality of Enquiry.» *Gulf States Newsletter*: no. 907, 2 September 2011.

________. «Bahrain's National Dialogue Continues Despite Walkout by Main Opposition.» *Gulf States Newsletter*: no. 905, 22 July 2011.

________. «Bahrain Protesters Demand Reforms are in Huge Opposition Rally.» *USA Today*: 9/3/2012.

________. «Bahrain Security Court Sentences Eight Prominent Shia Activists to Life.» *Gulf States Newsletter*: no. 903, 24 June 2011.

________. «Formula One Leaves Bahrain Anything but «Unified».» *Gulf States Newsletter*: no. 922, 26 April 2012.

________. «Saudi Arabian Forces Bring a Temporary Halt to Bahrain's Unrest, but Opposition Remains Firm.» *Gulf States Newsletter*: no. 897, 25 March 2011.

________. «Summit Fails to Agree on Gulf Union.» *Gulf States Newsletter*: no. 824, 24 May 2012.

________. «UAE Calls on Iran to «Respect» Gulf Neighbours.» *Saudi Gazette*: 21 April 2011.

«Anti-government Protesters Killed in Libya Clash.» *USA Today*: 17/2/2011.

Antoun, Naira. «The Battle for Public Space: Squares and Streets of the Egyptian Revolution.» *Ahramonline*: 23/1/2012.

«Arab World Initiative for Financing Food Security.» *Region Middle East and North Africa, Report*: no. AB6559, 21 April 2011.

Arsu, Sebnem. «Turkish Premier Urges Asad to Quit in Syria.» *New York Times*: 22/11/2011.

Ashour, Omar. «Libya's Muslim Brotherhood Faces the Future.» *Foreign Policy*: 9 March 2012.

Aspinall, Edward. «Elections and the Normalization of Politics in Indonesia.» *South East Asia Research*: vol. 13, no. 2, July 2005.

Associated France Press (AFP). «Food Giant Violating Workers Rights Egypt, Tunisia: Unions.» *Al Akhbar English*: 31/5/2013.

Ayeb, Habib. «L'Afrique du Nord entre dépendance alimentaire et marginalization sociale.» *Kapitalis:* 4 June 2012.

Ayoob, Mohammed. «The Arab Spring: Its Geostrategic Significance.» *Middle East Policy*: vol. 19, no. 3, Fall 2012.

________. «Beyond the Democratic Wave: A Turko- Persian Future?.» *Middle East Policy*: vol. 18, no. 2, Summer 2011.

________. «The New Cold War in the Middle East.» *National Interest*: 16 January 2013.

________. «Turkey's Stance on Israel Will Reverberate in Washington.» *The Guardian*: 12/9/2011.

«Barzani, Erdogan Find Common Ground against Maliki Government.» *Today's Zaman:* 20/4/2012.

Bayat, Asef. «The Post Islamist Revolutions: What the Revolts in the Arab World Mean.» *Foreign Affairs:* 26 April 2011.

________. «What is Post-Islamism?.» *ISIM Review*: Autumn 2005.

«The Begin-Sadat Centre for Strategic Studies.» *BESA Bulletin*: no. 27, September 2011.

Behr, Timo. «The European Union's Mediterranean Policies after the Arab Spring.» *Amsterdam Law Forum*: vol. 4, no. 2, Spring 2012.

Beinin, Joel. «Egypt's Workers Rise Up.» *The Nation:* 7-14 March 2011.

Bellin, Eva. «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons of the Arab Spring.» *Comparative Politics*: vol. 44, no. 2, January 2012.

________. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Beinin, Joel and Hossam Hamalawy. «Strikes in Egypt Spread from Center of Gravity.» *Middle East Report Online:* May 2007.

Benn, Aluf. «Israel is Blind to the Arab Revolution.» *The Guardian*: 23/3/2011.

Berlin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East.» *Comparative Politics:* vol. 36, no. 2, January 2004.

Berridge, W. J. «Object Lessons in Violence: The Rationalities and Irrationalities of Urban Struggle during the Egyptian Revolution of 1919.» *Journal of Colonialism and Colonial History*: vol. 12, no. 3, Winter 2011.

Bicchi, Federica. «Dilemmas of Implementation: EU Democracy Assistance in the Mediterranean.» *Democratization:* vol. 17, no. 5, 2010.

________. «The Union for the Mediterranean or the Changing Euro-Mediterranean Relations.» *Mediterranean Politics:* vol. 16, no. 1, Special issue, 2011.

Blockmans, Steven. «Preparing for a Post-Assad Syria: What Role for the European Union?.» *CEPS Commentaries*: 2 August 2012.

Bouarrouj, Khelil. «The Arab Revolts: Neoliberalism not Primary Target.» *Al Akhbar English:* 22/9/2011.

Brown, Lester R. «The New Geopolitics of Food.» *Foreign Policy*: vol. 90, no. 3, May-June 2011.

Brown, Nathan J. and Kristen Stilt. «A Haphazard Constitutional Compromise.» *Commentary* (Carnegie Endowment for International Peace): 11 April 2011.

Brownlee, Jason. «The Heir Apparency of Gamal Mubarak.» *Arab Studies Journal*: vols. 15-16, nos. 2/1, Fall 2007-Spring 2008.

________. «Low Tide after the Third Wave: Exploring Politics on the Authoritarianism.» *Comparative Politics*: vol. 34, no. 4, July 2002.

Brumberg, Daniel. «The Trap of Liberalised Autocracy.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 4, October 2002.

Buehler, Michael. «The Rise of Shari'a By-Laws in Indonesian Districts.» *South East Asia Research*: vol. 16, no. 2, July 2008.

Bunce, Valerie. «The Empire Strikes Back: The Evolution of the Eastern Bloc from a Soviet Asset to a Soviet Liability.» *International Organization*: vol. 39, Winter 1984-1985.

Bush, Ray. «Food Riots: Poverty, and Protest.» *Journal of Agrarian Change*: vol. 10, no. 1, January 2010.

________. «Politics, Power and Poverty: Twenty Years of Agricultural Reform and Market Liberalisation in Egypt.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 8, 2007.

Butt, Riazat and Abdul Rahman Hussein. ««Virginity Tests» on Women Protesters are Illegal, Says Judge.» *The Guardian*: 27/12/2011.

Byman, Daniel. «After the Hope of the Arab Spring, the Chill of an Arab Winter.» *Washington Post*: 2/12/2011.

Carr, Sarah. «A Firsthand Account: Marching from Shubra to Death at Maspero.» *Egypt Independent*: 10/10/2011.

Chalcraft, John. «Engaging the State: Peasants and Petitions in Egypt on the Eve of Colonial Rule.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 37, no. 3, August 2005.

________. «Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process.» *Middle East Report*: vol. 42, no. 262, Spring 2012.

________. «Pluralising Capital, Challenging Eurocentrism: Toward Post-Marxist Historiography.» *Radical History Review*: vol. 91, Winter 2005.

Charbel, Jano. «Egypt's Farmers Ready for Independent Organizing.» *Egypt Independent*: 23/6/2011.

Coates, Sam. «Hague Tells «Belligerent» Israelis to Often Line.» *The Times*: 9 February 2011.

Cobain, Ian. «Special Report: Rendition Ordeal that Raises New Questions about Secret Trials.» *The Guardian*: 8/4/2012.

Cockburn, Patrick. «Power Struggle Deepens Divisions among Bahrain Royal Family.» *The Independent*: 27/9/2011.

Cole, Juan. «All Crowds and Empires: Afro-Asian Riots and European Expansion, 1857-1882.» *Comparative Studies in Society and History:* vol. 31, no. 1, January 1998.

________. «The Great Arab Revolt Is the Middle East Swinging Back into a New Liberal Period?.» *The Nation*: 17 February 2011.

________. «Labour Movement Drives Egypt, Tunisia Protests.» *The Detroit News*: 10/2/2011.

Cooper, Helene and Mark Landler. «White House and Egypt Discuss Plan for Mubarak's Exit.» *New York Times*: 3/2/2011.

Daalder, Ivo H. and James G. Stavridis. «NATO's Victory in Libya: The Right Way to Run an Intervention.» *Foreign Affairs*: vol. 91, no. 2, March-April 2012.

Dahi, Omar S. and Yasser Munif. «Revolts in Syria: Tracking the Convergence between Authoritarianism and Neoliberalism.» *Journal of Asian and African Studies*: vol. 47, no. 4, August 2012.

Daragahi, Borzou. «Former Security Chief's Son Says Ben Ali Friend to Avoid Coup.» *Financial Times*: 13/1/2012.

D'Arcus, Bruce. «Dissent, Public Space and Politics of Citizenship: Riots and the «Outside Agitator».» *Space and Polity*: vol. 8, no. 3, 2004.

Davutoğlu, Ahmet. «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 1, 2008.

«The Davutoglu Effect.» *The Economist*: 21 October 2010.

«Davutoglu Tells Salehi Concerned over Latest Iranian Threats to Turkey.» *Today's Zaman:* 30/11/2011.

Del Sarto, Raffaella A. and Tobias Schumacher. «From EMP to ENP: What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean?.» *European Foreign Affairs Review:* vol. 10, 2005.

Dickinson, Elizabeth. «The First WikiLeaks Revolution?.» *Foreign Policy*: 13 January 2011.

Diwan, Kristin Smith. «Kuwait's Constitutional Showdown.» *Foreign Policy*: 17 November 2011.

Donat, Gozde Nur. «Erdogan Says Turks, Iraqis Still Brothers, Despite Maliki's Enmity.» *Today's Zaman*: 22/4/2012.

Duke, Simone. «The European External Action Service: Antidote against Incoherence?.» *European Foreign Affairs Review:* vol. 17, no. 1, 2012.

Duss, Matthew. «Letter from Herzliya, Neocon Woodstock.» *The Nation*: 14 February 2011.

«Egypt NGO Crackdown Threatens Relations with Washington.» *Huffington Post*: 2/7/2012.

«Egyptian Women Protesters Sexually Assaulted in Tahrir Square.» *The Guardian*: 9/6/2012.

Ehteshami, Anoushiravan and Steven Wright. «Political Change in the Arab Oil Monarchies: From Liberalization to Enfranchisement.» *International Affairs*: vol. 83, no. 5, September 2007.

«Emergenza sbarchi: Scontro UE-Maroni.» *La Repubblica:* 13 February 2011.

«Erdogan, Iran, Says NATO Radar Could be Dismantled if Needed.» *Today's Zaman:* 30/3/2012.

«Erdogan Meets Iran's Ahmadinejad in Tehran.» *Today's Zaman*: 29/3/2012.

«Faces from Yemen's Revolution: Yahia al-Dheeb.» *Yemen Times*: 10/10/2011.

Fahm, Kareem. «Egyptian President's Move Ends Detention of Critic.» *New York Times*: 23/8/2012.

Fahmi, Wael Salah. ««Bloggers» Street Movement and the Right to the City: (Re) claiming Cairo's Real and Virtual «Spaces of Freedom».» *Environment and Urbanization*: vol. 21, no. 1, April 2009.

Farmer, Ben. «Bahrain Authorities Destroy Pearl Roundabout.» *The Daily Telegraph*: 18/3/2011.

«The First European Casualty of the Arab Uprisings.» *The Economist*: 28 February 2011.

«Food Security.» *Policy Brief*: no. 2, June 2006.

Foran, John. «Review of *Iran: The Unthinkable Revolution*.» *Social Forces*: vol. 83, no. 4, 2005.

«France Claims the Departure of Mu'ammar Gaddafi.» *All Voices*: 25 February 2011.

Freedland, Jonathan. «When Egypt Shakes, It Should Be No Surprise That Israel Trembles.» *The Guardian*: 2/2/2011.

«Friday's Protest of Imminent Victory in the Yemen.» *Yemen Post Staff*: 9/9/2011.

Friedman, Thomas. «The Arab Quarter Century.» *New York Times*: 9/4/2013.

«Gaddafi Ready for Libya's Day of Rage.» *Asharq Alawsat*: 9/2/2011.

Garçon, Lucile and Rami Zurayk. «Lebanon's Bitter Garden.» *Le Monde diplomatique*: November 2010.

Gause III, F. Gregory. «Rageless in Riyadh: Why Al Saud Dynasty Will Remain.» *Foreign Policy*: 16 March 2011.

________. «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 4, July-August 2011.

Gengler, Justin. «Bahrain's Sunni Awakening.» *Middle East Research and Information Project*: 17 January 2012.

Gengler, Justin. «The Other Side of radicalization in Bahrain.» *Foreign Policy*: 15 July 2011.

«Geoffrey Feltman Leaks Again.» *Al Akhbar English*: 24/5/2012.

Gerges, Fawaz A. «The Islamic Moment: From an Islamic State to Civil Islam.» *Political Science Quarterly*: vol. 128, no. 3, Fall 2013.

________. «Out of the Shadows.» *New Statesman:* 20 November 2011.

«Ghannouchi: Secularism Doesn't Conflict with Islam.» *Eurasia Review*: 10 March 2012.

Ghannoushi, Soumaya. «Egypt Haunts Saudi Arabia Again.» *The Guardian:* 11/6/2011.

El-Ghobashy, Mona. «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers.» *International Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 37, no. 3, August 2005.

Gillespie, Eleanor (ed.). «Politics, Succession and Risk in Saudi Arabia.» *Gulf States Newsletter*: Special Report, January 2010.

Elgindy, Khaled. «Egypt's Troubled Transition: Elections without Democracy.» *Washington Quarterly:* Spring 2012.

Glodstone, Jack A. «Understanding the Revolution of 2011.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, 2011.

Goldberg, Ellis. «Peasants in Revolt-Egypt's 1919.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 24, no. 2, May 1992.

Gordon, Joel. «The Myth of the Saviour: Egypt's «Just Tyrants» on the Eve of Revolution, January-July 1952.» *Journal of the American Research Centre in Egypt*: vol. 26, 1989.

Gordon, Neve and Yinon Cohen. «Western Interests, Israeli Unilateralism, and the Two-state Solution.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 41, no. 3, Spring 2012.

Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman. «Comparative Advantage and Long- run Growth.» *American Economic Review*: vol. 80, no. 4, 1990.

Gul, Abdullah. «Turkey's New Course.» *Today's Zaman*: 22/5/2012.

Hagghammer, Thomas and Stephane Lacroix. «Projectionist Islamism in Saudi Arabia: The Story of Juhayman al-Utaybi Revisited.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 93, no. 1, 2007.

Halawi, Jailan. «Conspiracy, Treason or Corruption?.» *Al-Ahram Weekly*: 10 February 2011.

El Hamamsy, Walid. «BB = BlackBerry or Big Brother: Digital Media and the Egyptian Revolution.» *Journal of Postcolonial Writing*: vol. 47, no. 4, 2011.

Hashim, Ahmed S. «The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat.» *Middle East Policy*: vol. 18, no. 3, Fall 2011.

———. «The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward.» *Middle East Policy*: vol. 18, no. 4, Winter 2011.

Hassan, Fayez. «Burning down the House.» *Al-Ahram Weekly:* no. 570, 24-30 January 2002.

Hamayotsu, Kikue. «The End of Political Islam?: A Comparative Analysis of Religious Parties in the Muslim Democracy of Indonesia.» *Journal of Current South East Asian Affairs*: vol. 30, no. 3, December 2011.

Hammer, Joshua. «Women, the Libyan Rebellion's Secret Weapon.» *Smithsonian Magazine*: April 2012.

Hanieh, Adam. «Egypt's Uprising: Not Just a Question of «Transition».» *MR Zine*: 14 February 2011.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal*: vol. 57, no. 2, Spring 2003.

Hardt, Michael and Antonio Negri. «Arabs Are Democracy's New Pioneers.» *The Guardian:* 24/2/2011.

Alhasan, Hasan Taariq. «The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain.» *Middle East Journal:* vol. 65, no. 4, Autumn 2011.

Hefner, Robert W. «Islam, State, and Civil Society: ICM I and the Struggle of the Indonesian Middle-Class.» *Indonesia*: vol. 56, October 1993.

Heydemann, Steven. «Authoritarian Upgrading in the Arab World.» *Analysis Paper* (Saban Center at the Brookings Institution): no. 13, October 2007.

Hill, Ginny. «Yemen's Presidential Gambit.» *Foreign Policy*: 16 May 2012.

Hoekman, Bernard and Simeon Djankov. «The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative.» *The World Economy:* vol. 19, no. 4, January 1996.

Holden, Patrick. «Development through Integration?: EU Aid Reform and the Evolution of Mediterranean Aid Policy.» *Journal of International Development:* vol. 20, no. 2, March 2008.

Hole, Frank. «Agricultural Sustainability in the Semi-arid Near East.» *Climate of the Past:* vol. 3, May 2007.

Hollis, Rosemarry. «No Friend of Democratization: Europe's Role in the Genesis of the «Arab Spring».» *International Affairs:* vol. 88, no. 1, 2012.

Houle, Christian. «Inequality and Democracy: «Why Inequality Harms Consolidation but Does not Affect Democratization.» *World Politics*: vol. 61, no. 4, 2009.

Huntington, Samuel P. «Which Countries Become More Democratic?.» *Political Science Quarterly*: vol. 99, no. 2, Summer 1984.

«L'ira della UE contro la Farnesina: Non può difendere un dittatore.» *La Repubblica*: 22/2/2011.

Ibrahim, Amirah. «Army Deployed.» *Al-Ahram Weekly*: 30 January 2013.

International Crisis Group. «Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi.» *Middle East/North Africa Report*: no. 115, 14 December 2011.

________. «Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya.» *Middle East/North Africa Report*: no. 107, 6 June 2011.

________. «Popular Protest in the Middle East and North Africa (VI): The Syrian People's Slow Motion Revolution.» *Middle East/North Africa Report*: no. 108, 6 July 2011.

________. «Popular Protest in the Middle East and North Africa (VII): The Syrian Regime's Slow- Motion Suicide.» *Middle East/North Africa Report*: no. 109, 13 July 2011.

________. «Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition.» *Middle East Report*: no. 1253, July 2012.

Ismail, Salwa. «The Syrian Uprising: Imagining and Performing the Nation.» *Studies in Ethnicity and Nationalism*: vol. 11, no. 3, 2011.

Joffe, Josef. «The Arab Spring and the Palestine Distraction.» *Wall Street Journal*: 26/4/2011.

Jones, Toby Craig. «Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization, and the Shia Uprising of 1979.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 2, May 2006.

________ and Ala'a Shehabi. «Bahrain's Revolutionaries.» *Foreign Policy*: 2 January 2012.

Kadri, Ali. «The World Bank in Yemen Prior to the Arab Spring.» *Triple Crisis*: 8/2/2012.

Kamrava, Mehran. «The Arab Spring and the Saudi-led Counterrevolution.» *Orbis*: vol. 56, no. 1, Winter 2012.

Kannan, Preeti. «Dubai Office of US Funded National Democratic Institute Shut Down.» *The National*: 1/4/2012.

Kingsley, Patrick. «Egypt Suffering Worse Economic Crisis since 1930s.» *The Guardian*: 16/5/2013.

Kinninmont, Jane. «Bahrain's Formula One for Failure.» *Foreign Policy*: 19 April 2012.

Kirkpatrick, David. «Wired and Shrewd, Young Egyptians Guide Revolt.» *New York Times*: 9/2/2011.

________ and Steven Myers. «Libya Attack Brings Challenges for U.S.» *New York Times*: 12/9/2012.

Klein, Menachem. «Is the Arab Spring Israel's Winter?.» *Palestine-Israel Journal*: vol. 18, no. 1, 2012.

Koenig, Nicole. «The EU and the Libyan Crisis: In Quest of Coherence?.» *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 46, no. 4, 2011.

Kuntz, Philipp and Mark R. Thompson. «More than Just the Final Straw: Stolen Elections as Revolutionary Triggers.» *Comparative Politics*: vol. 41, no. 3, April 2009.

Kuran, Timur. «Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution.» *Public Choice*: April 1989.

________ and Cass R. Sunstein. «Availability Cascades and Risk Regulation.» *Stanford Law Review*: vol. 51, no. 4, April 1999.

Lacher, Wolfram. «Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution.» *Middle East Policy:* vol. 18, no. 4, Winter 2011.

________. «Is Autonomy for North Eastern Libya Realistic?.» *Sada Journal*: 21 March 2012.

Lawson, George. «Negotiated Revolutions: The Prospects for Radical Change in Contemporary World Politics.» *Review of International Studies*: vol. 31, no. 3, July 2005.

Lesch, Ann. «Egypt's Spring: Causes of the Revolution.» *Middle East Policy*: vol. 18, no. 3, Fall 2011.

Levinson, Charles and Margaret Coker. «The Secret Rally That Sparked the Uprising.» *Wall Street Journal*: 11/2/2011.

Lewis, Bernard. «Islam and Liberal Democracy.» *Atlantic Monthly*: no. 271, February 1993.

________. «The Return of Islam.» *Commentary Magazine:* January 1976.

________. «The Roots of Muslim Rage.» *Atlantic Monthly*: no. 266, September 1990.

«Libia: Ban, Egitto e Lega Araba stanno con Onu e comunità Internazionale.» *Adnkronos*: 21 March 2011.

«Libya Protests: Massacres Reported as Gaddafi Imposes New Blackout.» *The Guardian*: 18/2/2011.

«Libyan Islamists Seize Arms, Take Hostages.» *The Sydney Morning Herald*: 21/2/2011.

Lio, Eugene Dili. «The Neoliberal-Developmental State: Singapore as Case Study.» *Critical Sociology*: vol. 38, no. 2, 2011.

Lizza, Ryan. «The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy.» *New Yorker*: 2 May 2011.

Lockman, Zachary. «The Social Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-19.» *Middle Eastern Studies*: vol. 24, no. 4, October 1988.

Lohmann, Susanne. «The Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989-91.» *World Politics*: vol. 47, no. 1, October 1994.

Loveluck, Louisa. «Egypt's Gathering Economic Gloom Leaves Millions Facing Food Shortages.» *The Guardian*: 6/6/2013.

Lucas, Robert E. «On the Mechanics of Economic Development.» *Journal of Monetary Economics*: vol. 22, no. 1, 1988.

Lust-Okar, Ellen. «Divided they Rule: The Management of Manipulation of Political Opposition.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Lynch, Marc. «After Egypt: the Limits and Promise of Online Challenges the Authoritarian Arab State.» *Perspectives on Politics*: vol. 9, no. 2, June 2011.

Maccanico, Yasha. «The EU's Self- interested Response to Unrest in North Africa.» *Statewatch*: no. 165, 2011.

MacDougall, John A. «Patterns of Military Control in Indonesian Higher Bureaucracy.» *Indonesia:* vol. 33, April 1982.

El-Mahdi, Rabab. «Enough! Egypt's Quest for Democracy.» *Comparative Political Studies*: vol. 42, no. 8, August 2009.

Malley, Robert, Karen Sadjadpour and Ömer Taşpinar. «Symposium: Israel, Turkey and Iran in the Changing Arab World.» *Middle East Policy*: vol. 19, no. 1, Spring 2012.

«Map of the Rebellion in Libya, Day by Day.» *New York Times*: 20/2/2011.

Marzouki, Nadia. «From People to Citizens in Tunisia.» *Middle East Report*: vol. 41, no. 259, Summer 2011.

Mason, Michael. ««The Decisive Volley»-The Battle of Ismailia and the Decline of British Influence in Egypt, January-July 1952.» *Journal of Imperial and Commonwealth History*: vol. 19, no. 1, January 1991.

________. «Killing Time: The British Army and its Antagonists in Egypt, 1945-1954.» *War and Society*: vol. 12, no. 2, October 1994.

Masoud, Tarek. «An Exit Plan for Mubarak.» *New York Times*: 3/2/2011.

Matthiesen, Toby. «A «Saudi Spring?»: The Shia Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012.» *Middle East Journal*: vol. 66, no. 4 2012.

Matynia, Elzbieta. *Performative Democracy*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2009.

Mayers, Steven Lee. «Emirates Detain Pair from US Backed Group.» *New York Times*: 5/4/2012.

McFarquhar, Neal. «In Saudi Arabia, Royal Funds Buy Peace for Now.» *New York Times*: 8/6/2011.

McLaughlin, Paul. «Rethinking the Agrarian Question: The Limits of Essentialism and the Promise of Evolutionism.» *Human Ecology Review*: vol. 5, no. 2, 1998.

McMichael, Philip. «A Food Regime Genealogy.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 36, no. 1, 2009.

———. «Rethinking Globalization: The Agrarian Question Revisited.» *Review of International Political Economy*: vol. 4, no. 4, Winter 1997.

Elmeshad, Mohamed. «Roaring Egyptians Suffer Most from Increasing Poverty.» *Egyptian Independent*: 28/9/2011.

———. «Rural Egyptians Suffer Most from Increasing Poverty.» *Egyptian Independent:* 28/9/2011.

Michael, Maggie and Sarah El Deeb. «Egypt Military Uses Heavy Hand in Crashing Protests.» *The Daily News Egypt*: 18/12/2011.

Midlarsky, Manus I. «Rulers and the Ruled: Patterned Inequality and the Onset of Mass Political Violence.» *The American Political Science Review*: vol. 82, no. 2, June 1988.

Mietzner, Marcus. «Indonesia's Democratic Stagnation: Anti Reformist Elites and Resilient Civil Society.» *Democratization,* vol. 19, no. 2, April 2012.

———. «Party-Financing in Post-Soeharto Indonesia: Between State Subsidies and Political Corruption.» *Contemporary South-East Asia:* vol. 29, no. 2, August 2007.

———. «Soldiers, Parties, and Bureaucrats: Illicit Fund-Raising in Contemporary Indonesia.» *South East Asia Research*: vol. 16, no. 2, July 2008.

Miller, Aaron David. «The Stalled Arab Spring.» *The National Interest*: 6 June 2012.

Mills, Robin. «Pioneering Bahrain Finds Itself Reliant on Saudi Largesse.» *The National*: 1/5/2012.

Milmo, Cahal. «The Acton Princess Calling for Reform in Saudi Arabia.» *The Independent:* 3/1/2012.

Mustapha, Y. ««Donors» Responses to Arab Uprisings: Old Medicine in New Bottles?.» *IDS Bulletin:* vol. 43, 2012.

Nereim, Vivian. «Gallup and Think Tank Leave Abu Dhabi.» *The National*: 29/3/2012.

«No Sign of Missing Ben Ali Funds One Year after He Fled Uprising.» *Financial Times:* 14/1/2012.

Nouira, Asma. «Tunisia: Elections… and Then What?.» *Arab Reform Brief*: no. 54, January 2012.

«Now Out of Never: The Elements of Surprise in the Eastern European Revolution of 1989.» *World Politics*: vol. 44, no. 1, October 1991.

«One Small Revolution.» *New York Times*: 23/1/2011.

Onis, Ziya. «Multiple Faces of the «New» Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and Critique.» *Insight Turkey:* vol. 13, no. 1, 2011.

Osman, Ahmed Zaki. «Military-Owned Factories Threaten Farmers' Livelihoods in Fayoum.» *Egypt Independent*: 21/12/2011.

Ottaway, Marina and Michelle Dunne. «Incumbent Regimes and the «King's Dilemma» in the Arab World: Promise and Threats of Managed Reform.» *Carnegie Paper*: no. 88, 2007.

Oudat, Bassel. «Not Sectarianism.» *Al-Ahram Weekly*: 20 July 2011.

Pace, Michelle. «Paradoxes and Contradictions in EU Democracy Promotion in the Mediterranean: The Limits of EU Normative Power.» *Democratization:* vol. 16, no. 1, 2009.

________ and Francesco Cavatorta. «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective: An Introduction.» *Mediterranean Politics*: vol. 17, no. 2, 2012.

Pack, Jason and Barak Barfi. «In War's Wake: The Struggle for Post-Qadhafi Libya.» *Policy Focus* (Washington Institute for Near East Policy): no. 118, 2012.

Pargeter, Alison «Localism and Radicalization in North Africa: Local Factors and the Development of Political Islam in Morocco, Tunisia and Libya.» *International Affairs*: vol. 85, no. 5, September 2009.

Perthes Volker. «Europe and the Arab Spring.» *Survival:* vol. 53, no. 6, December 2011-January 2012.

Peterson, John E. «The Nature of Succession in the Gulf.» *Middle East Journal*: vol. 55, no. 4, 2001.

Pommier, Sophie. «Égypte: Le Partie National Démocratique au coeur du dispositif de succession.» *Politique étrangère:* vol.1, 2007.

Posuney, Marsha Pripstein. «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

________. «The Moral Economy of Labor Protest in Egypt.» *World Politics*: vol. 46, no. 1, 1993.

Pournik, Mohammad. «Por un crecimiento inclusive en la region arabe.» *Afkar:* April 2012.

Al-Qasimi, Sultan. «The Brotherhood and Gulf Security.» *Egypt Independent*: 23/2/2012.

Quinlivan, James. «Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East.» *International Security*: vol. 24, no. 2, Fall 1999.

Al-Rasheed, Madawi. «The Meaning of Rights for Women.» *World Today*: February 2012.

________. «Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring.» *Studies in Ethnicity and Nationalism*: vol. 11, no. 3, 2011.

________. «Yes, it Could Happen Here: Why Saudi Arabia is Ripe for Revolution.» *Foreign Policy-Middle East Channel*: 28 February 2011.

Ravid, Barak. «Netanyahu: Arab Spring Pushing Mideast Backward, not Forward.» *Haaretz*: 24/11/2011.

Rayan, Curtis. «Reform Retreats Amid Jordan's Political Storms.» *Merip Online Report*: 10 June 2011.

Reuters, «Ethiopia Dismisses Egypt's «Psychological Warfare» on Dam.» *Egypt Independent*: 13/6/2013.

Romer, Paul M. «Increasing Returns and Long- run Growth.» *Journal of Political Economy*: vol. 94, no. 5, October 1986.

Rose, David. «The Gaza Bombshell.» *Vanity Fair*: April 2008.

Rosefsky-Wickham, Carrie. «The Muslim Brotherhood after Mubarak.» *Foreign Affairs:* 3 February 2011.

Sabry, Sarah. «How Poverty is Underestimated in Greater Cairo, Egypt.» *Environment and Urbanization*: vol. 22, October 2010.

Salama, Vivian. «Egypt's Muslim Brotherhood Woos Washington.» *The Daily Beast*: 5/4/2012

Saleh, Heba. «Elbaradei Tries to Draw Egypt together with a Bill of Rights.» *Financial Times*: 20/6/2011.

———. «Protesters Rally in Cairo against Military Rulers.» *Financial Times*: 19/11/2011.

Sands, Phil. «Syria's Food Crisis: «The Fuel Goes to Army Tanks, not to Tractors».» *The National:* 19 March 2012.

Sarant, Louise. «Limits to Development: Q&A with Habib Ayeb, Co-director of «Green Mirage».» *Egypt Independent*: 3/4/2012.

Sartori, Giovanni. «Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics.» *International Social Science Journal:* vol. 43, August 1991.

Sassen, Saskia. «A Savage Sorting of Winners and Losers: Contemporary Versions of Primitive Accumulation.» *Globalization*: vol. 7, no. 1, 2010.

Sayigh, Yezid. «Above the State: The Officers Republic in Egypt.» *Carnegie Paper*: August 2012.

Schanzer, Jonathan. «Saudi Arabia is Arming the Syrian Opposition.» *Foreign Policy*: 27 February 2012.

Schimmelfennig, Frank. «The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union.» *International Organization:* vol. 55, no. 1, Winter 2001.

Schumacher, Tobias. «The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness.» *Insight Turkey*: vol. 13, no. 3, 2011.

Scott, Rachel. «What Might the Muslim Brotherhood Do with Al-Azhar?: Religious Authority in Egypt.» *Die Welt des Islam:* vol. 52, no. 2, 2012.

Shadid, Anthony. «In Riddle of Mideast Upheaval, Turkey Offers Itself as an Answer.» *New York Times*: 26/9/2011.

———. «Qatar Wields an Outsize Influence on Arab Politics.» *The New York Times*: 14/11/2011.

Shanker, Thom. «Warning against Wars Like Iraq and Afghanistan.» *New York Times*: 25/2/2011.

Sheridan, Mary Beth. «Libya Declared Liberation with an Islamic Tone.» *The Washington Post*: 24/10/2011.

Sherwood, Harriet. «Palestinians See Hopes for State Fade as Settlers' Numbers Jump.» *The Guardian*: 27/7/2012.

Shlaim, Avi. «Israel between East and West, 1948-1956.» *International Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 4, November 2004.

Shorbagy, Manar. «The Egyptian Movement for Change-Kefaya: Redefining Politics in Egypt's.» *Public Culture*: vol. 19, no. 1, Winter 2007.

________. «Understanding Kefaya: The New Politics in Egypt.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 29, no.1, Winter 2007.

Sidel, John T. «The Fate of Nationalism in the New States: Southeast Asia Comparative Historical Perspective.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 54, 2012.

________. «Macet Total: Logics of Circulation and Accumulation in the Demise of Indonesia's New Order.» *Indonesia*: vol. 66, October 1998.

Silverstein, Paul. «Weighing Morocco's New Constitution,» *Merip Online Report*: 5 July 2011)

Slackman, Michael. «Egypt's Concedes to Resistance on Privatization Push.» *New York Times*: 27/6/2010.

Slater, Dan. «Accountability Trap: Party Cartels and Presidential Power after Democratic Transition.» *Indonesia*: vol. 78, October 2004.

Smith, Karen E. «The Outsiders: The Neighbourhood Policy.» *International Affairs:* vol. 81, no. 4, July 2005.

________. «The Use of Political Conditionality in the EU's Relations with Third Countries: How Effective?.» *European Foreign Affairs Review*: vol. 3, no. 2, 1998.

Smith, Lee. «Arab Winter.» *The Weekly Standard*: 9 August 2012.

Solow, Robert M. «A Contribution to the Theory of Economic Growth.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 70, no. 1, 1956.

Steinberg, Jonathan. «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building a New One is Tough.» *Foreign Affairs:* 28 September 2011.

Stephens, Bret. «Who Lost Egypt's?.» *Wall Street Journal*: 25/6/2012.

Stiglitz, Joseph. «We Can Now Cure Dutch Disease.» *The Guardian*: 18/8/2004.

Sweeney, Mark. «Twitter Stake Bought by Saudi Billionaire.» *The Guardian*: 19/12/2011.

«Syria: Has it Won?.» *The Economist*: 26 November 2009.

Tadros, Mariz. «Vicissitudes in the Entente between the Coptic Orthodox Church and the State in Egypt (1952-2007).» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 2, May 2009.

El-Tahawi, Mona. «Why Do They Hate Us?.» *Foreign Policy:* May-June 2012.

Talib, Nassim and Mark Blyth. «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May – June 2011.

Al Tamimi, Jumana. «Syria: An Economy in Transition.» *Gulf News*: 30/3/2010.

Tarrow, Sydney. «The Strategy of Paired Comparison: Towards a Theory of Practice.» *Comparative Political Studies*: vol. 43, no. 2, February 2010.

«This Mediterranean EU States Block Stronger Action on Tunisia.» *EU Observer*: 14 January 2011.

Tignor, Robert L. «Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy.» *Middle Eastern Studies*: vol.12, no. 3, October 1976.

Topol, Sarah A. «Feminism, Brotherhood Style.» *Foreign Policy:* April 2012.

Toumi, Habib. «Bahrain Probes Bombing that Injured Seven.» *Gulf News*: 10/4/2012.

Tucker, Joshua A. «Enough! Electoral Fraud Collective Action Problems and Post-communist Coloured Revolutions.» *Perspectives on Politics*: vol. 5, no. 3, September 2007.

«Tunisian PM Due in Riyadh on 2 Day Visit.» *Saudi Gazette*: 28 February 2012.

«Turkey Offers Help with Iranian Nuke Talks, Refutes «Imposition».» *Today's Zaman*: 28/3/2012.

«Turkey to Reduce Iranian Oil Imports by 20% under Pressure from US.» *Washington Post*: 30/3/2012.

Ulrichsen, Kristian C. «Dark Clouds over Bahrain.» *Foreign Policy:* 6 September 2011.

«US Embassy Cables: Tunisia - A US Foreign Policy Conundrum.» *The Guardian*: 7/12/2010.

«Un Tribalisme civilise.» *La Voix du Yémen*: 27/4/2011.

Van Vooren, Bart. «A Legal-Institutional Perspective on the European External Action Service.» *Common Market Law Review:* vol. 48, 2011.

Varelli, Arturo. «Libia: Vere riforme oltre la retorica?.» *ISPI Analysis*: vol. 17, July 2010.

________, Marco Zupi, and Sara Hassan. «La Libia dopo Gheddafi.» *Osservatorio di Politica Internazionale*: no. 52, March-April 2012.

Vom Bruck, Gabriele. «When Will Yemen's Night Really End?.» *Le Monde diplomatique:* July 2011.

Walt, Stephen M. «Offshore Balancing: An Idea Whose Time has Come.» *Foreign Policy*: 2 November 2011.

Weyland, Kurt. «The Arab Spring: Why the Surprising Similarities with the Revolution of 1848?.» *Perspectives on Politics:* vol. 10, no. 4, December 2012.

Whitaker, Brian. «36 Die in Riots after Yemen Fuel Price Hikes.» *The Guardian*: 23/7/2005.

Whitman, Richard G. and Ana E. Juncos. «The Arab Spring, the Eurozone Crisis and the Neighbourhood: A Region in Flux.» *Journal of Common Market Studies:* vol. 50, 2012.

Wolf, Anne and Rafael Lefevre. «Tunisia: A Revolution at Risk.» *The Guardian*: 18/4/2012.

Wright, Gavin and Jesse Czelusta. «Why Economies Slow: The Myth of the Source Curse.» *Challenge:* vol. 47, no. 2, 2004.

Yadav, Stacey Philbrick. «Opposition to Yemen's Opposition.» *Foreign Policy*: 14 July 2011.

Yazigi, Jihad. «Syria's Growing Economic Challenge.» *Bitter Lemons*: vol. 10, 24 May 2012.

Young, K. de. «In Arab Spring Speech, Clinton Defends US Stance on Syria, Bahrain.» *Washington Post*: 8/11/2011.

Zahid, Muhammed and Michael Medley. «Muslim Brotherhood in Egypt and Sudan.» *Review of African Political Economy*: vol. 33, no. 110, September 2006.

Theses

DeSmet, Brecht. «The Prince and the Pharaoh: The Collaborative Project of Egyptian Workers and Their Intellectuals in the Face of Revolution.» (Unpublished PhD Dissertation, University of Utrecht, 2012).

Hidayat, Syahrul. «Managing the Impact of Moderation: The AKP in Turkey and the PKS in Indonesia.» (PhD Thesis, University of Exeter, 2012).

Masoud, Tarek. «Why Islam Wins: Electoral Ecologies and Economies of Political Islam in Contemporary Egypt.» (PhD Dissertation, Yale University, 2008).

Conferences

The Annual Meeting of the American Political Science Association, 1-4 September 2011.

Annual POMEPS Conference: «The Arab Uprisings in Comparative Perspective» George Washington University, 20-21 May 2011.

BRISMES Annual Conference, LSE, London, 26-28 March 2012.

The Conference of the Institut du Monde Arabe, World Bank, Paris, 12 February 2004.

IFPRI Conference «Food Secure Arab World», Beirut-Lebanon, February 2012.

Workshop on «Agriculture and Food Production in the Shadow of the Arab Oil Economy», Amman-Jordan, 2012.

The Workshop on «Contentious Politics: Demonstrations, and Political Change: A Comparative Perspective», The Hebrew University of Jerusalem, 21-23 May 2012.

Papers

Börzel, Tanja A. and Thomas Risse. «The Transformative Power of Europe: The European Union and the Diffusion of Ideas.» KFG Working Papers, no. 1 (Free University of Berlin, Research College the Transformative Power of Europe, 2009).

Joffe, George «The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospect.» POL IS, University of Cambridge (Working Paper 2011).

________. «As Spring Moves Towards Autumn: The Arab Intifada in Perspective.» POLIS, University of Cambridge (Working Paper, 2013).

Krogstrup, Signe and Linda Matar. «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World.» Working Paper, no. 2 (Graduate Institute of International Studies, 2005).

Makram-Ebeid, Dina. ««We are Like Father and Son»: Neo-Liberalism and Everyday Production Relations at the Egyptian Iron and Steel Plant in Helwan.» (Unpublished paper given at MESA Annual Conference, San Diego, 2010).

Mekawy, Hala S. and Ahmad M. Yousry. «Cairo: The Predicament of a Fragmented Metropolis.» (Working Paper, Cairo University, Faculty of Urban and Regional Planning, 2010).

Mustafa, Tamir. «Drafting Egypt's Constitution: Can a New Legal Framework Revive a Flawed Transition?.» (Brookings Doha Centre and the Centre of Democracy, Development and the Rule of Law, Stanford University, March 2012).

Rosser, Andrew. «The Political Economy of the Resource Curse: A Literary Survey.» (IDS Working Paper no. 268, 2006).

Sala-i-Martin, Xavier and Elsa V. Artadi. «Economic Growth and Investment in the Arab World,» (Working Paper, Department d'Economica i Empresa, Universidad Pompeu Fabra 2002).

Electronic Studies

Abunimah, Ali. «The Palestine Papers and the «Gaza Coup».» The Electronic Intifada, 27 January 2011, <http://electronic intifada.net/content/Palestine-papers-and-gaza-coup/9200>.

Alexander, Caroline. «Libyan Opposition Warns of Bloodbath, Calls for Intervention.» Bloomberg, 19 February 2012, <http://www.bloomberg.com/news/articles/2011-02-19/libyan-opposition-warns-of-massacre-calls-for-intervention>.

Amnesty International [AI]. «Flawed Reforms: Bahrain Fails to Achieve Justice for Protesters.» April 2012, <http://www.amnestyusa.org/research/reports/flawed-reforms-bahrain-fails-to-achieve-justice-for-protesters>.

________. «Libya: «Out of Control» Militias Commit Widespread Abuse, a Year on from Uprising.» AI, 15 February 2012, <http://www.amnesty.org/en/Libya-out-control-militias-commit-widespread-abuse-year-uprising-2012-02-15>.

________. «Man Might Face Death Penalty for Tweets: Hamza Kashgari.» Amnesty International, 13 February 2012, <https://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/002/2012/en/3d97adea-6c10-4b82-976d-fobfd926776f/mde230022012en.html>.

«The April 6 Youth Movement.» *Frontline* (22 February 2011), <http://www.pbs.org/wgbh/Pages/frontline/revolution-in-Cairo/inside-April 6-movement>.

«Articulation by the Barrel of a Gun.» (Lecture by Soula Avramidis, Historical Materialism, School of Oriental and African Studies, 2006, <http://mercury.soas.ac.uk/hm/pdf/2006confpapers/papers/Avramidis.pdf>.

Associated France Press (AFP). «Three Million Syrians Need Food and Farming Aid.» 2 August 2012, <http://www.yourmiddleeast.com/news/three-million-syrians-need-food-and-farming-aid_8551>.

Ayoob, Mohammed. «Only Iran Can Save Iraq.» CNN Opinion, 28 March 2011, <http://www.cnn.com/2011/12/20/opinion/ayoob-iran-iraq-sectarian-sectarian-strife/index.html?iref=all search>.

———. «Turkey's Balancing Act.» Project Syndicate, 9 January 2012, <http://www.project-syndicate.org/commentary/ayoobl/English>.

———. «Why Israel Really Advocates War on Iran.» CNN World, <http://global publicsquare.blogs.cnn.com/2012/03/13/why-Israel-really-advocates-war-on- Iran/?iref =allsearch>.

Balfour, Rosa. «EU Conditionality after the Arab Spring.» *16 Papers IEMed:* 2012, <http://www.epc.eu/documents/uploads/pub_2728_papersbalfour_for_euromescol6.pdf>.

«Bahrain: Systematic Attacks on Medical Providers.» Human Rights Watch, 18 July 2011, <http://www.hrw.org/news/2011/07/18/Bahrain-systematic-attacks-medical-providers>.

Barkawi, Tarak. «Peace May be War in Post-war Libya.» Al-Jazeera, 21 October 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/10/20111021412582958.html>.

Bayat, Asef. «Egypt and the Post Islamist Middle East.» Jadaliyya: 10 February 2011, <https://www.opendemocracy.net/asef-bayat/egypt-and-post-islamist-middle-east>.

«Britain's Secret War.» BBC News Africa (19 January 2012), <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16624401>.

Brooks, Fred and Tatiana Jaunzems. «Community Organisation in Egypt during and After the Revolution.» Social Policy (2011), <http://www.socialpolicy.org/index.php/about-us/511-community-organisation-in Egypt-during-and-after-the revolution>.

Butler, Judith. «Bodies in Alliance and the Politics of the Street.» Lecture in Venice, European Institute for Progressive Cultural Policies, 7 September 2011, <http://www.eipcp.net/transversal/1011/Butler/en>.

Cafiero, Giorgio. «Will Syria Cause a Divorce between Iran and Turkey?,» Jaddaliya, 11 July 2012, <http://www.jadaliya.com/index/6401/will-Syria-cause-a-divorce-between-Iran-and-turkey>.

Carnegie Endowment for International Peace. «Libyan Prime Minister Abdel-Rahim El Keib.» 9 March 2012, Washington, DC, <http://carnegieendowment.org/2012/03/09/libyan-prime minister-abdel-rahim-el-keib>.

Coleman, Isobel. «Women's Rights in the New Islamist State.» Council on Foreign Relations, June 2012, <http://www.cfr.org/North-Africa/womens-rights-new-Islamist-states/P28860>.

Committee for Workers International. «Hands off the UGTT Trade Union.» Socialist World, 24 February 2012, <http://www.socialist world.net/doc/5599>.

Cox, Stan. «The Politics of Bread in Egypt.» Al Jazeera English, 10 March 2012, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/03/201237104725536741.html>.

«Crowds in Cairo Praise Morsi's Army Overhaul.» Al Jazeera (13 August 2012), <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/08/20128121551142445.html>.

D'Almeida, Kanya. «Bahrain: McCarthyism in Manama?.» IPS News, 27 April 2011, <http://www.ipsnews.net/2011/04/bahrain-mccarthyism-in-manama>.

«Danger in Syria.» <http://www.arabnews.com/opinion/editorial/article485528.ece>.

Davidson, Christopher M. and Kristian C. Ulrichsen. «Bahrain on the Edge.» Open Democracy, 19 October 2010, <https://www.opendemocracy.net/christopher-davidson-kristian-coates-ulrichsen/bahrain-on-edge>.

Engagement Citoyen. «Tunisie-retour de Ben Ali à la Goulette.» 17 October 2011, <http://www.youtube.com/watch?Annotation_id=annotation-78919&feature=iv&src_vid=TXNu2z-zmog&v=yxWvg ASA_Q4>.

«EU Launches a Needs Assessment Mission for Border Management in Libya.» European Union External Action Service, <http://www.eeas.europa.eu/libya/docs/2012_libya_management_en.pdf>.

Europe Aid. «Neighbourhood: Working for the Southern Mediterranean, EU Support for Tunisia.» <http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/documents/tunisia_eu_support_for_Tunisia_en.pdf>.

«The European Commission Boosts the Number of Erasmus Mundus scholarships for South Mediterranean Students.» Brussels, 27 September 2011, <http://europa.eu/rapid/press-release-MEMO-11-637-en.htm>.

Falk, Richard. «Libya after Gaddafi: A Dangerous Precedent?.» Al-Jazeerah, 22 October 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/10/20111022132758300219.html>.

«FAO Calls for Immediate Support to Farmers Affected by Syrian Crisis.» Food and Agriculture Organization (FAO) in Emergencies, 10 June 2013, <http://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories.detail/en/c/177702>.

FAO in Emergencies. «Syria Needs to Produce Food: Agriculture Cannot be an Afterthought.» <http://www.fao/emergencies/crisis/Syria/en>.

Food and Agriculture Organization [FAO]. «GIEWS Country Briefs: Egypt.» 12 April 2012, <http://www.fao.org/giews/countrybrief/.jsp?code=EGY>.

«Fresh Violence Rages in Libya.» Aljazeera English, 22 February 2011, <http://www.aljazeera.com/news/africa/2011/02/201122261251456133.html>.

«G8 Pledges $20 Billion to Foster Arab Spring.» Reuters, 27 May 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/05/27/us-g-idUSTRE74P00320110527>.

Gengler, Justin J. «The (Sectarian) Politics of Public-sector Employment in Bahrain,» Religion and Politics in Bahrain.» (27 March 2012), <http://bahrain politics.blogspot.co.uk/2012/05/sectarian-politics-of-public-sector.html>.

«Gross Domestic Product 2010, PPP.» <http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/GDP_ppp.pdf>.

Habash, Khalid. «Syria One Year after the Beginning of the Revolution, Part Two: A Sectarian Movement.» Uruknet.info, 21 March 2012, <http://www.uruknet.info/?p=86712>.

Hammond, Andrew. «Wary of Iran, Saudis Seek Progress on Gulf Union.» Reuters, 30 April 2012, <http://www.reuters.com/article/us-saudi-bahrain-union-idUSBRE83S0AZ20120429>.

———— and Andrew McDowall. «Gulf Leaders Expected to Announce Unity Plan.» Reuters, 13 May 2012, <http://www.reuters.com/article/us-gulf-union-idUSBRE84C03I20120513>.

Al Hasan, Hasan Tariq. «Bahrain: Split over Proposed GCC Union, and Chronic Failure of Sunni Groups to Mobilize.» Open Democracy, 29 May 2012, <https://www.opendemocracy.net/hasan-tariq-al-hasan/bahrain-split-over-proposed-gcc-union-and-chronic-failure-of-sunni-groups-to-mo>.

Hassan, Ghali. «Biopiracy and GMOs: The Fate of Iraq's Agriculture.» Global Research, 12 December 2005, <http://www.globalresearch.ca/biopiracy-and-gmos-the-fate-of-iraq-s-agriculture/1447>.

«In Annual Rights Report, U.S. Warns of «Instability» Following Arab Spring.» Radio Free Europe/Radio Liberty, 24 May 2012, <http://www.rferl.or/content/human-rights-us-state-department-country-reports/24592058.html>.

International Fund for Agricultural Development [IFAD]. «Rural Poverty Portal: Syria.» <http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/Syria>.

Kadri, Ali. «Unemployment in the Post-Revolutionary Arab World.» Middle East Institute, National University of Singapore, <http://www.paecon.net/PAPER review/issue 59.pdf>.

Kherigi, Intissar. «Tunisia: The Calm after The Storm.» Al Jazeera English, 28 November 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/11/20111128941528773511.html>.

Klau, Arnie. «Impact of the Economic Crisis on Trade, Foreign Investment, and Employment in Egypt.» ILO SRO Cairo Working Paper Series, February 2010, <http://www.unglobalpulse.org/sites/default/files/reports>.

Kramer, Martin. «Worst-case Scenario in Egypt.» Sandbox, 26 June 2012, <http://www.martinkramer.org/sandbox/2012/06/worst-case-scenario-comes-true>.

«Kuwait Parliament Speaker Says GCC Union Unlikely.» Al-Arabiyya, 21 February 2012, <http://www.al-arabiya.net/articles/2012/02/21/196034.html>.

Lamboley, Carolyn. «Tunisia: Farmers Call to Renewed Support of Conservation Agriculture.» Tunisialive, 16 March 2012, <http://www.tunisia-live.net/2012/03/16/tunisian-farmers-call-for-renewed-support-of-conservation-agriculture>.

«Land Deal Seen Boosting Egypt's Property Stock.» <http://arabia.msn. com/business/market/af/2011/June/6513332/land-deal-seen-boasting-Egypt-aspx>.

Law, Bill. «Bahrain Protest Prompts Global Concerns.» BBC, 15 February 2011 <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-East-12471243>.

«Libya: EU Imposes Arms Embargo and Targeted Sanctions.» Europa Press Release, 28 February 2011, <http://www.europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=PRES/11/41& type=HTML>.

«Malaysia Deports Saudi Journalist Hamza Kashgari.» BBC, 12 February 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-17001900>.

Mayer, Jörg, Arunas Butkevicius and Ali Kadri. «Dynamic Products in World Exports.» (Discussion Paper no. 159, United Nations Conference on Trade and Development, May 2002), <http://unctad.org/en/Docs/dp_159.en.pdf>.

«Middle East and North Africa: Historic Transitions under Strain.» IMF Regional Economic Outlook Update (20 April 2012), <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mena-update0412.pdf>.

Mohamadieh, Kinda, Joseph Shaw and Julien de France. «The Arab Region and Trade Liberalization Politics.» (Arab NGO Network for Development (ANND), 22 October 2007), <http://cskc.daleel-madani.org/resource/arab-region-and-trade-liberalization-policies>.

«Navy Pillay chiede un'inchiesta internazionale sulle violenze libiche e la giustizia per la vittime.» United Nations Regional Information Centre (UNRIC), <http://www.unric.org/it/attualita/27326-navy-pillay-chiede-uninchiesta-internazionale-sulle-violenze-libiche-e-la-giustizia-per-le-vittime->.

«New Clashes in Saudi Arabia Leave «Protester» Dead.» BBC, 11 February 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle east-16995286>.

«Nir Rosen on Syrian Sectarianism.» Aljazeera, 18 February 2012, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201218165546393720.html>.

Patnaik, Prabhat. «Finance and Growth under Capitalism.» 11 December 2012, <http://networkideas.org/ideasact/dec11/pdf/Prabhat_Patnaik.pdf >.

Pournik, Mohammed. «Pour une croissance inclusive dans la région arabe.» <http://www.afkar-2-ideas.com/fr/2012/04/por-un-crecimiento-inclusivo-en-la-region-arabe>.

«Remarks by the President on the Middle East and North Africa.» <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa>.

«Report of the Bahrain Independent Commission of Enquiry.» 10 December 2011, <http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, 1 March 2012, <http://www.daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/244/73/PDF/N1224473.pdf?OpenElement>.

Roberts, David. «The Arab World Unlikely Leader: Embracing Qatar's Expanding Role in the Region.» Project on Middle East Democracy, 13 March 2012, <http://pomed.org/wp-content/uploads/2012/03/POMED-Policy-Brief_Roberts.pdf>.

Rosenberg, David. «Food and the Arab Spring.» Gloria Centre, 27 October 2011, <http://www.gloria-centre.org/2011/10/food-and-the-Arab-spring/#-end 37>.

«Saudi Delegation Pulls out of «Friends of Syrian People» Delegation in Tunis Citing Inactivity.» Al-Arabiyya, 24 February 2012, <http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/24/196751.html>.

Alsharif, Asma. «Senior Saudi Prince Resigns from Allegiance Council.» Reuters, 16 November 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/11/16/us-Saudi-Prince-idUSTRE 7AF1XP 20111116>.

Seeberg, Peter. «Syria and the EU: The Crisis in Syria and the International Sanctions with a Focus on Syrian-EU Relations.» Working Paper Center for Mellemoststudier (December 2012), <file:///C:/Users/User/Downloads/1212PS2.pdf>.

Sinjab, Lina. «Middle East Unrest: Silence Broken in Syria.» Dara'a - Syria, 19 March 2011, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12794882>.

Solidarity Centre, AFL-CIO. «Justice for All: The Struggle for Workers' Rights in Egypt: A Report by the Solidarity Centre.» February 2010, <http://www.solidaritycentre.org/files/pubs_Egypt_wr.pdf>.

St John, Ronald Bruce. «Libyan Myths and Realities,» (Report for the Royal Danish Defence College, August 2011), <http://www.fak.dk/publikationer/Documents/Libyan_Myths_and_Realities.pdf >.

________. «A Transatlantic Perspective on the Future of Libya.» Mediterranean Paper Series, German Marshall Fund of the United States, May 2012. <http://www.gmfus.org/publications/transatlantic-perspective-future-libya>.

«Syria: Over a Million People Affected by Drought.» IRIN, 17 February 2010, <http://www.interviews.org/report.aspx? ReportId= 88139>.

«Three Million Syrians Need Food, Crops and Livestock Assistance.» FAO Media Centre, 2 August 2012, <http://www.fao.org/news/story/en/item/153731/icode/>.

«Townterview Hosted by Bahrain TV.» (Transcript of interview with Hillary Clinton), <http://www.state.gov/secretary/rm/2010/12/152355.htm>

Tolan, Sandy and Charlotte Buchen. «Egypt: Food for a Revolution.» Al Jazeera English, 22 December 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/12/2011121914345 4601107.html>.

«Tunisian Suicide Protester Mohammed Bou Azizi Dies.» BBC, 5 January 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-Africa-12120228>.

Ulrichsen, Kristian C. «Bahrain: Evolution or Revolution?,» Open Democracy, 1 March 2011, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/bahrain-evolution-or-revolution>.

________. «Gulf States: Studious Silence Falls on the Arab Spring.» Open Democracy, 12 April 2011, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/gulf-states-studious-silence-falls-on-arab-spring>.

________. «Qatar and the Arab Spring.» Open Democracy, 12 April 2011, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/qatar-and-arab-spring>.

________ and Elham Fakhro. «Post-BICI Bahrain: Between Reform and Stagnation.» Open Democracy, 19 January 2001, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen-elham-fakhro/post-bici-bahrain-between-reform-and-stagnation>.

World Food Programme [WFP]. «The State of Food Security and Nutrition in Yemen.» (2012), <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp247833.pdf>.

Weeks, Christopher. «Egypt's Canal Zone Guerillas: The «Liberation Battalion» and Auxiliary Police, 1951-1954.» *Military History Online*, 19 February 2011, <http://www.militaryhistoryonline.com/20thcentury/articles/egyptcanalguerillas.aspx>.

Wikileaks Cable. «09tunis 516: Tunisia: Dinner with Sakher El Materi.» <http://213.251.145.96/cable/2009/07/09tunis516.html>.

«WikiLeaks: Mubarak Advises US to Find «Fair Dictator» for Iraq.» Al Sumaria, 1 December 2010, <http://new.alsumaria.tv/news/34778/wikileaks-mubarak-advises-us-to-find-fair-dictator/en>.

«Yemen: Deadly Attacks Follow Saleh Immunity Pact.» Human Rights Watch (28 April 2011), <https://www.hrw.org/news/2011/04/28/yemen-deadly-attacks-follow-saleh-immunity-pact>.

«Yemen Unrest: «Dozens Killed» as Gunmen Target Rally.» BBC News, 18 March 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12783585>.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

لقد حدث تمزّق على المستويين النفسي والمعرفي في الوطن العربي، أصاب النظام السلطوي فيه فاهتزت أركانه، وأنتج لغة جديدة وعهداً جديداً من السياسات و«الثورات» بدت وكأنها لحظة ثورية من التحرر السياسي والعزم على التغيير، تتحدى الأساليب التقليدية والتفكير السائد حول المنطقة، مثل عصيانها على التغيير وقدرة الأنظمة السائدة على الاستمرار في الإمساك بالحكم، والحفاظ على الوضع القائم.

الشرق الأوسط الجديد هو واحد من أهم الكتب الشاملة التي تفحص بدقة وشمولية عن الانتفاضات الشعبية العربية (٢٠١١ ـ ٢٠١٢). لقد كتب الكثير عن تلك الانتفاضات منذ الأشهر الأولى لاندلاعها، وانقسمت تلك الكتابات بين نظرتين إيجابية وسلبية، فجاء قسم كبير منها متسرّعاً ما لبثت تطورات الأحداث أن أظهرت قصوره في التحليل والتفسير وتقدير المستقبل.

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من البحوث المعمّقة والقراءات المتأنيّة والدقيقة حول أسباب الانتفاضات ومحركيها وتأثيراتها في الأوضاع السياسية العربية الداخلية، والإقليمية والدولية؛ فيعالج الانتفاضات العربية كلاً على حدة بأبعادها الداخلية ووفق آليات التعبئة الشعبية الذاتية، في ظل أزمة السلطة السياسية في كل من تلك الحالات، وفشل التنمية الاقتصادية لديها وفي ظل الأنواع الجديدة من التعبئة والنشاط التي أطّرت تلك الانتفاضات، ولا سيّما، حركات الشباب وتكنولوجيا الاتصالات، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي. كما يعالجها في إطار المشهد الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

إن التحليل الدقيق والتفكير المعمّق في آفاق التغيير الديمقراطي في المنطقة يوفران سمة مميزة لهذا الكتاب.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٤ دولاراً
أو ما يعادلها



ISBN: 978-9953-82-760-5